المملكة العربية السعودية
وزارة التعليم العالي
جامعة الأميرة نورة بنت عبد الرحمن
وكالة الجامعة للدراسات العليا والبحث العلمي
عمادة الدراسات العليا
كلية الآداب
قسم اللغة العربية

ما استقبحه سيبويه في (الكتاب)

دراسة تحليلية

رسالة مقدمة لاستكمال متطلبات الحصول على درجة الماجستير في الآداب فرع اللغة العربية وآدابها
تخصص (النحو والصرف)

إعداد الطالبة

هدى بنت ناصر بن حسن المفرّح

إشراف

أ. د . البندري بنت عبد العزيز العجلان

أستاذ النحو والصرف بقسم اللغة العربية بجامعة الأميرة نورة بنت عبد الرحمن للبنات بالرياض

العام الجامعي : ١٤٣٢هـ - ٢٠١١م

مقدمة

بسم الله الرحمن الرحيم

إنَّ الحمدَ للهِ ، نَحْمدُهُ ، ونَستَعينُهُ ، ونَستَغفرُهُ ، ونَعوذُ باللهِ من شرورِ أنفُسِنا ، وسيِّئاتِ أعمالِنا ، مَن يهدِهِ اللهُ فلا مُضِلَّ لَهُ ، ومَن يُضلِلْ فلا هاديَ لَهُ ، وأشهدُ أنْ لا إلهَ إلا اللهُ وحدَهُ لا شريكَ لَهُ ، وأشهدُ أنَّ مُحمَّدًا عبدُهُ ورسولُهُ ، صلَّى اللهُ عليهِ وعلَى آلِهِ وأصحابِهِ ومَن تَبِعَهُم بإحسانٍ إلى يومِ الدِّينِ ، وسلَّمَ تَسليمًا كثيرًا ..... وبعد:

فإن لكتاب سيبويه مكانة راسخة قديمًا وحديثا ، حارت فيه العقول ، وقصده الحذاق ، فصار للمريدين مقصدًا ، وللباحثين مَعينًا ثرًّا ، قال المازني : (من أرادَ أن يعمل كتابًا كبيرًا في النحو بعد كتاب سيبويه فليستح) [١] ، وقال السيرافي : (وعمل كتابه الذي لم يسبقه إلى مثله أحد قبله ، و لم يلحَق به مَن بعده) [٢] ، وكان المبرد إذا أراد مريدٌ أن يقرأ عليه كتاب سيبويه يقول له : (هل ركبتَ البحر ؟) [٣] تعظيمًا واستصعابًا لما فيه ، وقال أبو إسحاق الزجاج : (إذا تأملتَ الأمثلة في كتاب سيبويه تبينت أنه أعلم الناس باللغة) [٤] ، وقال الجاحظ : (لم يكتب الناس في النحو كتابًا مثله ، وجميع ما كتب الناس عليه عيال).[٥]

من هنا ارتأيتُ أن البحث في " الكتاب " غُنمٌ كبيرٌ ، وطَمِحَت نفسي إلى التطوافِ في رحابه ، وهو شرفٌ لا يُدرَك إلا بالصبر والتأنّي ، ولا يُنالُ بالضجر والتواني ، ورغمَ ما ظفر به الكتابُ من بحوثٍ استفاضت من فياضه إلا أنّ فيه أسرارًا لم يُكشَف مسلكها ، ومستودعاتٌ لم تُقتَحَم خزائنها ، إذ تنبَّهتُ إلى طائفةٍ من الأحكام المتناثرة ، منها : (لا يجوز ، وضعيف ، ومكروه ، ورديء ، وحَسَن ، وقبيح.....الخ) ، فاخترتُ ما عُبِّرَ عنه بالقبيح ، وهو ما أشار به إلي المشرف ؛ وشرعتُ في جمع مسائله ، وحصرِ منتثره.

والذي حداني إلى تطلُّب هذا الموضوع :

---

(١) أخبار النحويين البصريين ٩٤

(٢) أخبار النحويين البصريين ٩٢ – ٩٣

(٣) أخبار النحويين البصريين ٩٤

(٤) طبقات النحويين واللغويين ٧٢

(٥) وفيات الأعيان ٣/ ٤٦٣

➢ أن سيبويه من علماء القرن الثاني الهجري ، وهم الرعيل الأول من علماء العربية الذين وصلتنا كتبهم ، كتابُهُ مصدرٌ أصيلٌ في علمي النحو والصرف ؛ لذا صار نواة لإسعاف مطالب الدارسين ، يقصده مَن رَغِبَ في إصابة هذا العلم ، من هنا كانت النيةُ ملازمته ، والغايةُ قراءته ووعي شروحه.

➢ تفرُّدُ هذا الموضوع بالجِدَّة فيما أعلم ، إذ لم أقفْ على دراسةٍ تناولت (القبيح) في كتاب سيبويه.

➢ الغزارُ في مسائله النحوية والصرفية ، والعمقُ في نظرات سيبويه العلمية ، الأمر الذي جعل المادة جديرة بالدراسة والتقصي.

➢ إثراء المكتبة العربية بدراسةٍ تحصي ما شَتَّ من أساليبٍ وُصفت بالقبح ، وتضُمُّ ما تفرَّقَ من أسباب القبح عند سيبويه.

وللبحثِ أهدافٌ وغايات ، هي :

١) تعريف القبيح لغةً واصطلاحًا عند سيبويه.

٢) استقراء الأساليب التي وصفها سيبويه بالقبح ، وتحليلها.

٣) تبيُّن مدلولات القبيح عند سيبويه ، فقد قال المبرد : (كَثُرَ في كلام سيبويه التعبير بالقبح على عدم الجواز [١] ، وقال ابن مالك : (ومراد سيبويه بقبيح أنه غير مستعمَل ، وبحَسَن أنه مستعمَل) [٢] ، من هنا كان البحثُ في صوره وأشكاله غايتي.

٤) تعقّب مواقف النحويين بعد سيبويه مما وصفه بالقبح في الكتاب ، ورصدُ أوجه الاتفاق والاختلاف معه.

٥) تحليل الأسباب التي دعته إلى الحكم بالقبح ، وتقديم تقييم لهذه الأسباب.

٦) كشف الستور عن علاقة القبيح بالأحكام الأخرى ، مثل : (الجائز ، والممتنع ، والضعيف ، والحسن).

وكان منهجي في الدراسة كالآتي :

١) استقراء جميع المسائل من الكتاب.

---

(١) شرح التسهيل ٢/ ٢٦٢

(٢) شرح التسهيل ٤/ ٤٣

٢) المنهج الوصفي : في وصف الأساليب التي استعملها سيبويه معبّرًا عن القبيح.

٣) المنهج الوصفي التحليلي : في بيان نوع القبيح ، أممتنعٌ هو أم جائز ؟!.

٤) المنهج الوصفي التحليلي : للكشف عن مواقف النحويين ، والترجيح بين رأي سيبويه وآرائهم.

وجعلتُ عنوان البحث : ما استقبحه سيبويه في (الكتاب) ، دراسة تحليلية ، و لم أقصد بهذا العنوان سوى المسائل التي قبّحَها سيبويه نفسه ، لذا استبعدتُ المسائل التي ورد تقبيحها في الكتاب على لسان بعض النحويين و لم يُقبّحها سيبويه ، مثل : (قبح القلب في ربما سرت حتى أدخلها ، وكثرما سرت حتى أدخلها ، وطالما سرتُ حتى أدخلها) ، حيث قال : (ومما يكون فيه الرفع شيءٌ ينصبه بعض الناس لقبح القلب ، وذلك : رُبّما سرتُ حتى أدخلُها ، وطالما سرتُ حتى أدخلُها ، وكثُرما سرتُ حتى أدخلُها ، ونحو هذا ، فإذا احتجوا بأنه غير سيرٍ واحد فكيف يقولون إذا قلتَ : سرت غير مرةٍ حتى أدخلُها.

وسألنا مَن يرفَع في قوله : سرتُ حتى أدخلُها ، فرَفَعَ في " ربما " ، ولكنهم اعتزموا على النصب في ذا كما اعتزموا عليه في " قد ") [1] ، كما استبعدت المسائل التي أوردها سيبويه في كتابه بلفظ العموم ، و لم أذكرها في الفصل الأول إلا على سبيل الحصر لا غير.

وأنشأتُ البحث من : مقدمةٍ ، وأربعة فصولٍ ، وخاتمة.

المقدّمة : واستعرضتُ فيها أهمية الموضوع ، ثم أسباب الاختيار ، والأهداف ، ومنهج البحث ، والصعوبات التي واجهتني فيه.

الفصل الأول : وفيه ثلاثة مباحث :

■ المبحث الأول : وهو بعنوان (استعمال سيبويه للقبح ومشتقاته) ، وذكرتُ فيه ألفاظ سيبويه في التقبيح ، وهي : المصدر ، والفعل الماضي ، والفعل المضارع ، والصفة المشبهة ، واسم التفضيل ، وفرّقتُ في كل منها بين الألفاظ الدالة على الجواز ، والألفاظ الدالة على المنع ، وعدد القبيح في كل منها ، واستثنيتُ الأساليب التي ذُكر فيها لفظ " القبيح " دون وجود قاعدة يقبّحها سيبويه.

(١) الكتاب ٣/ ٢٢

■ المبحث الثاني : وهو بعنوان (استعمال نعوت أخرى مع القبح) ، والنعوت هي : (قبيحٌ ضعيف ، وقبيحٌ قليل ، وقبيحٌ مكروه ، وقبيحٌ غير جائز ، وقبيحٌ غير حسن ، وقبيحٌ ردئ ، وقبيح محال ، وقبيح متروك ، وقبيح مستغنى عنه ، وقبيح بعيد ، وقبيح غير مستقيم ، وقبيحٌ خبيث) ، وفرّقتُ فيها بين النعوت التي استخدمها سيبويه ليدل على الجواز والنعوت التي استخدمها ليدل على المنع ، كما نوّهتُ إلى لجوء سيبويه إلى الجمع بين نعتين أو ثلاثة لتقوية القبح.

■ المبحث الثالث : وهو بعنوان (أساليب استعملها سيبويه لتوضيح القبح) ، وهي : (التنظير ، والتفصيل بعد الإجمال ، وحصر القبيح ، والاستفهام التقريري عن القبيح ، واستعمال فعل الأمر" اعلم ، واعرف " لجذب القارئ لمعرفة القبيح ، عموم المقبّح ، والمختار عند سيبويه الذي يُقابله القبيح).

وحصرتُ في هذا الفصل جميع ألفاظ القبح في الكتاب ، بل و لم أقتصر على التقبيح الوارد في الكتاب ، فقد لجأتُ في بعض المسائل إلى بعض ألفاظ القبح الواردة في شرح السيرافي ، وألفاظ الخبث الواردة في نسخة البكّاء ، وذلك كالآتي :

ـــ في (قبح تقديم " ظنَّ " ومصدره المُلغى) اقتصر سيبويه على نعت الفعل " ظن " بالضعيف إذا تقدَّم ، قال : (ضعُفَ " أظنُّ زيدٌ ذاهبٌ ") [1] ، والحقيقة أن التقديم ليس ضعيفًا فقط ، بل قبيحٌ ممتنعٌ أيضًا فيما أعلم ، إذ أن سيبويه منع تقديم الفعل " ظن " إذا أُلغِيَ قياسًا على منع تقديم المصدر " ظنّي " الملغى ، فإذا كان سيبويه يجعل تقديم (ظني) قبيحًا ، فإن تقديم الفعل (ظن) قبيحٌ أيضًا ، فمن غير المعقول قياس الضعيف على القبيح الممتنع إلا إذا كان قبيحًا ممتنعًا مثله ، كما أن كثيرًا من النحويين نسبوا التقبيح إلى سيبويه في المسألة ، منهم : ابن مالك ، و لم أجد المسألة منعوتة بالقبح إلا في شرح السيرافي ، قال على لسان سيبويه : (فإن ابتدأتَ فقلتَ : " ظني زيدٌ ذاهبٌ " كان قبيحًا ضعيفًا كما قبُح " أظنُّ زيدٌ ذاهبٌ ") [2] ، فبنيتُ المسألة وناقشتها اعتمادًا على لفظ القبح الوارد في شرح السيرافي.

ـــ وفي (قبح تعريف الحال) رافق التقبيح نعتٌ بالخبث في نسخة البكاء ، قال سيبويه : (إذا كان الاسم حالاً يكون فيه الأمر لم تدخله الألف واللام و لم يُضَف ، لو قلتَ : " ضربتُهُ

(١) الكتاب ١/ ١٢٤

(٢) شرح كتاب سيبويه ٣/ ٢٤٤

القائم " تريد : " قائمًا " كان قبيحًا ، ولو قلتَ : " ضربتـــهم قائميهم " تريد : " قائمين " كان قبيحًا خبيثًا).[1]

الفصل الثاني : وهو بعنوان (القبيح الجائز والقبيح الممتنع) ، إذ القبيح نوعان : القبيح الجائز ، والقبيح الممتنع ، إلا أني لم أشأ تفريق المسائل الجائزة عن الممتنعة حفاظًا على ترتيب المسائل ، لتبقى متدرّجة متسلسلة في موضوعاتها ، واخترتُ تصنيفها في خلاصة الفصل ، واستقصيتُ في البحث جميع المسائل التي قبّحها سيبويه ، ممتنعة أم جائزة ، وسواء تابع سيبويه استاذه الخليل في تقبيحها أم لم يُتابعه ، إذ نرى سيبويه يُتابع الخليل في (قبح إعراب " قائم " مبتدأ في : قائمٌ زيد) مثلا ، ويخالفه في قبح نعت النكرة بالمعرفة في قولهم : هذه مائةٌ ضرْبُ الأميرِ ، كما خالفه في قبح النعت في قولهم : (هذا رجلٌ أخو زيدٍ) ، فهو جائز عند الخليل ، ممتنع عند سيبويه ، وسواء وافقه أم خالفه فإن المهم لدينا رأي سيبويه نفسه.

وكان عرضي للمسائل على النهج التالي :

(أولاً) سرد أقوال سيبويه التي ورد فيها " تقبيح المسألة ".

(ثانيًا) إبرازُ الصورة القبيحة عند سيبويه.

(ثالثًا) تكوين رأي مستقل حول المسألة ، مع الأدلة على ذلك إن وُجِد.

الفصل الثالث : وهو بعنوان (أسباب التقبيح) ، وفيه مباحث :

- المبحث الأول : أسباب تتعلق بالسماع ، وهي :
  ١) المقبّح لم تتكلم به العرب.
  ٢) المقبح قليل في كلام العرب.
  ٣) المقبح مخالف للكثير المسموع عن العرب.
- المبحث الثاني : أسباب تتعلق بالقياس ، هي :
  ١) المقبح مقيس على مقبح آخر.
  ٢) يقبح في الفرع ما يحسن في الأصل.
- المبحث الثالث : أسباب تتعلق باللفظ ، هي :
  ١) المقبح فيه ثقل لفظي.

(١) انظر نسخة البكاء ١/ ٤٩٥

٢) المقبح فيه تكرار لفظي.

٣) تكلف ما لا يلزم.

٤) كثرة الحذف.

٥) الاستغناء عن القليل بالغالب الكثير.

٦) توالي شيئين يؤديان مهمة واحدة.

٧) قِصر الجملة.

٨) البُعد اللفظي.

٩) قبح عطف الواجب على غير الواجب.

- المبحث الرابع : أسباب تتعلق بالمعنى ، وهي :

١) القبيح مسببٌ للبس.

٢) القبيح غير متسق المعنى.

٣) التكرار المعنوي.

- المبحث الخامس : القياس العقلي.

وعرضتُ في كل منها السبب الذي استقبح سيبويه المسألة من أجله ، واعتمدتُ فيه على الأسباب المذكورة أو المفهومة من كلام سيبويه ، ولم أذكر الأسباب التي ذكرها غيره من النحويين ، شارحةً السبب الوارد من وجهة نظر سيبويه.

الفصل الرابع : وهو بعنوان (موقف النحويين مما قبحه سيبويه) ، وفيه مبحثان :

- المبحث الأول : الموافقون لسيبويه ، وهم قسمان :

١) وافقوه واستعملوا لفظ القبيح.

٢) وافقوه ولم يستعملوا لفظ القبيح.

واستقصيت فيه موقف الموافقين لسيبويه في التقبيح ، وفسرت معنى القبيح عندهم ، ثم موقف الموافقين لسيبويه في الحكم دون تقبيح.

- المبحث الثاني : المخالفون لسيبويه ، وهم مَن أجازوا ما قبّحه سيبويه واستحسنوه ، ذكرت علماءهم وحججهم وأدلتهم ، وموقف سيبويه وأتباعه من أدلتهم إن وُجد.

وكان الاستقصاء شاملاً للمسائل كلها ، عدا مسألة (قبح قولهم : جاء الراكب ، وركب الظريف) ، فهي مسألة مفترضة ، وما يفترضه سيبويه قد لا يفترضه غيره من النحويين.

وراعيتُ ترتيب المسائل النحوية وفق ترتيب ألفية ابن مالك ، والمسائل الصرفية وفق ترتيب شافية ابن الحاجب ، ثم ذيلتُ كل فصلٍ بـــ(خلاصة) تستوضح أهم النتائج المستخلصة من الفصل ، ولم أعتنِ بترجمة الأعلام ، ولم أهتم بذكر البحر الذي تنتمي إليها الشواهد الشعريّة ؛ إذ لم أشأْ إثقال البحث بما لا يتصل اتصالاً مباشرًا بالموضوع.

الخاتمة : وذكرتُ فيها أهم النتائج التي توصلت إليها في البحث ، وأهم التوصيات التي أوصيت الباحثين بها.

الفهارس : واشتملت على فهارس الآيات القرآنية ، والأحاديث النبوية ، والقوافي ، وفهرس المحتويات.

ولم يكن البحثُ ليّنَ الأعطاف ، منقادَ الأطراف ، فقد لقيتني فيه من العقبات ألوانًا ، منها :

١) أسلوب سيبويه قائمٌ على الاستطراد ، وتشتتُ المسألة الواحدة يحتاجُ إلى فضل صبر ، وجَمعُ متفرّقها يفتقرُ إلى استقصاءٍ من جميع أجزاء الكتاب كي تكتمل الصورة ، وتتضح جميع جوانبها ، ففي مسألة (قبح حذف المنعوت) مثلاً ، اضطررتُ إلى جمع المسألة من أربعة مواضع ، وكذلك مسألة (قبح تعريف الحال) ، وفي (قبح الفصل بين الحروف المختصة بالدخول على الأفعال وبين أفعالها) جمعتُ المسألة من مواضع ثلاثة.

٢) غموضُ عبارةِ سيبويه التي أعيَت الباحثين ، والتصدّي لذلك يحتاجُ إلى مِرانٍ ودُربة ؛ من هنا تكلَّفتُ اللجوءَ إلى الشروح كي تُوضّحَ المجهول ، وتعضُدَ الجَليّ.

٣) صعوبة تحديدِ معنى القبيحِ عند سيبويه ، وهو أمرٌ اختلف فيه النحويين ، إذ نرى بعضهم يحكمون على المسألة بالمنع ، وبعضهم يحكم عليها بالجواز ، فاحترتُ في تتبع المعنى الصحيح الذي يريده سيبويه ، فمثلاً في مسألة (قبح إعراب قائم مبتدأ في قائم زيد) قُبح عند سيبويه إعراب (قائم) مبتدأ ، وإعمالها في (زيد) إذا تصدَّر الجملة في قولهم (قائمٌ زيدٌ) ؛ لما يترتب على هذا من وجود مبتدأ بلا خبر ، واستنتجتُ امتناع المسألة من قياس سيبويه ، إذ امتنع إعمال (قائـــم) فيما بعده كمعاملة الفعل قياســـًا على امتناع معاملة (ضارب) كمعاملة الفعل في (ضاربٌ زيدًا) ، و عليه : إذا كان نصب " زيد "

بالوصف " ضارب " ممتنعٌ عند سيبويه ، فإن رفع " زيد " بالوصف " قائم " ممتنعٌ عنده أيضًا ، قال : (فإذا لم يريدوا هذا المعنى وأرادوا أن يجعلوه فعلاً كقوله : " يقومُ زيد ، وقام زيد " قبُح ؛ لأنه اسم ، وإنما حَسُنَ عندهم أن يجري مجرى الفعل إذا كان صفةً جرى على موصـــوف أو جرى على اسمٍ قد عمِـــل فيه ، كما أنه لا يكون مفعـــولاً في " ضارب " حتى يكون محمولاً على غيره ، فتقول : " هذا ضاربٌ زيدًا ، وأنا ضاربٌ زيدًا " ولا يكون " ضاربٌ زيدًا " على " ضربت زيدًا وضربتُ عمرًا " ، فكما لم يجُز هذا كذلك استقبحوا أن يجري مجرى الفعل المبتدأ ، وليكون بين الفعل والاسم فصيلٌ وإن كان موافقًا له في مواضع كثيرة) [1] ، لكن ابن مالك يقول : (الوصف المشار إليه لا يحسن عند سيبويه الابتداء به على الوجه الذي تقرر إلا بعد استفهام أو نفي ، وإن فُعل به ذلك دون استفهام أو نفي قبح عنده دون منع ، ومَن زعمَ أن سيبويه لم يُجزْ جَعْلَه مبتدأ إذا لم يلِ استفهامًا أو نفيًا فقد قوّله ما لم يقل) [2] ، وهذا يدل على جواز المسألة ، لكني ارتأيتُ عدم التأثر برأي ابن مالك ، وفسّرتُ المقصود بالقبيح عند سيبويه بقياســـه الوارد في كتابه ، إذ الاعتماد على كلام سيبويه وقياسه في التفسير أولى من الاعتماد على تفسير غيره من النحويين ، من هنا كان تحديد معنى القبيح في المسائل صعبًا جدًّا.

ورسالة شكر وامتنان أبعثها إلى الدكتورة المشرفة التي لم تفتأ في تقديم العون والمساعدة لي بتذليل الصعب وتسهيل الممتنع.

وأخص بالشكر والدي الكريمين وكل مَن دعم أو ساهم في إتمام هذا البحث.

والحمد لله أولاً وآخرًا.

والله أسأل .... أن يوفقني إلى دَرْك المبتغى ، وأن يعفو الزلل والخطأ.

* * *

(١) الكتاب ٢/ ١٢٨

(٢) شرح التسهيل ١/ ٢٧٣

القبح في اللغة : ضد الحسن ، يكون في الصورة والفعل ، قَبُح يقبُح له قبحًا وقبوحًا وقباحة وقبوحة وهو قبيح ، وأقبح فلان ، أي أتى بقبيح ، وقبّح الله فلانًا قبحًا وقبوحًا : أي أبعده من كل خير ، فهو مقبوح ، وفي القرآن : ﴿ ويوم القيامة هم من المقبوحين ﴾ [1] ، وقال الحطيئة : أرى لك وجهًا قبّح الله شخصه ، فقبُح من وجه ، وقبُح حامله.

واصطلاحًا : هو ضد الحسن ، وهو ما ينفر منه الذوق السوي ، وما كره الشرع اقترافه ، وما أباه العرف العام.[2]

المبحث الأول : استعمال سيبويه للقبح ومشتقاته.

(أولاً) المصدر :

واستخدمه سيبويه (٢٥) مرة ، مرتان جائزتان ، والباقي ممتنعة ، والمصدر يدل على وقوع القبح لكن لا يُحدّد زمن هذا القبح لذا كانت دلالته على الممتنع أضعف من دلالة الفعل ، والمصدر يلي الصفة المشبهة في الدلالة على الجواز ، جاء استخدامه كالتالي :

المصدر الدال على الجواز :

ـــ وقال : (ومما لا يكون في الاستفهام إلا رفعًا قولك : أعبدُ الله إن تَرَهُ تضربْه ، وكذلك إن طرحتَ الهاء مع قُبحه فقلت : أعبدُ الله إن تَرَ تضربْ ، فليس للآخر سبيل على الاسم لأنه مجزوم).[3]

ـــ وقال : (وأما " رُب رجلٍ وأخيه منطلقين " ، ففيها قبح حتى تقول : وأخٍ له).[4]

المصدر الدال على الممتنع :

---

(١) القصص : ٤٢

(٢) أساس البلاغة ٣٥٢ ، والنهاية في غريب الحديث والأثر ٣ – ٤ ، ومختار الصحاح ١/ ٢١٧ ، والمعجم الوسيط ٢/ ٧١٠ ، والأفعال ٣/ ٣٠ ، ولسان العرب ٢/ ٥٥٣

(٣) الكتاب ١/ ١٣٢

(٤) الكتاب ٢/ ٥٤

ـــ وذلك في قوله : (فإن بدأتَ بالغائب فقلتَ : أعطاهوك ، فهو في القبح وأنه لا يجوز ، بمنزلة الغائب والمخاطَب إذا بُدِئ بهما قبل المتكلّم ، ولكنك إذا بَدَأتَ بالغائب قلتَ : قد أعطاهُ إياك).[1]

ـــ قال سيبويه : (وقال : " إن فيها كان زيدٌ " و" إن زيدًا ضربتُ " ، على قوله : " إنه زيدًا ضربتُ " ، و" إنه كان أفضلهم زيدٌ " ، وهذا فيه قبحٌ ، وهو ضعيفٌ ، وهو في الشعر جائز).[2]

ـــ قال : (ويحتملون قُبْحَ الكلام حتى يضعوه في غير موضعه).[3]

ـــ وقال : (واعلم أن ما كان صفةً للمعرفة لا يكون حالاً ينتصبُ انتصاب النكـــرة ، وذلك أنه لا يحسُن لك أن تقول : " هذا زيدٌ الطويل " ، ولا " هذا زيدٌ أخاك " ، من قِبَل أنه مَن قال هذا فينبغي له أن يجعله صفةً للنكرة ، فيقول : " هذا رجلٌ أخوك ".

ومثلُ ذلك في القبح : " هذا زيدٌ أسودَ الناس " ، و" هذا زيدٌ سيّد الناس " ، حدّثنا بذلك يونس عن أبي عمرو).[4]

ـــ وقال : (لا يُفصَل بين الجار والمجرور ، ومن ثم أُسقط " رُبّ قائمًا رجلٍ " ، فهذا كلامٌ قبيحٌ ضعيف ، فاعرف قبحه ، فإن إعرابه يسير ، ولو استحسناه لقلنا هو بمنزلة " فيها قائمًا رجلٌ " ، ولكن معرفة قبحه أمثلُ من إعرابه).[5]

ـــ وقال : (ألا ترى أنّ قبح " كم بها رجلٍ مصاب " كقبح " رب فيها رجلٍ ").[6]

ـــ وقال : (قُبحَ أن تقول : " لا يدَيْ بها لك " ، ولكن تقول : " لا يدينِ بها لك " ، و" لا أب يوم الجمعة لك " ، ثم جعلت " لك " خبرًا ؛ فرارًا من القبح).[7]

---

(١) الكتاب ٢/ ٣٦٤

(٢) الكتاب ٢/ ١٥٣ - ١٥٤

(٣) الكتاب ١/ ٣١

(٤) الكتاب ٢/ ١١٣

(٥) الكتاب ٢/ ١٢٤

(٦) الكتاب ٢/ ٢٨١

(٧) الكتاب ٢/ ٢٧٩

ـــ وقال : (هذا بابٌ يُختارُ فيه الرفع والنصب ، لقُبحِه أن يكون صفة ، وذلك قولك : " مررتُ ببُرّ قبلُ قفيزٌ بدرهم " ، وسمعنا العربَ الموثوق بهم ينصبونه ، سمعناهم يقولون : " العجبُ من بُرّ مررنا به قبلُ قفيزًا بدرهم " ، فحملوه على المعرفة وتركوا النكرة ؛ لقبح النكرة أن تكون موصوفة بما ليس صفة ، وإنما هو اسمٌ كالدرهم والحديد).[1]

ـــ وقال : (وقال الآخر :

ضننتُ بنفسي حقبةً ثم أصبحت ... لِبنتِ عطاءٍ بَينُها وجميعُها

ضَبابيَّةً مُرِّيَّةً حابِسيةً ... مُنيفًا بِنَعفِ الصيدِ لَينٍ وضيعُها [2]

فكل هذا سمعناه ممن يرويه من العرب نصبًا.

ومما يدلك على أن هذا ينتصبُ على التعظيم والمدح ، أنك لو حملتَ الكلام على أن تجعله حالاً لما بنيته على الاسم الأول كان ضعيفًا ، وليس هنا تعريفٌ ولا تنبيه ، ولا أرادَ أن يوقع شيئًا في حالٍ ؛ لقبحه ولضعف المعنى).[3]

ـــ وقال : (وتقول: رويدكم أنتم أنفسُكم ، فيحسن الكلام ، كأنك قلت: افعلوا أنتم أنفسكم ، فإن قلتَ : رويدَكم أنفسُكم ، رفعتَ وفيها قبحٌ ؛ لأن قولك : افعلوا أنفسكم فيها قبح ، فإذا قلتَ : أنتم أنفسكم حسُن الكلام).[4]

---

(١) الكتاب ١/ ٣٩٦

(٢) التخريج : لم أجد البيت في غير الكتاب ٢/ ١٥٢ ، وهو بلا نسبة .

اللغة : (الحقبة) السنة ، وأراد الحين من الدهر ، والجميع هنا بمعنى الاجتماع ، و(الضباب ومرة وحابس) أحياء من بني عامر ، و(المنيف) المشرف العالي ، و(النعف) أصل الجبل ، و(الصيدلان) جبل .

المعنى : يقول : حاولت أن أضن بنفسي عن حبها حينًا ثم غلبني هواها فأطعت الهوى ، وصار لها بينُ نفسي واجتماعُها ، أي : كل نفسي ، هي من قوم أشراف ، وضيعهم مشرف المحل ، فكيف رفيعهم .

الشاهد فيه : " ضبابية " إذ نصبها وما بعدها على التفخيم .

(٣) الكتاب ٢/ ١٥٢

(٤) الكتاب ١/ ٢٤٧

ـــ وقال : (إن قلتَ : إياك نفسك تريد الاسم المضمر الفاعل فهو قبيح ، وهو على قبحه رفعٌ ، ويدلّك على قبحه أنّك لو قلت : اذهبْ نفسُك ، كان قبيحًا حتى تقول : أنت نفسُك).[١]

ـــ وقال : (فإن قلت رويدكم وعبد الله ، فهو أيضًا رفع وفيه قبح ؛ لأنك لو قلتَ : اذهبْ وعبدُ الله ، كان فيه قبحٌ ، فإذا قلتَ : اذهبْ أنتَ وعبدُ الله ، حَسُنَ).[٢]

ـــ وقال : (كما تقول : مررتُ بقومٍ عربٍ أجمعون ، فارتفع "أجمعون " على مضمرٍ في " عربٍ " بالنية ، فهي هنا معطوفة على المضمر ، وليست بمنزلة " أبي عشرة " ، فإن تكلمتَ به على قبحه رفعتَ " العدم " ، وإن جعلته مبتدأ رفعتَ " سواء ").[٣]

ـــ وقال : (ويدلك على قبحه إذا حُمِلَ على الشأن ، أنّك إذا قلتَ : ما شأنك وما عبـــدُ الله ، لم يكن كحُسنِ ما جَرْمٌ وما ذاك السَّوِيقُ).[٤]

ـــ وقال : (هذا بابٌ منه يُضمِرون فيه الفعل لقبح الكلام إذا حُمِلَ آخره على أوّله).[٥]

ـــ وقال : (وكذلك : " وا مَن في الداراه " في القبح).[٦]

ـــ وقال : (فلما كان قبيحًا عندهم أن يذكروا الاسم بعد " إن " ، ويبتدئوه بعدها كقبح " كي عبدُ الله يقولُ ذاك " حملوه على الفعل).[٧]

ـــ وقال : (ولو قلتَ : والله إذن أفعلَ ، تريد أن تُخبرَ أنّك فاعلٌ لم يجُز كما لم يجُز : والله أذهبَ إذن إذا أخبرتَ أنّك فاعلٌ ، فقُبحُ هذا يدلّك على أن الكلام معتمدٌ على اليمين).[٨]

---

(١) الكتاب ١/ ٢٧٧

(٢) الكتاب ١/ ٢٤٦ - ٢٤٧

(٣) الكتاب ٢/ ٣١

(٤) الكتاب ١/ ٣٠٨

(٥) الكتاب ١/ ٣٠٧

(٦) الكتاب ٢/ ٢٢٨

(٧) الكتاب ١/ ٢٩٤

(٨) الكتاب ٣/ ١٥

ـــ وقال : (قولُك " العشرون لك درهمًا "فيها قبحٌ ، ولكنها جازت في " كم " جوازًا حسنًا).[1]

(ثانيًا) الفعل الماضي :

والفعل الماضي يُعطي المسألة تأكيدًا على أن القبح قد وقع وانتهى ، وكَأَنَّ المخاطب عالمًا بالحكم ، ولا سبيل إلى إنكاره أو التشكك فيه ؛ لذا استخدمه سيبويه (٦٢) مرة ، لم يستدل منها على الجواز إلا مرتين ، والباقي كلها مسائل ممتنعة ، وذلك على النحو الآتي :

الماضي الدال على الجواز :

ـــ وقال : (ولو أعمَلتَ الأوّل لقلتَ : " مررتُ ومرَّ بي بزيدٍ " ، وإنما قبح هذا أنَّهم جعلوا الأقربَ أَوْلى إذا لم ينقض معنىً).[2]

ـــ وقال : (وزعم الخليل أن قولهم : لاه أبوك ، ولقيته أمس ، إنما هو على : لله أبوك ولقيته بالأمس .... لأن المجرور داخل في الجار ، فصارا عندهم بمنزلة حرفٍ واحد ، فمن ثَمّ قبُح).[3]

أما الماضي الدال على الممتنع فهو أنواع : منه المجرد ، والمضعّف ، ولعل التضعيف يعطي المسألة قوَّةً في القبح ، وقد يكون مزيدًا بثلاثة أحرف على وزن " استفعل " مسندًا إلى واو الجماعة العائدة على العرب ليدل على أن المسألة قبيحة عند العرب ، ولم يستعملوها في كلامهم ، وفي الزيادة تطويل وراحة في الدلالة على القبح ، وجاء التقبيح كالتالي :

⌑ المجرد :

ـــ في قوله : (وإنما قبُحَ عند العرب كراهية أن يبدأ المتكلم في هذا الموضع بالأبعد قبل الأقرب ، فهذا كلام العرب ، وجعلوا " إيا " تقع هذا الموقع إذ قبُح هذا عندهم).[4]

---

(١) الكتاب ٢/ ١٥٨

(٢) الكتاب ١/ ٧٦

(٣) الكتاب ٢/ ١٦٢ - ١٦٣

(٤) الكتاب ٢/ ٣٦٤

ـــ وقوله : (لأن المصدر يقبحُ أن تجيء به هاهنا ،فإذا قبُح المصدر فمجيئُك بـــ" ذاك " أقبح).[1]

ـــ وقوله : (يقول الرجل إذا منحته نفسه : قد منحتنيني ، ألا ترى أن القياس قد قبُح إذا وضعتَ " ني " في غير موضعها).[2]

ـــ وقوله : (لا يجوزُ لك أن تقول للمخاطَب : " اضربْكَ ، ولا اقتُلْكَ ، ولا ضَرَبتَكَ " ، لّما كان المخاطبُ فاعلاً وجعلتَ مفعولَهُ نفسه قبُح ذلك ؛ لأنهم استغنوا بقولهم : " اقتُل نفسك وأهلكتَ نفسك " عن " الكاف " ها هنا وعن " إياك ".

وكذلك المتكلم ، لا يجوز له أن يقول : " أهلكتُني ولا أُهلِكُني " ؛ لأنه جعل نفسَه مفعوله فقبُح ؛ وذلك لأنهم استغنوا بقولهم : " أنفعُ نفسي " عن " ني " ، وعن " إياي ".

وكذلك الغائب لا يجوز لك أن تقول : " ضربَهُ " إذا كان فاعلاً وكان مفعوله نفسه ؛ لأنهم استغنوا عن " الهاء " وعن " إياه " بقولهم : " ظلم نفسه وأهلك نفسه " ، ولكنه قد يجـــوز ما قبُح ها هنا في حسبتُ ظننتُ وخلتُ..... الخ).[3]

ـــ وقوله : (لا يُقال : عجبتُ من ضربكني إن بدأتَ به قبل المتكلّم ، ولا من ضربهيك إن بدأتَ بالبعيد قبل القريب ، فلما قبُحَ هذا عندهم ، ولم تستحكم عندهم هذه الحروف في هذا الموضع ، صارت " إيا " عندهم في هذا الموضع لذلك بمنزلتها في الموضع الذي لا يقع فيه شيء من هذه الحروف).[4]

ـــ وقوله : (فإذا لم يريدوا هذا المعنى وأرادوا أن يجعلوه فعلاً كقوله يقوم زيدٌ وقام زيدٌ قبُح).[5]

ـــ وقوله : (قبُح ابتداؤك الثقيلة المفتوحة ، وحسُن ابتداؤك الخفيفة ؛ لأن الخفيفة لا تزول عن الأسماء ، والثقيلة تزول فتبدأه ..... واعلم أنه ليس يحسن أن تلي " إنّ " " أنّ " ولا " أنّ " " إنّ " ؛ ألا ترى أنك لا تقول : " إنَّ أنَّك ذاهبٌ في الكتاب " ، ولا تقول " قد عرفتُ أن إنَّك

---

(١) الكتاب ١/ ١٢٥

(٢) الكتاب ٢/ ٣٦٥

(٣) الكتاب ٢/ ٣٦٦ - ٣٦٧

(٤) الكتاب ٢/ ٣٥٨

(٥) الكتاب ٢/ ١٢٧

منطلقٌ في الكتاب " ، وإنما قبُح هذا ههنا كما قبُح في الابتداء ، ألا ترى أنه يقبح أن تقول : أنَّك منطلقٌ بلغني أو عرفتُ).[1]

ـــ كقوله : (واعلم أنّ " لعلَّ وكأنَّ وليت " ثلاثتهن يجوز فيهن ما جازَ في " إنَّ " ، إلا أنه لا يُرفَعُ بعدهن شيءٌ على الابتداء ، ومن ثَمَّ اختار الناسُ : " ليت زيدًا منطلقٌ وعمرًا " ، وقبُح عندهم أن يحملوا " عمرًا " على المضمر حتى يقولوا " هو " ، ولم تكن " ليت " واجبة ، ولا " لعل " ، ولا " كأنَّ " ، فقبُحَ عندهم أن يُدخِلوا الواجبَ في موضعِ التمنّي ، فيصيروا قد ضمّوا إلى الأوّل ما ليس على معناه بمنزلة " إنَّ ").[2]

ـــ وقوله : (فإن قلتَ : " لئن تفعَلْ لأفعلَنَّ " قبُح ؛ لأن " لأفعلن " على أول الكلام ، وقبُح في الكلام أن تَعمَلَ " إن " أو شيءٌ من حروف الجزاء في الأفعال حتى تجزمه في اللفظ ثم لا يكونُ له جوابٌ ينجزِمُ بما قبله).[3]

ـــ وقوله : (ومما جرى مجرى الدعاء مما هو تطلُّقٌ عند طلب الحاجة وبَشاشةٌ ، نحو : كرامةً ومسرَّةً ونُعمةَ عينٍ ، فدخلت على هذا كما دخلت على قوله : ولا أُكرمُك ولا أسرُّك ، ولا أُنعمُك عينًا ، ولو قبُح دخولها هنا لقبُح في الاسم ، كما قبُح في " لا ضربًا ").[4]

ـــ وقوله : (واعلم أنك لا تفصل بين " لا " وبين المنفي ، كما لا تفصل بين " من " وبين ما تعمل فيه ..... فقبُح أن يفصلوا بينهما عندهم كما لا يجوز أن يفصلوا بين " خمسة " و" عشر " بشيء من الكلام).[5]

ـــ وقوله : (وقد يجوز أن تقول : " عبدُ الله أظنه منطلقٌ " ، تجعل هذه " الهاء " على " ذاك " ، كأنك قلت : " زيدٌ منطلقٌ أظن ذاك " ، لا تجعل " الهاء " لـ" عبد الله " ، ولكنك تجعلها ذاك المصدر ، كأنه قال : " أظن ذاك الظن " ، أو " أظن ظني " ، فإنما يضعف هذا إذا ألغيت ؛ لأن

---

(١) الكتاب ٣/ ١٢٤

(٢) الكتاب ٢/ ١٤٦

(٣) الكتاب ٣/ ٦٦

(٤) الكتاب ٢/ ٣٠٢

(٥) الكتاب ٢/ ٢٧٦

" الظن " يُلغى في مواضع " أظن " حتى يكونُ بدلاً من اللفظ به ، فكُره إظهارُ المصدر هنا ، كما قبُح أن يظهر ما انتصب عليه " سقيًا " ..... فإذا قبُح المصدر فمجيئك بذاك أقبح).[١]

ـــ وقوله : (إن قلتَ " هل زيدًا رأيت " ، و" هل زيدٌ ذهب " قبُح و لم يجز إلا في الشعر ..... فقبُح تقديم الاسم لهذا).[٢]

ـــ وقوله : (وقبُح تقديم الاسم في سائر الحروف لأنها حروف تحدث قبل الفعل).[٣]

ـــ وقوله : (وإن قلتَ : " أيُّهم زيدًا ضرب " قبُح ، كما يقبح في " متى " ونحوها).[٤]

ـــ وقوله : (فلما قبُح ذلك جعلوا مابعده خبرًا له ، كأنهم قالوا : أما العبيد فأنت فيهم أو أنت منهم ذو عبيد ..... ، فلما قبُح عندهم أن يكون بمنزلة المصدر و لم يكن مما يجوز فيه عندهم ذلك حملوه على هذا).[٥]

ـــ وقوله : (ومثل ذلك : ما أنت بشيءٍ إلا شيءٌ لا يُعبَأُ به ، من قبل أن بشيء في موضع رفع في لغة بني تميم ، فلما قبُح أن تحمله على الباء صار كأنه بدلٌ من اسمٍ مرفوع).[٦]

ـــ وقوله : (وتقولُ : ما فيها إلا زيدًا ، فإن قلبته فجعلته يلي " إن ، وما " في لغة أهل الحجاز قبُح و لم يجُز).[٧]

ـــ وقوله : (قبُح أن تكون المعرفة حالاً للنكرة إلا في الشعر).[٨]

ـــ وقوله : (قبُح أن تقول " قائمًا فيها زيدٌ ").[٩]

---

(١) الكتاب ١/ ١٢٥

(٢) الكتاب ١/ ٩٩

(٣) الكتاب ١/ ١٤٤

(٤) الكتاب ١/ ١٢٦

(٥) الكتاب ١/ ٣٨٧ – ٣٨٨

(٦) الكتاب ٢/ ٣١٦

(٧) الكتاب ٢/ ٣١٧

(٨) الكتاب ١/ ٣٦١

(٩) الكتاب ٢/ ١٢٤

ـــ وقوله : (وزعم الخليل أنّ قولهم : لاه أبوك ، ولقيته أمس ، إنما هو على : لله أبوك ، ولقيتُهُ بالأمس ، ولكنهم حذفوا الجار والألف واللام تخفيفًا على اللسان ، وليس كل جارٍ يُضمَر ؛ لأن المجرور داخلٌ في الجار ، فصارا عندهم بمنزلة حرفٍ واحد ، فمن ثم قبُح).[١]

ـــ وقوله : (فكما قبُحَ أن تقول : " لا مثلَ بها زيدٍ " فتفصل ، قبُحَ أن تقول : لا يدَيْ بها لك ، ولكن تقول : لا يدينِ بها لك ، ولا أب يوم الجمعة لك ، ثم جعلت " لك " خبرًا ؛ فرارًا من القبح ..... فكما قبُح أن تفصل بين المضاف والاسم المضاف إليه قبُح أن تفصل بين " لك " وبين المنفي الذي قبله ؛ لأن المنفي الذي قبله إذا جعلتَه كأنّه اسمٌ لم تفصل بينه وبين المضاف إليه بشيء ، قبُحَ فيه ما قبُح في الاسم المضاف إلى اسم لم تجعل بينه وبينه شيئًا ؛ لأن اللام كأنّها ههنا لم تُذكَر).[٢]

ـــ وقوله : (ومَن زعمَ أن الإضمار الذي في " نِـــعمَ " هو " عبدُ الله " فقد ينبغي له أن يقول : نعم عبدُ الله رجلاً ، وقد ينبغي له أن يقول : " نعمَ أنت رجلاً " فتجعل " أنت " صفةً للمُضمَر ، وإنما قبُح هذا المُضمَرُ أن يوصَف لأنه مبدوءٌ به قبل الذي يُفسّرُه ، والمُضمَر المقدَّم قبل ما يُفسّـــره لا يُوصَف ؛ لأنهم إنما ينبغي لهم أن يُبيِّنوا ما هو).[٣]

ـــ وقوله : (واعلم أنه قبيحٌ أن تقول : مررتُ بـــه وبزيدٍ هما ، كما قبُح أن تصف المظـــهر بما لا يكونُ إلا وصفًا للمظهر ، ألا ترى أنه قبيحٌ أن تقول : مررتُ بزيدٍ وبه الظريفين).[٤]

ـــ وقوله : (لَّما لم يجز أن توصَف الصفة بالاسم وقبُحَ أن تقول : " فيها قائم " ، فتضع الصفة موضع الاسم ، كما قبُح " مررتُ بقائم " و" أتاني قائم " ، جعلتَ القائم حالاً ، وكان المبني على الكلام الأول ما بعده).[٥]

ـــ وقوله : (وزعم الخليل أنّ هذا إنما قبُح من قبل أن هذا الإضمار يُبنى عليه الفعلُ).[٦]

---

(١) الكتاب ٢/ ١٦٢ - ١٦٣

(٢) الكتاب ٢/ ٢٧٩ - ٢٨٠

(٣) الكتاب ٢/ ١٧٨

(٤) الكتاب ٢/ ٣٨٧

(٥) الكتاب ٢/ ١٢٢

(٦) الكتاب ٢/ ٣٧٨

ـــ وقوله : (قالوا : حسبُك وزيدًا ، لّما كان فيه معنى " كَفاك " ، وقبُح أن يحملوه على المضمَر ، نَوَوا الفعل ، كأنّه قال : حسبُك ويُحسِبُ أخاك درهمٌ).[1]

ـــ وقوله : (إنما يُحـــذَف في النـــفي والنداء منتهى الاسم ، وهو قولك : لا خـــيرًا منه لك ، ولا حسنًا وجهه لك ، ولا ضاربًا زيدًا لك ؛ لأن ما بعد " حسنٍ وضاربٍ وخير " صار من تمام الاسم ، فقبُحَ عندهم أن يحذفوا قبل أن ينتهوا إلى منتهى الاسم).[2]

ـــ وقوله : (هذا باب ما لا يجوز أن يُندَب ، وذلك قولك : وا رجلاه ، ويا رجُلاه ، وزعم الخليل – رحمه الله – ويونس أنه قبيح ، وأنه لا يُقال ، وقال الخليل رحمه الله : إنما قبُحَ لأنك أبهمت).[3]

ـــ وقوله : (فلم يجز إظهار الفعل وقبُح ، كما كان ذلك محالاً).[4]

ـــ وقوله : (فقَبُح أن يجري ما ليس من أمثلة الفعل مجراها).[5]

ـــ وقوله : (قبُح أن تفصل بين " كي " والفعل ، فلما قبُح ذلك و لم يجُز حُمل على " إنْ " ؛ لأنه قد تقدّم فيها الأسماء على الأفعال).[6]

ـــ وقوله : (لا يجوز لك أن تقول : كي زيدٌ يقولَ ذاك ، ولا أَنْ زيدٌ يقولَ ذاك ، فلمّا قبُح ذلك جُعلَت بمنزلة " هل ، وكأنّما " وأشباههما).[7]

ـــ وقوله (فإن حملته على الأول قبُح المعنى).[8]

ـــ وقوله : (وليس كل موضع تدخل فيه الفاء يحسنُ فيه الجزاء ، ألا ترى أنّه يقول : ما أتيتَنا فتحدّثنا ، والجزاء ههنا مُحال ، وإنما قبُح الجزمُ في هذا لأنه لا يجيء فيه المعنى الذي يجيء إذا

---

(١) الكتاب ١/ ٣١٠

(٢) الكتاب ٢/ ٢٨٧

(٣) الكتاب ٢/ ٢٢٧

(٤) الكتاب ١/ ٢٧٧

(٥) الكتاب ١/ ٢٥٢

(٦) الكتاب ٣/ ١٦١ – ١٦٢

(٧) الكتاب ٣/ ١٥ – ١٦

(٨) الكتاب ٣/ ٣٣

أدخَلتَ الفاء).[1]

ـــ وقال : (وأما يونس فيقول : أَإِن تأتني آتيك ، وهذا قبيحٌ يُكرهُ في الجزاء ، وإن كان في الاستفهام ، وقال عزَّ وجَلَّ : ﴿ أفإن مِتَّ فهُمُ الخالدون ﴾ [2] ، ولو كان ليس موضع جزاء قُبِحَ فيه " إن ").[3]

ـــ وقوله : (وسألتُ الخليل عن قوله : " إن تأتني فتُحدّثَني أُحدِّثك " ، و" إن تأتِني وتحدثَني أحدّثْك " ، فقال : هذا يجوز ، والجزمُ الوجه .

ووجهُ نصبِهِ على أنّه حَمَلَ الآخر على الاسم ، كأنّه أراد " إن يكُن إتيانٌ فحديثٌ أُحدّثْك " ، فلما قُبِحَ أن يَرُدَّ الفعل على الاسم نَوَى " أَن " ؛ لأنّ الفعل معها اسم).[4]

ـــ وقوله : (فإن قلتَ : لئن تفعَل لأفعلن قُبِح ؛ لأن " لأفعلن " على أول الكلام ، وقُبح في الكلام أن تعمَل " إن " أو شيءٌ من حروف الجزاء في الأفعال حتى تجزمه في اللفظ).[5]

ـــ وقوله : (و" سواك " لا يُحقَّر ؛ لأنه ليس اسمًا متمكّنًا ، وإنما هو كقولك : " مررتُ برجلٍ ليس بك " ، فكما قُبح تحقير " ليس " قُبح تحقير " سوى ").[6]

⌑ والمضعّف :

ـــ كقوله :(وزعم الخليل أن الجرين أو الرفعين إذا اختلفا فهما بمنزلة الجر والرفع ، وذلك قولك : هذا رجلٌ وفي الدار آخرٌ كريمين ، وقد أتاني رجلٌ وفي الدار آخرٌ كريمين ؛ لأنهما لم يرتفعا من وجه واحد ، وقبَّحه بقوله : هذا لابن انسانين عندنا كرامًا ، فقال : الجر ههنا مختلفٌ و لم يُشرَك الآخر فيما جرَّ الأول).[7]

⌑ والمزيد بالألف والسين والتاء ، على وزن (استفعل) :

---

(١) الكتاب ٣/ ٩٧

(٢) الأنبياء : ٢١

(٣) الكتاب ٣/ ٨٣

(٤) الكتاب ٣/ ٨٨

(٥) الكتاب ٣/ ٦٦

(٦) الكتاب ٣/ ٤٧٩

(٧) الكتاب ٢/ ٥٩

ـــ وذلك في قوله : (وذلك قـــولك : ما أظنُّ أحدًا هو خيرٌ منك ، وما أجعلُ رجلاً هو أكرمُ منك ، وما إخالُ رجلاً هو أكرمُ منك ، لم يجعلوه فصلاً وقبله نكرة ، كما أنه لا يكون وصفًا ، ولا بدلاً لنكرة ، وكما أنّ كلَّهم وأجمعين لا يُكرَّران على نكرة ، فاستقبحوا أن يجعلوها فصلاً في النكرة).[1]

ـــ وقوله : (كذلك استقبحوا أن يجري مجرى الفعل المبتدأ).[2]

ـــ قوله : (فكما لم يجُز هذا كذلك استقبحوا أن يجري مجرى الفعل المبتدأ).[3]

ـــ وقوله : (فاستقبحوا أن يَشرَك المظهر مضمرًا يغيّر الفعل عن حاله إذا بعُد منه).[4]

ـــ وقوله : (وسألتُ الخليل عن " مهما " فقال : هي " ما " أدخلتَ معها " ما " لغوًا ، بمنزلتها مع " متى " إذا قلتَ " متى ما تأتني آتِك " ، وبمنزلتها مع " إن " إذا قلتَ " إنْ ما تأتني آتِك " ، وبمنزلتها مع " أين " كما قال سبحانه وتعالى : ﴿ أينما تكونوا يدرككم الموت ﴾ ، وبمنزلتها مع " أي " إذا قلتَ : (أيًّا ما تدعوا فله الأسماء الحُسنى) ، ولكنهم استقبحوا أن يُكرِّروا لفظًا واحدًا فيقولوا : ماما ، فأبدلوا الهاء من الألف التي في الأولى).[5]

(ثالثًا) الفعل المضارع :

واستخدمه سيبويه (٢٧) مرة ليدل على وقوع القبح في المسألة ، ولم يقبّح سيبويه مسائل الجواز بلفظ المضارع إلا مرتين ، والباقي استخدم المضارع ليدل على المنع كالتالي :

المضارع الدال على الجواز :

ـــ في قوله : (والأمرُ ليس يحدثُ له حرفٌ سوى الفعل ، فيُضارعُ حروفَ الجزاء ، فيقبُحُ حذفُ الفعل منه كما يقبح حذف الفعل بعد حروف الجزاء ، وإنما يقبُحُ حذفُ الفعل وإضماره بعد حروف الاستفهام لمضارعتها حروف الجزاء).[6]

ـــ وقال : (والنصبُ في زيد أحسنُ إذا كانت الهاء يضعُفُ تركها ويقبُح).[1]

---

(١) الكتاب ٢/ ٣٩٥ - ٣٩٦

(٢) الكتاب ٢/ ١٢٨

(٣) الكتاب ٢/ ١٢٨

(٤) الكتاب ٢/ ٣٧٨

(٥) الكتاب ٣/ ٦٠

(٦) الكتاب ١/ ١٤٤

المضارع الدال على الممتنع ، وهو نوعان : المضارع المجرد :

ـــ في قوله : (واعلم أنه يقبح أن تقول : هذا مَن منطلقٌ إذا جعلتَ المنطلق حشوًا أو وصفًا).[٢]

ـــ وقوله : (تقول : أصبح أباك ، وأمسى أخاك ، فلو كانتا بمنزلة جاء وركب ، لقبح أن تقول : أصبح العاقل ، وأمسى الظريف ، كما يقبح ذلك في جاء وركب ونحوهما).[٣]

ـــ وقوله : (ألا ترى أنه يقبُحُ أن تقول : أنـــَّك منطلقٌ بلغني أو عرفتُ ؛ لأن الكلام بعد " أنّ " و" إنّ " غير مستغنٍ كما أن المبتدأ غير مستغن).[٤]

ـــ في قوله : (لأن المصدر يقبح أن تجيء به ههنا).[٥]

ـــ وقوله : (واعلم أن حروف الجزاء يقبح أن تتقدّم الأسماء فيها قبل الأفعال).[٦]

ـــ وقوله : (كما يقبح حذف الفعل بعد حروف الجزاء).[٧]

ـــ وقوله : (ومما يقبح بعده ابتداء الأسماء ، ويكون الاسم بعده إذا أوقعتَ الفعل على شيءٍ من سببه نصبًا في القياس : إذا ، وحيثُ ، تقولُ : إذا عبدَ الله تلقاه فأَكرمْه ، وحيثُ زيدًا تجدهُ فأكرمْه ؛ لأنهما يكونان في معنى حروف المجازاة ، ويقبحُ إن ابتدأتَ الاسم بعدهما إذا كان بعده الفعل).[٨]

ـــ في قوله : (واعلم أن حروف الاستفهام كلها يقبُح أن يصيّر بعدها الاسم إذا كان الفعل بعد الاسم لو قلتَ : " هل زيدٌ قام " و" أين زيدٌ ضربته " ، لم يجز إلا في الشعر).[٩]

---

(١) الكتاب ١/ ١٣٦

(٢) الكتاب ٢/ ١٠٨

(٣) الكتاب ٢/ ٣٩٠

(٤) الكتاب ٣/ ١٢٤

(٥) الكتاب ١/ ١٢٥

(٦) الكتاب ٣/ ١١٢

(٧) الكتاب ١/ ١٤٤

(٨) الكتاب ١/ ١٠٦- ١٠٧

(٩) الكتاب ١/ ١٠١

ـــ وقوله : (وإنما يقبح حذف الفعل وإضماره بعد حروف الاستفهام لمضارعتها حروف الجزاء).[1]

ـــ وقوله : (وإن قلتَ : أيُّهم زيدًا ضرب " قبُح ، كما يقبح في " متى " ونحوها).[2]

ـــ وقوله : (أفلا ترى أن هذا يقبح هاهنا، كما أن الفعل المضارع لا يُتكلّم به إلا ومعه الاسم).[3]

ـــ وقوله : (ومما يُختارُ فيه أن يكون ظرفًا ويقبح أن يكون غير ظرف ، صفة الأحيان).[4]

ـــ وقال : (هذا بابُ ما يحسُن أن يشرك المظهرُ المضمرَ فيما عمل فيه ، وما يقبحُ أن يشرك المظهر المضمرَ فيما عمل فيه.

أما ما يحسن أن يشركه المظهر فهو المضمر المنصوب ، وذلك قولك : رأيتُك وزيدًا ، وإنك وزيدًا منطلقان ، وأما ما يقبحُ أن يشركه المظهر فهو المضمر في الفعل المرفوع ، وذلك قولك : فعلتُ وعبدُ الله ، وأفعلُ وعبدُ الله).[5]

ـــ وقال : (ومما يقبح أن يشركه المظهر علامة المضمر المجرور).[6]

ـــ وقوله : (واعلم أنه يقبُح : زيدًا عليك ، وزيدًا حذرك ؛ لأنه ليس من أمثلة الفعل).[7]

ـــ وقوله : (وتقول : " قلَّما سرت حتى أدخلَها " ، إذا عَنَيتَ غير سير ، وكذلك " أقلَّ ما سرتُ حتى أدخلَها " ، من قبل أن (قلَّما) نفيٌ لقوله (كثر ما) كما أن (ما سرتُ) نفيٌ لقوله (سرتُ) ؛ ألا ترى أنه قبيحٌ أن تقول : قلَّما سرتُ فأدخلُها ، كما يقبح في " ما سرت " إذا أردت معنى " فإذا أنا أدخل ").[8]

---

(١) الكتاب ١/ ١٤٤

(٢) الكتاب ١/ ١٢٦

(٣) الكتاب ١/ ٢١

(٤) الكتاب ١/ ٢٢٧

(٥) الكتاب ٢/ ٣٧٧ - ٣٧٨

(٦) الكتاب ٢/ ٣٨١

(٧) الكتاب ١/ ٢٥٢

(٨) الكتاب ٣/ ٢٢

ـــ وقوله : (ويقبُحُ " إنما سرتُ حتى أدخلُها " لأنه ليس في هذا اللفظ دليلٌ على انقطاع السير كما يكون في النصب).[١]

ـــ وقوله : (كما يقبح أن تقول : " أتذكرُ إذ إن تأتني آتيك " ، فلو قلتَ : " إن أتيتَني آتيك " على القلب كان حسنًا).[٢]

ـــ وقوله : (كما أن كل مكان حسن لك أن تفصل بين العامل والعامل فيه بما يحسن عليه السكوت حسن لك أن تفصل فيه بينهما بما يقبح عليه السكوت).[٣]

ـــ وقوله : (ويقبُحُ أن تقولَ : كم غلمانًا لك؟ لأنه قبيحٌ أن تقول : عبدُ الله قائمًا فيها).[٤]

المضارع المزيد بالسين والتاء وحرف المضارعة :

ـــ وقوله : (وزعم الخليل رحمه الله أنه يستقبح أن يقول : قائمٌ زيدٌ).[٥]

ـــ وقوله : (أستقبح أن أقول " هذه مائة ضرب الأمير " ، فأجعل الضرب صفة فيكون نكرة وُصفَت بمعرفة ، ولكن أرفعه بالابتداء).[٦]

ـــ وقوله : (وأمّا قوله : أنْ بسم الله ، فإنما يكون على الإضمار ؛ لأنك لم تذكر مبتدأ أو مبنيًّا عليه ، والدليل على أنّهم إنما يخفّفون على إضمار الهاء ؛ أنك تستقبح : قد عرفتُ أنْ يقولُ ذاك ، حتى تقول " أنْ لا " ، أو تُدخل " سوف أو السين أو قد ").[٧]

(رابعًا) الصفة المشبهة :

الصفةُ المشبهة ضربٌ من الصفات التي تجري مجرى الفعل ، لكنها لا تَبلُغ مبلغه في الدلالة على الحدث ؛ لذا كان تعدّيها على سبيل التشبيه لا على سبيل الحقيقة ، ودُلالتها على المنع أقل من دُلالة الفعل ؛ لأن المُشبه بالشيء أضعف من الشيء نفسه ؛ من هنا انحطَّت مرتبتها عن مرتبة الفعل في الدلالة على المنع وعدم الجواز ؛ واختار سيبويه الصفة المشبهة للدلالة على الجواز أكثر

---

(١) الكتاب ٣/ ٢٢ - ٢٣

(٢) الكتاب ٣/ ٨٣

(٣) الكتاب ٢/ ٢٨١

(٤) الكتاب ٢/ ١٥٩

(٥) الكتاب ٢/ ١٢٧

(٦) الكتاب ٢/ ١٢٠ - ١٢١

(٧) الكتاب ٣/ ١٦٥

من استعماله للأساليب الأخرى ، فقد استخدمها (١١) مرة ، في حين استخدم المصدر (٦) مرات للدلالة على الجواز ، واستخدم الماضي مرتين ، والمضارع مرة واحدة ، وأفعل التفضيل مرة واحدة أيضًا.

وهذه الصفة وإن كانت اسمًا مشتقًّا ، إلا أنّ المعنى الذي تدلُّ عليه أمرٌ مُستقرٌّ ثابت ، متصلٌ بحال الإخبار ؛ لذا استخدمها سيبويه للدلالة على المنع (٥٤) مرة ، واستخدم سيبويه الصفة المشبهة (٦٥) مرة على ثلاثة أحوال :

الصفة الواقعة مبتدأ : ولم يستخدمها سيبويه إلا مرة واحدة للدلالة على المنع في قوله :

ـــ (وأما هذا لك وأباك ، فقبيحٌ أن تنصب الأبَ ؛ لأنه لم يذكر فعلاً ولا حرفًا فيه معنى فعلٍ حتى يصير كأنّه قد تكلَّمَ بالفعل).[١]

والصفة الواقعة خبرًا للمبتدأ أو صفة لخبر المبتدأ : واستعملها سيبويه (٥) مرات للدلالة على الجواز و(٢١) للدلالة على المنع ، على النحو الآتي :

قال في الصفة الدالة على الجواز :

ـــ (والرفعُ قبيحٌ في : " فهلا دينارٌ " ، وفي : " ولو حمارٌ ").[٢]

ـــ قال : (وزعم يونس أنّ من العرب مَن يقول : إن لا صالحٍ فطالحٍ ، على : إن لا أكن مررتُ بصالحٍ فبطالحٍ ، وهذا قبيحٌ ضعيف).[٣]

ـــ وقال : (وهو قبيحٌ أن تجعل اللفظ كالواحد كما تقول : هو أحسن الفتيان وأجمله ، وأكرم بنيه وأنبله).[٤]

ـــ وقال : (وتقولُ : ثلاثةُ نسّابات ، وهو قبيح ، وذلك أنّ النسّابة صفة فكأنه لَفِظَ بمذكر ثم وصفه).[٥]

---

(١) الكتاب ١/ ٣١٠

(٢) الكتاب ١/ ٢٦٩

(٣) الكتاب ١/ ٢٦٢

(٤) الكتاب ١/ ٨٠

(٥) الكتاب ٣/ ٥٦٢ – ٥٦٣

ـــ وقال : (إذا كانت الهمزة من أصل الحرف فالإبدال فيها جائز ، كما كان فيما كان بدلاً من واو أو ياء ، وهو فيها قبيح).[1]

الصفة الدالة على المنع :

ـــ وذلك في قوله : (هذا باب الاستقامة من الكلام والإحالة ، فمنه مستقيمٌ حسن ، ومحـــال ، ومستقيم قبيح ، وما هو محال كذب).[2]

ـــ وقال : (وأما المستقيم القبيح فأن تضع اللفظ في غير موضعه ، نحو قولك: قد زيدًا رأيت).[3]

ـــ وقال : (فإن بدأ بالمخاطب قبل نفسه فقال : أعطاكني ، أو بدأ بالغائب قبل نفســـه فقال : قد أعطاهوني ، فهو قبيح لا تكلّم به العرب).[4]

ـــ وقال : (لو قال : " أشهد أنت ذاهب " ولم يذكر اللام لم يكن إلا ابتداء ، وهو قبيحٌ ضعيفٌ إلا باللام).[5]

ـــ وقال : (قال النحويون : أما العلم والعبيدَ فذو علمٍ وذو عبيدٍ ، وهذا قبيح).[6]

ـــ وقال : (لا يُفصَل بين الجار والمجرور ، ومن ثم أُسقط " رُبّ قائمًا رجلٍ " ، فهذا كلامٌ قبيحٌ ضعيف).[7]

ـــ وقال : (قال ذو الرمة :

وكأنَّ أصواتَ مِن إيغالهـــن بنـــا أواخِرِ المَيسِ أصواتُ الفراريجِ [8]

---

(١) الكتاب ٣/ ٣٥١ - ٣٥٢

(٢) الكتاب ١/ ٢٥

(٣) الكتاب ١/ ٢٦

(٤) الكتاب ٢/ ٣٦٣ - ٣٦٤

(٥) الكتاب ٣/ ١٥١

(٦) الكتاب ١/ ٣٨٩

(٧) الكتاب ٢/ ١٢٤

(٨) التخريج : البيت لذي الرمة في ديوانه ٩٦٦ ، والكتاب ١/ ١٧٩ ، ٢/ ١٦٦ ، ٢٨٠ ، والحيوان ٢/ ٣٤٢ ، وشرح أبيات سيبويه ١/ ٩٢ ، والخصائص ٥٧٣ ، وسر صناعة الإعراب ١٠ ، ولسان العرب ٧/ ٢٤٤ (نقض) ، وخزانة الأدب ٤/ ١٠٨ ، ٤١٣ ، ٤١٩ ، وبلا نسبة في المقتضب ٢/ ٥٨٦ ، وجمهرة اللغة ٨٦٣ ، وكتاب اللامات ١٠٧ ، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ١٠٨٣ ، وشرح المفصل ١/ ٢٥٧ ، ٢/ ١٠٥ ، ٢٨٢ ، ٣/ ١٧٦ ، ورصف المباني ٦٥

فهذا قبيح).[1]

ـــ وقال : (وإن وصفتَهُ فقلتَ : " مررتُ برجلٍ حسنٌ ظريفٌ أبوه " فالرفع فيه الوجه والحدّ ، والجر فيه قبيح ؛ لأنه يفصلُ بوصفٍ بينه وبين العامل).[2]

ـــ وقال : (وتقول : " مررتُ برجلٍ أسدٍ شِدَّةً وجُرأةً " ، إنما تريد : " مثل الأسد " ، وهذا ضعيف قبيح).[3]

ـــ وقال : (و" العبدُ " يكون صفة ، وتقول : هذا رجلٌ عبدٌ ، وهو قبيحٌ لأنه اسم).[4]

ـــ وقال : (ومن قال : " مررت بصحيفةٍ طينٌ خاتمُها " قال : " هذا راقودٌ خلٌّ " ، و" هذه صُفة خزًّا " ، وهذا قبيح أُجري على غير وجهه).[5]

ـــ وقال : (وزعم الخليل رحمه الله أنه يجوز أن يقول الرجل : " هذا رجلٌ أخو زيد " ، إذا أردتَ أن تشبهه بأخي زيد ، وهذا قبيح ضعيف لا يجوز إلا في موضع الاضطرار).[6]

ـــ وقال : (وإن حَمَلْتَ الثاني على الاسم المرفوع المضمر فهو قبيحٌ ..... ولا يُعطَفُ على المرفوع المضمر إلا في الشعر ، وذلك قبيح).[7]

اللغة : (الإيغال) الإبعاد ، و(الميس) شجر تتخذ من الرحال والأقتاب ، و(الفراريج) جمع فرّوج ، وهو الصغير من الدجاج ، و(إنقاض) صوت

المعنى : إن أصوات الرحال والأقتاب عند ابتعاد الإبل بنا أصبحت ضعيفة مثل أصوات الدجاج .

والشاهد فيه : " أصوات من إيغالهن بنا أواخر الميس " ، حيث فصل بين المضاف (أصوات) ، والمضاف إليه (أواخر الميس) بالجارين والمجرورين (من إيغالهن بنا) ، وأصل الكلام : كأن أصوات أواخر الميس من إيغالهن بنا أصوات الفراريج .

(١) الكتاب ١/ ١٧٩ - ١٨٠

(٢) الكتاب ٢/ ٢٩

(٣) الكتاب ١/ ٤٣٤

(٤) الكتاب ٢/ ١٨٢

(٥) الكتاب ٢/ ١١٨

(٦) الكتاب ١/ ٣٦١

(٧) الكتاب ١/ ٢٧٨

ـــ وقال : (وأما قوله : مررتُ برجلٍ سواءٍ والعدمُ ، فهو قبيحٌ حتى تقول : هو والعدمُ).[1]

ـــ وقال : (حد الكلام هنا : ما شأنك وشأنُ عمرٍو ، فإن حملتَ الكلامَ على الكاف المضمرة فهو قبيح).[2]

ـــ وقال : (وكذلك " حذره زيدًا " قبيحة ؛ لأنها ليست من أمثلة الفعل).[3]

ـــ وقال : (وتقولُ : لا تدنُ منه يكن خيرًا لك ، فإن قلتَ : لا تدنُ من الأسدِ يأكلْك ، فهو قبيحٌ إن جَزَمت).[4]

ـــ وقال : (وأما يونس فيقول : أَإِن تأتني آتيك ، وهذا قبيحٌ يُكرهُ في الجزاء ، وإن كان في الاستفهام ، وقال عزَّ وجَلَّ : ﴿ أفإن مِتَّ فهُمُ الخالدون ﴾ [5] ، ولو كان ليس موضع جزاء قبُحَ فيه " إن ").[6]

ـــ وقال : (وتقول : " ثلاثة نسابات ، وهذا قبيح).[7]

ـــ وقال : (وينبغي له أن يجعل الأخيرين في " فرزدق " زائدين ، فيقول " فعلدق " ، فإذا قال هذا النحو جعل الحروف غير الزوائد زوائد ، وقال ما لا يقوله أحد ، وينبغي له إن جعل الأوّلين زائدين أن يكون عنده " فرفعل " ، وإن جعل الحرفين الزائدين الزاي والدال قال " فعزدل " ، فهذا قبيح لا يقوله أحد).[8]

الصفة الواقعة خبرًا لكان : و لم يستعملها للدلالة على الجواز واستعملها (٢٣) للدلالة على المنع ، و" كان " تدل على الماضي ، وهذا يزيدها قوةً في الدلالة على الاستغراق في القبح ، فليس هذا طارئًا ، بل ملازمًا له من الماضي ؛ من هنا كان استخدامها مع الممتنع أقوى في الدلالة من

(١) الكتاب ٢/ ٣١

(٢) الكتاب ١/ ٣٠٧ - ٣٠٨

(٣) الكتاب ١/ ٢٥٢

(٤) الكتاب ٣/ ٩٧

(٥) الأنبياء : ٢١

(٦) الكتاب ٣/ ٨٣

(٧) الكتاب ٣/ ٥٦٢ - ٥٦٣

(٨) الكتاب ٤/ ٣٢٨ - ٣٢٩

استخدامها مع الجائز ؛ إذ يفتقرُ الممتنع إلى دلائلَ قويةٍ لإثباته ، الأمر الذي لا يحتاجه الجائز ، والممتنع فيها كالآتي :

ـــ وقال : (لو قلتَ : كان زيدٌ هو منطلقًا ، كان قبيحًا حتى تذكر الأسماء التي ذكرتُ لك من المعرفة أو ما ضارعها من النكرة ، مما لا يدخله الألف واللام).[١]

ـــ قال : (لو قلت : مررتُ بمَن فاضلٌ ، أو الذي صالحٌ ، كان قبيحًا).[٢]

ـــ وقال : (لو قلتَ : كانت زيدًا الحمّى تأخُذُ أو تأخذُ الحُمَّى لم يجز وكان قبيحًا).[٣]

ـــ وقال : (فإن ابتدأتَ فقلتَ : " ظني زيدٌ ذاهبٌ " كان قبيحًا).[٤]

ـــ وقال : (إذا كان الاسم حالاً يكون فيه الأمر لم تدخله الألف واللام و لم يُضَـــف ، لو قلتَ : " ضربتُهُ القائم" تريد : " قائمًا " كان قبيحًا ، ولو قلتَ : "ضربتهم قائميهم " تريد : " قائمين " كان قبيحًا).[٥]

ـــ وقال : (وأما الألف واللام فلا يكونان حالاً البتة ، لو قلتَ : " مررتُ بزيدٍ القائمَ " كان قبيحًا إذا أردتَ " قائمًا ").[٦]

ـــ وقال : (ألا ترى أنك لو قلتَ : " مررتُ بضاربٍ ظريفٍ زيدًا " ، و" هذا ضاربٌ عاقلٌ أباه " كان قبيحًا).[٧]

ـــ وقال : (لو قلت : " مررت بخيرٍ منه أبوه " كان قبيحًا).[٨]

ـــ وقال : (وإنما كان الرفعُ في هذا أحسن من قبل أنه ليس بصفة ، لو قلتَ : " له خاتمٌ من حديد " ، أو " هذا خاتمٌ طينٌ " ، كان قبيحًا).[٩]

---

(١) الكتاب ٢/ ٣٩٢

(٢) الكتاب ١/ ٤٠٩

(٣) الكتاب ١/ ٧٠

(٤) الكتاب ١/ ١٢٤

(٥) الكتاب ١/ ٣٧٧

(٦) الكتاب ٢/ ٥٨

(٧) الكتاب ٢/ ٢٩

(٨) الكتاب ٢/ ٣٤

(٩) الكتاب ٢/ ٢٣

ـــ وقال : (وقد يكون الشيء حسنًا إذا كان خبرًا ، وقبيحًا إذا كان صفة).[1]

ـــ وقال : (لو قال : " ولو أتاني باردٌ " ، كان قبيحًا ، ولو قلتَ : آتيك بجيّدٍ كان قبيحًا حتى تقول : بدرهمٍ جيّد).[2]

ـــ وقال : (لو قلتَ : " ألا ماء ولو باردًا " ، لم يحسُن إلا النصب ؛ لأن " باردًا " صفة ، ولو قلتَ : " ائتني ببارد " كان قبيحًا).[3]

ـــ وقال : (وذلك قولك : إياك أنت نفسُك أن تفعَلَ ، وإياك نفسَك أن تفعَلَ ، فإن عنَيتَ الفاعلَ المضمرَ في النية قلتَ : إياك أنت نفسُك ، كأنّك قلتَ : إياك نحِّ أنت نفسُك ، وحملته على الاسم المضمر الفاعل فهو قبيح ، وهو على قبحه رفعٌ ، ويدلّك على قبحه أنّك لو قلت : اذهبْ نفسُك ، كان قبيحًا حتى تقول : أنت نفسُك) [4]

ـــ وقال : (لو قلتَ : اذهَبْ وزيدٌ كان قبيحًا حتى تقول : اذهب أنتَ وزيدٌ).[5]

ـــ وقال : (ويدلّك أن الاسم ليس على الفعل في " صنعتَ " أنك لو قلتَ : اقعُدْ وأخوك كان قبيحًا).[6]

ـــ وقال : (وذلك قولك : ما لك وزيدًا ، وما شأنُك وعمـــرًا ، فإنما حدُّ الكلامِ ههـــنا ، ما شأنُكَ وشأنُ عمرٍو ، فإن حمَلتَ الكلام على الكاف المضمَرة فهو قبيح ، وإن حملته على الشأن لم يجز لأن الشأن ليس يلتبس بعبد الله ، إنما يلتبسُ به الرجل المضمر في الشأن ، فلما كان ذلك قبيحًا حملوه على الفعل).[7]

---

(١) الكتاب ١/ ٣٩٦

(٢) الكتاب ١/ ٢٢٧

(٣) الكتاب ١/ ٢٦٩- ٢٧٠

(٤) الكتاب ١/ ٢٧٧

(٥) الكتاب ١/ ٢٧٨

(٦) الكتاب ١/ ٢٩٨

(٧) الكتاب ١/ ٣٠٧

ـــ وقال : (لو قال : " مررتُ بزيدٍ أولَ من أمسِ وأمسِ عمرٍو" كان قبيحًا خبيثًا ؛ لأنه فصل بين المجرور والحرف الذي يشركه وهو الواو في الجار ، كما أنه لو فصل بين الجار والمجرور كان قبيحًا فكذلك الحروف التي تُدخله في الجارّ).[١]

ـــ وقال : (ألا ترى أنك لو قلتَ : " وا هذاه " كان قبيحًا ؛ لأنك إذا ندبتَ كان ينبغي لك أن تَفَجَّعَ بأعرفِ الأسماء).[٢]

ـــ وقال : (فلمّا كان قبيحًا عندهم أن يذكروا الاسم بعد " أن " ويبتدئوه بعدها كقُبحِ " كي عبدُ الله يقولَ ذاك " حملوه على الفعل....الخ).[٣]

ـــ وقال : (ولو قال : " أتاك ثلاثون – اليوم – درهمًا " كان قبيحًا في الكلام).[٤]

الصفة الواقعة خبرًا لإن : ولم يستعملها سيبويه للدلالة على الجواز واستعملها (٢١) للدلالة على المنع ، و(إنَّ) حرفٌ دالٌ على الإثبات والتوكيد ؛ لذا كان الممتنع أولى بخبره من الجائز ، واختارها سيبويه للدلالة على الجائز في مسألة (قبح توكيد الضمير المتصل المرفوع بالنفس والعين) ، رغم أن الأنسب استخدامها للممتنع ، لأنه قبَّحها كثيرًا ، وفي مواضع مختلفة ، وبأساليب متنوّعة ، الأمر الذي جعل دلالتها على الجواز أمرًا مشهـــورًا ، لا يحتاجُ إلى مزيد تفصيل ، فجاء استعماله خبر " إن " تابعًا لاستعمالاتٍ مسبقة ؛ وذلك على النحو الآتي :

الصفة الدالة على الممتنع :

ـــ وقال : (واعلم أنه قبيحٌ أن تقول : رأيتُ فيها إياك ، ورأيتُ اليوم إيَّاه).[٥]

ـــ وقال : (ولو قلت : " اضرِبْ أيهم عاقلٌ " رفعت ؛ لأن " الذي عاقلٌ " قبيحة).[٦]

ـــ وقال : (لا يستقيم " أظن رجلاً خيرًا منك " ، فإن قلت " لا أظن رجلاً خـــيرًا منك " ، حتى تنفي وتجعله بمنزلة " أحد " ، فلما خالف المعرفة في الواجب الذي هو بمنزلة الابتداء، لم يجـــرِ

(١) الكتاب ٣/ ٥٠٢

(٢) الكتاب ٢/ ٢٢٧

(٣) الكتاب ١/ ٢٩٤

(٤) الكتاب ٢/ ١٥٨

(٥) الكتاب ٢/ ٣٦١

(٦) الكتاب ٢/ ٤٠٣

في النفي مجراه لأنه قبيح في الابتداء وفيما أُجري مجراه من الواجب ، فهذا مما يُقوي ترك الفصل).[1]

ــ وقال : (واعلم أنه قبيحٌ أن تقول : " مررتُ برجلٍ لا فارسٍ " ، حتى تقول : " لا فارسٍ ولا شُجاعٍ ").[2]

ــ قال : (تقول : جئتُ إذ عبدُ الله قائم ، وجئتُ إذ عبدُ الله يقوم ، إلا أنها في فَعَل قبيحةٌ ، نحو قولك : جئتُ إذ عبدُ الله قام).[3]

ــ وقوله : (ويقبُحُ أن تقولَ : كم غلمانًا لك؟ لأنه قبيحٌ أن تقول : عبدُ الله قائمًا فيها).[4]

ــ وقال : (هذا باب ما ينتصبُ لأنه قبيح أن يكون صفة).[5]

ــ وقال : (واعلم أنه قبيحٌ أن تقول : مررتُ به وبزيدٍ هما ، كما قبُح أن تصف المظهر بما لا يكونُ إلا وصفًا للمظهر ، ألا ترى أنه قبيحٌ أن تقول : مررتُ بزيدٍ وبه الظريفين).[6]

ــ قال : (واعلم أنه قبيح أن تصف المضمر في الفعل بـ(نفسك) وما أشبهه ، وذلك أنه قبيح أن تقول : فعلتَ نفسك إلا تقول : فعلتَ أنت نفسك).[7]

ــ قال (ويدلّك أن الاسم ليس على الفعل في " صنعتَ " أنك لو قلتَ : اقعُدْ وأخوك كان قبيحًا حتى تقول : أنتَ ؛ لأنه قبيحٌ أن تعطف على المرفوع المضمر).[8]

ــ وقال : (واعلم أنه قبيحٌ أن تقول : ذهبتَ وعبدُ الله ، وذهبتُ وعبدُ الله ، وذهبتَ وأنا ؛ لأن " أنا " بمنزلة المظهر ، ألا ترى أن المظهر لا يشركه إلا أن يجيء في الشعر).[9]

---

(١) الكتاب ٢/ ٣٩٧

(٢) الكتاب ٢/ ٣٠٥

(٣) الكتاب ١/ ١٠٧

(٤) الكتاب ٢/ ١٥٩

(٥) الكتاب ٢/ ١١٧

(٦) الكتاب ٢/ ٣٨٧

(٧) الكتاب ٢/ ٣٧٩

(٨) الكتاب ١/ ٢٩٨

(٩) الكتاب ٢/ ٣٨٠

ـــ وقال : (هذا باب ما لا يجوز أن يُندَب ، وذلك قولك : وا رجلاه ، ويا رجُلاه ، وزعم الخليل – رحمه الله – ويونس أنه قبيح ، وأنه لا يُقال ، وقال الخليل رحمه الله : إنما قبُحَ لأنك أبهمت).[1]

ـــ وقال : (لأنه قبيحٌ أن تفصل بين " أن " والفعل).[2]

ـــ وقال : (وذلك أنه قبيح أن تؤخر حرف الجزاء إذا جزم ما بعده).[3]

ـــ وقال : (وزعم الخليل أن إدخال الفاء على " إذا " قبيحٌ).[4]

ـــ وقال : (لأنه قبيحٌ أن تفصل بين الجار والمجرور).[5]

ـــ وقال : (ألا ترى أنه قبيحٌ أن تقول : " قلَّما سرتُ فأدخلُها " ، كما يقبح في " ما سرت " إذا أردت معنى " فإذا أنا أدخل ").[6]

ـــ وقال : (إذا فصلتَ بين " كم " وبين الاسم بشيء ، استغنى عليه السكوت أو لم يستغنِ ، فاحمله على لغة الذين يجعلونها بمنزلة اسمٍ منوّن ؛ لأنه قبيحٌ أن تفصل بين الجار والمجرور ؛ لأن المجرور داخلٌ في الجار ، فصارا كأنّهما كلمة واحدة).[7]

ـــ وقال : (واعلم أنك لا تُحقِّر الاسم إذا كان بمنزلة الفعل ، ألا ترى أنه قبيحٌ : " هو ضويربٌ زيدًا ، وهو ضويربُ زيد " ، إذا أردتَ بـــ" ضاربِ زيدٍ " التنوين).[8]

(خامسًا) أفعل التفضيل :

استخدم سيبويه (أفعل) للدلالة على شيئين اشتركا في صفةٍ معينة وزاد أحدهما على الآخر فيها ، واستخدمه سيبويه أربع مرات للدلالة على الممتنع كالآتي :

---

(١) الكتاب ٢/ ٢٢٧

(٢) الكتاب ٣/ ١٦١ – ١٦٢

(٣) الكتاب ٣/ ٧٠

(٤) الكتاب ٣/ ٦٤

(٥) الكتاب ٢/ ١٦٤

(٦) الكتاب ٣/ ٢٢

(٧) الكتاب ٢/ ١٦٤

(٨) الكتاب ٣/ ٤٨٠

ـــ عندما يُفاضل سيبويه بين (إظهار المصدر " ظني " مع الفعل " ظن ") وبين (إظـــهار الفعل " ظن " مع النائب عن المصدر ، وهو الإشارة " ذاك ") ، قال : (فإذا قبُح المصدر فمجيئـــُك بـــ" ذاك " أقبح).[1]

ـــ ويقارن سيبويه بين (تقديم الفعل بعد إذا وحيث) وبين (تقديم الاسم على الفعل بعدهمـــا) ، فيقول : (لو قلتَ : اجلِسْ حيثُ زيدٌ جَلسَ وإذا زيدٌ يجلِسُ كان أقبح من قولك : إذا جَلَسَ زيدٌ وإذا يجلِسُ ، وحيث يجلس وحيثُ جَلَس).[2]

ـــ ويُقبّح سيبويه الفصل بين الجار والمجرور ، ويُقارنه بالفصل بين النواصب والجوازم ومعمولاتها ، قال : (فهذه الأشياء فيما يَجزِم أردأ وأقبح منها في نظيرها من الأسماء ، وذلك أنَّك لو قلت : جئتكَ كي بك يؤخَذَ زيدٌ لم يجز ، وصار الفصل في الجزم والنصب أقبح منه في الجرّ).[3]

ـــ وعندما يُقارن بين وقوع الحال معرفة وصاحبه نكرة وبين وصف النكرة بمعرفة ، قال : (ولو جاز هذا لقلتَ : " هذا قصيرٌ الطويل " ، تريد : " مثل الطويل " ، فلم يجُز هذا كما قبُح أن تكون المعرفة حالاً للنكرة إلا في الشعر ، وهو في الصفة أقبح).[4]

* * *

(١) الكتاب ١/ ١٢٥

(٢) الكتاب ١/ ١٠٧

(٣) الكتاب ٣/ ١١١

(٤) الكتاب ١/ ٣٦١

المبحث الثاني : استعمال نعوت أخرى مع القبح

(أولاً) قبيحٌ ضعيف :

ودَلَّ الضعفُ على الجواز في قوله :

ـــ (فكلما كثر الإضمار كان أضعف).[١]

ـــ وقوله : (وزعم يونس أنّ من العرب مَن يقول : إن لا صالحٍ فطالحٍ ، على : إن لا أكن مررتُ بصالحٍ فبطالحٍ ، وهذا قبيحٌ ضعيف).[٢]

ـــ وقوله : (والنصبُ في زيد أحسنُ إذا كانت الهاء يضعُفُ تركها ويقبُح).[٣]

والضعف عند سيبويه لا يعني الجواز في الحالات كلها ، فهناك مسائل ضعَّفها سيبويه وهو يقصُد المنع نحو :

ـــ في مسألة (قبح حذف اللام في قولهم " أشهد أنت لذاهب ") قال : (وهو قبيحٌ ضعيفٌ إلا باللام).[٤]

ـــ وقوله : (وقال : " إن فيها كان زيدٌ " و" إن زيدًا ضربتُ " ، على قوله " إنه زيدًا ضربتُ " و" إنه كان أفضلهم زيدٌ " ، وهذا فيه قبحٌ وهو ضعيفٌ ، وهو في الشعر جائز).[٥]

ـــ و قوله : (ولا يجوز " لا فيها أحدٌ " إلا ضعيفًا).[٦]

ـــ وقال : (وقد يجوز أن تقول : عبدُ الله أظنه منطلقٌ ، تجعل هذا " الهاء " على "ذاك " كأنك قلت : زيدٌ منطلقٌ أظنُّ ذاك ، لا تجعل " الهاء " لـــ" عبد الله " ولكنك تجعلها ذاك المصدر ، كأنه قال : أظنُّ ذاك الظنّ ، أو أظنُّ ظني ، فإنما يضعف هذا إذا ألغيت).[٧]

---

(١) الكتاب ١/ ٢٥٩

(٢) الكتاب ١/ ٢٦٢

(٣) الكتاب ١/ ١٣٦

(٤) الكتاب ٣/ ١٥١

(٥) الكتاب ٢/ ١٥٣ - ١٥٤

(٦) الكتاب ٢/ ٢٩٩

(٧) الكتاب ١/ ١٢٥

ـــ وقوله : (لا يُفصَل بين الجار والمجرور ، ومن ثم أُسقط " رُبّ قائمًا رجلٍ " ، فهذا كلامٌ قبيحٌ ضعيف).[1]

ـــ (لو قلتَ : " أتاني اليومَ قويٌ " ، و" ألا باردًا " ، و" مررتُ بجميلٍ " كان ضعيفًا).[2]

ـــ وقوله : (وتقول : " مررتُ برجلٍ أسدٍ شِدَّةً وجُرأةً " ، إنما تريد : " مثل الأسد " ، وهذا ضعيف قبيح).[3]

ـــ وقوله : (لو حملتَ الكلام على أن تجعله حالاً لما بنيته على الاسم الأول كان ضعيفًا ، وليس هنا تعريفٌ ولا تنبيه ، ولا أرادَ أن يوقع شيئًا في حالٍ ؛ لقبحه ولضعف المعنى).[4]

ـــ وقوله : (ليس حالُ النكرة كحال هذا الذي ذكرت لك ، وفيه على جوازه وكلام العرب به ضعف).[5]

ـــ وقوله في " قبح إلحاق هاء الغائب باسم الفعل الدال على الأمر " : (وضعُفَ حيث لم يُخاطِب المأمور).[6]

ـــ وقوله : (وأما سائر حروف الجزاء فهذا فيه ضَعفٌ في الكلام).[7]

(ثانيًا) قبيحٌ قليل :

والقلة تدل على الشذوذ وعدم السماع ، وسيبويه ينتمي إلى البصريين ، والبصريّون كما نعلم لا يقيسون على القليل ، بل يشترطون للقياس أن يكثر سماعه عن العرب ؛ لذا كان القليل مرادفًا للممتنع عندهم ، ومنه قول سيبويه :

ـــ (وزعم الخليل – رحمهُ الله – أنه سمع عربيًا يقول : ما أنا بالذي قائلٌ لك شيئًا ، وهذه قليلة ، ومَن تكلم بهذا فقياسه " اضرب أيهم قائلٌ لك شيئًا " ، قلتُ : أفيُقال : " ما أنا بالذي منطلقٌ " ؟

(١) الكتاب ٢/ ١٢٤

(٢) الكتاب ١/ ٢١

(٣) الكتاب ١/ ٤٣٤

(٤) الكتاب ٢/ ١٥٢

(٥) الكتاب ٢/ ٥٧

(٦) الكتاب ١/ ٢٥٥

(٧) الكتاب ٣/ ١١٣

فقال : لا ، فقلتُ : فما بالُ المسألة الأولى ؟ فقال ؛ لأنه إذا طال الكلام فهو أمثلُ قليلاً ، وكَأنَّ طوله عوضٌ من تركِ " هو " ، وقلَّ مَن يتكلم بذلك).[1]

ـــ (وحدّثني مَن سمعه أن بعضهم قال : عليه رجلاً ليسني ، وهذا قليلٌ شبهوه بالفعل).[2]

(ثالثًا) قبيح مكروه :

والكراهية عند سيبويه لا تعني الجواز مطلقًا ، فقد استخدمها سيبويه للدلالة على الجواز في مسألة واحدة فقط ، أسردها كالتالي :

ـــ وقال : (تقولُ : هؤلاء ثلاثة قرشيون ، وثلاثة مسلمون ، وثلاثة صالحون ، فهذا وجه الكلام ؛ كراهية أن تُجعَل الصفة كالاسم).[3]

المواضع التي نعتها سيبويه بالكراهية ، ومعناها المنع :

ـــ كقوله : (وإنما قبُحَ عند العرب كراهية أن يبدأ المتكلم في هذا الموضع بالأبعد قبل الأقرب ، فهذا كلام العرب ، وجعلوا " إيا " تقع هذا الموقع إذ قبُح هذا عندهم).[4]

ـــ قال سيبويه : (فكُره إظهار المصدر ههنا ، كما قبح أن يظهر ما انتصب عليه سقيًا).[5]

ـــ وقال : (وإنما كرهوا ابتداء " أنَّ " ؛ لئلا يشبهوها بالأسماء التي تعمَل فيها " إن ").[6]

ـــ وذلك في قوله : (إن قلتَ " هل زيدًا رأيت " ، و" هل زيدٌ ذهب " قبُح ولم يجز إلا في الشعر ؛ لأنه لما اجتمع الاسم والفعل حملوه على الأصل فإن اضطُرّ شاعرٌ فقدّمَ الاسم نصَب كما كنت فاعلاً ذلك بقد ونحوها ، وهو في هذه أحسن ؛ لأنه يبتدأ بعدها الأسماء ، وإنما فعلوا ذلك بالاستفهام لأنه كالأمر في أنه غير واجب ؛ وأنه يريدُ به مكن المخاطب أمرًا لم يستقر عند السائل ، ألا ترى أن جوابه جزم فلهذا اختير النصب ، وكرهوا تقديم الاسم ؛ لأنها حروف

(١) الكتاب ٢/ ٤٠٤

(٢) الكتاب ١/ ٢٥٠

(٣) الكتاب ٣/ ٥٦٦

(٤) الكتاب ٢/ ٣٦٤

(٥) الكتاب ١/ ١٢٥

(٦) الكتاب ٣/ ١٢٤

ضارعَت بما بعدها ما بعد حروف الجزاء ، وجوابُها كجوابه ، وقد يصير معنى حديثها إليه ، وهي غير واجبة كالجزاء ، فقبُح تقديم الاسم لهذا).[1]

ــ وقال : (واعلم أنه لا يُقال " قائمًا فيها رجلٌ " ، فإن قال قائلٌ : أجعله بمنزلة " راكبًا مَرَّ زيدٌ " ، و" راكبًا مَرَّ الرجل " ، قيل له فإنه مثله في القياس ؛ لأن " فيها " بمنزلة " مَرَّ " ، ولكنهم كرهوا ذلك فيما لم يكن من الفعل).[2]

ــ وقال : (قال الشاعر :

ترى الثورَ فيها مدخلَ الظلّ رأسَه وسائرُهُ بــادٍ إلى الشمسِ أجمَــعُ [3]

فوجه الكلام فيه هذا ، كراهية الانفصال).[4]

ــ وقال : (ولا يجوز : ياسارقَ الليلةَ أهلِ الدارِ إلا في شعرٍ ، كراهية أن يفصلوا بين الجار والمجرور).[5]

ــ وقال : (وأما " فعلتُ " فإنهم قد غيَّروه عن حاله في الإظهار ، أُسكِنَت فيه اللام فكرهوا أن يَشرك المظهرُ مضمرًا يُبنى له الفعلُ غيرَ بنائه في الإظهار حتى صار كأنه شيءٌ في كلمةٍ لا يُفارقها).[6]

ــ وقال : (كرهوا أن يشرك المظهر مضمرًا داخلاً فيما قبله ؛ لأن هذه العلامة الداخلة فيما قبلها جَمَعَت أنها لا يُتَكَلَّمُ بها إلا معتمدةً على ما قبلها ، وأنّها بدلٌ من اللفظ بالتنوين ، فصارت

---

(١) الكتاب ١/ ٩٩

(٢) الكتاب ٢/ ١٢٤

(٣) التخريج : البيت بلا نسبة في الكتاب ١/ ١٨١ ، وتأويل مشكل القرآن ١٤٨ ، وتفسير الطبري ١٣/ ٢٤٨ ، وأمالي المرتضى ١/ ٢١٦ ، والمحرر الوجيز ٤/ ١٧٤ ، والبحر المحيط ٥/ ٤٢٧ ، والهمع ٢/ ١٢٣ ، والخزانة ٤/ ٢٣٥ ، وروح المعاني ١٢/ ٣٩

المعنى : وصف هاجرة ألجأت الثيران إلى كنسها ، فهي تدخل رؤوسها في الظل لما تجد من شدة القيظ .

الشاهد فيه : " مدخل الظل رأسه " حيث أضاف (مدخل) إلى الظل ، ونصب (الرأس) به على الاتساع والقلب ، وكان الوجه : مدخل رأسه الظل .

(٤) الكتاب ١/ ١٨١

(٥) الكتاب ١/ ١٧٦ – ١٧٧

(٦) الكتاب ٢/ ٣٧٨

عندهم بمنزلة التنوين ، فلما ضعُفَت عندهم كرهوا أن يُتبِعوها الاسم ، و لم يجُز أيضًا أن يُتبِعوها إياه وإن وصفوا).[1]

ـــ وقال : (واعلم أن هذه الحروف لا تكون وصفًا للمظهَر ؛كراهية أن يصفوا المظهر بالمضمر).[2]

ـــ وقال : (فكرهوا الالتباس هنا ككراهيتهم فيما لم يُؤخَذ من أمثلة الفعل بالفعل ، وكرهوا هذا في الالتباس).[3]

ـــ وقال : (و لم يَفصِلوا بين أَنْ وأخواتها وبين الفعل كراهية أن يشبهوها بما يَعمَل في الأسماء ، نحو: ضَرَبتُ وقَتَلتُ ؛ لأنها لا تَصَرَّفُ تَصَرُّفَ الأفعال ، نحو : ضربتُ وقتلتُ ، ولا تكون إلا في أول الكلام لازمةً لموضعها لا تفارقه ، فكرهوا الفصل لذلك ؛ لأنه حرفٌ جامدٌ).[4]

ـــ وقال : (وأما يونس فيقول : " أَإِن تأتني آتيك " ، وهذا قبيحٌ يُكرهُ في الجزاء).[5]

ـــ وقال : (وكرهوا أَن يَتَخطَّوا به من بابه إلى باب آخر إذا كان يريدُ شيئًا واحدًا).[6]

ـــ وقال : (فهذه الأشياء فيما يَجزِم أردأ وأقبح منها في نظيرها من الأسماء ، كراهة أن يشبِّهوه بما يَعمَل في الاسم).[7]

ـــ وكَرِهَ سيبويه تصغير الأسماء حيث قال : (فكرهوا أن تكون الأفعال كالأسماء لمخالفتها إياها في أشياء كثيرة).[8]

(رابعًا) قبيح غير جائز :

(١) الكتاب ٢/ ٣٨١

(٢) الكتاب ٢/ ٣٨٦

(٣) الكتاب ١/ ٢٥٥

(٤) الكتاب ٣/ ١٣

(٥) الكتاب ٣/ ٨٣

(٦) الكتاب ٣/ ٨٨

(٧) الكتاب ٣/ ١١١

(٨) الكتاب ٣/ ٤٧٨

ـــ وذلك في قوله : (فإن بدأتَ بالغائب فقلتَ : أعطاهوك ، فهو في القبح وأنه لا يجوز بمنزلة الغائب والمخاطَب إذا بُدِئ بهما قبل المتكلّم ،ولكنك إذا بَدَأتَ بالغائب قلتَ : قد أعطاهُ إياك).[١]

ـــ وقوله : (هذا بابٌ لا تجـــوزُ فيه علامة المضمَـــر المخاطَب ، ولا علامة المضمـــر المتكلم ، ولا علامة المضمر المحدَّث عنه الغائب ، وذلك أنه لا يجوزُ لك أن تقول للمخاطَب : " اضربْكَ ، ولا اقتُلْكَ ، ولا ضَرَبَتَكَ ").[٢]

ـــ وقوله : (وكذلك المتكلم ، لا يجوز له أن يقول : " أهلكتُني ولا أُهلِكُني ").[٣]

ـــ وقوله : (وكذلك الغائب لا يجوز لك أن تقول : " ضربَهُ " إذا كان فاعلاً وكان مفعوله نفسه).[٤]

ـــ وقوله : (هذا باب ما يجوز في الشعر من " إيَّا " ، ولا يجوز في الكلام).[٥]

ـــ وقوله : (لا يجوز لك أن تقول : " لا فيها رجل ").[٦]

ـــ وقوله : (ولا يجوز " لا فيها أحد " إلا ضعيفًا).[٧]

ـــ وقوله : (لو قلتَ : كانت زيدًا الحمّى تأخُذُ أو تأخذُ الحُمَّى لم يجز ، وكان قبيحًا).[٨]

ـــ وقوله في قبح تقديم " ظن " ومصدره الملغى : (لا يجوز البتَّة).[٩]

ـــ وقوله : (إن قلتَ " هل زيدًا رأيت " و" هل زيدٌ ذهب " قبُح ولم يجز إلا في الشعر).[١٠]

---

(١) الكتاب ٢/ ٣٦٤

(٢) الكتاب ٢/ ٣٦٦

(٣) المصدر نفسه.

(٤) المصدر نفسه.

(٥) المصدر نفسه.

(٦) الكتاب ٢/ ٢٧٦

(٧) الكتاب ٢/ ٢٩٩

(٨) الكتاب ١/ ٧٠

(٩) الكتاب ١/ ١٢٤

(١٠) الكتاب ١/ ٩٩

ـــ وقال : (وتقولُ : ما فيها إلا زيدًا ، فإن قلبته فجعلته يلي " إن ، وما " في لغة أهل الحجاز قبُح ولم يجُز).[١]

ـــ وقوله : (وإن قلتَ : أقولُ مهما تقلْ ، وأكون حيثما تكن ، وأكونُ أين تكن ، وآتيك متى تأتِني ، وتَلتبسُ بها أنَّى تأتِها ، لم يجُز إلا في الشعر).[٢]

ـــ وقوله : (ومن ثمَّ صار " مررتُ قائمًا برجل " لا يجوز ؛ لأنه صار قبل العامل في الاسم ، وليس بفعل).[٣]

ـــ وقوله : (ولا يجوز للمعرفة أن تكون حالاً كما تكون النكرة ، فتلتبس بالنكرة).[٤]

ـــ وقوله : (ولا يجوز : يا سارقَ الليلةَ أهلِ الدارِ إلا في شعرٍ ، كراهية أن يفصلوا بين الجار والمجرور).[٥]

ـــ وقوله : (فإذا نوَّنتَ فقلتَ " هذا معطٍ زيدًا درهمًا " لا تبالي أيَّهما قدّمتَ ؛ لأنه يعمَل عمل الفعل ، وإن لم تنوِّن لم يجز " هذا معطي درهمًا زيدٍ " ؛ لأنك لا تفصل بين الجار والمجرور ؛ لأنه داخلٌ في الاسم ، فإذا نوَّنتَ انفصَلَ كانفصاله في الفعل).[٦]

ـــ وقوله : (نُصب صفة الأحيان على الظرف ، ولم يجُز الرفع لأن الصفة لا تقع مواقع الاسم).[٧]

ـــ وقوله : (ولم يجُز : مررتُ بك أنت وزيدٍ).[٨]

ـــ وقوله : (هذا باب ما لا يجوز أن يُندَب ، وذلك قولك : وا رجلاه ويا رجلاه).[٩]

---

(١) الكتاب ٢/ ٣١٧

(٢) الكتاب ٣/ ٧١

(٣) الكتاب ٢/ ١٢٤

(٤) الكتاب ٢/ ١١٤

(٥) الكتاب ١/ ١٧٦ - ١٧٧

(٦) الكتاب ١/ ١٧٥

(٧) الكتاب ١/ ٢٢٧

(٨) الكتاب ٢/ ٣٨٢

(٩) الكتاب ٢/ ٢٢٧

ـــ وقوله : (ومن ذلك أن تقول : نفسك يا فلان ، أي : اتقِ نفسك ، إلا أن هذا لا يجوز فيه إظهار ما أضمرتَ).[١]

ـــ وقال : (فلم يجز إظهار الفعل وقُبحَ ، كما كان ذلك مُحالاً).[٢]

ـــ وقوله : (لو قلت : جئتُكَ كي بك يؤخَذَ زيدٌ لم يجز).[٣]

ـــ وقال : (ألا ترى أنه لا يجوز أن تفصل بين الفعل وبين ما ينصبه بحشو).[٤]

ـــ وقال : (فلما قبُح ذلك و لم يجُز حُمل على " إنْ ").[٥]

ـــ وقوله : (ألا ترى أنه لا يجوز أن تقول : لم زيدٌ يأتِك ، فلا يجوز أن تفصل بينها وبين الأفعال بشي ، كما لم يجز أن تفصل بين الحروف التي تجر وبين الأسماء بالأفعال ؛ لأن الجزم نظير الجرّ ، ولا يجوز أن تفصل بينها وبين الفعل بحشو ، كما لا يجوز لك أن تفصل بين الجار والمجرور بحشو إلا في شعر).[٦]

ـــ وقوله : (ولو جعلتَ " إذن " ههنا بمنزلة " كي " و" أَنْ " لم يحسن ، من قِبَل أنه لا يجوز لك أن تقول : كي زيدٌ يقولَ ذاك ، ولا : أَن زيدٌ يقولَ ذاك).[٧]

ـــ وقال : (ولو قلتَ : والله إذن أفعلَ ، تريد أن تُخبِرَ أنَّك فاعلٌ ، لم يجُز كما لم يجُز : والله أذهبَ إذن ، إذا أخبرتَ أنَّك فاعل).[٨]

ـــ وقوله : (وإن قلتَ : أقولُ مهما تقلْ ، وأكون حيثما تكن ، وأكونُ أين تكن ، وآتيك متى تأتِني ، وتَلتبسُ بها أنَّى تأتِها ، لم يجُز إلا في الشعر).[٩]

ـــ وقوله : (و لم يُجز يونس والخليل – رحمهما الله – " كم غلمانًا لك ").[١٠]

---

(١) الكتاب ١/ ٢٧٣

(٢) الكتاب ١/ ٢٧٧

(٣) الكتاب ٣/ ١١١

(٤) المصدر نفسه .

(٥) الكتاب ٣/ ١٦٢

(٦) الكتاب ٣/ ١١١

(٧) الكتاب ٣/ ١٥ – ١٦

(٨) الكتاب ٣/ ١٥

(٩) الكتاب ٣/ ٧١

(١٠) الكتاب ٢/ ١٥٩

(خامسًا) قبيح غير حسن :

و لم يذكره سيبويه للدلالة على الجواز إلا في موضع واحد في قوله :

ـــ وقال : (هذا باب ما لا يحسُن أن تُضيفَ إليه الأسماء التي تبيّن بها العدد إذا جاوزت الاثنين إلى العشرة ، وذلك الوصف).[١]

واستخدم عدم الحسن للدلالة على الممتنع في قوله :

ـــ (ولو قلتَ : " سوفَ زيدًا أضربُ " لم يحسُن ، أو " قد زيدًا لقيت " لم يحسُن ؛ لأنها إنما وُضِعَت للأفعال).[٢]

ـــ وقوله (ولا يجوز أن تحمل " المساكين " على " ليس " وقد قدَّمتَ فجعلتَ الذي يعمَل فيه الفعل الآخرُ يلي الأول ، وهذا لا يحسُن).[٣]

ـــ وقال : (واعلم أنه ليس يحسن لأنّ أن تلي " إنّ " ولا " أنّ " ..... واعلم أنه ليس يحسن أن تلي " إنّ " " أنّ " ولا " أنّ " " إنّ ").[٤]

ـــ وقوله : (وتقول : " إن إياك رأيت " ، كما تقول : " إياك رأيت " ، من قبل أنك إذا قلتَ : " إن أفضلهم لقيت " فـــ" أفضلهم " منتصبٌ بـــ" لقيت " ، هذا قول الخليل ، وهو في هذا غير حسنٍ في الكلام ؛ لأنه إنما يريد: " إنه إياك لقيت " ، فترَكَ " الهاء " وهذا جائزٌ في الشعر).[٥]

ـــ وقوله : (واعلم أنك إذا فصلتَ بين " لا " وبين الاسم بحشوٍ لم يحسن إلا أن تعيد " لا " الثانية).[٦]

ـــ وقوله : (ولا يحسن " لا فيك خير ").[٧]

---

(١) الكتاب ٣/ ٥٦٦

(٢) الكتاب ١/ ٩٨

(٣) الكتاب ١/ ٧٠

(٤) الكتاب ٣/ ١٢٤

(٥) الكتاب ٢/ ٣٥٧

(٦) الكتاب ٢/ ٢٩٨

(٧) الكتاب ٢/ ٢٩٩

ـــ وقوله : (ومثلُ ذلك : هذا زيدٌ لا فارسًا ، لا يحسن حتى تقول : لا فارسًا ولا شُجاعًا).[١]

ـــ وقوله : (لا يحسُن لك أن تقول : " هذا زيدٌ الطويل " ، ولا " هذا زيدٌ أخاك ").[٢]

ـــ وقوله : (لم يقولوا : قائمًا فيها رجل ، ولم يحسُن حُسنَ : فيها قائمًا رجلٌ).[٣]

ـــ وقوله : (وإنما هو اسمٌ كالدرهم والحديد ، ألا ترى أنك تقول : هذا مالُك درهمًا ، وهذا خاتمُك حديدًا ، ولا يحسن أن تجعله صفة ، فقد يكون الشيء حسنًا إذا كان خبرًا ، وقبيحًا إذا كان صفة).[٤]

ـــ وقوله : (لا يحسُن لك أن تقول : مررتُ بك أنت وزيدٍ).[٥]

ـــ وقال : (ولا يحسن " إنْ تأتِني آتيك " ، من قِبَل أنّ " إنْ " هي العاملة).[٦]

ـــ وقال : (لَمّا كانت " إن " العاملة لم يحسُن إلا أن يكون لها جوابٌ ينجزمُ بما قبله).[٧]

(سادسًا) قبيح رديء :

وذكره سيبويه للدلالة على الجواز مرة واحدة ، وللدلالة على المنع أيضًا مرتين ، ومن الجائز قوله :

ـــ (قال الأخفش : فهذا رديءٌ في القياس).[٨]

ومن الممتنع قوله :

ـــ (قال النحويون : أما العلمَ والعبيدَ فذو علمٍ وذو عبيدٍ ، وهذا قبيح ؛ لأنك لو أفردته كان الرفع هو الصواب ، فخبُث إذ أُجري غير المصدر كالمصدر ، وشبّهوه بما هو في الرداءة مثله ، وهو قولهم : ويلٌ لهم وتبٌّ).[٩]

---

(١) الكتاب ٢/ ٣٠٥

(٢) الكتاب ٢/ ١١٣

(٣) الكتاب ٢/ ١٢٥

(٤) الكتاب ١/ ٣٩٦

(٥) الكتاب ٢/ ٣٨١

(٦) الكتاب ٣/ ٦٧

(٧) الكتاب ٣/ ٦٦

(٨) الكتاب ١/ ٨٠

(٩) الكتاب ١/ ٣٨٩

ـــ وقال : (فهذه الأشياء فيما يَجزِم أردأ وأقبح منها في نظيرها من الأسماء).[1]

(سابعًا) قبيح محال :

ـــ قال : (والجزاءُ ههنا مُحال).[2]

(ثامنًا) قبيح متروك :

والترك يعني الاستغناء ، و لم يستخدمه سيبويه إلا للدلالة على الممتنع ، نحو قوله :

ـــ (ومما يقوّي ترك ذلك في النكرة أنه لا يستقيم أن تقول : رجلٌ خيرٌ منك ... ولا تقول : أظنُّ رجلاً خيرًا منك .... فلما خالف المعرفة في الواجب الذي هو بمنزلة الابتداء ، لم يجرِ في النفي مجراه ؛ لأنه قبيح في الابتداء وفيما أُجريَ مجراه من الواجب ، فهذا مما يقوّي ترك الفصل).[3]

ـــ (وتركُ ذلك أجود وأحسن).[4]

(تاسعًا) قبيح مستغنى عنه :

وهو مرادفٌ للترك ، دالٌ على المنع مثلما دَلَّ عليه النعت بالترك ، وذلك كقوله :

ـــ (استغنوا بقولهم : اقتُل نفسك وأهلكتَ نفسك عن " الكاف " هاهنا وعن " إياك ").[5]

ـــ وقال : (استغنوا بقولهم : " أنفعُ نفسي " عن " بي " ، وعن " إياي ").[6]

ـــ وقال : (استغنوا عن " الهاء " وعن " إياه " بقولهم : " ظلم نفسه وأهلك نفسه ").[7]

ـــ وقال : (لو قلت : يظن نفسه فاعلة وأظن نفسي فاعلة على حد " يظنه وأظنني " ليُجزئَ هذا من ذا لم يُجزئْ كما أجزأَ " أهلكتَ نفسك " عن " أهلكتَكَ " ، فاستُغنِيَ به عنه).[8]

(عاشرًا) قبيح بعيد :

و لم يستخدمه سيبويه إلا للدلالة على الجواز ، وذلك في قوله :

---

(١) الكتاب ٣/ ١١١

(٢) الكتاب ٣/ ٩٧

(٣) الكتاب ٢/ ٣٩٧

(٤) الكتاب ١/ ٨٠

(٥) الكتاب ٢/ ٣٦٦

(٦) الكتاب ٢/ ٣٦٧

(٧) المصدر نفسه.

(٨) المصدر نفسه.

ـــ (والرفع في " ائتني بدابة ولو حمارٌ " بعيد).[1]

ـــ وقال : (والرفعُ في هذا ، وفي : " ولو حمارٌ " بعيد).[2]

(الحادي عشر) قبيح غير مستقيم :

و لم يستخدمه سيبويه إلا للدلالة على الممتنع ، في وقوله :

ـــ وذلك في قوله : (لا يستقيم أن تقول : " رجلٌ خيرٌ منك " ، ويقول : لا يستقيم " أظنُّ رجلاً خيرٌ منك ").[3]

ـــ (ولا يجوز أن تقول : ما زيدًا عبدُ الله ضاربًا ، وما زيدًا أنا قاتلاً ، لأنه لا يستقيم ، كما لم يستقم في " كان " و" ليس ").[4]

(الثاني عشر) قبيح خبيث :

واستخدمه سيبويه للدلالة على الممتنع في قوله :

ـــ (قال النحويون : أما العلمَ والعبيدَ فذو علمٍ وذو عبيدٍ ، وهذا قبيح ؛ لأنك لو أفردته كان الرفع هو الصواب ، فخبُث إذ أُجري غير المصدر كالمصدر ، وشبّهوه بما هو في الرداءة مثله ، وهو قولهم : ويلٌ لهم وتبٌّ).[5]

ـــ وقال : (فإن قال : أقول " مررتُ بقائمًا رجلٍ " ، فهذا أخبث ، من قِبَل أنه لا يُفصَل بين الجار والمجرور).[6]

ـــ وذلك في قبح تعريف الحال ، قال في نسخة البكاء : (كان قبيحًا خبيثًا).[7]

ـــ وقال : (ولا يجوز للمعرفة أن تكون حالاً كما تكون النكرة ، فتلتبس بالنكرة ، ولو جاز ذلك لقلتَ: هذا أخوك عبدَ الله ، إذا كان عبدُ الله اسمه الذي يُعرَفُ به ، وهذا كلامٌ خبيثٌ يوضَعُ في غير موضعه).[8]

---

(١) الكتاب ١/٢٧٠

(٢) الكتاب ٢/ ٣٦٧

(٣) الكتاب ٢/ ٣٩٧

(٤) الكتاب ١/ ٧١

(٥) الكتاب ١/ ٣٨٩

(٦) الكتاب ٢/ ١٢٤

(٧) انظر نسخة البكاء : الكتاب ١/ ٤٩٥

ـــ وقال : (لو قال : " مررتُ بزيدٍ أولَ من أمسِ وأمسِ عمرٍو" كان قبيحًا خبيثًا ؛ لأنه فصل بين المجرور والحرف الذي يشركه وهو الواو في الجار).[1]

وقد يجمع سيبويه بين نعتين أو ثلاثة في آنٍ واحد ، ومنه :

ـــ الجمع بين الكراهية والضعف في قوله : (وكرهوا الالتباس هنا ككراهيتهم فيما لم يؤخذ من الفعل نحو قولك : " عليك " ، أن يقولوا " عليه زيدًا " ؛ لئلا يُشَبَّه ما لم يؤخَذ من أمثلة الفعل بالفعل ، وكرهوا هذا في الالتباس ، وضعُفَ حيث لم يُخاطَب المأمور ، كما كُره وضعُف أن يُشَبَّه " عليك " و" رويد " بالفعل) [2] ، وقال : (وأنت في الأمر للغائب قد جعلتَ له فعلاً آخر يعمَل ، كأنك قلتَ : قل له ليضرب زيدًا ، أو قل له : اضرب زيدًا ، فضعُـــف عندهم مع ما يدخُل من اللبس في أمرٍ واحدٍ أن يُضمَرَ فيه فعلان لشيئين).[3]

ـــ وجمع بين النعت بالضعف والقلة في قوله : (ففعلوا ذلك بأيُّهم حين جاء مجيئًا لم تجيء أخواته عليه إلا قليلاً ، واستُعمِلَ استعمالاً لم تُستَعمَلهُ أخواته إلا ضعيفًا ..... وجاز إسقاط " هو " في " أيّهم " كما كان : لا عليك ، تخفيفًا ، ولم يجز في أخواته إلا قليلاً ضعيفًا).[4]

ـــ وجمع بين الضعف والبعد في قوله : (وكلما تقدَّم كان أضعف له وأبعد).[5]

ـــ وجمع بين الكراهية والفحش في قوله : (وإنما كرهوا ذلك أنه تفاحش عندهم أن يختلطوا وأن يتفجعوا على غير معروف ، فكذلك تفاحش عندهم في المبهم لإبهامه).[6]

ـــ وجمع بين القبح والضعف وعدم الجواز في قوله : (وهذا قبيحٌ ضعيفٌ لا يجوزُ إلا في مَوضِعِ الاضطِرارِ ، وَلو جَازَ هذا لقلت : هذا قصِيرٌ الطويلُ ، تريدُ : مِثلَ الطويلِ).[7]

---

(٨) الكتاب ٢/ ١١٤

(١) الكتاب ٣/ ٥٠٢

(٢) الكتاب ١/ ٢٥٥

(٣) الكتاب ١/ ٢٥٨

(٤) الكتاب ٢/ ٤٠٠

(٥) الكتاب ٢/ ١٢٥

(٦) الكتاب ٢/ ٢٢٧

(٧) الكتاب ١/ ٣٦١

ـــ وجمع بين الإلغاز ، وترك كلام الناس ، حيث قال منوِّهًا إلى قبح العطف على الشأن في ما شأنك وزيدًا : (ومَن أراد ذلك فهو مُلغزٌ تاركٌ لكلام الناس ، الذي يسبقُ أفئدتهم).[1]

ـــ الجمع بين القلة والخبث ، قال : (وزعم يونس أن قومًا من العرب يقولون : أما العبيدَ فذو عبيدٍ ، وأما العبدَ فذو عبدٍ ، يُجرونه مجرى المصدر سواء ، وهو قليلٌ خبيث).[2]

* * *

(١) الكتاب ١/ ٣٠٧

(٢) الكتاب ١/ ٣٨٩

المبحث الثالث : أساليب استعملها سيبويه لتوضيح القبح

(أولاً) التنظير :

وسيبويه يُعــوِّل عليه في غالب مسائله ، فهو يقيس النظير على النظير ، والفرع على الأصل ليدعم مسائله ، ويقوّي حججه بالأدلة القاطعة ، واستخدم سيبويه للتشبيه الألفاظ التالية : (بمنزلة ، وبمنزلته ، وشبهوه ، ومشبّهة ، ومثل ذلك ، وضارعت ، ولمضارعتها ، ونظير ، وكاف التشبيه) ، ولم يستخدم هذه الألفاظ في المسائل كلها ، فقد خَلَت بعض المسائل من أي لفظٍ بدل على التنظير ، ومنه :

✷ في مسألة (قبح اتصال ضمير المفعول الثاني عن الفعل المتعدّي إلى مفعولين ، إذا تقدّم البعيد على القريب ، أو تساويا في الرتبة وكلاهما للمتكلّم) ، إذ التنظير فيها ظاهرٌ للعيان : فقد وَجَبَ الانفصال إذا تقدّم البعيد على القريب قياسًا على وجوب الانفصال إذا تقدّم المفعول على فعله ، واستخدم سيبويه الكاف التي تدلّ على التشبيه ، قال : (إذ قُبحَ هذا عندهم كما قالوا : إياك رأيت ، وإياي رأيت ، إذ لم يجز لهم : بي رأيت ، ولا ك رأيت).[1]

كما امتنع عنده الاتصال هنا قياسًا على امتناع اتصال المفعول بالمصدر ، وامتناع اتصال خبر الأفعال الناقصة بها ، قال سيبويه : (ولم تستحكم العلاماتُ هاهنا كما لم تستحكم في : عجبتُ من ضربي إياك ، ولا في كان إياه ، ولا في ليس إياه).[2]

وإذا اتصل ضميرا المفعول الأول والثاني بفعلهما قُبح تقديم ضمير الغائب على المخاطَب كما في " أعطاهوك " ، وقياسًا على هذا قُبح عند سيبويه تقديم ضمير الغائب أو المخاطَب على المتكلّم ، ووجَبَ الفصل هنا ، واستخدم سيبويه لفظ " بمنزلة " ليدلّ على التنظير في المسألة ، قــال : (فإن بدأتَ بالغائب فقلتَ : أعطاهُوك ، فهو في القبح وأنه لا يجوز ، بمنزلة الغائب والمخاطب إذا بُدئ بهما قبل المتكلّم ، ولكنك إذا بدأتَ بالغائب قلتَ : قد أعطاهُ إياك).[3]

---

(١) الكتاب ٢/ ٣٦٤

(٢) الكتاب ٢/ ٣٦٥

(٣) الكتاب ٢/ ٣٦٤

✷ وفي مسألة (قبح اتصال ضمير المفعول بالمصدر) استخدم سيبويه أسلوب التنظير عندما قاس المصدر الذي انفصل عنه ضمير مفعوله على الاسم الذي لم يتصل بضمير المفعول ؛ لأن المفعول هنا كالاسم الظاهر المستقل بنفسه ، وكَأَنّ المصدر لم يتصل بشيء البتة ، واستخدم سيبـــويه لفظ " بمنزلتها " للقياس ، قال : (فلما قبح هذا عندهم ، ولم تستحكم هذه الحروف عندهم في هذا الموضع ، صارت " إيا " عندهم في هذا الموضع لذلك بمنزلتها في الموضع الذي لا يقع فيه شيء من هذه الحروف).[1]

✷ والتنظيرُ ظاهرٌ في (قبح تقديم " قائم " في قولهم " قائم زيد ") ، إذ أجاز تقديم الخبر على المبتدأ في قولهم : " قائمٌ زيدٌ " قياسًا على جواز تقديم المفعول على الفاعل في قولهم : " ضرب زيدًا عمرٌو " ، واستخدم سيبويه لفظ الكاف حيث قال : (وزعم الخليل رحمه الله أنه يستقبح أن يقول : قائمٌ زيدٌ ، وذلك إذا لم تجعل " قائمًا " مقدَّمًا مبنيًّا على المبتدأ ، كما تؤخّر وتقدّم فتقول : ضربَ زيدًا عمرٌو ، و" عمرو " على " ضرب " مرتفعٌ ، وكان الحدّ أن يكونَ مقدَّمـــًا ، ويكون " زيدٌ " مؤخَّرًا).[2]

كما قُبح عند سيبويه أن يرفع الوصف فاعلاً إن لم يعتمد على استفهام أو نفي ، ولم يكن خبرًا معتمدًا على مبتدأ ، أو صفةً معتمدةً على موصوف ، أو حالاً معتمدًا على صاحبه قياسًا على امتناع نصب المفعول بالوصف ، واستخدم الكاف ليدل على التنظير هنا ، قال : (وإنما حسُن عندهم أن يجري مجرى الفعل إذا كان صفةً جرى على موصوف أو جرى على اسمٍ قد عمِلَ فيه ، كما أنه لا يكون مفعولاً في " ضارب " حتى يكون محمولاً على غيره ، فتقول : هذا ضاربٌ زيـــدًا ، وأنا ضاربٌ زيدًا ، ولا يكون " ضاربٌ زيدًا " على " ضربتُ زيـــدًا " و" ضربتُ عمـــرًا " ، فكما لم يجز هذا كذلك استقبحوا أن يجري مجرى الفعل المبتدأ).[3]

والفرق بينهما : أنّ إعمال الوصف في الفاعل جائز ، وهو قبيحٌ إذا لم يعتمد على شيءٍ قبله ، أما إعماله في المفعول من غير اعتماد فهو ممتنع قبيحٌ عند سيبويه ، وعليه : يكون قولهم " ضاربٌ أبوك " جائزٌ على قبحه ، أما قولهم " ضاربٌ عمرًا " فهو ممتنعٌ قبيح.

---

(١) الكتاب ٢/ ٣٥٨

(٢) الكتاب ٢/ ١٢٧

(٣) الكتاب ٢/ ١٢٧ - ١٢٨

✷ واستخدم سيبويه التنظير في مسألة (تقديم معمول خبر " كان " على اسمها) ، إذ مَنَع تقديم معمول خبر " ما " على اسمها قياسًا على امتناع تقديم معمول خبر " كان وليس " على اسمهما ، ودلَّت كاف التشبيه على ذلك ، قال : (ولا يجوز أن تقول : مازيدًا عبدُ الله ضاربًا ، ومازيدًا أنا قاتلاً ، لأنه لا يستقيم ، كما لم يستقِم في " كان " و" ليس ").[1]

ووضع سيبويه التنظير عنوانًا لبابه ، عندما شبَّهَ إضمار الأمر أو الشأن بعد " كان " وأخواتها بإضمار الأمر أو الشأن بعد " إنَّ " وأخواتها ، واستخدَمَ لهذا كاف التشبيه ، حيث قال : (هذا باب الإضمار في " ليس وكان " كالإضمار في " إنَّ ").[2]

✷ واستخدم سيبويه التنظير في (قبح رفع الاسم الواقع بعد " لو ") عندما قارن بين حرفي التحضيض " لو وهلا " وبين " إن الشرطية " في كونها لا يليها إلا الفعل ، أشار للتنظير بلفظ " بمنزلة " حيث قال : (ومثله قول بعضهم إذا قلت : جئتك بدرهم فهلاّ دينار، وهو بمنزلة " إن " في هذا الموضع يبنى عليها الأفعال) [3] ، وقال : (" ولو " بمنزلة " إن " ، لا يكون بعدها إلا الأفعال).[4]

✷ واستخدم سيبويه أسلوب التنظير في (قبح جرّ الاسم الواقع بعد " إن ") ، إذ جوّز الحذف في الجملة ؛ لأن الفعل مذكورٌ في صدرها ، وإنما جاز هذا عنده قياسًا على غيره من الجمل التي يُحذف فيها الفعل لذكره في بداية الجملة ، واستخدم لهذا لفظ " شبّهوه " ، حيث قال : (ولا يجوز أن يُضمَر الجار ، ولكنّهم لّما ذكروه في أول كلامهم شبهوه بغيره من الفعل).[5]

(١) الكتاب ١/ ٧١

(٢) الكتاب ١/ ٦٩

(٣) الكتاب ١/٢٦٩

(٤) المصدر نفسه .

(٥) الكتاب ١/ ٢٦٣

كما قبح عنده جر الاسم الواقع بعد " لو " قياسًا على قبح جرّ الاسم الواقع بعد " إن " ، مستخدمًا لفظ " بمنزلة " ليدل على التنظير في المسألة ، قال : (وأحسن ما يُضمَر منه أحسنه في الإظهار ، ولو قلتَ : ولو حمارٍ ، فجررت ، كان بمنزلته في " إن ").[1]

✷ ووضح أسلوب التنظير في (قبح تصدير الكلام بـــ" أَنَّ " المفتوحة) ، إذ شبه افتقار " إن " و" أن " إلى كلام بعدهما بافتقار المبتدأ إلى ما بعده ، قال مستخدمًا كاف التشبيه : (لأن الكلام بعد " إن " و" أن " غير مستغنٍ ، كما أن المبتدأ غير مستغنٍ).[2]

✷ وفي (قبح الفصل بين " لا النافية للجنس " واسمها إذا لم تتكرر) تنظيرٌ واضح ، فقد منع سيبويه الفصل بين " لا " والمنفي قياسًا على امتناع الفصل بين " من " ومعمولها ، واستخدم للتنظير هنا " الكاف " ، قال : (واعلم أنك لا تفصل بين " لا " وبين المنفي ، كما لا تفصل بين " من " وبين ما تعمَل فيه ، وذلك أنه لا يجوز لك أن تقول : " لا فيها رجل " ، كما أنه لا يجوز لك أن تقول في الذي هو جوابه " هل من فيها رجل ").[3]

وشبه تعلق " لا " باسمها بتعلق " خمســـة " بـــ" عشر " في التركيب ، واستخدم لهذا لفظ " منزلة ، ومُشَبَّهة ، وكاف التشبيه " ، قال : (جعلوا " لا " وما بعدها بمنزلة " خمسة عشر " ، فقبُح أن يفصلوا بينهما عندهم كما لا يجوز أن يفصلوا بين خمسة و" عشر " بشيء من الكلام ؛ لأنها مشبهة بها).[4]

✷ ويُنظر سيبويه في (قبح تقديم " ظنَّ " ومصدره المُلغى) بين مسألتين ، الأولى : إلغاء الفعل (ظنَّ) المتقدِّم ، والثانية : إلغاء مصدر (ظنَّ) ، فإذا كان إلغاء الفعل قبيحًا ، فإنه في المصدر قبيحٌ أيضًا ، قال سيبويه : (فإن ابتدأتَ فقلتَ : " ظني زيدٌ ذاهبٌ " ، كان قبيحًا ضعيفـــًا ، كما قبُحَ " أظنُّ زيدٌ ذاهبٌ ")[5] ، والكاف تقتضي التشبيه.

---

(١) الكتاب ١/ ٢٦٩

(٢) الكتاب ٣/ ١٢٤

(٣) الكتاب ٢/ ٢٧٦

(٤) المصدر نفسه .

(٥) الكتاب ١/ ١٢٤

وقُبح أن نقول " عبدُ الله أظنُّ ظني منطلقٌ " فنجمع بين الفعل والمصدر ، كما قُبح قولنا " سقاك الله سقيًا لك " ؛ لأن الصحيح " سقاك الله " أو " سقيًا " ، إذ لا يُجمع بين الفعل ومصدره النائب عنه.(١)

ودَلَّ بالكاف على تقبيح إظهار الفعل مع المصدر " سقيًا " قياسًا على قبح إظهار الفعل " أظن " مع المصدر " ظني " ، أو اسم الإشارة النائب مناب المصدر ، وذلك في قولهم : (زيدٌ أظن ظني منطلقٌ ، وزيدٌ منطلقٌ أظن ذاك) ، قال سيبويه : (كما قُبح أن يظهر ما انتصب عليه " سقيًا ").(٢)

✷ وقارن سيبويه بين قبح تقديم الاسم على الفعل إذا تقدمته حروف الاستفهام وبين قبح تقديم الاسم على الفعل إذا تقدمته حروف الجزم أو " قد " ، واستخدم للتشبيه هنا " كاف التشبيه ، وضارعت " ، وشبه الاسم بعد الاستفهام بفعل الأمر ، فكلاهما غير متحقق الوقوع ، واستخدم للتشبيه هنا " الكاف " ، قال : (إن قلتَ " هل زيدًا رأيت " ، و" هل زيدٌ ذهب " قُبح و لم يجز إلا في الشعر ؛ لأنه لما اجتمع الاسم والفعل حملوه على الأصل فإن اضطُرّ شاعرٌ فقدّمَ الاسم نصَب كما كنت فاعلاً ذلك بقد ونحوها ، وهو في هذه أحسن ؛ لأنه يبتدأ بعدها الأسماء ، وإنما فعلوا ذلك بالاستفهام لأنه كالأمر في أنه غير واجب ؛ وأنه يريدُ به من المخاطب أمرًا لم يستقر عند السائل ، ألا ترى أن جوابه جزم فلهذا اختير النصب ، وكرهوا تقديم الاسم ؛ لأنها حروف ضارعَت بما بعدها ما بعد حروف الجزاء ، وجوابها كجوابه ، وقد يصير معنى حديثها إليه ، وهي غير واجبة كالجزاء ، فقبُح تقديم الاسم لهذا) (٣) ، وقال (وهي غير واجبة كحروف الجزاء فأُجريَت مجراها) (٤) ، وقال : (وإنما يقبُحُ حذفُ الفعل وإضماره بعد حروف الاستفهام لمضارعتها حروف الجزاء).(٥)

(١) الكتاب ١/ ١٢٥

(٢) الكتاب ١/ ١٢٥

(٣) الكتاب ١/ ٩٩

(٤) الكتاب ١/ ١٤٤

(٥) المصدر نفسه .

✷ واستخدمَ التنظير في (قبح رفع الاسم قبل فعل الأمر في " زيد اضربه ") ، إذ قبَّحَ إضمار فعل الأمر قياسًا على قبح إضمار الفعل بعد حروف الجزاء ، واستخدَمَ كاف التشبيه للدلالة على التنظير هنا ، يقول : (فيقبُحُ حذف الفعل منه كما يقبُحُ حذف الفعل بعد حروف الجزاء).[1]

✷ واستخدم سيبويه التنظير في (إعمال الفعل الأول في باب التنازع) ، وذلك لما ذكر أنّ إعمال الفعل الثاني أَولى من الأول لقرب الجوار ؛ ولعدم وجود تناقضٍ في المعنى ؛ ولِعِلْمِ المخاطَب أنّ فعل " الضرب " واقعٌ بـــ(زيدٍ) ؛ وذلك قياسًا على قولهم : (خشَّنتُ بصدرِهِ وصدرِ زيدٍ) ، حيث ترجَّحَ إعمال الباء في " صدره " على إعمال " خشَّنتُ " ؛ لأن (الباء) أقرب للاسم من الفعل ؛ ولعدم وجود تناقض في المعنى ، واستخدم للتنظير لفظ (كما) ، حيث قال : (وإنما كان الذي يليه أَوْلى لقربِ جـــواره ؛ وأنه لا ينـــقضُ معنى ؛ وأنّ المخاطب قد عَرَف أنّ الأوّل قد وَقَـــع بـــ" زيد " ، كما كان " خشّنتُ بصدره وصدرِ زيدٍ " وجه الكلام ، حيثُ كان الجرُّ في الأوّل ، وكانت الباء أقربَ إلى الاسم من الفعل ، ولا تنقض معنىً).[2]

✷ والتنظيرُ أسلوبٌ اتخذه سيبويه أساسًا في مسألة (قبح إفراد الضمير العائد على الجمع) ، إذ أجاز في قولهم : (ضربني وضربتُ قومك) أن نفرد الضمير في لفظ " ضربني " ونجمعه في المعنى ، والتقدير : ضربني جَمْعٌ أو مَنْ ثَمَّ ، وذلك قياسًا على قولهم : (هو أجمل الفتيان وأحسنه ، وأكرم بنيه وأنبله) ، و" الفتيان " مفردٌ في لفظه ، جمعٌ في معناه ، وعبَّروا عنه بضمير الغائب المفرد المذكر.[3]

✷ وعقد سيبويه مقارنة في بين قبح وصف النكرة بالمعرفة ، وقبح وقوع الحال نكرة وصاحبه معرفة ، قال مستخدمًا أفعل التفضيل : (ولو جاز هذا لقلتَ : " هذا قصيرٌ الطـــويل " ، تريد : " مثل الطويل " ، فلم يجُز هذا كما قبُح أن تكون المعرفة حالاً للنكرة إلا في الشعر ، وهو في الصفة أقبح).[4]

---

(١) الكتاب ١/ ١٤٤

(٢) الكتاب ١/ ٧٤

(٣) شرح كتاب سيبويه ٣/ ٩٦ - ٩٧

(٤) الكتاب ١/ ٣٦١

✷ ونلحظ التنظير في (الفصل بين المضاف والمضاف إليه) ، إذ قارن بين " لا مثل بها زيد " وبين " لا يدي بها لك " ، واستخدم الكاف ليدل على التشبيه هنا ، قال : (فكما قبح أن تقول : " لا مثل بها زيد " فتفصل ، قبح أن تقول : " لا يدي بها لك ").[1]

✷ وشبّه سيبويه المشتقَّ الموصوف بالأسماء التي يجوز فيها الوصف ، وذلك في مسألة (وصف المشتق قبل إعماله) ، واستخدَمَ الكاف ليدل على التشبيه ، قال : (وصفه فجعل حاله كحال الأسماء).[2]

✷ ويجعل سيبويه مسألة (حذف المنعوت وإقامة النعت مقامه) أساسًا للقياس بها ، أو القياس عليها ، ومثال الأول : أن الصفة لا تُعرَب إلا حالاً إذا حُذف منعوتها ، وجعل سيبويه هذا دليلاً يثبت به أن صفة ظرف الزمان لا تُعرَب إلا ظرفًا إذا حُذف منعوتها ، قال : (وإنما نُصب صفة الأحيان على الظرف ، ولم يجُز الرفع ؛ لأن الصفة لا تقع مواقع الاسم ، كما أنه لا يكون حالاً قوله : ألا ماء ولو باردًا ، لأنه لو قال : ولو أتاني باردٌ ، كان قبيحًا ، ولو قلت : آتيك بجيد ، كان قبيحًا ، حتى تقول : بدرهمٍ جيّدٍ) [3] ، ومثال الثاني : أنّ النعت لا يستغني عن منعوته ، واستدلّ سيبويه على هذا بالفعل المضارع الذي لا يستغني عن الاسم ، فملازمة النعت لمنعوته كملازمة المضارع للاسم ، قال : (فإنك لو قلت : أتاني اليوم قويٌّ ، وألا باردًا ، ومررتُ بجميـــلٍ ، كان ضعيفًا ، ولم يكن في حُسن أتاني رجلٌ قويٌّ ، وألا ماءَ باردًا ، ومررت برجلٍ جميلٍ ، أفلا ترى أن هذا يقبح هاهنا ، كما أن الفعل المضارع لا يُتكلّمُ به إلا ومعه الاسم).[4]

✷ وفي مسألة (الوصف الواقع على موصوفين اختلف جنس العامل فيهما) قبَّح سيبويه الوصف في المسألة على سبيل التنظير بمسألة أخرى ، فقد امتنع الوصف إذا اختلف عامل الجر أو الرفع ، كقولهم : هذا رجل وفي الدار آخر كريمين ، وذلك قياسًا على امتناع الوصف إذا اختلف إعراب

(١) الكتاب ٢/ ٢٧٩

(٢) الكتاب ٢/ ٢٩

(٣) الكتاب ١/ ٢٢٧

(٤) الكتاب ١/ ٢١

الأول عن الثاني ، وكان أحدهما مجرورًا ، والآخر مرفوعًا أو أحدهما منصوبًا والآخر مرفوعًا ..... وغيره ، كقولهم : فوق الدار رجلٌ وقد جئتك برجل آخر عاقلين مسلمين.[1]

✷ وفي (قبح الوصف بالضمير أو الوصف به) ينظّر سيبويه بين مسألتين ، فيذكر أن كراهية وصف الظاهر بالضمير ككراهية عطف التوكيد المعنوي على النكرة في قولهم : " مررتُ برجلٍ نفسه ومررتُ بقومٍ أجمعين " ، واستخدم (الكاف) ليدل على التشبيه ، قال : (واعلم أن هذه الحروف لا تكون وصفًا للمظهر ؛ كراهية أن يصفوا المظهر بالمضمر ، كما كرهوا أن يكون " أجمعون ، ونفسه " معطوفًا على النكرة في قولهم : " مررتُ برجلٍ نفسِه ومررتُ بقومٍ أجمعين ").[2]

✷ وقبُح عند سيبويه توكيد الضمير المتصل في "رويد" قياسًا على قبح توكيد الضمير المتصل المرفوع إلا بعد توكيده بالمنفصل ، واستخدم للتنظير في المسألة أسلوب التعليل ، قال : (وتقول : رويدكم أنتم أنفسُكم ، فيحسن الكلام ، كأنك قلت : افعلوا أنت أنفسكم ، فإن قلتَ : رويدَكم أنفسُكم ، رفعتَ وفيها قبحٌ ؛ لأن قولك : افعلوا أنفسكم فيها قبح ، فإذا قلتَ : أنتم أنفسكم حسُن الكلام).[3]

✷ ويتضح التنظير في (قبحُ عطفِ الاسمِ الظاهرِ على الضمير المتصل والمستتر المرفوع في النثر دون توكيدٍ أو فصلٍ) ، إذ شبه الضمير المتصل في " فعلتُ " ، بألف " أعطيتُ " في الالتصاق والالتحام ، واستخدم الكاف للتنظير هنا ، قال : (وأما " فعلتُ " فإنهم قد غيَّروه عن حاله في الإظهار ، أُسكنت فيه اللام فكرهوا أن يَشرك المظهرُ مضمرًا يُبنى له الفعلُ غيرَ بنائه في الإظهار حتى صار كأنه شيءٌ في كلمةٍ لا يُفارقها ، كألف " أعطيتُ ").[4]

✷ ويُطالعنا التنظير في (قبح عطف الاسم الظاهر على الضمير المجرور) مرة واحدة ، إذ يمتنع عطف الاسم الظاهر على المضمر المجرور لشبهه بالتنوين الذي يمتنع العطف عليه هو أيضًا ، واستخدَمَ سيبويه لفظ " منزلة " ليدلّ على التنظير هنا ، قال : (وذلك قولك : مررتُ بك

(١) الكتاب ٢/ ٥٩

(٢) الكتاب ٢/ ٣٨٦

(٣) الكتاب ١/ ٢٤٧

(٤) الكتاب ٢/ ٣٧٨

وزيـــدٍ ، وهذا أبوك وعمرٍو ، كرهوا أن يَشرَك المظهرُ مضمَـــرًا داخلاً فيما قبله ؛ لأن هذه العلامة الداخلة فيما قبلها جَمَعَت أنها لا يُتَكَلَّمُ بها إلا معتمدةً على ما قبلها ، وأنها بدلٌ من اللفظ بالتنوين ، فصارت عندهم بمنزلة التنوين).[1]

✷ ويُنظّر سيبويه في (قبح العطف في : " ما لك وزيدًا وما شأنُك وزيدًا ") بين مثالين :

الأوّل : **قول الشاعر : تكلفني سويق الكرم جرمٌ وما جَـــرْمٌ وما ذاك السَّويقُ** [2]

والثاني : ما شأنُك وما عبدُ الله.

إذ جعل العطف في الأول أحسن من العطف في الثاني ؛ لأن المعنى فيه أوضح ، وقصَدَ عطف (ذاك السويق) على (جرم) ، أما في الثاني فإن ظاهر القول يوحي أنه عَطف (عبد الله) على (شأن) ، وهو خلاف المقصود ، والصحيح : أنه عَطفَ (شأن الرجل) على (شأن عبد الله) ، وإنما ساق سيبويه هذا المثال ليثبت امتناع الرفع بالعطف على (شأن) في " ما شأنك وزيدًا " ، وتكرارُ (ما) يُقوّي العطف ، فإن كان العطف مع تكرارها ممتنعًا ، فإن العطف مع عدم وجودها أولى بالمنع ، واستعمَـــلَ سيبـــويه للتنظير حرف " الكاف " ، قال : (إذا قلت : ما شأنك وما عبدُ الله ، لم يكن كحسن ما جرمٌ وما ذاك السويق).[3]

✷ وفي مسألة (قبح إعمال " إذن "إن توسطت الكلام واعتمد ما بعدها على ما قبلها ، أو فُصِل بينها وبين الفعل) تنظيرٌ كالآتي :

◆ إذ شبه سيبويه " إذن " بـــ" أُرى " في إلغائها إذا توسطت ، واعتمد ما بعدها على ما قبلها ، واستخدم " الكاف ، وبمنزلة " للدلالة على التنظير ، قال : (واعلَم أنّ " إذن " إذا كانت بين الفعل وبين شيءٍ الفعلُ معتمدٌ عليه فإنها مُلغاةٌ لا تَنصب البتة ، كما لا تنصب " أُرى " إذا كانت

---

(١) الكتاب ٢/ ٣٨١

(٢) التخريج : البيت لزياد الأعجم في الكتاب ١/ ٣٠١ ، والشعـــر والشعراء ٤٣٣ ، والكامل ١/ ١٩٥ ، وشرح السيرافي ٢٢١ ، والشنتمري ١/ ١٥٢ ، واللسان (سوق) ١٢/ ٣٦ ، وبلا نسبة في المخصص ٥/ ٨

اللغة : (السويق) طعام يتخذ من مدقوق الحنطة والشعير ، يشرب في الأكثر ممزوجًا بالماء ونحوه ، سمي بذلك لانسياقه في الحلق ، وعني بسويق الكرم هنا : الخمر ، يقول هذا محتقرًا لقبيلة جرم منكرًا عليهم شرب الخمر .

الشاهد فيه : " ما ذاك السويق " حيث أظهر (ما) قبل (ذاك) تقوية لرفع المعطوف ، كما تقول في : ما أنت وزيد ، وكان يستطيع أن يقول : وما جرم وما ذاك السويق .

(٣) الكتاب ١/ ٣٠٨

بين الفعل والاسم في قولك : كان أُرى زيدٌ ذاهبًا ، وكما لا تعمَلُ في قولك : إني أُرى ذاهبٌ ، فـ" أُرى " لا تصِل في ذا الموضع إلى أن تَنصِب كما لا تصل " أُرى " هنا إلى أن تنصب ، فهذا تفسير الخليل ، وذلك قولك : أنا إذن آتيك ، فهي ههنا بمنزلة " أُرى " حيثُ لا تكـــونُ إلا مُلغـــاة).[1]

◆ وشبه امتناع إعمال " إذن " إذا توسطت ، واعتمد ما بعدها على القسم قبلها بامتناع إعمالها إذا تأخرت ، واعتمد الفعل على اليمين ، واستخدم للتنظير لفظ "الكاف" ، قال : (ولو قلتَ : والله إذن أفعلَ ، تريد أن تُخبِرَ أنَّك فاعلٌ ، لم يجُز كما لم يجُز : والله أذهبَ إذن ، إذا أخبرتَ أنَّك فاعل).[2]

◆ وإذا تقدّمَت " إذن " ولم يعقبها الفعل مباشرة ، بل فُصل بينهما بالاسم المتقدِّم كان حكمه الإلغاء ، وشبهه سيبويه بإلغاء " إنما وهل " إذا تقدَّمَ الاسم على الفعل بعدهما ، قال : (وتقولُ : إذن عبدُ الله يقولُ ذاك ، لا يكونُ إلا هذا ، مِن قِبَل أنّ " إذن " الآن بمنزلة " إنما وهل " ..... فلمّا قبُح ذلك ، جُعِلت بمنزلة " هل وإنما " ، وأشباههما.

وزعَمَ عيسى بن بن عمر أن ناسًا من العرب يقولون : إذن أفعلُ ذاك ، في الجواب ..... جعلوها بمنزلة " هل وبل ").[3]

✷ ونلحظ التنظير في (قبح رفع الفعل في قولهم : قلَّما سرتُ فأدخلها) ، قال مستخدمًا الكاف : (ألا ترى أنه قبيحٌ أن تقول : قلَّما سرتُ فأدخلُها ، كما يقبـــح في " ما سرت " إذا أردت معنى " فإذا أنا أدخل ") [4] ، إذ قـــبَّحَ سيبويه الرفع بعد " قلما " قياسًا على قبح الرفـــع بعد النفي بـــ" ما".

وقال موجبًا النصب بعدها قياسًا على النصب بعد " ما " : (وتقول : قلما سرتُ فأدخلَها ، فتنصب بالفاء ههنا كما تنصب في " ما ").[5]

---

(١) الكتاب ٣/ ١٤

(٢) الكتاب ٣/ ١٥

(٣) الكتاب ٣/ ١٥ - ١٦

(٤) الكتاب ٣/ ٢٢

(٥) الكتاب ٣/ ٢٢

وجعل اتصال الثاني بالأول كاتصال " منك " بـــ" أفعل " ، وانفصاله منه كانفصال " لك " من " سقيًا " ، واستخدم " الكاف " ليدل على التشبيه في قوله : (وكذلك " لا راغبًا إلى الله لك ، ولا معـــيرًا على الأعداء لك " إذا جعلتَ الآخر متصلاً بالأول كاتصـــال " منك " بـــ" أفعل " ، وإن جعلته منفصلاً من الأول كانفصال " لك " من " سقيًا لك " لم تنوّن).[1]

✷ ونَظر سيبويه في قبحُ جزم جواب النهي بين مثالين إذ قارن بين قولهم : (لا تدنُ من الأسدِ يأكُلْك) ، وقولهم : " لا تذهبْ به تُغلَبْ عليه " ، واستخدم كاف التشبيه ، قال : (وسمعنا عربيًّا موثوقًا بعربيته يقول : لا تذهبْ به تُغلَبُ عليه ، فهذا كقوله : لا تدنُ من الأسد يأكلك) ، أي : يقبُحُ الجزم في الأول قياسًا على قبح الجزم في " لا تدنُ من الأسد يأكلك ".[2]

✷ واستخدم سيبويه التنظير في (قبح إدخال الفاء على " إذا " الواقعة في جواب الشرط) ، إذ شبّه وقوع (إذا) جوابًا بوقوع (الفاء) في موقع الجواب ، كما شبهها بالفاء في تعليقها الكلام بما قبله ، ووقوع الجواب بعدها في موضع الفعل ، واستخدم " الكاف " للتشبيه ، قال : (ولو كان إدخالُ الفـــاءِ على " إذا " حسنًا لكان الكلامُ بغير " الفـــاء " قبيحًا ؛ فهذا قد استـــغنى عن " الفـــاء " كما استغنت " الفـــاء " عن غيرها ، فصارت " إذا " هاهنا جوابـــًا كما صارت " الفاء " جوابًا)[3] ، وقال : (وسألتُ الخليل عن قوله جل وعزّ : ﴿ وإن تُصبهم سيئةٌ بما قدّمَت أيديهم إذا هم يقنطون ﴾[4] ، فقال : هذا كلام مُعلَّقٌ بالكلام الأول كما كانت " الفاءُ " معلَّقةً بالكلام الأول ، وهذا هاهنا في موضع " قنطوا " ، كما كان الجوابُ بالفاء في موضع الفعل).[5]

(١) الكتاب ٢/ ٢٨٧ - ٢٨٨

(٢) الكتاب ٣/ ٩٨

(٣) الكتاب ٣/ ٦٤

(٤) الروم : ٣٦

(٥) الكتاب ٣/ ٦٣ - ٦٤

وجوابُ الشرط واقعٌ موقع الفعل في قوله تعالى : ﴿ إذا هم يقنطون ﴾ ، أي : قنطوا ، وشبّه سيبويه هذا بقوله تعالى : ﴿ سواءٌ عليكم أدعوتموهم أم أنتم صامتون ﴾ [1] ، أي : أم صمتُّم ، واستخدم للتشبيه هنا لفظ " نظير ، وبمنزلة " ، قال : (ونظيرُ ذلك قوله : ﴿ سواءٌ عليكم أدعوتموهم أم أنتم صامتون ﴾ ، بمنزلة : أم صمتُّم).[2]

وشبه سيبويه " إذا " بالفاء في عدم الابتداء بها ، مستخدمًا " الكاف ، وبمنزلة " للتشبيه ، قال : (ومما يجعلها بمنزلة الفاء أنّها لا تجيء مبتدأة كما أن الفاء لا تجيء مبتدأة).[3]

✷ وعقد سيبويه مقارنةً بين " كم وعشرين " ، فكلاهما تمييزه مفرد منصوب ، وجاز الفصل بينهما وبين تمييزهما في الشعر واختلفا في النثر ، و لم يستخدِمْ لفظًا يدُلُّ على التشبيه ، لكن السياق خير دليلٍ عليه ، قال : (وزعم أنّ " كم درهمًا لك " أقوى من " كم لك درهمًا " وإن كانت عربيَّةً جيّدة ، وذلك أن قولك " العشرون لك درهمًا " فيها قُبحٌ ، ولكنها جازت في " كم " جوازًا حسنًا ؛ لأنه كأنه صار عوضًا من التمكّن في الكلام.....الخ).[4]

✷ ويتجلّى التنظيرُ في المقارنة بين تمييز " كم " وتمييز " عشرين " ، فكلاهما تمييزه مفرد ، قال سيبويه : (و لم يُجزِ يونس والخليل – رحمهما الله – كم غلمانًا لك ؟ ، لأنك لا تقول : عشرون ثيابًا لك).[5]

وقُبحَ قولهم : كم غلمانًا لك ؟ قياسًا على امتناع تقديم الحال على عامله في قولهم : (عبدُ الله قائمًا فيها) ، و(قائمًا فيها زيد) ، قال سيبويه : (ويقبُح أن تقولُ : كم غلمانًا لك ؛ لأنه قبيحٌ أن تقول : عبدُ الله قائمًا فيها ، كما قبُح أن تقول : قائـــمًا فيها زيد) [6] ، وليس للتشبيه ما يدلُّ عليهما من قولٍ أو أداة.

---

(١) الأعراف : ١٩٣

(٢) الكتاب ٣/ ٦٣ – ٦٤

(٣) الكتاب ٣/ ٦٤

(٤) الكتاب ٢/ ١٥٨

(٥) الكتاب ٢/ ١٥٩

(٦) المصدر نفسه .

✷ واستخدم أسلوب التنظير في (تصغير ليس وسوى) ، حيث قبَّحَ تصغير " سوى " قياسًا على تصغير " ليس " ، واستخدم الكاف للتشبيه ، قال : (فكما قبُح تحقير " ليس " قبُح تحقير " سوى ").[1]

(ثانيًا) التفصيل بعد الإجمال :

وهو أسلوب اعتاده سيبويه في الكتاب كله ، وهو كالآتي :

✷ في (تقديم الاسم على الفعل إذا تقدَّمه " قد ") وضع للباب عنوانًا فقال : (هذا باب الاستقامة من الكلام والإحالة ، فمنه مستقيمٌ حسن ، ومحال ، ومستقيم قبيح ، وما هو محال كذب) [2] ، ثم فصَّل بقوله : (وأما المستقيم القبيح فأن تضع اللفظ في غير موضعه ، نحو قولك : قد زيدًا رأيت).[3]

وفي قبح تقديم الاسم على الفعل إذا تقدّمته حروف الشرط قال سيبويه : (واعلم أن حروف الجزاء يقبح أن تتقدّم الأسماء فيها قبل الأفعال) [4] ، وقال : (فيُضارع حروف الجزاء ، فيقبح حذف الفعل منه كما يقبح حذف الفعل بعد حروف الجزاء) [5] ، وقال : (ومما يقبح بعده ابتداء الأسماء ، ويكون الاسم بعده إذا أوقعتَ الفعل على شيءٍ من سببه نصبًا في القياس : إذا ، وحيثُ ، تقولُ : إذا عبدَ الله تلقاه فأَكرمْه ، وحيثُ زيدًا تجدهُ فأكرمْه ؛ لأنهما يكونان في معنى حروف المجازاة ، ويقبحُ إن ابتدأتَ الاسم بعدهما إذا كان بعده الفعل) [6] ، وقال : (لو قلتَ : اجلِسْ حيثُ زيدٌ جَلَسَ وإذا زيدٌ يجلِسُ كان أقبح من قولك : إذا جَلَسَ زيدٌ وإذا يجلِسُ ، وحيث يجلس وحيثُ جَلَس).[7]

---

(١) الكتاب ٣/ ٤٧٩

(٢) الكتاب ١/ ٢٥

(٣) الكتاب ١/ ٢٦

(٤) الكتاب ٣/ ١١٢

(٥) الكتاب ١/ ١٤٤

(٦) الكتاب ١/ ١٠٦- ١٠٧

(٧) الكتاب ١/ ١٠٧

وعبارات سيبويه عامَّة ، إذ لم يُحدِّد مسائل القبح بدقةٍ في بداية الأمر ، فقد قبَّحَ تقديم الأسماء على الأفعال إذا تقدَّمها حرف شرط ، دون تحديدٍ للحرف المقصود ؛ لذا آثرتُ أن أجعل القبحَ في مسألتين :

(أحدهما) قبح تقديم الأسماء على الأفعال إذا تقدَّمته (إن) الجازمة ، وهو ممتنعٌ عند سيبويه في النثر ، جائزٌ في الشعر.

(والثانية) قبح تقديم الأسماء على الأفعال إذا تقدَّمته باقي حروف الشرط ، سواء كانت جازمة أم غير جازمة ، وهو ضعيفٌ عند سيبويه في النثر ، والفصل مع الحروف غير الجازمة أقوى من الفصل مع الحروف الجازمة ، قال سيبويه (ولو كان فَعَلَ كان أقوى إذ كان ذلك جائزًا في " إنْ " في الكلام) [1] ، وجاز هذا عنده في الشعر أيضًا.

أما تقديم الأسماء على الأفعال بعد " إن " غير الجازمة فهو جائزٌ في النثر والشعر.

ونستنتج من هذا : أن حروف الشرط جُلَّها إذا كانت جازمة قَوِيَ ارتباطُها بالفعل ؛ لظهور الجزم في لفظه ، أما إذا كان الفعل ماضيًا أو مضارعًا مجزومًا بغير " إن " كان الفصل بينهما أقلُّ قبحًا ؛ لعدم ظهور تأثير العامل على الفعل في اللفظ ، والفصل بين العامل والمعمول المتأثر بعامله أقبح من الفصل بين العامل والمعمول غير المتأثِّر بعامله.

و" التفصيل بعد الإجمال " أسلوبٌ اعتاده سيبويه في الكتاب كله ، قال في تفصيل المسألة الأولى : (ويجوز الفَرقُ في الكلام في " إنْ " إذا لم تجزم في اللفظ ..... فإن جَزَمتَ ففي الشعر ، لأنه يُشَبَّه بـــ" لم ") [2] ، فدَلّ هذا على جواز الفصل في النثر مع " إن " غير الجازمة ، وامتناعه مع " إن " الجازمة ؛ لشبهها بـــ(لم) الجازمة ، فكما أنَّ الجوازم يمتنع الفصل بينها وبين الأفعال ، فإنَّ الفصل بين "إن" الجازمة والفعل ممتنعٌ أيضًا ، وقال سيبويه في تفصيل المسألة الثانية : (وأما سائر حروف الجزاء فهذا فيه ضعفٌ في الكلام) [3] ، و لم يُفصِّل في تقديم الاسم على الفعل في الشعر سواء في المسألة الأولى أو الثانية ؛ لجوازه فيهما جميعًا.

(ثانيًا) حصر القبيح :

---

(١) الكتاب ٣/ ١١٣

(٢) الكتاب ٣/ ١١٢

(٣) الكتاب ٣/ ١١٣

واستخدمه سيبويه ليدل على التخصيص والإلزام ، وهو من الأساليب القويّة التي استخدمها سيبويه ليدعم حججه ، وقَصْرُ القبحِ في المسألة يوحى أنَّ القبحَ ملازمٌ لها ، لا يتجاوزها إلى غيرها ؛ لذا لم يستخدمه سيبويه للدلالة على الجواز إلا في مسألة واحدة هي " قبح إعمال الفعل الأول إذا تنازع المعمولَ فعلان " ، وهي كالتالي :

ـــ قال سيبويه : (ولو أعمَلتَ الأوّل لقلتَ : مررتُ ومرَّ بي بزيدٍ ، وإنما قُبح هذا أنَّهم جعلوا الأقربَ أَوْلى إذا لم ينقض معنىً).[1]

واستخدم القصر للدلالة على المنع في الآتي :

ـــ وفي مسألة " قبح حذف اللام في قولهم : أشهد أنت ذاهب " قال : (لو قال " أشهد أنت ذاهب " و لم يذكر اللام لم يكن إلا ابتداء ، وهو قبيحٌ ضعيفٌ إلا باللام).[2]

ـــ وقال في " قبح إضمار الفعل بعد الاستفهام " : (وإنما يقبُحُ حذفُ الفعل وإضماره بعد حروف الاستفهام لمضارعتها حروف الجزاء).[3]

ـــ وفي " قبح وصف الضمير أو الوصف به " قال : (ومَن زعمَ أن الإضمار الذي في " نِعمَ " هو " عبدُ الله " فقد ينبغي له أن يقول : " نعم عبدُ الله رجلاً " ، وقد ينبغي له أن يقول : " نعمَ أنت رجلاً " فتجعل " أنت " صفةً للمُضمَر ، وإنما قُبح هذا المُضمَرُ أن يوصَف لأنه مبدوءٌ به قبل الذي يُفسّرُه ، والمُضمَر المقدَّم قبل ما يُفسّره لا يُوصَف ؛ لأنهم إنما ينبغي لهم أن يُبيِّنوا ما هو).[4]

ـــ وفي " قبح ندب النكرة " قال : (هذا باب ما لا يجوز أن يُندَب ، وذلك قولك : وا رجلاه ، ويا رجُلاه ، وزعم الخليل – رحمه الله – ويونس أنه قبيح ، وأنه لا يُقال ، وقال الخليل رحمه الله : إنما قُبحَ لأنك أبهمت).[5]

---

(١) الكتاب ١/ ٧٦

(٢) الكتاب ٣/ ١٥١

(٣) الكتاب ١/ ١٤٤

(٤) الكتاب ٢/ ١٧٨

(٥) الكتاب ٢/ ٢٢٧

ـــ وفي " قبح جزم جواب النفي " قال : (وليس كل موضع تدخل فيه الفاء يحسنُ فيه الجزاء ، ألا ترى أنّه يقول : ما أتيتَنا فتحدّثنا ، والجزاء ههنا مُحال ، وإنما قبُح الجزمُ في هذا لأنه لا يجيء فيه المعنى الذي يجيء إذا أدخَلتَ الفاء).[١]

ـــ وقد يتبع الحصر تعليل ، كقوله في " قبح اتصال ضمير المفعول الثاني بفعله إذا تقدّم البعيد على القريب " : (وإنما قبُحَ عند العرب كراهية أن يبدأ المتكلم في هذا الموضع بالأبعد قبل الأقرب ، فهذا كلام العرب ، وجعلوا " إيا " تقع هذا الموقع إذ قبُح هذا عندهم).[٢]

ـــ وقد يتبع الحصر تنظير وتعليل ، قال سيبويه في " قبح أن تلي " أَنَّ " " إِنَّ " والعكس " : (واعلم أنه ليس يحسن أن تلي " إنّ " " أنّ " ولا " أنّ " " إنّ " ؛ ألا ترى أنك لا تقول : " إِنَّ أَنَّك ذاهبٌ في الكتاب " ، ولا تقول : " قد عرفتُ أنّ إنّك ذاهبٌ في الكتاب " ، وإنما قبُح هذا ههنا كما قبُح في الابتداء).[٣]

(رابعًا) الاستفهام التقريري عن القبيح :

و لم يستخدمه سيبويه إلا في المسائل الممتنعة ، وهو استفهامٌ هدفه التأكيد على قبح المسألة بما لا يدع مجالاً للشك ، وهو كالآتي :

ـــ استفهم في مسألة " اتصال الضمير بفعله إذا تساوى المفعول الأول والثاني في الرتبة ، وكلاهما للمتكلم " حيث قال : (يقول الرجل إذا منحته نفسه : قد منحتنيني ، ألا ترى أن القياس قد قبُح إذا وضعتَ " ني " في غير موضعها ؟!).[٤]

ـــ وفي " قبح تصغير الاسم المشتق " قال : (ألا ترى أنه قبيحٌ : " هو ضويربٌ زيدًا ، وهو ضويربُ زيدٍ " ، إذا أردتَ بـــ" ضاربِ زيدٍ " التنوين).[٥]

ـــ وفي " قبح وصف الظاهر بالمضمر ووصف المضمر بالظاهر ، أو الضمير البارز " قال سيبويه : (ألا ترى أنه قبيحٌ أن تقول : مررتُ بزيدٍ وبه الظريفين).[٦]

---

(١) الكتاب ٣/ ٩٧

(٢) الكتاب ٢/ ٣٦٤

(٣) الكتاب ٣/ ١٢٤

(٤) الكتاب ٢/ ٣٦٥

(٥) الكتاب ٣/ ٤٨٠

(٦) الكتاب ٢/ ٣٨٧

ـــ وفي " قبح الوصف بالمكاييل والمقادير " قال : (ألا ترى أنك تقول " هذا مالُك درهمًا ، وهذا خاتمُك حديدًا " ، ولا يحسُن أن تجعله صفة ، فقد يكون الشيء حسنًا إذا كان خبرًا وقبيحًا إذا كان صفة).[1]

ـــ وفي " ندب المبهم كاسم الإشارة " قال سيبويه : (ألا ترى أنك لو قلتَ : " وا هذاه " كان قبيحًا ؟ ؛ لأنك إذا ندبتَ كان ينبغي لك أن تَفَجَّعَ بأعرفِ الأسماء).[2]

ـــ وفي " قبح الفصل بين الجار والمجرور في النثر " قال على سبيل التعليل والتشبيه : (ألا ترى أنّ قبح " كم بها رجلٍ مصاب " كقبح " رب فيها رجلٍ ").[3]

(خامسًا) استعمال فعل الأمر " اعلم ، واعرف " لجذب القارئ لمعرفة القبيح :

وهو طلب الفعل على وجه الإلزام ، وسيبويه باستخدامه فعل الأمر يُدلل على شدة القبح في مسائله ؛ لذا لم يستخدمه إلا للدلالة على المنع في الآتي :

ـــ في مسألة " قبح وقوع الضمير المتصل موقع الضمير المنفصل " قال : (واعلم أنه قبيحٌ أن تقول : رأيتُ فيها إياك ، ورأيتُ اليوم إيَّاه). [4]

ـــ وقال في " تكرار لا النافية إذا وليها خبرٌ أو نعتٌ أو حالٌ ، وقبح حذف التكرار" : (واعلم أنه قبيحٌ أن تقول : مررتُ برجلٍ لا فارسٍ ، حتى تقول : لا فارسٍ ولا شُجاعٍ).[5]

ـــ وفي " قبح إلحاق هاء الغائب باسم الفعل النائب عن الأمر " قال : (واعلم أنّ الأسماء المضافة بمنزلة الأسماء المفردة في العطف والصفات ، وفيما قُبُحَ فيها وحَسُن ؛ لأن الفاعل المأمور والفاعل المنهي في هذا الباب مضمران في النيّة).[6]

---

(١) الكتاب ١/ ٣٩٦

(٢) الكتاب ٢/ ٢٢٧

(٣) الكتاب ٢/ ٢٨١

(٤) الكتاب ٢/ ٣٦١

(٥) الكتاب ٢/ ٣٠٥

(٦) الكتاب ١/ ٢٥٠

ـــ وفي " قبح الفصل بين " رب " ومجرورها " قال : (لا يُفصَل بين الجار والمجرور ، ومن ثم أُسقط " رُبّ قائمًا رجلٍ " ، فهذا كلامٌ قبيحٌ ضعيف ، فاعرف قبحه ، فإن إعرابه يسير ، ولو استحسناه لقلنا هو بمنزلة " فيها قائمًا رجلٌ " ، ولكن معرفة قبحه أمثلُ من إعرابه).[١]

ـــ وفي " قبح وصف الضمير أو الوصف به " قال سيبويه : (واعلم أنه قبيحٌ أن تقول : مررتُ به وبزيدٍ هما ، كما قُبح أن تصف المظهر بما لا يكونُ إلا وصفًا للمظهر). [٢]

ـــ وفي " قبح توكيد الضمير المتصل بالنفس والعين " قال : (واعلم أنه قبيحٌ أن تصف المضمرَ في الفعل بنفسك وما أشبهه ؛ وذلك أنه قبيح أن تقول : فعلتَ نفسُك ، إلا تقول : فعلتَ أنتَ نفسُك).[٣]

ـــ وفي " قبح عطفِ الظاهرِ على الضمير المتصل المرفوع دون توكيدٍ أو فصلٍ " قال : (واعلم أنه قبيحٌ أن تقول : ذهبتَ وعبدُ الله ، وذهبتُ وعبدُ الله ، وذهبتَ وأنا ؛ لأن " أنا " بمنزلة المظهر ، ألا ترى أن المظهر لا يشركه إلا أن يجيء في الشعر).[٤]

ـــ وفي (قبح تقديم معمول اسم الفعل عليه) قال : (واعلم أنه يقبُح : زيدًا عليك ، وزيدًا حذرك ؛ لأنه ليس من أمثلة الفعل).[٥]

ـــ وفي " قبح تقديم الاسم على الفعل إذا تقدَّمته حروف الشرط " قال : (واعلم أن حروف الجزاء يقبح أن تتقدّم الأسماء فيها قبل الأفعال).[٦]

ـــ وفي " قبح تصغير الاسم المشتق " قال : (واعلم أنك لا تُحقِّر الاسم إذا كان بمنزلة الفعل ، ألا ترى أنه قبيحٌ : هو ضويربٌ زيدًا ، وهو ضويربُ زيدٍ ، إذا أردتَ بـــ" ضاربِ زيدٍ " التنوين).[٧]

(سادسًا) عموم المقبّح :

قد يذكر سيبويه لفظ القبح ، وهو لا يقصد التقبيح كما في قوله :

---

(١) الكتاب ٢/ ١٢٤

(٢) الكتاب ٢/ ٣٨٧

(٣) الكتاب ٢/ ٣٧٩

(٤) الكتاب ٢/ ٣٨٠

(٥) الكتاب ١/ ٢٥٢

(٦) الكتاب ٣/ ١١٢

(٧) الكتاب ٣/ ٤٨٠

ـــ (وتقول : " إن الذي في الدارِ أخوك قائمًا " ، كأنه قال : من الذي في الدار ؟ ، فقال : " إن الذي في الدار أخوك قائمًا " ، فهو يجري في " أنّ ، ولكن " في الحُسنِ والقُبح مجراهُ في الابتداء ، إن قُبحَ في الابتداء أن تذكر المنطلق قُبح ههنا ، وإن حسُن في الابتداء أن تذكر المنطلق حسُنَ ههنا ، وإن قُبح أن تذكُرَ الأخ في الابتداء قُبح ههنا ؛ لأن المعنى واحد ، وهو من كلام واجب).[1]

ـــ وذلك في قوله : (اعلم أن " أيا " مضافًا وغير مضاف بمنزلة " مَن " ، ألا ترى أنك تقول " أيُّ أفضلُ ، وأيُّ القومِ أفضلُ " ، فصار المضاف وغير المضاف يجريان مجـــرى " مَن " ، كما أنّ " زيدًا " و" زيدَ مناة " يجريان مجرى " عمرو " ، فحالُ المضافِ في الإعرابِ والحسن والقبح كحال المفرد).[2]

ـــ كقوله : (ومما جرى مجرى الدعاء مما هو تطلقٌ عند طلب الحاجة وبَشاشة ، نحو : كرامة ومسرَّةً ونـــُعمةَ عينٍ ، فدخلت على هذا كما دخلت على قوله : ولا أُكرمُـــك ولا أســـرُّك ، ولا أُنعمُك عينًا ، ولو قُبح دخولها هنا لقبُح في الاسم ، كما قُبح في " لا ضربًا ") [3] ، فالقبح هنا على سبيل الافتراض ، وليس البحث في المسألة قصدًا لسيبويه.

ـــ وقوله : (واعلَم أن " كم " تعمَلُ في كل شيءٍ حسُن للعشرين أن تعمَل فيه ، فإذا قُبحَ للعشرين أن تعمَل في شيء قُبحَ ذلك في " كم ").[4]

ـــ وقوله : (واعلم أن الدعاء بمنزلة الأمر والنهي ، وإنما قيل دعاء لأنه استُعظم أن يُقال : أمرٌ أو نهيٌ ، وذلك قولك : اللهم زيدًا فاغفر ذنبه ، وزيدًا فأصلِح شأنه ، وعمرًا ليجزه الله خيرًا ، وتقول : زيدًا قطع الله يده ، وزيدًا أَمَرَّ الله عليه العيش ؛ لأن معناه معنى : زيدًا ليقطع الله يده ، وقال أبو الأسود الدؤلي :

---

(١) الكتاب ٢/ ١٤٩

(٢) الكتاب ٢/ ٣٩٨

(٣) الكتاب ٢/ ٣٠٢

(٤) الكتاب ٢/ ١٥٧

أميران كانا آخيـــاني كلاهمـــا فكلا جزاه الله عني بما فعل [1]

ويجوز فيه من الرفع ما جاز في الأمر والنهي ، ويقبح فيه ما يقبح في الأمر والنهي).[2]

ـــ وقوله : (إن قلت " مررت برجلٍ شديدٌ رجلٌ أبوه " فهو رفع لأن هذا وإن كان صفة فقد جعلتَه في هذا الموضع اسمًا بمنزلة " أبي عشرة أبوه " ، يقبح فيه ما يقبحُ في " أبي عشرة ").[3]

(سابعًا) المختار عند سيبويه الذي يُقابله القبيح :

إذ نراه أحيانًا يستخدم أسلوب (الاختيار) في مقابل القبيح ، ومعنى الاختيار : الوجوب لوجه واحد مقابل وجه آخر قبيح ممتنع ، قال في (قبح العطف على محل اسم ليت ولعل وكَأَنَّ) : (اختار الناسُ : ليت زيدًا منطلقٌ وعمرًا ، وقبُح عندهم أن يحملوا " عمرًا " على المضمر حتى يقولوا " هو " ، ولم تكن " ليت " واجبة ، ولا " لعل " ، ولا " كأنَّ " ، فقبُحَ عندهم أن يُدخِلوا الواجبَ في موضعِ التمنّي ، فيصيروا قد ضمّوا إلى الأوّل ما ليس على معناه بمنزلة " إنَّ ").[4]

* * *

(١) التخريج : البيت لأبي الأسود الدؤلي في ديوانه ١٠٠ ، والكتاب ١/ ١٤٢ ، والرد على النحاة ١٠٤ ، وبلا نسبة في شرح أبيات سيبويه ١/ ٨٨

اللغة : (أميران) يقصد ابن عباس وابن عامر اللذين ولي كل واحد منهما البصرة على التوالي ، (جزاه) كافأه .

المعنى : يشير إلى والي البصرة ابن عباس الذي كان يصله ويقضي حوائجه ، ثم ابن عامر الذي قطعه وجفاه ومنعه حوائجه ، ويدعو الله أن يثيب كلاً منهما بما قدّمت يداه .

الشاهد فيه : (كلاً جزاه الله) حيث انتصب " كلا " بفعل محذوف مقدّر لوقوعه في الدعاء الذي هو بمنزلة الأمر .

(٢) الكتاب ١/ ١٤٢

(٣) الكتاب ٢/ ٣٠

(٤) الكتاب ٢/ ١٤٦

خلاصة :

١) استخدم سيبويه لفظ القبح (١٧٩) مرة للدلالة على المنع ، و (١١) مرة للدلالة على الجواز ، وفي هذا دليل على أن سيبويه أكثر ميلاً إلى المنع من التجويز ، كما أن معنى (القبيح) أقرب إلى المنع منه إلى الجواز.

٢) استخدم سيبويه المصدر مرتان للجواز و(٢٣) مرة للمنع ، واستخدم الفعل الماضي مرتان للجواز و(٦٠) مرة للمنع ، واستخدم الفعل المضارع مرتان للجواز و(٢٥) مرة للمنع ، واستخدم الصفة المشبهة الواقعة خبرًا للمبتدأ (٥) مرات للجواز و(٢١) للمنع ، واستخدم الصفة المشبهة الواقعة خبرًا لإن (٢١) مرة للممتنع ، واستخدم الصفة المشبهة الواقعة خبرًا لكان (٢٣) مرة للمتنع ، واستخدم أفعل التفضيل (٥) مرات للممتنع ، ولعل في هذا ما يدل على أنه يستخدم للمسائل الممتنعة الألفاظ الدالة على التأكيد والاستغراق ، كالصفة المشبهة الواقعة خبرًا لإن أوخبرًا لكان ، و(إن) التي تدل على التوكيد ، و(كان) التي تفيد الاستغراق في القبح ، ولمسائل الجواز يختار سيبويه الألفاظ الدالة على التراخي والانبساط ، كالصفة المشبهة الواقعة خبرًا للمبتدأ ، وبالمقارنة يتضح الفرق.

٣) استخدم سيبويه نعوتًا رافقت (القبيح) في كتابه ، بلغت (١٢٥) نعت ، منها (١١٧) للممتنع ، و(٨) للجائز ، بل كان يستخدم للمسألة الواحدة نعتين أو ثلاثة ، والملاحظ أن النعوت لا تتعدد عنده إلا في المسائل الممتنعة.

٤) القليل وغير الحسن لا يعنيان الجواز مطلقًا ، بل رأينا سيبويه يستخدمهما للممتنع كثيرًا ، وهذا يعني أنه عندما يستخدم القليل أو غير الحسن فهو يذكره للوصف فقط ، ولا يقصد من وراء هذا أي (جواز) يُذكر.

٥) لم يستخدم سيبويه (البعيد) إلا للمسائل الجائزة ، وهذا يدل على أنه أقرب للجواز.

٦) يُكثر سيبويه من استخدام الأساليب الانشائية للدلالة على الممتنع فقد استخدم الاستفهام (٦) مرات ، واستخدم الأمر (١٠) مرات ، واستخدم الحصر كله للممتنع ماعدا مسألة واحدة للجواز ، وفي هذا ما يدل على أن سيبويه يستعمل للممتنع الأساليب القوية ، وليس الخبر كالإنشاء.

قبح الفصل بين " قد " والفعل

قُبح تقديم الاسم على الفعل إذا تقدَّمَته (قد) ، قال سيبويه : (هذا باب الاستقامة من الكلام والإحالة ، فمنه مستقيمٌ حسن ، ومحال ، ومستقيم قبيح ، وما هو محال كذب.

فأما المستقيم الحسن فقولك : أتيتُك أمسِ وسآتيكَ غدًا.

وأما المحال فأن تنقُضَ أوّل كلامك بآخره فتقول : أَتيتُكَ غدًا ، وسآتيكَ أمس.

وأما المستقيم الكذب فقولك : حَمَلتُ الجبلَ ، وشربتُ ماء البحر ، ونحوه.

وأما المستقيم القبيح فَأَنْ تضعَ اللفظَ في غير موضعه ، نحو قولك : قد زيدًا رأيت).[1]

والصورة القبيحة هنا في قولهم : (قد زيدًا رأيت) ، و(زيدًا) في هذه الصورة مفعول به للفعل المتأخر (رأيت) ، تَقــدَّمَ فاصلاً بين " قد " والفعل ، و(قد) من الحروف المختصة بالأفعال ، فلا يليها إلا الفعل ، بل إن مِن النحويين مَن يجعَل امتناع دخول (قد) على الجملة علامةً للاسم ، ودخولها على الماضي والمضارع علامة للفعل ، قال سيبويه : (هذا باب الحروف التي لا يليها بعدها إلا الفعل ، ولا تغير الفعل عن حاله التي كان عليها قبل أن يكون قبله شيء منها ، فمن تلك الحروف " قد " ، لا يُفصَــل بينها وبين الفعل بغــيره ، وهو جوابٌ لقوله : أَفَعَلَ)[2] ، وقال : (ولو قلتَ : " سوفَ زيدًا أضربُ " لم يحسُن ، أو " قد زيدًا لقيتُ " لم يحسُن لأنها إنما وُضِعَت للأفعال)[3] ، ويزول القبح بقولنا : قد زيدًا رأيته ، على أن (زيدًا) مفعول به لفعل محذوف ، وبذا تكون (قد) داخلة على فعل مضمر وليس على اسم ، والتقدير : قد ضربتُ زيدًا ضربته.[4]

والقبيح هنا جائزٌ في الشعر ، قال سيبويه : (فإن اضطُرّ شاعرٌ فقدَّم الاسم نصَبَ كما كنتَ فاعلاً ذلك بقد ونحوها)[5] ، وقال : (فمما لا يليه الفعلُ إلا مظهرًا : قد ، وسوف ، ولما ،

---

(١) الكتاب ١/ ٢٥ – ٢٦

(٢) الكتاب ٣/ ١١٤ – ١١٥

(٣) الكتاب ١/ ٩٨

(٤) الأصول ١/ ٣٧ – ٣٨ ، ٢/ ٢٣٣ ، وشرح كتاب سيبويه ٢/ ٩١ – ٩٢ ، ١٠/ ١٥٣ – ١٥٤ ، ومعاني الحروف ٩٥ ، وشرح المفصل ٥/ ٩٤ ، وشرح التسهيل ٤/ ١٠٨ – ١٠٩ ، وشرح الرضي على كافية ابن الحاجب ٦/ ٢١٧ – ٢١٨ ، وارتشاف الضرب ٥/ ٢٣٦٤

(٥) الكتاب ١/ ٩٩

ونحوُهن ، فإنْ اضطُرَّ شاعرٌ فقدَّمَ الاسمَ وقد أوقَعَ الفعل على شيءٍ من سببه لم يكن حدُّ الإعراب إلا النصب).[1]

ويجعل سيبويه تقديم الاسم المسبوق بـــ(قد) من المستقيم القبيح ، وليس المراد بالمستقيم هنا " الحَسَن " ، بل المقصود : أنه خالٍ من التناقض واللحن ، لكنه لم يَجرِ على الترتيب العربي ، ولم يوضع في موضعه الصحيح[2] ، وهو مستقيمٌ في المعنى ، قبيحٌ في التركيب عند أبي حيان.[3]

وأجازَ النحويون الفَصل بين " قد " والفعل بالقسم ؛ لأن القسم لا يفيدُ معنىً زائدًا ، إنما هو لتأكيد معنى الجملة ، فكان جزءًا منها[4] ، كقول الشاعر :

ـــ أخالد قد والله أُوطئتَ عُشوة وما قائلُ المعروفِ فينا يُعَنـــَّفُ[5]

ويبدو لي رجحان رأي سيبويه ؛ فلا يلي الاسمُ " قد " ؛ لأنها مختصةٌ بالدخـــول على الأفعال ، والقياس على كلام العرب أَولى من مخالفته.[6]

* * *

(١) الكتاب ١/ ٩٨

(٢) شرح كتاب سيبويه ٢/ ٩١- ٩٢

(٣) ارتشاف الضرب ٥/ ٢٣٦٤

(٤) شرح كتاب سيبويه ١٠/ ١٥٤ ، وشرح المفصل ٥/ ٩٤ ، وشرح التسهيل ٤/ ١٠٨ ، وشرح الرضي على كافية ابن الحاجب ٦/ ٢١٨ ، وارتشاف الضرب ٥/ ٢٣٦٤ ، ومغني اللبيب ١/ ١٨٩- ١٩٠ ، وهمع الهوامع ٢/ ٥٩٥ ، ولباب الإعراب ٤٦٧

(٥) التخريج : البيت منسوب لأخي يزيد بن عبد الله البجلي في شواهد المغني للسيوطي ١/ ٤٨٨ ، ٢/ ٨٢٠ ، والدرر ١/ ٢٠٦ ، ومنسوب للفرزدق في الكتاب ١/ ١١٨ ، ومعاني الأخفش ٤١ ، والنهاية لابن الخباز ٣/ ٦٣٥ ، وصدر البيت فيهما : وما حُلَّ ما جهلٍ حُبى حُلمائنا

وبلا نسبة في الارتشاف ٥/ ٢٣٦٤ ، ومغني اللبيب ١/ ١٩٠ ، والمساعد على تسهيل الفوائد ٣/ ٢١٠ ، وهمع الهوامع ٥٩٥/٢ ، والمطالع السعيدة ٤٦٩ ، أما في شرح التسهيل ٤/ ١٠٨ فهو برواية (أُوطِئتُ) بدلاً من (أوطأتُ) ، وعجز البيت : وما العاشق المظلوم فينا بعاشقِ

اللغة : (أوطأت) أوقعت في باطل ، (عشوة) من عشا يعشو إذا سار في ظلمة .

الشاهد فيه : " قد والله أوطأتُ " حيث فصل بين (قد) والفعل بالقسم (والله) .

(٦) انظر : مغني اللبيب ١/ ١٨٩- ١٩٠

قبح اتّصال ضمير المفعول الثاني بالفعل المتعدّي إلى مفعولين ، إذا تقدّم البعيد على القريب ، أو تساويا في الرتبة وكلاهما للمتكلّم

اتصالُ ضمير المفعول الثاني بالفعل **قبيحٌ** إذا تقدم الضمير الأبعد رتبة على القريب ، قال سيبويه : (فإن بدأ بالمخاطب قبل نفسه فقال : أعطاكني ، أو بدأ بالغائب قبل نفسه فقال : قد أعطاهوني ، فهو قبيح لا تكلم به العرب)[1] ، وقال : (وإنما قُبحَ عند العرب كراهية أن يبدأ المتكلم في هذا الموضع بالأبعد قبل الأقرب ، فهذا كلام العرب ، وجعلوا " إيا " تقع هذا الموقع إذ قُبح هذا عندهم)[2] ، وقال : (فإن بدأتَ بالغائب فقلتَ : أعطاهــوك ، فهو في القبــح وأنه لا يجوز ، بمنزلة الغائب والمخاطَب إذا بُدِئ بهما قبل المتكلم ، ولكنك إذا بَدَأتَ بالغائب قلتَ : قد أعطاهُ إياك).[3]

وقبُح عند سيبويه اتصال الفعل بضمير المفعول الثاني إذا تساوى الأول والثاني في الرتبة ، وكانا للمتكلم ، قال سيبويه : (يقول الرجل إذا منحته نفسه : قد منحتنيني ، ألا ترى أن القياس قد قبُح إذا وضعتَ " ني " في غير موضعها).[4]

والصورة القبيحة الأولى في تقديم الضمير الأبعد رُتبةً على الضمير الأقرب ، وذلك في قــولهم : (أعطاكني ، وأعطاهوني ، وأعطاهوك) ، إذا اتصل المضمران بعامل ، وكانا مفعولين لزم اتصال ضمير المفعول الأول بالفعل ؛ لأنه يليه ، والمتصل الأول أشرف من الثاني ؛ لأنه أعرف منه ، فإن جئنا بعد اتصال المفعول الأول بضميرِ مفعولٍ ثانٍ جاز اتصاله أو انفصاله ، ولما كان المتصل أكثر اختصارًا من المنفصل ، ومعناه كمعنى المنفصل اختاروه على المتصل ، واشترط سيبويه إذا التقى ضميران متصلان أن يُبدَأ بالأقرب فالأبعد ، والمتكلــّم أقرب لأن الأولى أن يبدأ الإنسان بنفسه ؛ لأنها أعرف وأهمُّ عنده ، ويليه المخاطَب لأنه أقرب للمتكلم من الغائب ؛ لذا كان الأَولى أن يُبدَأ به قبل الغائب ، فضمير المتكلّم أخص من المخاطب ، والمخاطب أخص من الغائب ، وإذا

(١) الكتاب ٢/ ٣٦٣ - ٣٦٤

(٢) الكتاب ٢/ ٣٦٤

(٣) المصدر نفسه .

(٤) الكتاب ٢/ ٣٦٥

اجتمع الأخص وغيره ، غُلّب الأخص [1] ، وقبُحت الأمثلة المذكورة لأن المخاطب تقدَّم على المتكلم في الأول ، وتقدَّم الغائب على المتكلّم في الثاني ، وتقدَّمَ الغائب على المخاطب في المثال الثالث ، ويفرّ سيبويه من القبح بوجوب انفصال الضمير الثاني إذا تقدَّمَ البعيد على الأقرب رتبة ، فيُقال : (أعطاك إياي ، وأعطاه إياي ، وأعطاه إياك) ، وهو المذهب المسموع عن العرب.[2]

والصورة القبيحة الثانية في قولهم : (منحتنيني) ، وقد تساوت رتبة الضميرين ، كلاهما للمتكلم ، والقياس إذا منح الإنسانُ نفسه أن يقول : منحتُ نفسي ، وإن تساوى الضميران في الرتبة فهو على صورٍ ثلاث ، إما أن يكون الضميران للمخاطب ، أو الغائب ، أو المتكلم ، فإن كان الضميران للمتكلم وجَبَ الانفصال عند سيبويه ، وامتنع الاتصال ، فيُقال : منحتني إياي.[3]

ولعلي أوافق سيبويه في لزوم انفصال الضمير الثاني إذا تقدَّمَ البعيد على القريب ، أو تساويا في الرتبة لأن الاتصال مخالفٌ للكلام الوارد عن العرب ، وهو أمرٌ يأباه القياس العقلي.

* * *

(١) الكتاب ٢/ ٣٦٤ ، وهمع الهوامع ١/ ٢٤٦ ، ومجيب الندا في شرح قطر الندى ١٦٩

(٢) الكتاب ٢/ ٣٦٣ - ٣٦٤ ، والأصول ٢/ ١٢٠ - ١٢١ ، وشرح كتاب سيبويه ٩/ ٦٥ - ٦٦ ، وشرح المفصل ٢/ ٣٢١ - ٣٢٢ ، وشرح جمل الزجاجي ٢/ ١٠٧ ، وشرح التسهيل ١/ ١٥٢ - ١٥٣ ، وشرح الرضي على كافية ابن الحاجب ٣/ ١٨١ - ١٨٢

(٣) الكتاب ٢/ ٣٦٥ ، وشرح كتاب سيبويه ٩/ ٦٦ ، وشرح الرضي على كافية ابن الحاجب ٣/ ١٨٢ ، والتذييل والتكميل ٢/ ٢٢٨ - ٢٢٩

قبح اجتلاع ضميرين متصلين عائدَين إلى معنى واحد ، أحدهما للفاعل والآخر للمفعول

وهي مسألةٌ **يقبُحُ** فيها إضمار المفعول المخاطَب والمتكلّم والغائب إن كان من جنس الفاعل المضمَر المتصل بالفعل ، قال : (لا يجـــوزُ لك أن تقـــول للمخاطَب : اضربـــْكَ ، ولا اقـــتُلْكَ ، ولا ضَرَبَتَكَ ، لّما كان المخاطبُ فاعلاً وجعلتَ مفعولَهُ نفسه قبُح ذلك ؛ لأنهم استغنوا بقولهم " اقتُل نفسك وأهلكتَ نفسك " عن " الكاف "هاهنا وعن "إياك ".

وكذلك المتكلم ، لا يجوز له أن يقول : أهلكتُني ولا أُهلِكُني ؛ لأنه جعل نفسَه مفعولَه فقبُح ؛ وذلك لأنهم استغنوا بقولهم : " أنفعُ نفسي " عن " ني " ، وعن " إياي ".

وكذلك الغائب لا يجوز لك أن تقول : ضربَهُ ، إذا كان فاعلاً وكان مفعوله نفسه ؛ لأنهم استغنوا عن " الهاء " وعن " إياه " بقولهم : ظلم نفسه وأهلك نفسه ، ولكنه قد يجـــوز ما قبُح ها هنا في حسبتُ وظننتُ وخلتُ..... الخ).[1]

والصور القبيحة في اجتماع ضميرين أحدهما للفاعل ، والآخر للمفعول ، وفعلهما واحد ، والضميران عائدان على معنى واحد ، فإما أن يكـــونا للمخاطب ، كقولهـــم : (اضربْكَ ، واقتُلْكَ) إذ الكاف والفاعل المستتر " أنت " عائدان على المخاطب ، ولا يُقال عند سيبـــويه : (ضَرَبَتَكَ) ؛ لأن تاء الفاعل ، والكاف يدلان على المخاطَب.

ويقبُح عند سيبويه اجتماع ضميرين للمتكلم في قولهم : (أهلكتُني) إذ أن تاء الفاعل والياء يدلان على المتكلم ، ولا يُقال : (أُهلِكُني) لأن الياء والفاعل المستتر " أنا " يدلان على المتكلم.

ويقبُح عنده اجتماع ضميرين للغائب في قولهم : (ضربَهُ) ؛ لأن هاء الغائب والفاعل المستتر " هو " يدلان على الغائب.

وسواء كان الضميران لمتكلم أو مخاطبٍ أو غيبةٍ فلا يجوز اجتماعهما لفعلٍ واحد ، ويزول القبح بالاستغناء عن الضمير الثاني بـــ(النفس) ، فيُقال (ضربتَ نفسَكَ ، واقتُلْ

(١) الكتاب ٢/ ٣٦٦ - ٣٦٧

نفسك ، وأهلكتُ نفسي ، وأُهلِكُ نفسي ، وضرَبَ نفسَه).[1]

ويحسُنُ اجتماع الضميرين مع " ظن " وأخواتها ، فيتعدّى ضمير الفاعل إلى ضمير المفعول الأول دون الثاني ؛ لأن تأثير هذه الأفعال إنما هو في المفعول الثاني ؛ والشك واقعٌ فيه ، فصار ذكره كاللغو ، وجاز أن يتعدّى ضمير الأول إلى الثاني ؛ لأن الأول كالمعدوم ؛ والتعدي في الحقيقة إلى الثاني [2] ، وقيل : المفعول به ليس هو المنصوب الأول في الحقيقة ، إنما هو مضمون الجملة ؛ لذا جاز اتفاقهما لفظًا ؛ لأنهما في الحقيقة ليسا فاعلاً ومفعولاً به ، والقياس جواز : ظن زيدٌ زيدًا قائمًا ، أي : نفسه [3] ، ومنه قولهم : (ظننتُني عالمًا ، وحسبتَكَ غنيًّا).

وألحقوا بأفعال هذا الباب : (رأى الحلمية ، وعدم ، وفقد ، ووجد) ، وإنما جاز اجتماع الضميرين معهما لأن معنى هذه الأفعال يؤول إلى معناها ، فقولهم : " عدمتُ الشيء " ، يعني : علمتُ الشيء غير موجود ، وأمثلة ذلك كثيرة ، منها : قوله تعالى : ﴿ إني أراني أحمل فوق رأسي خبزاً ﴾.[4]

ـــ وما حكاه الفراء : عدمتُني ، وفقدتُني ، ووجدتُني.[5]

ويبدو لي أن سيبويه قبَّح المسألة لكراهية المشاكلة في اللفظ والمعنى ، إذ أن أصل الفاعل أن يكون مؤثرًا ، والمفعول متأثر منه ، وأصل المؤثر أن يغاير المتأثر ، فإن اتحدا معنىً كُره اتفاقهما لفظًا ، فلا يُقال : ضربَ زيدٌ زيدًا ، إذا كان المراد : ضرب زيدٌ نفسه ، وقياسًا على هذا لا يُقال : ضربتُني ، ولا ضربتُنا ، وإن تخالفا لفظًا ؛ لاتحادهما معنى ؛ ولاتفاقهما من حيث كون كل واحد منهما ضميرًا متصلاً ؛ فاستبدلوا الضمير باسمٍ ظاهر ؛ ليكونا مختلفان لفظًا وإن اتحدا معنىً.[6]

---

(١) إعراب القرآن ٣/ ٤٦٤ - ٤٦٥ ، وشرح كتاب سيبويه ٣/ ١٢٨ - ١٣٠ ، وشرح المفصل ٤/ ٣٣٣ - ٣٣٤ ، وشرح الرضي على كافية ابن الحاجب ٥/ ١٨٠ - ١٨١

(٢) شرح المفصل ٤/ ٣٣٣

(٣) شرح الرضي على كافية ابن الحاجب ٥/ ١٨١

(٤) يوسف : ٣٦

(٥) معاني القرآن ١/ ٣٣٤ ، والتذييل والتكميل ٦/ ١١٣ ، وهمع الهوامع ١/ ٥٦٣

(٦) شرح الرضي على كافية ابن الحاجب ٥/ ١٨٠ - ١٨١

قبح اتصال ضمير المفعول بالمصدر إذا تقدَّم البعيد على القريب

إذا اتصل ضمير الفاعل بالمصدر وجِيءَ بعده بضمير المفعول كان الوجه البدء بالضمير القريب ثم البعيد ، أي يُبدَأُ بالمتكلم فالمخاطب فالغائب ، فإن اختلف الترتيب الذي ذكره سيبويه **قبُح** اتصال ضمير المفعول بالمصدر ، قال : (لا يُقال : عجبتُ من ضَرْبِكني إن بدأتَ به قبل المتكلّم ، ولا من ضربهيك إن بدأتَ بالبعيد قبل القريب ، فلما قبُحَ هذا عندهم ، ولم تستحكم عندهم هذه الحروف في هذا الموضع ، صارت " إيا " عندهم في هذا الموضع لذلك بمنزلتها في الموضع الذي لا يقع فيه شيء من هذه الحروف).[1]

والصورة القبيحة في قولهم : (ضربكني ، وضربهيني ، وضربهيك) ، فقد اجتمع ضميرا الفاعل والمفعول ، واتصلا بالمصدر ، وتقدّم الفاعل على المفعول ، وصار ضمير الفاعل مجرورًا بإضافته إليه ، لذا وَجَب عند سيبويه أن يتقدَّم الضمير الأقرب على الأبعد رُتبةً ، ولم تأتِ الضمائر في هذه الكلمات على النسق الذي رتَّبه سيبويه ، بل تقدَّم المخاطب على المتكلم في الأول ، وتقدَّمَ الغائب على المتكلم في الثاني ، وتقدَّمَ الغائب على المخاطب في الثالث ؛ من هنا قُبح اتصال ضمير المفعول بالمصدر ، ولزم الانفصال والإتيان بضمير النصب " إيا " بدلاً من الضمير المتصل فرارًا من القبح ، قال سيبويه : (فلما قبُح هذا عندهم ولم تستحكم هذه الحروف عندهم في هذا الموضع ، صارت " إيا " عندهم في هذا الموضع لذلك بمنزلتها في الموضع الذي لا يقع فيه شيء من هذه الحروف) [2] ، والصحيح أن يُقال : (عجبتُ من ضربك إياي ، وعجبتُ من ضربه إياي ، وعجبتُ من ضربه إياك) ، بالفصل بين ضمير المفعول والمصدر [3] ، أما إذا جاءت الضمائر على النسق الذي رتّبه سيبويه فقد جاز اتصال الضمير وانفصاله ، والانفصال أرجح ؛ لاختلاف محلَّي الضميرين ، نحو : (عجبتُ من ضربيك أو ضربي إياك).[4]

---

(١) الكتاب ٢/ ٣٥٨

(٢) المصدر نفسه.

(٣) الأصول ١/ ١١٧ – ١١٨ ، وشرح المفصل ٢/ ٣٢٠ – ٣٢١ ، وشرح التسهيل ١/ ١٥٣ – ١٥٤ ، وشرح الرضي على كافية ابن الحاجب ٣/ ١٨٣ – ١٨٤

(٤) الكتاب ٢/ ٣٥٧ ، وشرح المفصل ٢/ ٣٢٠ ، وشرح الأشموني ١/ ٩٤، وشرح التصريح ١/ ١١٠

ويبدو لي أن سيبويه قبَّح المسألة لأن العرب لم تستعمل الغائب مُقدَّمًا على المخاطب أو المتكلّم ؛ كما أن طلب الفعل للمفعول أشد من طلب المصدر له ؛ والاسم يضعف عن اتصال المعمولين ؛ لكونه فرع الفعل في العمل ؛ لكن ما جاز في الفعل ليس بالضرورة تجويزه في المصدر ، وتقديم البعيد على القريب جائزٌ في الفعل ، لكن هذا لا يعني جوازه في المصدر.[1]

* * *

(١) شرح الرضي على كافية ابن الحاجب ٣/ ١٨٣ ، وحاشية الخضري على شرح ابن عقيل ١/ ١٢٠

قبح وقوع الضمير المنفصل موقع الضمير المتصل

لا يقع المنفصل موقع المتصل إلا للضرورة الشعرية ، وانفصال الضمير **قبيحٌ** ، قال سيبويه : (واعلم أنه قبيحٌ أن تقول : رأيتُ فيها إياك ، ورأيتُ اليوم إيَّاه ، وهو (الكاف) التي في " رأيتُك فيها " ، و(الهاء) التي في " رأيته اليوم " ، فلمّا قدروا على هذا الإضمار بعد الفعل و لم ينقض معنى ما أرادوا لو تكلموا بـــ" إياك " استغنوا بهذا عن " إياك وإياه " ، ولو جازَ هذا لجاز " ضربَ زيدٌ إياك " ، وإن فيها إياك " ، وضرَبَ زيدٌ إياك " استغنوا به عن " إيا ").[1]

والصورة القبيحة في قولهم : (رأيتُ فيها إياك ، ورأيتُ اليوم إيَّاه ، وضَرَبَ أنت ، وضرَبَ زيدٌ إياك) ، و لم يعدل النحويون عن الضمير المتصل إلى المنفصل إلا لضرورة الشعر ؛ لأنه عدولٌ عن الأخف إلى الأثقل ، ونقضٌ للاختصار الذي هو الهدف الأسمى من المتصل ، إذ المتصل أخف من المنفصل لقلة عدد حروفه ، فلا يأتي إلا على حرفٍ أو حرفين ؛ من هنا كثُر استعماله طلبًا للإيجاز والاختصار ، والمنفصل أثقل من المتصل ؛ لأن حروفه كثيرة ، إذ يأتي على حرفين أو أكثر ، من هنا رَغِبَت العرب في المتصل ، ولجأت إليه في الاستعمال ، ويزول القبح باتصال الضمير فيُقال : (رأيتُك فيها ، ورأيتُك اليوم ، وضَرَبتَ ، و ضربَكَ زيدٌ).[2]

ولا ينفصل الضمير إلا لمسوِّغات يتعيَّن فيها وضع المنفصل موضع المتصل[3] ، منها :

١) إذا تأخَّر العامل ، كقوله تعالى : ﴿ إياكَ نعبد ، وإياكَ نستعين ﴾ .[4]

٢) إذا أُضمِر العامل لتعذر الاتصال بمحذوف [5] ، مثل : إياك والشر ، أي : احذر تلاقيك والشر.

٣) إذا كان مفصولاً بـــ(إلا) ، كقوله تعالى : ﴿ أمرَ ألا تعبدوا إلا إياه ﴾ .[6]

---

(١) الكتاب ٢/ ٣٦١

(٢) الأصول ٢/ ١٢٠ ، والخصائص ٢٤٨ ، والإنصاف ٦٩٨ ، وشرح المفصل ٢/ ٣١٥ - ٣١٩

(٣) شرح المفصل ٢/ ٣١٨ - ٣١٩

(٤) الفاتحة : ٥

(٥) شرح الأشموني ١/ ٩٣

(٦) يوسف : ٤٠

٤) إذا فُصل الضمير عن عامله لغرض لا يتمّ إلا بالفصل ، بأن يكون توكيدًا كقوله تعالى : ﴿ اسكن أنت وزوجك الجنة ﴾ [١] ، أو بدلاً في قولنا بعد ذكر لفظ (أخيك) : لقيتُ زيدًا إياه ، أو عطف نسق في قوله تعالى : ﴿ يُخرِجون الرسولَ وإياكم ﴾.[٢]

٥) إذا كان مفعولاً ثانيًا أو ثالثا ، مثل : علِمتُه إياه ، وأعلمتُ زيدًا عمرًا إياه.

٦) إذا لم يُذكر له عامل لفظي ، بل معنوي ، كالمبتدأ والخبر ؛ لتعذر الاتصال بالعامل المعنوي ، مثل : كيف أنت ؟ ، لأنه إذا كان معنويًا تَعَذَّر الاتصالُ ، إذ يمتنع اتصال الملفوظ – وهو الاسم – بما ليس ملفوظًا ، وهو ما عبّروا عنه بالضمير.[٣]

٧) إذا كان الضمير مرفوعًا بصفة جرت على غير صاحبها مطلقًا عند البصريين ، وينفصل الضمير بشرط خوف اللبس عند الكوفيين [٤]، مثل :زيدٌ عمروٌ ضاربه هو.

٨) إذا كان الضمير مرفوعًا بمصدر مضاف إلى المنصوب ، كقول الشاعر :

ـــ بنصركم نحن كنتم ظافرين وقد أغرى العِدا بكم استسلامكم فشلا [٥]

٩) إذا كان مفصولاً بـــ(إما) ، مثل قول الشاعر :

ـــ بـــك أو ربي استـــعان قليـــــلٌ أما أنـــا أو أنت ما ابتـــغى المستعـــينُ [٦]

١٠) أن يكون محصورًا بـــ(إنما) ، مثل قول الشاعر :

ـــ أنا الفارس الحامي الذمـــار وإنما يُدَافِـــعُ عن أحســـابه أنا أو مثـــلي [٧]

---

(١) البقرة : ٣٥

(٢) الممتحنة : ١

(٣) الكناش في النحو والتصريف ١/ ١٨٨ ، وشرح الأشموني ١/ ٩٣

(٤) شرح التصريح على التوضيح ١/ ١٠٨

(٥) التخريج : البيت بلا نسبة في المقاصد النحوية ١/ ٢٨٩ ، وشرح التصريح ١/ ١٠٨ ، والهمع ١/ ٢٤٨ ، والدرر ١/ ١٠٠

الشاهد فيه : " بنصركم نحن " حيث تعيَّن انفصال الضمير لأنه مرفوع بمصدر مضاف إلى المنصوب .

(٦) التخريج : البيت بلا نسبة في العيني ١/ ٢٩٩

الشاهد فيه : " أما أنا أو أنت " حيث انفصل الضمير (أنا) لأنه جاء بعد " أما " .

(٧) التخريج : البيت للفرزدق في ديوانه ٢/ ١٥٣ ، والمحتسب ٢/ ١٩٥ ، ولسان العرب ١٥ / ٢٠٠ (قلا) ، والجنى الداني ٣٩٧ ، وتذكرة النحاة ٨٥ ، ومغني اللبيب ١/ ٣٠٩ ، والمقاصد النحوية ١/ ٢٧٧ ، وشرح شواهد المغني ٢/

١١) إذا كان العامل حرف نفي ، كقوله تعالى : ﴿ وما أنتم بمعجزين ﴾.[١]

وفيما عدا المواضع التي سوّغ فيها النحويون انفصال الضمير لا يجوز الانفصال ، واستشهد سيبويه على جواز انفصال الضمير في الشعر بقول الشاعر :

ـــ أتتك عَنـــسٌ تـــقطـــعُ الأَراكـــا إليك حتى بَلَغَـــتْ إيـــاكـــا [٢]

ـــ وقولُ آخر : كأنا يوم قُرَّى إنـــّـ ـــما نـــقـــتُـــلُ إيـــانـــا [٣]

ويبدو لي أن سيبويه قبَّحَ المسألة لعدم استعمال العرب لها في الكلام ، ولعلي أوافقه لأن الغرض الأسمى في لغتنا الإيجاز ، فإن وُجِد ما يُخلُّ به دون علةٍ ظاهرة ، كان هذا قبيحًا.

* * *

---

٧١٨ ، وخزانة الأدب ٤/ ٤٦٥ ، والدرر ١/ ١٩٦ ، ولأمية بن أبي الصلت في ديوانه ٤٨ ، وبلا نسبة في لسان العرب ١٣ / ٣١ (أنن) ، وشرح الأشموني ١/ ٩٣ ، والأشباه والنظائر ٢/ ١١١ ، ١١٤ ، ٧/ ٢٤٢ ، وهمع الهوامع ١/ ٢٤٧

اللغة : (الذائد) المدافع ، و(الأحساب) الشرف أو مفاخر الآباء والأجداد ، و(الذمار) ما يجب الحفاظ عليه .

المعنى : يقول : إنه حامي مجد وشرف ومآثر قومه ، ولا يستطيع القيام بهذه المهمة إلا هو ومثله .

الشاهد فيه : " إنما يدافع أنا أو مثلي " حيث تعيّن انفصال الضمير لأنه محصور بـــ " إنما " .

(١) الأنعام : ١٣٤

(٢) التخريج : الرجز لحميد الأرقط في الأصول ٢/ ١٢٠، والنكت في تفسير الكتاب ٣٤٠ ، وشرح المفصل ٢/ ٣١٥ ، ٣١٨ ، ٣١٩ ، وتخليص الشواهد ٩٢ ، والخزانة ٥/ ٢٨٠ ، ٢٨١ ، وبلا نسبة في الكتاب ٢/ ٣٦٢ ، واللمع ١٨٩ ، والخصائص ٢٤٨ ، ٤٣٥ ، والفوائد والقواعد ٤٢١ ، وأسرار العربية ١٦٩ ، والإنصاف ٢/ ٦٩٩ ، والإيضاح ١/ ٤٦٤ ، ورصف المباني ١٣٨ ، والتذييل والتكميل ٢/ ٢٤٧ ، وتخليص الشواهد ٨٥

المعنى : لقد جاهدتُ هذه الناقة في مسيرها حتى وصلت إليك وتنعّمت بقربك .

الشاهد فيه : " بلغت إياك " حيث وضع الضمير المنفصل موضع المتصل (الكاف) ، وهذا من الشاذ .

(٣) التخريج : البيت لذي الإصبع العدواني في ديوانه ٧٨ ، وأمالي ابن الشجري ١/ ٣٩ ، ولسان العرب ١٣/ ١١٥ (حسن) ، وخزانة الأدب ٥/ ٢٨٠ ، ٢٨٢ ، ١٥/ ٤٣٩ (أيا) ، ولأبي بجيلة في الخصائص ٤٣٥ ، ولبعض اللصوص في الكتاب ٢/ ٣٦٢ ، والنكت ٣٤٠ ، وشرح المفصل ٢/ ٣١٦ ، ٣١٨ ، وبلا نسبة في الكتاب ٢/ ١١١ ، والإنصاف ٢/ ٦٩٩ ، والإيضاح ١/ ٤٦٤ ، وشرح الكافية ٣/ ١٧١

اللغة : (قُرّى) موضع في بلاد بني الحارث بن كعب

المعنى : كأنا أعداءنا الذين أوقعنا فيهم القتل ، هم نحن في السيادة والحسن .

الشاهد فيه : " نقتل إيانا " حيث جاء الضمير المنفصل في المكان الذي يكون فيه الضمير المتصل ، والقياس : نقتلنا.

قبح وقوع ضمير الفصل بين نكرتين أو بين نكرة ومعرفة

لا يقع ضمير الفصل إلا بين معرفتين ، فإن وقع بين نكرتين ، أو بين معرفة ونكرة ، أو بين نكرة وشبيهٍ بالمعرفة كان هذا **قبيحًا** ، والقبح في المسألة على صورٍ ثلاث ، قال سيبويه : (هذا باب لا تكون هو وأخواتها فيه فصلاً ولكن يكُنَّ بمنزلة اسم مبتدأ ، وذلك قولك : ما أظنُّ أحدًا هو خيرٌ منك ، وما أجعلُ رجلاً هو أكرمُ منك ، وما إخالُ رجلاً هو أكرمُ منك ، لم يجعلوه فصلاً وقبله نكرة ، كما أنه لا يكون وصفًا ، ولا بدلاً لنكرة ، وكما أنّ كلَّهم وأجمعين لا يُكرَّران على نكرة ، فاستقبحوا أن يجعلوها فصلاً في النكرة كما جعلوها في المعرفة لأنها معرفة فلم تصِر فصلاً إلا لمعرفة كما لم تكن وصفًا ولا بدلاً إلا لمعرفة) [1] ، ومن **القبيح** قول سيبويه : (واعلم أن " هو " لا يحسُن أن تكون فصلاً حتى يكون ما بعدها معرفة أو ما أشبه المعرفة مما طال و لم تدخله الألف واللام فضارع زيدًا أو عمرًا نحو : خيرٌ منك ، ومثلك ، وأفضلُ منك ، وشر منك ، كما أنها لا تكون في الفصل إلا وقبلها معرفة أو ما ضارعها ، كذلك لا يكون ما بعدها إلا معرفة أو ما ضارعها ، لو قلتَ : كان زيدٌ هو منطلقًا ، كان قبيحًا حتى تذكر الأسماء التي ذكرتُ لك من المعرفة أو ما ضارعها من النكرة ، مما لا يدخله الألف واللام).[2]

الصورة القبيحة الأولى : إذا وقع ضمير الفصل بين نكرة وشبيهٍ بالمعرفة في قولهم : (ما أظنُّ أحدًا هو خيرًا منك ، وما أجعلُ رجلاً هو أكرمَ منك ، وما إخالُ رجلاً هو أكرمَ منك) ، والشبيه بالمعرفة هو ما لم تدخله " أل " ، لكنه أشبه المعرفة لطوله ، نحو : خير منك ، ومثلك ، وأفضل منك ، وشرّ منك [3] ، ويقبح نصب (خير ، وأكرم) على أنها مفعول ثانٍ لـــ(ظن ، وجعل ، وإخال ... وغيرها) ؛ لأن الضمير " هو " ليس فصلاً ؛ لأن ضمير الفصل لا يكون إلا بعد معرفة ؛ لأن الضمائر معارف ؛ وهذا يستلزم أن تكون الأسماء الجارية عليها معارف أيضًا ، ويرى سيبويه أن العرب لم تجعله فصلاً لأنه بمنزلة الصفة ، والصفة المعرفة لا تكون إلا لموصوف معرَّفٍ مثلها ، كما أن الفصل مؤكِّدٌ في المعنى ، وأشبه المؤكّدات (كلهم ، وأجمعون) ، ولا

(١) الكتاب ٢/ ٣٩٥ - ٣٩٦

(٢) الكتاب ٢/ ٣٩٦ - ٣٩٧

(٣) الكتاب ٢/ ٣٩٢

يكون إلا لمؤكّدٍ مثله معرفة ؛ لذا يلزم في ضمير الفصل أن يكون بعد معرفة ، ويجب رفع ما بعد الضمير ؛ لأنه مع ما بعده جملة تحل محل المفعول الثاني.

والصورة القبيحة الثانية : إذا وقع ضمير الفصل بين معرفة ونكرة ، كقولهم : (كان زيدٌ هو منطلقًا) ، وحكى الأخفش أن بعض العرب يفصل بين الحال وصاحبها ، مثل : ضربت زيدًا هو ضاحكًا ، و(منطلقًا) يحتاجه الكلام ، أما (ضاحكًا) فهو فضلة لا يحتاجه الكلام قبله.(١)

والصورة القبيحة الثالثة : إذا وقع ضمير الفصل بين نكرتين ، و لم يذكرها سيبويه ، لكنها مفهومةٌ من منعه الصورتين السابقتين ، فإذا كان وقوع ضمير الفصل بين المعرفة والنكرة قبيحًا ، ووقوعه بين النكرة والشبيه بالمعرفة أيضًا قبيح ، فإن وقوعه بين النكرتين أولى بالقبح والمنع ، مثل : لا رجل هو منطلقٌ.(٢)

وللضمير الذي يقع فصلاً ثلاثة شروط عند سيبويه :

(**الأول**) : أن يكون من الضمائر المنفصلة المرفوعة الموضع.

(**الثاني**) : أن يكون بين المبتدأ وخبره ، أو ما هو داخلٌ على المبتدأ وخبره من الأفعال والحروف ، نحو : إن وأخواتها ، وكان وأخواتها ، وظننتُ وأخواتها.

(**الثالث**) : أن يكون بين معرفتين ، أو بين معرفة وما قاربها من النكرات. (٣)

ومن الفصل بين المعرفتين :

ـــ قوله تعالى : ﴿ ويرى الذين أوتوا العلمَ الذي أُنزِلَ إليك من ربك هو الحقَّ ﴾.(٤)

قُرئ بالنصب على أن " الذي " مفعول أول ، و" الحق " مفعول ثان ، و" هو " فصل ، كما قُرئ بالرفع على أنّ " هو " مبتدأ ، و" الحق " خبره ، والجملة مفعول ثان لـــ" يرى ".(٥)

---

(١) شرح التسهيل ١/ ١٦٨ ، والتذييل والتكميل ٢/ ٢٩٥

(٢) الكتاب ٢/ ٣٩٢ – ٣٩٧ ، والأصول ٢/ ١٢٥ ، وشرح المفصل ٢/ ٣٣٠ – ٣٣٢ ، وشرح التسهيل ١/ ١٦٨ ، والمساعد ١/ ١٢٠ – ١٢١ ، وارتشاف الضرب ٢/ ٩٥٢ – ٩٥٤ ، وتعليق الفرائد ٢/ ١٣٠ – ١٣١

(٣) الكتاب ٢/ ٣٩٢ ، والمقتضب ٢/ ٣٩٠ ، والأصول ٢/ ١٢٥ ، وشرح المفصل ٢/ ٣٢٩ ، والإرشاد إلى علم الإعراب ٦١ ، وارتشاف الضرب ٢/ ٩٥٢ – ٩٥٤ ، ومغني اللبيب ٢/ ١٥٣ ، والمسائل المنثورة ١٢٠ – ١٢١

(٤) سبأ : ٦

(٥) النصب : قراءة الجمهور ، والرفع : قراءة أبي عبلة ، انظر : معجم القراءات ٥/ ١٤٤

ـــ وقوله تعالى : ﴿ كنتَ أنت الرقيب عليهم ﴾ .[1]

ـــ وقوله تعالى : ﴿ إنهم هم السفهاء ﴾ .[2]

ـــ وقوله تعالى : ﴿ وأولئك هم المفلحون ﴾ .[3]

وليس لضمير الفصل تأثيرٌ على الجملة ، فهو يفصِلُ بين المتلازمين ، ويبقى ما بعده على إعرابه قبل دخول الضمير ، فإن كان الضمير غير صالحٍ للفصل لزم إعرابه على أنه مبتدأ والجملة بعده خبرٌ له.

ويبدو لي رجحان رأي سيبويه لأن ضمير الفصل لم يقع في القرآن إلا بين معرفتين ، و لم يقع بين نكرتين إلا في موضعين اضطر فيهما للوقوع بين نكرتين.

* * *

(١) المائدة : ١١٧

(٢) البقرة : ١٣

(٣) البقرة : ٥

قبح حذف العائد على الاسم الموصول إذا كان العائد في موضع رفع بالابتداء ولم تطُل الصلة

قبُح عند سيبويه حذف العائد على الاسم الموصول إذا كان مرفوعًا ، حيث قال : (ويدلك على أنّ سواءَك وكزيدٍ بمنزلة الظروف ، أنَّك تقول : مررتُ بمن سواءك ، والذي كزيد ، فحسُن هذا كحُسن مَن فيها ، والذي فيها ، ولا تحسن الأسماء هنا ، ولا تكثُر في الكلام ، لو قلت : مررتُ بمَن فاضلٌ ، أو الذي صالحٌ ، كان قبيحًا)[1] ، وقال : (ولو قلت : " اضرِبْ أيَّهم عاقلٌ " رفعت ؛ لأن " الذي عاقلٌ " قبيحة)[2] ، وقوله : (واعلم أنه يقبح أن تقول : " هذا مَن منطلقٌ " إذا جعلتَ " المنطلق " حشوًا أو وصفًا).[3]

والصورة القبيحة في مجيء الموصول إذا كان بغير " أي " ، وصلته جملة اسمية يتصدرها ضمير عائد على الموصول ، والضمير مبتدأٌ متبوعٌ بمفرد – غير جملة ولا شبه جملة – يقبح حذفه عند سيبويه ، نحو قولهم : (جاءني الذي عاقلٌ ، وجاء مَن منطلقٌ) ، و يزول القبح بإظهار الضمير ، فيُقال : (جاءني الذي هو عاقلٌ ، وجاء مَنْ هو منطلقٌ).

وجواز الحذف مشروطٌ باستطالة الصلة ، بأن يكون للخبر معمولٌ واحد أو أكثر ، نحو:

ــ (ما أنا بالذي قائلٌ لك شيئًا) ، و(جاءني الذي ضاربٌ زيدًا يوم الجمعة) طالت الصلة بشبه الجملة والمفعول فجازَ الحذف ، والأصل : ما أنا بالذي أنا قائلٌ لك شيئًا ، وجاءني الذي هو ضاربٌ زيدًا يوم الجمعة.

ــ وقال تعالى : ﴿ وهو الذي في السماء إله وفي الأرض إله ﴾[4] ، طالت الصلة بالمجرور والعطف عليها والأصل : الذي هو في السماء إله وهو في الأرض إله ، ولا يجوز تقدير " إله " مبتدأ ، و" الظرف " خبره ، أو جعله فاعلاً للظرف ؛ لأن الصلة عندها تكون خالية من العائد ، كما لا يحسن تقدير الظرف متعلقٌ بفعل هو صلة ، و" إله " بدلٌ من الضمير المستتر فيه ؛ لأن قوله " وفي الأرض إله " معطوفٌ على السابق ؛ ويؤدي هذا إلى جعل " إله " الأول والثاني بدلين من

---

(١) الكتاب ١/ ٤٠٩

(٢) الكتاب ٢/ ٤٠٣

(٣) الكتاب ٢/ ١٠٨

(٤) الزخرف : ٨٤

الضمير المستتر في الفعل ، و" في الأرض " معطوف على " في السماء " ، ويتضمَّن هذا الإبدال مرتين مع اتحاد المبدل منه ، وهذا ضعيفٌ بعيد ممتنع ، ولا يجوز جعل " الواو " مستأنفة ، وجملة " وفي الأرض إله " مبتدأ وخبر ؛ لما يترتب على هذا من فساد المعنى إن استؤنف.(١)

ـ وقال الشاعر : **فأنت الجوادُ وأنت الذي إذا ما النفوسُ ملأن الصدورا**

جديرٌ بطعنة يوم اللقاء تضربُ منها النساء النحورا (٢)

أما إذا لم تطل الصلة فلا يجوز حذفه إلا للضرورة الشعرية ، وحيثُ سُمِع ، وإن جاء منه شيءٌ في الكلام ، فهو شاذٌ يُحفَظ ولا يُقاسُ عليه عند سيبويه.(٣)

ويبدو لي أن سيبويه قبَّح المسألة اعتمادًا على الكثير المسموع لدى العرب ، ويظهر لي جواز حذف العائد على الموصول إذا كان في موضع رفع بالابتداء و لم تطُل الصلة ؛ للمسموع الوارد في القرآن وإن كان قليلاً.(٤)

* * *

(١) شرح التصريح على التوضيح ١/ ١٧٢ ، وحاشية الصبان على شرح الأشموني ١/ ٢٤٥

(٢) التخريج : البيت للأعشى في ديوانه ١٤٩ ، والتذييل والتكميل ٣/ ٨٦ ، وشرح الجزولية للأبذي ٤٥٩ ، وهمع الهوامع ١/ ٣٤٩

الشاهد فيه : " جدير " حيث حذف العائد على الاسم الموصول لطول الصلة ، والتقدير : هو جدير .

(٣) الكتاب ٢/ ١٠٨ ، ٤٠٤ ، والأصول ٢/ ٣٩٦ - ٣٩٧ ، وشرح جمل الزجاجي ١/ ١٢٨ ، ٤٩١ ، وشرح التسهيل ١/ ٢٠٧- ٢٠٨ ، شرح الرضي على كافية ابن الحاجب ٣/ ٢٦٢ - ٢٦٣ ، وشرح ابن عقيل ١/ ١٤٣ - ١٤٦ ، وشرح الأشموني على ألفية ابن مالك ١/ ١٥٤ ، وشرح التصريح ١/ ١٧١ - ١٧٣

(٤) انظر : إعراب القرآن للنحاس ١/ ١٥٣ ، وتفسير القرطبي ١/ ٢٤٣ ، ٧/ ١٤٢ ، ٨/ ٩٠ ، والبحر المحيط ٤/ ٢٥٦

قبح حذف النفي قبل المبتدأ إذا كان نكرة

لا يُبدأُ بنكرةٍ عند النحويين ، فإن وقعت النكرة مبتدأً لزم وجود النفي قبلها ، وحذفُ النفي **قبيحٌ** عند سيبويه ، قال : (ومما يُقوّي ترك ذلك في النكرة أنه لا يستقيم أن تقول : رجلٌ خيرٌ منك ، ويقول : لا يستقيم " أظن رجلاً خيرًا منك " ، فإن قلت : لا أظن رجلاً خيرًا منك ، حتى تنفي وتجعله بمنزلة " أحد " ، فلما خالف المعرفة في الواجب الذي هو بمنزلة الابتداء ، لم يجرِ في النفي مجراه لأنه قبيح في الابتداء وفيما أُجري مجراه من الواجب ، فهذا مما يُقوي ترك الفصل).[1]

والصورة القبيحة في قولهم : (رجلٌ خيرٌ منك ، وأظنُّ رجلاً خيرًا منك) ، إذ المبتدأ هنا نكرة ، وتنكير المبتدأ قبيح عند سيبويه ، والأصلُ في المبتدأ التعريف ، فلا يُخبَرُ به إلا عن معرفة ، وإنما امتنع الابتداء بالنكرة لأن النكرة مجهولة ، والحكم على المجهول لا يُفيد غالبًا إلا إن حصلت به فائدة ، كَأَن يُخبَرُ عنها بمختصٍّ بما يصلُحُ للإخبارِ عنه ، والصحيح تخصيص النكرة بالنفي ، فيُقال : (ما رجلٌ خيرٌ منك ، وما أظنُّ رجلاً خيرًا منك) ، والنكرةُ في سياق النفي تعُمُّ ، فإذا عمَّت كان مدلولـــُها جميع أفراد الجنس ، فأشبهت المعرَّف بـــ(أل الجنسية).[2]

ويبدو أن سيبويه يقبّح المسألة لما فيها من الإبهام ، فنحن إذا قلنا : " رجل خير منك " لم نستفد من الجملة أي شيء.

* * *

(١) الكتاب ٢/ ٣٩٧

(٢) الفوائد والقواعد ١٦٣ ، وشرح جمل الزجاجي ١/ ٣٢٢ - ٣٢٣ ، وشرح التسهيل ١/ ٢٨٩ - ٢٩٣ ، وشرح ابن الناظم ٨٠ ، والكناش في النحو والتصريف ١/ ٧٧ ، وارتشاف الضرب ٣/ ١١٠٠ ، وشرح قطـــر الندى ١٣٩ - ١٤٠ ، وشرح ابن عقيل ١/ ١٨٧ - ١٨٨ ، وشرح التصريح على التوضيح ١/ ٢٠٩ ، والأشباه والنظائر ٢/ ٥٨

قبح إعراب " قائم " مبتدأ في " قائمٌ زيدٌ "

تابع سيبويه الخليلَ في **تقبيح** إعراب (قائم) مبتدأ في (قائمٌ زيد) ، وأجاز إعرابه خبرًا مقدَّمًا كما في قولهم (تميميٌ أنا ، ومشنوءٌ من يشنؤك) ، قال : (وزعم الخليل رحمه الله أنه يستقبح أن يقول : قائمٌ زيدٌ ، وذلك إذا لم تجعل " قائمًا " مقدَّمًا مبنيًّا على المبتدأ ، كما تُؤخّر وتُقدِّم فتقول : ضربَ زيدًا عمرٌو ، و" عمرو " على " ضرب " مرتفعٌ ، وكان الحدّ أن يكونَ مقدَّمًا ، ويكون " زيدٌ " مؤخَّرًا ، وكذلك هذا ، الحدُّ فيه أن يكون الابتداءُ فيه مُقدَّمًا ، وهذا عربيٌّ جيّد ، وذلك قولك : تميميٌ أنا ، ومشنوءٌ مَن يشنؤُك ، ورجلٌ عبدُ الله ، وخزٌّ صُفتُك.

فإذا لم يريدوا هذا المعنى وأرادوا أن يجعلوه فعلاً كقوله : " يقومُ زيد ، وقام زيد " قبُح ؛ لأنه اسم ..... فكما لم يجُز هذا كذلك استقبحوا أن يجري مجرى الفعل المبتدأ ، وليكون بين الفعل والاسم فصيلٌ وإن كان موافقًا له في مواضع كثيرة).[1]

وتقديم المبتدأ على الخبر هو الأصل الذي عليه القياس ، نحو قولهم : (زيدٌ قائمٌ) ، لكن تقديم الخبر جائز في قولهم : (قائمٌ زيدٌ) ، أما إعراب " قائم " مبتدأ فهو **وجهٌ قبيحٌ ممتنعٌ** عند الخليل وسيبويه.

وإنما قبُح إعرابه مبتدأ لأنه اسمٌ يجمَع بين خصائص الاسم وخصائص الفعل ، ولا يحسُن إعماله عمل الفعل في كل موضع ، قال سيبويه : (وإنما حَسُنَ عندهم أن يجري مجرى الفعل إذا كان صفةً جرى على موصوف أو جرى على اسمٍ قد عمِل فيه ، كما أنه لا يكون مفعولاً في " ضارب " حتى يكون محمولاً على غيره ، فتقول " هذا ضاربٌ زيدًا ، وأنا ضاربٌ زيدًا " ولا يكون " ضاربٌ زيدًا " على " ضربت زيدًا وضربتُ عمرًا ")[2] ، وعليه: يستقبح الخليل وسيبويه إعراب ما فيه خصائص الفعل على أنه مبتدأ ، والهدف : التفريق بين الجمل التي تتصدرها

(١) الكتاب ٢/ ١٢٧ - ١٢٨

(٢) الكتاب ٢/ ١٢٧

الأفعال الصريحة وبين الجمل التي تتصدّرها الأسماء ، والمنع رأي سيبويه وجمهور النحويين [١] ، خالفهم الأخفش [٢] ، وجاز عنده إعراب " قائم " مبتدأ ، و" زيد " فاعل سد مسد الخبر.[٣]

ويبدو لي أن ما استقبحه الخليل هو قبيحٌ لأنه جاء على خلاف كلام العرب ، إذ العرب تجعل الاسم مبتدأ ، والصفة خبرًا ، قال سيبويه : (واعلم أن المبتدأ لا بدَّ له من أن يكون المبني عليه شيئًا هو هو ، أو يكونَ في مكانٍ أو زمانٍ) [٤] ، ثم مثلَ بقوله (عبدُ الله منطلقٌ) ، فدَلَّ هذا على أن الوصف أصلٌ في الخبر ، والاسم أصلٌ في المبتدأ ، ولعلي أوافق سيبويه لهذا السبب.

* * *

(١) انظر : المقتضب ٢/ ١٢٧ ، والمفصل ٢٨٨ - ٢٨٩ ، وشرح المفصل ٤/ ١٠٣ ، والإيضاح ١/ ١٤١ ، وشرح الوافية نظم الكافية ١٧٥ - ١٧٧ ، وشرح جمل الزجاجي ١/ ٣٢٣ ، والبسيط في شرح الجمل ١/ ٥٨٣ ، وشرح التصريح ١/ ١٩٤ ، وهمع الهوامع ٥/ ٧٩

(٢) شرح المفصل ٤/ ١٠٣ ، والبسيط في شرح الجمل ١/ ٥٨٣ ، وشرح ابن عقيل ١/ ١٦٤ ، وشرح التصريح ١/ ١٩٤

(٣) انظر : المسائل البغداديات ٤١٦ ، وشرح المفصل ٤/ ١٠٣ ، وشرح جمل الزجاجي ١/ ٣٢٣ ، والبسيط في شرح الجمل ١/ ٥٨٣ ، ومغني اللبيب ٢/ ١٠٥ ، وشرح ابن عقيل ١/ ١٦٤ ، وشرح الأشموني ١/ ١٨١ ، وشرح التصريح ١/ ١٩٤ ، ومجيب الندا في شرح قطر الندى ٤٧٨ - ٤٧٩

(٤) الكتاب ٢/ ١٢٧

قبح تقديم معمول خبر "كان" على اسمها

يقبُحُ أن يلي " كان " وأخواتها شيءٌ لم تعمَل فيه أو في موضعه ، قال سيبويه : (لو قلتَ : كانت زيدًا الحمّى تأخُذُ أو تأخذُ الحُمَّى لم يجز ، وكان قبيحًا).[1]

وفي المسألة **صورتان قبيحتان :** الأولى في قولهم (كانت زيدًا تأخذُ الحمى)

إذ قبَّح سيبويه هذه الصورة لأن " زيدًا " اسمٌ معمول للخبر ، تَقَدَّمَ بعد " كان " مباشرة ، و" كان " غير عاملة فيه ، ويزول القبح عنده بالتأويل ، وذلك بتقدير ضمير الشأن المحذوف ، على أن يكون اسمًا لكان ، بمنزلة قوله تعالى : ﴿ فإنها لا تعمَى الأبصار ﴾ [2] ، وتكون (الحمى) فاعلاً لـــ(تأخذ) ، و(زيدًا) مفعوله ، والجملة الفعلية خبر (كانت) [3] ، وأجازه بعض البصريين [4] ؛ لأن المعمول متقدّم على الفعل " تأخذ " ، لكنه متصلٌ به مباشرة ، وهو من تمام الخبر ؛ وكالجزء منه ؛ وكأنَّ " كان " إنما وليها الخبر ، ولا فصل بينها وبين اسمها في الجملة ، وخالفهم أبو حيان [5] لعدم سماعه منهم ، وذكر أن البصريين إنما أجازوه قياسًا على ما سُمِع من كلامهم ، فقد جازَ ألا يلي العاملَ معمولٌ له في قوله تعالى :

ـــ ﴿ سيُطَوَّقونَ ما بخلوا به يوم القيامة ﴾ [6] ، إذ أنّ " يوم القيامة " وَلِيَ " مابخلوا " ، وليس بمعمولٍ له ، بل هو معمولٌ لـــ(سيطوّقون).

ـــ وقوله تعالى : ﴿ ولا تُصَلِّ على أحدٍ منهم ماتَ أبدًا ﴾ [7] ، إذ أنَّ " أبدًا " يلي " مات " ، وليس بمعمولٍ له ، بل معمولٌ لـــ(تُصَلِّ).

---

(١) الكتاب ١/ ٧٠

(٢) الحج : ٤٦

(٣) انظر : البسيط في شرح الجمل ٧١٠

(٤) منهم : ابن السراج ، والفارسي ، وتبعهما ابن طلحة ، وابن عصفور ، انظر : شرح جمل الزجاجي ١/ ٣٧٨ ، والتذييل والتكميل ٤/ ٢٣٩ ، والمساعد على تسهيل الفوائد ١/ ٢٧٦ ، وشرح الأشموني ١/ ٢٣٧ ، وشرح التصريح ١/ ٢٤٧ ، وحاشية الخضري ١/ ٢٥٣

(٥) التذييل والتكميل ٤/ ٢٣٩

(٦) آل عمران : ١٨٠

(٧) التوبة : ٨٤

وهو قياسٌ غير صحيح عند أبي حيان ؛ لأن هذا لا يُشبه (كان زيدًا تأخذ الحمى) ؛ وهذه الأسماء لم تلِ الفعلَ مباشرة ، بل وليها الفاعل ، ففي (مات) فاعله المستتر فيه ، وفي (بخلوا) فاعله المتصل [1] ، وأجازه بعضهم قياسًا على قولهم : زيدٌ عمرًا ضاربٌ ، إذ المبتدأ يطلب الخبر هنا كما تطلبه " كان " ، وجاز تقديم معمول خبر " كان " على اسمها كما جاز تقديم معمول الخبر هنا ، وهو قياسٌ غير صحيح عند أبي حيان ؛ لأن المبتدأ يطلب الخبر بلا واسطة ، و" كان " تطلب اسمها بواسطة ، كما أنّ في هذا تشبيهٌ للفعل بالاسم الجامد غير المشتق ، ولم يُسمَع في كلامهم أنّ الاسم الجامد يعمَل فيما بعده إلا في الابتداء ، وعلى خلافٍ فيه.[2]

والصورة الثانية : في قولهم (كانت زيدًا الحمى تأخذ)

إذ تَقَدَّمَ معمول خبر " كان " على الاسم ، وهي صورةٌ قبيحةٌ عند سيبويه ؛ لأن (زيدًا) مفعول للفعل (تأخذ) المتأخّر ، قال سيبويه : (ولا يجوز أن تقول : ما زيدًا عبدُ الله ضاربًا ، وما زيدًا أنا قاتلاً ؛ لأنه لا يستقيم ، كما لم يَستقِم في " كان وليس " أن تُقدِّمَ ما يَعمَلُ فيه الآخِر) [3] ، وهذا غير جائز عند النحويين البصريين [4] ، وذهب الفارسي [5] إلى أن المسألة ممتنعة لأن (زيدًا) وقع بين " كان " و" الحمى " وليس معمولاً لواحدٍ منهما ، مخالفًا سيبويه الذي ذهب إلى أن " كان " لا يليها معمول الخبر ، قال : (ولا يجوز أن تحمل " المساكين " على " ليس " وقد قَدَّمتَ ، فجعلتَ الذي يَعمَل فيه الفعلُ الآخِرُ يلي الأوَّلَ ، وهذا لا يحسُن) [6] ، ويزول القبح بإضمار ضمير الشأن اسمًا لـــ" كان ".

ويبدو لي أن سيبويه قبَّحَ الصورتين لما فيهما من مخالفة الأصل في " كان " وأخواتها ، إذ الأصل أن يليها اسمها مرفوعًا ، هذا عدا ما في الصورتين من الإلباس على السامع ، إذ قد يُفهَم أن

(١) التذييل والتكميل ٤/ ٢٣٩ - ٢٤٠

(٢) انظر : التذييل والتكميل ٣/ ٢٤٠

(٣) الكتاب ١/ ٧١

(٤) انظر : المقتضب ٢/ ٣٨٦ - ٣٨٨ ، والأصول ١/ ٨٦ ، ٢/ ٢٣٧ ، وشرح كتاب سيبويه ٣/ ٦٣ - ٦٥ ، وشرح جمل الزجاجي ١/ ٣٧٨ ، ٣٨٠ ، وشرح التسهيل ١/ ٣٦٧ ، وشرح الرضي على كافية ابن الحاجب ٥/ ٢١٨ - ٢١٩ ، والبسيط في شرح الجمل ٧٠٥ ، وشرح التصريح ١/ ٢٤٧

(٥) الإيضاح ١/ ٧

(٦) الكتاب ١/ ٧٠

(زيدًا) اسم " كان " المنصوب ، وهو خلاف المراد ، فإن كان المُقدَّمُ ظرفًا أو جارًا ومجرورًا فهو جائزٌ بلا خلاف.

* * *

قبح رفع الاسم الواقع بعد " لو وهلا " إذا أدّى إلى كثرة الإضمار

تُحذفُ " كان " مع خبرها بعد " لو وهلا " ، ويبقى الاسم بعد الحذفِ مرفوعًا ، والرفع **قبيحٌ** عند سيبويه ، قال : (وأحسنُ ما يُضمَر منه أحسنُه في الإظهار ، ولو قلتَ : ولو حمارٍ ، فجررتَ كان بمنزلته في " إن " ، ومثله قولُ بعضهم إذا قلتَ : " جئتُك بدرهمٍ : فهلاّ دينارٌ " ، وهو بمنزلة " إن " في هذا الموضع يُبنى عليها الأفعال ، والرفع قبيحٌ في : فهلا دينار ، وفي : ولو حمارٌ).[1]

والصورة القبيحة في قولهم : (جئتُك بدرهمٍ : فهلا دينارٌ) بالرفع ، وسيبويه يجيز دخول " لو ، وهلا " على الأسماء ، لكنه يُقدّر فعلاً محذوفًا ينصب هذا الاسم أو يرفعه ، والنصبُ أحسن عنده لقلة الإضمار ، والرفع جائز ، لكنه وجه مرجوح ؛ لأنه يؤدي إلى كثرة الإضمار ، قال سيبويه : (ومما ينتصب على إضمار الفعل المستعمَل إظهارُه قولُك : ألا طعامَ ولو تمرًا ، كأنّك قلتَ : " ولو كان تمرًا " ، و" ائتني بدابَّةٍ ولو حمارًا " ، وإن شئتَ قلت : ألا طعامَ ولو تمرٌ ، كأنّك قلت : " ولو يكونُ عندنا تمرًا ، ولو سقط إلينا تمرٌ " [2] ، ومثل ذلك قولهم :

ـــ (ائتني بدابّةٍ ولو حمارٌ) ، والتقدير النصب : ولو كان حمارًا ، وتقدير الرفع : ولو كان المأتيَّ به حمارٌ ، أو ولو وقع حمارٌ ، مع كان التامة.

ـــ و(جئتك بدرهمٍ : فهلاّ دينارٌ) ، وتقدير النصب : ولو كان دينارًا ، وتقدير الرفع : ولو كان المأتي به دينارٌ ، أو لو وقع دينارٌ.

ـــ و(ألا طعامَ ولو تمرٌ) ، وتقدير النصب : ولو كان تمرًا ، وتقدير الرفع : ولو كان عندنا تمرٌ ، أو ولو سقط إلينا تمرٌ ، مع كان التامة.

---

(١) الكتاب ١/ ٢٦٩

(٢) الأصول ٢/ ٢٤٨ ، وشرح كتاب سيبويه ٥/ ٢٧ ، وشرح المفصل ٢/ ٨٩ ، وشرح الرضي على كافية ابن الحاجب ٢/ ٢٠٣ ، والتذييل والتكميل ٢/ ٢٢٤ – ٢٢٥ ، والمساعد على تسهيل الفوائد ١/ ٢٧٢ ، وشرح الأشموني على ألفية ابن مالك ١/ ٢٤٨ ، وشرح التصريح على التوضيح ١/ ٢٥١ ، وهمع الهوامع ١/ ٤٤٢

ويتضح من هذا أن تقدير الناصب أكثر إيجازًا من تقدير الرافع ، قال سيبويه : (وإذا أضمرت فأن تُضمر الناصب أحسن ؛ لأنك إذا أضمرت الرافع أضمرت له أيضًا خبرًا ، أو شيئًا يكون في موضع خبره ، فكلما كثُر الإضمار كان أضعف).[1]

ويظهر لي أن سيبويه راعى كلام العرب في عدم الإكثار من الإضمار.

* * *

(١) الكتاب ١/ ٢٥٩

قبح جرّ الاسم الواقع بعد " إن "

الحذف ظاهرةٌ حَكم عليها سيبويه **بالقبح** في قولهم : إن لا صالحٍ فطالحٍ ، قال : (وزعم يونس أنّ من العرب مَن يقول : إن لا صالحٍ فطالحٍ ، على : إن لا أكن مررتُ بصالحٍ فبطالحٍ ، وهذا قبيحٌ ضعيف ؛ لأنك تضمر بعد " إن لا " فعلاً آخر فيه حذف غير الذي تضمر بعد " إن لا " في قولك : إن لا يكن صالحًا فطالحًا ، لا يجوز أن يضمر الجار ، ولكنهم لّما ذكروه في أول كلامهم شبهوه بغيره من الفعل ، وكان هذا عندهم أقوى إذا أضمرت رُبّ ونحوها في قولهم :

وبلدةٍ ليس بها أنيسُ [1]

ومن ثم قال يونس : امرُرْ على أيُهم أفضلُ إن زيدٍ وإن عمرٍو ، يعني : إن مررتَ بزيدٍ أو مررت بعمرٍو).[2]

والصورة القبيحة في قولهم : (إن لا صالحٍ فطالحٍ) بجر الاسم بعد " إن " ، وجر الاسم بعد الفاء ، والقياس : إن لا صالحًا فطالحٌ ، قال سيبويه : (والرفع أكثر وأحسن في الآخر ؛ لأنك إذا أدخلت الفاء في جواب الجزاء استأنفت ما بعدها وحسن أن تقع بعدها الأسماء).[3]

---

(١) التخريج : الرجز لجران العود في ديوانه ٩٧ ، وشرح أبيات سيبويه ٢/ ١٤٠ ، وشرح المفصل ، والمقاصد النحوية ٣/ ١٠٧ ، وشرح التصريح ، وخزانة الأدب ١٠/ ١٥ ، ١٨ ، والدرر ٣/ ١٦٢ ، وبلا نسبة في الكتاب ١/ ٢٦٣ ، ٢/ ٣٢٢ ، ومجالس ثعلب ٤٥٢ ، والمقتضب ٢/ ٣١٩ ، ٣٤٧ ، ٤١٤ ، والإنصاف ١/ ٢٧١ ، وجواهر الأدب ١٦٥ ، والجنى الداني ١٦٤ ، ولسان العرب ٦/ ١٩٨ (كنس) ، ١٥/ ٤٣٣ (إلا) ، وأوضح المسالك ٢/ ٢٦١ ، والأشباه والنظائر ٢/ ٩١ ، وخزانة الأدب ٤/ ١٢١ ، ١٢٣ ، ١٢٤ ، ٧/ ٣٦٣ ، وشرح الأشموني ١/ ٥٠٥ ، وهمع الهوامع ١/ ٢٢٥ ، وعجزه :

إلا اليعافير وإلا العيس

اللغة : (الأنيس) الذي يؤنس به ، و(اليعافير) جمع اليعفور ، وهو ولد البقرة الوحشية أو الغزال ، و(العيس) الإبل البيض .

المعنى : يقول : رب بلدة بلغتها ، فوجدتها خالية من الناس ، وليس فيها إلا الظباء والإبل البيض .

الشاهد فيه : " وبلدة " حيث أضمر (رب) بعد الواو ، وجعله سيبويه تقوية لإضمار الفعل مع قوته ، إذ جاز إضمار حرف الجر مع ضعفه .

(٢) الكتاب ١/ ٢٦٢ – ٢٦٣

(٣) الكتاب ١/ ٢٥٨

والتقدير عند سيبويه : إن لا أكن مررتُ بصـــالحٍ فبطالحٍ ، والمضمرات على هذا التقدير : (أكن ، ومررتُ ، وباء الجر) ، والأصل : أن تُحذف " كان ، واسمها " ، فلما كثُر الإضمار بحذف حرف الجر ازداد الضعف ، خاصةً أن حرف الجر يمتنع حذفه إن لم يُعوَّض عنه [1] ، والحذف عند سيبويه مقصورٌ على السماع ، أما يونس فهو مطردٌ عنده.[2]

ولعلي أوافق سيبويه في تضعيفه المسألة رغم جوازها ، فإذا كان رفع الاسم بعد (لو) قبيحٌ ضعيف فإن الجر بعد الشرط أولى بالقبح والتضعيف.

* * *

(١) الأصول ٢/ ٢٤٨ ، وشرح المفصل ٢/ ٨٩ ، وارتشاف الضرب ٣/ ١١٩٠ ، ومغني اللبيب ٢/ ٦٥

(٢) همع الهوامع ١/ ٤٤٢ ، وحاشية الصبان على شرح الأشموني ١/ ٣٥٧

قبح قولهم : جاء الراكب ، وركبَ الظريف

الأفعال " جاء ، وركب ، ونحوهما " لا تدخل على جملةٍ أصلها المبتدأ والخبر ، فإن دخلَت كان هذا **قبيحًا** عند سيبويه ، قال : (تقولُ أصبح أباك ، وأمسى أخاك ، فلو كانتا بمنزلة جاء ، وركب ، لقبُح أن تقول : أصبح العاقل ، وأمسى الظريف ، كما يقبُح ذلك في جاء وركب ونحوهما ، فمما يدلّك على أنهما بمنزلة " ظننت " أن يُذكَـــر بعد الاسم فيهما ما يُذكَـــر في الابتداء).[1]

والصورة القبيحة في قولهم : (جاء العاقل ، وركب الظريف) ، وافترض سيبويه هذا المثال ليثبت أن " كان " وأخواتها تدخل على الجملة الاسمية ، مثلها في ذلك مثل " ظن " ، ولا يُقاسُ ذلك على " جاء " وباقي الأفعال ، إذ أن قولهم : أصبح العاقلَ ، وأمسى الظريفَ ، جائزٌ عند سيبويه ، فهو على حذف اسم " إن " ، أما قولهم : " جاء العاقلَ ، وركب الظريفَ " ، فهو قبيـــحٌ ؛ لأن " العاقل " صفة للفاعل المحذوف ، ولا يصح نصبه كما انتصب مع " كان " ، كما أن " جاء " لا تدخل على الصفة إلا إذا ذُكر الموصوف قبلها.

ويبدو أن الصورة هنا مفترضة لا وجود لها عند العرب ، وخلت منها كتب النحو ، وإنما ذكرها سيبويه لغاية يريدها.

* * *

(١) الكتاب٢/ ٣٩٠

قبح تصدير الكلام بـ (أنَّ) المفتوحة

" أنَّ " المشدّدة المفتوحةُ الهمز لا تتصدّر الكلام ، فإن تصدَّرَت كان هذا **قبيحًا** ، قال سيبـــويه : (واعلم أنه ليس يحسُن لأنَّ أن تلي " إنَّ " ولا " أَنَّ " ، كما قبُح ابتداؤك الثقيلة المفتوحة ، وحسُن ابتداؤك الخفيفة ؛ لأن الخفيفة لا تزول عن الأسماء ، والثقيلة تزول فتبدأه ، ومعناها مكسورة ومفتوحة سواء ، واعلم أنه ليس يحسُن أن تلي " إنَّ " " أَنَّ " ولا " أَنَّ " " إنَّ " ، ألا ترى أنَّك لا تقول " إنَّ أَنَّك ذاهبٌ في الكتاب " ، ولا تقول " قد عرفتُ أن إنَّك منطلقٌ في الكتاب " ، وإنما قبُح هذا ههنا كما قبُح في الابتداء ، ألا ترى أنه يقبح أن تقول : أَنَّك منطلقٌ بلغني أو عرفتُ).[1]

والصورة القبيحة في تصدير الجملة بأَنَّ المفتوحة ، فلا يجوز قولهم : (أَنك منطلقٌ بلغني) ، و(أنّ) المفتوحة مع اسمها وخبرها في تأويل مصدر ، وهي بمثابة الاسم الواحد ، لا يتم كلامًا إلا مع ضميمة [2] ، وتدخلها جميعُ العوامل التي تعمَل في الأسماء ، والجمل تُفتَتَح بـــ(إنّ) المكسورة ، أما ما أُوِّل بالمفرد فقد التُزِمَ فيه (أَنَّ) المفتوحة [3] ، كقولهم : (بلغني أنك منطلقٌ) ، أي : بلغني انطلاقُك.

وإنما امتنع تصديرها لسببين :

لأنها إذا تقدَّمت ارتفعت بالابتداء ، وصارت مع ما بعدها كالاسم ، والمبتدأ إذا لم يتقدّمه ما يتعلق به كان مهيَّأً لدخول " إنّ " عليه ، فيلزم من هذا دخول " إن " المكسورة على " أنّ " المفتوحة ، فيُقال : (إنَّ أَنَّ زيدًا منطلقٌ بلغني) ، وهذا لا يجوز ؛ لما يترتب عليه من اجتماع مؤكدين في جملةٍ واحدة ؛ من هنا قبُح تصدّرها الجمل ؛ لإمكان دخول العوامل عليها ؛ وإنما لزم دخول " إنّ " المكسورة ؛ لأن المبتدأ الذي قبله ما يتعلَّق به لا يجوز دخول " إنّ " المكسورة عليه ، كَأَن يقع قبله " لولا ، أو لوما " ، كقولهم : لولا زيد لأكرمتُك ، (زيد) مرفـــوعٌ بالابتداء ،

---

(١) الكتاب ٣/ ١٢٤

(٢) شرح المفصل ٤/ ٥٢٦ ، و الإرشاد إلى علم الإعراب ٦٦

(٣) التخمير ٤/ ٤٢

ولا يصح دخول " إنّ " عليه ، فلا يُقال : (لولا إنَّ زيدًا عندي لأتيتك) بكسر " إنَّ " ، والصحيح أن يُقال : (لولا أنَّ زيدًا عندي لأكرمتك).

لأن " إنّ " المكسورة ، و" أنَّ " المفتوحة مجراهما في التأكيد واحد ، لكن المفتوحة تأتي عاملة ، ومعمولاً فيها ؛ لذا أخّروها للإيذان بأنها متعلــّقةٌ بما قبلها ، بخلاف المكسورة فهي عاملةٌ غيرُ معمول فيها ؛ من هنا جاز تقديم المكسورة ؛ كالفعل المُلغى في قولهم : (أشهدُ لزيدٌ قائم) ، و(أعلمُ لمحمدٌ منطلقٌ). [1]

ويبدو لي أنّ القبح هنا ليس في تقديم " أَنَّ " في المعنى ، بل القبح في تقديمها في اللفظ ، إذ أجاز النحويون تقديم (أَنَّ) المفتوحة إذا تقدمها الخبر في قولهم : [عندي أنَّك منطلقٌ] ، وهي مقدَّمَةٌ في المعنى لا اللفظ ، ولم يجُز عندهم : [أنَّك منطلقٌ عندي] ؛ لأن " أَنَّ المفتوحة " مُقَدَّمةٌ هنا في اللفظ والمعنى ، ولعلي أراه جائزًا لأغراضٍ بلاغية ، كَأَن يُطلَب من الشخص الإدلاء برأيه أو النطق بشهادته لتبرئة أحدهم أو نفي الكذب عنه فيُقال " عندي أَنَّك صادق ، أو عندي أنك بــريء " ، ونظرًا للاهتمام بسماع الشهادة ، المتمثّلة في المبتدأ المؤخر ينصرف المتكلم إلى تقديمه ، وتأخير الخبر ، فيُقال : (أَنك صادقٌ عندي ، وأنك بريءٌ في رأيي) ، وفيه إعادةٌ لطرفي الجملة إلى وضعهما الصحيح ، إذ الخبر حقّه التأخير ، وتَبقى " أَنَّ " على حالها مفتوحة.

* * *

(١) الأصول ١/ ٢٦٦ ، وشرح كتاب سيبويه ٣/ ٣٣٥ - ٣٣٦ ، ومعاني الحروف ٢٣٩ - ٢٤٠ ، والتخمير ٤/ ٤٢ ، وشرح المفصل ٤/ ٥٢٧

قبح أن تلي " أنَّ " " إنَّ " والعكس

تبعيّةُ " أنَّ " لـــ" إنَّ " المكسورة **قبيحةٌ** عند سيبويه في الكلام المنثور ، والعكسُ **قبيحٌ** عنده أيضًا ، قال : (واعلم أنه ليس يحسن أن تلي " إنّ " " أنّ " ولا " أنّ " " إنّ " ؛ ألا ترى أنك لا تقول : إنَّ أنَّك ذاهبٌ في الكتاب ، ولا تقول : قد عرفتُ أنّ إنّك ذاهبٌ في الكتاب ، وإنما قُبح هذا ههنا كما قُبح في الابتداء).[1]

والصورة القبيحة في توالي حرفين مؤكدَين في موضعٍ واحد ، فلا يُقال عند سيبويه : (إنَّ أنَّك ذاهبٌ في الكتاب) ، أو (قد عرفتُ أنَّ إنّك منطلقٌ في الكتاب) ، و" إنّ " و" أنّ " حرفان متجانسان لفظًا ، اجتمعا لمعنى التوكيد ، وجواز التكرار في باقي الأسماء لا يعني بالضرورة جوازه فيهما ، إذ التكرار في الأسماء يحتمِل أن يكون أحدهما زيادة ، أما " إن " المكسورة والمفتوحة فكلاهما عماد ، ولابد لكل واحدٍ منهما من اسم وخبر ، من هنا كان تواليهما صعبًا [2] ، وإنما احتاجوا إلى الفصل بين المؤكدين لاختلاف حكمهما ، إذ " أنّ " المفتوحة مع فعلها بمثابة الاسم ، أما " إنّ " المكسورة مع فعلها فليست بمثابة الاسم ؛ فوجب الفصل بينهما.[3]

وقد يُجمَعُ بين المؤكدين في حالين :

(الأول) : إذا فُصل بينهما ، نحو :

ـــ إنّ في الكتاب أنّك ذاهب.

ـــ أو إنّ لك أنْ تحيا وتُكرم.

(الثاني) : إذا عُطف أحدهما على الآخر ، نحو :

ـــ إنّ كرامتك عندي وأنّك لا تُعان.

---

(١) الكتاب ٣/ ١٢٤

(٢) التخمير ٤/ ٥٥ – ٥٦

(٣) المقتضب ١/ ٦٠٥ – ٦٠٦ ، والأصول ١/ ٢٤٢ – ٢٤٣ ، وشرح كتاب سيبويه ٣/ ٣٣٤ – ٣٣٦ ، والعلل في النحو ٢٨٦ ، والمفصل ٣٩٤ ، وشرح المفصل ٤/ ٥٤٤ – ٥٤٥

ويبدو لي أن الجمع بين المؤكدين جائزٌ هنا لاجتماع الفصل والعطف ، لا للعطف وحده ، إذ فَصَل في الأول بين " إنّ " و" أنّ " بـــ(عندي) ، وواو العطف ، كما فصل في الآية بـــ(لك ألا تجوع فيها ولا تعرى) ، وواو العطف.[1]

ويبدو لي أن سيبويه منع الجمع بينهما لقلة المسموع ، كما أنّ إحدى الأداتين تؤدي معنى التوكيد ؛ لذا فإن تكرارها بلا هدف لا حاجة له في الجملة العربية.

* * *

(١) شرح كتاب سيبويه ٣/ ٣٤١ - ٣٤٢

قبح إسقاط اللام من خبر " إن " في جواب القسم

حذف اللام من خبر " إن " المكسورة الواقع في جواب القسم **قبيـــحٌ** عند سيبويه ، قال : (وقد يجوز في الشعر : أشهدُ إنَّ زيدًا ذاهب ، يُشبّهها بقوله : والله إنه لذاهبٌ ؛ لأن معناها معنى اليمين ، كما أنّه لو قال : " أشهد أنت ذاهب " ولم يذكر اللام لم يكن إلا ابتداء ، وهو قبيحٌ ضعيفٌ إلا باللام).[1]

والصورة القبيحة في قولهم : (أشهدُ إنَّ زيدًا ذاهبٌ) ، إذ قبُح عند سيبويه حذف اللام من جواب القسم ، والصحيح : أشهدُ إن زيدًا لذاهبٌ ، بثبوت اللام ، وهو بمنزلة قولهم : والله إنّ زيدًا ذاهب ، والأصل في الجُملة : لإنّ زيدًا ذاهبٌ ، واللام عَلَّقت ما قبل " إنَّ " من العمل فيما بعدها ، فصارت " إن " وما بعدها جملةً مبتدأةً جوابًا للقسم ، لكنها زُحلِقَت إلى خبر " إن " كراهية توالي مؤكدَين في موضعٍ واحد ، فأُخّرت لفظًا ، والنية التقديم ، لذا تُعلّق العامل مؤخَّرةً كما عَلَّقَته مقدَّمةً ، قال سيبويه : (تقول : أشهـــدُ إنه لمنطلقٌ ، فأشهـــد بمنزلة قوله : والله إنه لذاهب ، و" إن " غير عاملةٍ فيها " أشهد " ؛ لأن هذه اللام لا تُلحَق أبدًا إلا في الابتداء ..... فإذا ذكرتَ اللام ههنا لم تكن " إن " إلا مكسورة).[2]

وإن سقطت اللام كان الجوابُ غير مُعلَّق ، وصار " أشهد " مهَيَّأً للعمل في جملة " إنَّ " ، ويلزم فتح همزة " إن " تبعًا لذلك ؛ لأن هذه اللام لا تدخل إلا في خبر المكسورة ، وعليه : يكون الجواب في تقدير مفرد ، وهذا غير جائز ؛ لأن جواب القسم لا يكون إلا جملة ، كما أن القسم لا يعمَلُ في جوابه.

ولو لم يسبق اللام الفعل " أشهد " لما كان هناك فرقٌ بين وجود اللام وعدمها ، ومَثَّلَ سيبويه للجواب بعد " أشهد " بقوله : أشهدُ أنت ذاهب ، " أنت ذاهب " جملة مبتدأة بعد (أشهد) ، وهي جوابٌ للقسم ، وأشبهت هذه الجملة قولهم : (أشهد إنك ذاهب) ، " إنك

---

(١) الكتاب ٣/ ١٥١

(٢) الكتاب ٣/ ١٤٦ ، وسقطت " إن " من طبعة هارون ، والمعنى يقتضيها .

ذاهب " جملة مبتدأة بعد (أشهد) ، وهي جواب للقسم ، كُسرَت همزة " إن " مع عدم وجود اللام ، وهو القبيح عند سيبويه. [1]

ونظيرُ ما ذكرنا في القرآن كثير ، منه قوله تعالى :

ـــ ﴿ والله يشهدُ إن المنافقين لكاذبون ﴾ .[2]

ـــ وقوله : ﴿ وقاسمهما إني لكما لمن الناصحين ﴾ .[3]

ـــ وقوله : ﴿ فلا أقسم برب المشارق والمغارب إنا لقادرون ﴾ .[4]

وحذفُ اللام من خبر " إنّ " الواقع في جواب القسم جائزٌ عند سيبويه في الشعر.

ويبدو أن سيبويه يعتمد على القياس العقلي في التقبيح إذ أن توالي الأمثال في اللغة العربية غير محمود ، كما أن إسقاط اللام من خبر "إن" في جواب القسم مخالفٌ للمسموع من كلام العرب.

* * *

(١) المقتضب ١/ ٦٠٧ – ٦٠٨ ، وشرح المفصل ٤/ ٥٣٢ – ٥٣٤ ، ٥٣٨ ، وشرح جمل الزجاجي ١/ ٥٥٣ ، وشرح التسهيل ٢/ ٢٤ – ٢٥ ، وشرح الرضي ٦/ ١٢١ – ١٢٣ ، وارتشاف الضرب ٤/ ١٧٦٤

(٢) المنافقون : ١

(٣) الأعراف : ٢١

(٤) المعارج : ٤٠

قبح حذف ضمير الشأن الواقع اسمًا لـ " إن "

قُبح عند سيبويه حذف ضمير الشأن الواقع اسمًا لـــ" إنَّ " ، قال : (وقال : إن فيها كان زيدٌ ، وإن زيدًا ضربتُ ، على قوله : إنه زيدًا ضربتُ ، وإنه كان أفضلهم زيدٌ ، وهذا فيه قبحٌ ، وهو ضعيفٌ ، وهو في الشعر جائز).[1]

والصورة القبيحة في قولهم : (إن فيها كان زيدٌ ، وإن زيدًا ضربتُ) ، فقد حُذف ضمير الشأن الواقع اسمًا لـــ(إن) ، وهذا قبيح عند سيبويه ، والتقدير في الأول : (إنه فيها كان زيدٌ) و" فيها " متعلقة بمحذوف خبر " كان " ، والتقدير في الثاني : (إنه زيدًا ضربت) ، والجملة الواقعة خبرًا لضمير الشأن هي مفسّرة له ، والحذفُ جائزٌ في الشعر عند سيبويه[2] ، كقول شاعر:

ـــ إن مَـــن يـــدخُـــل الكنيســـــةَ يومـــاً يلـــقَ فيهـــا جـــآذِرًا وظِـــباءَ [3]

ـــ وقول آخر : إن مَن لامَ في بني بنت حسا ن ألُـــمْـــهُ وأعصِـــهِ في الخطوبِ [4]

---

(١) الكتاب ٢/ ١٥٣ - ١٥٤

(٢) المقتضب ٢/ ٣٩٨ - ٤٠٠ ، وشرح كتاب سيبويه ٢/ ٤٨٠ ، وشرح المفصل ٢/ ٣٣٦ - ٣٣٨ ، وشرح جمل الزجاجي ١/ ٤٤٣ ، ٤٤٥ ، وارتشاف الضرب ٣/ ١٢٤٥ - ١٢٤٧

(٣) التخريج : البيت للأخطل وليس في ديوانه ، وهو في شرح شواهد المغني ، ٢/ ٩١٨ ، وخزانة الأدب ١/ ٤٥٧ ، والدرر ٢/ ١٧٩ ، وهو بلا نسبة في الأشباه والنظائر ٨/ ٤٦ ، وأمالي ابن الحاجب ١/ ١٥٨ ، ورصف المباني ١١٩، ومغني اللبيب ١/ ٣٧ ، وهمع الهوامع ١/ ١٣٦ ، وخزانة الأدب ٥/ ٤٢٠ ، ٩/ ١٥٥ ، ١٠/ ٤٤٨

اللغة : (الجآذر) جمع جؤذر ، وهو ولد البقرة الوحشية ، وهي هنا كناية عن الأولاد ، و(الظباء) جمع ظبية ، وهي الغزالة ، وهي هنا كناية عن النساء .

المعنى : من يدخل الكنيسة يلق فيها أولاد النصارى الذين هم كالجآذر في دعتها ، ويلق نساء النصارى اللواتي هن كالغزلان في جمالها ورشاقتها .

الشاهد فيه : " إن مَن يدخل الكنيسة ..... يلق " ، حيث حذف اسم " إن " ، وهو ضمير الشأن ، ولا يجوز اعتبار " مَن " اسمها ؛ لأنها شرطية بدليل جزمها الفعلين ، والشرط له الصدر في جملته ، فلا يعمل فيه ما قبله ، وضمير الشأن يُحذف في الشعر كثيرًا .

ـــ وآخر : **ولكن مَن لا يلقَ أمرًا ينوبه بعدّتــه يتزلْ بــه وهو أعـــزلُ** [1]

ـــ وآخر : **فليت كفافًا كان خيرُك كله وشرك عني ما ارتوى المــاء مرتوي** [2]

ويبدو أن سيبويه أجاز الحذف لئلا يكون الاسمُ الواقع بعد " إن " معمولاً لعاملين هما : " إن " ، والفعل الواقع بعد " إن ".

* * *

(٤) التخريج : البيت للأعشى في ديوانه ٣٨٥ ، والكتاب ٣/ ٧٢ ، وشرح أبيات سيبويه ٢/ ٨٦ ، وشرح شواهد الإيضاح ١١٤ ، وشرح شواهد المغني ٩٢٤ ، وخزانة الأدب ٥/ ٤٢٠ ، ٤٢١ ، ٤٢٢ ، ١٠/ ٤٥٠ ، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٨/ ٤٥ ، وخزانة الأدب ٩/ ٧٥ ، ١٣٩ ، ١٠/ ٤٣٠ ، ٤٤٨ ، ١١/ ٢٣٠ .

اللغة : (بنت حسان) بنت أحد ملوك اليمن (تبابعتهم) ، ألمــه وألومه) أناله باللوم والتقريع ، و(الخطوب) جمع خطب ، وهو الشأن صغُر أو عظم .

المعنى : من يلمني في بنت التبَّع حسان فسألومه وأعصيه في حوادث الدهر وكروبه .

الشاهد فيه : " إن من " ، حيث أن اسم " إن " هو ضمير الشأن المحذوف .

(١) التخريج : البيت لأمية بن أبي الصلت في ديوانه ٤٦ ، والكتاب ٣/ ٧٣ ، والإنصاف ١٠٦ ، وهو بلا نسبة في الضرورة للقزاز ١٨١ ، وأمالي ابن الشجري ١/ ٢٩٥

اللغة : (الأعزل) الذي لا سلاح له .

المعنى : أي من لم يستعد لما ينوبه من الزمان قبل نزوله بساحته ، نزلت به الحوادث فضعف عن تحملها .

الشاهد فيه : " لكن من لا يلق " ، حيث جعل " من " للجزاء مع إضمار المنصوب بلكن للضرورة .

(٢) التخريج : البيت ليزيد بن الحكم في الأغاني ١٢/ ٤٤٦١ ، وأمالي ابن الشجري ١/ ١٧٧ ، ٢٨٥ ، ٢٩٤ ، والخزانة ٤/ ٣٩٠ ، وبلا نسبة في الإيضاح ١٢٣ ، والإنصاف ١٠٧

الشاهد فيه : " ليت كفافًا كان خيرُك " ، حيث حذف ضمير الشأن من " ليت " ضرورة ، وعليه : صار (خيرك) اسم كان ، و(كفافًا) خبرها المقدّم .

قبح العطف على محل اسم "ليت ، ولعلَّ ، وكأَنَّ"

رفعُ المعطوف على محل اسم " ليت ولعل وكأَنَّ " **قبيحٌ** عند سيبويه ، قال : (اختار الناسُ : ليت زيدًا منطلقٌ وعمرًا ، وقبُح عندهم أن يحملوا " عمرًا " على المضمر حتى يقولوا " هو " ، و لم تكن " ليت " واجبة ولا " لعل " ولا " كأنَّ " ، فقبُحَ عندهم أن يُدخِلوا الواجبَ في موضعِ التمنّي ، فيصيروا قد ضمّوا إلى الأوّل ما ليس على معناه بمنزلة " إنَّ ").[1]

والصورة القبيحة في قولهم : (ليت زيدًا منطلقٌ وعمرٌو) ، برفع " عمرو " ، سواء كان الرفع بعطف "عمرو" على الضمير المستتر في " منطلق " ، أو بعطفه على محل اسم " ليت " ، أو برفعه على أنه مبتدأ حُذِف خبره.

✖ أما الوجه الأول : وهو رفعه عطفًا على الضمير المستتر في " منطلق " فغير جائزٍ في النثر ، إذ يمتنع العطف على ضمير الرفع إلا بعد توكيده ، نحو : (جاء وزيد) ، لا تُعطَفُ " زيدًا " على الضمير المستتر في " جاء " إلا بعد توكيده ، فيُقال : جاء هو وزيد ، ويزول القبح بإبراز الضمير ، فيُقال : ليت زيدًا منطلقٌ هو وعمرٌو [2] ، وهذا يعني : أن القبح هنا سببه القياس.

✖ وأما الوجه الثاني : وهو العطف على موضع " زيد " فلا يجوز ؛ لأن هذا الموضع تَغيَّرَ بدخول الحروف النواسخ ، وانتقل من الخبر إلى غير الخبر ، فقولهم (زيدٌ منطلقٌ) خبرٌ يصح في جوابه الصدق والكذب ، أما قولهم (ليت زيدًا منطلقٌ) فهو إنشاءٌ لا يحتمل الصدق والكذب ، وكذلك لو تصدرها لعل وكأنّ ، ونلحظ أن القبح هنا مردُّه إلى المعنى.

✖ وأما الوجه الثالث : وهو الرفع بالابتداء مع حذف خبر ، فلا يجوز أيضًا ؛ لأن التقدير : ليت زيدًا منطلقٌ وعمرٌو قائم ، إذ لا يكون لـــ(عمرو) حظٌ في " ليت " ، ولو أردنا لها حظًّا من " ليت " لوَجَبَ نصب " عمرو " ، ونحنُ إذا قَدّرنا المحذوف كانت الجملة الثانية خبرية ، وقبلها

---

(١) الكتاب ٢/ ١٤٦

(٢) الكتاب ١/ ٢٤٦ – ٢٤٧ ، والمقتضب ٢/ ٣٩٦ ، والأصول ١/ ١٤٣ ، ٢/ ٢٠ ، وشرح التسهيل ٣/ ٣٧٢ ، وشرح ابن الناظم ٣٨٦ ، وشرح الأشموني ٢/ ٣٩٣ ، وشرح التصريح ٢/ ١٨٢

إنشاء لأنه تمنّي ، وعطفُ الخبر على الإنشاء غير جائز [1] ، كما أن الجملتين هنا مختلفتين في اللفظ والمعنى.[2]

ولعلي أرجّح مذهب سيبويه في تقبيح رفع المعطوف على اسم " لعل وليت وكَأَنّ " مراعاةً للمعنى.

* * *

(١) انظر : الكتاب ٢/ ٦٠ ، وتوجيه اللمع ١٥٦ ، ومغني اللبيب ٢/ ١٤٢ - ١٤٤

(٢) انظر المسألة في : المقتضب ٢/ ٣٦٩ - ٣٩٧ ، والأصول ١/ ٢٤٠ - ٢٤١ ، والفوائد والقواعد ٢٣٨ ، وشرح جمل الزجاجي ١/ ٤٦٣ ، وشرح ابن الناظم ١٢٨ ، وشرح المقرب ١/ ٤٦٣ ، وشرح ابن عقيل ٢/ ٣٢٢

قبح دخول " لا النافية " على المصادر النائبة عن فعل الأمر

لا تدخل " لا النافية " على المصدر النائبة عن فعل الأمر ، فإن دخلت كان هذا **قبيحًا** عند سيبويه ، قال (ومما جرى مجرى الدعاء مما هو تطلُّقٌ عند طلب الحاجة وبَشاشةٌ ، نحو : كرامةً ومسرَّةً ونُعمةَ عينٍ ، فدخلت على هذا كما دخلت على قوله : ولا أُكرمُك ولا أسرُّك ، ولا أُنعِمُك عينًا ، ولو قبُح دخولها هنا لقبُح في الاسم ، كما قبُح في " لا ضربًا ").[1]

والصورة القبيحة في قولهم : (لا ضربًا) ، إذ دخلت " لا النافية " على المصدر النائب عن فعل الأمر ، وفعلُ الأمر لا تدخله " لا النافية " ، فلا يجوز قولهم : (لا اضرب) ؛ لأن بين " لا " والفعل " اضرب " تناقضٌ بيِّن ، " لا " تعني النفي والجحد ، وفعل الأمر يجـــري مجرى الإيجاب ، ولا يجتمعُ نفيٌ وإيجابٌ في موضعٍ واحد ، وقياسًا على هذا امتنع الجَمع بين " لام الأمر " و" لا النافية " ؛ لأن كليهما يحمِلُ معنىً مختلفًا عن الآخر ، فاللام الأولى تعني الجحد في الخبر ، والثانية تعني الأمر ، ولا يكونُ المرء آمرًا بالشيء مخبرًا بنفيه في آنٍ واحد ؛ لأن هذا يعني أن يصير جاحدًا له معترفًا به.

وعليه : يمتنع دخول " لا " على المصدر النائب عن فعل الأمر في : لا ضربًا ، من باب حمل الفرع على الأصل ، إذ المصدر فرعٌ في العمل عن الفعل ، فيُحمَل عليه.[2]

وتبدو لي قوة رأي سيبويه لمراعاته المعنى وكلام العرب.

* * *

(١) الكتاب ٢/ ٣٠٢

(٢) الأصول ١/ ٣٩٤ ، وشرح كتاب سيبويه ٣/ ٤٤

قبح الفصل بين " لا النافية للجنس " واسمها إذا لم تتكرر

لا يُفصَل بين " لا " النافية واسمها بفاصلٍ إذا لم تُكرّر ، والفصل بينهما **قبيحٌ** عند سيبويه ، قال : (واعلم أنك لا تفصل بين " لا " وبين المنفي ، كما لا تفصل بين " من " وبين ما تعمل فيه وذلك أنه لا يجوز لك أن تقول : لا فيها رجلَ ، كما أنه لا يجوز لك أن تقول في الذي هو جوابه " هل مِن فيها رجلٍ " ، ومع ذلك أنهم جعلوا " لا " وما بعدها بمنزلة " خمسة عشر " ، فقبُح أن يفصلوا بينهما عندهم كما لا يجوز أن يفصلوا بين " خمسة " و" عشر " بشيء من الكلام).[1]

والصورة القبيحة في قولهم : (لا فيها رجل) ، بالفصل بين " لا " واسمها المنفي بالجار والمجرور ، ذلك أن " لا " مركّبةٌ مع اسمها كتركيب (خمسة) مع (عَشَر) ، وعاملةٌ فيه كعمل (مِن) في المجرور ، وكلاً من " خمسة عشر ومِن رجل " لا يُفصَلُ بين جُزئيها ، وقد أجمع النحويون على عدم جواز الفصل بينها وبين اسمها ، وهذا الإجماعُ مبنيٌ على ما سُمِع عن العرب.[2]

ويبدو لي رجحان رأي سيبويه في تقبيح إعمال " لا " في المفصول إذا لم تكرر ؛ إذ أن قولهم : (لا رجل في الدار) ، يعني : نفي وجود أي جنس من الرجال في الدار ، أما قولهم : (لا في الدار رجل) ، فإنه يعني : نفي وجود رجل في الدار ، لكنه يعطي احتمالاً لوجود امرأة أو طفل .... أوغيره ، من هنا كانت الجملة ناقصة ، وتفتقر إلى تتمةٍ لها لذا جعل سيبويه التكرار شرطًا لبقاء معنى " الاستغراق في نفي الجنس ".

* * *

(١) الكتاب ٢/ ٢٧٦

(٢) الأصول في النحو ١/ ٣٩٤ ، وشرح المفصل ٢/ ١١٢ ، والإيضاح في شرح المفصل ١/ ٣٩٣ ، وشرح جمل الزجاجي ٢/ ٤١٠ ، وشرح التسهيل ٢/ ٦٤ ، وشرح الرضي على كافية ابن الحاجب ٢/ ٢١٨ ، والتذييل والتكميل ٥/ ٢٧٧ ، والمساعد على تسهيل الفوائد ١/ ٣٤٥ ، وشرح التصريح على التوضيح ١/ ٣٣٧

تكرار " لا " النافية إذا وليها خبرٌ أو نعتٌ أو حالٌ ، وقبح حذف التكرار

إذا اتصل بـــ(لا) خبرٌ أو نعتٌ أو حالٌ وجب تكرارها ، وترك التكرار **قبيـــحٌ** عند سيبويه ، قال : (واعلم أنه قبيـــحٌ أن تقول : مررتُ برجـــلٍ لا فـــارسٍ ، حتى تقول : لا فـــارسٍ ولا شُجـــاعٍ).[1]

والصورة القبيحة في حذف التكرار ، فلا يُقال : (مررتُ برجلٍ لا فارسٍ) ، حتى يُقال : (لا فارسٍ ولا شجاعٍ) ؛ ذلك أنه جوابٌ لسؤالٍ تكررت فيه " لا " ، وذلك في قولهم : أبرجلٍ شجاعٍ مررتَ أم بفارسٍ ؟ ، فعندما يتصلُ بـــ(لا) الخبرُ والنعتُ والحال يلزم التكرار ، وأمثلته :

ـــ الخبر في قوله تعالى : ﴿ لا فيها غولٌ ولا هـم عنها يُنزِفون ﴾ .[2]

ـــ والنعت في قوله تعالى : ﴿ يوقَدُ من شجرةٍ مباركةٍ زيتونةٍ لا شرقيةٍ ولا غربيةٍ ﴾ .[3]

ـــ والحال في قولهم : جاء زيدٌ لا خائفًا ولا أسِفًا.

وترك التكرار جائزٌ عند سيبويه في الشعر وهو على جوازه ضعيف [4] ، قال الشاعر :

ـــ وأنت امـــرؤٌ منـــا خُـــلِقـــتَ لغـــيرنـــــا حيـــاتـــُك لا نفعٌ وموتُك فاجعُ [5]

---

(١) الكتاب ٢/ ٣٠٥

(٢) الصافات : ٤٧

(٣) النور : ٣٥

(٤) المقتضب ٢/ ٥٧٣ ، والأصول في النحو ١/ ٣٩٥ ، وشرح كتاب سيبويه ٣/ ٤٥ - ٤٦ ، وشرح التسهيل ٢/ ٦٥ - ٦٦ ، والمساعد على تسهيل الفوائد ١/ ٣٤٦ ، وشرح الأشموني ١/ ٣٤٧

(٥) التخريج : البيت للضحاك بن هنام في الاشتقاق ٣٥٠ ، وشرح أبيات سيبويه ١/ ٥٢١ ، وخزانة الأدب ٤/ ٣٨ ، ولأبي زيد الطائي في حماسة البحتري ١١٦ ، ولرجل من سلول في الكتاب ٢/ ٣٠٥ ، وبلا نسبة في الأزهية ١٦٢ ، وشرح المفصل ٢/ ١١٢ ، وهمع الهوامع ١/ ١٤٨ ، والدرر ٢/ ٢٣٥

اللغة : (منا) أي : من نسبنا ، و(خلقت لغيرنا) أي أنّ نفعك لسوانا .

المعنى : إنك من نسبنا غير أن نفعك لغيرنا لعدم مشاركتك لنا ، فحياتك لا تنفعنا ، ولكن موتك يفجعنا لأنك واحد منا.

الشاهد فيه : " حياتك لا نفع " حيث دخلت " لا " على المبتدأ ولم تتكرر ، والقياس أن يُقال : " حياتك لا نفع ولا ضرر " مثلاً .

ـــ وقول شاعر : **قهرتُ العدا لا مُستعينًا بعُصبةٍ ولكن بأنـــواعِ الخدائعِ والمكـــرِ** [1]

ويظهَر لي أن التكرار مهم لوضوح المعنى ؛ ولأن كلام العرب أكثره على التكرار.

* * *

(١) التخريج : البيت بلا نسبة في الجنى الداني ٢٩٩ ، وهمع الهوامع ١/ ٤٨ ، ٢٤٥ ، والدرر ٢/ ٢٣٥ ، ٤/ ١١

اللغة : (قهرت) غلبت وانتصرت ، و(العدا) الأعداء ، و(العصبة) الجماعة المتعاونة من الناس ، و(الخدائع) جمع الخديعة ، وهي إظهار خلاف ما تخفيه ، و(المكر) الخداع بالحيلة .

المعنى : يقول : إنه استطاع بفضل مكره وخداعه أن ينتصر على الأعداء دون أن يستعين بأحد .

الشاهد فيه : " لا مستعينًا " حيث دخلت " لا " النافية على الحال " مستعينًا " ولم تتكرر ، وهذا للضرورة .

قبح إلغاء " ظَنَّ " إذا تقدَّمَت سواء أكانت فعلاً أم مصدرًا

إلغاءُ (ظَنَّ) المتقدِّمة ومصدرها مسألة أَوْلاها سيبويه طَرَفًا من القول في كتابه ، ونَعَتَها **بالقبح** في قوله : (واعلم أن المصدر قد يُلغى كما يُلغى الفعل ، وذلك قولك : متى زيدٌ ظنُّك ذاهبٌ ، وزيدٌ ظني أخوك ، وزيدٌ ذاهبٌ ظنّي ، فإن ابتدأتَ فقلتَ : ظني زيدٌ ذاهبٌ ، كان قبيحًا ، لا يجوز البتة ، كما ضعُفَ " أظنُّ زيدٌ ذاهبٌ ").[1]

والصورة القبيحة في قولهم : (أظنُّ زيدٌ ذاهبٌ ، وظني زيدٌ ذاهبٌ) برفع "زيد" في المثالين ، وهذا الرفع يدل على إلغاء (ظنّ) وعدم إعمالها فيما بعدها ، و(ظنّ) إذا تصدَّرت و لم يسبقها استفهام : عَملت النصب في المفعولين ، وقبُح إلغاؤها عند سيبويه ، فلا يُقال : (علمتُ زيدٌ منطلقٌ ، ولا علمتُ أبوك منطلقٌ) ، والصحيح : (علمتُ زيدًا منطلقًا ، وعلمتُ أباك ذاهبًا).

ومصدر (ظنَّ) مؤكِّدٌ للفعل المحذوف ، نائبٌ منابه ، وتقديره : أظنُّ الظنَّ ، ويقبُحُ إلغاؤه إذا تقدَّمَ قياسًا على قبح إلغاء الفعل ، فلا يجوز قولهم : (ظني زيدٌ ذاهبٌ) بالرفع ، والصحيح أن يُقال (ظني زيدًا ذاهبًا) بنصب المفعولين ؛ لأن المصدر توكيدٌ للفعل المحذوف ، والمحذوف لا يُؤكد ؛ لأن التأكيد ينافي الإلغاء.[2]

ويبدو لي أن إلغاء " ظن " فعلاً أو مصدرًا وهي متصدّرة مخالفٌ للمسموع عن العرب ، كما أن القياس يدل على وجوب إعمال الفعل أو المصدر العامل عمله فيما بعده.

* * *

(١) الكتاب ١/ ١٢٤

(٢) المقتضب ٢/ ٣٠٩ ، والأصول ٢/ ١٨١ ، ٢٦٠ ، وشرح كتاب سيبويه ٣/ ٢٣١ - ٢٣٢ ، وشرح المفصل ٤/ ٣٢٨ ، وشرح جمل الزجاجي ١/ ٢٩٤ - ٢٩٦ ، وحاشية الصبان على شرح الأشموني ٢/ ٣٨

قبح إلغاء " ظنّ " المؤكدة بالمصدر

من المصادر المنصوبة ما **يقبُح** إظهارُ العامل معها ، قال سيبويه : (وقد يجوز أن تقول : عبدُ الله أظنه منطلقٌ ، تجعل هذه " الهاء " على " ذاك " ، كأنك قلت : زيدٌ منطلقٌ أظـــن ذاك ، لا تجعل " الهاء " لـــ" عبد الله " ، ولكنك تجعلها ذاك المصدر ، كأنه قال : أظن ذاك الظن ، أو أظن ظني ، فإنما يضعف هذا إذا ألغيت ؛ لأن " الظن " يُلغى في مواضع " أظن " حتى يكونُ بدلاً من اللفظ به ، فكُره إظهارُ المصدر هنا ، كما قُبح أن يظهر ما انتصب عليه " سقيًا " ، وسترى ذلك إن شاء الله مبيّنًا.

ولفظُك بـــ" ذاك " أحسن من لفظك بـــ" ظني " ، فإذا قلت : " زيدٌ أظن ذاك عاقلٌ " ذاك أحسن ؛ لأنه ليس بمصدر ، وهو اسمٌ مبهمٌ يقـــع على كل شيء ، ألا تـــرى أنك لو قلت : " زيدٌ ظني منطلقٌ " لم يحسُن و لم يجُز أن تضع " ذاك " موضع " ظني " ، وتركُ ذاك في أظن إذا كان لغوًا أقوى منه إذا وقع على المصدر ؛ لأن ذاك إذا كان مصدرًا فإنك لا تجيء به ؛ لأن المصدر يقبح أن تجيء به ههنا ، فإذا قُبح المصدر فمجيئُك بذاك أقبح لأنه مصدر).[1]

والصورة القبيحة هنا في الجمع بين " ظن " الملغاة ومصدرها المؤكَّد في قولهم (زيدٌ أظن ظنًا منطلقٌ ، أو أظن ظني منطلقٌ ، أو أظنُّ الظنَّ منطلقٌ) ، فالعرب قد تقيم المصدر إذا توسّطَ مقام الظن ، وتلغيه ، وتجعله نائبًا منابه ، فتقول : زيدٌ ظنًّا منطلقٌ ، فيكون المصدر إذ ذاك منصوبـــًا بـــ" ظننت " المضمرة ، وجازَ إضمار الفعل لدلالة الكلام عليه ، وذلك أنك لا تقول (زيدٌ ظنًا منطلقٌ) إلا بعد أن تكون قد ظننته كذلك ، ولما كانوا يجعلون المصدر إذا توسّـــط عوضـــًا من " ظننت " كرهوا الجمع بينهما ؛ لأن الجمع بين العوض والمعوّض عنه قبيح ؛ لذا لم يَظهر الناصب لـــ(سقيًا لك) ، فلم يقولوا " سقى الله سقيًا لك " لّما جعلوا المصدر عوضـــًا من الفعل الناصب (سقى).

أي أن " ظن " وأخواتها إذا أُكدت بالمصدر وَجَبَ إعمالُها عند سيبويه ، سواء أتقدّمَت أم توسطت أم تأخرت ، و لم يجز إلغاؤها عند توكيدها بالمصدر ؛ لما في ذلك من التناقض ؛ ذلك أنها

(١) الكتاب ١/ ١٢٥

لو أُلغيَت عن نصب المفعولين مع بقاء عملها في المصدر ، لكانت عاملةً مُلغاةً في آنٍ واحد ، قال ابن عصفور : (فإنّك من حيث تُلغي لم تَبنِ الكلامَ عليها ، ولا كان معتمد الكلام على الإتيان بها ، بل تُقدّر أنك عَرضَ لك ذكرها بعد بناء الكلام على أن لا تكون فيه ، ومن حيثُ تؤكّد بالمصدر تكون قد جعلتها معتمدًا عليها في الكلام ، إذ لا يؤكد في الكلام إلا موضع الاعتماد والفائدة) [1] ، ويزول القبح بإعمال " ظن " ، مع إضمار الفعل ، فيُقال : (زيدًا ظنّا منطلقًا).

والصورة القبيحة الثانية في قولهم : (زيدٌ أظنه منطلقٌ) ، بإلغاء " ظن " عن العمل في " زيد منطلق " وإعمالها في الضمير العائد على المصدر ، ويزول القبح بإعمال " ظن ".

والصورة القبيحة الثالثة في إلغاء " ظن " في قولهم : (زيدٌ ذاك منطلقٌ) ، والمعنى : أظن ذاك ، بإلغاء " ظن " عن العمل في " زيد منطلق " وإعمالها في اسم الإشارة " ذاك " ، والأَولى إعمال " ظن " ، فيُقال : زيدًا أظن ذاك منطلقًا ، والحقيقة أن (ذاك) لا يحل محل المصدر ، فلا يُحذف وينوبُ منابه كما يُحذف الفعل وينوبُ المصدر منابه ، لكنها صورة افتراضية لم تنطق بها العرب.

والصورتان " الثانية والثالثة " جائزتان ، لكن سيبويه يُضعّفهما [2] ، وإنما جاز الإلغاء إذا أُكدَ الظن بالهاء أو الإشارة ، ولم يجُز عند التوكيد بالمصدر لأن الهاء والإشارة لا يَظهَر عمل " ظن " فيهما ، فإذا أُلغيت كانت كالمُلغاة عن العمل في المفعولين وفيما نابَ مناب " ظن " من الهاء أو الإشارة ، أما المصدر فلا يجوز معه إلغاء " ظن " عن العمل ؛ لأنها إذا أُلغيت ظَهَر التناقض بين إعمالها في المصدر وتعطيلُها عن العمل في المفعولين.[3]

والقبحُ هنا متفاوت في القوة والضعف :

- أقوى الصور ⮜ زيدٌ أظن منطلقٌ.
- يليها ⮜ زيدٌ أظنه منطلقٌ.

(١) شرح جمل الزجاجي ١/ ٢٩٧

(٢) شرح كتاب سيبويه ٣/ ٢٤٦ - ٢٤٩ ، وشرح المفصل ١/ ٣٠٦ - ٣٠٧ ، وشرح جمل الزجاجي ١/ ٢٩٧ ، وشرح التسهيل ٢/ ٨٧ ، وشرح الرضي على كافية ابن الحاجب ٥/ ١٦٨ ، والبسيط في شرح الجمل ١/ ٤٣٧ ، والتذييل والتكميل ٦/ ٧٢ - ٧٤

(٣) شرح جمل الزجاجي ١/ ٢٩٧

- يليها ⮜ زيدٌ ذاك منطلقٌ.
- وأضعفها ⮜ زيدٌ أظن ظني منطلقٌ.[1]

ويبدو لي رجحان رأي سيبويه في منع الجمع بين العوض والمعوّض عنه لأن العربية لا تقيم لفظًا مقام لفظٍ آخر إلا ليحل محله ، ويأخذ حكمه في العمل ، وعليه : لو ظَهَر الفعل مع مصدره لما كان لوجود المصدر فائدة ؛ لأن الفعل يقوم بدوره في العمَل ، والعربية لغة الإيجاز ، وفي وجود المصدر مع فعله تطويلٌ دون هدف.

* * *

(١) الكتاب ١/ ١٢٥

قبح إيلاء " قلّما " المختصة بالدخول على الأفعال اسمًا

منع سيبويه تقديم الاسم على الفعل إذا تقدّمهما (قلّما) ، وهو جائز في الشعر ، موسومٌ عنده **بالقبح** ، قال : (ويحتملون قُبْحَ الكلام حتى يضعوه في غير موضعه ؛ لأنه مستقيمٌ ليس فيه نقض ، فمن ذلك قوله :

ـــ صددتِ فأطوَلْتِ الصدود وقلّما وصالٌ على طول الصدود يدومُ [1]

وإنما الكلام : وقلما يدومُ وصالٌ).[2]

والصورة القبيحة في (قلما) المختصة بدخولها على الأفعال ، إذ يقبُح عند سيبويه دخولُها على الاسم في قولهم : (قلما وصالٌ يدوم) ، ويزول القبح بقولهم : قلما يدومُ وصالٌ ، و" قلَّ " فعل ، والفعل لا يدخل على فعلٍ مثله ، ولا يعمَل فيه ، وكان حقه أن يليه الاسم ، كقولهم : قل رجل يقول ذاك ، ولما أرادوا أن يعقبه الفعل ألحقوا " ما " بها ، فصارت بمثابة الحرف الممهِّد للفعل أن يليه ، وجعلوهما شيئًا واحدًا ، فقالوا على سبيل التمثيل : قلما يقوم زيد ؛ لذا صار الحكم أن يليه الفعل ؛ إذ لم تدخل " ما " إلا من أجله ، وشبهه سيبويه بـــ(ربما ، وهلاّ ، ولولا ، وألاّ) المختصة بالدخول على الأفعال.

ودخول " قلما " على الاسم جائز عند سيبويه للضرورة الشعرية ، كقول الشاعر :

---

(١) التخريج : البيت منسوب للمرار الفقعسي في ديوانه ٤٨٠ ، وشرح السيرافي ١/ ١٠٥ ، والأزهية ٩١ ، وشرح شواهد المغني ٢/ ٧١٧ ، ومغني اللبيب ١/ ٣٠٧ ، ٢/ ٥٨٢ ، ٥٩٠ ، والخزانة ١٠ /٢٢٦، ٢٢٧ ، ٢٢٩ ، ٢٣١ ، والدرر ٥/ ١٩٠ ، وبلا نسبة في الكتاب ١/ ٣١ ، ٣/ ١١٥ ، والخصائص ١/ ١٤٣ ، ٢٥٧ ، والمحتسب ١/ ٩٦ ، والمنصف ١/ ١٩١ ، ٢/ ٦٩ ، وشرح المفصل ٧/ ١١٦ ، ٨/ ١٣٢ ، ١٠/ ٧٦ ، والممتع في التصريف ٢/ ٤٨٢ ، واللسان ١١/ ٤١٢ (طول) ، ٥٦٤ (قلل) ، والهمع ٣/ ١٨ ، والخزانة ١/ ١٤٥ ، والدرر ٦/ ٣٢١

اللغة : (صددت) حرمت ودادك ، (الصدود) الهجران والإعراض ، (الوصال) دوام المودة.

المعنى : لقد أعرضت عني ، وطال هجرانك لي ، وقلّما يدوم الوصال ويستمر الحب إذا ما طال الهجران والبعد بين الحبيبين.

الشاهد فيه : " قلما وصال يدوم " حيث قدَّم الفاعل (وصال) على فعله ، وهو يريد : قلما يدوم وصال .

(٢) الكتاب ١/ ٣١

ـــ صددتِ فأطولتِ الصدود وقلَّما وصالٌ على طول الصدود يدومُ [1]

وظاهر القول يوحي أنّ الشاعر قدَّم الفاعل " وصال " على فعله " يدوم " ، على الرغم من أنَّ (قلما) لا تدخل إلا على فعلٍ ظاهر ، والحقيقة أن " وصال " فاعل لفعل محذوف يُفسّره المذكور [2] ، قال سيبويه : (ومن تلك الحروف : رُبّما وقلما وأشباههما ، جعلوا " رُبَّ " مع " ما " بمنزلة كلمةٍ واحدةٍ ، وهيّئوها لـــيُذكَر بعدها الفعل ؛ لأنهم لم يكـــن لهم سبيلٌ إلى " رُبَّ يقولُ " ، ولا إلى " قَلَّ يقولُ " ، فألحقوهما " ما " وأخلصوهما للفعل.

ومثلُ ذلك : هلاّ ولولا وألاّ ، ألزموهن " لا " ، وجعلوا كلّ واحدة مع " لا " بمنزلة حرفٍ واحد ، وأخلصوهن للفعل حيث دَخَلَ فيهن معنى التحضيض.

وقد يجوز في الشعر تقديم الاسم ، قال :

ـــ صددتِ فأطولتِ الصدود وقلما وصالٌ على طول الصدود يدومُ [3]).[4]

ويبدو لي أن الاسم لا يلي " قلما " إلا للضرورة الشعرية ؛ وسيبويه يقبّح المسألة لأن في ذلك مخالفة للمسموع عن العرب من أن " قلما " لا يليها إلا الفعل.

* * *

(١) سبق تخريجه .

(٢) المقتضب ١/ ١٢١ – ١٢٢ ، والأصول ٣/ ٤٦٦ – ٤٦٧ ، وشرح كتاب سيبويه ٢/ ٢٣٠ – ٢٣١ ، ١٠/ ١٥٤ – ١٥٥ ، وشرح المفصل ٥/ ٦٩ ، وشرح التسهيل ٢/ ١٠٩

(٣) سبق تخريجه .

(٤) الكتاب ٣/ ١١٥

قبح تقديم الاسم على الفعل إذا تقدَّمته أدوات الشرط والاستفهام عدا الهمزة

أدوات الشرطِ والاستفهام تطلُبُ الفعلَ على وجه اللزوم ، **قــبُح** عند سيبويه أن يليها الاسم ، فلا يليها إلا الفعل ، مظهرًا كان أو مضمرًا ، قال سيبويه : (واعلم أن حروف الجزاء يقبح أن تتقدّم الأسماء فيها قبل الأفعال ، وذلك لأنهم شبهوها بما يجزم مما ذكرنا ، إلا أن حروف الجزاء قد جاز ذلك فيها في الشعر)[1] ، وقوله : (فيُضارع حروف الجزاء ، فيقبح حذف الفعل منه كما يقبح حذف الفعل بعد حروف الجزاء)[2] ، وقوله : (ومما يقبح بعده ابتداء الأسماء ، ويكون الاسم بعده إذا أوقعتَ الفعل على شيءٍ من سببه نصبًا في القياس : إذا ، وحيثُ ، تقولُ : إذا عبدَ الله تلقاه فأَكرمْه ، وحيثُ زيدًا تجدهُ فأكرمْه ؛ لأنهما يكونان في معنى حروف المجازاة ، ويقبحُ إن ابتدأتَ الاسم بعدهما إذا كان بعده الفعل ، لو قلتَ : اجلِسْ حيثُ زيدٌ جَلَسَ وإذا زيدٌ يجلِسُ كان أقبح من قولك : إذا جَلَسَ زيدٌ وإذا يجلِسُ ، وحيث يجلس وحيثُ جَلَس)[3] ، وقال : (وحروفُ الاستفهام كذلك لا يليها إلا الفعل إلا أنهم قد توسّعوا فيها فابتدءوا بعدها الأسماء والأصلُ غيرُ ذلك ، ألا ترى أنهم يقولون : هل زيدٌ منطلقٌ ، وهل زيدٌ في الدار ، وكيف زيدٌ آخذٌ ، فإن قلتَ " هل زيدًا رأيت ، وهل زيدٌ ذهب " قبُح و لم يجز إلا في الشعر ؛ لأنه لّما اجتمع الاسم والفعل حملوه على الأصل ، فإن اضطُرَّ شاعرٌ فقدّم الاسم نَصَب كما كنت فاعلاً ذلك بقد ، وهو في هذه أحسن ؛ لأنه يُبتَدَأ بعدها الأسماء ، وإنما فعلو ذلك بالاستفهام لأنه كالأمر في أنه غير واجب ، وأنه يريدُ به من المخاطب أمرًا لم يستقرَّ عند السائل ، ألا ترى أن جوابه جزم فلهذا اختير النصب وكرهوا تقديم الاسم ؛ لأنها حروفٌ ضارعت بما بعدها ما بعد حروف الجزاء ، وجوابُها كجوابه ، وقد يصيرُ معنى حديثُها إليه ، وهي غير واجبةٌ كالجزاء ، فقبُح تقديم الاسم لهذا)[4] ، وقال : (واعلم أن حروف الاستفهام كلها يقبُح أن يصيّر بعدها الاسم إذا كان الفعل بعد الاسم لو قلتَ : هل زيدٌ قام وأين زيدٌ ضربته ، لم يجز إلا في الشعر)[5] ، وقال : (وإنما يقبُحُ

(١) الكتاب ٣/ ١١٢

(٢) الكتاب ١/ ١٤٤

(٣) الكتاب ١/ ١٠٦- ١٠٧

(٤) الكتاب ١/ ٩٩

(٥) الكتاب ١/ ١٠١

حذفُ الفعل وإضماره بعد حروف الاستفهام لمضارعتها حروف الجزاء)[1] ، وقال : (وقُبح تقديم الاسم في سائر الحروف ؛ لأنها حروفٌ تحدثُ قبل الفعل)[2] ، وقال : (وإن قلتَ : أيُّهم زيدًا ضرب قُبح ، كما يقبح في " متى " ونحوها).[3]

والصورة القبيحة في الفصل بين أسماء الشرط وفعل الشرط ، نحو قولهم : (إذا عبدَ الله تلقاه فأَكرمْه ، وحيثُ زيدًا تجدهُ فأكرمْه ، واجلِسْ حيثُ زيدٌ جَلَسَ وإذا زيدٌ يجلِسُ) ، وسواء أكانت أسماء الشرط جازمة أم غير جازمة فالفصل قبيحٌ عنده ، وجازَ الفصل بين سائر أسماء الشرط وبين الفعل في الشعر ؛ لأنها متصرّفة ، تدخل على الماضي والمضارع ، وتأتي بمعنى الاستفهام والموصول ، وقد تكون مجزومة وغير مجزومة[4] ، ومنه :

ــ قول الشاعر : صعدةٌ نابتةٌ في حائرٍ أينما الريحُ تميِّلْها تَمِلْ[5]

(١) الكتاب ١/ ١٤٤

(٢) المصدر نفسه .

(٣) الكتاب ١/ ١٢٦

(٤) الكتاب ٣/ ١١٢ ، والمقتضب ١/ ٣٧٦ – ٣٨١ ، والأصول ٢/ ٢٣٢ – ٢٣٣ ، وشرح كتاب سيبويه ١٠/ ١٤٨ – ١٥٢ ، وشرح المفصل ٥/ ١٢٠ – ١٢٤ ، وأمالي ابن الحاجب ٥٠٤ ، وشرح جمل الزجاجي ٢/ ٣١٦ ، وشرح التسهيل ٢/ ١٤٠ – ١٤١ ، ٤/ ٧٤ – ٧٥ ، وشرح الرضي على كافية ابن الحاجب ٥/ ٩٩ – ١٠١ ، وشرح التصريح ١/ ٤٤٢ – ٤٤٤ ، ٤٤٩ – ٤٥٠

(٥) التخريج : البيت لكعب بن جُعَيل في الكتاب ٣/ ١١٣ ، وشرح أبيات سيبويه ٢/ ١٩٦ ، والمؤتلف والمختلف ٨٤ ، وخزانة الأدب ٣/ ٤٧ ، والدرر ٥/ ١٩ ، وله أو للحسام بن ضرار في المقاصد النحوية ٤/ ٤٢٤ ، وللحسام في الأصول ٢/ ٢٣٣ ، وبلا نسبة في المقتضب ١/ ٣٧٨ ، والإنصاف مسألة (٨٥) ، وشرح المفصل ٥/ ١٢٣ ، وشرح جمل الزجاجي ٢/ ٣١٦ ، وشرح التسهيل ٤/ ٧٥ ، وشرح الرضي على كافية ابن الحاجب ٥/ ٩٩ – ١٠٠ ، ولسان العرب ٤/ ٢٢٣ (حير) ، والتذييل والتكميل ٦/ ٣٠٨ ، وشرح الأشموني ٣/ ٢٤٦ ، وهمع الهوامع ٢/ ٥٥٣ ، وخزانة الأدب ٩/ ٣٨ ، ٣٩ ، ٤٣

اللغة : (الصعدة) القناة التي تنبت مستوية ، (الحائر) المكان الذي يكون وسطه منخفضًا وحروفه مرتفعة عالية .

المعنى : شبه امرأة بقناة مستوية لدنة قد نبتت في مكان مطمئن الوسط ، مرتفع الجوانب ، والريح تعبث بها ، وهي تميل مع الريح .

الشاهد فيه : " أينما الريح تميِّلها " حيث وقع اسم مرفوع بعد أداة الشرط ، بعده فعل مضارع مجزوم ضرورة ، والاسم المرفوع هذا هو فاعل لفعل محذوف يفسره الفعل المتأخر ، والفعل المحذوف هو فعل الشرط .

ـــ وآخر : ومَن نحنُ نؤمنهُ يَبتْ وهو آمنٌ ومَنْ نُجرْهُ يُمسِ منا مُفــزَّعــا [1]

وللاسم الواقع بعد أداة الشرط وجهان :

النصب بفعل مضمر يفسّره الظاهر ، وهو المختار عند سيبويه ، وجاز عند المبرد [2] النصب بإضمار فعل ، أو الرفع بإضمار (كان) ، أو إضمار فعل لم يُسمَّ فاعله من لفظ الفعل المتأخر ، نحو : إن ضَرَب ضَرَبْتُه.

الرفع على الابتداء ، نحو : (اجلس حيثُ زيدٌ جَلَسَ ، ولقيته إذا زيدٌ جالس).[3]

والصورة القبيحة الثانية في قولهم : (إن زيدٌ يُكرمْك فأكرمْه) ، فقد قبُح الفصل بين " إن " الجازمة وبين فعل الشرط في النثر ؛ لأنها لَمَّا جَزَمَت قَوِي طلبُها للفعل ، فلا يليها غيره ، والفصل في الشعر جائز عنده ، أما " إن " غير الجازمة فقد جاز الفصل بينها وبين الفعل لّما ضعُف طلبها للفعل ، وهو جائزٌ في النثر والشعر ، وإنما جاز التقديم في " إن " غير الجازمة دون سائر حروف الشرط ، تشبيهًا لها بما ليس له تأثيرٌ فيما بعده ، كألف الاستفهام التي لا تعمل في الفعل بعدها [4] ، وإنما اختلفت " إن " في الحكم عن سائر أدوات الشرط لأنها أم الباب ؛ تميَّزَت عنها بأمورٍ ، هي :

١) أنها تدخل في مواضع الجزاء كلها ، أما سائر الحروف فإن لها مواضع خاصة ، (مَن) : يُجازى بها فيما يعقل فقط ، و(ما) : يُجازى بها فيما لا يعقل ، و(أي) : يُجازى بها فيما يُبعِّض ، و(متى) : للزمان ، و(أين وحيثما) : للمكان ، و(إذما) : للقليل ، وتأتي (إن) شرطًا في المواضع كلها ، ويعمُّ بها الشرط ما كان عينًا أو زمانًا أو مكانًا.

---

(١) التخريج : البيت لهشام المُرّي في الكتاب ٣/ ١١٤ ، وشرح أبيات سيبويه ٢/ ٨٩ ، وخزانة الأدب ٩/ ٣٨ ، ٤٠ ، والدرر ٥/ ٧٧ ، وبلا نسبة في المقتضب ١/ ٣٧٨ ، وشرح التسهيل ٤/ ٧٤ ، وشرح الرضي على كافية ابن الحاجب ٥/ ٩٩ ، ومغني اللبيب ٢/ ٦٥ ، وشرح شواهد المغني ٢/ ٨٢٩ ، وهمع الهوامع ٢/ ٥٥٣

المعنى : من نُجرِهُ يعش آمنًا مطمئنًّا ، ومَن لا نجره يصبح ويمس وهو في خوف وهلع منا .

الشاهد فيه : " فمن نحن نؤمنه " حيث وقع الضمير المنفصل المرفوع بعد أداة الشرط وبعده فعل مضارع مجزوم ، وهذا الضمير فاعل لفعل محذوف يفسِّره المذكور بعده ، والتقدير : نؤمنه نحن نؤمنه .

(٢) المقتضب ١/ ٣٧٧

(٣) الكتاب ٣/ ١١٣ - ١١٤

(٤) شرح المفصل ٥/ ١٢١ ، وشرح الرضي على كافية ابن الحاجب ٥/ ١٠٠

٢) لأنه قد يُوقَف عليها ، ويُحذَف فعل الشرط وجوابه بعدها ، مثل : (لا آتي الأمير وهو جائـــرٌ) ، فيُقال : ائته وإن ، أي : وإن كان جائرًا ، فدَلَّ هذا على قُوَّتها في بابها ، ولولا هذا التصرّف لجَرَت (إن) مجرى غيرها من أدوات الشرط ، وامتنع الفصل بينها وبين الفعل ، أو ضعُفَ.[١]

والفصل بين الجازمة وفعل الشرط جائزٌ في الشعر ، نحو :

ـــ قول الشاعر : وإن أنت تفعَلْ فللفاعليـــ ن أنتَ المجيزين تلك الغمارا [٢]

والصورة القبيحة الثالثة في قولهم : (هل زيدٌ ذَهَب ؟ وهل زيدٌ منطلقٌ ؟) ، والقبح في الفصل بين حرف الاستفهام وبين الفعل ، والأصل في أدوات الاستفهام أن تدخل على الأفعال ، ودخولها على الأسماء مخالفٌ للأصل ، فإذا تقدَّم الاسم أُضمِر للاسم له رافع أو ناصب ، وفي إعراب الاسم المتقدم وجهان :

(١) النصب أو الرفع بفعل مضمر يُفسره الظاهر ، والتقدير : هل ذهَبَ زيدٌ ذَهَب ، ويُنصب عند غير سيبويه بالفعل المتأخر إذا لم يشتغل بالضمير.

(٢) أو يُرفع على الابتداء ، والفعل بعده خبر.

وتوسّعت العرب في ألف الاستفهام ، فأجازوا أن يليها الاسم.

وفَضَّل السيرافي تقديم الاسم في حروف الاستفهام على تقديمه في (قد) [٣] ؛ لأن من حروف الاستفهام ما يليها المبتدأ والخبر ، كقولهم : هل زيدٌ منطلق ؟ ، أما (قد) فلا يليها إلا الفعل.

---

(١) الكتاب ٣/ ١١٢ ، والمقتضب ١/ ٣٧٦ - ٣٨١ ، والأصول ٢/ ٢٣٢ - ٢٣٣ ، وشرح كتاب سيبويه ١٠/ ٧٦ ، ١٤٨ - ١٥٢ ، وأمالي ابن الحاجب ٥٠٤ ، وشرح المفصل ٥/ ١٠٦ ، ١٢٠ - ١٢٤ ، وشرح جمل الزجاجي ٢/ ٣١٦ ، وشرح التسهيل ٢/ ١٤٠ - ١٤١ ، ٤/ ٧٤ - ٧٥ ، وشرح الرضي على كافية ابن الحاجب ٥/ ٩٩ - ١٠١ ، والأشباه والنظائر ٢/ ١٣٠ ، وشرح التصريح ١/ ٤٤٢ - ٤٤٤ ، ٤٤٩ - ٤٥٠

(٢) التخريج : البيت للكميت بن زيد في معاني القرآن للفراء ١/ ٢٩٧ ، وبلا نسبة في معاني القرآن للفراء ١/ ٤٢٢ ، وشرح التسهيل ٤/ ٧٤

اللغة : (الغمار) جمع غَمرَة وهي الشدة ، وجمع غَـــمْـــر وهو الماء الكثير .

الشاهد فيه : " فإن أنت تفعل " حيث جاء فعل الشرط مضارعًا مثبتًا ، وجواب الشرط محذوفًا ، وهو شاذ .

(٣) شرح كتاب سيبويه ٣/ ١٥٥ - ١٥٩

وتقديم الاسم على الفعل بعد حرف الاستفهام جائزٌ في الشعر.[1]

ويبدو لي أن تقديم الاسم على الفعل بعد أدوات الشرط جائزٌ لأسباب هي :

أوّلها وأهمها : الآيات التي برهنت بما لا يدع مجالاً للشك على جواز تقديم الاسم على الفعل بعد حروف الشرط ، فمِن غير اللائق نسبة الضعف أو القبح إلى كلامه تعالى.

ثانيها : أنَّ التقديم والتأخير ضربٌ من بلاغة اللسان ، ولا يتقدَّم جزء من الجملة إلا لدواعٍ أوجبها حال المُخاطب ، كالتشويق أو الاهتمام أو التفاؤل أو الإنكار والتعجب أو التقرير .... الخ ، فلو حَكَمنا بامتناع التقديم والتأخير كنا مناقضين لما اقتضته غاية البلغاء ، وسؤالٌ يطرح نفسه بعد هذا : إذا كان تقديم الاسم على الفعل بعد حروف الشرط ممتنعًا فهل هذا الزخم من الأمثلة التي نطق بها النحويون ممتنعٌ أيضًا ؟!

ويبدو أنه منع تقديم الاسم بعد الاستفهام للقياس العقلي ، إذ حَمَل الاستفهام على الأمر الذي لا يبدأ إلا بالفعل.

* * *

(١) المقتضب ٢/ ٣٧٧ ، وشرح كتاب سيبويه ٣/ ١٥٤ – ١٥٥ ، وشرح جمل الزجاجي ١/ ٣٥٢ – ٣٥٣ ، وشرح التسهيل ٤/ ١١٠ ، والكناش في النحو والتصريف ٢/ ١١٣ ، والتذييل والتكميل ٦/ ٣١٠ ، وشرح التصريح على التوضيح ١/ ٤٤٣

قبح رفع الاسم قبل فعل الأمر في نحو : زيدٌ اضربْه

رفعُ الاسم المتقدّم على فعل الأمر **قبيحٌ** عند سيبويه ، قال : (وإنما كان الوجه في الأمر والنهي النصبَ لأن حدَّ الكلام تقديمُ الفعل ، وهو فيه أوجب ، إذ كان ذلك يكون في ألف الاستفهام ؛ لأنهما لا يكونان إلا بفعل.

وقُبح تقديم الاسم في سائر الحروف ؛ لأنها حروفٌ تحدثُ قبل الفعل ، وقد يصيرُ معنى حديثهن إلى الجزاء ، والجزاءُ لا يكونُ إلا خبرًا ، وقد يكونُ فيهن الجزاءُ في الخبر ، وهي غيرُ واجبة كحروف الجزاء فأُجريت مجراها ، والأمرُ ليس يحدثُ له حرفٌ سوى الفعل ، فيُضارعُ حروفَ الجزاء ، فيقبُحُ حذفُ الفعل منه كما يقبح حذف الفعل بعد حروف الجزاء ، وإنما يقبح حذف الفعل وإضماره بعد حروف الاستفهام لمضارعتها حروف الجزاء ، وإنما قلتَ : زيدٌ اضربه ، واضربْه مشغولةٌ بالهاء ؛ لأن الأمر والنهي لا يكونان إلا بالفعل ، فلا يستغني عن الإضمار إن لم يَظهَرْ).[1]

ويقبح عند سيبويه تقديم الاسم في سائر حروف الاستفهام ، نحو : هل زيدٌ ذهب [2] ، **والصورة القبيحة** في قولهم : (زيدٌ اضربه) ، والقبح في رفع " زيد " ، وهو وجهٌ مرجوح ؛ والراجح نصبه بفعل مضمر يفسره الظاهر إذا وليه أمرٌ ، فيُقال : زيدًا اضربه ، وهو المختار ، قال سيبويه : (والأمر والنهي يُختارُ فيهما النصب في الاسم الذي يُبنى عليه الفعل ويُبنى على الفعل ، كما اختير ذلك في باب الاستفهام) [3] ، ويجوز الرفع لكنه قليل ، واستعمل سيبويه للتقليل المضارع المسبوق بـــ" قد " في قوله : (وقد يكون في الأمر والنهي أن يُبنى الفعل على الاسم ، وذلك قولك : عبدُ الله اضربْه ، ابتدأتَ "عبدَ الله" فرفَعتَه بالابتداء ، ونبَّهتَ المخاطبَ له لتُعرّفَه

(١) الكتاب ١/ ١٤٤

(٢) انظر المسألة : الكتاب ١/ ٩٨ – ٩٩ ، ١٠٦ – ١٠٧ ، ٣/ ١١٢

(٣) الكتاب ١/ ١٣٧

باسمه ، ثم بنيتَ الفعل عليه كما فعلتَ ذلك في الخبر)[1] ، والحمل على الفعل أحسن من الحمل على الابتداء عند جمهور النحويين[2] ، موافقين سيبويه في ذا.

ولعلي أوافق سيبويه والجمهور في ترجيح النصب على الفعل ؛ لأن الأمر لا يكـــون إلا بالفعل ، والخبر يكون بالفعل وغيره ، وحق الخبر أن يكون محتملاً للصدق والكذب.[3]

* * *

(١) الكتاب ١/ ١٣٨

(٢) سر صناعة الإعراب ١/ ٣٨٨ – ٣٨٩ ، وأمالي ابن الحاجب ٢/ ٥٠٧ ، وشرح جمل الزجاجي ١/ ٣٤٩ ، وشرح التسهيل ٢/ ١٤١ ، وشرح الرضي على كافية ابن الحاجب ١/ ٤٥٤ ، وشرح ابن عقيل ١/ ٤٤٥ ، وشرح التصريح على التوضيح ١/ ٤٤٤

(٣) شرح جمل الزجاجي ١/ ٣٤٩ ، وشرح التصريح على التوضيح ١/ ٤٤٤

قبح حذف العائد على الاسم المتقدّم إذا وليه شرطٌ جازم

حذف " الهاء " من فعل الشرط وجوابه **قبيحٌ** عند سيبويه ، قال : (ومما لا يكون في الاستفهام إلا رفعًا قولك : أعبدُ الله إن تَرَهُ تضربْه ، وكذلك إن طرحتَ الهاء مع قُبحه فقلت : أعبدُ الله إن تَرَ تضربْ ، فليس للآخر سبيل على الاسم لأنه مجزوم)[1] ، وقال : (والنصبُ في زيد أحسنُ إذا كانت الهاء يضعُفُ تركها ويقبُح).[2]

والصورة القبيحة في قولهم : (أعبدُ الله إن ترَ تضربْ) ، بحذف الهاء العائدة على " عبد الله " المتقدّم ، وهذا وجه مرجوح عند سيبويه ، فإذا كانت الأداة جازمة فلا بد من وجود عائد على الاسم المتقدّم ، فالكلام هنا ناقص ، ولا بد لفعل الشرط وجوابه من معمول يربطه بالاسم المتقدم ، لتتمّ الجملة ولا يلتبس على السامع فيُفهَم المقصود بالضرب ، والصحيح : أعبدُ الله إن تَرَه تضربه ، ويرتفع الاسم المتقدّم بالابتداء ، والأصل أنه معمولاً للفعل الواقع بعد أداة الشرط ، فلما تقدَّمَ وانفصل عن عامله الأصلي ، لَزِمَ أن يتصل برابطٍ يربطه بالاسم المتقدم.

وإن حُذف العائد كان نصبه بفعل الشرط وجوابه أحسن من رفعه بالابتداء ؛ لعدم انشغاله بضميرٍ يرفعه ، فإن لحقته الهاء تسلّط الفعل على الضمير ، فنصبه ، وخلُص المتقدّم للرفع بالابتداء. [3]

ويظهر لي أن سيبويه قبّح المسألة للقياس العقلي فإن وُجد الضمير عَمِل فيه الفعل ، وإن انعدم عَمِل في سواه ، وإلحاق الضمير أرجح من حذفه.

* * *

(١) الكتاب ١/ ١٣٢

(٢) الكتاب ١/ ١٣٦

(٣) المقرب ١٣٠ – ١٣٢ ، وشرح جمل الزجاجي ١/ ٣٤٨ ، وتوضيح المقاصد والمسالك ٢/ ٦١٤ – ٦١٥ ، وشرح شذور الذهب ٤٣١ ، وشرح الأشموني ١/ ٤٣٠ ، وهمع الهوامع ٣/ ١٣٠ – ١٣١

قبح إعمال الفعل الأول في باب التنازع

إذا تنازع العاملان معمولاً واحدًا جاز إعمال أيّهما شئنا ، لكن إعمال الأول **قبيحٌ** عند سيبويه رغم جوازه ، قال : (ولو أعمَلتَ الأوّل لقلتَ : مررتُ ومرَّ بي بزيدٍ ، وإنما قُبح هذا أنَّهم جعلوا الأقربَ أَوْلى إذا لم ينقض معنىً).[1]

والصورة القبيحة في قولهم : (مررتُ ومرَّ بي بزيدٍ) ، إذ قُبح إعمال الفعل الأول " مررت " على معنى : مررتُ بزيدٍ ومرّبي ، فإن ذكرنا فعلين ، ووجّهناهما لاسمٍ واحد ، فإن كلاً من الفعلين موجَّهٌ إلى " زيد " من جهة المعنى ، لكن لا يصحُّ إعمال الفعلين المتنازعين في اسمٍ واحدٍ من جهة اللفظ ، فلا يكون الاسم فاعلاً ومفعولاً في آنٍ واحد ، وعليه : يلزم أن يعمل في الاسم عاملٌ واحد ، ويُقدَّر للعامل الآخر معمولاً يدلُّ عليه المذكور ، وذهب النحويون إلى جواز إعمال الفعل الأول أو الثاني ، وكلاهما مسموعٌ عن العرب ، لكنهم اختلفوا في الأرجح ، وسيبويه يرجح إعمال الثاني ، فيُقال : مررتُ ومرّ بي زيدٌ ، وهو أحسن عنده من إعمال الأول.[2]

ويبدو أن إعمال الثاني هو منهج البصريين ؛ وتبدو لي صحّة رأيهم ؛ لما في إعمال الأول من تكرار لحرف الجر ، والعربية لغة الإيجاز.

* * *

(١) الكتاب ١/ ٧٦

(٢) شرح المفصَّل ١/ ٢٠٥ - ٢٠٦ ، وشرح التسهيل ٢/ ١٦٧ ، وشرح الكافية الشافية ٢/ ٦٤١ ، ٦٥٢ ، والكناش ١/ ٦٩ ، وشرح قطر الندى ٢٢٣ ، شرح شذور الذهب ٤٢٧ ، وشرح ابن عقيل ١/ ٤٦٥ ، وحاشية الصبان ٢/ ١٤٨

قبح إفراد الضمير العائد على الجمع

الحملُ على المعنى مذهبٌ في العربية واسعٌ ، فكثيرًا ما تصوَّرت العرب معنى المفرد في الجماعة ، ومعنى الجماعة في المفرد ؛ **وقُبحَ** عند سيبويه حمل الثاني على لفظ الأول إن اختلف أحدهما عن الآخر في إفرادٍ أو جمع ، كإفراد الضمير العائد على الجمع في قولهم : هو أحسن الفتيان وأجمله ، قال : (ومثلُ ذلك في الجواز : ضربني وضربتُ قومُك ، والوجه أن تقول : ضربوني وضربتُ قومَك ، فتحمله على الآخر ، فإن قلتَ : ضربني وضربتُ قومَك فجائز ، وهو قبيحٌ أن تجعل اللفظ كالواحد كما تقول : هو أحسن الفتيان وأجمله ، وأكرم بنيه وأنبله.

ولا بد من هذا ؛ لأنه لا يخلو الفعلُ من مضمرٍ أو مُظهَرٍ مرفوعٍ من الأسماء ، كأنك قلتَ إذا مثَّلته : ضربني مَن ثَمَّ وضربتُ قومَك ، وتركُ ذلك أجود وأحسن).[1]

والصورة القبيحة في قولهم : (هو أحسن الفتيان وأجمله ، وأكرم بنيه وأنبله) ، إذ أن " أفعل التفضيل " إما أن يُضاف إلى نكرة أو يضاف إلى معرفة ، فإن أُضيف إلى معرفة كان القياس تثنيته وجمعه ، والعربُ إذا حَمَلت على المعنى لم تُعِد الكلام عليه بضميرٍ يُخالف لفظ الأول ، نحو : (هذا أكرم الرجال وأفضلهم ، وهذان أكرم الرجلين وأحسنهما ، وهؤلاء أكرم النساء وأفضلهن ، وهو أحسن الفتيان وأنبلهم) ، ويقبح عند سيبويه استعمال ضمير المفرد ليعود على الجمع ، وهذا مسموعٌ يؤول ، ولا يُقاس عليه ، وتأويله أن الهاء في " أنبله " ليست عائدة على الجمع " الفتيان " ، بل عائدة على معنى " مَن ثَمَّ ، أو مَن ذُكِر" ، أي : هو أحسن الفتيان وأجمل مَن ذُكِر ، لكن الفارسي أجازه لأن المفرد سد مسد الجمع وليس حملاً على المعنى كما هو عند سيبويه [2] ، إذ الاسم التالي لأفعل التفضيل يأتي مفردًا تارة ، وجمعًا تارةً أخرى ، كقولهم : " هو أحسنُ فتىً " بالمفرد ، و" هو أحسن الفتيان " بالجمع ، وإنما جاز لكثرة ما يقولونه بالمفرد.[3]

---

(١) الكتاب ١/ ٧٩ – ٨٠

(٢) شرح كتاب سيبويه ٣/ ٩٦ – ٩٧

(٣) الخصائص ٥٨٢ – ٥٨٣ ، التذييل والتكميل ٢/ ١٥٢

وأوافق سيبويه في عدم جواز هذه الصورة لأن مَن أجازها لزمه أن يجيز " الرجال خرج ، وأصحابُك جلس ، والزيدون خرج " ، والقياس على (هو أجمل الفتيان وأنبله) ممتنع ، ومخالفة قواعد العربية في هذا أمر واضح ، وأجاز ابن عصفور استعماله في الشعر.[1]

وهناك صورة أخرى جائزة عند سيبويه ، وهي إفراد ضمير الفاعل في (ضربني) في قولهم : (ضربني وضربتُ قومك) ، فإن كان لا بد من إضمار ضمير المفرد في " ضربني " حتى لا يتعرَّى الفعل من الفاعل ، فإن التقدير : " ضربني مَن ثَمَّ ، أو مَن ذكِر " ، وأجاز سيبويه هذا على رداءته في باب إعمال الثاني ، وهو مذهب البصريين [2] ، وهو قليلٌ عند ابن مالك على الرغم من جوازه [3] ، أما الكوفيون والكسائي وهشام الضرير والسهيلي وابن مضاء فقد أوجبوا حذف الفاعل هربـًا من الإضمار قبل الذكر [4] ، والإضمار قبل الذكر هنا يُسهّله كون المضمر مفَسَّـرًا بعده بـ(قومك) ، فلا لبس في الكلام ، ونكون في منأى عن القبح بإبراز ضمير الجمع ، فيُقال : ضربوني وضربتُ قومَك ، وقد شبّه سيبويه (ضربني وضربتُ قومُك) بقولهم : هو أجمل الفتيان وأنبله ، من باب تشبيه الخارج عن القياس بالخارج عن القياس ، وليس ذلك دليلاً على جواز المشبه به.

وتظهَر لي قوة قول سيبويه في عدم القياس على ما جاء من عود ضمير الجمع مفردًا ؛ لأن العربية لغة إيضاحٍ وإفهام ، وكل ضميرٍ يعود على شيء لا بد أم يكون ممثّلا مفسّره ، إن مفردًا فمفرد ، وإن جمعًا فجمع.

* * *

(١) المقرب ٣٣٠

(٢) الكتاب ١/ ٨٠ ، وشرح الأشموني على ألفية ابن مالك ١/ ٤٥٩

(٣) شرح التسهيل ١/ ١٢٧

(٤) شرح التصريح على التوضيح ١/ ٤٨٥ ، وهمع الهوامع ١/ ٥٧٧

قبح الفصل بالاسم بين " إذ " والفعل الماضي

" إذ " ظرفٌ يدلُّ على المضي ، فإن أضيف إلى الفعل الماضي وَجَبَ أن يعقــبَه مباشرة ، وإن فَصَل بينهما الاسم كان هذا **قبيحًا** عند سيبويه ، قال : (تقول : جئتُ إذ عبدُ الله قائم ، وجئتُ إذ عبدُ الله يقوم ، إلا أنها في فَعَل قبيحةٌ ، نحو قولك : جئتُ إذ عبدُ الله قام).[1]

والصورة القبيحة في قولهم : (جئتُ إذ عبدُ الله قام) ، بالفصل بين " إذ " والفعل الماضي بالاسم " عبد الله " ، ويقبح هذا الفصل عند سيبويه ؛ لأن (زيد قام) موضعه الرفع على أنه خبر للمبتدأ ، وخبر المبتدأ لا يكون إلا اسمًا أو ما يُضارع الاسم ، كالفعل المضارع ، أما الفعل الماضي فمضارعته للاسم ليست بتامة ، و(قام) ليس باسم [2] ، و" إذ " اسمٌ لوقتٍ مبهم ، دالٌ على الزمن الماضي ، ولا معنى للجزاء فيه ، فهو ماضٍ لا يحتاجُ إلى جزاء ، ويأتي بعده الفعل الماضي ، وتلزم مباشرته له ؛ لأن كليهما للماضي ، ومنه قوله تعالى :

- ﴿ فقد نصره الله إذ أخرجه الذين كفروا ﴾.[3]
- وقوله : ﴿ واذكروا إذ كنتم قليلاً فكثَّركم ﴾.[4]
- وقوله : ﴿ وإذ قال ربك للملائكة ﴾.[5]
- وقوله : ﴿ وإذ قلنا للملائكة ﴾.[6]
- وقوله : ﴿ وإذ فرَقْنا بكم البحر ﴾.[7]

---

(١) الكتاب ١/ ١٠٧

(٢) المقتضب ٢/ ٥٦٣ ، وشرح كتاب سيبويه ٣/ ١٩٤ ، والبيان في شرح اللمع ٦٨٦ ، وشرح المفصل ٣/ ١٢١ ، والإيضاح في شرح المفصل ١/ ٥١١ ، وشرح التسهيل ٢/ ٢٠٨، وشرح الرضي على كافية ابن الحاجب ٤/ ١٤٤ ، والتذييل والتكميل ٧/ ٢٩٦ ، والجنى الداني في حروف المعاني ١٨٧

(٣) التوبة : ٤٠

(٤) الأعراف : ٨٦

(٥) البقرة : ٣٠

(٦) البقرة : ٣٤

(٧) البقرة : ٥٠

ـــ وقوله : ﴿ واذكر في الكتاب مريم إذ انتبذت ﴾ .[1]

ـــ وقوله : ﴿ اذكروا نعمة الله عليكم إذ جعل فيكم أنبياء ﴾ .[2]

ـــ وقوله : ﴿ بعد إذ هديتنا ﴾ .[3]

ويبدو لي أن الفصل بين المتشابهين ليس قبيحًا في الأحوال كلّها ، بل إنّ بعض النحويين يرى الفصل حلاً في كثير من المسائل ، كقولهم : (ثلاثٌ من البط ذكور) ، إنما حسُن موافقة العدد للمعدود في التذكير للفصل بينهما بالجار والمجرور " من البط ".

* * *

(١) مريم : ١٦

(٢) المائدة : ٢٠

(٣) آل عمران : ٨

قبح النصب في قولهم : أما العبيدَ قذو عبيدٍ

قُبح عند سيبويه نصب ما بعد " أمّا " إذا لم يكن مصدرًا ، قال : (وذلك قولك : أما العبيدُ فذو عبيدٍ ، وأما العبدُ فذو عبدٍ ، وأما عبدانِ فذو عبدين.

وإنما اختير الرفع لأن ما ذكرتُ في هذا الباب أسماء ، والأسماءُ لا تجري مجرى المصادر ، ألا ترى أنك تقول : هو الرجلُ علمًا وفقهًا ، ولا تقول : هو الرجل خيلاً وإبلاً ، فلما قُبح ذلك جعلوا ما بعده خبرًا له ، كأنهم قالوا : أما العبيدَ فأنت فيهم أو أنت منهم ذو عبيدٍ ، أي لك من العبيدِ نصيبٌ ، كأنّك أردتَ أن تقول : أما من العبيدِ أو أما في العبيدِ فأنت ذو عبيدٍ ، إلا أنك أخَّرتَ في ومن وأضمَرتَ فيهما أسماءهم.

وأما قوله : أما العبدُ فأنت ذو عبدٍ ، فكأنّه قال : أما في العبدِ فأنت ذو عبدٍ ، ولكنه أخَّرَ في وأضمر فيه اسمه كما فعل ذلك في (العبيد) ، فلما قُبح عندهم أن يكون بمنزلة المصدر و لم يكن مما يجوزُ فيه عندهم ذلك حملوه على هذا ، فرارًا من أن يُدخلوا في المصدر ما ليس منه) [1] ، وقال : (قال النحويون : أما العلمَ والعبيدَ فذو علمٍ وذو عبيدٍ ، وهذا قبيح ؛ لأنك لو أفردته كان الرفع هو الصواب ، فخبُث إذ أُجري غير المصدر كالمصدر ، وشبّهوه بما هو في الرداءة مثله ، وهو قولهم : ويلٌ لهم وتبٌّ).[2]

والصورة القبيحة في قولهم : (أما العبيدَ فذو عبيدٍ ، وأما العبدَ فذو عبدٍ) ، إذ أن (أما) لا يليها عند سيبويه إلا المصدر ، ويكون منصوبًا على المفعول لأجله فإن جاء بعدها اسم جنس قُبح النصب ، فليس (العبيد) مصدرًا يُضمَر له فعلٌ من لفظه ، فينتصبُ على المفعولية ، وسيبويه يُجيز النصب هنا على ضعفٍ ، ذلك إذا لم يُرِد عبيدًا بأعيانهم ، فيكون نكرة ، وليس الممتنع عند سيبويه في النصب هنا ، بل الممتنع في القياس عليه.

والوجه أن يرتفع (العبيد) على الابتداء ، وما بعده خبرٌ له ، والتقدير : أما العبيدَ فأنت فيهم ، أو أنت منهم ذو عبيد.

---

(١) الكتاب ١/ ٣٨٧ – ٣٨٨

(٢) الكتاب ١/ ٣٨٩

والصورة القبيحة الثانية في قولهم : (أما العلم والعبيدَ فذو علمٍ وذو عبيدٍ) إذ قُبح نصب (العبيد) قياسًا على ما ذكرنا ، فلا يُعطف الثاني على الأول لعدم اتفاقهما في المصدرية ، فالأول مصدر يصحُّ نصبه ، والثاني اسمُ جنسٍ لا يُعطَفُ على ما لا يُشبهه في القاعدة ، وحكى يونس أن قومًا يُجيزون نصب (العبيد) على تأويل : مهما يكن من شخص لأجل العبيد فالمذكـــور ذو عبيد ، فالعبيد علة للذكر ، وذلك إذا عُرِف شخصٌ بالعبيد والسامعون منكرون عليه وصفه بغير العبيد.[1]

ويظهر لي أن سيبويه يراعي الكثير المسموع عن العرب.

* * *

(١) المقتضب ١/ ٤١٢ ، وشرح التسهيل ٢/ ٣٣٠ ، والمساعد ٢/ ١٧ ، ومغني اللبيب ١/ ٨٠ - ٨١ ، وأوضح المسالك ٢/ ٢٢٥ ، وشرح التصريح ١/ ٥٠٩ ، وهمع الهوامع ٢/ ١٣٠

قبح جر المستثنى على البدل في : ما أنت بشيءٍ إلا شيءٍ لا يُعبأُ به

قُبح إبدال المستثنى من المستثنى منه ، قال سيبويه : (ومثل ذلك : ما أنت بشيءٍ إلا شيءٌ لا يُعبَأُ به ، من قبل أن " بشيء" في موضع رفع في لغة بني تميم ، فلما قُبح أن تحمله على الباء صار كأنه بدلٌ من اسمٍ مرفوع).[1]

والصورة القبيحة في قولهم : (ما أنت بشيءٍ إلا شيءٍ لا يُعبَأُ به) ، فلا يجوز عند سيبويه الجر في " شيء " الثانية على البدل من " شيء " الأولى ؛ لأن (شيء الأولى) منفية ، و(شيء الثانية) مثبتة ، ولو كان " الباء " من الحروف التي يستوي فيها الدخول على المثبت والمنفي لجاز الجر في المستثنى على البدل ، لكن الباء هنا لا تدخل إلا على منفي لتأكيد الجحد ، وعليه : لا يصحّ تعليق المستثنى بحرفٍ لا يدل عليه ، ولا يصح دخوله عليه ، ولَّما كان الحمل على لفظ المجرور ممتنعًا كان الاختيار الحمل على المعنى ، أي على موضع المستثنى منه (بشيءٍ) [2] ، قال سيبويه : (هذا باب ما حُمِلَ على موضع العامل في الاسمِ والاسمِ لا على ما عَمل في الاسم ، ولكن الاسم وما عَمل فيه في موضع اسمٍ مرفوع أو منصوب ، وذلك قولك : ما أتاني من أحدٍ إلا زيدٌ ، وما رأيتُ من أحدٍ إلا زيدًا.

وإنما منعك أن تَحمل الكلام على " من " أنه خَلْفٌ أن تقول : ما أتاني إلا من زيدٍ ، فلما كان كذلك حَمَله على الموضع فَجَعله بدلاً منه كأنّه قال : ما أتاني أحدٌ إلا فلانٌ ؛ لأن معنى " ما أتاني أحدٌ " و" ما أتاني من أحدٍ " واحدٌ ، ولكن "من" دَخَلَت هنا توكيدًا ، كما تدخل الباء في قولك : كفى بالشيبِ والإسلام ، وفي : ما أنت بفاعلٍ ، ولستَ بفاعلٍ)[3] ، ويزول القبح إذا قلنا : ما أنت بشيءٍ إلا شيئًا لا يُعبَأُ به ، بالحمل على الموضع المنصوب عند الحجازيين ، أو بقولنا : ما أنت بشيءٍ إلا شيءٌ لا يُعبَأُ به ، بالحمل على الموضع المرفوع عند التميميين.[4]

---

(١) الكتاب ٢/ ٣١٦

(٢) المقتضب ٢/ ٦١٧ – ٦١٨ ، والأصول ١/ ٢٩٧ – ٢٩٨ ، وشرح كتاب سيبويه ٣/ ٥٧ ، وشرح المفصل ٢/ ٧٤ – ٧٥ ، والمقرب ٢٣٥ ، وشرح التسهيل ٢/ ٢٨٥ ، وشرح الرضي على كافية ابن الحاجب ٢/ ١٦١

(٣) الكتاب ٢/ ٣١٥ – ٣١٦

(٤) الكتاب ٢/ ٣١٦ – ٣١٧ ، وشرح كتاب سيبويه ٣/ ٥٧ ، وشرح الرضي على كافية ابن الحاجب ٢/ ١٦١ – ١٦٢، وارتشاف الضرب ٣/ ١٥١٠ – ١٥١١ ، والمساعد على تسهيل الفوائد ١/ ٥٦٢

ويبدو أن سيبويه يقدّر أن البدل لا بد أن يجوز فيه أن يقع موقع المبدَل منه ، ولو قَدَّرنا هذا لقلنا : (ما أنت شيءٍ) ، وهذا غير موافق لكلام العرب ، من هنا أرى جواز العطف على لفظ المستثنى منه المجرور ، ولا أوافق سيبويه في منعه ، والله أعلم.

* * *

قبح وقوع " إلا الاستثنائية " بعد " إنَّ ، وما الحجازية " دون فصل بينهما في الاستثناء المفرّغ

لا يكون المستثنى إلا متأخّرًا لفظًا ورُتبةً ، فإن تقدَّمَ على المستثنى منه جاز بشرط أن لا يلي حرفُ الاستثناءِ حرفًا ، كـــ(إنَّ ، وما الحجازيّة) ، فإن وليهما كان هذا **قبيحًا** عند سيبويه ، قال : (وتقولُ : ما فيها إلا زيدًا ، فإن قلبته فجعلته يلي " إنّ ، وما " في لغة أهل الحجاز قبُح و لم يجُز ؛ لأنهما ليس بفعل فيُحتَمَل قلبُهما).[1]

والصورة القبيحة في قولهم : (ما إلا زيدٌ فيها) ، و(قد علمتُ أنّ إلا زيدًا فيها) ، والقبح هنا من وجوه ، هي :

١) في تصدُّر " إلا " لأن " إن ، وما الحجازية " لا تدخل إلا على الجمل ، ففُهِمَ من ذلك جواز تصدير الجملة بـــ(إلا) ، و(إلا) لا تقعُ في أول الكلام عند البصريين [2] ، فلا بد أن تلي المسند إليه أو ما يقومُ مقامه ، نحو : (ما قام إلا زيدًا القومُ ، والقومُ إلا زيدًا ذاهبون ، وضربتُ إلا زيدًا القومَ).

٢) قبُحت المسألة لأن (إلا) حرف ، والحرفُ لا يدخُلُ على حرفٍ مثله ، من هنا امتنع إيلاؤها (إن ، وما الحجازية ، وهل الاستفهامية).

٣) تقديم المستثنى هنا قبيح لاجتماع سببين :

أحدهما : ضعف العامل (ما ، وإن) لأنهما حرفان.

والآخر : ضعف ما قام مقام المستثنى منه عن أن يتقدّم عليه المستثنى ، فلما اجتمع الضعفان لزم طريقةً واحدة ، وامتنع التقديم.

ويزول القبح بقولهم : (ما فيها إلا زيدًا ، وما علمتُ أنّ فيها إلا زيدًا).[3]

ويبدو لي أن سيبويه قبَّح المسألة مراعاة للكثير المسموع عن العرب ؛ لذا كان ما يُخالفه شاذًا عنده.

---

(١) الكتاب ٢/ ٣١٧

(٢) الإنصاف في مسائل الخلاف ٢٧٣ ، وارتشاف الضرب ٣/ ١٥١٧

(٣) شرح كتاب سيبويه ٣/ ٥٨ ، والمقتضب ٢/ ٦٠٥ ، والأصول ١/ ٢٩٨ ، وشرح التسهيل ٢/ ٢٩١ ، وشرح الرضي على كافية ابن الحاجب ٢/ ١٥٣ - ١٥٤ ، وارتشاف الضرب ٣/ ١٥١٧ ، والمساعد على تسهيل الفوائد ١/ ٥٦٩

قبح تعريف الحال

استحقت الحال التنكير **وقبُح** وقوعها معرفة عند سيبويه ، قال : (إذا كان الاسم حالاً يكون فيه الأمر لم تدخله الألف واللام و لم يُضَف ، لو قلتَ : " ضربتُهُ القائم " تريد : " قائمًا " كان قبيحًا ، ولو قلتَ : " ضربتهم قائميهم " تريد : " قائمين " كان قبيحًا)[1] ، وقال : (وأما الألف واللام فلا يكونان حالاً البتة ، لو قلتَ : " مررتُ بزيدٍ القائمَ " كان قبيحًا إذا أردتَ " قائمًا ")[2] ، وقال : (واعلم أن ما كان صفةً للمعرفة لا يكون حالاً ينتصبُ انتصاب النكرة ، وذلك أنه لا يحسُن لك أن تقول : " هذا زيدٌ الطويل " ، ولا " هذا زيدٌ أخاك " ، من قِبَل أنه مَن قال هذا فينبغي له أن يجعله صفةً للنكرة ، فيقول : هذا رجلٌ أخوك.

ومثلُ ذلك في القبح : هذا زيدٌ أسودَ الناس ، وهذا زيدٌ سيّد الناس ، حدّثنا بذلك يونس عن أبي عمرو)[3] ، وقال : (قُبح أن تكون المعرفة حالاً للنكرة إلا في الشعر ، وهو في الصفة أقبح).[4]

والصور القبيحة في قولهم : (هذا زيدٌ الطويلَ) ، والمراد : طويلاً ، و(ضربته القائم) ، والمراد : قائمًا ، و(ضربتهم قائميهم) ، أي : قائمين ، و(هذا زيدٌ أسودَ الناس) ، و(هذا زيدٌ سيّدَ الناس) ، و(هذا زيدٌ أخاك) ، وقبُحت هذه الصور لأن الحال هنا معرفة ، إذ (الطويل والقائم) مُعرَّف بـــ(أل) ، و(قائميهم ، وأسود الناس ، وسيد الناس ، وأخاك) مضافة إلى معرفة ، والحال تلزم التنكير.

وإن وقعت الحال معرفة فهي معرفة في اللفظ ، نكرة في المعنى ، و لم يجوِّز سيبويه تعريف الحال إلا إذا أُوِّل بالمصدر ، نحو قول الشاعر :

---

(١) الكتاب ١/ ٣٧٧

(٢) الكتاب ٢/ ٥٨

(٣) الكتاب ٢/ ١١٣

(٤) الكتاب ١/ ٣٦١

ـــ فأرسلهـــا العـــراك ولم يذدهـــا ولم يُشفق على نَغَصِ الـــدِّخالِ [1]

حيث نَصَب (العراك) على الحال ، وجاز اقترانه بأل لأنه مصدر ، وهو في تأويل النكرة ، من عارك يُعارك معاركةً وعراكًا إذا زاحم ، وجاز وقوع الحال معرفة في قولهم :

ـــ و (مررتُ بهم الجمّاء الغفير) ، و(الجماء الغفير) معرَّف بـــ(أل) ، أجاز سيبويه وقوعه حالاً لأنه بمنزلة العراك ، كأنهم قالوا : مررت بهم الجموم الغُفر ، والمعنى : جامّين غافرين.

ـــ و(طلبته جهدك وطاقتك ، وفعلته جهدي وطاقتي) ، وجاز وقوعه حالاً رغم أنه مضاف لأنه مؤول بالمصدر ، ومعناه : مجتهدًا.

ـــ (ومررتُ به وحدَه، ومررت بهم وحدَهم،ومررت برجلٍ وحدَه،ومررت بهم ثلاثتَهم) ، إذ جاز نصب (وحده) على الحال ، والمعنى : مررت به فقط لم أُجاوزه ، أي : منفردًا ، وهو من أوحدته إيحادًا ، وهو رأي الخليل وسيبويه، كما جاز نصب (ثلاثتهم) على الحال ، والمعنى : مررت بهم فقط لم أجاوزهم.

ـــ و(ادخلوا الأول فالأول) ، إذ نَصَب (الأول) على الحال من الواو في " ادخلوا " ؛ لأنه بتأويل النكرة "مترتبين".[2]

ـــ و(فَعَلَه رَأْيَ عيني ، وسَمْعَ أذني) ، إذ نَصَب (رأي عيني ، وسمع أذني) على الحال ، وهي من المصادر التي استُعملت مضافة وغير مضافة ، بمعنى : سَمْعًا.[3]

---

(١) التخريج : البيت للبيد في ديوانه ٢٨ ، والكتاب ١/ ٣٧٢ ، والمعاني الكبير ٤٤٦ ، وشرح أبيات سيبويه ١/ ٢٠ ، وأساس البلاغة ٤٦٥ (نغص) ، واللسان ٧ / ٩٩ (نغص) ، ١٠/ ٤٦٥ (عرك) ، ١٠ / ٤٩٤ (ملك) ، ١١/ ٢٤٣ (دخل) ، وشرح ابن عقيل ١/ ٤٤٧ ، والمقاصد النحوية ٣/ ٢١٩ ، وشرح التصريح ١/ ٣٧٣ ، والخزانة ٢/ ١٩٢ ، وبلا نسبة في المقتضب ٣/ ٢٣٧ ، والإنصاف ٢/ ٨٢٢ ، والأشباه والنظائر ٦/ ٨٥ ، وفي رواية أخرى : فأوردها العراك .

اللغة : (العراك) الازدحام على الماء ، (لم يذدها) لم يحبسها ، (لم يشفق على نغص الدخال) لم يخف أمرًا ينغّص عليها دخالها ، (الدخال) أن يشرب بعضها ثم يرجع فيزاحم الذي على الماء.

الشاهد فيه : " العراك " حيث وقع الحال معرفة مؤول بنكرة ، تقديره : أرسلها معتركة .

(٢) المساعد على تسهيل الفوائد ٢/ ١٣

(٣) الكتاب ١/ ٣٧٢- ٣٧٨ ، وشرح كتاب سيبويه ٥/ ١٤٨- ١٥٥

ـــ و(رَجَعَ عَوْدَهُ على بَدْئِه) [1] ، أي : رجع عائدًا.

ـــ **وقول شاعر : أتتني سُليم قضَّها بقضيضها تُمسِّحُ حولي بالبقيع سِبالهـــا** [2]

إذ أجاز سيبويه النصب على الحال ؛ لأنه مأخوذٌ من الانقضاض ، بمعنى : انقض أوّلهم على آخرهم ، أي : جميعًا.

وكلها شاذة تُحفَظ ولا يُقاس عليها ، وجاز تعريف الحال في الشعر للضرورة.[3]

ويبدو لي أن سيبويه اعتمد على الكثير المسموع عن العرب ؛ لأن المثال والمثالين لا يصح القياس عليهما ، ولعلي أرجح رأي سيبويه رغبةً في التخفيف ، وتقصير اللفظ ، إذ النكرة أخف من المعرفة ، فقولنا (سيّد) أخف من قولنا (السيّد ، وسيد الناس) ، ولمّا كان الحال فضلة ملازم للفضلية استثـــقله النحويـــون واستحق التخفيف بلزوم التنكير ، بخلاف غيره من الفضلات التي لا تلازم الفضلية ؛ لجواز صيرورتها عمدة [4] ، كما أن الحال في المعنى خبرٌ ثانٍ ، كقولنا : جاء زيدٌ راكبـــًا ، أفاد الحال بخبر ركوب زيد ، والأصل في الخبر التنكير ، كما استحقت الحال التنكير لأنها تقع جوابًا عن السؤال (كيف ؟) التي لا يُسأل بها إلا عن نكرة.[5]

---

(١) في معنى هذا المثل " رجع على قرواه " أي على عادته ، في مجمع الأمثال ١/ ٣١٤ ، و٢/ ٢٩٥ رقم ١٥٥٨ رجعت أدراجي ، وقال : يعني رجعت عودي على بدئي.

(٢) التخريج : البيت للشماخ بن ضرار في ديوانه ٢٩٠ ، واللسان ٧ / ٢٢١ (قضض) ، ١١/ ٣٢٢ (سبل) ، والخزانة ٣/ ١٩٤ .

اللغة : (قضها بقضيضها) منقضًا آخرهم على أوّلهم ، (البقيع) موضع بالمدينة ، (السبال) جمع سبلة ، وهو مقدم اللحية ، (وتمسّح سبالها) أي يمسحون لحاهم تأهُّبًا للكلام .

المعنى : لقد أتاني أفراد هذه القبيلة يدافع بعضهم بعضًا ، يمسحون لحاهم تأهبًا للكلام على أمر ما بيني وبينهم .

الشاهد فيه : نصب " قضها " على الحالية مع أنه معرفة ، والذي سوّغ ذلك أن معناه التنكير ، والتقدير : انقضاضًا.

(٣) الكتاب ١/ ٣٧٢ – ٣٧٨ ، والمقتضب ٢/ ٤٣٤ ، والأصول ١/ ٢١٤ ، وشرح المفصل ٢/ ١٧ – ٢٠ ، وشرح التسهيل ٢/ ٣٢٥ – ٣٢٧ ، وشرح الرضي على كافية ابن الحاجب ٢/ ٥٣ – ٥٦ ، والمساعد على تسهيل الفوائد ٢/ ١١ – ١٣ ، وشرح التصريح ١/ ٥٧٨ – ٥٧٩

(٤) شرح التسهيل ٢/ ٣٢٦

(٥) انظر : شرح المفصل ٢/ ١٧

قبح تقديم الحال على عامله الظرفي

تقديمُ الحال على عامله الظرفي **قبيحٌ** عند سيبويه ، قال : (واعلم أنه لا يقال : قائمًا فيها رجلٌ ، فإن قالَ قائلٌ أَجعلُهُ بمنزلة " راكبًا مرَّ زيد ، وراكبًا مَرَّ الرجل " ، قيل له : فإنه مثله في القياس ؛ لأن " فيها " بمنزلة " مر " ، ولكنهم كرهوا ذلك فيما لم يكن من الفعل ؛ لأن " فيها " وأخواتها لا يتصرّفن تصرف الفعل ، وليس بفعل ، ولكنهن أُنزلن منزلة ما يستغني به الاسم من الفعل ، فأجرِه كما أجرته العرب واستحسنت.

ومن ثم صار "مررت قائمًا برجل" لا يجوز ؛ لأنه صار قبل العامل في الاسم ،وليس بفعل ، والعامل الباء ، ولو حسُن هذا لحسُن " قائمًا هذا رجل ".

ويقبح أن تقول : كم غلمانًا لك ؛ لأنه قبيحٌ أن تقول : " عبدُ الله قائمًا فيها " كما قُبح أن تقول : قائمًا فيها زيدٌ)[1] ، وقال :(ويقبُحُ أن تقولَ : كم غلمانًا لك ؟ لأنه قبيحٌ أن تقول : عبدُ الله قائمًا فيها).[2]

والصورة القبيحة الأولى في قولهم : (عبدُ الله قائمًا فيها) ، إذ تقدَّمَ الحال " قائمًا " على عامله الظرفي ، الحالُ واقعٌ بين جزأين ، أحدهما محتاجٌ للآخر ، وهما المبتدأ وخبره ، وأصله : عبدُ الله قائمًا فيها ، وأجازه الأخفش مع تقدُّم المبتدأ على الحال [3] ؛ لأن تقديم الحال كَلاَ تقديم ، ويعمل الظرفُ في الحال كما يعمَل فيه الفعل ، لكن الظروف لا تتصرف تصرف الفعل ، فإذا كان تقديم الحال على عامله الفعلي جائز فهو ممتنعٌ مع العامل الظرفي ، لضعفه عن العمل فيما قبله.[4]

---

(١) الكتاب ٢/ ١٢٤

(٢) الكتاب ٢/ ١٥٩

(٣) شرح الرضي على كافية ابن الحاجب ٢/ ٦٣

(٤) الكتاب ٢/ ١٢٤ ، والمقتضب ٢/ ٥٣٢ ، وشرح كتاب سيبويه ٢/ ٤٥٢ ، وشرح اللمع في النحو ٧٢

والصورة القبيحة الثانية في قولهم : (قائمًا فيها زيدٌ) ، إذ تقدّم الحال " قائمًا " على عامله الظرفي ، وأصله : " زيدٌ قائمًا فيها " ، لكنه لم يقع بين متلازمين ، ومثله قولهم " مررتُ جالسًا بزيدٍ " ، وأجازه أبو حفص الضرير.(١)

وكلا النوعين ممتنعٌ عند سيبويه ؛ لأن تعلق الحال بالحال ثانٍ لتعلقه بصاحبه ؛ وكان حقه بعد أن تَعدَّى إليه بواسطة أن يتعدَّى إليه بتلك الواسطة ؛ فلما خيف التباس الحال بالبدل امتنع ذلك ؛ كما أنّ الفعل الواحد لا يتعدّى بحرف واحد إلى شيئين ؛ من هنا التزموا تأخير الحال عوضًا من الاشتراك في واسطةٍ واحدة (٢) ، وخالفه ابن مالك لأن الحال تستغني عن الواسطة فيعمَل فيها ما لا يتعدَّى بحرف الجر ، كاسم الإشارة ، وحرف التنبيه ، والتشبيه ، والتمني (٣) ، وإن ورد شيءٌ من هذا التقديم فهو متأوّل ، نحو : هو قائمًا رجلٌ ، فهو على تأويل جوابٍ للسؤال " على أي حالٍ زيدٌ رجلٌ " ، يريد : الرجولة والشهامة ، أي : إذا كان قائمًا.(٤)

والمجرور ملتصقٌ بالجار ، فكما امتنع تقديم الحال على الجار ، امتنع تقديمه على المجرور تبعًا لذلك ، ومحالٌ أن يتقدَّم الحال على صاحبه المجرور بالحرف دون أن يتقدم على الجار ، فلا يُقال : مررت بقائمًا رجلٍ ؛ إذ يمتنع عند سيبويه الفصل بين الجار والمجرور (٥) ، فإن كان صاحبه غير مجرور بالحرف العامل جاز تقديم الحال عليه ، بشرط أن يكون الحال فضلة ، يتمُّ الكلام بدونه ، وهو كثير في الشعر ، قليلٌ في النثر ، ومنه قولهم : " عليك أميرًا زيدٌ ، وإن في الدار قائمًا زيدًا ، وإن زيدًا في الدار قائمًا " ، وأصل الجملة : إن زيدًا في الدار ، والكلام هنا تامٌّ قبل دخول الحال.(٦)

---

(١) توجيه اللمع ٢٠٧ ، وهو عمر ابن أحمد بن أبي بكر بن أحمد بن مهران العراقي النحوي مجد الدين أبو حفص الضرير ، تخرج على : مكي بن ريان الماكسيني الضرير ، وتصدر بعده لإقراء النحو ، وصار أنحى أهل عصره ، وأتقن العروض والنحو واللغة والشعر ، من تلامذته : ابن الخباز ، ت : ٦١٣ هـ ، انظر : بغية الوعاة ٢/ ٢١٦

(٢) شرح التسهيل ٢/ ٣٣٦ ، وشرح ابن الناظم ٢٣٥ ، وشرح الأشموني ٢/ ١٥ ، وشرح التصريح ١/ ٥٨٩

(٣) شرح التسهيل ٢/ ٣٣٩

(٤) شرح كتاب سيبويه ٢/ ٤٥٢

(٥) الكتاب ٢/ ١٢٤

(٦) الكتاب ٢/ ١٢٤ – ١٢٥ ، والمقتضب ٢/ ٥٣٣ ، وشرح كتاب سيبويه ٢/ ٤٥٣ – ٤٥٤ ، والبيان في شرح اللمع ٢٢٢

ويبدو لي أن سيبويه بنى رأيه على الكثير المسموع عن العرب ، ولعلي أوافق المجيزين لتقديم الحال على العامل الظرفي ؛ لكثرة أدلته ؛ وهو سماعٌ من آي الذكر الحكيم ، الذي لا يُعذَرُ رادّوه ، يعضده سماعٌ من الشعراء الثقات ، الأمر الذي يقوّي القياس عليها.

* * *

قبح الفصل بين " رب " ومجرورها

لا يُفرَقُ بين حرف الجر والاسم المجرور إلا في شعر ، فإن فُصل **قبـُح** ، قال سيبويه : (لا يُفصَل بين الجار والمجرور ، ومن ثم أُسقط " رُبّ قائمًا رجلٍ " ، فهذا كلامٌ قبيحٌ ضعيف فاعرف قبحه ، فإن إعرابه يسير ، ولو استحسناه لقلنا هو بمنزلة " فيها قائمًا رجلٌ " ، ولكن معرفة قبحه أمثلُ من إعرابه) [1] ، وقال : (ألا ترى أنّ قبح " كم بها رجلٍ مصاب " كقبح " رب فيها رجلٍ " ، فلو حسُن بالذي لا يستغني به الكلام لحسُن بالذي يستغني به).[2]

والصورة القبيحة في قولهم : (رب فيها رجلٍ ، ورب قائمًا رجل) ، إذ فصل بين " رب " والمجرور بها ، والفصل في الأول الظرف "فيها " ، وفي الثاني الحال " قائمًا " ، وهذا غير جائز ، إلا في ضرورة الشعر [3] ، نحو قول الشاعر في الفصل بالظرف :

ـــ يقـولون في الأكفـاءِ أكبر همّـه ألا رُبَّ منهـم مَن يعيشُ بمالكا [4]

ـــ وآخر : رُبّ في الناس موسرٍ كعديمٍ وعـديم يُـخـالُ ذا إيسـارِ [5]

ولعلي أوافق سيبويه في امتناع الفصل بين الجار والمجرور ؛ لأن حروف الجر تتنـزّل من المجرور منزلة الحرف من الكلمة.

---

(١) الكتاب ٢/ ١٢٤

(٢) الكتاب ٢/ ٢٨١

(٣) الكتاب ٣/ ١١١ ، والأصول ٢/ ٢٣١ ، والخصائص ٥٦٧ ، والمقرب ٢٧١ ، وشرح جمل الزجاجي ١/ ٥٢٧ – ٥٢٨ ، وشرح التسهيل ٣/ ١٩٤ ، وارتشاف الضرب ٤/ ١٧٦١ – ١٧٦٢ ، وتذكرة النحاة ٦ ، والمساعد على تسهيل الفوائد ٢/ ٣٠١ ، وشرح الأشموني ٢/ ١١٨

(٤) التخريج : البيت للأعشى في ديوانه ١٢٩ ، وبلا نسبة في مجالس ثعلب ٢/ ٤٤٥ ، وشرح التسهيل ٣/ ١٩٤ ، والخزانة ٥/ ٦٥ ، والدرر اللوامع ٢/ ١٥٢

الشاهد فيه : " رب منهم مَن يعيش بمالكا " ، حيث فصل بين حرف الجر " رب " والاسم المجرور " مَن يعيش " بالظرف (منهم) ، وأصله : رب مَن يعيش بمالك منهم .

(٥) التخريج : البيت بلا نسبة في شرح التسهيل ٣/ ١٩٤ ، وارتشاف الضرب ٤/ ١٧٦١ ، والمساعد ٢/ ٣٠١ ، والدرر ٢/ ٤٠

الشاهد فيه : " رُب في الناس موسرٍ " ، حيث فصل بين حرف الجر " رُب " والاسم المجرور " موسرٍ " بالظرف (في الناس) ، وأصله : رب موسر في الناس .

قبح إضمار الجار في قولهم : لاه أبوك ، ولقيته أمس

يُضمَرُ الجارُ عند سيبويه على **قبح** ، قال : (وزعم الخليل أنّ قولهم : لاه أبوك ، ولقيته أمس ، إنما هو على : لله أبوك ، ولقيتُهُ بالأمس ، ولكنهم حذفوا الجار والألف واللام تخفيفًا على اللسان ، وليس كل جارٍ يُضمَر ؛ لأن المجرور داخلٌ في الجار ، فصارا عندهم بمنزلة حرفٍ واحد ، فمن ثم قبُح).[1]

والصورة القبيحة في قولهم : (لاه أبوك) حُذف حرف الجر ، إذ أن أصله : لله أبوك ، وهذا قبيحٌ عند سيبويه وفي الاسم لاماتٌ ثلاث : حُذفت الأولى وهي لام الجر ، والثانية وهي اللام في أل التعريف ، أما لام الاسم الأصلية فهي باقيةٌ على حالها ، كما حُذفَ الألف ، هذا رأي سيبويه [2] ، وزعم المبرد أن لام الجر هي المثبتة [3] ، وبقي الاسم مجرورًا بالحرف المحذوف ؛ لأنه كالمثبَت في اللفظ ، وهو كالمضاف في ذلك ، يُحذَف ويبقى عمله ؛ وإنما حذفوا الجار تخفيفًا لما أكثروا استعماله ؛ واختصارًا للكلام ؛ وفي الكلام ما يدلُّ على الحرف المحذوف ، فجرى المحذوف مجرى الثابت لقوّة الدلالة عليه ، وهو شاذ لا يُقاسُ عليه ، إنما اقتصروا فيه على المسموع من العرب.

والصورة القبيحة الثانية في قولهم : (لقيته أمس) بحذف الجار ، وأصله : لقيته بالأمس ، واتصلَ الفعلُ بالمجرور فنصبه ، و لم يحذفوا لام الجر فقط ، بل حذفوا لام التعريف ، وهي مرادة ، ومثله :

ـــ استغفرتُ اللهَ ذنبي ⮜ أصله : استغفرتُ الله من ذنبي.

ـــ وسميتـــُك زيدًا ⮜ أصله : سميتك بزيدٍ.

والظروف نوعان : ظروفُ الزمان ، وظروفُ المكان ، أما ظروف الزمان فهي مبهمة ولا يدخلها إلا الفعل اللازم ، والفعل اللازم لا يتعدّى إلا بحرف الجر ، فإن عُلِمَ أن في الجملةِ حذفٌ أُمِنَ اللبس ، وجاز الإضمار ، أما ظروف المكان فهي على ضَرَبَين : ظروفٌ أشبهت ظروفَ الزمانِ في الإبهام ، فجاز حذف الجار معها ، وإنما أُبهِمَت لأنها لا خلقَةَ لها ، فما كان قدّامك قد يكونُ خلفًا ، وما كان خلفَكَ قد يكونُ قُدَّامًا ، والعكس ، ولعلّي لا أرى في هذا إبهامًا ؛ لأن القدم لا يكون خلفًا إلا إذا أُضيفَ إليه مضافٌ يُعيّن المبهم ، كَأن يُقال : (الكتاب

---

(١) الكتاب ٢/ ١٦٢ - ١٦٣

(٢) انظر : الكتاب ٣/ ٤٩٨ ، وشرح المفصل ٥/ ٢٦١ ، والإيضاح في شرح المفصّل ٢/ ١٦٢

(٣) شرح المفصل ٥/ ٢٦١

أمام زيد ، وخلف عمرٍو) ، وعليه : فلا إبهام في الجملة ، وإنما جاز إضمارُ الجار معها لأن الفعل يتعدَّى إليها على معنى " استقرّ " ، والضرب الثاني : الظروف المخصوصة ، ولا يتعدّى إليها الفعل إلا بحرفِ جرّ عند بعض النحويين ، كالفارسي [1] ، والوراق [2] ، كـــ(الدار والمسجد ..... وما أشبهها).[3]

ويظهر أن كثرة دوران هذه الأقول على ألسنة العرب سببٌ في تجويز الحذف فيها.

* * *

(١) التعليقة على كتاب سيبويه ١/ ٢١٦

(٢) العلل في النحو ٢٢٤ – ٢٢٥

(٣) الأصول ١/ ٤٣٢ – ٤٣٣ ، والعلل في النحو ١٨٥ ، وشرح المفصل ٥/ ٢٥٩ – ٢٦١ ، والإيضاح في شرح المفصل ٢/ ١٦٢ ، ومغني اللبيب ١/ ١٨٣ ، وشرح التصريح ١/ ٦٥٣ ، وهمع الهوامع ٢/ ١٨٨ ، ٤٧٢ ، ٣٥٣ – ٣٥٤ ، ٣/ ١٠ ، ٥٢٠

قبح الفصل بين المضاف والمضاف إليه

الفَرقُ بين المتضايفين **قبيح** عند سيبويه ، قال : (وتقولُ : لا يدينِ بها لك ، ولا يدينِ اليوم لك ، إثباتُ النون أحسن وهو الوجه ، وذلك أنك إذا قلت " لا يدَيْ لك ولا أبا لك " ، فالاسمُ بمنزلةِ اسمٍ ليس بينه وبين المضاف إليه شيء ، نحو " لا مثلَ زيدٍ " ، فكما قُبحَ أن تقول : " لا مثلَ بها زيدٍ " فتفصل ، قُبحَ أن تقول " لا يدَيْ بها لك " ، ولكن تقول : لا يدين بها لك ، ولا أب يوم الجمعة لك ، كأنك قلتَ : لا يدين بها ، ولا أب يوم الجمعة لك ، ثم جعلت لك خبرًا فرارًا من القبح ..... فكما قُبح أن تفصل بين المضاف والاسم المضاف إليه قُبح أن تفصل بين " لك " وبين المنفي الذي قبله ؛ لأن المنفي الذي قبله إذا جعلتَه كأنّه اسمٌ لم تفصل بينه وبين المضاف إليه بشيء ، قُبحَ فيه ما قُبح في الاسم المضاف إلى اسم لم تجعل بينه وبينه شيئًا ؛ لأن اللام كأنّها ههنا لم تُذكَر)[1] ، وقال : (وقال ذو الرمّة :

ـــ **وكأنَّ أصواتَ مِن إيغالهن بنا أواخِرِ القَيسِ أصواتُ الفراريجِ** [2]

فهذا قبيح).[3]

والصورة القبيحة في قولهم : (لا مثل بها زيد) ، إذ حذفوا بين المضاف " مثل " والمضاف إليه " زيد " بالجار والمجرور " بها " ، وهذا قبيح.

والصورة القبيحة الثانية في قولهم : (لا يدَيْ بها لك ، ولا أبـــا فيها لك) ، إذ حُذفت نون (يدين) ، وتنوين (أبٌ) ، وفي هذا دليلٌ على الإضافة ، والأصل : (لا يدين لك) و" يدين " مضافةٌ إلى " الكاف " في " لك " ، واللام لتأكيد الإضافة ، والأصل في الثاني : (لا أبٌ لك) ، و" أب " مضاف إلى " الكاف " في " لك " ، حُذف التنوين ولحقها الألف فدَلَّ هذا على الإضافة

(١) الكتاب ٢/ ٢٧٩ - ٢٨٠

(٢) سبق تخريجه.

(٣) الكتاب ١/ ١٧٩ - ١٨٠

أيضًا ، ولما قالوا " لا يدي لك " بحذف النون اشتد اتصالها بالكاف ، وصار الفصل بينهما قبيح ممتنع ، وكذلك " أب " قبُح الفصل بينها وبين " أب " بعد حذف التنوين.[1]

والفصل بين المتضايفين ممتنع عند سيبويه سواء بالظرف أو بغيره ، وهو جائزٌ في الشعر ، ومنه قول الشاعر :

ـــ **هما أخوا في الحرب من لا أخا له إذا خاف يومًا نبوةً فدعاهما** [2]

ويظهر أن سيبويه يمنع الفصل للقياس العقلي ، فالمتضايفان شيءٌ واحد لا يُفصل بين أجزائه.

* * *

(١) المقتضب ٢/ ٥٨٦ ، وشرح كتاب سيبويه ٣/ ٢٢ - ٢٤ ، والتعليقة ٢/ ٢٥ - ٢٦ ، وشرح اللمع ٥٥ - ٥٦ ، والتخمير ١/ ٥٠٧ - ٥١٠ ، وشرح المفصل ٢/ ١٠٥ ، وشرح الرضي على كافية ابن الحاجب ٣/ ٣٣٠ ، ولباب الإعراب ٣٧٥ - ٣٧٧

(٢) التخريج : البيت لعمرة الخثعميّة في شرح ديوان الحماسة للمرزوقي ١٠٨٣ ، ولسان العرب ١٤/ ١٠ (أبي) ، والدرر ٥/ ٤٥ ، ولها أو لدرنا بنت عبعبة في الكتاب ١/ ١٨٠ ، والمقاصد النحوية ٣/ ٤٧٢ ، والدرر ٥/ ٤٥ ، ولدرنا بنت عبعبة أو لدرنا بنت سيار في شرح أبيات سيبويه ١/ ٢١٨ ، ولامرأة من بني سعد في نوادر أبي زيد ١١٥ ، وبلا نسبة في الخصائص ١/ ٢٩٥ ، ٢/ ٥٠٥ ، وكتاب الصناعتين ١٦٥ ، وهمع الهوامع ٢/ ٥٢

اللغة : (النبوة) أن يضرب بالسيف فلا يمضي في الضربة .

المعنى : لقد كانا أخوين لمن ليس له أخ في الحرب ولا ناصر يأخذ بيده ، ينصرانه إذا دهمه العدو ، ويأخذان بيده إذا غشيه الهول ، فخاف ألا يستطيع دفع الهلاك عن نفسه .

الشاهد فيه : " أخوا في الحرب من لا أخا له " ، حيث فصل بين المضاف (أخوا) والمضاف إليه (من) بشبه الجملة (في الحرب)

قبح وصف المشتق قبل إعماله

إعمالُ المشتقاتِ مشروط عند سيبويه بعدميّة الوصف ، فإن وُصف بعد إعماله كان هذا جائزًا ، وإن وُصِفَ قبل إعماله فيما بعده كان **قبيحًا** ، قال : (وإن وصفتَهُ فقلتَ : " مررتُ برجلٍ حسنٌ ظريفٌ أبوه " فالرفع فيه الوجه والحدّ ، والجر فيه قبيح ؛ لأنه يفصلُ بوصفٍ بينه وبين العامل ، ألا ترى أنك لو قلتَ : " مررتُ بضاربٍ ظريفٍ زيدًا ، وهذا ضاربٌ عاقلٌ أباه " كان قبيحًا).[1]

والصور القبيحة في قولهم : (مررتُ بضاربٍ ظريفٍ زيدًا ، وهذا ضاربٌ عاقلٌ أباه ، ومررتُ برجلٍ حسنٍ ظريفٍ أبوه) ، والقبح في وصف اسم الفاعل قبل إعماله فيما بعده ، فاسم الفاعل إذا وُصِف ازداد شبهه بالاسم ، وابتعد عن شبه الفعل الذي بسببه جازَ أن يعمَل عمله ، ويُشترط لإعمال اسم الفاعل الموصوف أن يكون وصفه بعد إعماله ، ويقبح الوصف قبل الإعمال لما فيه من فصلٍ بين العامل والمعمول ، فلا يجوز أن نرفع " زيدًا " بـــ(ضارب) ، وقد فَصَل بينهما الوصف " ظريف ، والفصلُ بينهما جائزٌ إذا كان العاملُ فعلاً ، لكن المشتق شابَهَ الفعل في عمله ، ولم يصِل إلى مرتبته ، من هنا كان الفصل بين المشتق ومعموله غيرُ جائزٍ كجواز الفصل بين الفعل ومعموله.

وإن فُصل بين المشتق ومعموله بالوصف لم يجز الإتباع ، فتُرفع الصفةُ على الابتداء ، نحو : (مررتُ برجلٍ حسنٌ ظريفٌ أبوه) ، و" حسن " خبر لمبتدأ محذوف ، والتقدير : برجل هو حسن.[2]

ويبدو لي رجحان رأي سيبويه ؛ للقياس العقلي ؛ فلا يصح لاسم الفاعل أن جَجمع بين صفات الأسماء وعمل الأفعال ، ففي هذا تناقضٌ واضح.

* * *

(١) الكتاب ٢/ ٢٩

(٢) الكتاب ٢/ ٢٩ ، وشرح كتاب سيبويه ٢/ ٣٥٩ ، والمقرب ١٨٨ ، وشرح التسهيل ٣/ ٧٤ ، وتوضيح المقاصد ٢/ ٨٥٢ ، والمساعد على تسهيل الفوائد ٢/ ١٩١ – ١٩٢ ، وشرح التصريح على التوضيح ٢/ ١٢ ، ومجيب الندا في شرح قطر الندى ٤٧٦

قبح الإتيان بتابع لفاعل " نعم " المضمر

وصفُ فاعل نعم المضمر **قبيحٌ** عند سيبويه ، قال : (ومَن زعمَ أن الإضمار الذي في " نِعمَ " هو " عبدُ الله " فقد ينبغي له أن يقول : " نعم عبدُ الله رجلاً " ، وقد ينبغي له أن يقول : " نعمَ أنت رجلاً " فتجعل " أنت " صفةً للمُضمَر ، وإنما قبُح هذا المُضمَرُ أن يوصَف لأنه مبدوءٌ به قبل الذي يُفسّرُه ، والمُضمَر المقدَّم قبل ما يُفسّره لا يُوصَف ؛ لأنهم إنما ينبغي لهم أن يُبيِّنوا ما هو).[1]

والصورة القبيحة في قولهم : (نعم عبدُ الله رجلاً) فقد أضمر فاعل " نعم " ، وجاء " عبد الله " بدلاً منه ، وهذا قبيح عند سيبويه.

والصورة القبيحة الثانية في قولهم : (نعم أنت رجلاً) ، إذ أُكد الضمير المستتر بضمير منفصل ، وهذا قبيح.

ولا يجوز أن يُؤتى لهذا الضمير بتابع ، سواء كان نعتًا أو بدلاً أو توكيدًا ؛ لأنه مبهم ، وصار من إبهامه كالمعدوم ، والعبرة في الجملة بالتمييز ، لا بهذا الضمير ، وما ورد موصوفاً شاذ لا يُقاس عليه.[2]

وسيبويه يمنع المسألة للقياس العقلي ، إذ أن تأكيد الفاعل المضمر لا يفيد شيء ، وكذلك توكيده والإبدال منه ، إذ الاعتماد في المعنى على التمييز ، من هنا كان المنع.

* * *

(١) الكتاب ٢/ ١٧٨

(٢) شرح الرضي على كافية ابن الحاجب ٥/ ٢٦٦ ، وارتشاف الضرب ٤/ ٢٠٤٩ ، والمساعد على تسهيل الفوائد ٢/ ١٢٨

قبح إعمال "خير" في الاسم الظاهر

قبُح عند سيبويه إعمال " خير " في الاسم الظاهر بعده ، قال : (لو قلت : " مررت بخيرٍ منه أبوه " كان قبيحًا).[1]

والصورة القبيحة في قولهم : (مررت بخير منه أبوه) ، والأصل : مررت برجل خير منه أبوه ، إذ رَفَعت " خير " فاعلاً ، هو " أبوه " ، وهي لغة ضعيفة نطق بها بعض العرب ، إلا أنها قبيحة عند سيبويه ؛ لأن " خير " ليست اسمًا مشتقًا كـ(ضارب ، وقائم ..... وغيره) ، ولا يُشتق منها الفعل ، وإنما أعملوها على سبيل التشبيه بالصفة المشبهة في قولهم : (مررت برجل حسن وجهه) ، والصفة المشبهة لا تعمل فيما بعدها إلا على سبيل الشبه باسم الفاعل ، وهذا يعني أنها تنحط عن مرتبة اسم الفاعل ، فإذا شبّهنا أفعل التفضيل بها كان هذا أضعف ، وأقل منزلة ؛ من هنا كان إعمالها قبيحٌ عند سيبويه ، إذ لا تعمَل على سبيل الأصالة كاسم الفاعل ، ولا على سبيل الفرع كالصفة المشبهة ، بل على سبيل الشبه بالفرع ، ونظرًا لأن أفعل التفضيل لا يُثنّى ولا يُجمَع ولا يؤنّث ؛ لذا بعُدَ من شبه الفعل ، وأصبح اسمًا جامدًا.[2]

ويظهر أن سيبويه أجاز المسألة لأنها لغة محفوظة عن العرب ، وقبّحها لعدم كثرتها في السماع.

* * *

(١) الكتاب ٢/ ٣٤

(٢) شرح كتاب سيبويه ٢/ ٣٥٩ ، وشرح المفصل ٤/ ١٤١ ، وشرح التسهيل ٣/ ٦٥ ، وشرح الرضي ٤/ ٤٥٠ - ٤٥١ ، وارتشاف الضرب ٥/ ٥٣٣٢ ، وتذكرة النحاة ٣٠٥

قبح الوصف بالأسماء الجامدة التي لم تؤول بالمشتق

الوصف بالأسماء الجامدة **قبيحٌ** عند سيبويه ، قال : (وتقول : مررتُ برجلٍ أسدٍ شِدَّةً وجُرأةً ، إنما تريد : مثل الأسد ، وهذا ضعيف قبيح)[1] ، وقال : (و" العبدُ " يكون صفة ، وتقول : هذا رجلٌ عبدٌ ، وهو قبيحٌ لأنه اسم).[2]

والصورة القبيحة في قولهم : (مررتُ برجلٍ أسدٍ شِدَّةً وجُرأةً) ، على أن (أسد) صفة لـــ(رجل) ، فإذا كان المراد حقيقة السبع فلا يصح الوصف به ، إذ لا يصح أن نَصِف أحدًا بصورة الأسد وخِلقته ، وإن قَصَدنا هذا كُنّا خارجين عمّا استقرّ عليه العقل ؛ لذا امتنع الوصف به ؛ و(أسد) اسم ذات جامد ، ولا يوصف إلا بالمشتق ، كاسم الفاعل أو اسم المفعول أو الصفة المشبهة .....الخ.

أما إذا كان المراد المماثلة والحمل على المعنى فقد أجاز سيبويه الوصف بها على قبح ، نحو : (مررت برجلٍ أسدٍ ، وهذا رجلٌ عبدٌ) ؛ لأنها تؤول بالمشتق ، وذلك على تقدير : مثل أسد ، ومثل عبد ؛ لأن " مثل " مشتقٌ من : مماثل ، حُذف المضاف وحَلَّ المضاف إليه محلَّه.[3]

ويبدو لي أن الصورة هنا معتمدة على مراد المتكلم ، فإن كان مراده تشبيه الرجل بالأسد في خِلقته كان هذا قبيحًا ، أما إذا كان المراد تشبيهه بالأسد في الشدّة والقوّة فهو جائز ، ولعل سيبويه منع المسألة للقياس العقلي ، فمن غير المعقول تشبيه الرجل بالأسد في صورته.

* * *

(١) الكتاب ١/ ٤٣٤

(٢) الكتاب ٢/ ١٨٢

(٣) المقتضب ٢/ ٢٠٨ - ٢٠٩ ، ٢٢٠ ، والأصول ٢/ ٢٨ ، ٣١ ، وشرح كتاب سيبويه ٦/ ٦٤ ، وشرح المفصل ٢/ ٢٣٦ ، وشرح جمل الزجاجي ١/ ١٤٤ ، وشرح التسهيل ٣/ ٣١٣ - ٣١٥ ، وشرح الرضي على كافية ابن الحاجب ٢/ ٦٠ ، ٣/ ١٤ - ٢٢

قبح الوصف بالجواهر إذا كان المراد حقيقتها

قُبح الوصف بالجواهر إذا كان المقصود حقيقتها ، قال سيبويه : (لو قلت : له خاتمٌ حديدٌ ، أو هذا خاتمٌ طينٌ ، كان قبيحًا)[1] ، وقال : (ومن قال " مررت بصحيفةٍ طينٌ خاتمُها " قال " هذا راقودٌ خلٌّ ، وهذه صُفةٌ خزًّا " ، وهذا قبيح أُجري على غير وجهه)[2] ، وقال : (ألا ترى أنك تقول : هذا مالُك درهمًا ، وهذا خاتمُك حديدًا ، ولا يحسن أن تجعله صفة ، فقد يكون الشيء حسنًا إذا كان خبرًا ، وقبيحًا إذا كان صفة).[3]

والصورة القبيحة في قولهم : (مررت بسرجٍ خزٍّ صفّتُه ، ومررت بصحيفةٍ طينٍ خاتمُها ، ومررت برجلٍ فضةٍ حليةُ سيفه ، ومررت بدارٍ ساجٍ بابها) ، فلا يجوز جـــرّ (خز ، وطين ، وفضة ، وساج) على أنها صفات لما قبلها إذا كان المقصود حقيقة هذا الجوهر ، وهو قبيحٌ في النثر ، مكروه عند سيبويه في الشعر ، ويزول القبح برفعها على الابتداء ، فيُقال : (مررت بسرجٍ خزٌّ صفّتُه ، ومررت بصحيفةٍ طينٌ خاتمُها ، ومررت برجلٍ فضةٌ حليةُ سيفه ، ومررت بدارٍ ساجٌ بابها).

أما إذا كان المراد المماثلة والحَمْل على المعنى فقد جاز الوصف بها من وجهين :

- إما حَملاً على المشتق ، وهو عاملٌ فيما بعده عند بعض النحويين ، وأمثلته : (هذا خاتمٌ طينٌ) ، حملاً على معنى " مطين " وفاعله : مستتر فيه ، و(مررت بسرجٍ خزٍّ صفّتُه) ، حملاً على معنى " ليِّن " وفاعله : صفته ، و(مررت بقاعٍ عرفجٍ كله) ، حملاً على معنى " ثابت " وفاعله : كله ، و(مررت بدارٍ ساجٍ بابها) ، حملاً على معنى " وثيق أو صلب " وفاعله : بابها.
- وإما بتقدير « مثل » المحذوفة ، كقولهم : (مررتُ بسرجٍ خزٌّ صفتُه) ، أي : مثل خزٍّ ، واعترض الرضي على هذا ؛ لأن معنى (فضة حلية سيفه) : أنها فضة حقيقية ، ومعنى (طين خاتمها) : أنه طين حقيقي ، ومعنى (مررت بقاع عرفج كله) : كائن من عرفج ، ومعنى (مررت بقوم عربٍ أجمعون) : كائنين عربًا أجمعون ، لكن جُوِّز على تأويل : معمول من فضة ،

(١) الكتاب ٢/ ٢٣

(٢) الكتاب ٢/ ١١٧ - ١١٨

(٣) الكتاب ١/ ٣٩٦

ومعمول من طين ، فإن أُريد التشابه كان التأويل : سرج ليِّن صفته كالخز ، وليس بخزٍّ ، وفضة مشرقة حلية سيفها ، وإن لم تكن فضة ، أما (طين خاتمها) فالتشبيه فيه بعيد.[1]

ولعلّي أرى أن الرضي يوافق سيبويه ، ولا تعارض بين الرأيين ، إنما التعارض في المعنى والتأويل.

وتبدو لي صحة ما ذهب إليه سيبويه قياسًا على المذكور في قبح الوصف بالسعر والأسماء الجامدة.

* * *

(١) الكتاب ٢/ ٢٨- ٢٩ ، وشرح كتاب سيبويه ٦/ ١٠٠ - ١٠١ ، والنكت ١/ ٢٢١ - ٢٢٢ ، وشرح التسهيل ٣/ ٣١٥ ، وشرح الرضي على كافية ابن الحاجب ٣/ ٢٣ – ٢٤ ، وارتشاف الضرب ١٩٢٠ - ١٩٢١ ، والأشباه والنظائر ٢/ ٢٧٤

قبح وصف المقادير والمكاييل أو الوصف بها

قُبح عند سيبويه الوصف بالمقادير والمكاييل ، قال : (هذا باب ما ينتصبُ لأنه قبيح أن يكون صفة ، وذلك قولك : هذا راقودٌ خلاً ، وعليه نحيٌ سمنًا ، وإن شئتَ قلتَ : راقودُ خلٍ ، وراقودٌ من خلٍ) [1] ، وقال : (هذا بابٌ يُختارُ فيه الرفع والنصب ، لقُبحه أن يكون صفة ، وذلك قولك : " مررتُ ببُرّ قبلُ قفيزٌ بدرهم " ، وسمعنا العربَ الموثوق بهم ينصبونه ، سمعناهم يقولون : " العجبُ من بُرّ مررنا به قبلُ قفيزًا بدرهم " ، فحملوه على المعرفة وتركوا النكرة ؛ لقبح النكرة أن تكون موصوفة بما ليس صفة ، وإنما هو اسمٌ كالدرهم والحديد).[2]

الصورة القبيحة الأولى في قولهم : (هذا راقودٌ خلٌ ، وعليه نحيٌ سمنٌ) ، ووجه القبح في رفع " خل ، وسمن " على أنها صفات ، وهذا غير جائزٍ عند سيبويه ؛ لأنها أسماء جامدة ؛ لا يصح الوصف بها ، و(راقود ، ونحي) مقادير ، والمقاديرُ لا تليها الصفات ، إنما يليها التمييز إذا كانت منوّنة ، يُقاسُ على هذا قولهم : (عشرون درهمًا) ، و" عشرون " عدد ، و" درهم " تمييز ، لا يصح وقوعه نعتًا وإن كان مبيّنًا لنوع العدد ، والصحيح أن يُقال : (هذا راقودٌ خلاً ، وعليه نحيٌ سمنًا).

والصورة القبيحة الثانية في قولهم : (مررتُ ببرٍّ قبلُ قفيزٍ بدرهم) ، فلا يجوز جرّ (قفيز) على أنه صفة للنكرة (بر) ، ولا يؤول بمشتق ، وإذا وقعت الصفة منفردة يُشترط فيها أن تكون مستوعبة للموصوف ، ووجه القبح فيه : أنّ (البر) المقصود في الجملة ليس كله قفيزًا واحدًا ، ومعنى (مررتُ ببرٍّ قفيز بدرهم) : قفيز منه بدرهم ، ومِن : تعني البعضية ، فقد أراد سيبويه أنّ أكثره قفيزًا ، وعليه : لا يجوز الوصف بقفيز ؛ لأنها غير مستوعبة للبر ، فكيف ننعت بما لا يكتمل في الموصوف ولا يشتمل عليه بصورة تامة ؟ ، فإن أرادوا أنّ جميع البر الذي مرّوا به قفيزًا واحدًا جاز الوصف به ، وقياسًا على هذا جاز الوصف في قولهم : مررت بعسلٍ رطلٍ ، إذا كان جميع

(١) الكتاب ٢/ ١١٧

(٢) الكتاب ١/ ٣٩٦

ما مرّوا به من العسل رطلاً واحدًا ، والحَمْلِ على نظائرِ هذا من المقادير سائغ [1] ، ويزول القبح بوجوه :

١) بأن يُرفع (قفيز) على الابتداء ، فيُقال : (مررتُ ببرٍّ قبلُ قفيزٌ بدرهم) ، ويُعرب (قفيز) مبتدأ ، و (بدرهم) خبره ، والجملة من المبتدأ وخبره في موقع خبر ، أو حال ، أو نعت ، وتقدير جملة الخبر : (البر قفيزٌ منه بدرهم) ، وتقدير جملة الحال : (مررتُ ببرِّك قفيزٌ منه بدرهم) ، والجملة « قفيز منه بدرهم » في موضع الحال من المعرفة " برّك " ، وتقدير جملة النعت : (مررت ببرٍّ قفيزٌ منه بدرهم) ، والجملة « قفيز منه بدرهم » في موضع النعت.[2]

٢) أو ينصب (قفيز) على الحالية ، فيُقال : (العجب من برٍّ مررنا به قبلُ قفيزًا بدرهم) ، والتقدير : (العجب من برٍّ مررنا به مسعرًا على هذه الحال) [3] ، جعلوا الهاء في (به) صاحبَ الحال ، والسيرافي لا يختار نصب (قفيز) على الحالية ؛ لأن الحال لا يقع للنكرة ، لكنهم جوّزوا هذا لأن " بر" قَرُبَت من المعرفة لّما خُصّصت بالوصف " مررنا به " [4] ، وخالفه ابن عصفور ؛ لأن " بـــر " غير مقارب للنكرة عنده ، قال في حديثه عن الحال : (والباب فيها إنْ تأخَّرَت عن ذي الحال : أن تكون من معرفة ، أو من نكرة مقاربة للمعرفة ، أو غير مقاربة لها إنْ كانت الحال يقبح أنْ تكون وصفًا لذي الحال ، نحو قولهم : مررت ببر قبل قفيزًا بدرهم).[5]

---

(١) المقتضب ٢/ ٢٠٨ - ٢٠٩ ، والأصول ٢/ ٢٨ ، وشرح كتاب سيبويه ٦/ ١٤ ، ١٠٦ ، ٧/ ٤٩ - ٥٠ ، والمسائل المنثورة ٣٩ ، وشرح المفصل ٢/ ٣٦ - ٤٤ ، وشرح عمدة الحافظ ١/ ٤٤١ - ٤٤٣ ، والمساعد على تسهيل الفوائد ٢/ ٨ - ٩

(٢) انظر : الكتاب ١/ ٣٩٦ - ٣٩٧ ، والمقتضب ٢/ ٢٠٨ ، والأصول ٢/ ٢٨ ، وشرح كتاب سيبويه ٦/ ١٤ ، والمسائل المنثورة ٣٩ ، وشرح المفصل ٢/ ١٥ ، والارتشاف ٣/ ١٥٥٨

(٣) انظر : الكتاب ١/ ٣٩٦ ، والمقتضب ٢/ ٢٠٨ ، وشرح كتاب سيبويه ٦/ ١٤ ، والمسائل المنثورة ٣٩ ، والنكت ١/ ٢٠١ ، وشرح المفصل ٢/ ١٥

(٤) انظر : شرح كتاب سيبويه ٦/ ١٤

(٥) المقرب ٢١٩

ويبدو أن سيبويه منع النعت بالمقادير لأمن اللبس ، فقد أجاز النحويون رفعُ (قفيزٍ) على البدل ، فإن أجازوا إتباعه على النعت أيضًا التبس البدل بالنعت ، فلا يُدرى أرُفِع (القفيز) على البدلية أم على النعت ؟ لشدة التشابه بينهما.

* * *

قبح الوصف الواقع على موصوفين اختلف العامل فيهما واتحد العمل

قبُح الوصف لموصوفين اختلف العامل فيهما واتحد العمل ، قال سيبويه : (وزعم الخليل أن الجرين أو الرفعين إذا اختلفا فهما بمنزلة الجر والرفع ، وذلك قولك : " هذا رجلٌ وفي الدار آخرٌ كريمين ، وقد أتاني رجلٌ وفي الدار آخرٌ كريمين " ؛ لأنهما لم يرتفعا من وجه واحد ، وقبَّحه بقوله : هذا لابن انسانين عندنا كرامًا ، فقال : الجر ههنا مختلفٌ و لم يُشرَك الآخر فيما جرَّ الأول).[1]

والصورة القبيحة في قولهم : (هذا رجلٌ وفي الدار آخرٌ كريمان) ، و(قد أتاني رجلٌ وفي الدار آخرٌ كريمان) ، فقد قبُح عند سيبويه إعراب " كريمان على أنه وصف ، لأن الوصف هنا واقعٌ لموصوفين ، متحدي الإعراب ، لكن اختلف عامل الرفع فيهما ، ويختلف جنس العامل بأن يكونا مرفوعين : أحدهما على الابتداء ، والثاني على الفاعلية ، أو يكونا منصوبين : أحدهما على المفعولية ، والثاني على الظرفية ، أو يكونا مجرورين : أحدهما بحرف ، والثاني بالإضافة ، فقد وَجَبَ القطع عند سيبويه ، مثل :

ـــ هذا زيدٌ وقام عمروٌ العاقلان ، وكلا الموصوفين مرفوعين ، لكن الأول خبر ، والثاني فاعل ، وامتنع الإتباع لأن (زيد) مخبرٌ عنه ، و(عمرو) مخبرٌ به على أنه فاعلٌ ، والنعت يتبع المنعوت ، ولا يكون مخبرًا عنه ومخبرًا به في آنٍ واحد [2] ، ويقبح الإتباع عند سيبويه إذا اختلف عامل الجر في لفظه أو معناه ، مثل :

ـــ مررت بزيدٍ وهذا غلامُ بكرٍ الفاضلين ، والعامل في الأول (الباء) ، وفي الثاني (الإضافة).

ـــ ومررت بزيدٍ ودخلتُ على عمروٍ الظريفين ، والعامل في الأول (الباء) ، وفي الثاني (على).

ـــ ومررتُ بزيدٍ واستعنتُ بعمروٍ على خالد ، و(الباء) الأولى للإلصاق ، والثانية للسبب .

ـــ وهذه دارُ زيدٍ وهذا أخو عمروٍ الفاضلين ، ومعنى الإضافة في الأول يختلف عنه في الثاني.

---

(١) الكتاب ٢/ ٥٩

(٢) شرح جمل الزجاجي ١/ ١٦١- ١٦٢

ـــ ومررتُ بزيد ودخلتُ إلى أخيك العاقلين ، (الباء) للإلصاق ، و(إلى) لانتهاء الغاية.[1]

ولا سبيل إلى تلافي القبح في هذا إلا بالقطع ، وذلك بالنصب على إضمار (أعني ، أو أذكـــر ، أو أمدح ، أو أذم ، أو أرحم) ، أو الرفع على إضمار مبتدأ ، تقديره " هما " ، كقولهم : هذا رجلٌ وفي الدار آخرُ كريمين أو كريمان ، و(كريمين) مفعول به منصوب بفعل محذوف ، تقديره : أعني أو أمدح ، و(كريمان) خبر لمبتدأ محذوف ، تقديره : هما كريمان [2] ، قال سيبويه : (ومما لا تجري الصفة عليه نحو : هذان أخواك وقد تولّى أبواك الرجال الصالحون ، إلا أن ترفعه على الابتداء ، أو تنصبه على المدح والتعظيم).[3]

ولعل سيبويه قبّح المسألة لعدم الإخلال بالمعنى الصحيح للجملة

* * *

(١) المقتضب ٢/ ٥٤٠ ، والأصول ٢/ ٤٠ - ٤٢ ، وشرح جمل الزجاجي ١/ ١٥٩ - ١٦٢ ، والمقـــرب ٣٠٢ - ٣٠٣ ، وشرح عمدة الحافظ ١/ ٥٤٥ - ٢٤٦ ، وشرح التسهيل ٣/ ٣١٧ - ٣١٨ ، والمساعد على تسهيل الفوائد ٢/ ٤١٤ - ٤١٥ ، وشرح ابن عقيل ٢/ ١٥٩ - ١٦٠ ، وشرح التصريح على التوضيح ٢/ ١٢٠ - ١٢٢

(٢) الأصول ٢/ ٤٠

(٣) الكتاب ٢/ ٦٠

قبح مجيء المعرفة وصفاً للنكرة

ذهب النحويون إلى أن الصفة تطابق الموصوف ، فهي تبيعته في التعريف والتنكير ؛ لذا **قَبُحَ** عند الخليل وصف النكرة بالمعرفة ، وتبعه سيبويه في ذلك ، قال : (وقالَ : أَسْتَقْبِحُ أَن أَقُولَ هذه مِائة ضَرْبُ الأَمير ، فأجعل الضَّربَ صِفَة فيكونَ صفة وُصِفَتْ بِمَعْرِفةٍ) [1] ، وقال : (وزعم الخليل رحمه الله أنه يجوز أن يقول الرجل : هذا رجلٌ أخو زيدٍ ، إذا أردتَ أن تشبّهه بأخي زيد ، وهذا قبيحٌ ضعيفٌ لا يَجُوز إِلا في مَوضع الاضطرار ، ولو جَازَ هذا لقلتَ : هذا قصيرٌ الطويلُ ، تُرِيدُ : مِثلَ الطويلِ ، فلم يجز ..... وهو في الصفة أقبح).[2]

والصورة القبيحة في قولهم : (هذه مائةٌ ضرْبُ الأميرِ) ، برفع (ضرب) على أنها صفة لـــ" مائة " ، والقبيح هنا وجه إعرابي مفترض ؛ لأن رفع "ضرب" جائز من غير قبح ، ولكن على وجه إعرابي آخر ، هو إعرابه مبتدأ ، والتقدير : ضربُ الأميرِ مائةٌ ، جاء هذا في كتاب سيبويه نقلاً عن الخليل ، قـــال : (ولكن أرفعه على الابتداء ، كأنه قيل له ما هي ؟ ، فقال : ضربُ الأميرِ ، فإن قال : ضربُ أميرٍ حسُنت الصفة ؛ لأن النكرة توصف بالنكرة).[3]

والصورة القبيحة الثانية في قولهم : (هذا رجلٌ أخو زيدٍ) ، ووجه القبح في إعراب (أخو) صفة لـــ" رجل " ، على تقدير أن " أخو زيدٍ " بتأويل مشبّه بزيد ، والمراد : مِثلُ أَخِي زَيدٍ ، حُذفت « مثل » وأقيمت الصفة مقامه ، لأن « مثل » وإن كان مضافًا إلى معرفة فهو نكرة ؛ لذا جاز الوصف به ، وهذا ما أجازه الخليل ، لكن سيبويه قبّحه وضعّفه إلا ما جاز في ضرورة الشعراء. [4]

ويبدو أن سيبويه رجّـــح الاعتـــماد على الكثير المسمـــوع عن العرب ، وهو أن المعـــرفة لا توصف إلا بالمعرفة ، والنكرة لا توصف إلا بنكرة مثلها.

---

(١) الكتاب ٢/ ١٢٠ - ١٢١

(٢) الكتاب ١/ ٣٦١

(٣) الكتاب ٢/ ١٢١

(٤) المقتضب ٢/ ٥٣٤ ، والأصول ٢/ ٢٣ ، ٢/ ٣٣ ، وشرح كتاب سيبويه ٧/ ٥٤ - ٥٥ ، ٥/ ١٣٥ ، والفوائد والقواعد ٣٥٥ ، وشرح ملحة الإعراب ٩٥- ٩٦ ، وشرح المفصل ٢/ ٢٤٤- ٢٤٥ ، والمقرّب ٢٩٩ ، وشرح جمل الزجاجي ١/ ١٥٥ ، وشرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك ٣٥١ ، والكناش في النحو والتصريف ١/ ١٦٠- ١٦٢ ، وشرح ابن عقيل ٢/ ١٥٢ ، وشرح الأشموني ٢/ ٣١٧- ٣١٨ ، وشرح التصريح على التوضيح ٢/ ١١٠- ١١١

قبح وصف الضمير أو الوصف به

الوصفُ بالمضمر **قبيحٌ** عند سيبويه ، قال : (واعلم أنه قبيحٌ أن تقول : مررتُ به وبزيدٍ هما ، كما قُبح أن تصف المظهر بما لا يكونُ إلا وصفًا للمظهر ، ألا ترى أنه قبيحٌ أن تقول : مررتُ بزيدٍ وبه الظريفين ، وإن أراد البدل قال : مررتُ به وبزيدٍ بهما ، لا بد من الباء الثانية في البدل).[1]

والصورة القبيحة في قولهم : (مررتُ به وبزيدٍ هما) ، والقبح هنا في قوله " هما " ، إذ لا تكونُ وصفًا للضمير في " به " ولـ" زيد " ، لأن الضمير لا يُنعت ولا يُنعَت به ، وأجاز سيبويه أن يكون " هما " بدلا ، وذلك إذا كرر حرف الجر ، فقال : (مررت به وبزيدٍ بهما) ، فيكون " بهما " بدلا مما تقدّم.

والصورة القبيحة الثانية في قولهم : (مررتُ بزيدٍ وبه الظريفين) ، والقبح في وصف الضمير في " به " بالاسم الظاهر " الظريفين " ، والضميرُ لا يوصف بالاسم الظاهر.[2]

ويدعم القياس العقلي ما ذهب إليه سيبويه ، إذ الضمائر أسماء مبهمة ، ولا تصلح أن تكون وصفًا ، لأن الوصف لا يكون إلا تحلية ، وإذا كانت هذه الضمائر مبهمة ، فكيف يوصف الشيء المبهم غير المعروف.

* * *

(١) الكتاب ٢/ ٣٨٧

(٢) معاني القرآن ١/ ٤٧١ ، والأصول ٢/ ٣١ ، والفوائد والقواعد ٣٥٩ ، والبيان في غريب إعراب القرآن ١/ ١٣١ ، وشرح المفصل ٢/ ٢٤٦ - ٢٤٧ ، والإيضاح في شرح المفصل ١/ ٤٤٥ - ٤٤٦ ، والمقرب ٢٩٩ ، وشرح جمل الزجاجي ١/ ١٥٥ ، وشرح التسهيل ٣/ ٣٢٠ - ٣٢١ ، وشرح الرضي على كافية ابن الحاجب ٣/ ٣٧ – ٣٨ ، والكناش في النحو والتصريف ١/ ١٦٢ - ١٦٣

قبح حذف المنعوت وإقامة الصفة المشابهة للفعل المضارع مقامه

الصفة والموصوف شيءٌ واحدٌ في الإيضاح والتبيان ، لا يُحذف أحدهما إلا لعلة ظاهرة ؛ لذا **قبُح** عند سيبويه حذف الموصوف وإقامة الصفة مقامه ، قال : (لو قال : ولو أتاني باردٌ ، كان قبيحًا ، ولو قلتَ : آتيك بجيّدٍ كان قبيحًا حتى تقول : بدرهمٍ جيّد) [1] ، وقال : (لو قلتَ : ألا ماء ولو باردًا ، لم يحسُن إلا النصب ؛ لأن " باردًا " صفة ، ولو قلتَ : " ائتني ببارد " كان قبيحًا) [2] ، وقال : (لَّما لم يجز أن توصَف الصفة بالاسم وقبُحَ أن تقول : فيها قائم ، فتضع الصفة موضع الاسم ، كما قبُح " مررتُ بقائم وأتاني قائم " ، جعلتَ القائم حالاً ، وكان المبني على الكلام الأول ما بعده) [3] ، وقال : (فإنك لو قلت : أتاني اليوم قويٌّ ، وألا باردًا ، ومررتُ بجميلٍ ، كان ضعيفًا ، ولم يكن في حُسن أتاني رجلٌ قويٌّ ، وألا ماءَ باردًا ، ومررت برجلٍ جميلٍ ، أفلا ترى أن هذا يقبح هاهنا ، كما أن الفعل المضارع لا يُتكلّمُ به إلا ومعه الاسم). [4]

والصور القبيحة في قولهم : (ألا ماءَ ولو باردًا ، وآتيك بجيد ، وفيها قائم ، وأتاني اليوم قوي ، ومررت بجميل) ، ووجه القبح في حذف المنعوت وبقاء النعت ، فإذا كانت الصفة لذات ، مشتقةً من الفعل ، كان الحذف ممتنعًا عند سيبويه ، ويزول القبح بقولنا : (ألا ماء ولو ماءً باردًا ، وآتيك بدرهمٍ جيّد ، وفيها رجلٌ قائمٌ ، وأتاني اليوم رجلٌ قويٌ ، ومررت بغلامٍ جميل). [5]

أما إذا عُلم جنس المنعوت ، وكانت الصفة مفردة ، متمكّنة في بابها ، غير مُلبسةٍ ، صالحة لمباشرة العامل ، فقد جاز حذف المنعوت ، وحلّت الصفة محلّه ، والمقصود بـ(صالحة لمباشرة

---

(١) الكتاب ١/ ٢٢٧

(٢) الكتاب ١/ ٢٦٩- ٢٧٠

(٣) الكتاب ٢/ ١٢٢

(٤) الكتاب ١/ ٢١

(٥) المقتضب ١/ ٨٢ ، ٤٧٣ ، ٥٢٧ ، والأصول ٣/ ٤٦٢ - ٤٦٣ ، وشرح كتاب سيبويه ٢/ ٤١ ، ٤/ ٢١٠ ، ٩/ ١١ ، وشرح المفصل ٢/ ٢٥٠ - ٢٥٤ ، وشرح جمل الزجاجي ١/ ١٦٧ - ١٧١ ، والمقرب ٣٠٤ - ٣٠٥ ، وارتشاف الضرب ٤/ ١٩٣٨

العامل) أن الصفة تقع موقعَ الموصوف ، وتُعرَب إعرابه ، فإن كان المنعوت فاعلاً وقعت الصفة – بعد حذفه – فاعلاً مثله ، وإن كان المنعوت مفعولاً وقعت الصفة مفعولاً أيضًا ، وهو أنواع ، منها :

➢ إذا عُلم جنس المنعوت باختصاص النعت به ، وغلبت الصفة على الموصوف جاز حذف المنعوت ، كـــ(الفارس ، والصاحب ، والراكب ، والحسنة ، والسيئة) ، مثل : مررت بكاتبٍ راكبًا صاهلاً ، والمعلوم أن الكتابة خاصة بجنس العقلاء ، والصهيل خاص بجنس الخيول ؛ لذا حُذف المنعوت ، وعومل الوصف معاملة الأسماء ، وكان التقدير : مررت برجلٍ كاتبٍ راكـــبًا صاهلاً ، ونظائر هذا كثيرة ، منها : (مررت بظريف وعاقل وحائض) ، (ومررت بالفقيه والقاضي).

أما إذا كان النعت غير خاص بجنس الموصوف فلا يجوز حذف الموصوف ولا إقامة الصفة مقامه إلا في ضرورة الشعر ، كقول الشاعر :

ـــ وقُصرَي شَنِـــجِ الأنســـا ء نبـــاجٍ من الشُـــعَـــبِ (١)

➢ إذا عُلم جنس المنعوت بمصاحبة ما يعينه جاز الحذف ، وذلك إذا وُجدت قرينة تدلُّ عليه ، حتى يُعرَف بها وإن لم يُذكر معها ، كقوله تعالى : ﴿ وألنا له الحديد ، أن اعمل سابغات ﴾ (٢) ، والتقدير : دروعًا سابغات ، فقد جرت العادة على نعت الدروع بـــ(السوابغ) ، أي : الدروع الواسعة ، فدلَّت القرينة على المنعوت المحذوف.

---

(١) التخريج : البيت لأبي دؤاد الإيادي في ديوانه ٢٨٨ ، وأدب الكاتب ١١٧ ، والمعاني الكبير ١٤٢ ، ولسان العرب ١/ ٥٠٢ (شعب) ، و٢/ ٣١٠ (شنج) ، و٦٠٩ (نبح) ، و ٥/ ١٠٣ (قصر) ، والدرر٦/ ٢٠ ، وبلا نسبة في شرح جمل الزجاجي ١/ ١٧١ ، والمقرب ١/ ٢٨٨ ، وهمع الهوامع ٢/ ١٢٠

اللغة : (القصريان والقصيريان والقصيرتان) ضلعان يليان الترقوتين ، أو هما آخر أضلاع الجنب ، و(شنج الأنساء) متقبّضها ، وهو مدح له ، فإذا تقبض نساه ، وشنج لم تسترخ رِجلاه ، و(النباج) الشديد الصوت ، و(الشعب) جمع أشعب وهو المتباعد القرنين

المعنى : يصف ثورًا وحشيًّا بأنه شديد الصوت ، متباعد القرنين

الشاهد فيه : حذف الموصوف ؛ رغم أن (شنج الأنساء)غير خاص بجنس (الثور) ، وجاز هذا للضرورة الشعرية ، والتقدير : وقصري بثور شنج الأنساء

(٢) سبأ : ١٠ – ١١

➢ إذا قُصد الإبهام على السامع ، جاز الحذف ، حتى وإن لم يُعلَم جنس المنعوت ، كقولهم : رأيتُ طويلاً ، والمعنى : شيئًا طويلاً ، أما إذا لم يُرِد المتحدّث الإبهام على السامع ، فلا يجوز الحذف.

➢ إذا أشعَرَ الوصف بالتعليل ، كان الحذف جائزًا ، كقولهم : أكرِمْ العالِمَ ، وأهِن الفاسقَ.(١)

ولعلي أوافق سيبويه فيما ذهب إليه لأنه لو قيل : رأيت طويلاً ، لم يُدرى أكان إنسانًا أم رمحًا أم ثوبًا ، ونحو ذلك مما يوصف بالطول ، هذا عدا ما في الحذف من إيجاز مخلّ بالمعنى.

* * *

(١) المقتضب ١/ ٨٢ ، والأصول ٣/ ٤٦٣ ، وشرح المفصل ٢/ ٢٥٣ ، وشرح جمل الزجاجي ١/ ١٧٠ ، والمقرب ٣٠٤ ، وشرح التسهيل ٣/ ٣٢٢ ، وشرح الرضي على الكافية ٣/ ٥٣ ، والارتشاف ٤/ ١٩٣٨ ، والمساعد على تسهيل الفوائد ٢/ ٤٢١ ، وشرح التصريح على التوضيح ٢/ ١٢٧

قبح حذف الظرف المنعوت وإقامة النعت مقامه

حذف المنعوت إذا كان ظرفًا **قبيحٌ** عند سيبويه ، قال : (ومما يُختارُ فيه أن يكون ظرفًا ، ويقبُحُ أن يكون غير ظرف ، صفة الأحيان ، تقولُ : سير عليه طويلاً ، وسير عليه حديثًا ، وسير عليه كثيرًا ، وسير عليه قليلاً ، وسير عليه قديمًا).[1]

والصورة القبيحة في قولهم : (سير عليه طويلٌ ، وحديثٌ ، وكثيرٌ ، وقليلٌ ، وقديمٌ) ، فإذا كان الموصوف لمكان أو زمان امتنع حذفه وإقامة الصفة محله ، وعليه : لا يجوز رفع " طويل " على أنه صفة للموصوف المحذوف على معنى " دهرٌ طويلٌ " ، والصحيح إذا حُذِف الموصوف أن تُنصَب الصفة على الظرفية ، فيُقال : سير عليه قليلاً.

فإن وُصفَت هذه الصفة وطال الكلام ، جاز إعراب الوصف النائب مناب المحذوف حسب موقعه من الجملة ؛ لأن وصفه جعله أقرب إلى الأسماء ؛ إذ لا توصَف إلا الأسماء ، نحو قولهم : سير عليه طويلٌ من الدهر ، قال سيبويه : (فإن قلت : سير عليه طويل من الدهر وشديد من السير ، فأطلت الكلام ووصفت ، كان أحسن وأقوى وجاز).

أما إذا كانت الصفة من الأوصاف التي كثر جريانها مجرى الأسماء ، كقولهم : سير عليه قريبٌ ، وسير عليه مليٌّ من النهار والليل ، فالمعروف أن المقصود بـــ(قريب) شخصٌ معـــيّنٌ ، لا زمان محدد ، كما أن (مليـــًّا) وصفٌ خاصٌ بالنهار أو الليل ، وليس مثل (طويل) الذي يطلق على الزمان وغيره ، وعليه يصحّ الوصف بهما.[2]

ويبدو أن سيبويه منع المسألة لاحتمال اللبس إذا لم تقع صفة الزمان ظرفًا ، فقد يتوهم السامع أن الموصوف المحذوف غير دالٍّ على الوقتية أو الزمنية ، فلفظ (طويل) يوصف به الزمان وغيره ، فإن خرج عن الظرفية ، لم يوجد ما يدل على أن المقصود بالطول هو (الدهر) ، والتبس الأمر من جراء هذا ، قال السيرافي : (إذا جئت بالنعت و لم تجئ بالمنعوت ضعف ، وكان الاختيار ألا يستعمل إلا ظرفًا ؛ لأنك إذا قلت : " سير عليه طويلاً " ، والطويل يقع على كل شيء طال

---

(١) الكتاب ١/ ٢٢٧

(٢) الأصول ١/ ١٩٣ - ١٩٤ ، وشرح المفصل ١/ ٤٢٥ - ٤٢٦ ، والمقرب ٢١٧ – ٢١٨ ، وشرح التسهيل ٢/ ٢٠٤ ، وارتشاف الضرب ٣/ ١٣٩٧ ، والتذييل والتكميل ٧/ ٢٧٧- ٢٧٩ ، والمساعد على تسهيل الفوائد ١/ ٤٩٦

من زمان وغيره ، فإذا أردت به الزمان فكأنك استعملت غير لفظ الزمان ، فصار بمنزلة قــولك : " ذات مرة " و" بعيدات بينٍ ").[1]

ويظهر لي أن ترك الظرفية جائزٌ إذا كان في سياق الجملة ما يدل على الزمن المحذوف ، كقولنا : استغرقتُ في الكتاب شهرًا ، فسئمتُ مما قُرئ فيه طويلٌ ، فلا يخفى أن في سياق الجملة ما يشير إلى أن المقصود بـــ(طويل) : زمن قراءة الكتاب ، فإن انتفى الدليل لزمتنا الظرفية.

* * *

(١) شرح كتاب سيبويه ٤/ ٢١٠

النصبُ على المدح أو التعظيم أو الشتم وقُبحُ النصب على الحالية

ينتصبُ الاسمُ على المدح أو الشتم أو الفخر **ويقبُحُ** نصبه على الحالية ، قال سيبويه : (وسألتُ الخليل عن قوله ، وهو لرجل من بني أسد :

ـــ إن بهـــا أكتـــلَ أو رزامـــــا خويـــربين ينقفـــان الهامـــا [1]

فزعم أن " خويربين " انتصبا على الشتم ، ولو كان على " إن " لقال " خويربًا " ، ولكنه انتصب على الشتم ، كما انتصب (حمالة الحطب) [2] ، و(النازلين بكل معتركٍ) [3] على المدح والتعظيم ، وقال :

---

(١) التخريج : الرجز للأسدي في الأزهية ١١٦ ، وشرح شواهد المغني ١/ ١٩٩ ، ولرجل من بني أسد في الكتاب ٢/ ١٤٩ ، وبلا نسبة في الجمهرة ٢٨٨ ، واللسان ١/ ٣٤٩ (حزب) ، ١١/ ٥٨٢ (كتل) ، ١٤/ ٥٥ (أوا)

اللغة : (الأكتل) اللص ، و(الرزام) الشديد الصعب ، ويجوز أن يكون " أكتل " و" رزام " اسمين لشخصين معروفين ، و(خويربين) مثنى خويرب الذي هو مصغر " خارب " وهو سارق الإبل ، و(ينقفان) يكسران الرأس حتى يظهر الدماغ.

المعنى : إن في الطريق لصين معروفين هما " أكتل ورزام " ، أو أن فيها لصًّا ورجلاً شديدًا صعبًا ، يسرقان الإبل ، ويكسران رؤوس المسافرين .

الشاهد فيه : " خويربين " ، نصبه على الشتم ، ولا يجوز نصبه على الحالية .

(٢) المسد : ٤

(٣) وأصل البيت : لا يبعُدَن قومي الذين همُ سمُّ العداةِ وآفـــةُ الجُزْرِ
النـــازلين بكل معتـــركٍ والطيبين معاقـــد الأزْرِ

التخريج : البيت لخرنق بنت هفان في ديوانها ٤٣ ، والكتاب ١/ ٢٠٢ ، ٢/ ٥٧ – ٥٨ ، ٦٤ ، وشرح أبيات سيبويه ٢/ ١٦ ، والمحتسب ٢/ ١٩٨ ، وأمالي المرتضى ١/ ٢٠٥ ، وسمط اللآلي ٥٤٨ ، والإنصاف ٢/ ٤٦٨ ، والحماسة البصرية ١/ ٢٢٧ ، ولسان العرب ٥/ ٢١٤ (نضر) ، وأوضح المسالك ٣/ ٣١٤ ، والمقاصد النحوية ٣/ ٦٠٢ ، وشرح التصريح ٢/ ١١٦ ، والأشباه والنظائر ٦/ ٢٣١ ، وخزانة الأدب ٥/ ٤١ – ٤٢ ، ٤٤ ، والدرر ٦/ ١٤ ، وبلا نسبة في رصف المباني ٤١٦

اللغة : (يبعدن) يهلكن ، و(سم العداة) أي قاهر الأعداء ، و(الآفة) العاهة المهلكة ، و(الجزر) جمع الجزور ، وهو من الإبل ما عدّ للذبح للضيفان ، و(المعترك) موضع الاقتتال ، و(معاقد الأزر) كناية عن العفة .

المعنى : تفخر الشاعرة بقومها فتدعو لهم بألا يهلكوا ، فهم الأبطال الشجعان الذين يفتكون بالأعداء ، وينحرون الجزر للضيفان ، لا يهابون نار الوغى ، ويتصفون بالطهارة والعفة .

الشاهد فيه : " النازلين " ، نصبه على الشتم .

ـــ أمِن عملِ الجرّاف أمسِ وظلمـــه وعدوانـــه أعتبتمونا براسِـــمِ

ـــ أميرَي عَداءٍ إنْ حَبَسنا عليهمـــا بهـــائـــمَ مالٍ أَوْدَيا بالبهائـــمِ [1]

نصَبَهما على الشتم ؛ لأنك إن حَمَلتَ " الأميرين " على " الإعتاب " كان محالاً ؛ وذلك لأنه لا تحمل صفة الاثنين على الواحد ولا تحمل الذي جرّ " الإعتاب " على الذي جرّ " الظلم " ، فلما اختلف الجرّان واختلطت الصفتان صار بمنزلة قولك : فيها رجلٌ وقد أتاني آخرُ كريمين ، ولو ابتدأ فرلفع كان جيّدًا ، ومما ينتصب على المدح والتعظيم قول الشاعر قول الفرزدق :

ـــ ولكنّني استبقيتُ أَعراضَ مازنٍ وأيامها من مستنـــيرٍ ومُظلـــمِ

ـــ أناسًا بثغـــرٍ لا تزال رماحهـــم شوارع من غير العشيرة في الدمِ [2]

ومما ينتصب على أنه عظّمَ الأمر قول عمرو بن شأس الأسدي :

ـــ ولم أرَ ليلى بعد يـــومٍ تعرّضَت لـــنا بين أثواب الطّرافِ من الأدمِ

ـــ كلابيّـــةً وبريـــةً حبتـــريـــةً نـــأتكَ وخانت بالمواعيد والذمـــم

ـــ أناسًا عدى عُلقْتُ فيهم وليتني طلبتُ الهوى في رأسِ ذي زَلَقٍ أشم [3]

---

(١) التخريج : البيت بلا نسبة في المحكم والمحيط الأعظم ٧/ ٣٩١ ، والإنصاف للبطليوسي ١/ ٦٤ ، واللسان (جرف) ٩/ ٢٧ ، والخزانة ١/ ٣١٤

اللغة : (الجراف وراسم) عاملان للسلطان ، ذكر جورهما وعدوانهما فيما يأخذان من صدقات المال ، و(أعتبه) أرضاه وأزال ما يوجب عتبه ، وهو هنا على التهكم ، فإن كل منهما غير مرضي ، و(العداء) الظلم وتجاوز الحد ، و(بهائم) هنا الإبل ، أي إن حبسنا عليهما الإبل ليأخذا صدقاتها جارا فذهبا بها ، و(أودى بالشيء) ذهب به .

الشاهد : " أميري عداءٍ " نصبه على الشتم ، ولا يجوز نصبه على الحال .

(٢) التخريج : البيت للفرزدق في ديوانه ٨٢١ ، والكتاب ٢/ ١٥١

اللغة : (الثغر) موضع المخافة ، ومنه ثغور سواحل البحار ، و(الشوارع) من شرع في الماء ، أي : ورد .

والمعنى : هم مقيمون في الثغر يذبون عنه ويحمونه ، ويوقعون بأعدائهم دون أهلهم وعشيرتهم قيوردون رماحهم في دماء أعدائهم .

الشاهد فيه : " أناسًا " فقد نصبه على التعظيم والمدح ، ولا يحسن نصبه حالاً .

(٣) التخريج : الأبيات لعمرو بن شأس الأسدي ، ولم أجده في غير الكتاب ٢/ ١٥١

اللغة : (تعرضت) بدت وظهرت وتصدت ، و(الأثواب) الستور ، و(الطراف) ككتاب : قبة من أدم ، تكون لأهل الغنى واليسار ، و(الأدم) جمع أديم ، وهو الجلد ، قيل : الأحمر ، وقيل : المدبوغ ، و(أناسًا) يعني القبائل التي نسبها إليها ، وهم من بني عامر ، وكان بينه وبين أسد قومه حروب ومغاورة ، فجعلهم عدى لذلك ، أي : علقها وهي بينهم

وقال الآخر :

ـــ ضننتُ بنفسي حقبةً ثم أصبحت لبنتِ عطاءٍ بينهـــا وجميعُهـــا

ـــ ضبابيـــة مـــرّيـــة حـــابسيـــة مُنيفًا بنعفِ الصيدلين وَضيعُها [1]

فكل هذا سمعناه ممن يرويه من العرب نصبًا.

ومما يدلك على أن هذا ينتصبُ على التعظيم والمدح ، أنك لو حملتَ الكلام على أن تجعله حالاً لما بنيته على الاسم الأول كان ضعيفًا ، وليس هنا تعريفٌ ولا تنبيه ، ولا أرادَ أن يوقع شيئًا في حالٍ ؛ لقبحه ولضعف المعنى).[2]

والصورة القبيحة متمثّلة في نصب هذه الأسماء على الحالية فلا يجوز وقوعها حالاً ، إما لأن الحال لا يكون إلا مفردًا وقد جاء (خويربن) مثنى في الأول ، أو لعدم سماع (النازلين) منصوبًا على الحال في الرابع ، أو لكون صاحبي الحال اسمَين مجرورَين بعاملين مختلفين ، أحدهما بالإضافة ، والآخر بالباء كما في الثالث ، أو لانعدام وجود صاحب الحال ، وعليه : لا يوجد معنى تقع فيه الحال كما في الرابع ، أو لفساد معناه لو وقَعَ حالاً كما في الخامس والسادس ، أو لعدم صلاحية وقوعه حالاً كما في اسم التفضيل " أكرم " في المثال السابع ، كل هذا دفع الشعراء إلى تقدير ناصب للاسم ، والباعث لهذا الناصب مدح أو ذم أو تعظيم أو ترحم .[3]

ويبدو هنا الاعتماد على القياس العقلي في التقبيح ؛ إذ لم يلجأ سيبويه إلى تقدير العامل إلا بعد امتناع النصب على الحالية.

* * *

فلا سبيل إليها ، لذا تمنى أن يكون قد طلب هواه ، و(في رأس جبل أشم) أي مرتفع ، و(ذو زلق) أملس لا تثبت عليه القدم ، أي : هي أبعد منالاً من الأروى التي تألف شواهق الجبال .

الشاهد فيه : " كلابية " ، نصبها وما بعدها على التعظيم ، ولم ينتصب على الحال .

(١) سبق تخريجه .

(٢) الكتاب ٢/ ١٥٢

(٣) الجمل في النحو ٨٨ – ٩٣ ، وإعراب القرآن ٣/ ٧٨٥ – ٧٨٦ ، والتبيان ٣٩٥ ، وشرح المفصل ١/ ٣٧٠ – ٣٧٣ ، وشرح التسهيل ٣/ ٣٠٦ ، وشرح الأشموني ٢/ ٣٢٦ – ٣٢٨ ، وشرح التصريح ٢/ ١٢٦

قبحُ توكيدِ الضميرِ المتصل المرفوع بـ" النفس والعين " دون توكيدٍ أو فصل

توكيدُ الضمير المرفوع بـــ(النفـــس والعين) مشروطٌ بتوكيـــده بالضمير المنـــفصل أو ما يناظره ، وتَركُ التوكيد قبيحٌ عند سيبويه ، قال : (وتقول : رويدكم أنتم أنفسُكم ، فيحســـن الكلام ، كأنك قلت : افعلوا أنت أنفسكم ، فإن قلتَ : رويدَكم أنفسُكم ، رفعتَ وفيها قبحٌ ؛ لأن قولك : افعلـــوا أنفسكم فيها قبـــح ، فإذا قلتَ : أنتم أنفسكم حسُن الكلام)[1] ، وقال : (وذلك قولك : إياك أنت نفسُك أن تفعَلَ ، وإياك نفسَك أن تفعَلَ ، فإن عنَيتَ الفاعلَ المضمرَ في النية قلتَ : إياك أنت نفسُك ، كأنّك قلتَ : إياك نحِّ أنت نفسُك ، وحملته على الاسم المضمر الفاعل فهو قبيح ، وهو على قبحه رفعٌ ، ويدلّك على قبحه أنّك لو قلت : اذهبْ نفسُك ، كان قبيحًا حتى تقول : أنت نفسُك)[2] ، وقال : (واعلم أنه قبيحٌ أن تصف المضمرَ في الفعل بنفسك وما أشبهه ؛ وذلك أنه قبيح أن تقول : فعلتَ نفسُك ، إلا تقول : فعلتَ أنتَ نفسُك).[3]

والصورة القبيحة في قولهم : (افعلوا أنفسكم ، ورويدكم أنفسكم ، وإياك نفسك أن تفعل) ، والقبح هنا في توكيد الضمير المتصل دون توكيد ، ويزول القبح بتوكيده بالمنفصل ، فيُقال : افعلوا أنتم أنفسكم ، ورويدكم أنتم أنفسكم ، وإياك أنت نفسك أن تفعل.

ولا يُشتَرَط توكيد المتصل بالمنفصل قبل التوكيد بألفاظ التوكيد إلا في (النفس ، والعين) ، كقولهم : قُمْ أنت نفسك ، أما سائر ألفاظ التوكيد فلا يُشترط هذا فيها ، نحو : (أجمع ، وكل ، وجميع)[4] ؛ لذا حسُن عندهم : (رويدكم أجمعون) ، مثلما حسُن : (رويدكم أنتم أجمعون) ، وإنما اشترطوا ذلك في (النفس والعين) ؛ لعدم تمكنهما في التأكيد ، فقد يقعان اسمان ، نحو : (نزلتُ بنفس الجبلِ ، وخرجت نفسه ، وأخرج الله نفسَه).

فإن اتصل بالفعل ضميرًا كقولهم " فعلْتُ " تغيَّرت بنيته بالتسكين ، وضعُف ، فلما ألحقوا (النفس) بالاسم المتصل بالفعل ، وهو الضمير في " فعلتُ " الذي صار كأحد حروفه لم تتمكن

---

(١) الكتاب ١/ ٢٤٧

(٢) الكتاب ١/ ٢٧٧

(٣) الكتاب ٢/ ٣٧٩

(٤) الكتاب ١/ ٢٤٧

" النفس " في التأكيد ، ضعُف هذا قياسًا على ضعف العطف عليه ، فإن أكدوه بالمنفصل ظهر ما يمكن أن يحملوا " النفس " عليه ، وتركُ التوكيدِ بالمنفصل جائزٌ على قبح.

وإن انعدم التوكيد بالضمير المنفصل ، جاز الفصل بفاصلٍ آخر يطيل الكلام ، كقولهم : قوموا في الدار أنفسكم كلكم ، فقد فصلوا بين الضمير المتصل والنفس بالجار والمجرور (في الدار).[1]

والأرجح لديّ جواز التوكيد دون فصل ، والله أعلم.

* * *

(١) المقتضب ٢/ ١٧٠ - ١٧١ ، والأصول ٢/ ٢٠ ، والفوائد والقواعد ٣٦٢ - ٣٦٣ ، وشرح التسهيل ٣/ ٢٩٠ ، وشرح عمدة الحافظ ١/ ٥٦٩ ، وحاشية الخضري ٢/ ١٣٥

قبحُ عطفِ الاسمِ الظاهرِ على الضمير المتصل والمستتر المرفوع دون توكيدٍ أو فصلٍ

قبحَ عندَ سيبَويه العطفُ على المُضمَرِ المَرْفوعِ في اختِيارِ الكلامِ ، قال : (وإن حَمَلتَ الثاني على الاسم المرفوع المضمر فهو قبيحٌ ؛ لأنك لو قلتَ : اذهَبْ وزيدٌ كان قبيحًا حتى تقول : اذهب أنتَ وزيدٌ ..... ولا يُعطَفُ على المرفوع المضمر إلا في الشعر ، وذلك قبيح) [1] ، وقال : (ويدلك أن الاسم ليس على الفعل في " صنعتَ " أنك لو قلتَ : اقعُدْ وأخوك كان قبيحًا حتى تقول : أنتَ ؛ لأنه قبيحٌ أن تعطف على المرفوع المضمر ، فإذا قلتَ: ما صنعتَ أنتَ ، ولو تُرِكَتْ هي ، فأنت بالخيار إن شئتَ حملتَ الآخر على ما حملتَ عليه الأول ، وإن شئتَ حملته على المعنى الأول) [2] ، وقال : (واعلم أنه قبيــحٌ أن تقول : ذهبتَ وعبدُ الله ، وذهبتُ وعبدُ الله ، وذهبتَ وأنا ؛ لأن " أنا " بمنزلة المظهر ، ألا ترى أن المظهر لا يشركه إلا أن يجيء في الشعر) [3] ، وقال : (وأما قوله : مررتُ برجلٍ سواءٍ والعدمُ ، فهو قبيــحٌ حتى تقول : هو والعدمُ ؛ لأن في " سواء " اسمًا مضمرًا مرفوعًا ، كما تقول : مررتُ بقومٍ عربٍ أجمعون ، فارتفع " أجمعون " على مضمرٍ في " عرب " بالنية ، فهي هنا معطوفة على المضمر ، وليست بمنزلة " أبي عشرة " ، فإن تكلمتَ به على قبحه رفعتَ " العدم " ، وإن جعلته مبتدأ رفعتَ " سواء ") [4] ، وقال : (أما المعطوف فكقولك : رويدكم أنتم وعبدُ الله ، كأنك قلتَ : افعلوا أنتم وعبدُ الله ؛ لأن المضمر في النية مرفوع ، فهو يجري مجرى المضمر الذي يبيّن علامته في الفعل ، فإن قلتَ : رويدَكم وعبدُ الله ، فهو أيضًا رفعٌ وفيه قُبحٌ ؛ لأنك لو قلتَ : اذهبْ وعبدُ الله ، كان فيه قبحٌ ، فإذا قلتَ : اذهبْ أنتَ وعبدُ الله ، حَسُنَ) [5] ، وقال : (هذا بابُ ما يحسُن أن يشرك المظهرُ المضمرَ فيما عمل فيه ، وما يقبحُ أن يشرك المظهر المضمرَ فيما عمل فيه.

أما ما يحسن أن يشركه المظهر فهو المضمر المنصوب ، وذلك قولك : رأيتك وزيدًا ، وإنك وزيدًا منطلقان،وأما ما يقبحُ أن يشركه المظهر فهو المضمر في الفعل المرفوع،وذلك قولك :

---

(١) الكتاب ١/ ٢٧٨

(٢) الكتاب ١/ ٢٩٨

(٣) الكتاب ٢/ ٣٨٠

(٤) الكتاب ٢/ ٣١

(٥) الكتاب ١/ ٢٤٦ – ٢٤٧

فعلتُ وعبدُ الله ، وأفعلُ وعبدُ الله) [1] ، وقال : (وزعم الخليل أنّ هذا إنما قُبح من قبل أن هذا الإضمار يُبنى عليه الفعلُ ، فاستقبحوا أن يَشرَك المظهر مضمرًا يغيّر الفعل عن حاله إذا بعُد منه). [2]

والصور القبيحة في قولهم : (اقعُدْ وأخوك ، ذهبتَ وعبدُ الله ، ومررتُ برجلٍ سواءٍ والعدمُ ، ورويدَكم وعبدُ الله ، ورأيتك وزيدًا ، وإنك وزيدًا منطلقان ، وإن زيدًا منطلقٌ وعمرو) [3] ، والقبحُ في عطف الاسم الظاهر على الضمير المتصل أو المستتر المرفوع دون توكيد أو فصل ، ويزول القبح إذا تأكد المتصل أو المستتر بضمير منفصل يناسب الضمير المؤكّد، فيُقال : (اقعد أنت وأخوك ، وذهبتَ أنت وعبد الله ، ومررتُ برجلٍ سواءٍ هو والعدم ، ورويدكم أنتم وعبد الله ، ورأيتُك أنت وزيدًا ، وإنك أنت وزيدٌ منطلقان ، وإن زيدًا منطلقٌ هو وعمرو) ، وقد يُستغنى عن التوكيد بالمنفصل إذا فُصل بين المعطوف والمعطوفِ عليه بفاصلٍ يُطيلُ الكلامَ ؛ ويقعُ عوضاً من التوكيد ، إذ أنَّ طول الكلام قد يُغني عمَّا هو واجبٌ فيُحذف طلبًا للاختصار [4] ، والفواصل أنواع ، هي :

- الفصل بـ(لا) ، كقوله تعالى : ﴿ وقالَ الذينَ أشْرَكوا لو شاءَ اللهُ ما أشْرَكنا ولا آباؤُنا ﴾ [5] ، وتأخّر الفصل بعد واو العطف.
- والفصل بالهمزة ، كقوله تعالى : ﴿ أئِنّا لَمَبعوثونَ، أوآباؤُنا الأوّلونَ ﴾ [6] ، والفاصل متقدّمٌ على الواو.
- والفصل بالمفعول ، مثل : أكرمتُك وزيدٌ.

---

(١) الكتاب ٢/ ٣٧٧ - ٣٧٨

(٢) الكتاب ٢/ ٣٧٨

(٣) انظر مسألة : قبح العطف على محل اسم ليت ولعل وكأن ، الكتاب ٢/ ١٤٦

(٤) المقتضب ٢/ ١٧٠ ، ٢٢٦ ، والإنصاف في مسائل الخلاف ٤٧٤ ، وشرح التسهيل ٣/ ٢٧٢ - ٢٧٣ ، وشرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ ٢/ ٦٥٧ - ٦٥٩ ، وشرح الرضي على كافية ابن الحاجب ٣/ ٦٥ ، وارتشاف الضرب ٤/ ٢٠١٣ ، وشرح ابن عقيل ٢/ ١٨٥ - ١٨٦ ، وشرح التصريح ٢/ ١٨١ - ١٨٢

(٥) الأنعام : ١٤٨

(٦) الصافات : ١٦ - ١٧

⌑ الفصل بخبر " كان " ، كقوله تعالى : ﴿ وَقَالَ الذينَ كَفَروا أئذا كنَّا ترَابًا وَآبَاؤُنَا أئنَا لَمُخْرَجونَ ﴾ .[1]

⌑ والفصل بالجار والمجرور ، مثل : الفاكهة كُلوا منها وزيدُ.

⌑ ويجتمع التوكيد بالضمير المنفصل مع الفصل [2] في قوله تعالى : ﴿ ما لم تعلموا أنتم ولا آباؤكم ﴾ [3] ، أكَّدَ بـــ(أنتم) ، وفصَلَ بـــ(لا) ، وقوله : ﴿ مَا عَبَدْنَا مِنْ دُونِهِ مِنْ شَيءٍ نَحْنُ ولا آبَاؤُنَا ﴾ [4] ، والفصل واقعٌ بعد العطف.[5]

والقبحُ عند ابن يعيشَ على درجات متفاوتة :

فإذا كان للضمير صورة ولفظ فهو أقل قبحًا مما لا صورة له ولا لفظ ، أي : العطف على الضمير البارز أقل قبحًا من العطف على الضمير المستتر ، وقولهم (قمتُ وعمرٌو) ، أقل قبحًا من قولهم (قمْ وعمرٌو) ، والضمير المكوَّن من حرفين أقل قبحًا من الضمير المبني من حرفٍ واحد ؛ وكلما كثرت حروف الضمير قرُبَت من لفظ الأسماء ، أي : العطف على الضمير في قولهم (قمنا وزيد) أقل قبحًا من العطف على الضمير في قولهم (قُمتُ وزيد).

وعليه : كلما قوي لفظ الضمير ، وطال ، وقرُب من الأسماء ، قلَّ قبحُ العطفِ عليه. [6]

ويبدو أن سيبويه يراعي في تقبيحه كثرة السماع ، فإن كان المسموع قليلاً قبَّحه.

* * *

(١) النمل : ٦٧

(٢) شرح الرضي على كافية ابن الحاجب ٣/ ٦٤

(٣) الأنعام : ٩١

(٤) النحل : ٣٥

(٥) شرح التصريح على التوضيح ٢/ ١٨١

(٦) شرح المفصل ٢/ ٢٨٠

قبح عطف الاسم الظاهر على الضمير المجرور

عطفُ الظاهر على المضمر المجرور **قبيـــحٌ** في النثر عند سيبويه ، حيثُ قال : (ومما يقبح أن يَشركه المظهر علامة المضمر المجرور ، وذلك قولك : مررتُ بك وزيدٍ ، وهذا أبوك وعمرٍو ، كرهوا أن يشرك المظهر مضمـــرًا داخلاً فيما قبله ؛ لأن هذه العلامة الداخلة فيما قبلها جمعت أنه لا يُتكلم بها إلا معتمدةً على ما قبلها ، وأنها بدلٌ من اللفظ بالتنوين ، فصارت عندهم بمنزلة التنوين ، فلما ضعُفت عندهم كرهوا أن يُتبعوها الاسم ، ولم يجز أيضًا أن يُتبعوها إياه وإن وصفـــوا ، لا يحسن لك أن تقول : مررتُ بك أنت وزيدٍ كما جاز فيما أضمرتَ في الفعل ، نحـــو : قمتَ أنت وزيد ؛ لأن ذلك وإن كان قد أنزِلَ منزلة آخر الفعل ، فليس من الفعل ولا من تمامه ، وهما حرفان يستغني كل واحد منهما بصاحبه كالمبتدأ والمبني عليه).[1]

والصور القبيحة في قولهم : (مررتُ بك وزيدٍ ، وهذا أبوك وعمرٍو) ، والقبح في عطف الاسم الظاهر على المضمر المجرور ، وهو قبيحٌ عند البصريين إلا إذا أُعيدَ الجارّ ، سواءٌ كان مجرورًا بالحرف – كما في الأول – أو مجرورًا بالإضافة – كما في المثال الثاني – [2] ، فلا يزول القبح بإعادة الجار ، فيُقال : مررتُ بك وبزيدٍ ، وهذا أبوك وأبو عمرٍو.[3]

وجاز عطفُ الظاهر على المضمر المجرور في الشعر دون إعادة الجار ، قال سيبويه : (وقد يجوز في الشعر أن تُشرِكَ بين الظاهر والمضمَر على المرفوع والمجرور ، إلا إذا اضطر الشاعر) [4] ، ومن شواهدهم في هذا :

---

(١) الكتاب ٢/ ٣٨١

(٢) الكتاب ٢/ ٣٨١ – ٣٨٢ ، وارتشاف الضرب ٤/ ٢٠١٤

(٣) الأصول ٢/ ٧٩ ، وشرح كتاب سيبويه ٥/ ٨٠ ، وشرح المفصل ٢/ ٢٧٧ ، ٢٨١ – ٢٨٢ ، و المقرب ٣١١ ، وشرح جمل الزجاجي ١/ ٢٠٢ ، وشرح الرضي على كافية ابن الحاجب ٣/ ٦٦ ، ٢/ ٣٩ ، وارتشاف الضرب ٤/ ٢٠١٣ ، وشرح ابن عقيل ٢/ ١٨٦ ، وشرح المكودي ٢٣١ ، وحاشية الخضري على شرح ابن عقيل ٢/ ١٥٥ ، وحاشية الصبان على شرح الأشموني ٣/ ١٦٩

(٤) الكتاب ٢/ ٣٨٢

ـــ قول الشاعر : آبَكَ أيـــّـــهْ بيَ أو مُصـــدَّرِ من حُمُـــرِ الجلّـــة جأبٍ حَشـــوَرِ [1]

ـــ وقولُ آخر : فاليومَ قرَّبتَ تهجونا وتشتِمُنا فاذهَب فما بك والأيامِ من عَجَبِ [2]

وقيل أن " الأيام " مجرورٌ على القسم ، لا بالعطف على الكاف في " بك ".[3]

ويبدو أن ما ورد من آيات تجيز العطف دون إعادة الجار تدعم رأي المجيزين.

* * *

(١) التخريج : الرجز بلا نسبة في الكتاب ٢/ ٣٨٢ ، والمعاني الكبير ٨٣٢ ، وشرح السيرافي ٩/ ٩٦ ، وشرح جمل الزجاجي ١/ ٢٠٣ ، وشرح التسهيل ٣/ ٣٧٧ ، وشرح العمدة ٢/ ٦٦٤ ، واللسان ١/ ٢٢١ (أوب)

اللغة : (آبك) ويحك وويلك ، و(أيّه) صِحْ ونادِ ، أَيَّهَ تأييهًا : صاحَ به وناداه ، و(المصدَّر) القوي الصدر ، والسابق من الخيل ، و(الجلّة) الكبار السن منّا ومن الإبل ، و(الجأب) كل جافٍ غليظ ، و(الحشور) المنتفخ الجنبين .

المعنى : ويلك نادني واستنجدني ، وبقوي الصدر ، كبير السن ، جافٍ ، منتفخ الجنبين ، قادر على رد العدا .

الشاهد فيه : " بي أو مصدر " حيث عطف على الضمير المجرور دون إعادة الجار ، والتقدير : بي أو بمصدر .

(٢) التخريج : البيت بلا نسبة في والكتاب ٢/ ٣٨٣ ، واللمع في العربية ١٨٥ ، وشرح أبيات سيبويه ٢/ ٢٠٧ ، والإنصاف ٢/ ٤٦٤ ، والفوائد والقواعد ٣٩١ ، وشرح المفصل ٢/ ٢٨٢ ، ٢٨٤ ، والمقرب ٣١١ ، وشرح الجمل ١/ ٢٠٢ ، وشرح الكافية ٣/ ٦٦ ، وشرح التسهيل ٣/ ٣٧٦ ، وشرح عمدة الحافظ ٢/ ٦٦٢ ، وشرح ابن الناظم ٣٨٧ ، والإرشاد إلى علم الإعراب ١٨٠ ، وشرح ابن عقيل ٢/ ١٨٧ ، وشرح المكودي ٢٣١ ، والمقاصد النحوية ٤/ ١٦٣ ، وشرح الأشموني ٢/ ٣٩٤ ، وهمع الهوامع ٢/ ١٣٩ ، وخزانة الأدب ٥/ ١٢٣ ، ١٢٦ ، ١٢٨ ، ١٢٩ ، ١٣١ ، والدرر ٢/ ٨١ ، ٦/ ١٥١

المعنى : ها أنت اليوم تشتمنا وتسبنا بعدما نلتَ خيراتنا ، فلن نستغرب أو نعجب من تصرفاتك ، ولا من الزمن العجيب بتغيّره .

الشاهد فيه : " فما بك والأيام " حيث جرّ (الأيام) بالعطف على الضمير المجرور دون إعادة الجارّ ، للضرورة .

(٣) الإنصاف في مسائل الخلاف ٤٧٢

قبح عطف ما بعد الواو على ما قبلها في " ما لكَ وزيدٍ ، وما شأنُكَ وعمرٍو "

قُبح عند سيبويه العطف في "ما لك وزيدٍ ، وما شأنُــك وعمرٍو " حيث قال : (هذا بابٌ منه يُضمِرون فيه الفعل لقبح الكلام إذا حُمِلَ آخره على أوّله ، وذلك قولك مالك وزيدًا ، وما شأنُك وعمرًا ، فإنما حدُّ الكلام ههنا : ما شأنُك وشأنُ عمرٍو ، فإن حملتَ الكلام على الكاف المضمرة فهو قبيح ، وإن حملته على الشأن لم يجز ؛ لأن الشأن ليس يلتبس بعبد الله ، إنما يلتبسُ به الرجل المضمر في الشأن ، فلما كان ذلك قبيحًا حملوه على الفعل ، فقالوا : ما شأنُك وزيدًا ، أي : ما شأنُك وتناولُك زيدًا ، قال المسكين الدارمي :

ــ فمالك والتــلدُّدَ حولَ نجــدٍ وقد غصَّت تهامــةُ بالرجالِ [1]

وقال :

ــ وما لكم والفرطَ لا تقربونــه وقد خِلتُهُ أدنى مَرَدٍّ لعــاقِلِ [2]

ويدلك أيضًا على قبحه إذا حُمِلَ على الشأن ، أنّك إذا قلتَ : ما شأنك وما عبدُ الله ، لم يكن كحُسنِ ما جَرْمٌ وما ذاك السَّوِيقُ ؛ لأنك توهمُ أن الشأن هو الذي يلتبس بزيد ، وإنما يلتبس شأن الرجل بشأن زيد).[3]

---

(١) التخريج : البيت لمسكين الدارمي في ديوانه ٦٦ ، والكتاب ١/ ٣٠٨ ، وبلا نسبة في شرح المفصل ١/ ٤٣٨ ، وشرح التسهيل ٢/ ٢٥٨ ، ورصف المباني ٤٢٢ ، وشرح الأشموني ١/ ٤٩٢ ، وخزانة الأدب ٣/ ١٤٢

اللغة : (التلدد) الذهاب والمجيء حيرة ، و(غصت) امتلأت

المعنى : ما لك تذهب وتجيء إلى نجد بالرغم من قحطها ، وتترك تهامة الخصبة مع كثرة رجالها والمقيمين فيها ؟.

الشاهد فيه : " والتلدد " حيث نصب الاسم على المعية ، والعامل فيه قوله : (مالك) الذي بمعنى : (ما تصنع ؟) ، وقيل منصوب بفعل مقدر .

(٢) التخريج : البيت لعبد مناف بن ربع الهذلي في ديوان الهذليين ٢/ ٤٦ ، وشرح أشعار الهذليين للسكري ٦٨٦ ، ومعجم البلدان ٤/ ٢٥٢ (الفرط) ، وبلا نسبة في الكتاب ١/ ٣٠٨

اللغة : (الفرط) طريق بتهامة ، و(خلته) علمته ، و(العاقل) المتحصّن في المعقل ، أي : هذا المكان يرد عن المتحصن به أعداءه.

المعنى : يقول : قد عجزتم أن تقربوا هذا المكان ولو قربتموه لمنعتكم منه وقتلتكم .

الشاهد فيه : " والفرط " حيث نصب الاسم على المعية ، والعامل : (ما لكم) الذي بمعنى : (ما تصنع ؟) ، وقيل : منصوب بفعل مقدَّر .

والصورة القبيحة الأولى في قولهم : (ما لك وزيدٍ ، وما شأنُك وعمرٍو) ، والقبيح هنا في جر " زيد ، وعمرو " ، وهو ممتنعٌ عند سيبويه ، فلا يجوز عنده عطف الظاهر على الضمير المجرور إلا بإعادة الجار ، والصحيح أن يُقال : مالك وما لزيدٍ ، وما شأنُك وشأنُ زيدٍ.(١)

والصورة القبيحة الثانية في قولهم : (ما شأنُك وعمرٌو) ، برفع (عمرو) عطفـًا على الشأن ، وتقبحُ المسألة لأننا لو رفعناه كُنّا عاطفين له على " الشأن " ، وليس " عمرو " بشريك للشأن ، و لم نُرِدْ الجمع بينهما ، إنما المراد : ما شأنك وشأن زيد ، واستدل سيبويه على امتناع عطف (عمرو) على (الشأن) بأننا لو قلنا : (ما شأنُك وما عبدُ الله) لم يكن كحسن (ما جرمٌ وما ذاك السُّويق) ، لأنه يوهم أن الشأن هو الذي يلتبس بزيد ، ومَن أراد ذلك فهو ملغز ، تارك لكلام الناس الذي يسبق إلى أفئدتهم.(٢)

فلما لم يجز خفضه ولا رفعه حُمل الكلام على المعنى ، وجُعل (ما شأنُك ، ومالك) بمنزلة (ما تصنع) ، فصار كأننا قلنا : ما صنعتَ وزيدًا ، ولزم النصب هنا على المعية لأنه قد كان فيما يمكن فيه العطف لازمًا ، وهو أحسن القبيحين ؛ لأن الإضمار والحمل على المعنى فيه ضعف مع جوازه ، والعطف على المضمر المخفوض ممتنع.(٣)

وللناصب تأويلان عند سيبويه :

١) أن يُقدَّر (كان) بعد (ما) فيكون المنصوب مفعول معه ، والتقدير : ما كان شأنُك وزيدًا ، أي : ما كان شأنُك مع زيد.

٢) أن يقدر مع الواو مصدر " لابس " منويًّا أو مضافًا إلى ضمير مخاطَب ، والمعنى : ما شأنك وملابسة زيد ، أو ملابستك زيد ، والمصدر المضمر هو العامل.(٤)

---

(٣) الكتاب ١/ ٣٠٧ – ٣٠٨

(١) وهو رأي ابن السراج ، والثمانيني ، والزمخشري ، وابن الأنباري ، وابن يعيش ، وابن عصفور ، وابن الناظم ، والكيشي ، وابن هشام ، وابن عقيل ، انظر : قبح عطف الاسم الظاهر على الضمير المجرور

(٢) شرح كتاب سيبويه ٥/ ٨٠

(٣) الأصول ٢/ ٢٥١ ، وشرح كتاب سيبويه ٥/ ٨٠ – ٨١ ، وشرح المفصل ١/ ٤٤٢ – ٤٤٤ ، وشرح التسهيل ٢/ ٢٥٤ – ٢٥٨ ، وشرح عمدة الحافظ ١/ ٤٠٦ – ٤٠٨ ، وشرح التصريح ١/ ٥٣٣

(٤) الكتاب ١/ ٣٠٩ ، وشرح التسهيل ٢/ ٢٥٥ ، وشرح الرضي على كافية ابن الحاجب ٢/ ٣٩ – ٤٠

وتبدو لي قوة رأي سيبويه في منع الجر لأن ما أدَّى إلى ممتنع فهو ممتنعٍ مثله ، لكني أرجح ما ذهب إليه ابن الناظم ، إذ أجاز الرفع على المجاز ، وذلك بحذف المضاف ، وإقامة المضاف إليه مقامه [1] ، وتبعه في هذا الدماميني [2] ؛ ذلك أنّ في الجملة دليلاً على المضاف المحذوف ، وهو ذكره في بداية الجملة ، فقولهم : (ما شأنُك وزيدٍ) تقديره : ما شأنُك وشأنِ زيدٍ ، ودَلَّ الشأن الأول على المحذوف ، وقولهم : (مالك وزيدٍ) تقديره : مالك وما لزيدٍ ، ودَلَّت لام الجر الأول على المحذوف ، ومعلومٌ أنه متى وُجد الدليل كان الحذفُ جائزًا.

* * *

(١) شرح ابن الناظم ٢٠٩

(٢) حاشية الصبان ٢/ ٢٠٦

قبح عطف ما بعد الواو على ما قبلها في : حسبك وزيدٍ درهمٌ

قبُح عند سيبويه العطف في " حسبُك وزيدًا " ، حيث قال : (ومن ثَمَّ قالوا : حسبُك وزيدًا ، لّما كان فيه معنى " كَفاك " ، وقبُح أن يحملوه على المضمَر ، نَوَوا الفعل ، كأنّه قال : حسبُك ويُحسِبُ أخاك درهمٌ).[1]

والصورة القبيحة في قولهم : (حسبُك وزيدٍ درهمٌ) ، فلا يجوز جر (زيد) بالعطف على الكاف المجرورة ؛ لأن العطف على الضمير المجرور دون إعادة الجار ممتنعٌ عند سيبويه ، لذا حُمل المنصوب على المعنى ، وقُدِّر له ناصبًا موافقًا لـــ(حسبك) ، فيُقال : (حسبُك وزيدًا درهمٌ) ، والتقدير : كفاك ، أو يحسبك ، أي : يكفيك ويكفي زيدًا درهمٌ.[2]

واختلفوا في إعراب (زيد) كالآتي :

- سيبويه :[3] يرى أنه مفعول به للفعل المحذوف (كفاك).[4]
- وخالفه الزمخشري : إذ يرى أنه مفعول معه [5] ، وخالفه الرأي أبو حيان ؛ فلا يصحُّ عنده لأنه لا يعمل في المفعول معه إلا ما كان من جنس ما يعمَل في المفعول به.[6]

ويبدو لي أن سيبويه قبَّح المسألة قياسًا على قبح العطف على المضمر المجرور دون إعـــادة الجار ، والقياسُ هنا مبني على الكثير المسموع عن العرب ، إذ لم يرد العطف على الضمير المجرور إلا قليلاً.

* * *

(١) الكتاب ١/ ٣١٠

(٢) شرح كتاب سيبويه ٥/ ٨١ ، وشرح المفصل ١/ ٤٤٣ - ٤٤٤ ، وشرح التسهيل ٢/ ٢٦٢ ، وشرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ ١/ ٤٠٧ - ٤٠٨ ، وشرح ابن الناظم ٢٠٥

(٣) الكتاب ١/ ٣١٠

(٤) وافقه في هذا : ابن مالك ، والصبان ، انظر : شرح التسهيل ٢/ ٢٦٢ ، وحاشية الصبان ٢/ ١٨٩

(٥) ارتشاف الضرب ٣/ ١٤٩٢ ، والمساعد على تسهيل الفوائد ١/ ٥٤٦

(٦) ارتشاف الضرب ٣/ ١٤٩٢

قبح عطف ما بعد الواو على ما قبلها في : " هذا لك وأباك "

قُبح عند سيبويه النصب في قولهم : هذا لك وأباك ، حيث قال : (وأما هذا لك وأباك ، فقبيحٌ أن تنصب الأبَ ؛ لأنه لم يذكر فعلاً ولا حرفًا فيه معنى فعلٍ حتى يصير كأنه قد تكلمَ بالفعل).[1]

والصورة القبيحة في قولهم : (هذا لك وأباك) فلا يجوز في " أباك " النصب بالعطف على الموضع قياسًا على جواز ذلك في " مررتُ بك وزيدًا " ، إذ أن " بك " في موضع نصب على أنها مفعول به للفعل " مررت " ، و" زيدًا " منصوب بالعطف على الموضع ، كأنه قال : لقيتك وأبـــاك ، لكن " لك " ليس موضعها النصب ، بل لا يوجد فعل ناصب في " هذا لك وأباك " ، ولو كان في الجملة استفهامٌ متقدّم لجاز نصب ما بعد الواو ؛ لأن الاستفهام لا يليه إلا فعل ، وعليه : يلزَم وجود فعلٌ محذوف في الجملة ، فيصير " لك " منصوبًا بالفعل المضمر ، وما بعد الواو معطوفـــًا عليه ، ولَّما لم يتقدَّم ما يدل على وجود فعلٍ محذوف امتنع النصب.

كما لا ينصِبُ (هذا) المفعولَ معه ، ولا يعمَل فيه.

ولا يجوز جر (أباك) بالعطف على " الكاف " ؛ لأنه لا يُعطَف على الضمير المجرور دون إعادة الجار ، والصحيح : (هذا لك ولأبيك).[2]

ويبدو لي أن سيبويه قبَّحَ المسألة نظرًا لامتناع النصب على المحل أو الجر بالعطف على الضمير ، من هنا كان القياس العقلي يوجبُ الجر مع إعادة الجار.

* * *

(١) الكتاب ١/ ٣١٠

(٢) شرح كتاب سيبويه ٥/ ٨١ ، وشرح التسهيل ٢/ ٢٦٢ - ٢٦٣ ، وارتشاف الضرب ٣/ ١٤٩٣ ، والمساعد على تسهيل الفوائد ١/ ٥٤٧ ، وشرح التصريح على التوضيح ١/ ٥٣٣ ، وحاشية الصبان ٢/ ١٩٩

قبح الفصل بين حرف العطف والمعطوف المجرور بظرف أو حرف جر

لا يُفصل بين حرف العطف والمجرور ، فإن فُصل كان **قبيحًا** ، قال سيبويه : (لو قال " مررتُ بزيدٍ أولَ من أمسِ وأمسِ عمرٍو" كان قبيحًا خبيثًا ؛ لأنه فصل بين المجرور والحرف الذي يشركه وهو الواو في الجار ، كما أنه لو فصل بين الجار والمجرور كان قبيحًا فكذلك الحروف التي تُدخله في الجارّ) [1]

والصورة القبيحة في قوهم : (مررتُ بزيدٍ أولَ من أمسِ وأمسِ عمرٍو) ، إذ فُصل بين واو العطف وبين المعطوف (عمرو) بالظرف " أمس " ، وهذا قبيح ؛ لأنه بهذا يكون بعيدًا عن الواو التي تجعله شريكا لـــ(زيد) في الجر ، ويزول القبح بإعادة الجار ، فيُقال : مررتُ بزيدٍ أول من أمسٍ وأمسِ بعمرٍو ، والعطف هنا جائز عند سيبويه في الشعر.[2]

ويظهر لي أن سيبويه منع المسألة للقياس العقلي ، فإذا بعُدَ المعطوف عن حرف الجر كان كالفصل بين الجار والمجرور ، وإذا كان الفصل بين الجار والمجرور ممتنع فإن الفصل بين حرف العطف والمعطوف على المجرور أشد قبحًا.

* * *

(١) الكتاب ٣/ ٥٠٢

(٢) المقتضب ٢/ ٤٢٤ ، وشرح التسهيل ٣/ ٣٨٤ ، وشرح الرضي ٣/ ٧٧ ، وتذكرة النحاة ٣٧ ، وارتشاف الضرب ٤/ ٢٠٢٤ ، والمساعد على تسهيل الفوائد ٢/ ٤٧٨ ، وهمع الهوامع ٥/ ٢٧٩

قبح عطف المعرفة على النكرة : في رب رجلٍ وأخيه

تطابُق المعطوف والمعطوف عليه في التنكير والتعريف شَرطٌ في العطف ، فإن عُطِفت المعرفة على نكرة كان هذا **قبيحًا** عند سيبويه ، قال : (وأما " رُب رجلٍ وأخيه منطلقين " ، ففيها قبح حتى تقول : وأخٍ له).[1]

والصورة القبيحة في قولهم : (رُب رجلٍ وأخيه منطلقين) ، والقبحُ في عطف المعرفة " أخيه " على " رجل " المجرور بـــ(رب) ، ومجرورُ " رُبّ " لا يكونُ إلا نكرة ، لذا يلزَمُ في المعطوف المطابقة في التنكير ، فإن أضيف إلى الضمير تعرَّف ، والمعرفة لا تُعطف إلا على معرفةٍ مثلها ، فإن كانت الإضافة غير محضة جاز العطف ، والإضافة غير المحضة : هي ما أُضِيفَت فيها النكرة إلى معرفة ، وأوّلت بالنكرة ، نحو : لا أباك ، تأويلها : لا أبًا لك ، ومثلها الإضافة في : غيرك ، وشبهك ، ومثلك ، وخدنك ، وتربك ، وضربِك ، ونِدّك .... الخ ، ولأن الإضافة هنا غير محضة جازَ من ذلك مخالفة النظائر ، وصَحَّ قولهم : رُبّ رجلٍ وأخيه ، على معنى : وأخٍ له (وكلُّ شاةٍ وسخلتها بدرهم) [2] ، على معنى : وسخلةٍ لها ، والدليل على قبح هذا أن المعطوف المعرفة لا يَحلُّ محلَّ المعطوف عليه النكرة ، فلا يُقال " رُبَّ أخيه " ، ولا " كل سخلتها " لأن مجرور " رُبّ ، وكل " لا يكونان إلا نكرة ، لكنه لما كثُر في كلامهم صار قياسًا مستقيمًا ، واغتُفِرَ ذلك في المعطوف لأن " رُبَّ " لم تُباشره.[3]

من هنا كان ترجيحي لرأي سيبويه ، وإن كان العطف على النكرة مسموعٌ عن العرب.

* * *

(١) الكتاب ٢/ ٥٤

(٢) التخريج : ورد في الكتاب ٢/ ٥٥ ، ٨٢ ، ٣٠٠ ، والمقتضب ٢/ ٤٣٣ ، ٤٦٩ ، والأصول ١/ ٣٢٣ ، ٢/ ٣٩ ، ٣٠٨ ، ومغني اللبيب ٢/ ٣٤٨ ، وهمع الهوامع ٣/ ٢٢٢

(٣) الكتاب ٢/ ٥٤ – ٥٧ ، والأصول ١/ ٣٢٣ ، ٢/ ٣٩ – ٤٠ ، ٢٩٨ ، ٣٠٨ ، وشرح كتاب سيبويه ٢/ ٣٨٦ – ٣٨٨ ، والخصائص ٥٧٦ ، والتبصرة والتذكرة ١/ ٢٨٩ ، وشرح جمل الزجاجي ١/ ٢٠٢ ، وشرح التسهيل ٢/ ٦١ ، ٣/ ٨٧ ، وارتشاف الضرب ٤/ ١٨٠٢ ، والجنى الداني ٤٤٩

قبح حذف التنوين من المنادى واسم " لا النافية للجنس " الشبيهين بالمضاف

حذفُ التنـــوين من اسم " لا " والمنادى العاملان **قبيـــحٌ** عند سيبويه ، قال : (هذا باب ما يَثبت فيه التنوين من الأسماء المنفية ، وذلك من قِبَل أنّ التنوين لم يَصر منتهى الاسم ، فصار كأنّه حرفٌ قبل آخر الاسم ، وإنما يُحذَف في النفي والنداء منتهى الاسم ، وهو قولك : " لا خيرًا منه لك ، ولا حسنًا وجهه لك ، ولا ضاربًا زيدًا لك " ؛ لأن ما بعد " حسنٍ وضاربٍ وخير " صار من تمام الاسم ، فقـــبُحَ عندهم أن يحذفوا قبل أن ينتهوا إلى منتهى الاسم ؛ لأن الحذف في النفي في أواخر الأسماء ، ومثلُ ذلك قولك : لا عشرين درهمًا لك).[1]

والصورتان القبيحتان في قولهم : (لا ضاربَ رجلاً ، ويا ضاربَ رجلاً) ، فقد حُذف التنوين من " ضارب " ، وهو مشتق عاملٌ فيما بعده ، غير مضاف ، بل شبيه بالمضاف ، والتنوين لا يُحذَف إلا من المضاف لما بعده ، ويزول القبح بتنوين الاسم العامل عمل فعله ، فيُقال : (لا ضاربـــًا رجلاً ، ويا ضاربًا رجلاً).

ويقع المنادى أو اسم " لا " مشتقًّا شبيهًا بالمضاف ، وله حالان :

(**الأول**) : أن يكون ما بعد المشتق متصلاً به ؛ لأنه معمولٌ له ، فيلزم فيه التنوين ، شأنه شأنَ سائرِ المشتقات العاملة فيما بعدها ، والمشتق ملازمٌ لما بعده كملازمة (عشرين) للتمييز (درهمًا) في قولهم (لا عشرين درهمًا لك) ، ومن المشتقات العاملة فيما بعدها ، الباقية على تنوينها قولهم :

ـــ لا حسنًا وجهه لك ⮜ (وجهه) : فاعل لـــ" حسن ".

ـــ ولا ضاربًا زيدًا لك ⮜ (زيدًا) : مفعول لـــ" ضارب ".

ـــ ويا كريمًا خلقه أبشِر ⮜ (خلقه) : فاعل لـــ" كريم ".

ـــ ولا خيرًا منه لك ⮜ (منه) : متعلق بـــ" خيرًا ".

وهذا يعني أن ما بعد المشتق من تمام معناه ، ولا يسقـــطُ التنوينُ إلا إذا كان الاسمُ في نهاية الجملة ، من هنا يثبتُ التنوين ، ويصيرُ كحرفٍ من حروف الاسم.

(**الثاني**) : إذا كان ما بعد المشتق منفصلاً منه ، لم يجب التنوين ، كقولهم :

---

(١) الكتاب ٢/ ٢٨٧

ـــ لا آمرَ يوم الجمعة لك.

إذ المقصود : نفيُ جميع الآمرين يوم الجمعة ، ومنه أيضًا قولهم :

ـــ لا آمرَ بمعروفٍ لك.

فكأنهم جاءوا بـــ(معروف) تبيينًا بعد أن تَمَّ الكلام.[1]

ويظهر لي رجحان رأي سيبويه لأن هناك فرقًا بين المضاف والشبيه بالمضاف ، فالمضاف يسقط منه التنوين ، أما الشبيه بالمضاف فهو عاملٌ في الثاني ، وإذا عَمل وَجَبَ أن يفرق بينه وبين غير العامل بالتنوين أو النون.

* * *

(١) الكتاب ٢/ ٢٨٧ – ٢٨٨ ، ٣/ ٣٢٨ – ٣٢٩ ، والمقتضب ٢/ ٤٧٨ ، ٥٧٨ ، وشرح كتاب سيبويه ٣/ ٢٦ – ٢٧ ، ٤/ ٨٥ – ٨٦ ، وشرح المفصل ٢/ ٩١ – ٩٢ ، ١/ ٣١٧ – ٣١٨

قبح ندب النكرة والمُبهم والموصول

المسألةُ **قبيحةٌ** عند سيبويه في قوله : (هذا باب ما لا يجوز أن يُندَب ، وذلك قــولُك : وا رَجُلاهْ ويا رَجُلاهْ ، وزعم الخليل رحمه الله ويونس أنه قبيح ، وأنه لا يُقال ، وقال الخليل – رحمه الله – : إنما قبح لأنك أبهمت ، ألا ترى أنك لو قلتَ : وا هذاه ، كان قبيحًا ؛ لأنك إذا ندبتَ فإنما ينبغي لك أن تفجَّعَ بأعرفِ الأسماء ، وأن تَخُصَّ ولا تُبهِم ؛ لأن الندبةَ على البيان ، ولو جاز هذا لجازَ يارَجُلاً ظريفًا ، فكنتَ نادبًا نكرة ، وإنما كرهوا ذلك أنه تَفاحَشَ عندهم أن يَحتَلطوا وأن يتفجَّعوا على غير معروف ، فكذلك تَفاحَشَ عندهم في المبهم لإبهامه ، ؛ لأنك إذا ندبتَ تُخبِر أنّك قد وقعت في عظيم ، وأصابك جسيمٌ من الأمر ، فلا يَنبَغي لك أن تُبهِم.

وكذلك : " وا مَن في الداراه " في القبح).[1]

والصورة القبيحة في نُدبة النكرة غير المعروفة كاسم الجنس المفرد في قولهم : (وارجُلاه ، ويارجُلاه) ، وفي ندبة الموصول إذا كان صلته لا تعيّن المندوب الخالي من " أل " ، كقولهم : (وا مَن في الداراه ، ووا مَن لا أعرفه) ، ولا يُندَب المبهم كاسم الإشارة في قولهم : (واهذاه ، وواتلكاه) ، إذ الأول نكرة ، والثاني لا يشير إلى أمرٍ معيَّن ، والثالث غير محدّد لأن صلته لا تُعرِّف به ، بل إن العَلَم لا يُندَب إذا كان غير مشهور ، إما إذا كان مشهورًا باسمه فقد جازت ندبته ، نحو : ياضاربًا زيداه ، إذا كان " زيد " رجلاً عظيمًا ، ضُرِب واشتُهِر بذلك.

والنُدبةُ عذرٌ للتفجّع ، بها يُخبِرُ المتكلّم عن أمرٍ عظيم أصابه ؛ لأن السامعين إذا عرفوا المندوبَ عذروه ؛ وشاركوهُ في الحزن ؛ فهانت مصيبته ؛ من هنا كان تعريف المندوبِ أمــرًا لازمــًا ؛ وجاز ندب العَلَم ، واسم الجنس المضاف ، والموصول بصلة تعيّن المندوب [2] ، نحو : (وا زيدُ ، وا أبتاه ، وا أمير المؤمنيناه ، وغلام زيداه ، وا مَن حفر بئر زمزماه [3]) ، لأن " عبد

---

(١) الكتاب ٢/ ٢٢٧ – ٢٢٨

(٢) شرح التسهيل ٣/ ٤١٤ ، وشرح الرضي على كافية ابن الحاجب ١/ ٤٢٠

(٣) ورد في : الكتاب ٢/ ٢٢٨ ، والمقتضب ٢/ ٥١٦ ، والأصول ١/ ٣٥٨ ، والفوائد والقواعد ٤٨٣ ، وشرح اللمع في النحو ١٥٤ ، والبيان في شرح اللمع ٤٠٩ ، والإنصاف ٣٦٣ ، وتوجيه اللمع ٣٤٤ ، ٣٤٥ ، وشرح المفصل ١/ ٣٥٨ ، ٣٦٠ ، وشرح الكافية ١/ ٤٢١ ، وشرح ابن الناظم ٤٢٠ ، والارتشاف ٥/ ٢٢١٦ ، وشرح ابن عقيل ٢/ ٢٢٠

المطلب " هو المشتهر بحفر بئر زمزم ، و(وا مَن قتله ابن ملجماه) [1] ، يعني عليًا رضي الله عنه.[2]

ويبدو لي أن سيبويه قبَّحَ المسألة بناءً على القياس العقلي.

* * *

(١) ورد في : الارتشاف ٥/ ٢٢١٦

(٢) الكتاب ٢/ ٢٢٧ - ٢٢٩ ، والمقتضب ٢/ ٥١٦ - ٥١٧ ، والأصول ١/ ٣٥٨ ، والإنصاف في مسائل الخلاف ٣٦٢ - ٣٦٤ ، وشرح المفصل ١/ ٣٥٨ - ٣٦٠ ، وشرح التسهيل ٣/ ٤١٤ ، وشرح الرضي على كافية ابن الحاجب ١/ ٤٢٠ - ٤٢١ ، وشرح ابن عقيل ٢/ ٢٢٠

قبح إظهار الفعل مع المحذَّر منه ، والمصدر " عذير " ، واسم الفعل " نعاء "

إظهارُ الفعل في أسلوب التحذير **قبيحٌ** عند سيبويه ، ولا يُمكنُ إظهاره مع " عذير ، أو نعاء " ، قال سيبويه : (ومما جُعِل بدلاً من اللفظ بالفعل قولهم : الحَذَرَ الحَذَرَ ، والنَّجاءَ النَّجاءَ ، وضَرْبًا ضَرْبًا ، فإنما انتصَبَ هذا على الزَمِ الحذر ، وعليكَ النجاءَ ، ولكنّهم حذفوا لأنه صار بمنزلة افْعَل ، ولكنهم حذفوا لأنه صار بمنزلة افْعَلْ ، ودخولُ الزَمْ وعليك على افعَلْ مُحال.

ومن ثَمَّ قالوا ، وهو لعمرو بن مَعدِ يكرِب :

ــ أُريدُ حِبــاءه ويــُريــدُ قتلي ... عَذيرَك من خَليلِك من مُرادِ [1]

وقال الكُميت :

ــ نَعاءِ جُذامًا غيرَ موتٍ ولا قَتلِ ... ولكِنْ فِراقًا للدَّعائِمِ والأصلِ [2]

وقال ذو الإصبع العدواني :

ــ عــذيــرَ الحيِّ من عـــــدوا ... نَ كانــوا حــيــّـــةَ الأرضِ [3]

---

(١) التخريج : البيت لعمرو بن معدي كرب في ديوانه ١٠٧ ، وحماسة البحتري ٧٤ ، والأغاني ١٠/ ٢٦ ، وشرح أبيات سيبويه ١/ ٢٩٥ ، وسمط اللآلي ٦٣ ، ١٣٨ ، والحماسة الشجرية ١/ ٤٠ ، وخزانة الأدب ٦/ ٣٦١ ، ١٠/ ٢١٠ ، والدرر ٣/ ٨ ، وعجزه لعلي بن أبي طالب في لسان العرب ٤/ ٥٤٨ (عذر) ، وبلا نسبة في همع الهوامع ١/ ١٦٩

اللغة : (الحِباء) ما يحبو به الرجل صاحبه ويُكرمه به ، و(عذيرُك) أي : هاتِ عذرك .

المعنى : أريد إكرامه ويريد قتلي فمن يعذرني في احتماله .

الشاهد فيه : " عذيرك " ، حيث نصب المصدر على تقدير فعل محذوف وجوبًا .

(٢) التخريج : البيت للكميت بن زيد وليس في ديوانه ، وهو في الكتاب ١/ ٢٧٦، وشرح أبيات سيبويه ١/ ٢٩٧ ، ولسان العرب ١٢/ ٨٩ (جذم) ، ١٥/ ٣٣٤ (نعا) ، وبلا نسبة في ما ينصرف وما لا ينصرف ٧٣

المعنى : انع هؤلاء القوم واذكر الفجيعة فيهم ، ولكن لا تذكر ذلك لأنهم ماتوا أو قتلوا ، ولكن لأنهم فارقوا سادتهم وأهل الخطر منهم فتبدد أمرهم وانصدع شملهم .

الشاهد فيه : " نعاء " ، حيث نصب اسم الفعل على تقدير فعل محذوف وجوبًا .

(٣) التخريج : البيت لذي الإصبع العدواني في الكتاب ١/ ٢٧٧ ، والشعر والشعراء ٢/ ٧٠٨ ، والحيوان ٤/ ٢٣٣ ، والأغاني ٣/ ٩٣٥ ، ٩٣٨ ، وبلا نسبة في أمالي المرتضى ١/ ٢٥٠ ، واللسان (عدا) ١٩/ ٢٧٠ ، و(عذر) ٦/ ٢٢٢ ، والخزانة ٢/ ٤٠٨

الشاهد فيه : " عذير " ، حيث نصب المصدر على تقدير فعل محذوف وجوبًا .

فلم يجز إظهار الفعل وقبُحَ ، كما كان ذلك مُحالاً).[1]

والصورة القبيحة في إبراز الفعل قبل اسم الفعل أو قبل المصدر النائب عن فعله ، فلا يُقال عند سيبويه (انعَ نعاء ، أو أحضِرْ عَذيرك) أي : عذرك ، إذ أنّ " نعاء " اسم فعل مبني في محل نصب بفعل محذوف لا يجوز إظهاره ، وقِس على هذا : دَراكِ ، ونَزَالِ ، وتَراكِ ، ومَناعِ ، وحذارِ ونَظارِ ، نائبةٌ عن : أَدْرِك ، وانزل ، واترك ، وامنع ، واحذر ، وانظر[2] ، أما " عذير " فهو مصدر من " العذر " ، بمعنى : أحضِر أو هاتِ عذرك.[3]

ويبدو لي أن سيبويه منع المسألة لعدم سماع العامل ظاهرًا مع مصدره النائب منابه ، كما في (سقيًا).[4]

* * *

(١) الكتاب ١/ ٢٧٥ - ٢٧٧

(٢) الإنصاف ٢/ ٥٣٥ - ٥٤٠ ، وشرح المفصل ٣/ ٤٨

(٣) شرح كتاب سيبويه ٥/ ٤٥ - ٤٦ ، والتخمير ١/ ٣٧٨ - ٣٧٩ ، وشرح المفصل ٣/ ٤٨ ، وشرح الرضي على كافية ابن الحاجب ١/ ٣٤١ - ٣٤٢

(٤) شرح الرضي على كافية ابن الحاجب ١/ ٤٧٩

قبح تقديم معمول اسم الفعل عليه

تقديم مفعول اسم الفعل عليه **قبيحٌ** عند سيبويه ، حيث قال : (واعلم أنه يقبُح : زيدًا عليك ، وزيدًا حذرك ؛ لأنه ليس من أمثلة الفعل ، فقبُح أن يجري ما ليس من الأمثلة مجراها ، إلا أن تقول : زيدًا ، فتنصبَ بإضمارك الفعلَ ثم تذكُرُ " عليك " بعد ذلك ، فليس يَقوى هذا قوّة الفعل لأنه ليس بفعل ، ولا يتصرَّف تصرّفَ الفاعل الذي في معنى يَفعَلُ). [1]

والصورة القبيحة في قولهم : (زيدًا عليك ، وزيدًا حذرك) ، بنصب " زيد " على أنه معمول لاسم الفعل المتأخر ، ومثل ذلك قولهم : (زيدًا رويد ، وزيدًا ضَرَابِ ، وزيدًا دَرَاكِ) ، ويزول القبح بتقدير فعل عامل في " زيد "، واسمُ الفعل يُشبه الفعل في عمله، إذ يرفَعُ فاعلاً، نحو : (هيهات زيدٌ) ، ويتعدّى إلى المفعول بواسطة ، نحو (صهْ يا عليٌّ) ، أو بغير واسطة ، نحو : (ورويدَ المحتاجَ) [2] ، لكن اسم الفعل فرعٌ على الفعل ، والفرع لا يتصرَّفُ تصرّفَ الأصل ، ولا يَنصِبُ ما قبله كما ينصب الأصل ، فما كان شبيهًا بالشيء ، لا يتساوى معه في حالاته كلّهـــا ، بل إن ما لا يتصرّف في نفسه ، لا يتصرّف في عمله ، وهذا رأي البصريين [3] ، وإنما امتنع هذا مع أسماء الأفعال نظرًا للأصل ، إذ الأصل فيها لا يخرج عن ثلاثة :

- إما أن يكون أصلها المصادر ، والمصادر لا تتقدّمُ عليها معمولاتُها.
- وإما أن يكون أصلُها صوتًا جامدًا انتقل إلى المصدريّة ، ثم إلى اسم الفعل ، ويجب حذف فعلها قياسًا.
- وإما أن يكون أصلها الظرف أو الجار والمجرور ، وهما ضعيفان قبل النقل إلى اسم الفعل ، إذ لم يعملا إلا لتضمنهما معنى الفعل " استقرّ " ، نحو : (أمامك زيدًا) ، أصله : أمامك زيد فخذه فقد أمكنك.[4]

---

(١) الكتاب ١/ ٢٥٢ – ٢٥٣

(٢) مجيب الندا في شرح قطر الندى ٤٦٥

(٣) الإنصاف ٢٢٨ – ٢٢٩ ، وأسرار العربية ١/ ١٥٦ ، وارتشاف الضرب ٥/ ٢٣١١ ، والمساعد على تسهيل الفوائد ٢/ ٦٥٧

(٤) شرح الرضي على كافية ابن الحاجب ٤/ ٩ – ١٠

فاختصر الكلام الطويل ؛ لينتهي منه سريعًا ؛ ويستجيب المأمور قبل أن يبعُدَ عنه " زيد ".[1]

وأجاز الكوفيون التقديم عدا الفراء الذي وافق سيبويه في المنع.[2]

ويبدو لي رجحان رأي سيبويه ، يعضد هذا السماع ، والقياس العقلي.

* * *

(١) المقتضب ٢/ ١٦٣ ، ١٩٢ ، ٢٢٧ ، والأصول ١/ ١٤١ - ١٤٢ ، وشرح كتاب سيبويه ٥/ ٢٠ ، والإنصاف ٢٢٨ - ٢٣٥ ، وشرح جمل الزجاجي ٢/ ٤٣١ - ٤٣٢ ، وشرح الرضي ٤/ ١٠

(٢) الإنصاف ١/ ٢٢٨ ، وشرح المقرب ١/ ٥٠٧ ، وارتشاف الضرب ٥/ ٢٣١١ ، والإرشاد إلى علم الإعراب ٨٩ ، وحاشية الخضري ٢/ ٢١٢

قبح إلحاق هاء الغائب باسم الفعل الدالّ على الأمر

لا يقع الأمر للمخاطَب إلا بالفعل المحض ، كقولهم : (قم) ، أي : قم أنت ، ويؤمَرُ المخاطَب باسم الفعل أيضًا ، نحو : (عليك زيدًا) ، أما الغائب فلا يقع الأمر له بالفعل إلا بواسطة ، كحرف النداء في قولهم : قم يا زيد ، **ويقبُحُ** أمر الغائب باسم الفعل ، قال سيبويه : (واعلم أنه لا يجوز لك أن تقول : عليه زيدًا ، تريدُ به الأمر ، كما أردتَ ذلك في الفعل حين قلتَ : لِيَضرِبْ زيدًا ؛ لأن " عليه " ليس من الفعل ، وكذلك " حذره زيدًا " قبيحة ؛ لأنها ليست من أمثلة الفعل).[1]

والصورة القبيحة في قولهم : (عليه زيدًا ، وحذره زيدًا) ، قُبُحَت لأن فعل الأمر لا يكون إلا للمخاطَب ، فإذا قُلنا : اضرِبْ زيدًا ، فإنما المعنى : اضرِبْ أنت زيدًا ، وعليه : تجوز نيابة اسم الفعل المتصل بكاف الخطاب عن فعل الأمر ، فيُقال : (عليك زيدًا ، وحذرَكَ زيدًا) على معنى : الزَمْ واحذَر زيدًا ، وإنما جازت نيابة (عليك ، وحذرك) عن فعل الأمر للتناسب اللفظي بينهما.

أما (عليه ، وحذره زيدًا) فالأمر هنا للغائب ، بمعنى : الزم واحذر زيدًا ، وهما محمولان على (ليضرِبْ زيدًا) ، وحقُّ اسم الفعل أن يكون للمخاطب ، ويشذُّ مجيئه للغائب ؛ لأن المخاطب يقع الأمر له بالفعل دون حاجةٍ إلى لام أمر ؛ والغائب يجوز أن يؤمَر بالفعل ، كقولهم : ليقم زيدٌ ، فإن أمَرنا الغائب باسم الفعل كان واقعًا موقع (لام الأمر ، والفعل) ، ويَضعُفُ الاسم الواحد عن قيامه مقام الحرف والفعل ، خاصّة أنّ لكلٍّ منهما حكمًا يختلف عن الآخر ، ويزول القبح باستعمال ضمير المخاطَب ليتناسب مع أمر المخاطَب.[2]

واحتجَّ سيبويه لهذا بأنّ فعل الأمر للمخاطَب " افْعَلْ " قد تحذفه العرب ، نحو :

ـــ (اللهم ضَبُعًا وذئبًا) ، والتقدير : اجمَعْ أو اجعَلْ فيها ضَبُعًا وذئبًا.

---

(١) الكتاب ١/ ٢٥٢

(٢) المقتضب ٢/ ٢٢٧ ، والأصول ١/ ١٤٢ ، وشرح جمل الزجاجي ٢/ ٤٢٩ - ٤٣٠ ، والمساعد على تسهيل الفوائد ٢/ ٦٥٥ - ٦٥٦ ، وشرح التصريح على التوضيح ٢/ ٢٨٧

ـــ وما سُمع عن بعض العرب ، قيل له : لِمَ أفسدتُم مكانكم هذا ؟ فقال : الصبيانَ بأبي ، والتقدير : لُمِ الصبيان.[1]

ومنع البصريون اتصال اسم الفعل بهاء الغائب ، وما ورد من ذلك شاذ يوقفُ فيه على السماع .[2]

ويبدو لي أنّ سيبويه قبَّحَ المسألة لما فيها من اللبس ، فنحن إذا قلنا : (عليه زيدًا) لم نَفهَم مَن المأمور بلزوم زيد ، كما قبَّحهُ لعدم القياس ، إذ الفعل أقوى من اسم الفعل ، لذا لا يبلُغ مبلغه في العَمَل ، وكَأنّ سيبويه أراد أن يَحفَظَ لكلٍ خصوصيته في القوة والضعف ، واسم الفعل يحتلّ مرتبةً دون مرتبته.

* * *

(١) الكتاب ١/ ٢٥٤ – ٢٥٥

(٢) المساعد على تسهيل الفوائد ٢/ ٦٥٥ – ٦٥٦

قبح الفصل بين النواصب المختصة بالدخول على الأفعال وبين أفعالها التي دخلت عليها

قبُح عند سيبويه تقديم الاسم على الفعل إذا سُبق بحروف النصب ، وجعل سيبويه هذا من المستقيم القبيح ، قال : (هذا باب الاستقامة من الكلام والإحالة ، فمنه مستقيمٌ حسن ، ومحال ، ومستقيمٌ كذب ، ومستقيم قبيح ، وما هو محال كذب ..... وأما المستقيم القبيح فأن تضعَ اللفظَ في غير موضعه ، نحو قولك : قد زيدًا رأيت ، وكي زيدٌ يأتيَك ، وأشباه هذا) [1] ، وقال : (قبيحٌ أن تفصل بين " أن " والفعل ، كما قبُح أن تفصل بين " كي " والفعل ، فلما قبُح ذلك و لم يجُز حُمل على " إنْ " ؛ لأنه قد تقدّم فيها الأسماء على الأفعال) [2] ، وقال : (وأمّا قوله : أنْ بسم الله ، فإنما يكون على الإضمار ؛ لأنك لم تذكر مبتدأ أو مبنيًّا عليه ، والدليل على أنّهم إنما يخفّفون على إضمار الهاء ؛ أنك تستقبح : " قد عرفتُ أنْ يقولُ ذاك " ، حتى تقول " أنْ لا " ، أو تُدخِل " سوف أو السين أو قد ") [3] ، وقال : (فلمّا كان قبيحًا عندهم أن يذكروا الاسم بعد " أن " ويبتدئوه بعدها كقُبح " كي عبدُ الله يقولَ ذاك " حملوه على الفعل.....الخ).[4]

والصور القبيحة في قولهم : (جئتُك كي زيدٌ يقولَ ذاك ، وكي عبدُ الله يقولَ ذاك ، وقد عرفتُ أنْ يقولُ ذاك) ، أما في المثال الأول والثاني فقد فُصل بين الحرف الناصب " كي " وبين الفعل ، ولا يُفصَل عند سيبويه بين الحروف الناصبة وبين فعلها ؛ لأنها مختصة بالدخول على الأفعال ، ويزول القبح بقولهم : (جئتُك كي يقولَ زيدٌ ذاك ، وجئتُك كي يقولَ عبدُ الله ذاك) ، والحروفُ نوعان:

١) حروف مختصة بالفعل ، غير عاملةٍ فيه ، مثل : قد وهل .... وغيرها.

٢) حروف مختصة بالفعل ، عاملةٌ فيه ، وتنقسم إلى : نواصب ، وجوازم.

والنواصب هي : (أن ولن وكي وحتى وإذن ولام التعليل) ، ويليها معمولها منصوبًا ، وإن فُصِلَ بين شيءٍ من هذه الحروف وناصبها امتنع النصب ، وصارت الحروف مهملة ، فيُقال : (جئتُك كي

---

(١) الكتاب ١/ ٢٥ - ٢٦

(٢) الكتاب ٣/ ١٦١ - ١٦٢

(٣) الكتاب ٣/ ١٦٥

(٤) الكتاب ١/ ٢٩٤

زيدٌ يقولُ ذاك ، وخِفتُ أن زيدٌ يقولُ ذاك ، وجئتُك كي بك يؤخَذُ زيدٌ) ، وما ورد من الفصل في ذلك شاذٌ لا يُقاسُ عليه.

فإن عُدِم الفصل كان النصبُ لازمًا في الفعل ، والرفع قبيح ؛ من هنا قبُح رفع الفعل المضارع الواقع بعد حرف النصب في قولهم : قد عرفتُ أنْ يقولُ ذاك ، وإن ولي الفعلُ المرفوع حرفَ النصب وَجَبَ الفصل بالسين أو سوف أو لا النافية ، فلا يُقال " قد عرفتُ أنْ يقولُ ذاك " ، والصحيح : قد عرفتُ أن لا يقولُ ذاك ، أو سيقول ذاك ، أو سوف يقولُ ذاك.[1]

ويبدو أن سيبويه منع الفصل مراعاة للكثير المسموع عن العرب ، إذ دأبت العرب على إدخال هذه الحروف على الفعل ، فإذا جاء الاسم بعدها فهو مخالفٌ للمسموع ، كما اعتمد على القياس العقلي ، إذ أن ما اختص بشيء كان أولى أن يليه ، ولعلي أوافق المجيزين للفصل بشرط ألا يكون الفاصل طويلاً ، فكلما بعُدَ العامل عن المعمول صعُب إعماله ، ولا تناقض بين هذا وبين ما ورد في القرآن ، إذ لم يفصِل عز وجل بين النواصب ومعمولاتها إلا بـــ(لا النافية) ، وهو فاصلٌ قصير ، والله أعلم.

* * *

(١) الأصول ٢/ ٢٣١ ، وأمالي ابن الحاجب ٢/ ٨٠٠ ، وشرح الرضي على كافية ابن الحاجب ٥/ ٣١ ، ٦٣ ، والأقوال الوفية في شرح الأجرومية ١١٥ – ١١٧ ، وشرح الأشموني ٣/ ١٨٨ – ١٩٠

قبح إعمال " إذن " إن فُصِل بينها وبين الفعل بغير القسم أو لا النافية

وَجَب إلغـــاء (إذن) إن تقدَّمت وفُصِل بينها وبين الفعل بفاصلٍ ليس هو " القســـم ، أو لا " ، وإعمالها قبيحٌ عند سيبويه ، قال : (وتقولُ " إذن عبدُ الله يقولُ ذاك " ، لا يكونُ إلا هذا ، من قِبَل أنّ " إذن " الآن بمنزلة " إنما ، وهل " ، كأنّك قلت : إنما عبدُ الله يقولُ ذاك ، ولو جعلتَ " إذن " ههنا بمنزلة " كي ، وأَن " لم يحسُن ، من قِبَل أنه لا يجوز لك أن تقول : كي زيدٌ يقولَ ذاك ، ولا أَنْ زيدٌ يقولَ ذاك ، فلمّا قبُح ذلك جُعلَت بمنزلة " هل ، وكأنّما " وأشباههما).[1]

والصورة القبيحة في قولهم : (إذن زيدٌ يقولَ ذاك) ، إذ يشترِط سيبويه لإعمال (إذن) في الفعل بعده ألا يفصِلَ بينه وبين معموله فاصل عدا القسم ولا النافية ، قال سيبويه : (ومِن ذلك قولك : إذن والله أجيئَك ، والقسم هنا بمنزلته في " أُرَى " إذا قلتَ : أُرى والله زيدًا فاعلاً) ؛ لأن (إذن) إن تقدّمت كان الكلامُ معتمدًا عليها ، وصار القسم أو لا النافية لغوًا ، نحو : " إذن والله أضربَك ، وإذن لا أحرمَك) ، ولا يجوز عند سيبويه الفصل بمعمول الفعل أو الدعاء أو النداء أو الظرف ، وإن فُصل بينها وبين معمولها قبُحت المسألة ، وصار الرفعُ واجبًا.[2]

وتبدو لي موافقة المجيزين للفصل بين " إذن " ومعموله بشرط ألا يكون الفاصل طويلاً قياسًا على باقي حروف النصب.

* * *

(١) الكتاب ٣/ ١٥ - ١٦

(٢) شرح المفصل ٥/ ١٢٦ - ١٢٧ ، والمقرب ٣٣٩ ، وشرح عمدة الحافظ ١/ ٣٣٢ - ٣٣٤ ، وشرح الرضي على كافية ابن الحاجب ٥/ ٤٣ - ٤٦ ، وشرح شذور الذهب ٣٠٨ - ٣١٠ ، وشرح قطر الندى ٨٢ - ٨٣ ، وشرح الأشموني ٣/ ١٩٥ - ١٩٦

قبح إعمال " إذن " إن توسطت الكلام واعتمد ما بعدها على ما قبلها

يُشترط لإعمال " إذن " أن تتصدر الجملة ، فإن توسطت واعتمد ما بعدها على اليمين قبلها كان إعمالُها **قبيحًا** عند سيبويه ، قال : (ولو قلتَ : والله إذن أفعلَ ، تريد أن تُخبرَ أنَّك فاعلٌ لم يجُز ، كما لم يجُز : والله أذهبَ إذن إذا أخبرتَ أنّك فاعلٌ ، فقبحُ هذا يدلّك على أن الكلام معتمدٌ على اليمين).[1]

والصورة القبيحة في قولهم : (والله إذن أفعلَ) ؛ لأن " إذن " إذا وقعت متوسطة ، وجاءت بين متلازمين ، واعتمد ما بعدها على ما قبلها قبُح الإعمال ، واشترطوا في إعمال " إذن " أن تتصدَّر الكلام ، والمراد بالتصدير : أن لا يكون ما بعدها من تمام ما قبلها ، إما لأنه لم يتقدّمها شيء ، أو لأنه تقدّمها كلام لكنها مستأنفة ، والجواب منصوبٌ بها كما لو لم يتقدّمها شيء ، فإن جاءت حشوًا ، ووقعت بين المتلازمين ، واعتمد ما بعدها على ما قبلها امتنع الإعمال ، وذلك إذا كانت واقعة بين المبتدأ والخبر ، نحو : (أنا إذن أُكرمُك) ، أو بين فعل الشرط وجوابه ، نحو : (إن تأتني إذن أُكرمُك) ، أو بين القسم وجوابه ، نحو : (والله إذن لأخرجن) ، وإن جاءت متوسطة في غير هذه المواضع جاز الإعمال ، نحو : يقتلُ إذن زيدٌ عمرًا ، ولبئس الرجل إذن زيدٌ.

وإن تقدَّم اليمين كان هو الأقوى في الجملة ؛ لأن وقوعه في صدر الكلام يدل على أن ما بعده معتمدٌ عليه ، داخلٌ في حيِّزه ، و" إذن " في الصدارة ليس بمنزلتها إذا تأخّرت ، فهي تعمَل في الفعل حتى ولو فَصل بينها وبين معمولها فاصل ، فإن تأخرت ضعف عملها تبعًا لتأخرها ، قال سيبويه : (ومن ذلك : والله إذن لا أفعلُ ، من قِبل أن " أفعل " معتمدٌ على اليمين ، و" إذن " لغو ، وليس الكلام ههنا بمنزلته إذا كانت " إذن " في أوّله ؛ لأن اليمين ههنا الغالبة ، ألا ترى أنك تقول إذا كانت " إذن " مبتدأة : إذن والله لا أفعلَ ؛ لأن الكلام على " إذن " و" والله " لا تعمَل شيئًا)[2] ، وعليه : أُلغيت " إذن " ، وامتنع نصبُها ، والفعلُ بعدها مرفوع ، فيُقال : (والله إذن أفعلُ) ، وقال الشاعر :

---

(١) الكتاب ٣/ ١٥

(٢) الكتاب ٣/ ١٤ - ١٥

ـــ لئن عاد لي عبـــدُ العزيـــز بمثلـــها وأمكنني منهـــا إذن لا أُقيلُهـــا [1]

لأنها فقدت الصدارة ، والرفع في البيت لعدم التصدّر ، لا للفصل بين " إذن " والفعل ، وهي في هذا أشبهت (إذن) إذا جاءت بعد الفعل ، نحو : (والله يذهبُ إذن).[2]

وتبدو لي قوة رأي سيبويه ؛ والقياس العقلي يدعم ذلك ؛ لأن المتقدم يقوى بتقدمه ، و" إذن " إن تقدَّمت كان الكلامُ معتمدًا عليها ، وإن تقدَّم اليمين عليها ضعُفَت بتأخّرها ، وكان الكلامُ معتمدًا على اليمين المتقدِّم.

* * *

(١) التخريج : البيت لكثير عزة في ديوانه ٣٠٥ ، والكتاب ٣/ ١٥ ، وشرح أبيات سيبويه ٢/ ١٤٤ ، وسر صناعة الإعراب ١/ ٣٩٧ ، وشرح المفصل ٥/ ١٢٦ ، والمقاصد النحوية ٤/ ٣٨٢ ، وشرح التصريح ٢/ ٣٦٧ ، وشرح شواهد المغني ٦٣ ، وخزانة الأدب ٨/ ٤٧٣ ، ٤٧٤ ، ٤٧٦ ، والدرر ٤/ ٧١ ، وبلا نسبة في العقد الفريد ٣/ ٨ ، ورصف المباني ٦٦ ، ٢٤٣ ، وأوضح المسالك ٤/ ١٦٥ ، ومغني اللبيب ١/ ٢١ ، وخزانة الأدب ٨/ ٤٤٧ ، ١١/ ٣٤٠

اللغة : (عبد العزيز) هو عبد العزيز بن مروان بن الحكم ، و(أقيلها) أتركها ، أو أمنعها من السقوط

المعنى : يقول : إذا رجع عبد العزيز إلى ما قاله لي سابقًا ، فإني لن أتركها

الشاهد فيه : " إذن لا أقيلها " حيث ألغى (إذن) لوقوعها بين القسم وجوابه ، وعدم تصدّرها

(٢) الكتاب ٣/ ١٢ – ١٣ ، والمقتضب ١/ ٣٠٨ ، وشرح كتاب سيبويه ٩/ ١٩٥ ، وشرح المفصل ، ٥/ ١٢٦ – وشرح الرضي على كافية ابن الحاجب ٥/ ٤٦ – ٤٨ ، وشرح شذور الذهب ٣٠٨ – ٣٠٩

قبح رفع الفعل في قولهم : " ما سرتُ فأدخلُها ، وقلما سرتُ فأدخلُها "

قبُح عند سيبويه رفع الفعل بعد الناصب إذا تقدمته " ما " ، قال : (وتقول : قلَّما سرت حتى أدخلَها ، إذا عَنَيتَ غير سير ، وكذلك " أقلَّ ما سرتُ حتى أدخلَها " ، من قبل أن (قلما) نفيٌ لقوله (كثر ما) كما أن (ما سرتُ) نفيٌ لقوله (سرتُ) ؛ ألا ترى أنه قبيحٌ أن تقول : قلَّما سرتُ فأدخلُها ، كما يقبح في " ما سرت " إذا أردت معنى " فإذا أنا أدخل ").[1]

والصورة القبيحة في قولهم : (ما سرتُ فأدخلُها ، وقلما سرتُ فأدخلُها) ، إذ أن كلام العرب على نصب الفعل المضارع ؛ إذ يجب في الفعل الواقع قبل (الفاء) أن يكون سببًا لحصول ما بعدها ، وموجبًا له ، والأصل في الإثبات إذا قيل : (سرتُ فأدخلُها) أن يكون على معنيين :

١) إما أن يكون الفعل الذي بعد الفاء وسببه ماضيين ، والمعنى : كنت قد سرتُ ودخلتُ ماضيًا.

٢) أن يكون السبب ماضيًا ، وما بعده في الحال ، والمعنى : كنت قد سرتُ وأنا الآن في حال دخول.

هذا إذا كان الكلامُ مثبتًا ، فإن تقدّمه نفي بـــ(ما) أو شبهه ، كـــ(قلما) التي تفيد النفي بما فيها من معنى التقليل يمتنع الرفع بعدهما ؛ لأن الفعل غير واقع ، إذ لم يوجد " سير " ، فكيف يترتب على هذا دخول ، سواء كان الدخول في الماضي أو الحال ، ولا يقع المسبب إذا كان سببه مثبتًا ، من هنا امتنع الرفع ، وتعيَّنَ النصب.[2]

و(قلَّ ما سرتُ) يكون على وجهين :

(أحدهما) : أن يريد الحكم بوقوع سير قليل مؤدٍّ إلى الدخول ، والمعنى : سرتُ قليلاً حتى دخلت ، وحكمه : جواز الرفع ؛ لأن السير القليل يمكن أن يؤدي إلى الدخول ، وضعّفه الرضي.

و(الثاني) : أن يريد : نفي السير نفيًا صِرفًا ، وليس فيه فعلٌ يوجب الدخول ، و لم يذكر فعلاً يؤدي إلى الدخول ، إنما نفى فعلاً و لم يُثبت فعلاً آخر ، وهو الأغلب في كلامهم ، ولا يجوز

---

(١) الكتاب ٣/ ٢٢

(٢) المقتضب ١/ ٣٤٣ ، والأصول ٢/ ١٦٩ ، وشرح كتاب سيبويه ٣/ ٢١٥ – ٢١٦ ، والتبصـــرة والتذكرة ١/ ٤٢٢ ، والمقرب ٣٤٥ ، وشرح الرضي على كافية ابن الحاجب ٥/ ٦٠ ، والجنى الداني ٥٥٦ – ٥٥٧

الرفع هنا ، و(قلَّ) و(أقل) في معنىً واحد ، كلاهما نفيٌ لـــ(كثُر ما) ، وإنما انتصب الفعل بعد (قلَّ) قياسًا على نصبه بعد (كثر ما) ، وهو نقيضه ، فأخذ حكمه في النصب.[1]

ويبدو لي أن رفض سيبويه للرفع لأن كلام العرب على النصب ؛ كما أن القياس العقلي يرفضه ؛ إذ يقتضي الرفعُ أن يكون ما بعد الفاء متسبب عما قبلها ، ولا يتحقق هذا المعنى إذا كان الكلامُ منفيًا.

* * *

(١) شرح كتاب سيبويه ٣/ ٢١٥ - ٢١٦ ، وشرح الرضي على كافية ابن الحاجب ٥/ ٦٠

قبح رفع الفعل بعد " حتى " في قولهم : " إنما سرتُ حتى أدخلُها "

رفعُ الاسم الواقع بعد " حتى " **قبيحٌ** عند سيبويه إذا تقدَّمتهُ " إنما " الدالّة على التحقير ، قال : (ويقبُحُ " إنما سرتُ حتى أدخلُها " لأنه ليس في هذا اللفظ دليلٌ على انقطاع السير كما يكون في النصب).[1]

والصورة القبيحة في قولهم : (إنما سرتُ حتى أدخلُها) ، والقبح في رفع الفعل المضارع " أدخلها " ، والأصل أن ينتصب إذا تقدّمته " إنما " ، وكانت للتحقير ، وإنما لزم نصب الفعل بعد " حتى " إذا تقدمتهما " إنما " الدالة على التحقير ؛ لأنه لم يعتدّ بسيره أصلاً ، فصار بمنزلة المنفي ، ولا شيء أقرب إلى التحقير من النفي ، وقبُح الرفع لأن السير غير مؤدٍّ إلى الدخول ، بل منقطعٌ بالدخول.

ويجوز الرفع إذا كانت " إنما " بمعنى الحصر والقصر ؛ لأننا أثبتنا له السّير ، وكان مؤدّيًا إلى الدخول ، وعليه يكون العماد في ذلك القصد الذي يريده المتكلم ، فإن أراد الحصر جاز الرفع ، وإن أراد التحقير امتنع ، ومن رَفَعَ مع التحقير لزِمَه الإتيان بدليل على انقطاع السير.[2]

ويبدو أن سيبويه يقبّح المسألة للقياس العقلي ، إذ ينتصب المضارع بعد حتى إذا كان المعنى : إلى أن ، أو كي ، فإذا انتفى هذا المعنى كان النصب ممتنعًا.

* * *

(١) الكتاب ٣/ ٢٢ - ٢٣

(٢) شرح كتاب سيبويه ٣/ ٢١٥ ، وشرح المفصل ٤/ ٢٤٦ - ٢٤٧ ، وشرح الرضي على كافية ابن الحاجب ٥/ ٦٠ - ٦١ ، وارتشاف الضرب ٤/ ١٦٦٤

قبح عطف "يعجَز عنك" على "لا يسعني شيء"

لا يُعطَفُ فعلٌ على فعلٍ إلا بشرط اتفاق الزمن والمعنى ، فإن اتفق زمنيهما واختلف معنييهما كان هذا **قبيحًا** عند سيبويه ، قال : (وتقـــول : لا يسعُني شيءٌ فيعجـــزَ عنك ، أي : لا يسعني شيءٌ فيكون عاجزًا عنك ، ولا يسعُني شيءٌ إلا لم يعجز عنك ، هذا معنى هذا الكلام ، فإن حملتَه على الأول قبُح المعنى ؛ لأنك لا تريد أن تقول : إن الأشياء لا تسعني ولا تعجزُ عنك ، فهذا لا ينويه أحد).[1]

والصورة القبيحة في قولهم : (لا يسعُني شيءٌ فيعجزَ عنك) ، إذ عُطِفَ بالفاء على المنفي ، و(يعجَز) منصوبٌ بأن المضمرة بعد الفاء على معنيين : أحدهما قبيح ، وهو أن ينتصب على تقدير : لا يسعني شيءٌ فكيف يعجز عنك ذلك الشيء ، ومن المحال أن كل ما لا يسعه لا يعجز عنه المخاطب ، والعطفُ قبيحٌ هنا عند سيبويه.

وقد يكون النصب على معنى : لا يسعني شيءٌ فيكون عاجزًا عنك ، ولا يسعُني شيءٌ إلا لم يعجز عنك ، وهو الصحيح عند سيبويه.[2]

ويظهر لي أن سيبويه يراعي المعنى في التقبيح هنا.

* * *

(١) الكتاب ٣/ ٣٢ – ٣٣

(٢) المقتضب ١/ ٣٢٤ – ٣٢٥ ، والأصول في النحو ٢/ ١٥٤ – ١٥٥ ، واللمع ١/ ١٣٠

قبحُ جزم جواب النهي في : (لا تدنُ من الأسدِ يأكلْك)

جزمُ جواب النهي **قبيحٌ** عند سيبويه إذا لم يصح المعنى ، قال : (إن قلتَ : لا تدنُ من الأسدِ يأكلْك ، فهو قبيحٌ إن جَزَمت).(١)

والصورة القبيحة في قولهم : (لا تدنُ من الأسد يأكلْك) (٢) بجزم " يأكلك " على أنها جوابٌ للنهي المتقدّم ، قُبح لعدم استقامة المعنى ؛ إذ ليس المعنى : لا تدنُ من الأسد إن لا تدن منه يأكلك ، وهي صورة افتراضية لم تنطق بها العرب ، ولو جُزِم لوَجَبَ فيه إضمار" إن " قبل (لا) الناهية ، وتقديره : إن لا تدنُ من الأسد يأكلك ، والمعنى : تباعد من الأسد يأكلك ، وهذا غير صحيح ؛ لأن التباعد ليس سببًا لأكله ، ومثله في القبح قولهم :

ـــ لا تذهبْ به تُغلَبْ عليه (٣) ، ولا يجوز هنا الرفع على الحالية ؛ إذ يصير المعنى : لا تذهبْ به في حال كونك مغلوبًا عليك.(٤)

وجواب النهي لا يُجزَم إلا بشرط إضمار "إن" قبل لا الناهية ، وصحَّة المعنى ، نحو :

ـــ لا تدنُ من الأسد تَسلَمْ ، والمعنى : تَباعد من الأسد تَسْلَم ، والتقدير : إن لا تدنُ من الأسد تسلم.

ـــ ولا تكفُرْ تدخل الجنة ، والمعنى : آمِن تدخُل الجنة ، والتقدير : إن لا تكفُر تدخُل الجنة.(٥)

ويبدو أن سيبويه قبّحَ المسألة مراعاةً للمعنى.

* * *

(١) الكتاب ٣/ ٩٧

(٢) ورد في الكتاب ٣/ ٩٧ ، والمقتضب ١/ ٣٨٤ ، والأصول ٢/ ١٦٢ ، وشرح كتاب سيبويه ١٠/ ١٢٧ ، والمفصل ٣٣٣ - ٣٣٤ ، وأمالي السهيلي ٨٥ ، والتخمير ٣/ ٢٤٧ ، وشرح المفصل ٤/ ٢٧٧

(٣) ورد في الكتاب ٣/ ٩٨ ، وشرح كتاب سيبويه ١٠/ ١٢٧ ، وشرح المفصل ٤/ ٢٧٧

(٤) الإيضاح في شرح المفصل ٢/ ٣٩

(٥) المقتضب ١/ ٣٨٤ - ٣٨٥ ، والأصول ٢/ ١٦٢ ، وشرح كتاب سيبويه ١٠/ ١٢٧ ، والمفصل ٣٣٣ - ٣٣٤ ، وأمالي السهيلي ٨٥ - ٨٦ ، وشرح المفصل ٤/ ٢٧٦ - ٢٧٧ ، وشرح التسهيل ٤/ ٤٢ - ٤٤ ، وشرح الرضي ٥/ ١٣٣ - ١٣٤ ، وشرح ابن عقيل ٢/ ٢٧٧ - ٢٧٨ ، وشرح التصريح ٢/ ٣٨٤ ، ولباب الإعراب ٣٨٣

قبح جزم جواب النفي

جزمُ جوابِ النفي **قبيحٌ** عند سيبويه ، قال : (وليس كل موضع تدخل فيه الفاء يحسنُ فيه الجزاء ، ألا ترى أنّه يقول : ما أتيتَنا فتحدّثْنا ، والجزاء ههنا مُحال ، وإنما قُبح الجزمُ في هذا لأنه لا يجيء فيه المعنى الذي يجيء إذا أدخَلتَ الفاء).[1]

والصورة القبيحة في قولهم : (ما تأتينا فتحدّثْنا) بجزم " تحدّثْنا " ، وهي صورة مفترضة ؛ لأن العرب لم تجزم جواب النفي بعد الفاء ، ولم يُسمَع جزمُ الفعل عن العرب إلا بعد الطلب كـ(الأمر ، والنهي ، والاستفهام ، والتمني ، والعرض) ، ولا جَزْمَ فيما عدا ذلك ، وليس النفيُ إلا خبرًا ، ولا طلبَ فيه ، ولا يتضمّن معنى الشرط كما يتضمّن الأمر والنهي ..... الخ ، إذ لا يُجزَم الفعل إلا إذا كان جوابًا صَحَّ فيه تقدير " إن " الشرطية ؛ من هنا امتنع عند سيبويه : (ما أتيتنا فتحدِّثْنا) ؛ لأن تقديره : ما تأتينا إن لا تأتِنا تحدّثنا ، وهو تقديرٌ غير صحيح ؛ لأن انتفاء الإتيان لا يكونُ سببًا للحديث.[2]

ويبدو أن سيبويه منع المسألة لعدم سماعها عن العرب.

* * *

(١) الكتاب ٣/ ٩٧

(٢) رسالة الإفصاح ببعض ما جاء من الخطأ في الإيضاح ٩٩ ، والمفصل ٣٣٤ ، وشرح المفصل ٤/ ٢٧٧ ، والإيضاح في شرح المفصل ٢/ ٣٨ ، وشرح التسهيل ٤/ ٤٣ ، والإرشاد إلى علم الإعراب ٢١٢ ، والكناش في النحو والتصريف ٢/ ٢٧ ، وارتشاف الضرب ٤/ ١٦٨٥ ، وشرح ابن عقيل ٢/ ٢٧٨

قبح الفصل بين حروف الجزم وبين الفعل المضارع الذي عَمِلَت فيه

قبُح عند سيبويه الفصل بين حروف الجزم ومعمولاتها ، قال : (هذا باب الحروف التي لا تقدّم فيها الأسماء الفعلَ ، فمن تلك الحروف الحروفُ العوامل في الأفعال الناصبة ، ألا ترى أنك لا تقول : جئتُك كي زيدٌ يقولَ ذاك .....

ومما لا تقدَّمُ فيه الأسماءُ الفعلَ الحروفُ العوامل في الأفعال الجازمة ، وتلك : لم ، ولَّما ، ولا التي تجزم الفعل في النهي ، واللام التي تجزم في الأمر ، ألا ترى أنه لا يجوز أن تقول : لم زيدٌ يأتـــك ، فلا يجوز أن تفصل بينها وبين الأفعال بشي ، كما لم يجز أن تفصل بين الحروف التي تجـــر وبين الأسماء بالأفعال ؛ لأن الجزم نظير الجرّ ، ولا يجوز أن تفصل بينها وبين الفعل بحشو ، كما لا يجوز لك أن تفصل بين الجار والمجرور بحشو إلا في الشعر ، ولا يجوز ذلك في التي تعمَل في الأفعال فتنصب .....

فهذه الأشياء فيما يَجزِم أردأ وأقبح منها في نظيرها من الأسماء ، وذلك أنَّك لو قلت : جئتُكَ كي بك يؤخَذَ زيدٌ لم يجز ، وصار الفصل في الجزم والنصب أقبح منه في الجرّ).[1]

والصورة القبيحة في وجود فاصل بين حرف جزمٍ مختصٍ بالفعل وبين الفعل المضارع ، سواء كان الفاصل اسمًا أو ظرفًا ، نحو : (لم زيدٌ يأتِك ، ولا اليومَ تضربْ) ، فالقبيح هنا غير جائزٍ ، والصور التي ذكرها سيبويه صور مفترضة ، لا تجوز في نثرٍ أو شعر ، و لم تسمع عن العرب ، ولا يجيزها القياس ؛ لمخالفتها ترتيب الكلام العربي الذي يسير على اختصاص هذه الحروف بالفعل الذي تعمَل فيه.[2]

ويبدو لي أن ما نُقِل من شواهد شعرية وَرَد فيها هذا الفصل إنما هو خلاف المسموع عن العرب ، وخلاف القياس ، ومِن الفصل بين " لم " والفعل قول الشاعر :

ـــ فأضحَت معانيها قِفـــارًا رسومُهـــا كَأَن لَمْ سوى أهلٍ من الوحش تؤهَل [3]

---

(١) الكتاب ٣/ ١١١

(٢) الأصول ٢/ ٢٣١

(٣) التخريج : البيت لذي الرمة في ديوانه ٥٠٦ ، والخصائص ٥٧٧ ، والمقاصد النحوية ٤/ ٤٤٥ ، وشرح شواهد المغني ٢/ ٦٧٨ ، والخزانة ٣/ ٦٢٦ ، والدرر ٥/ ٦٣ ، وبلا نسبة في الجنى الداني ٢٦٩ ، والهمع ٢/ ٥٦

اللغة : (معانيها) ربوعها ، (القفر) الأرض الخالية ، (تؤهل) من أهلت المكان : نزلت به ، أي : تسكن .

ومِن الفصل بين " لا الناهية " والفعل قول الشاعر :

ـــ وقالوا أخانـــا لا تَخَشَّعْ لظالـــمٍ عزيزٍ ، ولا ذا حقَّ قومكَ تظلـــمِ (١)

* * *

المعنى : لقد رحل قوم المحبوبة ، وهي معهم ، فخلت الديار وكأنها ما ضمت بين جنباتها ناسًا قط ، بل كانت مرتعًا للوحوش .

الشاهد فيه : " كأن لم سوى أهل من الوحش تؤهل " فقد فصل بين (لم) وفعلها بظرف .

(١) التخريج : البيت بلا نسبة في المقاصد النحوية ٤/ ٤٤٤ ، وشرح الأشموني ٣/ ٢٣١ ، والهمع ٢/ ٥٤١ ، والدرر ٥/ ٦٣

الشاهد فيه : " لا ذا حق قومك تظلم " حيث فصل بين (لا) الجازمة وبين مجزومها (تظلم) بالمعمول (ذا حـــق قومك) ، وهذا نادر ، واعتبره بعضهم ضرورة .

قبح عدم جزم جواب " إن الشرطية " بعد جزمها للفعل

قُبح عند سيبويه عدم جواب " إن " الشرطية بعد جزمها لفعل الشرط ، قال : (إن تأتني آتيك ، وهو قبيح ، وإنما يجوز في الشعر)[1] ، وقال : (وأما يونس فيقول : أَإن تأتني آتيك ، وهذا قبيحٌ يُكرهُ في الجزاء ، وإن كان في الاستفهام ، وقال عزَّ وجَلَّ : ﴿ أفإن مِتَّ فهُمُ الخالدون ﴾ ، ولو كان ليس موضع جزاء قُبحَ فيه " إن " ، كما يقبح أن تقول : أتذكرُ إذ إن تأتني آتيك ، فلو قلتَ : "إن أتيتني آتيك" على القلب كان حسنًا)[2] ، و"من الشرطية " محمولةٌ عنده على " إن " ، قال : (وتقول : آتي مَن يأتيني ، وأقولُ ما تقول ، وأُعطيك أيّها تشاء ، هذا وجه الكلام وأحسنه ، وذلك أنه قبيحٌ أن تؤخّر حرف الجزاء إذا جَزَمَ ما بعده ، فلما قُبح ذلك حملوه على " الذي " ، ولو جزموه هنا لحَسُن أن تقول : آتيك إن تأتني ، فإذا قلتَ : آتي مَن أتاني فأنت بالخيار ، إن شئتَ كانت " أتاني " صلة ، وإن شئتَ كانت بمنزلتها في " إن " ، وقد يجوز في الشعر : آتي مَن يأتني ، وقال الهذلي :

ـــ فقلتُ تحمّل فوق طوقك إنّها مُطبَّعةٌ مَن يأتِها لا يُضيرُها [3]).[4]

والصورة القبيحة في قولهم : (إن تأتني آتيك ، أإن تأتني آتيك) ، إذ رُفع الفعل الواقع في جواب الشرط ، وقد تقدّمه فعل الشرط مجزومًا ، قال سيبويه : (ولا يحسُن " إن تأتني آتيك " من قبل أن " إنْ " هي العامل وقد جاء في الشعر ، قال جرير بن عبد الله البجلي :

---

(١) الكتاب ١/ ١٣٥

(٢) الكتاب ٣/ ٨٣

(٣) التخريج : البيت لأبي ذؤيب الهذلي في الكتاب ٣/ ٧٠ ، وشرح أشعار الهذليين ١/ ٢٠٨ ، والشعر والشعراء ٢/ ٦٥٩ ، وشرح أبيات سيبويه ٢/ ١٩٣ ، واللسان ٤/ ٤٩٥ (ضير) ، ٨/ ٢٣٣ (طبع) ، والمقاصد النحوية ٤/ ٤٣١ ، وشرح التصريح ٢/ ٢٤٩ ، والخزانة ٩/ ٥٢ ، ٥٧ ، ٧١ ، وبلا نسبة في المقتضب ٢/ ٧٢ ، وشرح المفصل ٨/ ١٥٨

اللغة : (الطوق) القدرة ، و(مطبعة) مليئة ، و(يضيرها) يضرّها.

المعنى : يصف الشاعر قرية كثيرة الخير ، فيقول : إنّه مهما يحمل منها فوق طاقته فإنّه لن ينقصها.

الشاهد فيه : " لا يضيرها " حيث رفع الفعل المضارع الواقع جوابًا لشرط غير ماضٍ ولا مضارع منفي بـــ" لم " ، وهذا ضعيف عند جمهور النحويين.

(٤) الكتاب ٣/ ٧٠

ـــ يا أقرعُ بـــنَ حابـــسٍ يا أقـــــرعُ إنك إنْ يُـــصرَعْ أخوك تُصـــرعُ [1]

أي : أنّك تُصرعُ إن يُصرَع أخوك ، ومثلُ ذلك قوله :

ـــ هـــذا سُراقةُ للقـــــرآنِ يـــدرسُهُ والمرءُ عند الرُّشا إن يَـــلقَها ذيبُ [2]

أي : والمرء ذئبٌ إن يلقَ الرشا ، قال الأصمعي : هو قديمٌ أنشدنيه أبو عمرو ، وقال ذو الرمة:

ـــ وإني متى أُشرف على الجانب الذي بـــه أنتِ من بين الجـــوانب ناظرُ [3]

أي : ناظرٌ متى أُشرف ، فجازَ هذا في الشعر ، وشبهوه بالجزاء إذا كان جوابه منجزمًا ؛ لأن المعنى واحد) [4] ، وقد رُفع الفعل المضارع الواقع جوابًا لـــ(إن) التي عملت الجزم في فعل

---

(١) التخريج : البيت لجرير بن عبد الله البجلي في الكتاب ٣/ ٦٧ ، وشرح أبيات سيبويه ٢/ ١٢١ ، واللسان ١١/ ٤٦ (بجل) ، وله أو لعمرو بن خثارم العجلي في شرح شواهد المغني ٢/ ٨٩٧ ، والمقاصد النحوية ٤/ ٤٣٠ ، والخزانة ٨/ ٢٠ ، ٢٣ ، ٢٨ ، ولعمرو بن خثارم البجلي في الدرر ١/ ٢٧٧ ، وبلا نسبة في المقتضب ٢/ ٧٢ ، والإنصاف ٢/ ٦٢٣ ، وجواهر الأدب ٢٠٢ ، ورصف المباني ١٠٤ ، وشرح المفصل ٨/ ١٥٨ ، وشرح العمدة ٣٥٤ ، ومغني اللبيب ٢/ ٥٥٣ ، وشرح الأشموني ٣/ ٢٦٠ ، وشرح التصريح ٢/ ٢٤٩ ، والهمع ٢/ ٧٢

الشاهد فيه : " إنْ يُصرَع ..... يُصرَعُ " حيث ورد فعل الشرط (يصرع) مجزومًا ، وجواب الشرط (تصرعُ) مرفوعًا ، وهذا نادرٌ وضعيف .

(٢) التخريج : البيت بلا نسبة في الكتاب ٣/ ٦٧ ، ورصف المباني ٢٤٧ ، واللسان ١٠/ ١٥٧ (سرق) ، وشرح التصريح ١/ ٤٩٤ ، وشرح شواهد المغني ٥٨٧ ، والخزانة ٢/ ٣، ٥/ ٢٢٦ ، ٩/ ٤٨ ، ٦١ ، ٥٤٧ ، ٣١٥

اللغة : (سراقة) رجل من القراء ، نسب إليه الرياء وقبول الرشا وحرصه عليها حرص الذئب على فريسته.

الشاهد فيه : " إن يلقها ذيب " ، إذ لم تقع (ذئب) جوابًا ، بل هي خبر للمرء ، والجواب مقدّر ، والمبرد يجعله جوابًا على إرادة الفاء ، أي : فهو ذئب.

(٣) التخريج : البيت لذي الرمة في ديوانه ١٠١٤ ، وشرح أبيات سيبويه ٢/ ٩٢ ، والخزانة ٩/ ٤٨ ، ٥١ ، ٥٣

اللغة : (أشرف على المكان) أطلع عليه

المعنى : يتساءل : هلى يجزى بحثي عنك في كل مكانٍ بمثله ، أي : هل تحرصين على رؤيتي كما أحرص على رؤيتك ، فأنا لا أنتظر إلا إلى حيث أنت.

الشاهد فيه : أن " ناظر " خبر إن ، والجملة دليل جواب الشرط المحذوف ، وهو عند المبرد على إضمار الفاء ، أي: فأنا ناظر.

(٤) الكتاب ٣/ ٦٧ – ٦٨

الشرط " إن يُصرَع أخوك تُصرعُ " ، وهو عند سيبويه ليس جوابًا ، إنما هو مقدّمٌ في الأصل ، وهو دليلٌ على الجواب ، وليس بجواب ، وسواء سُبق باستفهام أو لم يُسبَق فسيبويه لا يجيز رفع الجواب " يُصرَع " ، والقبحُ مستمر ، ويقدّر سيبويه أنه مقدّم ، فيُقال : تصرع إن يصرع أخوك ، وهذا التقديم ضعيف أيضًا ، قال سيبويه : (ولا تقول : " آتيك إن تأتني " إلا في شعر ، لأنك أخّرت " إن " وما عملت فيه ، و لم تجعل لـــ" إن " جوابًا ينجزم بما قبله) [1] ؛ لأن المتقدم عند سيبويه دال على الجواب ، وليس جوابًا ، قال : (لما كانت " إن " العاملة لم يحسُن إلا أن يكون لها جوابٌ ينجزمُ بما قبله ، فهذا الذي يُشاكلها في كلامهم إذا عملَت).[2]

وسواء اعتمد الكلامُ على استفهامٍ قبله أو لم يعتمد فالقبحُ واحد.

والصورة القبيحة الثانية في قولهم : (أتذكرُ إذ إن تأتني آتيك) ، والقبح هنا من وجهين :

الأول : في جزم فعل الشرط وعدم جزم جوابه ، والثاني في أن " إذ " لا يحسُن رفع الجواب بعدها ؛ لإمكان فتح همزتها ، فيُقال : أتذكرُ إذ أن تأتني آتيك ، وعليه : لا تجزم ما بعدها.[3]

والصورة القبيحة الثالثة في قولهم : (آتي مَن يأتيني ، وأقولُ ما تقول ، وأُعطيك أيَّها تشاء) ، إذ حَمَلَ (مَن) على (إن) الشرطية فلم يجز " آتي من يأتني " إلا في الشعر ، لذا جعلَ " من " موصولة ، والأحسن جزم الجواب بعد جزم الفعل.[4]

ويبدو أن سيبويه لا يستحسن مخالفة الكلام الذي عليه كلام العرب ؛ لذا قبُحت عنده المسألة.

* * *

(١) الكتاب ٣/ ٦٦

(٢) المصدر نفسه .

(٣) شرح كتاب سيبويه ١٠/ ١٠١

(٤) المقتضب ١/ ٣٧٣ ، والأصول ٢/ ١٥٩ ، ١٦١ ، وشرح كتاب سيبويه ٣/ ٢٨٢ ، ١٠/ ٧٦ - ٨٣ ، والمقرب ٣٥١ - ٣٥٢ ، وشرح التسهيل ٤/ ٧٧ - ٧٩ ، وشرح عمدة الحافظ ١/ ٣٥٤ - ٣٥٦ ، وشرح الرضي ٥/ ١١٦ ، وشرح التصريح ٢/ ٤٠٢ - ٤٠٣

قبح إدخال الفاء على " إذا " الواقعة في جواب الشرط

إدخالُ الفاء على (إذا) الواقعة جوابًا للشرط **قبيحٌ** عند الخليل وسيبويه ، قال : (وزعم الخليل أن إدخال الفاء على " إذا " قبيحٌ ، ولو كان إدخال الفاء على " إذا " حسنًا لكان الكلام بغير الفاء قبيحًا ؛ فهذا قد استغنى عن الفاء كما استغنت الفاء عن غيرها ، فصارت " إذا " ههنا جوابًا كما صارت الفاء جوابًا).[1]

والصورة القبيحة في قولهم : (إن تُصبْك سيئةٌ فإذا أنت تقنط من رحمة الله) بالجمع بين فاء الجواب و" إذا " الواقعة في جواب الشرط ، وهي صورة افتراضية لم تنطق بها العرب، إذ أقاموا " إذا " مقام الفاء ، ولا يجوز أن يُجمَع بينها وبين الفاء في الشرط ، وهي حرفٌ للمفاجأة ، تدل على أنّ وجودَ الشرط مفاجئٌ لوجود الجواب ، وتتصدّر الجملة التي لا يصح وقوعها جوابًا للشرط كما تصدّرت الفاء ؛ لأنها في معناها ، تحلُّ محلّها وتُغني عنها ؛ من هنا منَع النحويون إدخالَ الفاء عليها ؛ لأنها نائبةٌ عنها ، ولو لم تكن نائبةٌ عنها لجاز دخولها عليها [2] ، وبينهما شَبَهٌ بيِّن ، وكلاهما لا يقعان أوّلاً ، بل يقعان بعد ما هو سببٌ فيما بعدها ، نحو :

ـــ (إن تجُدْ إذًا لنا مكافأة) ، واستعمالها قبل الجملة الاسمية أقل من استعمال الفاء ؛ لثقل لفظها ، وكون معنى الفاء أقرب للشرط من معنى " إذا " ، وفي هذا ما يدلُّ على أنها ليست أصليةً في الشرط ، بل واقعةٌ موقع الفاء [3] ، نحو قوله تعالى :

ـــ ﴿ وإنْ تُصِبْهُم سيِّئةٌ بما قَدَّمَتْ أيْديهِم إذا هُم يَقنَطون ﴾ [4] ، أي : فهم يقنطون.

ـــ وقوله : ﴿ ثم إذا دَعَاكُم دَعوةً من الأرض إذا أنتم تَخرُجون ﴾ . [5]

---

(١) الكتاب ٣/ ٦٤

(٢) الفوائد والقواعد ٥٤٣ – ٥٤٤ ، وشرح المفصل ٣/ ١٢٦ ، والكناش في النحو والتصريف ٢/ ٢٥ ، وارتشاف الضرب ٤/ ١٨٧٢ ، وشرح ابن عقيل ٢/ ٢٩٤ – ٢٩٥

(٣) المقتضب ١/ ٣٥٩ ، ٢/ ١٤٤ ، والأصول ٢/ ١٦٠ – ١٦١ ، والفوائد والقواعد ٥٤٣ – ٥٤٤ ، وشرح المفصل ٣/ ١٢٦ ، وشرح عمدة الحافظ ١/ ٣٥٣ ، وشرح الرضي ٤/ ١٣٧ ، ٥/ ١٢٠ – ١٢١

(٤) الروم : ٣٦

(٥) الروم : ٢٥

ـــ وقوله : ﴿ فإذا أصابَ به مَن يشاء مِن عباده إذا هـم يستبشرون ﴾ .[1]

واقترانُ (إذا) بالفاء جائزٌ في غير الشرط [2] ، نحو : (خرجتُ فإذا الأسد).

ويبدو أن سيبويه منع اجتماع الفاء و" إذا " للقياس العقلي ؛ إذ لا حاجة تدعو إلى اجتماعهما ، فإذا كان وجود أحدهما يفي بالغرض ، فما الغاية من وجود الآخر؟! ، والعربية هي لغة الإيجاز والاختصار.

* * *

(١) الروم : ٤٨

(٢) المقتضب ١/ ٣٥٩ ، ٢/ ١٤٤ ، وشرح المفصل ٣/ ١٢٥ ، ٥/ ١١٢ ، والكناش في النحو والتصريف ٢/ ٢٥ ، وارتشاف الضرب ٤/ ١٨٧٢

قبح عطف الاسم على الفعل في " إن تأتني فتحدثَني أُحدّثْـك "

عطفُ الفعل على الاسم **قبيحٌ** عند سيبويه ، قال : (وسألتُ الخليل عن قوله : " إن تأتني فتُحدّثَني أُحدِّثْك ، وإن تأتِني وتحدّثَني أحدّثْك " ، فقال : هذا يجوز ، والجزمُ الوجه.

ووجهُ نصبِه على أنّه حَمَلَ الآخر على الاسم ، كأنّه أراد " إن يكُن إتيانٌ فحديثٌ أُحدّثْك " ، فلما قبُحَ أن يَردَّ الفعل على الاسم نَوَى " أَن " ؛ لأنّ الفعل معها اسم).[1]

الصورة القبيحة في قولهم : (إن تأتني فتحدثَني أُحدثْك) ، والقبح في عطف الاسم على الفعل ، وقد نصَب الفعل بأن المضمرة بعد فاء السببية ؛ لذا لزمه أن يعطف المصدر المؤول من " أن والفعل " – وهو اسم – على اسمٍ مثله ، ولا يجوز تقدير عطفه على الفعل " تأتني " ؛ لذا لجَأ إلى التأويل ، فقدَّرَ اسمًا متوهمًا (إن يكن إتيانٌ فحديثٌ) ، فالقبح ليس في نصب " تحدثني " ، لكنه في تقدير عطف المصدر المؤول على الفعل " تأتني " ، من هنا لزم التأويل.[2]

ويظهر لي أن عطف الاسم على الفعل جائز لكن بشرط جواز وقوع الفعل موقع الاسم ، وذلك بأن يقـــع خبرًا لمبتـــدأ ، أو لكان وأخواتها ، أو لإن وأخواتها ، أو لـــ" ما " ، أو حالاً لذي حال أو صفة لموصوف ، أو في موضع المفعول الثـــاني لـــ" ظننت " ، أو الثـــالث من باب " أعلمت " ، ومنه قوله تعالى : (يخرج الحي من الميت ومخرج الميت من الحي)[3] ، وحسّن ذلك سهولة تأويل الفعل باسم موافق ، وتأويل " مخرج " : يخرج ، وعليه : يجوز عطف الاسم على الفعل إذا صحَّ التأويل في رأيي ، والله أعلم.

* * *

(١) الكتاب ٣/ ٨٨

(٢) شرح جمل الزجاجي ١/ ٢١١ – ٢١٢ ، وشرح التسهيل ٣/ ٣٨٣ ، وشرح ابن الناظم ٣٩١ ، وارتشاف الضرب ٤/ ٢٠٢٢ ، وشرح ابن عقيل ٢/ ١٩٠ – ١٩١ ، والمساعد على تسهيل الفوائد ٢/ ٤٧٧ ، وشرح المكودي ٢٣٢ – ٢٣٣ ، وشرح الأشموني ٢/ ٤٠٣ – ٤٠٤ ، وشرح التصريح على التوضيح ٢/ ١٨٤ ــ ١٨٥

(٣) الأنعام : ٩٥

قبح مجيء فعل الشرط مضارعاً مجزوماً إذا كان الجواب للقسم المتقدّم

لا يُجزَمُ فعل الشرط إذا كان جوابه للقسم المتقدّم ، فإن جُزم كان هذا **قبيحًا** ، قال سيبويه : (فإن قلتَ : " لئن تفعَلْ لأفعلَنَّ " قبُح ؛ لأن " لأفعلن " على أول الكلام ، وقبُح في الكلام أن تَعمَلَ " إن " أو شيءٌ من حروف الجزاء في الأفعال حتى تجزمه في اللفظ ثم لا يكونُ له جوابٌ ينجزِمُ بما قبله).[1]

والصورة القبيحة في قولهم : (والله إن تفعلْ لأفعلن) ، والقبحُ في مجيء الفعل المضارع المجزوم بعد " إن " المسبوقة بقسم ، والجوابُ هنا للقسم المذكور ، وليس جوابًا للشرط ، والصواب أن يكون الفعلُ ماضيًا ، قال سيبويه : (هذا باب الجزاءِ إذا كان القسمُ في أوّله ، وذلك قولك : والله أتيتَني لا أفعلُ ، لا يكون إلا معتمدةً عليه اليمين ، ألا ترى أنك لو قلت : والله إن تأتني آتِك لم يجُز ، ولو قلت : والله مَن يأتني آتِه كان محالاً)[2] ، ولا بد أن يكون الجواب للقسم المتقدّم ، قال سيبويه : (فإذا بدأتَ بالقسم لم يجز إلا أن يكون عليه ، ألا ترى أنك تقول : لئن أتيتَني لا أفعلُ ذاك ؛ لأنها لامُ قسم ، ولا يحسُن في الكلام لئن تأتِني لا أفعلْ ؛ لأن الآخر لا يكونُ جزمًا)[3] ، ويُستغنى عن جواب الشرط لقيام جواب القسم مقامه.[4]

ويبدو أن سيبويه قبّح المسألة ملتزمًا بالمسموع عن العرب ، وهذه الصورة غير مسموعة عنهم.

* * *

(١) الكتاب ٣/ ٦٦

(٢) الكتاب ٣/ ٨٤

(٣) المصدر نفسه .

(٤) الأصول ٢/ ١٦١ ، وشرح كتاب سيبويه ٣/ ٢٦٩ – ٢٧٠ ، وشرح المفصل ٥/ ١٤١ – ١٤٢ ، وشرح جمل الزجاجي ٢/ ٣١٧ ، وشرح التسهيل ٣/ ٢١٥ – ٢١٧ ، وشرح الرضي على كافية ابن الحاجب ٦/ ٢٣٠ ، وشرح التصريح على التوضيح ٢/ ٤١٣

قبح تكرار " ما " في " ما ما " ، أصل " مهما " الافتراضي

ذهب الخليل إلى أن الأصل في (مهما) الشرطية " ما " ، زيدت عليها " ما " أخرى ، فصارت (ماما) ، وتكرار (ما) **قبيـــحٌ** عند النحويين ، قال : (وسألت الخليل عن " مهما " فقال : هي " ما " أدخلتَ معها " ما " لغوًا ، بمنزلتها مع " متى " إذا قلتَ : متى ما تأتني آتك ، وبمنزلتها مع " أين " كما قال سبحانه وتعالى : ﴿ أينما تكونوا يدرككم الموت ﴾ [1] ، وبمنزلتها مع " أي " إذا قلت : ﴿ أيًّا ما تدعوفله الأسماء الحسنى ﴾ [2] ، ولكنهم استقبحوا أن يُكرِّروا لفظًا واحدًا فيقولوا : ماما ، فأبدلوا الهاء من الألف التي في الأولى).[3]

والصورة القبيحة هي (ماما) ، وهي أصل " مهما " ، وقُبح عند سيبويه للتكرار اللفظي لـــ(ما) ، والمقبّح هنا أصل افتراضي لم تنطقه العرب ، لكن سيبويه افترضه ، ثم أشار إلى كراهية العرب للتكرار ، واستقباحهم إياه في كلامهم ، وأنهم يهربون من توالي الأمثال ، وهنا هربوا من التكرار إلى الإبدال ، فأبدلوا الألف الأولى هاء ، وقالوا : (مهما).[4]

ويظهر لي أن تعليل سيبويه هنا لقلب الألف هاء بكراهة العرب للتكرار ليس مطردًا ، إذ هذا التكرار ليس فيه ثقل ، ويبدو لي أن سيبويه لم يكن مقتنعًا برأي الخليل ، فذكر رأيًا آخر ، هو أن الأصل فيها : " مه " ، أضيفَت لها " ما " ، كـــ(إذما) ، وهذه أيضًا دعوى بلا دليل ، والذي دفعهم إلى القول بهذا التركيب : هو أن يثبتوا أن (مهما) ليست مختصة بالجزاء كإن ، فقد تكون للجزاء وغيره ، وذلك كيلا تُشارك " إن " في كونها أمّ الباب ، خاصة أن " ما " الزائدة تلحق حروف وأسماء الشرط كثيرًا.

* * *

(١) النساء : ٧٨

(٢) الإسراء : ١١٠

(٣) الكتاب ٣/ ٥٩ - ٦٠

(٤) المقتضب ١/ ٣٤٩ ، ومعاني القرآن وإعرابه ٢٩٩ ، والأصول ٢/ ١٥٩ - ١٦٠ ، وشرح كتاب سيبويه ١٠/ ٧٢ ، وشرح المفصل ٢/ ٤٠٨ - ٤٠٩ ، ٤/ ٢٦٦ - ٢٦٧ ، وأمالي ابن الحاجب ٦٥٨ - ٦٥٩ ، وشرح جمل الزجاجي ٢/ ٣١١ - ٣١٢ ، وشرح التسهيل ٤/ ٦٨ ، وشرح الرضي على كافية ابن الحاجب ٥/ ٩٣ - ٩٤

قبح الفصل بين العدد وتمييزه المفرد المنصوب

الفصلُ بين العدد والتمييز **قبيحٌ** عند سيبويه في الكلام المنثور ، قال : (قولُك : " العشرون لك درهمًا " فيها قبحٌ ، ولكنها جازت في " كم " جوازًا حسنًا ..... ولو قال : " أتاك ثلاثون – اليوم – درهمًا " كان قبيحًا في الكلام).[1]

والصورة القبيحة في قولهم : (العشرون لك درهمًا ، وأتاك ثلاثون اليوم درهمًا) ، إذ فصل بين العدد وتمييزه بفاصل ، هو الجار والمجرور في الأول ، والظرف في الثاني ، وهذا قبيحٌ عند سيبويه ، إذ أن (عشرين) بينها وبين تمييزها فاصلٌ ، هي الزيادتان " الياء والنون " ، فكرهوا إطالة الفاصل بفاصلٍ آخر ، والعدد المركب (خمسة عشر) بينه وبين غيره فاصلٌ أيضًا ، متمثّلٌ في التركيب ، والتمييزُ بَعِيد عن العدد دون فصل ، فإن فُصِل بينهما بشيء ازداد بُعدًا ، من هنا امتنعَ الانفصال.[2]

والفصلُ جائزٌ عند سيبويه في الشعر منعوتٌ عند السيرافي بالضعف[3] ، قال الشاعر:

ـــ على أنني بعـــد مـــا قـــد مضى ثلاثون – للهجرِ – حولاً كميلا [4]

---

(١) الكتاب ٢/ ١٥٨

(٢) المقتضب ٢/ ٤٦ ، والإيضاح في شرح المفصل ١/ ٥٢٦ ، وشرح جمل الزجاجي ٢/ ١٢٩ ، وشرح التسهيل ٢/ ٤١٩ ، وشرح عمدة الحافظ ١/ ٥٣٢ ، وشرح الرضي على كافية ابن الحاجب ٤/ ٩٠ ، والمساعد على تسهيل الفوائد ٢/ ١٠٨ ، وشرح الأشموني ٣/ ٣٢٤

(٣) شرح كتاب سيبويه ٢/ ٤٩٠

(٤) التخريج : البيت للعباس بن مرداس في ديوانه ١٣٦ ، وأساس البلاغة (كمل) ٣٩٨ ، وشرح شواهد الإيضاح ١٩٨ ، والمقاصد النحويّة ٤/ ٤٨٩ ، وشرح شواهد المغني ٢/ ٩٠٨ ، وخزانة الأدب ٣/ ٢٩٩ ، والدرر ١/ ٥٣٥ ، وبلا نسبة في الكتاب ٢/ ١٥٨ ، ومجالس ثعلب ٢/ ٤٩٢ ، والمقتضب ٢/ ٤٦ ، وشرح المفصل ٤/ ١٧٤ ، وشرح عمدة الحافظ ٥٣٢ ، ولسان العرب ١١/ ٥٩٨ (كمل) ، ومغني اللبيب ٢/ ٥٧٢ ، وشرح الأشموني ٣/ ٥٧٥ ، وهمع الهوامع ١/ ٢٥٤ ، وخزانة الأدب ٦/ ٤٦٧ ، ٤٧٠ ، ٨/ ٢٥٥

اللغة : (حولاً) عامًا ، و(كميلا) كاملاً ، و(العجول) الناقة التي ذُبِحَ ولدها أو مات ، و(الهديل) صوت الحمام ، أراد به هنا الفرخ الذي صاده طير جارح على عهد نوح فاستمرّت كل الحمام بالبكاء عليه .

المعنى : وها أنذا بعد مضي ثلاثين عامًا كاملاً على فراقنا أتذكّرك يا حلوتي كلّما اشتاقت ناقةٌ لوليدها ، أو صوّتت حمامةٌ تبكي فرخها المفقود .

ـــ وقال آخر : **فأشهدُ عند الله أني رأيتُـــها وعشرونَ – منها – إصبَعًا من ورائيا** [1]

ـــ وآخر : **في خمس عشرة من جمادى ليلةً لا أستطيـــعُ على الفـــراش رقـــادي** [2]

وتبدو لي صحة رأي سيبويه لأن قولهم : (عشرون) إنما هو لبيان خصوصية العدد ، وهو مع التمييز شيءٌ واحد ، كقولهم: رجل ورجلان ، إنما جيءَ بـــ(رجل) لبيان أن عدد الرجال "واحدٌ " لا غير ، وقيل (رجلان) لبيان أنّ عدد الرجال " اثنان " لا غير ، وقياسًا على هذا : يكون قولهم (عشرون رجلاً) بمثابة اللفظ الواحد كـــ(رجل ورجلان) ، لا يُفصَلُ بين أجزائه إلا في الشعر.[3]

* * *

الشاهد فيه : " ثلاثون للهجر حولاً " ، حيث فصل بين العدد (ثلاثون) وبين تمييزه (حولاً) ، مما يقوّي حجة الفصل بين " كم " وتمييزها .

(١) التخريج : البيت لسحيم عبد بني الحسحاس في ديوانه ٢١ ، وشرح المفصل ٣/ ١٧٤ ، وبلا نسبة في همع الهوامع ١/ ٢٥٤ ، والدرر ٤/ ٣٤

المعنى : أُشهد الله – جل وعز – على صدق قولي : لقد رأيتها قريبة مني ، ولم يفصلني عنها سوى مسافة عشرين إصبعًا من أصابعها .

الشاهد فيه : " عشرون منها إصبعًا " ، حيث فصل بين (عشرون) ومميّزها (إصبعًا) ، وهذا قبيح .

(٢) التخريج : البيت بلا نسبة في المقتضب ٢/ ٤٧ ، وشرح الجمل ٢/ ١٢٩ ، وهمع الهوامع ١/ ٢٥٤ ، والدرر ١/ ٥٣٦

المعنى : لا أستطيع النوم في الليلة الخامسة عشر من جمادى .

الشاهد فيه : " في خمسة عشرة من جمادى ليلة " ، فقد فصل بين العدد (خمس عشرة) وتمييزه (ليلة) للضرورة الشعرية.

(٣) الإيضاح في شرح المفصَّل ١/ ٥٢٦ ، وشرح المقرب ١/ ٥٥١ ، وشرح الرضي ٤/ ٩٠ – ٩١

قبح الفصل بين "كم الخبرية" والمضاف إليها

لا يُفصل بين " كم الخبرية " ومجرورها ، فإن فُصل كان **قبيحًا** ، قال سيبويه : (إذا فصلتَ بين " كم " وبين الاسم بشيء ، استغنى عليه السكوت أو لم يستغنِ ، فاحمله على لغة الذين يجعلونها بمنزلة اسمٍ منوّن ؛ لأنه قبيحٌ أن تفصل بين الجار والمجرور ؛ لأن المجرور داخلٌ في الجار ، فصارا كأنّهما كلمة واحدة) [1] ، وقال : (ألا ترى أن قبح " كم بها رجلٍ مصاب " ، كقبح " رب فيها رجل " ، فلو حسُن بالذي لا يستغني به الكلام لحسُن بالذي يستغني به ، كما أن كل مكان حسُن لك أن تفصل فيه بين العامل والعامل فيه بما يحسُن عليه السكوت حسن لك أن تفصل فيه بينهما بما يقبح عليه السكوت).[2]

والصورة القبيحة في قولهم (كم فيها رجلٍ) ، إذ فَصَلَ بين " كم " ومجرورها الظرفُ " فيها " ، وهو غير جائز في النثر ؛ لأن المضاف إليه من تمام المضاف ؛ لذا عدلت العرب إلى لغة الذين يجعلونها كالعدد المنوّن ، فينصبون ما بعدها على التمييز حملاً على الاستفهامية ؛ لأن الفصل بين " كم الاستفهامية " وتمييزها جائز ، نحو : (كم يوم الجمعة رجلاً قد أتاني ، وكم عندك رجلاً قد لقيته) ، والفصل بين " كم " ومجرورها جائز في الشعر ، نحو قول الشاعر في الفصل بالظرف :

ـــ كم بجـــودٍ مقرفٍ نـــالَ العلا وشريفٍ بخلُـــهُ قـــد وَضَعَـــهْ [3]

---

(١) الكتاب ٢/ ١٦٤

(٢) الكتاب ٢/ ٢٨١

(٣) التخريج : البيت لأنس بن زنيم في ديوانه ١١٣ ، وشرح شواهد الشافية ٥٣ ، والمقاصد النحوية ٤/ ٤٩٣ ، وخزانة الأدب ٦/ ٤٧١ ، والدرر ٤/ ٤٩ ، ولعبد الله بن كريز في الحماسة البصرية ٢/ ١٠ ، وبلا نسبة في الكتاب ٢/ ١٦٧ ، وشرح أبيات سيبويه ٢/ ٣٠ ، والإنصاف ٣٠٣ ، وشرح المفصل ٣/ ١٧٦ ، والمقرب ١/ ٣١٣ ، وشرح العمدة ٥٣٤ ، وهمع الهوامع ١/ ٢٥٥ ، ١/ ٢٥٥ ، ٢/ ١٥٦ ، والدرر ٦/ ٢٠٤

اللغة : (المقرف) اللئيم الأب

المعنى : يريد أن البخل كثيرًا ما ينحط بالكريم النسب ، وأن الجود والكرم كثيرًا ما يرفع من شأن اللئيم الأب ، والوضيع النسب

الشاهد فيه : " مقرف " إذ فصل بينها وبين " كم " للضرورة .

وليس الشاعر مضطرًا ، إذ يروى (مقرف) بالرفع والنصب ، وعليه : فلا فصل.

ـــ **وقال آخر : كم في بني سعدِ بنِ بكرٍ سيدٍ ضخمِ الدسيعَـــةِ ماجدِ نفّاعِ** [1]

ومن الفصل بالجملة قول الشاعر :

ـــ **كـــم قـــد فاتـــــني بطـــــلٍ كمـــــيّ وياسرٍ فِتيةٍ سَمْـــحٍ هضـــومِ** [2]

ويروى بفتح (بطل) ، وعليه فلا فصل في البيت.

وذكر يونس أنه لا يجوز الفصل في الشعر إلا بشرط أن يكون الظرف والمجرور ناقصين ، أي : لا يتم الكلام بهما ، لكن سيبويه لا يُفرّق بين الناقص والتام ، ولا بين ما يتـــم به الكلام أو لا يتم ، فكلاهما لا يجوز الفصل فيهما. [3]

ويبدو أن سيبويه اعتبر " كم " ومجرورها كالجزء الواحد لا يُفصل بين جزئيه بفاصل.

* * *

(١) التخريج : البيت للفرزدق في الكتاب ٢/ ١٦٨ ، وشرح المفصل ٣/ ١٧٣ ، والمقاصد النحوية ٤/ ٤٩٢ ، وخزانة الأدب ٦/ ٤٧٦ ، وبلا نسبة في اللمع ٢٢٩، وخزانة الأدب ٦/ ٤٦٩

اللغة : (الدسيعة) العطيّة ، أو الجفنة ، و(نفاع) صيغة مبالغة من النفع

المعنى : كثـــرٌ هم السادة في بني بكر بن سعد ، الكرماء الأسخياء الشرفاء .

الشاهد فيه : " كم في بني بكر بن سعد سيدٍ " حيث فصل بين " كم " والمضاف إليه " سيد " بالجار والمجرور : في بني سعد بن بكر

(٢) التخريج : البيت للأشهب بن رميلة في شرح أبيات سيبويه ١/ ٥٧٥ ، وبلا نسبة في الكتاب ٢/ ١٦٦

اللغة : (الكمي) المحارب ، و(الياسر) الكريم السمح ، و(الهضوم) الذي يهضم ماله للصديق وللجار وللسائل .

المعنى : كثيرًا ما أفقدني الموت رجالا هذه صفاتهم .

الشاهد فيه : " كم قد فاتني بطل " إذ فصل بين " كم " والمضاف إليها بالجملة " قد فاتني " .

(٣) المقتضب ٢/ ٥١ – ٥٣ ، والأصول ١/ ٣٢٠ ، وشرح المفصل ٣/ ١٧٥ – ١٧٧ وشرح الكافية الشافية ٤/ ١٧١٠ ، وشرح التسهيل ٢/ ٤٢٠ – ٤٢١ ، وضرائر الشعر ١٣ ، وشرح جمل الزجاجي ٢/ ١٤٨ ، وارتشاف الضرب ٥/ ٢٣٧٧ ، وشرح التصريح على التوضيح ٢/ ٤٧٤ ، وارتشاف الضرب ٥/ ٢٣٧٧

قبح قولهم : كم غلمانًا لك ؟

قولهم : كم غلمانًا لك ؟ **مُستَقْبَحٌ** عند سيبويه ، قال في مَعرِضِ كتابه : (ويقبُحُ أن تقولَ : كم غلمانًا لك ؟ لأنه قبيحٌ أن تقول : عبدُ الله قائمًا فيها).[1]

والصورة القبيحة في نصب " غلمانًا " ، وهو قبيحٌ من وجهين :

(الأول) : إذا كان " غلمانًا " منصوبًا على التمييز لم يجز ؛ لأن التمييز في الجملة جمع ، وتمييزُ (كم) لا يكون إلا مفردًا كـ(عشرين ، وخمسة عشر) ، هذا رأي البصريين [2] ، وأجاز الكوفيون أن يكون تمييز (كم) جمعًا إذا كان السؤال عن الجماعات ، على معنى : كم غلامًا غلمانُك ؟ ؛ لأنهم أجازوا " أعشرون غلامًا لك " ، على معنى : طوائف من الغلمان ، ويترتب على هذا جواز : كم غلمانًا لك ، وخالفهم البصريون ، وجعلوا " غلمانًا " حالاً إذا جُمعت بعد (كم).

(الثاني) : إذا كان " غلمانًا " منصوبًا على الحال – ولا تكون كذلك إلا عند البصريين – حُذف التمييز ، ولم تجُز هذه الصورة أيضًا ؛ لأن العامل فيه معنوي ، دل عليه ما في الجار والمجرور من معنى الفعل ، أي : كم نفسًا استقروا لك في حال كونهم غلمانًا ؟ ، أي : خُدّامًا ، وتأخيرُ عامل الحال المعنوي عن الحال غيرُ جائزٍ عند البصريين ؛ نظرًا لضعف الظرف ؛ فلا يعمَلُ إلا مع الاعتماد ، وهو جائزٌ عند الكوفيين والأخفش. [3]

ولا مَنجى من القبحِ إلا بثلاثة وجوه ، هي :

١) بتقدير حذف التمييز ، والجمع الموجود منصوبٌ على الحالية ، وهذا ما اقترحه سيبويه والبصريون ، فيُقال : (كم غلمانًا لك ؟) ، والتقدير : كم ولدًا لك غلمانًا ، أي : شبابًا ، أو : كم نفسًا لك غلمانًا ، أي : في خدمتهم ، ومثل ذلك : (كم لك شهودًا ؟) ، والتقدير : كم إنسانًا لك شهودًا ؟ ، و(وكم عليك رُقباء ؟) ،

---

(١) الكتاب ٢/ ١٥٩

(٢) شرح الرضي ٤/ ٩١ ، والمساعد على تسهيل الفوائد ٢/ ١٠٩ ، وشرح التصريح ٢/ ٤٧٣ – ٤٧٤

(٣) شرح التسهيل ٢/ ٤٢٠ ، والمساعد على تسهيل الفوائد ٢/ ١٠٩ ، وشرح الأشموني ٣/ ٣٣٢ ، وشرح التصريح ٢/ ٤٧٣ – ٤٧٤

والتقدير : كم نفسًا عليك رُقباء ؟ ، وتكون " كم " مبتدأ ، و" لك " خبره ، والمميّز محذوف.

٢) أو بتقديم (لك) ، فيُقال : (كم لك غلمانًا ؟) ، والتقدير : كم ولدك غلمانًا ؟ ، أي : كم ولدك في حال ما هم غلمان ، وينتصب " غلمانًا " على الحال ، والعامل فيه الجار والمجرور ، النائب عن " استقرَّ " ونحوه [١] ، قال سيبويه : (ولم يُجزِ يونس والخليل رحمهما الله " كم غلمانًا لك " ؛ لأنك لا تقول " عشرون ثيابًا لك " ، إلا على وجه " لك مائةٌ بيضًا ، وعليك راقودٌ خلاً " ، فإن أردتَ هذا المعنى قلتَ : كم لك غلمانًا).[٢]

٣) أو برفع (غلمان) ، فيُقال : (كم غلمانٌ لك ؟) ، والتقدير : كم غلامًا غلمانٌ لك ؟ ، قال سيبويه : (وإن شئتَ قلتَ : كم غلمانٌ لك ؟ فتجعل " غلمان " في موضع خبر " كم " ، وتجعل " لك " صفةً لهم).[٣]

وتكون " كم " مبتدأ ، و" غلمان " خبره ، و" لك " صفة.

ويبدو لي رجحان رأي الكوفيين ؛ فقد يكون المسئول على علمٍ بمرادِ السائل ، فيُقال : (كم غلمانًا عندك ؟ ، أو كم رجالاً عندك ؟) ؛ لأنه معلومٌ في إشارة أو حديثٍ سابق أن المراد : " جمعًا من الرجال ، أو مماليك من الغلمان ".

* * *

(١) شرح كتاب سيبويه ٢/ ٤٩١ - ٤٩٢ ، وشرح المفصل ٣/ ١٧١ - ١٧٢ ، وشرح التسهيل ٢/ ٤٢٠ ، وشرح الرضي ٢/ ٦٣، والمساعد على تسهيل الفوائد ٢/ ١٠٩ ، وحاشية الصبان على شرح الأشموني ٤/ ١١٣

(٢) الكتاب ٢/ ١٥٨

(٣) الكتاب ٢/ ١٦٠

قبح إضافة العدد إلى الصفة

لا يُضافُ العدد إلا إلى الأسماء ، وإضافته إلى الصفة **قبيحٌ** عند سيبويه ، قال : (وتقولُ : ثلاثةُ نسّابات ، وهو قبيح ، وذلك أنّ النسّابة صفة فكأنه لَفظَ بمذكر ثم وصفه).[1]

والصورة القبيحة في قولهم : (ثلاثة نسّابات) ، إذ أُضيف العدد إلى صفة ، وحَقُّ العددِ أن يُبيَّنَ بالأنواعِ لا بالصفات ؛ لذا قُبحَ مراعاة الصفة المضافة إلى العدد في التذكير والتأنيث ، ورُوعيَ حال الموصوف لا حال الصفة ، فإن كان الموصوف مذكرًا أُنّث العدد ، وإن كان الموصوف مؤنثًا ذُكّر ، وليس إقامة الصفة مقام الموصوف بالمستحسنة في كل موضع ، لكنه جازَ هنا على افتراض تقدير الموصوف المحذوف ، ومنه قولهم : (عندي ثلاثة قرشيين وثلاثة مسلمين) ، والتقدير : رجال قرشيين ، ورجال مسلمين ، (وثلاثة رَبعاتٍ وعَلامات) ، والتقدير : رجال ربعات وعلامات ، (وثلاثة دواب) ، والتقدير : ذكور دواب ؛ لأن (الدابة) صفة في الأصل ، حذفوا الموصوف لكثرته في كلامهم ، ومن العرب مَن يُسقِط التاء من العدد لجريان " دابة " مجرى الجامد.

وإضافة العدد إلى الصفة جائزة في الشعر عند سيبويه ، وهو جوازٌ بلا قبح.[2]

ويظهر لي أن سيبويه قبّح المسألة للقياس العقلي ؛ إذ يُكره أن تُجعل الصفة كالاسم ، إذ لا تقوى الصفةُ قوّةَ الأسماء ، ولا يصح معاملتها معاملة الأسماء.[3]

* * *

(١) الكتاب ٣/ ٥٦٢ – ٥٦٣

(٢) المقتضب ١/ ٤٧٢ ، والأصول ٣/ ٤٧٧ ، وشرح كتاب سيبويه ٤/ ٢٩٨ ، ٣٠٢ ، والمخصص ٥/ ٢٠٣ ، وشرح جمل الزجاجي ٢/ ١٢٥ – ١٢٦ ، وشرح التسهيل ٢/ ٤٠٠ ، وشرح الرضي ٤/ ٢٤٥ ، والكناش ١/ ٢٤١ ، والمساعد ٢/ ٧٦ ، وشرح الأشموني ٣/ ٣١٧ ، وشرح التصريح ٢/ ٤٥٢ – ٤٥٣ ، ومجيب الندا ٥٤٨

(٣) الكتاب ٣/ ٥٦٢ – ٥٦٣ ، ٥٦٦ – ٥٦٧

قبح بناء الرباعي والخماسي من الثلاثي

لا يُبنى الرباعي ولا الخماسي من الوزن الثلاثي " ضرب " ، فإن بُنِيَ كان هذا **قبيحًا** عند سيبويه ، قال : (وينبغي له أن يجعل الأخيرين في " فرزدق " زائدين ، فيقول " فعلدق " ، فإذا قال هذا النحو جعل الحروف غير الزوائد زوائد ، وقال ما لا يقوله أحد ، وينبغي له إن جعل الأوّلين زائدين أن يكون عنده " فرفعل " ، وإن جعل الحرفين الزائدين الزاي والدال قال " فعزدل " ، فهذا قبيح لا يقوله أحد).[1]

والصورة القبيحة في رأي بعض النحويين ، فقد ذكر قومٌ من النحويين أن الرباعي ثلاثيٌ مزيدٌ بحرف ، والخماسي ثلاثيٌ مزيدٌ بحرفين ، ومذهب سيبويه أن الرباعي والخماسي صنفان مستقلان عن الثلاثي.

فمَن زعم أن (جعفر) مزيدٌ بحرف ، ينبغي له أن يجعل أحد حروفه زائدًا ، فإن كان الأول زائدًا كان وزنه : " جفعل " ، وإن كان الثاني زائدًا كان وزنه : " فعّل " ، وإن كان الثالث زائدًا كان وزنه : " فعفل " ، وإن كان الرابع هو الزائد فإن وزنه : " فعلر ".

ومن زعم أن (فرزدق) مزيدٌ بحرفين ، فإما أن يكون الحرفان الأوّلان زائدين ، والوزن : " فرفعل " ، أو يكون الحرفان الأخيران هما الزائدان ، ووزنه : " فعلدق " ، أو يكون الزاي والدال هما الزائدان ، ووزنه : " فعزدل ".[2]

ويظهر لي أن رأي سيبويه صحيح لعدم سماع هذه الألفاظ عن العرب.

* * *

(١) الكتاب ٤/ ٣٢٨ – ٣٢٩

(٢) الكتاب ٤/ ٣٢٨ – ٣٢٩ ، وشرح كتاب سيبويه ٥/ ٢١٨ – ٢٢٠ ، والمنصف ١/ ٣٠ ، والممتع في التصريف ٥١ – ٥٧ ، وشرح شافية ابن الحاجب ١/ ٤٧ – ٤٨ ، والمبدع في التصريف ٥٥ – ٩٩ ، والمزهر في علوم اللغة وأنواعها ٢/ ٤١

قبح تصغير "ليس" و"سوى"

تصغير " ليس ، وسوى " **قبيحٌ** ، قال سيبويه : (و" سواك " لا يُحقر ؛ لأنه ليس اسمًا متمكنًا ، وإنما هو كقولك : مررتُ برجلٍ ليس بك ، فكما قبُح تحقير " ليس " قبُح تحقير " سوى ").[1]

والصورة القبيحة في قولهم (لُيَيْس ، وسُوَيّ) ، وهما تصغير " ليس ، وسوى " ، وقبُحت المسألة لعدم توافر شروط التصغير فيهما ، إذ يُشترط في الاسم المصغَّر أن يكون متمكنًا ، قابلاً للتفاضل ، نحو : مثل ، وشبه ، وشبيه ، إذ الشيء لا يشبه الشيء في حالاته كلها ، بل يشبهه في بعض الصفات ، ويفارقه في أخرى ، كقولنا : (كان خالد القسريّ مثل حاتم الطائي ، وكان جرير شِبهَ امريء القيس) ، والتمثيل أو التشبيه هنا ليس تمثيلاً تامًا ، إنما أشبه خالدٌ حاتمَ في الكرم من الصفات ، وفارقه في العصر والقبيلة ، كما أشبهَ جريرٌ امريءَ القيس في قوة الشعر ، وبينهما اختلافٌ في العصر والأغراض الشعرية ..... وغيرها ، وعليه : إذا صُغّرت هذه الألفاظ قَلّت المماثلة ، ودَلّ هذا على تحقير المشبه كما زعموا أن المشبه به حقيرٌ أيضًا ؛ لأن المماثلة تقل وتكثر ، وذلك كقولهم : (هذا مُثَيل هذا).

ونقيضُ " مثل " في المعنى : غير ، فليست المغايرة قابلةً للقلة أو الكثرة ، وهي غير متمكنة ، فلا تكون إلا نكرة ، ولا تُثنّى ، ولا تُجمَع ، ولا يدخلها ألفٌ ولام ، من هنا كان تصغيره ممتنعًا عند سيبويه ، وإنما امتنع تصغيره لقصوره في التمكن [2] ، و(سوى ، وليس) داخلتان في معنى (غير) ؛ لأن قولنا : " عندي رجل سوى زيد " هو كقولنا : عندي رجلٌ غير زيد ، وقولنا : (مررت برجلٍ سواك) ، هو كقولنا : (مررتُ برجلٍ ليس بك).[3]

وبين هذه الألفاظ وبين (مثل) فروق ، هي :

١) " مثل " يدل على شيءٍ يَقِلُّ ويَكثُر ، ويجوز أن يُقال : هذا أكثر مماثلة من هذا ، وليس في " سوى ، وليس " ما يدل على النقصان أو الزيادة ، وعليه : لا يصح تصغيرهما.

---

(١) الكتاب ٣/ ٤٧٩

(٢) شرح شافية ابن الحاجب ١/ ٢٩٠

(٣) الكتاب ٣/ ٤٧٩ ، والمقتضب ١/ ٥٤٧ ، والأصول ٣/ ٦٢ ، وتذكرة النحاة ٣١٣

٢) " مثل " متمكن ، أما " سوى ، وليس " فإنهما غير متمكنان ، وهما كـــ" غير " في عدم تمكنها.[١]

قال سيبويه : (و" سواك " لا يُحَقر ؛ لأنه ليس اسمًا متمكنًا) [٢] ، وفيه نظر ، إذ أن " سوى " غير متصرفة عند سيبويه والجمهور ، تَلزَم النصب على الظرفية ، ولا تخرُجُ عنها إلا لضرورة الشعر ، و" ليس " جامدة ، تلزَمُ حالةً واحدةً ، فلا يأتي منها الماضي ولا المضارع ولا الأمر ولا اسم الفاعل ولا المصدر ، وليس هذا المقصود بعدَم التمكن عند سيبويه ، بدليل أن كثيرًا من النحويين كابن مالك يَرَونَ أنّ " سوى " متصرّفة ، تأتي مجرورة ومرفوعة ومنصوبة بغير الظرفية ، ومع هذا يمتنعُ تصغيرها عندهم ، ولو كان المقصود بعدم التمكن أنها " غير متصرفة " للـــزِمَ القائلين بتصرُّفِ " سوى " تجويزُ تصغيرها ، وعليه يكون مرادُ سيبويه : أنها ليست كسائر الأسماء المتمكنة ؛ أما " سوى " فقد أشبهت " إلا " الاستثنائيّة ، وهو حرفٌ غير متمكن ، وأما " ليس " فهي فعلٌ ناسخ كسائر الأفعال ، والأفعالُ لا تُصغَّر.[٣]

ويظهر لي صواب رأي سيبويه لعدم السماع.

* * *

(١) شرح كتاب سيبويه ٤/ ٢١٧ - ٢١٨ ، والمقتضب ١/ ٥٤٧

(٢) الكتاب ٣/ ٤٧٩

(٣) انظر : شرح ابن عقيل ١/ ٥١٧ - ٥٢١ ، والتذييل والتكميل ٤/ ١٤٦ - ١٤٧

قبح تصغير اسم الفاعل العامل عمل فعله

تصغيرُ المشتقِّ العامل عمل الفعل **قبيحٌ** عند سيبويه ، قال : (واعلم أنك لا تُحقر الاسم إذا كان بمنزلة الفعل ، ألا ترى أنه قبيحٌ : " هو ضويربٌ زيدًا " ، وهو ضويربُ زيدٍ " ، إذا أردتَ بـــ" ضاربِ زيدٍ " التنوين).[1]

والصورة القبيحة في قولهم : (هو ضُويرب زيدًا) بتصغير اسم الفاعل " ضارب " ، واسم الفاعل لا يُصغر ، ويُشترط في المصغَّر أن يكون اسمًا ، فلا يُصغّر الفعل ولا الحرف ، بل إنّ من شروط إعمال الفعل أن لا يُصغّر ؛ لأن التصغير وصفٌ في المعنى ، فقولنا " ضويرب " يعني : ضارب صغير ، والأسماء العاملة عمل الفعل إذا وصفت امتنعت عن العمل ، وحق الفعل أن يُسنَد ولا يُسنَد إليه ، والموصوف تُسنَد إليه الصفة المشتقة ، أما المصدر فإن وقوعه مسندًا إليه لا يمنعه من العمل ، بل إن الفعل لا يعمَل إلا لتضمّنه معنى المصدر ، والفعل والحرف لا يوصفان ، وعليه : يقبُح عند سيبويه تصغير الاسم المشتق ، سواء كان (اسم فاعل ، أو اسم مفعول ، أو صفة مشبهة) ؛ لأنه كالفعل ؛ يعمل عمله ، فإذا نوّنّا المشتق الدال على الحال أو الاستقبال ، وعَمِل فيما بعده ، كان كالفعل في مذهبه ، وقبُح تصغيره ، وإن صُغّر بطل عمله ، فلا يُقال " هذا ضويربٌ زيدًا " بنصب (زيد) ؛ لبعده بالتصغير عن مشابهة الفعل ، وغَلَبَة الاسميّة عليه ، إذ التصغير من سمات الأسماء ، لا الأفعال.

فإن كان المشتق دالاً على الماضي ، فلا ينوّن ، ولا يعمَل فيما بعده ، فيصير كـــ(غلام) وغيره من الأسماء ، وتصغيره جائز كجواز تصغير " غلام ".[2]

ولعلي أرجّح رأي سيبويه ، إذ أن الغرض من اشتـــقاق اسم الفاعل هو معرفة مَن قام بالفعل ، لا معرفة الكمّ من الضرب الذي ناله المضروب ، ونحن عندما نقول : محمد ضارب ، نستنتج أن محمدًا هو القائم بالضرب ، لكننا إذا قلنا : محمدٌ ضويربٌ الولد ، لم نستفِد من الجملة أي شيء ، ولا نفهم من الجملة كمية الضرب التي نالها الولد ، والله أعلم.

---

(١) الكتاب ٣/ ٤٨٠

(٢) شرح كتاب سيبويه ٤/ ٢٢٠ ، والإنصاف ٢٩١ – ٢٩٢ ، وشرح المفصل ٣/ ٤٢٩ ، وشرح شافية ابن الحاجب ١/ ٢٩٢

قبح إبدال همزة المنسوب الممدود إذا كانت همزته أصلية

قلبُ الهمز الأصليّ في النسبة إلى الممدود **قبيحٌ** عند سيبويه ، يقول : (إذا كانت الهمزة من أصل الحرف فالإبدال فيها جائز ، كما كان فيما كان بدلاً من واو أو ياء ، وهو فيها قبيح).[1]

والصورة القبيحة في قولهم : (وقرّاوي ، ووُضّاوي ، وبدّاوي) ، والأصل : قرّاء ، ووضـــّاء ، وبدّاء ، تبقى الهمزة على حالها عند النسب إليها ، فيُقال : قرائي ، ووضـــّائي ، وبدّائي ، والهمزة فيها أصلية ؛ لذا فإن بقائها على حالها أحسن من قلبها ، والإبدال فيما كانت همزته منقلبة عن أصل أسهل من الإبدال فيما كانت همزته أصلية ؛ وإنما سهُل في المنقلب لأن الانقلاب تغيير ، والتغيير يستأنس بتغييرٍ آخر ، أما الهمزة الأصلية فلم يطرَأ عليها زيادة أو قلب ؛ لذا كان قلبها وتغييرها ضعيفًا.[2]

ويبدو أن سيبويه يراعي أصل الجملة ، فما كان الهمز فيه أصليًا تركه على أصله ، وما كان الهمز فيه منقلبًا رده إلى أصله ، والمقبّح هنا مسموع عن العرب ، لكن سيبويه يراه وجهًا مرجوحًا.

* * *

(١) الكتاب ٣/ ٣٥١ - ٣٥٢

(٢) المقتضب ٢/ ١٢٣ ، الفوائد والقواعد ٧٥٦ - ٧٥٧ ، والعلل في النحو ٣٥٧ - ٣٥٩

خلاصة :

١) للقبيح نوعان : جائزٌ وممتنع ، ومسائل الجائز هي :

✧ (قبح رفع الاسم الواقع بعد " لو وهلا " إذا أدّى إلى كثرة الإضمار)

✧ (وقبح جر الاسم الواقع بعد " إن ")

✧ (وقبح رفع الاسم قبل فعل الأمر في نحو : زيدٌ اضربه)

✧ (وقبح حذف العائد على الاسم المتقدم إذا وليه شرطٌ جازم)

✧ (وقبح إعمال الفعل الأول في باب التنازع)

✧ (وقبح إضمار الجار في قولهم : لاه أبوك ، ولقيته أمس)

✧ (وقبح عطف المعرفة على النكرة في : رب رجلٍ وأخيه)

✧ (وقبح إضافة العدد إلى الصفة)

✧ (وقبح إبدال همزة المنسوب الممدود إذا كانت همزته أصلية)

أما باقي المسائل فهي ممتنعة.

٢) تعددت صور القبيح عند سيبويه ، فقد يكون القبيح صورة مفترضة : كقبح قولهم " جاء الراكب ، وركب الظريف " ، أو قبح تكرار " ما " في " ما ما " ، أصل " مهما " الافتراضي ، وقد يكون لغة مسموعة عن العرب لكنها شاذة : كقبح إفراد الضمير العائد على الجمع ، وقبح إضمار الجار في قولهم : لاه أبوك ولقيته أمس ، وقبح تصغير " ليس ، وسوى " ، وقبح تصغير اسم الفاعل العامل عمل فعله ، وقد يكون القبيحُ قَوْلاً لبعض النحويين : كقبح قولهم : كم غلمانًا لك ؟ ، وقبح رفع الفعل في قولهم : ما سرتُ فأدخلُها ، وقلما سرت فأدخلُها ، وقد يكون وجهًا مرجوحًا : نحو قبح رفع الاسم قبل فعل الأمر في نحو : زيدٌ اضربْه ، وقبح إعمال الفعل الأول في باب التنازع ، وقبح إبدال همزة المنسوب الممدود إذا كانت همزته أصلية ، وقد يكون القبح متوقفًا على مراد وقصد المتكلم : كقبح الوصف بالأسماء الجامدة التي لم تؤول بالمشتق ، وقبح الوصف بالجواهر إذا كان المراد حقيقتها ، وقبح وصف المقادير والمكاييل أو الوصف بها.

٣) تابع سيبويه الخليل في بعض المسائل وخالفه في أخرى ، فقد تبعه في (قبح إعراب " قائم " مبتدأ في " قائمٌ زيد ") ، وخالفه في قبح نعت النكرة بالمعرفة في قولهم : هذه مائةٌ ضرْبُ

الأميرِ ، وفي قبح النعت في قولهم : هذا رجلٌ أخو زيدٍ ، وسواء تابع الخليل أم خالفه المعوّل عليه هو تقبيح سيبويه نفسه.

٤) عني سيبويه كثيرًا بالقبيح وكيفية الفرار منه ، ووضع حلولاً لنأي القبح عن مسائله ، كما في قبح جر المستثنى على البدل في " ما أنت بشيءٍ إلا شيءٍ لا يعبأ به " قال : (ولكنك إذا قلتَ : ما أنت بشيءٍ إلا شيءٌ لا يُعبَأ به فكأنك قلتَ : ما أنت إلا شيءٌ لا يُعبَأ به) [١] ، أي : يزول القبح برفع " شيء " حملاً على الموضع المرفوع عند التميميين ، وفي قبح حذف المنعوت وإقامة الصفة المشبهة بالفاعل مقامه قال : (لو قال " ولو أتاني باردٌ " كان قبيحًا ، ولو قلتَ " آتيك بجيد " كان قبيحًا حتى تقول : بدرهم جيد).[٢]

* * *

(١) الكتاب ٢/ ٣١٦ - ٣١٧

(٢) الكتاب ١/ ٢٢٧

سيبويه يُقبّح المسائل لا يقبّحها إلا لعللٍ مقنعة وأسبابٍ وجيهةٍ ، يبني عليها أحكامه ، ويُثبتُ بها آراءه ، لكن هذا لم يكن منهاجه في المسائل كلها ، ففي بعض المسائل أغفل سيبويه ذِكر الأسباب ، وأسباب التقبيح هي :

المبحث الأول : أسباب تتعلق بالسماع.

وسيبويه كباقي البصريين ، يجعل السماع حجةً قوية لتجويز المسألة ، فإن انعدم السماع قُبحت المسألة ، وذلك كالآتي :

١) المقبح لم تتكلم به العرب :

✖ ففي (قبح الفصل بين " قد " والفعل) ذكر سيبويه أنّ (قد) لا يليها إلا الفعل المتصرّف ، ماضيًا كان أو مضارعًا ، و لم تَرِد (قد) في أساليبهم إلا متبوعة بالاسم ، بل إن بعض النحويين يجعل امتناع دخول " قد " من علامات الاسم. (١)

✖ وفي (قبح اتّصال ضمير المفعول الثاني بالفعل المتعدّي إلى مفعولين ، إذا تقدّم البعيد على القريب ، أو تساويا في الرتبة وكلاهما للمتكلّم) قال سيبويه : (فإن بدأ بالمخاطب قبل نفسه فقال : أعطاكني ، أو بدأ بالغائب قبل نفسه فقال : قد أعطاهوني ، فهو قبيح لا تكلّم به العرب ، ولكن النحويين قاسوه) (٢) ، وقال : (وأما قول النحويين : قد أعطاهوك ، وأعطاهوني فإنما هو شيءٌ قاسوه لم تكلَّم به العرب ووضعوا الكلام في غير موضعه ، وكان قياسُ هذا لو تُكُلِّمَ به هيِّـــنًا).(٣)

✖ وفي (قبح إلغاء " ظن " المؤكد بالمصدر) إظهار الفعل غير مستعمَل عند النحويين ، قال سيبويه : (فهذا تمثيل ولا يُتكلّم به).(٤)

✖ وفي (قبح تعريف الحال) قال سيبويه معلّقـــًا على الأمثلة التي سُمعت عن العرب مُعرَّفة : (فهذا تمثيلٌ وإن لم يُتَكلم به).(٥)

---

(١) الكتاب ٣/ ١١٤ – ١١٥ ، ودراسات لأسلوب القرآن الكريم ٢/ ٢٥٠

(٢) الكتاب ٢/ ٣٦٣ – ٣٦٤

(٣) الكتاب ٢/ ٣٦٤

(٤) الكتاب ١/ ٣١٢

✖ وفي (قبح تقديم الحال على عامله الظرفي) قال سيبويه : (واعلم أنه لا يُقال : قائمًا فيها رجل) [١] ، وقال : (وكلما تقدَّمَ كان أضعف له وأبعد ، فمن ثَمَّ لم يقولوا : قائمًا فيها رجل).[٢]

✖ وفي (قبح ندب النكرة والمبهم والموصول) لم تُسمَع ندبة النكرة ، ولا الاسم الموصول ، قال سيبويه : (وزعم الخليل رحمه الله أنه قبيح ، وأنه لا يُقال) [٣] ، وعليه : لا يُقاس على القليل المكروه غيرِ المسموع من العرب ؛ لأن المقصودُ بالنُدبة أن يُظهِرَ النادبُ حزنه ، ليُعلِن عذره في التفجّع ، فلا يُلام في الندبة عليه ، ويُشاركه الناس بما يُهوِّن مصابه ، ولا يحصُل هذا إذا لم يُعرَف المندوب ؛ لأن الناس لا تبكي شخصًا غير معروف عندهم ؛ من هنا كان الواجب في المندوب أن يكون معرفة ، غير مبهمة.

✖ وفي (قبح الوصف بالأسماء الجامدة والوصف بالمقادير) قال سيبويه : (مَن قال " مررتُ برجلٍ أسدٍ أبوه " قال " مررتُ برجلٍ مائةٍ إبله " ، وزعم يونس أنه لم يسمعه من ثقة).[٤]

✖ وفي (قبح الفصل بين النواصب المختصة بالدخول على الأفعال وبين أفعالها التي دخلت عليها) " كي " لا يليها إلا الفعل ، فإذا تقدّم الاسم على الفعل كان مخلاً بالترتيب المعهود عن العرب ، قال سيبويه : (ألا ترى أنَّك لا تقول : جئتُكَ كي زيدٌ يقولَ ذاك ، ولا خفتُ أن زيدٌ يقولَ ذاك).[٥]

✖ وفي (قبح إعمال " إذن " إن توسطت الكلام واعتمد ما بعدها على ما قبلها) لم يُسمَع إعمال (إذن) إذا كان ما بعدها معتمدٌ على ما قبلها ، وما سُمع أُلغيت فيه "إذن".[٦]

---

(٥) الكتاب ١/ ٣٧٦

(١) الكتاب ٢/ ١٢٤

(٢) الكتاب ٢/ ١٢٥

(٣) الكتاب ٢/ ٢٢٧

(٤) الكتاب ١/ ٢٩

(٥) الكتاب ١/ ٢٦ ، ٣/ ١١٠

(٦) الكتاب ٣/ ١٥

✖ وفي (قبح تصغير اسم الفاعل العامل عمل فعله) قال سيبويه : (وليس شيءٌ من الفعل ، ولا شيء مما سُمِّي به الفعل يُحقَّر إلا هذا وحده وما أشبهه من قولك : ما أفعله).[١]

✖ وفي (قبح تصغير " ليس " و" سوى ") قُبح تصغير سوى قياسًا على امتناع تصغير الأسماء غير المتمكنة ، مثل : (أين ، ومتى ، وكيف ، وحيث .... وغيره) ، وقُبح تصغير ليس قياسًا على امتناع تصغير الأفعال. [٢]

✖ وفي (قبح بناء الرباعي والخماسي من الثلاثي) قال سيبويه : (فإذا قال هذا النحو جعل الحروف غير الزوائد زوائد ، وقال ما لا يقوله أحد) [٣] ، وقال : (فهذا قبيحٌ لا يقـــوله أحد).[٤]

(٢) المقبح قليل في كلام العرب :

✖ ففي (قبح حذف العائد على الاسم الموصول إذا كان مرفوعًا بالابتداء ولم تطُل الصلة) قال سيبويه : (وقلَّ من يتكلم بذلك) ، وقال : (فحسُن ها كحُسن : مَن فيها ، والذي فيها ، ولا تحسُن الأسماء ههنا ، ولا تكثر في الكلام لو قلت : مررتُ بمَن فاضلٌ ، أو الذي صالحٌ) [٥] ، وعدم الكثرة ترادف القلة ، وقال : (لا يكادُ عربيٌ يقول : الذي أفضلُ فاضرب ، واضرب مَن أفضل ، حتى يُدخل " هو ").[٦]

✖ وفي (قبح عطف الاسم الظاهر على الضمير المجرور) قال سيبويه : (ومما يقبح أن يشركه المظهر علامة المضمر المجرور ، وذلك قولك : مررتُ بك وزيدٍ ، وهذا أبوك وعمرٍو ، كرهوا أن يشرك المظهر مضمرًا داخلاً فيما قبله ؛ لأن هذه العلامة الداخلة فيما قبلها جَمَعَت أنها لا يُتكلمُ بها إلا معتمدةً على ما قبلها ، وأنها بدلٌ من اللفظ بالتنوين ، فصارت عندهم بمنزلة

(١) الكتاب ٣/ ٤٧٨

(٢) الكتاب ٣/ ٤٧٨ - ٤٧٩

(٣) الكتاب ٤/ ٣٢٨

(٤) الكتاب ٤/ ٣٢٩

(٥) الكتاب ١/ ٤٠٩

(٦) الكتاب ٢/ ٤٠٠

التنوين ، فلما ضعُفَت عندهم كرهوا أن يُتبِعوها الاسم ، ولم يجُز أيضًا أن يُتبِعوها إياه وإن وصفوا).[1]

✖ وفي (قبح إعمال الفعل الأول في باب التنازع) لم يذكر سيبويه لقبح إعمال الأول إلا سبب واحد ، رغم أن النحويين أطالوا القول والتفصيل فيها ، وإنما قبَّحَ سيبويه إعمال الأول لقلة وروده على ألسنة العرب ، قال : (ولو لم تجعل الكلام على الآخر لقلت : ضربتُ وضربوني قومَك ، وإنما كلامهم : ضربتُ وضربَني قومُك) [2] ، و" إنما " تدل على الحصر والتقليل.

✖ وفي (قبح إفراد الضمير العائد على الجمع) الجواز في (هو أحسن الفتيان وأنبله) ، وهو شاذ ، لا يُقاس عليه في الكلام كله ، إذ يَلزَم مَن أجازه أن يقيس عليه أمثلة الأخرى ، مثل : أصحابُك جلس ، قال سيبويه : (قال الأخفش : فهذا رديءٌ في القياس).[3]

✖ وفي (قبح إضافة العدد إلى الصفة) الصحيح المشهور عن العرب أن يُضاف العدد إلى النوع ، لا الصفة. [4]

٣) المقبح مخالف للكثير المسموع عن العرب :

✖ وفي (قبح الفصل بين " قد " والفعل) (قد) لا يليها إلا الفعل المتصرّف ، ولم ترِد في أساليبهم إلا متبوعة بالاسم ، بل إن بعض النحويين يجعل امتناع دخول " قد " من علامات الاسم ، والقياس على كلام العرب أولى من مخالفته.[5]

✖ ففي (قبح إيلاء " قلما " الاسم وهي مختصةٌ بالأفعال) تختص " قلما " بالدخول على الأفعال ، ودخولها على الاسم هنا شاذ لم يرد إلا في الشعر. [6]

✖ وفي (قبح تعريف الحال) عدم التعريف يؤدي إلى مناقضة كلام العرب وأقيستهم والمعنى المستقر في كلامهم كالآتي :

---

(١) الكتاب ٢/ ٣٨١

(٢) الكتاب ١/ ٧٩

(٣) الكتاب ١/ ٨٠

(٤) الكتاب ٣/ ٥٦٢ – ٥٦٦

(٥) الكتاب ٣/ ١١٤ – ١١٥ ، ومغني اللبيب ١/ ١٨٩– ١٩٠ ، ودراسات لأسلوب القرآن الكريم ٢/ ٢٥٠

(٦) الكتاب ١/ ٣١

• مَن قالَ أن الحال تقع معرفة لزِمه أن يجعله معرفةً إذا كان صاحبه نكرة ؛ لأنه لا فرق بين حال النكرة وحال المعرفة ، كقولهم : هذا رجلٌ سيِّدَ الناسِ ، وهذا يُناقض المسموع عن العرب ، فإذا كان حال المعرفة قبيحًا ، فإن حال النكرة أشد قبحًا وشناعة ؛ لأن الحال من النكرة يمكن أن تحل الصفة محله ، وهي على هذا تُطابق الموصوف النكرة ؛ لذا كانت الصفة أولى بموصوفها النكرة من الحال ؛ لما بين الصفة والموصوف من المطابقة في التنكير.

وبناءً عليه : يكون (جاءني رجلٌ راكبٌ) أَوْلى من (جاءني رجلٌ راكبًا).

كما أننا إذا جعلنا الحال معرفة فكأننا نزّلناها منزلة الصفة ، والحال مُخالفٌ للصفة في المعنى ، وبالمثال يتضح الفرق ، فإذا قلنا : جاءني زيدٌ أمس الراكبُ ، كان " الراكب " وصفٌ لـــ(زيد) في حال إخبارنا ، أما إذا قلنا : جاءني زيدٌ أمس راكبًا ، كان الركوب في حال مجيئه ، لا في حال إخبارنا.[1]

والمقصود بالحال تقييد الحدث المذكور على ما ذكرنا فقط ، ولا معنى للتعريف فيه ، فلو عُرِّف وَقَعَ التعريفُ ضائعًا.[2]

• لو جاز تعريف الحال لجاز هذا في قولنا : هذا أخوك عبدَ الله ، فالحال للمعرفة كالحال للنكرة ، والحقيقة أنّ هذا غير جائز ؛ لأن (عبد الله) عطف بيان وليس حالاً ؛ وللمعرفة مواضع خاصة ، هي (المبتدأ ، والخبر ، واسم كان وخبرها ، واسم إنّ وخبرها ، والفاعل ، والمفعول ، وصفة المعرفة ، والكلام ، وفي استئناف الكلام .... وغيره).[3]

✖ وفي (قبح الفصل بين " رب " ومجرورها) لم ترِد النصوص الكثيرة إلا بتلازم الجار والمجرور ، وإن ورد الفصل بينهما فهو قليلٌ نادر.[4]

(١) الكتاب ١/ ٣٧٧ ، ٢/ ٥٨ ، ١١٣ ، وشرح كتاب سيبويه ٧/ ٤١

(٢) الكتاب ٢/ ١٢٤ ، ٢٨١ ، وشرح الرضي على كافية ابن الحاجب ٢/ ٥٣

(٣) الكتاب ٢/ ١١٣ ، وشرح كتاب سيبويه ٧/ ٤٣

(٤) الكتاب ٢/ ١٢٤ ، ١٦٤ ، ٢٨١ ، ٣/ ٥٠٢

✖ وفي (قبح الوصف بالأسماء الجامدة التي لم تؤول بالمشتق) من المعلوم عند جمهور النحويين أن الصفة لا تكون إلا تحلية ؛ ولا تقع إلا بالمشتق فإن وصفنا بالجامد نَقَضْنَا ما استقر عند جمهور النحويين.(١)

✖ وفي (قبح الوصف بالجواهر إذا كان المراد حقيقتها) امتنع لدى جمهور النحويين الوصف بالجواهر والأنواع ؛ لأنها جامدة ، و لم يُسمَع الوصف إلا با لتحلية ؛ لذا امتنع الوصف بها درءًا للتعارض. (٢)

✖ وفي (قبح الإتيان بتابع لفاعل " نعم " المضمر) الضمير مبهم ، لا يصلُح أن يكون وصفًا ؛ لأن الوصف لم يُسمع إلا تحلية.(٣)

✖ وفي (النصب على المدح أو التعظيم أو الشتم وقبح النصب على الحالية) سُمعت الأمثلة التي ذكرها سيبويه منصوبة على القطع ، و لم لا هي ولا نظائرها منصوبة على الحال ، قال سيبويه : (فكلُّ هذا سمعناهُ ممن يرويه من العرب نصبًا).(٤)

✖ وفي (قبح إعمال " إذن " إن توسطت الكلام واعتمد ما بعدها على ما قبلها) المسموع إهمال " إذن " إن اعتمد ما بعدها على ما قبلها ، وإعمالها مخالفٌ للمسموع عن العرب.(٥)

✖ وفي (قبح إعمال " إذن " إن فصِل بينها وبين الفعل) ما سُمع عن العرب هو إعمال " إذن " إذا وليها المنصوب مباشرة أو فصِل بينهما بالقسم أو (لا) ، نحو : إذن آتيَك ، وإذن أُكرمَك ، وإذن والله أجيئِك ، و لم يُسمَع سوى ذلك من سيبويه. (٦)

✖ وفي (قبح عدم جزم جواب " إن الشرطية " بعد جزمها للفعل) قولهم : " إن تأتني آتيك " يؤدي إلى قبيح ، لأن " آتيك " على نية التقديم ، وإعمال " إن " في فعل الشرط مع إبطال

---

(١) انظر : الكتاب ١/ ٤٣٤ ، والمقتضب ٢/ ٢٢٠ ، وشرح كتاب سيبويه ٦/ ٦٤ ، وشرح المفصل ٢/ ٢٣٦

(٢) الكتاب ١/ ٣٩٦

(٣) الكتاب ٢/ ١٧٨

(٤) الكتاب ٢/ ١٥٢

(٥) الكتاب ٣/ ١٥

(٦) الكتاب ٣/ ١٥ - ١٦

عملها في الجواب قبيحٌ عند سيبويه ، ولا يعمَل فعل الشرط إلا في الفعلين معًا ، وإعماله في أحدهما دون الثاني مناقضٌ لقواعد النحويين الجارية في كلامهم ، مخالفٌ لما وَرَد في الكتاب المنزَّل عليهم.[1]

✖ وفي (قبح إضمار الجار في قولهم : لاه أبوك ، ولقيته أمس) حذفوا وغيَّروا لكثرة جريان ذلك في كلامهم ، وفي إبقاء الجار مخالفةٌ لما كثر على ألسنتهم.[2]

* * *

(١) الكتاب ٣/ ٦٦

(٢) الكتاب ٣/ ٤٩٨

المبحث الثاني : أسباب تتعلق بالقياس.

وهو المُعوَّل عليه في غالب مسائله ، سيبويه لا يقتصرُ على ما ورد في الاستعمال ، بل يقيس القبيح على القبيح ، ويذكر المقيس والمقيس عليه ، والعلة الجامعة بينهما كالآتي :

١) المقيح مقيس على مقيح آخر :

- في (قبح الفصل بين " قد " والفعل) ذكر سيبويه أن " قد " تلزَم الفعل ولا تفارقه ، وأشبهت في هذا (ال التعريف) في لزومهما الاسم.(١)
- وفي (قبح الفصل بين "لا النافية للجنس" واسمها إذا لم تتكرر) قُبح الفصل بين " لا " النافية للجنس واسمها قياسًا على قبح الفصل بين " من الزائدة " ومعمولها ، وقياسًا على امتناع الفصل بين " خمسة " و" عشر " ، إذ أنهما في تركيبٍ واحد ، لا يجوز الفصل بين جزئيه.(٢)
- وفي (قبح تقديم الاسم على الفعل بعد أدوات الاستفهام عدا الهمزة) منع سيبويه تقديم الاسم على الفعل بعد الاستفهام قياسًا على امتناع تقديم الاسم بعد قد ، وقلّما ، وحروف الشرط.(٣)
- وفي (قبح الفصل بين المضاف والمضاف إليه) المضاف والمضاف إليه كالشيء الواحد ، والمضاف إليه جزءٌ من المضاف ؛ لأنه واقعٌ موقع تنوينه ، فكما لا يُفصَل بين أجزاء الاسم لا يُفصَل بينه وبين ما نُزِّل منزلة الجزء منه ، قال سيبويه : (وتقول ، لا يدينِ بها لك ، إثبات النون أحسن ، وهو الوجه ، وذلك أنك إذا قلت : لا يدي لك ، ولا أبا لك ، فالاسم بمنزلة اسم ليس بينه وبين المضاف شيء ، نحو : لا مثلَ زيد ، فكما قبح أن تقول : لا مثل بها زيد فتفصل ، قبح أن تقول : لا يدي بها لك).(٤)

---

(١) الكتاب ٣/ ١١٤ – ١١٥ ، وشرح كتاب سيبويه ٢/ ٩١

(٢) الكتاب ٢/ ٢٧٦ ، والتذييل والتكميل ٥/ ٢٨٢

(٣) الكتاب ٣/ ١١٤ – ١١٥

(٤) الكتاب ٢/ ٢٧٩

✖ وفي (قبح الوصف بالأسماء الجامدة التي لم تؤول بالمشتق) من المعلوم عند جمهور النحويين أن الصفة لا تكون إلا تحلية ؛ ولا تقع إلا بالمشتق وقبّحها سيبويه قياسًا على عدم الوصف بغيرها من المشتقات.[١]

✖ وفي (قبح الوصف بالجواهر إذا كان المراد حقيقتها) امتنع لدى جمهور النحويين الوصف بالجواهر والأنواع ؛ لأنها جامدة ، و لم يُسمَع الوصف إلا بالتحلية ؛ لذا امتنع الوصف بها قياسًا على الجواهر الأخرى التي لا يوصف بها. [٢]

✖ وفي (قبح الوصف الواقع على موصوفين اختلف جنس العامل فيهما) منع سيبويه إتباع الصفة لموصوفين اختلف عاملهما في اللفظ ، كأَن يكونا مرفوعين أحدهما بالابتداء والآخر بالفاعلية ، وذلك قياسًا على امتناع إتباع الصفة لموصوفين اختلف إعرابهما ، كَأَن يكون أحدهما مرفوعًا والآخر منصوبًا ، كما في قولهم : (انطلق زيدٌ وكلَّمتُ عمرًا الظريفان).[٣]

✖ وفي (حذف المنعوت وإقامة الصفة المشابهة للفعل المضارع مقامه) شبه سيبويه تلازم الصفة والموصوف بتلازم الفعل المضارع مع فاعله ، ولعلي أرى أن التزام الفاعل بفعله أقوى من التزام الصفة بموصوفها. [٤]

✖ وفي (النصبُ على المدح أو التعظيم أو الشتم وقُبح النصب على الحالية) امتنع النصب على الحال لاختلاف العامل في قول الشاعر " أميري عداءٍ " ، وإنما امتنع قياسًا على المنع في قـــولهم : (فيها رجل وقد أتاني آخر كريمين).[٥]

✖ وفي (قبح عطف ما بعد الواو على ما قبلها في : ما لك وزيدًا ، وما شأنك وزيدًا) قبُح الجر في : مالك وزيدًا ، وما شأنُك وعمرًا ؛ قياسًا على امتناع العطف على الضمير المجرور دون إعادة الجار.[٦]

---

(١) انظر : شرح كتاب سيبويه ٦/ ٦٤ ، والمقتضب ٢/ ٢٢٠ ، وشرح المفصل ٢/ ٢٣٦

(٢) الكتاب ١/ ٣٩٦

(٣) الكتاب ٢/ ٦٠

(٤) الكتاب ١/ ٢٢٧

(٥) الكتاب ٢/ ١٥٢

(٦) الكتاب ٣٠٧ – ٣٠٨

✖ وفي (قبح الفصل بين النواصب المختصة بالدخول على الأفعال وبين الأفعال التي دخلت عليها) امتنع الفصل بين الحروف الناصبة ومنصوبها بالاسم قياسًا على امتناع الفصل بين " إن " واسمها بالفعل.(١)

✖ وفي (قبح الفصل بين حروف الجزم وبين الفعل المضارع الذي عَمِلت فيه) امتنع عند سيبويه الفصل بين الجوازم ومعمولاتها قياسًا على منع الفصل بين حروف الجر والأسماء المجرورة.(٢)

✖ وفي (قبح تقديم الاسم على الفعل إذا تقدَّمته أدوات الشرط) قُبح الفصل بين أدوات الشرط وفعل الشرط قياسًا على قبح الفصل بين الجوازم ومعمولاتها ، وقياسًا على قبح الفصل بين حروف الجر والأسماء المجرورة.(٣)

✖ وفي (قبح إدخال الفاء على " إذا " الواقعة في جواب الشرط) الفاء تستغني عن إذا قياسًا على استغنائها عن كثيرٍ من الحروف. (٤)

✖ وفي (إضافة العدد إلى الصفة) قُبحت المسألة قياسًا على الكثير المسموع من العرب ، إذ يقع المضاف إليه دالاً على اسم النوع لا على الصفة ، كقولهم : ثلاث مدارس ، ويَرِدُ كثيرًا على ألسنة العرب.(٥)

✖ وفي (قبح الفصل بين " كم " والمضاف إليها) الجار والمجرور هيكل واحد ، لا يُفصَل بين أجزائه ، والمجرور داخلٌ في معنى حرف الجر ، وهما كالكلمة الواحدة ، فكما لا يُفصَل بين أجزاء الاسم لا يُفصَل بينه وبين ما نُزِّل منزلة الجزء منه ، وكما لا يُفصَل بين كم والمجرور بالإضافة إليها لا يُفصَل بين باقي حروف الجر والاسم المجرور بها.(٦)

---

(١) الكتاب ٣/ ١١٠

(٢) الكتاب ٣/ ١١١

(٣) الكتاب ٣/ ١١٢

(٤) الكتاب ٣/ ٦٤

(٥) الكتاب ٣/ ٥٦٢ - ٥٦٣ ، ٥٦٦ - ٥٦٧

(٦) الكتاب ٢/ ١٦٤

✖ وفي (قبح قولهم : كم غلمانًا لك ؟) امتنع نصب (غلمانًا) على الحالية إذا تقدَّم العامل قياسًا على امتناع تقديم الحال على عامله في قولهم : (عبد الله قائمًا فيها ، وقائمًا فيها زيد).[1]

✖ وفي (قبح تصغير " ليس " و" سوى ") قُبح تصغير " سوى " قياسًا على امتناع تصغير " غير " ، فهما يحملان المعنى نفسه ، قال سيبويه : (وإنما معنى " مررتُ برجلٍ غيرك " معنى " مررتُ برجلٍ سواك " ، و" سواك " لا يُصَغَّر).[2]

٢) يقبح في الفرع ما يحسن في الأصل :

✖ ففي (قبح إعراب " قائم " مبتدأ في " قائمٌ زيدٌ ") أشبَهَ الوصفُ الفعلَ في الإعمال ، لكن اسم الفاعل أضعف من الفعل ، ولا يصح أن يوافـــقه في كل شيء ، فإن وافق الفعل في شيء ، فلا بدّ أن يخالفه في أشياء أخرى للتمييز بينهما ؛ لامتناع اللبس ، فلا يُقاسُ الوصف على الفعل في حالاته كلها ، ولا يتصدر المشتق الجملة كما يتصدرها الفعل ، ولا يُقال " قائمٌ زيد " كما يُقال : قام زيد ، قال سيبويه : (وليكون بين الفعل والاسم فصيلٌ وإن كان موافقًا له في مواضع كثيرة ، فقد يوافق الشيءُ الشيءَ ثم يُخالفه ؛ لأنه ليس مثله).[3]

✖ في (قبح اتصال ضمير المفعول بالمصدر إذا تقدَّم البعيد على القريب) [4] ، ذكر سيبويه أن المصدر يشترك مع الفعل في أمرين ، أولهما : اشتقاقه منه ، وثانيهما : يعمل عمله.
لذا شبهوا الضميرين المتصلين بالمصدر ، بالضميرين المتصلين بالفعل ، والفعل يجب فيه الاتصال بالضمائر ، أما المصدر فالاتصال فيه قبيح ، وإنما قـــبُح لأن الضمائر جاءت على خلاف النسق الذي رتبه سيبويه ؛ وعليه : يضعف قياس المصدر على الفعل من جهتين :

(١) الفعل تستحكم فيه علامات الإضمار ؛ لأنه إذا اتصل به الضمير غيّره من البناء على الفتح إلى البناء على السكون ، فصار كالجزء منه ؛ ويدخل المفعول بعد هذا على شيءٍ واحد ، أما المصدر فلا تستحكم علامات الإضمار فيه ؛ لأنه اسم.

---

(١) الكتاب ٢/ ١٢٤ ، وشرح ابن الناظم ٥٢٦ ، وشرح الأشموني ٣/ ٣٣٢

(٢) الكتاب ٣/ ٤٧٩

(٣) الكتاب ٢/ ١٢٨ ، وشرح اللمع ٣٠

(٤) الكتاب ٢/ ٢٥٨ ، وشرح كتاب سيبويه ٩/ ٤٨ ، وشرح المفصل ٢/ ٣٢٠ - ٣٢١

(٢) إضمار الفاعل في الفعل يوجب له الرفع ، مثل "ضربتُك" ، أما إضماره في المصدر فيوجب له الجر ، مثل " غلامي ، وغلامك ".

(٣) الفاعل المضمر في الفعل ليس محله محل تنوين يوجب انفصال ما بعده عن الضمير المتصل به ، أما الضمير المتصل بالمصدر ، فمحله الجر بالإضافة ، ويحل محل التنوين في المصدر ، ويوجب انفصال الضمير بعده ؛ لأننا لو نوّنّا المصدر لَمَا وليه الضمير المتصل ، كقولهم : عجبتُ من ضربه ، يجوز : عجبتُ من ضربٍ إياه.

✖ وفي (قبح الفصل بين " لا النافية للجنس " واسمها إذا لم تتكرر) أشبهت " لا " النافية في عملها " إنَّ ، وما الحجازية "، إلا أن " ما ، وإنَّ " يجوز الفصل بينهما وبين الاسم ؛ لقوّتهما في العمل ، وتضعُفُ " لا " عن درجتهما ، فيمتنع القياس عليهما في الفصل ، ووجه الشبه بينهما : أن (إنَّ) للمبالغة في الإثبات ، إذ تفيد التحقيق ، و(لا) للمبالغة في النفي ، فهي لنفي الجنس ، فلما كان كلاهما للمبالغة في الشيء وتوغلا في طرفي الإثـــبات والنفي تشابها ، وعملا العمل نفسه ، إلا أن (إنَّ) تعمل لمشابهتها الفعل ، لا بالأصالة ، و(لا) تعمل لمشابهتها (إنَّ) ، وهذا يعني أنها مشبهة بالمشبهة ؛ من هنا بعُد القياس عليها ، وضعفت عن العمل مع المفصول.[١]

كما أن " لا " ليست بمنزلة " ليس " إذ أن " ليس " فعل ، و" لا " حرف ، والفعل أقوى من الحرف.[٢]

✖ وفي (قبح وقوع " إلا الاستثنائية " بعد " إنَّ ، وما الحجازية " دون فصل بينهما) ، " إن وما " أشبهت الأفعال في العمل فيما بعدها ، إلا أنها لّما لم تقوَ قوّتها لم يجز إيلاء " إلا " إياها مثلما جاز في الفعل ، وعليه : يمتنع القياسُ عليها.[٣]

(١) الكتاب ٢/ ٢٧٤ ، وشرح الرضي ٢/ ٢١٧- ٢١٨ ، والتذييل والتكميل ٥/ ٢٧٧ ، وتعليق الفرائد٤/ ١١٢

(٢) الكتاب ٢/ ٢٩٨ - ٢٩٩

(٣) الكتاب ٢/ ٢٩١

✖ وفي (قبح تقديم الحال على عامله الظرفي) أشبه الظرفُ الفعلَ في العمل ، فكلاهما يعمل النصب في الحال ، إلا أنّ الفعل أقوى من العامل الظرفي ، لذا ضعُف القياس عليه في جواز التقديم.[١]

✖ وفي (قبح الفصل بين حرف العطف والمعطوف المجرور بالظرف أو بحرف الجر) قبُح عند سيبويه الفصل بين حرف العطف والمعطوف المجرور قياسًا على قبح الفصل بين الجار والمجرور ، قال سيبويه : (لو قال : مررتُ بزيدٍ أولَ من أمسِ وأمسِ بعمرٍو كان قبيحًا خبيثًا ؛ لأنه فصل بين المجرور والحرف الذي يشركه وهو الواو في الجار ، كما أنه لو فصل بين الجار والمجرور كان قبيحًا).[٢]

✖ وفي (قبح الفصل بين النواصب المختصة بالدخول على الأفعال وبين الأفعال الداخلة عليها) النواصب تعمَل في الأسماء ، وتعمَل الأفعال في الأسماءِ أيضًا ، أي أن كليهما من عوامل الأسماء ، إلا أنَّ القياس بينهما ممتنع ، إذ تلزم حروف النصب صدر الكلام ، أما الأفعال فلا يلزم الابتداء بها ، نحو قولهم : زيد ضربته ؛ ونظرًا لاختلافهما ، إذ أنَّ الأفعال متصرّفة وحروف النصب جامدة امتنع فصل حروف النصب عن الأفعال لعدم شبهها بها في التصرّف ، قال سيبويه : (و لم يَفصِلوا بين أَنْ وأخواتها وبين الفعل كراهية أن يشبهوها بما يَعمَل في الأسماء ، نحو : ضَرَبتُ وقَتَلتُ ؛ لأنها لا تَصَرَّفُ تَصَرُّفَ الأفعال ، نحو : ضربتُ وقتلتُ ، ولا تكون إلا في أول الكلام لازمةً لموضعها لا تفارقه ، فكرهوا الفصل لذلك ؛ لأنه حرفٌ جامدٌ).[٣]

✖ وفي (قبح رفع الفعل في قولهم : قلما سرتُ فأدخلها) قبُح الرفع بعد (قلما سرت) قياسًا على قبحه بعد (ما سرتُ) ، وكلاهما يحمل المعنى نفسه ، وهو النفي ، قال سيبويه : (وتقول : أَقلُّ رجلٍ يقولُ ذاك إلاَّ زيدٌ ؛ لأنه صار في معنى " ما أحد فيها إلا زيد").[٤]

✖ وفي (قبح الفصل بين العدد وتمييزه المفرد المنصوب) أشبَهَ (عشرون) اسمَ الفاعل في العمل فيما بعده ، إذ يُحذَف تنوينُه إذا أضيف لما بعده ، كقولهم : " ضاربُ الغلامِ " ، ونونه في

(١) الكتاب ٢/ ١٢٤

(٢) الكتاب ٣/ ٥٠٢

(٣) الكتاب ٣/ ١٣

(٤) الكتاب ٢/ ٣١٤

الجمع ، نحو : " ضاربو الغلام " ، ويَعمَل في الاسم بعده إذا نُوِّن ، كقولهم : " ضاربٌ الغلامَ وضاربـــون الغلامَ " ، وتُحذف النون من (عشرين) إذا أضيفَ لما بعده ؛ كقولهم : " عشرو درهمٍ " ، ويعمَلُ النصب في التمييز بعده إذا لحقته النون ، نحو : " عشرون درهمًا " ، لكن لَّما لم تقوَ (العشرون) قوّة اسم الفاعل لم يجز الفصل بينها وبين تمييزها ، وإن كان الفصلُ بين اسم الفاعل ومعموله جائزًا.(١)

✖ وفي (قبح قولهم : " كم غلمانًا لك ؟ ") منع سيبويه جمع تمييز " كم " قياسًا على امتناع الجمع في تمييز العدد المركب ، إذ أن مميزها مفرد منصوب ، حملاً على مميّز العدد المركب ، و" عشرون " جارٍ مجرى العدد المركب ، فكلاهما يحمل المعنى نفسه ، لذا أُجريت " كم " مجرى " عشرين " ، وامتنع جمع مميزها كما امتنع جمع مميز " عشرين ".(٢)

✖ وفي (قبح تصغير اسم الفاعل العامل عمل فعله) اسم الفاعل يُشبه الفعل في عمله فإن صُغِّر بطل عمله وبَعُدَ عن مشابهة الفعل.(٣)

✖ وفي (قبح إعمال " خير " في الاسم الظاهر) لا يـــُقاس " خير " على (ضارب ، وملازم) وما أشبههما ؛ لأن الأخير مشتق من الفعل " ضرب ولازم ، ويضرب ويلازم " ، أما " خير " فلا يجري مجرى المشتق في الإعمال ، وعليه : لا يصح حذف منعوتها كما حُذِف مع المشتق.(٤)

* * *

(١) شرح كتاب سيبويه ٢/ ٤٩٠ - ٤٩١ ، والنكت في تفسير كتاب سيبويه ١/ ٢٦٥ - ٢٦٦ ، وشرح المفصّل ٣/ ١٧٤ ، والإيضاح في شرح المفصّل ١/ ٥٢٦

(٢) شرح كتاب سيبويه ٢/ ٤٩١ ، وشرح ابن الناظم ٥٢٦ ، وشرح الأشموني ٣/ ٣٣٢

(٣) شرح كتاب سيبويه ٤/ ٢٢٠

(٤) الكتاب ٢/ ٣٤

المبحث الثالث : أسباب تتعلق باللفظ.

١) المقبح فيه ثقل لفظي :

✖ وفي (قبح إضمار الجار في قولهم : لاه أبوك ولقيته أمس) حذفوا الجار وأل التعريف من (لقيته أمس) ، كما حذفوا ثلاث لامات من (لله أبوك) ، هي لام الجر ، وأل التعريف ، واللام الأصلية ، وفي الحذف تخفيفٌ على اللسان ، وفي بقائها تكلف.[١]

٢) المقبح فيه تكرار لفظي :

✖ ففي (قبح إلغاء " ظن " المؤكدة بالمصدر) المصدر بدلٌ من الفعل المُلغى ، يعمل عمله ، وينوب منابه ، والعوض لا يجتمعُ مع المعوَّض ، ولو جمعنا بينهما لكان هذا نقضًا للقاعدة ؛ لذا قُبح ذلك عند سيبويه ، قال : (فإنما يضعف هذا إذا ألغيت ؛ لأن الظن يُلغى في مواضع " أظن " حتى يكون بدلاً من اللفظ به ، فكُره إظهار المصدر ههنا ، كما قُبح أن يظهر ما انتصب عليه سقيًا).[٢]

✖ وفي (قبح تكرار " ما " في " ماما " أصل " مهما الافتراضي) يرى سيبويه أنّ اجتماع " ما " الأولى ، و" ما " الزائدة يؤدي إلى التكرار ، واجتماع المثلين مكروه عند العرب ؛ من هنا كان قبيحًا عنده.[٣]

٣) تكلف مالا يلزم :

✖ ففي (قبح وقوع الضمير المنفصل موقع الضمير المتصل) قبحت المسألة عند سيبويه لقدرتهم على الإتيان بالمتصل دون أن ينقض المعنى ، وهذا يعني أن الأصل في الضمائر الاتصال ، ولا يلجأ النحويون للفصل إلا في مواضع لا يصح فيها الوصل ، قال سيبويه : (واعلم أنه قبيحٌ أن تقول : رأيتُ فيها إياك ، ورأيتُ اليوم إيّاه ؛ من قبل أنك قد تجد الإضمار الذي هو سوى " إيّا " ، وهو (الكاف) التي في " رأيتُك فيها " ، و(الهاء) التي في " رأيته اليوم " ، فلمّا قدروا على هذا الإضمار بعد الفعل و لم ينقض معنى ما أرادوا لو تكلموا بـ" إياك " استغنوا بهذا

---

(١) الكتاب ٣/ ٤٩٨

(٢) الكتاب ١/ ١٢٥

(٣) الكتاب ٣/ ٦٠

عن " إياك وإياه " ، ولو جازَ هذا لجاز " ضربَ زيدٌ إياك " ، و" إن فيها إياك " ، و" ضرَبَ زيدٌ إياك " استغنوا به عن " إيا ").[1]

٤) كثرة الحذف :

✖ ففي (قبح رفع الاسم الواقع بعد " لو وهلا إذا أدّى إلى كثرة الإضمار") فإن في النصب حذفٌ لـــ(كان واسمها المستتر فيها) ، أو (كان التامة وفاعلها المستتر) ، وهما كالشيء الواحد ، وكأننا لم نحذف شيء ؛ لذا يكثر حذفهما في كلام العرب ، أما في الرفع فتُحذَف (كان وخبرها المنفصل عنها) ، فنكون قد حذفنا شيئين لا شيئًا واحدًا ، وبهذا يكثر الإضمار ، ويضعف الحذف عند سيبويه.[2]

✖ وفي (قبح جرّ الاسم الواقع بعد " إن ") الأصل أن تُحذَف كان واسمها بعد " إن " الشرطية ، فلما حُذِف بعدها فعلان ، مع عامل الجر ، كثُر الإضمار ، وحكمُ الإضمار أن يكون شيئًا واحدًا ، يقول سيبويه في إحدى المسائل : (فلما كثُر الإضمار كان أضعف).[3]

كما أنّ حرف الجر يقبحُ إضمارُه إلا في مواضع قد جُعِل منه عوض.[4]

٥) الاستغناء عن القليل بالغالب الكثير :

✖ ففي (قبح اجتماع ضميرين متصلين عائدَين على معنى واحد ، أحدهما للفاعل والآخر للمفعول) ندر اجتماع ضميرين لشيءٍ واحد ، أحدهما للفاعل ، والآخر للمفعول ، ولّما كان الاستغناء عنه بـــ(النفس) هو الأكثر كان هذا أَولى من اجتماع الضميرين. [5]

٦) توالي شيئين يؤديان مهمة واحدة :

✖ ففي (قبح أن تلي " أَنَّ " " إِنَّ " والعكس) يتوالى حرفان مؤكدان يؤدّيان مهمةً واحدةً في موضعٍ واحد سببٌ وجيهٌ في قبح المسألة ، وهذا غير جائزٍ عند النحويين إلا بالفصل بينهما.[6]

---

(١) الكتاب ٢/ ٣٦١

(٢) الكتاب ١/ ٢٥٩

(٣) المصدر نفسه.

(٤) الكتاب ١/ ٢٦٢ - ٢٦٣

(٥) شرح كتاب سيبويه ٣/ ١٣٠

(٦) الكتاب ٣/ ١٢٤

٧) قِصر الجملة :

✖ ففي (قبح حذف العائد على الاسم الموصول إذا كان مرفوعًا بالابتداء و لم تطُل الصلة) إذا حُذِف العائد و لم يعوَّض عنها طولٌ أو غيره قَصُرت الجملة ونقصت ، وأزيلت عن ترتيبها ، قال سيبويه : (قلتُ : أفيُقال : ما أنا بالذي منطلقٌ؟ فقال : لا ، فقلتُ : فما بال المسألة الأولى؟ فقال : لأنه إذا طال الكلام فهو أمثل قليلاً ، وكأن طوله عوضٌ من ترك " هو ").[١]

٨) البُعد اللفظي :

✖ ففي (قبح تقديم الحال على عامله الظرفي) ضعُف العامل الظرفي عن العمل في الحال لبعده عنه بالتقدّم ، وهو بعدٌ أفقده التصرّف ، وحرم الحال الاستفادة منه.[٢]

✖ وفي (قبح إعمال الفعل الأول في باب التنازع) راعى سيبويه الثاني في الإعمال لقربه من المعمول ، وبُعدُ الأول منه يجعله قبيحًا. [٣]

٩) قبح عطف الواجب على غير الواجب :

✖ ففي امتناع العطف على محل اسم (ليت ، ولعلَّ ، وكأَنَّ) لقبح إدخال الواجب في موضع غير الواجب يجوزُ في المعطوفِ على اسم " إنّ " الرفع ، عطفًا على موضع الاسم ، وموضعُهُ الابتداء ، كقولهم : إنّ زيدًا قائمٌ وعمرٌو ، ولا يُقاسُ على هذا في غير " إنَّ " ؛ لأن الكلام مع (إنَّ) واجبٌ ، فقولنا : يُعجبُني أن زيدًا قائمٌ ، يعني : يُعجبُني قيام زيد ، والقيام ثابت الوقوع ، أما " ليت ، ولعل ، وكأَنَّ " فهي غير واجبة ، والكلامُ معها غيرُ واقعٍ حتمًا ، إذ أنّ قولنا : (ليت زيدًا قائمٌ) إنما يدلُّ على تمنّي القيام ، ولّما يحدث بعد ، من هنا امتنع إدخالُ الكلام الواجب في غير الواجب ؛ فهو لبسٌ واضح ، وإخلالٌ بالمعنى الصحيح ، قال سيبويه : (فقبُح عندهم أن يُدخلوا الواجبَ في موضعِ التمنّي ، فيصيروا قد ضمّوا إلى الأوّل ما ليس على معناه بمنزلة إنَّ).[٤]

* * *

(١) الكتاب ٢/ ٤٠٤

(٢) الكتاب ٢/ ١٢٤ ، وتوجيه اللمع ٢٦

(٣) الكتاب ١/ ٧٦

(٤) الكتاب ٢/ ١٤٦

المبحث الرابع : أسباب تتعلق بالمعنى.

١) القبيح مسببٌ للبس :

✖ وفي (قبح اجتماع ضميرين متصلين عائدين إلى معنى واحد ، أحدهما للفاعل ، والآخر للمفعول) امتنع اجتماع ضميرين يرجعان إلى شيءٍ واحد ، أحدهما رفع ، والآخر نصب ، أي : أحدهما للفاعل ، والآخر للمفعول ، إذ يلتبس الفاعل بالمفعول ؛ لأننا إذا قلنا (ضربتـــُني ، وضربتَك) لَزِمَنا تجويز (ضربَه) ، فيقع فعل الغائب على نفسه بالكناية ، فلا يُعلَم لمن الهاء ؟! للذي أخبرنا عنه بالفعل أم للآخر ، بخلاف قولنا : (ضربَ نفسَهُ) ، فلا لبسَ في الجملة.[١]

✖ وفي (قبح تصدير الكلام بأن المفتوحة) قُبح ابتداء الكلام بـــ(أَنَّ) المفتوحة للفرق بينها وبين لفظين هما :

(١) الفرقُ بينها وبين (إِنْ) المخفّفة :

فقد قُبح الابتداء بـــ(أَنّ) لئلا تُشبه " إِنْ " الخفيفة التي تؤول مع الفعل بالمصدر ، نحو : (إِنّ أَنْ تذهب خيرٌ لك من أنْ تُقيم) ، أي : إنّ ذهابَك خيرٌ لك من إقامتك.

(٢) الفرقُ بينها وبين الأسماء :

إذ قـــُبح ذلك لئلا تشبه الأسماء التي تدخلها " إنّ " ، وتعمَل فيها النصب ، ولو أشبَهَتها لجاز دخول " إِنّ " على " أَنّ " المفتوحة ، والعلماء يكرهون اجتماعهما ، وذكر ابن الحاجب أن امتناع تصدير الكلام بـــ(أنَّ) المفتوحة ليس على إطلاقه ، بل هو مقيّدٌ بشرط وقوعها في موضعٍ يعرّضها لدخول " إنّ " المكسورة عليها ، بدليل أن " أنَّ " المفتوحة تتصدّر الكلام في بعض المواضع ، ولا يمنع ذلك العلماء ، وإنما أجازوا وقوعـــها مبتدأة في بعض المواقـــع لامتناع دخول " إِنّ " عليها.[٢]

✖ وفي (قبح إلغاء " ظنّ " المؤكدة بالمصدر) اللبس في المسألة ظاهرٌ من جهتين :

---

(١) شرح كتاب سيبويه ٣/ ١٣٠

(٢) الكتاب ٣/ ١٢٤ ، والإيضاح ٢/ ١٨٦

أحدهما : أن قولهم " زيدٌ أظنه منطلقٌ " أضعف من " زيدٌ أظن منطلقٌ " ؛ لأن الهاء هنا عائدةٌ على المصدر ، لكنها قد تعود على الاسم المتقدّم فيلتبس الأمر ، قال سيبويه : (وأظن بغير هاء أحسن لئلا يلتبس بالاسم).[1]

✖ وفي (قبح تعريف الحال) الغالب في الحال الاشتقاق وتعريف صاحبه ؛ لأنه مخبَرٌ عنه به ، إلا أن الحال إذا كان معرفة جاز وقوع الصفة موقعه ؛ لما بينهما من التشابه ؛ لذا وَجَب تنكير الحال ؛ لدفع توهّم كونهما نعتًا ومنعوتًا ، فيقع اللبس.[2]

✖ وفي (قبح وصف المشتق قبل إعماله) المشتق لا يعمَل إلا لشبهه بالفعل ، والوصف من خصائص الأسماء ، فلمّا وُصِفَ المشتق زال شبهه بالفعل معنىً ولفظًا ، وصار أكثر شبهًا بالأسماء ، فوقع اللبس بينه وبين باقي الأسماء ، فلا يُدرى أهو أقرب إلى الأفعال لكونه عاملاً ، أم أقرب إلى الأسماء لكونه موصوفـــًا ، وهو ممتنعٌ عند سيبويه.[3]

✖ وفي (قبح حذف الظرف المنعوت وإقامة النعت مقامه) إذا لم تقع صفة الزمان ظرفًا توهَّمَ السامع أن الموصوف المحذوف غير دال على الوقتية أو الزمنية ، فلفظ (طويل) يوصف به الزمان وغيره ، فإن خرج عن الظرفية لم يوجد ما يدلُّ على أن المقصود بالطول هو (الدهر) ، ووقع اللبس. [4]

✖ وفي (قبح تقديم معمول اسم الفعل عليه) مِنَ الأسماء ما هو جارٍ مجرى الأفعال ، كالمصادر والمشتقات ، فهي تعمَل عمَل الفعل ، وتتقدّم عليها منصوباتها ، واسم الفعل ليس من أبنية الفعل ، أو كما يقول سيبويه : (لأنه ليس من أمثلة الفعل) [5] ، فإن رضينا بتقديم معموله عليه ، التبس بالمصادر والمشتقات ، أي : التبس ما لم يجري مجرى الفعل بما هو جارٍ مجراه ، قال سيبويه : (فقبُحَ أن يجري ما ليس من الأمثلة مجراه).[6]

---

(١) الكتاب ١/ ١٢٥

(٢) الكتاب ٢/ ١١٤ ، وشرح التسهيل ٢/ ٣٢٥ - ٣٢٦ ، والمساعد على تسهيل الفوائد ٢/ ١١ ، وشرح التصريح على التوضيح ١/ ٥٧٨ ، وحاشية الصبان على شرح الأشموني ٢/ ٢٥٥

(٣) الكتاب ٢/ ٢٩ ، وشرح كتاب سيبويه ٢/ ٣٥٩ ، وشرح التسهيل ٣/ ٧٤

(٤) الكتاب ١/ ٢٢٧

(٥) الكتاب ١/ ٢٥٢

(٦) المصدر نفسه .

✖ وفي (قبح إلحاق هاء الغائب باسم الفعل الدالّ على الأمر) الألفاظ المشتقَّةُ من الفعل كثيرة ، وهي تعمَل عمل الفعل ، ويجوز أن تلحقَها هاء الغائب ، فإن جاز إلحاق الهاء لاسم الفعل التبست بالمشتقات ، ولا يصِحُّ قياس ما لم يُشتَقّْ من الفعل بما اشتُقَّ منه ، قال سيبويه : (فكرهوا الالتباس هنا ككراهيتهم فيما لم يؤخَذ من الفعل ، نحو قولك : عليك ، أن يقولوا " عليه زيدًا " ؛ لئلا يُشَبَّه ما لم يؤخَذ من أمثلة الفعل بالفعل ، وكرهوا هذا في الالتباس ، وضعُفَ حيثُ لم يُخاطِب المأمور).[1]

✖ وفي قبح (الفصل بين النواصب والجوازم المختصة بالدخول على الأفعال وأفعالها التي دخلت عليها) منع سيبويه تقديم الاسم على الفعل إذا تقدَّمته النواصب ؛ لأنها تختص بالأفعال ، فإذا وليتها الأسماء ، التبست بالعوامل الداخلة على الأسماء ، وعوامل الأسماء ليست كعوامل الأفعال ، فالعوامل الداخلة على الأسماء كثيرة ، إذ تعمَل فيها الأفعال والأسماء والحروف.

= فمِن أمثلةِ عَمَلِ الفعل في الاسم : عمرو ضَرَبَ زيدًا ، ويضرِبُ أخاك أبوك.

= ومِن عمل الاسم في الاسم : هذا ضاربٌ زيدًا ، ومُكرِمٌ عمرًا ، وهذا غلامُ عمروٍ ، ودارُ بكرٍ.

= ومِن عمل الحرف في الاسم : إنَّ في الدارِ زيدًا ، ومررتُ بعمروٍ.

أما العوامل الداخلة على الأفعال فهي حروف معلومة قليلة ، فإذا دخلت عوامل الجزم والنصب على الأسماء التبست بالعوامل الداخلة على الأسماء كحروف الجر مثلاً [2] ، كما أن عوامل الأفعال أضعف من عوامل الأسماء ، فالإعراب من خواص الأسماء ، ولم يُعرَب الفعل إلا لشبهه بالاسم.[3]

✖ وفي (قبح رفع الفعل في قولهم : قلَّما سرتُ فأدخلها) ، يُشترَط في نصب الفعل بعد الفاء أن يكون مسبوقًا بفعلٍ يوجبه ويتصل به اتصالاً وثيقًا ، و(قلَّ) هنا ليس فعلاً ، بل هو دالٌّ

(١) الكتاب ١/ ٢٥٥

(٢) الكتاب ٣/ ١١١ ، وشرح كتاب سيبويه ١٠/ ١٥٠- ١٥١ ، والأصول ٢/ ٢٣١ - ٢٣٢

(٣) الكتاب ٣/ ١٣ - ١٤ ، وشرح المقرب ٢/ ٨٥٧

على نفي السير ، وعليه : لا يجوز رفع الفعل ، وفي رفعه مناقضةٌ للقواعد المتفَق عليها لدى النحويين. [1]

✖ ففي (قبح إفراد الضمير العائد على الجمع) ذكر أن قولهم مثلاً : هذا غلام القوم وصاحبه ، غير صحيح إذا كان المراد " الجماعة " ، إذ يتبادر إلى السامع أن المقصود : صاحب الغلام فقط ، فيقع اللبس ، والصحيح : هذا غلام القوم وصاحبهم.[2]

الثاني : أن الفعل في قولهم " زيدٌ أظنه منطلقٌ " غير عامل ، لكنا لو قلنا " زيدٌ أظنه منطلقٌ " جاز أن يكون الفعل عاملا في مفعولين ، هما : الهاء ، ومنطلق ، وعليه يلتبس الفعل الملغى بالفعل العامل ، قال سيبويه : (وليكون أبين في أنه ليس يعمل). [3]

✖ وفي (قبحُ توكيدِ الضميرِ المتصل المرفوع بـــ" النفس والعين " دون توكيدٍ أو فصل) النفس والعين اسمان ، ويكثر استعمالهما في غير باب التوكيد ، فإن وليا الفعل التبسا بالفاعل الذي يلي عامله غالبًا ، كقولهم : (سعدى خرجت عينُها) ، أو (هند ذهبت نفسُها) ، فقد يتوهم السامع أن (العين والنفس) فاعلان ، فيكون المراد بـــ(عينها) العضو في الوجه ، والمراد بـــ(نفسها) نفس الحياة ، وهو خلاف المراد ، وإن أكّدا بالمنفصل زال اللبس ، كقولهم : (سعدى ذهبت هي عينُها) ، و(هند خرجت هي نفسها). [4]

٢) القبيح غير متسق المعنى :

✖ ففي (قبح حذف النفي قبل المبتدأ إذا كان نكرة) لا يستقيم المعنى لو قُلنا : (رجلٌ خيرٌ منك) ، إذ الجملة هنا غير مفيدة. [5]

✖ وفي (قبح العطف على محل اسم ليت ، ولعلَّ ، وكأنَّ) نرى في قولهم : (ليت زيدًا قائمٌ وعمرٌو) جملتين ، الأولى : إنشائيـــّة غرضها التمني ، والثانية : خبريـــّة تقديرها " وعمرٌو قائمٌ " ، وعطفُ الخبر على الإنشاء مخل بالمعنى الصحيح ، بعكس قولهم : (إن زيدًا قائمٌ وعمرٌو)

---

(١) الكتاب ٣/ ٢٢

(٢) الكتاب ١/ ٨٠

(٣) المصدر نفسه .

(٤) الكتاب ٢/ ٣٧٩ ، والإرشاد إلى علم الإعراب ١٦١ ، وشرح التصريح ٢/ ١٤٠ ، وحاشية الصبان ٢/ ١١٥ ، وحاشية الخضري ٢/ ١٣٥

(٥) الكتاب ٢/ ٣٩٧

فهما جملتان خبريتان تحملان المعنى نفسه ؛ من هنا صَحَّ عطف أحدهما على الأخرى ، ولا يصحُّ القياسُ على هذا مع " ليت ، ولعل ، وكأَنَّ ".[1]

وفي هذا نَظَر : فإن كان " ليت ، ولعل " إنشاءً ، فإن " كأَنَّ " غرضُها التشبيه ، وليس التشبيهُ إنشاءً ، فقد رأى ابن هشام أنها خبر ، ولعلّي أرى أنهم حملوا " كأنّ " على " ليت ولعل " لاشتراكهم في تغيير معنى الجملة من الإثبات وحتميّة الوقوع إلى التوقّع واحتمال الوقوع ، فنحنُ إذا قُلنا : (كأَنَّ زيدًا قائمٌ وعمرًا) دلَّ هذا على أنّ القيام مشكوكٌ فيه ، وليس واقعًا حتمًا ، ونقل الدماميني عن بعضهم أنّ " كأنَّ " لإنشاء التشبيه.[2]

✖ وفي (قبح دخول " لا النافية " على المصادر النائبة عن فعل الأمر) امتنع دخول " لا " على المصدر الدال على الأمر لأن " لا " تعني : النفي ، والنفي خبر ، والمصدر " ضربًا " مشتقٌ من فعل الأمر ، والأمر إنشاء ، ولا يجتمعُ خبرٌ وإنشاءٌ في جملةٍ واحدة.[3]

✖ وفي (قبح الوصف بالمقادير والمكاييل) أراد سيبويه بالقفيز : أنّ البر الذي مروا به أكثره قفيزًا ، وليس كله قفيزًا واحدًا ، فإن وصفنا به لم يشتمل الموصوف كله على الصفة ، والناعتُ به خارجٌ عن مقصود سيبويه ، واقعٌ في التناقض بين ما تتطلّبه الجملة الوصفية من استيعاب النعت للمنعوت ، وبين مراد سيبويه.[4]

✖ وفي (النصبُ على المدح أو التعظيم أو الشتم وقُبحُ النصب على الحالية) قال سيبويه : (وسألتُ الخليل عن قوله ، وهو لرجل من بني أسد :

ـــ إن بـــهـــا أكتـــلَ أو رزامـــــا خويربيـــن ينقفـــان الهامـــــا [5]

فزعم أن " خويربين " انتصبا على الشتم ، ولو كان على " إن " لقال " خويربًا " ، ولكنه انتصب على الشتم .....

وقال الآخر :

---

(١) الكتاب ٢/ ١٤٦ ، وتوجيه اللمع ١٥٦ ، والتذييل والتكميل ٥/ ٢٠٥ - ٢٠٦

(٢) الكتاب ٢/ ١٤٦ ، وشرح كتاب سيبويه ٢/ ٤٧٤ ، وحاشية الصبان ١/ ٤٢٤

(٣) الكتاب ٢/ ٣٠٢ ، وشرح كتاب سيبويه ٣/ ٤٤

(٤) انظر : شرح كتاب سيبويه ٦/ ١٠٦ ، والنكت ١/ ٢٢٢

(٥) سبق تخريجه.

ـــ ضننتُ بنفسي حقبةً ثم أصبحت لبنتِ عطـــاءٍ بينهـــا وجميعُهـــا

ـــ ضبابيـــة مرّيـــــة حابـــسيـــة مُنيفًا بنعف الصيدلين وَضيعُهـــا [1]

فكل هذا سمعناه ممن يرويه من العرب نصبًا.

ومما يدلك على أن هذا ينتصبُ على التعظيم والمدح ، أنك لو حملتَ الكلام على أن تجعله حالاً لما بنيته على الاسم الأول كان ضعيفًا ، وليس هنا تعريفٌ ولا تنبيه ، ولا أرادَ أن يوقع شيئًا في حالٍ ؛ لقبحه ولضعف المعنى).[2]

✖ وفي (قبح عطف ما بعد الواو على ما قبلها في : ما لك وزيدٍ ، وما شأنك وعمرٍو) قُبح الرفع في : ما شأنُك وعمرٌو ؛ لما قد يتبادر إلى السامع من أن (عمرو) معطوف على (الشأن) ، وهذا خلاف المراد ، فلم يقصد المتكلم الإشراك بين " عمرو " وبين " الشأن " ، بل أراد : اترك عمرًا وشأنه.[3]

✖ وفي (قبح رفع الفعل بعد " حتى " في قولهم : إنما سرتُ حتى أدخلُها) يرتفع الاسم بعد حتى المسبوقة بـــ" إنما " إذا كان ما قبلها موجبًا لما بعدها ، لكن ما يوجبه قد يكون عقيبًا له ومتصلاً به ، وقد يكون منقطعًا منه ، وقولهم : " إنما سرت حتى أدخلُها " ليس فيه ما يجعل السير مؤديًا إلى الدخول إذا كان محتَقَرًا ، وعليه : وجب النصب.[4]

✖ وفي قبحُ جزم جواب النهي في : (لا تدنُ من الأسدِ يأكُلْك) يَلزم في جواب النهي التقدير : " إنْ لا " ، فيُقال : لا تدنُ من الأسد يأكُلْك ، أي : أنّ عدم القرب مؤدٍّ إلى الأكل ، وهو خلافُ الصحيح ، والمراد : أن البُعد من الأسد هو المؤدي إلى الأكل ، لا العكس.[5]

✖ وفي (قبح جزم جواب النفي) قولهم : ما أتيتَنا فتحدّثنا ، تقديره : ما تأتينا إنْ لا تأتِنا تحدّثْنا ، وعدم الإتيان ليس سببًا للحديث ، بل الإتيان هو المتسبب عن الحديث حقيقةً.

---

(١) سبق تخريجه.

(٢) الكتاب ٢/ ١٥٢

(٣) الكتاب ٣٠٧ - ٣٠٨

(٤) الكتاب ٣/ ٢٢ - ٢٣

(٥) الكتاب ٣/ ٩٧ ، والأصول ٢/ ١٦٢ ، والبيان في شرح اللمع ٤٤٥ ، وشرح المفصل ٤/ ٢٧٧ ، وشرح التسهيل ٤/ ٤٣ ، وشرح ابن الناظم ٤٨٧ ، والكناش في النحو والتصريف ٢/ ٢٧ ، وشرح ابن عقيل ٢/ ٢٧٨ ، وشرح التصريح ٢/ ٣٨٣ - ٣٨٤

كما أن المجزوم في النفي كالمجزوم في النهي من حيث اشتراط تقدير " إن لا " ، وتأويلُ هذا غير صحيحٍ في النفي.[1]

واعترض ابن يعيش على هذا السبب ، إذ أنّ امتناع التقدير في المسألة لا يمنَع أصل الباب ، لوجود ما يجوز فيه التقدير دون إفسادٍ للمعنى ، كقولهم :

ـــ ما تأتينا تجهلْ أمرنا ➢ والتقدير : ما تأتينا إن لا تأتينا تجهَلْ.

والتقديرُ هنا صحيح ، ومع هذا امتنع الجزم ، فدلَّ هذا على أنّ ثمة تعليل آخر للمسألة ، هو انتفاء معنى الطلب في النفي ؛ لأنه خبرٌ محض ، فأشبَهَ الإثبات.[2]

✖ وفي (قبح رفع الاسم الواقع بعد " لو وهلا إذا أدّى إلى كثرة الإضمار ") يذكر سيبويه أن قولهم : (ائتني بدابة ولو حمارًا) ، تقديره : ولو يكونُ المأتيُّ به حمارًا ، فلو رَفَعنا لحَمَلناه على المخاطَب " تكن " ، قال سيبويه : (والرفع قبيحٌ في : فهلاّ دينارٌ ، وفي : ولو حمارٌ ؛ لأنك لو لم تحمله على إضمار " يكون " ففعل المخاطَب به أَولى)[3] ، وهي عبارةٌ موجزة تَحمِلُ معانٍ كثيرة ، فإن كان الهدفُ من تقدير المخاطب التمكن من رفع الاسم بعد " لو " ، لوقعنا فيما فررنا منه ، إذ أن تقدير المخاطب يؤدي إلى نصب الاسم بعد " لو " ، لا رفعه ، هذا عدا ما ينطوي على تقدير المخاطب من اختلالٍ في المعنى ، فقولنا " ولو تكن حمارٌ " محال ، مناقضٌ لمراد سيبويه ، وعليه : يكون سيبويه ضعَّفَ الرفع لما ينطوي عليه من مناقضة المعنى ، كما أن قولهم : إن خيرًا فخيرٌ ، تقديره : الناسُ مجزيّون بأعمالهم : إن كان عملُهم خيرًا فجزاؤهم خيرٌ ، أي أنّ نفس عملهم خير[4] ، أما في الرفع فيكون التقدير : إن كان في عملهم خيرٌ ، وهذا يعني : أن لهم أعمالاً بعضها فيها خير ، وهو خلاف المعنى المقصود.[5]

٣) التكرار المعنوي :

---

(١) الكتاب ٣/ ٩٧

(٢) الكتاب ٣/ ٩٧ ، وشرح كتاب سيبويه ١٠/ ١٢٧ ، وشرح المفصل ٤/ ٢٧٧ ، والإيضاح في شرح المفصل ٢/ ٣٨

(٣) الكتاب ١/ ٢٦٩

(٤) المصدر نفسه.

(٥) شرح الرضي على كافية ابن الحاجب ٢/ ٢٠٣

✖ ففي (قبح إدخال الفاء على " إذا " الواقعة في جواب الشرط) (الفاء) تقع في جواب الشرط ، و(إذا) تقع في جواب الشرط أيضًا ، ولا يُجمع بينهما قياسًا على كثير من المواضع يمتنع فيها الجمع بين شيئين لغرضٍ واحد. [1]

* * *

(١) الكتاب ٣/ ٦٤

المبحث الخامس : القياس العقلي.

ويعتمد سيبويه عليه كثيرًا في تقبيح المسائل ، ويبني آراءه حسبما يمليه العقل والمنطق السليم ، غيرُ مقتصرٍ على التراكيب الواردة عن العرب.

✖ ففي (قبح الفصل بين "قد" والفعل) ذكر سيبويه أن (قد) لا يتبعها إلا الفعل ؛ لأنها وُضِعَت لمعنى لا يصح إلا فيه ، كتقريب الماضي من المضارع ، وتقليل المستقبل ، ولا يتم هذا إلا بالفعل[١] ، فإذا تقدّم الاسم على الفعل كان مخلاً بالترتيب المعهود عن العرب.[٢]

✖ وفي (قبح اتّصال ضمير المفعول الثاني بالفعل المتعدّي إلى مفعولين ، إذا تقدّم البعيد على القريب ، أو تساويا في الرتبة وكلاهما للمتكلّم) ، امتنع عند سيبويه (منحتنيني) لأن المتكلم حقه التقديم على كل ضمير ، فإن تأخّر ، وتقـــدّم عليه متكلمٌ آخر كان الثاني واجب التقديم أيضًا ، ولا يصحُّ تأخير أحدهما عن الآخر ، وهذا يختلف عن (أعطاهـــوها) فكلاهما حقه التأخير ، ويصحُّ تأخير أحدهما عن الآخر ؛ لذا فلا يُقاسُ " منحتنيني " على " أعطاهوها " ، وإنما كان الانفصال مع المتكلم أولى ؛ لأنه يأنف الثاني من أن يتعلق بما هو مثله ، فيصيرُ تتمةً له ، ويجتمع مثلين لفظًا ومعنى ، وإنما جاز ذلك في الغائبين لعود كل منهما إلى غير ما عاد إليه الآخر ، قال سيبويه : (وإنما كان المخاطب أولى بأن يُبدَأ به من قِبَل أن المخاطب أقرب إلى المتكلم من الغائب ، فكما كان المتكلّم أولى بأن يبدأ بنفسه قبل المخاطب ، كان المخاطب الذي هو أقرب من الغائب أولى بأن يُبدأ به من الغائب ..... وأما قول النحويين : قد أعطاهوك وأعطاهوني ، فإنما هو شيءٌ قاسوه لم تكلّم به العرب ، ووضعوا الكلام في غير موضعه).[٣]

✖ وفي (قبح وقوع ضمير الفصل بين نكرتين أو بين نكرة ومعرفة) ضمير الفصل يشبه الوصف في الحكم ، إذ أن صفة المعرفة لا يكون موصوفها إلا معرفة مثلها ، ويشبه التوكيد بـــ(كل ، وأجمعون .... ونحوها) ولا يكون التوكيد إلا لمعرفة ، وعليه : لزم أن يكون ما قبل

(١) الأصول في النحو ١/ ٤٩

(٢) الكتاب ١/ ٢٦

(٣) الكتاب ٢/ ٣٦٤ ، وشرح كتاب سيبويه ٩/ ٦٦ ، وشرح الرضي على كافية ابن الحاجب ٣/ ١٨٢

الضمير معرفة قياسًا على ذلك ، والقياس هنا عقلي ؛ لأن الضمير لا يكون نعتًا ولا توكيدًا حقيقيًّا.[1]

✖ وفي (قبح إعراب " قائم " مبتدأ في : قائمٌ زيدٌ) منع سيبويه التقديم في " قائمٌ زيدٌ " إذا كان " قائم " مبتدأ وما بعده خبره ؛ لما في هذا من مخالفةٍ للأصل ، ونقضٍ لما استقر عليه ترتيب الجملة في قواعد العربية ، إذ المعهود عندهم تقديم المبتدأ وتأخير الخبر ؛ لأن المبتدأ محكومٌ عليه ، والمحكوم عليه حقه التقديم على المحكوم به[2] ، فإن تقدَّمَ الخبر وتأخّر المبتدأ فلا يحلُّ أحدهما محل الآخر ، بل يبقى على إعرابه ، ويكون الوصف خبرًا مقدَّمًا والنية فيه التأخير ، قال سيبويه : (وزعم الخليل رحمه الله أنه يستقبح أن يقول " قائمٌ زيدٌ " ، وذاك إذا لم تجعل " قائمًا " مقدَّمًا مبنيًّا على المبتدأ ..... وكذلك هذا الحدُّ فيه أن يكون الابتداء فيه مقدَّمًا ، وهذا عربيٌّ جيد ، وذلك قولك : تميميٌّ أنا ، ومشنوءٌ مَن يشنؤك ، ورجلٌ عبدُ الله ، وخزٌّ صُفّتُك).[3]

✖ وفي (قبح تقديم معمول خبر " كان " على اسمها) ذكر سيبويه أنّ الفصل بين العامل والمعمول بأجنبي ممتنع ، فلا يجوز أن يلي العاملَ ما ليس بمعمولٍ له ؛ لضعف الفعل الناقص ، ولو كان العامل قويًّا لجاز الفصل بينه وبين معموله بشرط أن يكون فضلةً ، وبغير الظرف ، قال سيبويه : (كما لم يستقِم في " كان وليس " ، أن تُقدِّمَ ما يعمَل فيه الآخرُ).[4]

✖ وفي (قبح إلغاء " ظن " المؤكدة بالمصدر) العامل يتصدَّر الكلام دائمًا سواء أكان فعلاً ، أم اسمًا ، أم حرفًا ، فإن تأخر أُلغي ، وعدم التأخير ينقض الإلغاء ، وتصدّره يقتضي إعماله ، وعدم التصدير يناقض العمل ؛ لذا امتنع الجمع بين الصدارة والإلغاء ؛ لأن كليهما يتطلّب عكس ما يتطلبه الآخر ، أما المصدر فلو عمِل لاستحق التقديم لكونه عاملاً ، والتأخير لكونه مؤكدًا ، واستحقاق شيءٍ واحد تقديمًا وتأخيرًا محال ، وعليه : يُفهَم استحسان سيبويه لتصدير " ظن " المسبوق باستفهام ، وجَعْلُه أقل قبحًا من تقديمها إذا لم تُسبَق بشيء ، فكلما كان في الجملة ما يُبَعِّد " ظن " عن الصدارة كان الإلغاء أقل قبحًا ، قال سيبويه : (فإن ابتدأت

(١) الكتاب ٢/ ٣٩٥ – ٣٩٧

(٢) الكناش في النحو والتصريف ١/ ٧٥

(٣) الكتاب ٢/ ١٢٧

(٤) الكتاب ١/ ٧١

فقـــلت : ظني زيدٌ ذاهبٌ ، كان قبيحًا ، لا يجوز البتة ، كما ضعُف " أظنّ زيدٌ ذاهبٌ " ، وهو في " متى وأين " أحسن ، إذا قلت : متى ظنّك زيدٌ ذاهبٌ ، ومتى تظنّ عمرو منطلقٌ ؛ لأن قبله كلامًا ، وإنما ضعُف هذا في الابتداء).[1]

كما أن قولهم : " سقيًا " نائبٌ مناب فعل الأمر " اسقنا " ، وفعل الأمر لا يدخل على فعلِ أمرٍ مثله.[2]

✖ وفي (قبح جر المستثنى على البدل في : ما أنت بشيءٍ إلا شيءٍ لا يُعبَأُ به) امتنع إبدال المستثنى من المستثنى منه لأنه يلزم من جر (شيء الثانية) تقدير " من ، أو الباء " قبلها ، وهو تقدير معنوي لا لفظي ، وهذا يؤدي إلى تعليق المستثنى بحرف جر لا يدل عليه ، ولا يصح دخوله عليه ؛ لأن إعمال الجار في ما بعد " إلا " يقتضي بقاء النفي ، ودخول " إلا " يدل على الإثبات وزوال النفي.

كما أنّ " من ، والباء " تدلان على النفي ، و" إلا " تدل على الإثبات ، لذا لا يعقبان " إلا " ، ولا يصح دخول " إلا " عليهما ، فلا يُقال : (ما أتاني إلا من زيدٍ).[3]

✖ وفي (قبح الوصف بالجواهر إذا كان المراد حقيقتها) جاز عند سيبويه الوصف بالمشتقات ؛ لإمكان قيامها مقام موصوفاتها ، فهي تعامل معاملة الأسماء ، وبناءً عليه : جاز الوصف بـــ(حسن) في قولهم : مررت برجلٍ حسنٍ أبوه ؛ نظرًا لجواز : مررت بحسنٍ أبوه.

أما في قولهم : مررت بسرج خزٍّ صفته ، فلا يجوز قيام الصفة مقام موصوفها ؛ وعليه : يكون الوصف (بالخز) ممتنع ؛ لضعف قياسه على (الحسن) وغيره من المشتقات ، قال سيبويه : (ويدلك أيضًا على أنه ليس بمنزلة حسَنٍ وكريمٍ ، أنك تقول : مررت بحَسَنٍ أبوه ، وقد مررت بالحسنِ ، قال سيبويه : (ويدلك أيضًا على أنه ليس بمنزلة حسَنٍ وكريمٍ ، أنك تقول : مررت بحَسَنٍ أبوه ، وقد مررت بالحسنِ أبوه ، فصار هذا بمنزلة اسم واحد كأنك قلت : مررتُ بحسنٍ ، إذا جعلت الحسن للممرور به ، فمن ثمَّ أيضًا قالوا مررت برجلٍ حسنٍ أبوه ، ومررت برجلٍ ملازمِه أبوه ، كأنّهم قالوا : مررت برجلٍ حسنٍ وبرجلٍ ملازمٍ ، ولا تقول : مررت بخزٍّ صفته ،

---

(١) الكتاب ١/ ١٢٤

(٢) الكتاب ١/ ٢٧٦ ، وشرح المفصل ١/ ٣٩٨ ، والمساعد على تسهيل الفوائد ١/ ٤٧١

(٣) الكتاب ٢/ ٣١٦ ، وشرح الرضي على كافية ابن الحاجب ٢/ ١٥٨ - ١٦٢

ولا بطينٍ خاتمه ؛ لأن هذا اسم) [1] ، وقال : (وتقول : مررت بالرجل الحسنِ الوجهِ أبوه كما تقول : مررت بالرجلِ الملازمه أبوه ، فصار (حسنُ الوجه) بمنزلة (حسنٍ) ، و(ملازمُ أبيه) بمنزلة (ملازمٍ) ، وليس هذا بمنزلة (أبي عشرة) و (خيرٍ منك) ؛ ألا ترى أنك لا تقول مررت بخيرٍ منه أبوه ، ولا بأبي عشرةٍ أبوه ، كما لا تقول : مررت بالطينِ خاتمُه).[2]

✖ وفي (قبح الوصف بالمقادير وبالمكاييل) من المعلوم عند جمهور النحويين أن الصفة لا تكون إلا تحلية ؛ لذا قبح الوصف بالجواهر والأنواع والمكاييل والأسماء الجامدة ، فإن وصفنا بـــ(قفيز) نكون قد نقضنا ما استقر عند جمهور النحويين ، قال سيبويه : (فحملوه على المعرفة وتركوا النكرة ، لقبح النكرة أن تكون موصوفة بما ليس صفة) ، وقال : (فقد يكون الشيء حسنًا إذا كان خبرًا وقبيحًا إذا كان صفة).[3]

✖ وفي (قبح مجيء المعرفة وصفًا للنكرة في : هذه مائةٌ ضربُ الأمير) قَبُح وصف النكرة بالمعرفة لأن الصفة والموصوف شيء واحد ، لا يجوز أن يكون أحدهما معرفة والآخر نكرة ، ومعنى أنهما كشيء واحد : أن النعت يخرج المنعوت من نوع إلى نوع أخص منه ، فالنعت والمنعوت أخص من المنعوت وحده ؛ لذا وجبت المطابقـــة فيهما ؛ لأن كلاً منهما يكمل الآخـــر [4] ، فإن وُصفت النكرة بمعرفة فإن هذا ينقض ما كاد يُجمِع عليه النحويون من أن النكرة لاتوصف إلا بنكرة مثلها ، قال سيبويه : (فَلَم يجُزْ هذا كما قَبُحَ أَن تَكونَ المَعرِفَةُ حالاً للنكرة إلا في الشعرِ ، وهو في الصفةِ أقبحُ ، لأنكَ تنقضُ مَا تكلَّمتَ به).[5]

✖ وفي (قبح وصف الضمير أو الوصف به) خروجٌ عن الأصل من وجوه :

الأول : لا تكون الصفة إلا تحلية ؛ لإزالة اللبس الذي يعرِضُ للموصوف ، وليس في الضميرِ تحلية تُذكَر ؛ لأنه لا اشتقاق له ، إنما يدلُّ الضميرُ على الذات ، وهذا يعني فقدانه معنى الوصفية ، ولا يجوز قياسه على باقي المشتقات.

---

(1) الكتاب ٢/ ٢٣ - ٢٤

(2) الكتاب ٢/٣٠ - ٣١

(٣) الكتاب ١/٣٩٦

(٤) شرح كتاب سيبويه ٥/ ١٣٥ والأصول ٢/ ٣٣ ، وشرح المفصل ٢/ ٢٤٤ ، وشرح ابن الناظم ٣٥١

(٥) الكتاب ١/ ٣٦١

الثاني : لا يُضمَرُ الاسم إلا بعد تقدّم ذكره ، ومعرفة المخاطَب على مَن يعـــود ، ومن يُعنَى ، أو بعد تفسيرٍ يقومُ مقام الذكر ، أما المستتر فهو مبهَم يحتاج إلى مفسّر كي يوصَف ، فإن وُصِف قبل تفسيره كان هذا مناقضًا لقواعد النحويين ، وأما المتكلم فهو في غاية الوضوح ، والمخاطَب يوضّحه الحضور والمشاهدة ، والغائبُ محمولٌ عليه ، ومفسره في الأغلب لفظي ، فصار لهذا واضحًا ، من هنا كانت المضمرات أعرف المعارف وأخصها إذ لا لبس فيها ، ومن ثَمَّ لم تحتَجْ إلى ما يوضحها ويُزيل لبسها ، واستغنَتْ عن الوصف ؛ إذ لا فائدة من توضيح الواضح.

الثالث : يُشترط في الصفة ألا تكون أعرف من الموصوف ، بل يجب أن يكون الوصفُ أخصَّ من الصفة أو مساويـــًا لها ، ولّما كان المضمر أعرف من الظاهر لم يُجعَل صفةً للظاهر ، بل لا يوجَد ما هو أخص من المضمـــر أو مساوٍ له ، والصفة تُشبه التوكيد في ذلك ؛ لأن المضمـــر لا يكون توكيدًا للظاهر. (١)

✖ وفي (حذف المنعوت وإقامة الصفة المشابهة للفعل المضارع مقامه) قبُحت المسألة لما في الحذف من إقامة الصفة مقام الاسم ، والصفة لا توضع موضع الاسم ، فتصير كالاسم الجامد الذي يُخبَر به ، وهذا غير جائز في العربية ، مناقضٌ لقواعدها الصحيحة.(٢)

✖ وفي (قبح حذف الظرف المنعوت وإقامة النعت مقامه) ذكر سيبويه أن الصفة لا تقع مواقع الاسم ؛ لذا قبُح حذف المنعوت وإقامة الصفة مقامه. (٣)

✖ وفي (قبح عطفِ الاسمِ الظاهرِ على الضمير المتصل والمستتر المرفوع دون توكيدٍ أو فصلٍ) كرهوا أن يعطَف الاسمُ على الفعلِ ؛ لأنّ الفاعل إمّا أَن يكون مقدّرًا في الفعلِ ، غير ملفوظٍ به ، مثل : قـــمْ واذْهَبْ ، فإن عطفنا عليه قلنا : قمْ وزَيدٌ ، فنكون قد عطفنا اسمًا على فعلٍ ، وهذا لا يجوزُ ؛ أو أَن يكون ملفوظًا به في الفعلِ ، مثل : قمتُ وذَهَبْنَا ، فإن عطفنا عليه قلنا : قُمتُ وَزَيدٌ ، والفِعلُ " قامَ " مبنيٌّ على الفتحِ ، غَيَّرَت (التاءُ) بنيتَه بالتسكِين ، وصارت بمنزلة الجُزْءِ من الفِعل ، فإِنْ جَوّزنَا العَطفَ عليه دون توكيد كانَ بمنزلةِ عَطفِ الاسم على الفِعلِ ،

(١) الكتاب ٢/ ١١ ، ٣٨٥ - ٣٨٦ ، وشرح كتاب سيبويه ٣/ ١٥٠ - ١٥٢ ، والفوائد والقواعد ٣٥٩ ، وشرح المفصل ٢/ ٢٤٦ - ٢٤٧ ، وشرح الرضي ٣/ ٣٧ ، والكناش ١/ ١٦٣ ، ومجيب النّدا ٥٠٤ ، وحاشية الصبان ٣/ ١٠٦

(٢) الكتاب ١/ ٢٢٧

(٣) المصدر نفسه .

وهذا لا يجـــوزُ ، والمراد من العطف الاشتراكُ في التأثر بالعامل ، وعوامل الأفعال لا تعمل في الأسماء ، بل قد يكون الفعل مبنيًّا ، كالماضي ، أو الأمر ، ولا عاملَ له ، فيكون في العطف عليه قبحٌ بيِّن ، فإن تأكد المتصل بالضمير المنفصل دلَّ هذا على اسميته ، وصار كالعطف على لفظ الاسم المؤكِّد ، وإن كان في الحقيقة غيرُ معطوفٍ عليه.

كما قبُحت المسألة عند سيبويه لكراهية العطفِ على جُزءِ الكلمةِ ؛ لأنّ الفاعل كالجزءِ من الفعل ، فإن عَطفنا عليه نكونُ قد عَطفنا على بَعضِ حُروفِ الكلمةِ ، وهو غيرُ جائزٍ ، فإن أكد بالمنفصل جاز ، إذ الضمير المتصل منفصلٌ في حقيقته ، بدليل توكيده ، فلا يؤكَّدُ إلا ما كان مستقلاً بنفسه. (١)

✖ وفي (قبح عطف الاسم الظاهر على الضمير المجرور) الضمير المجرور في قولنا : (مررتُ به وزيدٍ) ، داخلٌ فيما قبله ، معتمدٌ عليه ، واتصاله بحرف الجر أشدُّ من اتصال الفاعل بفعله ، إذ أنّ ضمير الفاعل يمكن أن يأتي منفصلاً ، ويمكن أن يأتي متصلاً ، أما ضمير الجر فلا يكون إلا متصلاً بالجارّ ، فإن عَطَفنا على الضمير المجرور نكون قد عَطَفنا اسمًا واحدًا على اسمٍ وحرف ، أي : على بعض حروف الكلمة ، وهذا غير جائز ؛ من هنا كان لا بد من إعادة عامل الجر حتى نعطف اسمًا وحرفًا على اسمٍ وحرفٍ مثله (٢) ، قال سيبويه : (كرهوا أَن يَشرَكَ المُظهرُ مضمرًا داخلاً فيما قبله ؛ لأن هذه العلامة جَمَعَت أنها لا يُتَكَلَّمُ بها إلا معتمدةً على ماقبلها). (٣)

✖ وفي (قبح عطف ما بعد الواو على ما قبلها في : حسبُك وزيدٍ درهمٌ) قولهم : (حسبُك وزيدٍ) يؤدي إلى قبيح ، إذ قبَّح سيبويه عطف الاسم الظاهر على الضمير المتصل المجرور دون إعادة الجار ، وما أدَّى إلى قبيحٍ قبيحٌ مثله. (٤)

✖ وفي (قبح عطف ما بعد الواو على ما قبلها في : " هذا لك وأباك ") لا يجوز نصب ما بعد الواو لعدم وجود الناصب ، أو ما يدل على إضمار ناصب في الجملة. (٥)

---

(١) الكتاب ٢/ ٣٧٨ ، وشرح كتاب سيبويه ٩/ ٩١ ، والفوائد والقواعد ٣٨٩ ، والإنصاف ٢/ ٤٧٧ ، وشرح المفصل ٢/ ٢٨١ ، والإرشاد إلى علم الإعراب ١٧٩ ، وشرح المكودي ٢٣٠ ، وشرح ابن الناظم ٣٨٦

(٢) شرح الجمل ١/ ٢٠٢ ، وشرح ابن الناظم ٣٨٨ ، وشرح الرضي ٣/ ٦٥ ، وحاشية الصبان ٣/ ١٧٠

(٣) الكتاب ٢/ ٣٨١

(٤) المصدر نفسه .

(٥) الكتاب ١/ ٣١٠

✖ وفي (قبح حذف التنوين من المنادى واسم " لا " العاملان قبل تمام المعنى) معلومٌ لدى النحويين أن الحذف في النفي لا يكون إلا في أواخر الأسماء ، وهذه الأسماء متصلةٌ بما بعدها ، عاملة فيها ، وحذف تنوينها مناقضٌ لما استقرَّ عليه النحويون ، قال سيبويه : (قُبحَ عندهم أن يحذفوا قبل أن ينتهوا إلى منتهى الاسم ؛ لأن الحذف في النفي في أواخر الأسماء).[1]

كما أن المعمول متصلٌ بعامله كاتصال " منك " بـــ(أفعل) ، وفي هذا دليلٌ على أن الاسم غير واقعٍ في نهاية الاسم ، ولا يجوز تنوينه ، وعليه : ما أدَّى إلى ممتنعٍ فهو ممتنعٌ مثله.

✖ وفي (قبح إظهار الفعل مع المحذَّر منه ، والمصدر " عذير " ، واسم الفعل " نعاء ") نرى أنّ " إياك " بدلٌ من اللفظ بالفعل ، كثُر استعماله مجردًا عن فعله ، ولا يُجمَع بين العوض والمعوَّض عنه في آنٍ واحد.[2]

✖ وفي (قبح إلحاق هاء الغائب باسم الفعل الدالّ على الأمر) يؤمَر الغائب بالفعل ، كما في قولهم : (ليقم زيدًا) ، ولم يجز الأمر باسم الفعل قياسًا على هذا ، قال سيبويه : (ولا يجوز أن تقول : رويده زيدًا ، ودونه عمرًا ، وأنت تريد غير المخاطب ؛ لأنه ليس بفعل ولا يتصرف تصرفه ، وحدّثني مَن سمعه أن بعضهم قال : عليه رجلاً ليسني ، وهذا قليلٌ شبّهوه بالفعل).[3]

✖ وفي (قبح إعمال " إذن " إن توسطت الكلام واعتمد ما بعدها على ما قبلها) " أُرى " تُلغى إذا توسَّطت بين جزأي الجملة ، وتُقاسُ " إذن " عليها.[4]

✖ وفي (قبح إعمال " إذن " إن فُصِل بينها وبين الفعل) كل حرف يختص بالعمل في شيء محدد كالاسم أو الفعل ، فإن فُصل بين الحرف ومعموله لم يكن الحرفُ مختصًا ، وأشبه الحروف غير المختصة ؛ لذا أُلغي قياسًا على ذلك.[5]

✖ وفي (قبح تقديم الاسم على الفعل إذا تقدَّمته أدوات الشرط) حروف الشرط تعمل الجزم في فعل الشرط وجوابه ، إن لم تَعمَل في لفظه عَمِلت في موضعه ، لذا قبح الفصل بينهما

---

(١) الكتاب ٢/ ٢٨٧

(٢) الكتاب ١/ ٢٧٤ ، وشرح ابن الناظم ٤٣٢ - ٤٣٣

(٣) الكتاب ١/ ٢٥٠

(٤) الكتاب ٣/ ١٢ - ١٦

(٥) الكتاب ٣/ ١٥ - ١٦

بالاسم ، خاصة إذا ظهر تأثيره في اللفظ ، قال سيبويه : (فلا يجوز أن تفصل بين الفعل والعامل فيه بالاسم).[1]

✖ وفي (قبح حذف ضمير الشأن الواقع اسم " إن ") يترتب على الابتداء بـــ(أنَّ) لزوم دخول " إنَّ " المكسورة عليها ، كما دخلت على سائر الأسماء ، وهذا قبيح ، إذ تتعرض الجملة إلى الجمع بين مثلين في آنٍ واحد ، وما يؤدي إلى قبيح فهو قبيحٌ مثله.[2]

✖ وفي (قبحُ توكيدِ الضميرِ المتصل المرفوع بـــ" النفس والعين " دون توكيدٍ أو فصل) إذ أن الضمير المتصل كالجزء من فعله ؛ لذا كرهوا أن يؤكدوه بمؤكدٍ مستقلٍ مختلفٍ عن جنسه ، وآثروا أولاً توكيده بمستقلٍ يشبهه في الجنس والمعنى ، هو الضمير المنفصل ، ثم أكّدوه بمستقلٍ من غير جنسه ، هو (النفس أو العين).[3]

✖ وفي (قبح عطف المعرفة على النكرة) المعطوف تصحُّ مباشرته العامل ، فقولهم : " جاء زيدٌ وعمرٌو " يصحُّ فيه " جاء عمرٌو وزيدٌ " ، أما في قولهم : " رُبّ رجلٍ وأخيه " لا يجوز فيه " ربّ أخيه " ؛ ولَّما لم يكن المعطوفُ صالحًا لمباشرة العامل قُبُحَ العطف عند سيبويه.[4]

* * *

(١) الكتاب ٣/ ١٥ – ١٦

(٢) الكتاب ٣/ ١٢٤ ، والإرشاد إلى علم الإعراب ٦٦ – ٦٧

(٣) الكتاب ١/ ٢٤٧ ، ٢٧٧ ، ٢/ ٣٧٩ ، وحاشية الصبان ٢/ ١١٥

(٤) الكتاب ٢/ ٥٥

خلاصة :

١) اعتمد سيبويه على السماع كثيرا في تعليل القبح ، فلا يقبل إلا الوارد عن العرب بكثرة ، وكل ما خالف هذا الكثير قبيح.

٢) أهمل سيبويه ذكر الأسباب في بعض المسائل في حين كان يذكر للمسألة الواحدة أكثر من علة ، أما إغفاله لأسباب بعض المسائل فإن المسألة تبلغ عنده من الوضح مبلغًا لا تحتاج معه إلى إيضاح ، وأما المسائل التي ذكر لها أكثر من علة فكأنه يشعر بخالفة رأيه لقواعد بعض النحويين ، فيذكر أكثر من سبب لدعم حجته ، وتبرير القبح في مسألته.

٣) اعتمد سيبويه كثيرًا على القياس العقلي في تعليل القبح ، ولعلي أرى أنه سبب ضعيف لا يُعوَّلُ عليه في الحكم على المسائل.

* * *

المبحث الأول : الموافقون لسيبويه.

١) وافقوه واستعملوا لفظ القبيح :

❖ ففي (قبح الفصل بين " قد " والفعل) ، وافق سيبويه في التقبيح : السيرافي [١] ، وأبو حيان [٢] والسيوطي [٣] ، والقبح عندهم يعني المنع.

❖ وفي (قبح اتصال ضمير المفعول الثاني بالفعل المتعدّي إلى مفعولين ، إذا تساويا في الرتبة وكلاهما للمتكلم) وافقه في التقبيح : الرضي [٤] ، وأبو حيان [٥] ، والقبح يعني المنع.

❖ وفي (قبح وقوع الضمير المنفصل موقع الضمير المتصل) وافقه في التقبيح : الثمانيني ، وهو ممتنع عنده.[٦]

❖ وفي (قبح حذف العائد على الاسم الموصول إذا كان العائد في موضع رفع بالابتداء ، ولم تطل الصلة) وافق سيبويه في التقبيح : ابن السراج [٧] والقبيح عنده يعني الممتنع ، وابن جني الذي نعت المسألة بالضعف.[٨]

❖ وفي قبح إعراب " قائم " مبتدأ في " قائم زيد ") وافق سيبويه في التقبيح : بالقبيح عند ابن السراج [٩] ، والسيرافي [١٠] ، والقبيح عندهما يعني المنع.

---

(١) شرح كتاب سيبويه ٢/ ٩١ – ٩٢

(٢) ارتشاف الضرب ٥/ ٢٣٦٤

(٣) همع الهوامع ٢/ ٥٩٥

(٤) شرح الرضي على كافية ابن الحاجب ٣/ ١٨٢

(٥) التذييل والتكميل ٢/ ٢٢٩

(٦) الفوائد والقواعد ٤٢١

(٧) الأصول ٢/ ٣٩٦

(٨) سر صناعة الإعراب ١/ ٣٨١

(٩) الأصول ١/ ٦٠

(١٠) شرح كتاب سيبويه ٧ / ٦٩

❖ وفي (قبح رفع الاسم الواقع بعد " إن ") وافق سيبويه في تقبيح المسألة : ابن السراج [١] ، وأبو حيان [٢] ، والقبح عندهما يعني الجواز على ضعف.

❖ وفي (قبح تصدير الكلام بـــ" أن " المفتوحة) وافق سيبويه في التقبيح : ابن السراج [٣] ، والفارسي [٤] ، والقبح عندهما يعني المنع.

❖ وفي (قبح أن تلي " أن " " إن " والعكس) وافق سيبويه في التقبيح والمنع : الفارسي.[٥]

❖ وفي (قبح إسقاط اللام من خبر " إن " في جواب القسم) وافقه في التقبيح : ابنُ السراج ، ووصفه بالضعف.[٦]

❖ وفي (قبح حذف ضمير الشأن الواقع اسمًا لإن) وافقه في التقبيح : المبرد [٧] ، والسيرافي [٨] ، وابن عصفور [٩] ، والقبح عندهم يعني المنع.

❖ وفي (تكرار" لا النافية " إذا وليها خبر أو نعت أو حال) وافقه في التقبيح : ابن السراج [١٠] ، وابن يعيش [١١] ، والقبح عندهما يعني المنع.

---

(١) الأصول ٢/ ٢٤٨

(٢) ارتشاف الضرب ٣/ ١١٩٠

(٣) الأصول ١/ ٢٦٦

(٤) المسائل المنثورة ٢٠٠ - ٢٠١

(٥) الحلبيات ٢٥٢ ، والمسائل المنثورة ٢٠١

(٦) الأصول ١/ ٢٧٨

(٧) المقتضب ٢/ ٤٠٠

(٨) شرح كتاب سيبويه ٢/ ٤٨٠

(٩) شرح جمل الزجاجي ١/ ٤٤٥

(١٠) الأصول ١/ ٣٩٥

(١١) شرح المفصل ٢/ ١١٤

❖ وفي (قبح إلغاء ظن المؤكدة بالمصدر) وافق سيبويه في التقبيح : الزجاج [١] ، وابن خروف [٢] ، وابن يعيش [٣] ، وابن عصفور [٤] ، وابن مالك [٥] ، والرضي [٦] ، وأبو حيان [٧] ، والقبح عندهم يعني المنع ، والسيوطي [٨] الذي نعت المسألة بالضعف.

❖ وفي (قبح تقديم الاسم على الفعل بعد الشرط أو الاستفهام عدا الهمزة) وافق سيبويه في تقبيح تقديم الاسم بعد الاستفهام : السيرافي [٩] ، وابن مالك [١٠] ، والقبح عندهما يعني المنع.

❖ ووافقه في (قبح تقديم الاسم بعد الشرط) : ابن السراج [١١] الذي نعتها بالضعف ، وابن يعيش.[١٢]

❖ وفي (قبح إفراد الضمير العائد على الجمع) وافق سيبويه في التقبيح : السيرافي [١٣] ، وأبو حيان [١٤] ، والقبح عندهما يعني الجواز.

❖ وفي (قبح الفصل بالاسم بين " إذ " والفعل الماضي) ، وافق سيبويه في التقبيح المبرد [١٥] ، والسيرافي [١٦] الذي وصفها بعدم الحسن ، والشريف عمر

---

(١) التذييل والتكميل ٦/ ٧٤

(٢) التذييل والتكميل ٦/ ٧٢ - ٧٣ ، ٧٦

(٣) شرح المفصل ١/ ٣٠٧

(٤) شرح جمل الزجاجي ١/ ٢٩٧- ٢٩٨ ، والمقرب ١٨١

(٥) شرح التسهيل ٢/ ٨٥ - ٨٧

(٦) شرح الرضي على كافية ابن الحاجب ٥/ ١٦٨- ١٦٩

(٧) التذييل والتكميل ٦/ ٧١- ٧٢ ، ٧٦

(٨) همع الهوامع ١/ ٥٥٤

(٩) شرح كتاب سيبويه ٣/ ١٥٤ - ١٥٥

(١٠) شرح التسهيل ٤/ ١١٠

(١١) الأصول ٢/ ٢٣٢ - ٢٣٣

(١٢) شرح المفصل ٥/ ١٢١ - ١٢٤

(١٣) شرح كتاب سيبويه ٣/ ٩٧

(١٤) التذييل والتكميل ٢/ ١٥١ ، وارتشاف الضرب ٥/ ٢٣٢٤ - ٢٣٢٥

(١٥) المقتضب ٢/ ٥٦٣

(١٦) شرح كتاب سيبويه ٣/ ١٩٤

الكوفي [١] ، وابن الحاجب [٢] ، وابن مالك [٣] وهي غير حسنة عنده ، والرضي [٤] ، وأبـــو حيان [٥] الذي لم يستحسنها ، والمرادي.[٦]

❖ وفي (قبح جر المستثنى على البدل في : ما أنت بشيءٍ إلا شيءٍ لا يـــُعبأ به) وافق سيبويه في التقبيح : ابن السراج ، والقبح عنده يعني المنع. [٧]

❖ وفي (قبح الفصل بين المضاف والمضاف إليه) وافقه في التقبيح : ابن يعيش ، والقبح عنده يعني عدم الحسن والضعف والفحش [٨] ، والرضي الذي نعته بالقليل. [٩]

❖ وفي (قبح الوصف بالأسماء الجامدة) وافق سيبويه في التقبيح : المبرد [١٠] الذي نعته بالبعد والخطأ ، وابن السراج [١١] الذي نعته بالضعف والقلة.

❖ وفي (قبح الوصف بالجواهر إذا كان المراد حقيقتها) وافق سيبويه في التقبيح : المبرد.[١٢]

❖ وفي (قبح حذف المنعوت وإقامة الصفة المشابهة للفعل المضارع مقامه) وافق سيبويه في التقبيح : ابن السراج.[١٣]

---

(١) البيان في شرح اللمع ٦٨٦

(٢) الإيضاح في شرح المفصل ١/ ٥١١

(٣) شرح التسهيل ٢/ ٢٠٨

(٤) شرح الرضي على كافية ابن الحاجب ٤/ ١٤٤

(٥) التذييل والتكميل ٧/ ٢٩٦

(٦) الجنى الداني في حروف المعاني ١٨٧

(٧) الأصول ١/ ٢٩٧

(٨) شرح المفصل ١/ ٤٣٤ ، ٢/ ١٥٠ ، ١٨٨ - ١٩٠

(٩) شرح الرضي ٣/ ٣٢٨ - ٣٣٠

(١٠) المقتضب ٢/ ٢٠٨ - ٢٠٩

(١١) الأصول ٢/ ٢٨ ، ٣١

(١٢) المقتضب ٢/ ٢٠٨ - ٢٠٩

(١٣) الأصول ٣/ ٤٦٢

❖ وفي (قبح حذف الظرف المنعوت وإقامة النعت مقامه) وافق سيبويه في التقبيح : ابن عصفور [١] ، وابن مالك [٢] ، وأبو حيان [٣] ، وابن عقيل.[٤]

❖ وفي (قبح توكيد الضمير المتصل دون تأكيد بالمنفصل أو الفصل) وافق سيبويه في التقبيح : ابن السراج [٥] ، وهو ضعيف عنده ، وأبو حيان [٦] ، والقبح عنده يعني المنع.

❖ وفي (قبح عطف الظاهر على الضمير المتصل المرفوع دون توكيد أو فصل) وافق سيبويه في التقبيح : ابن السراج [٧] ، ونعته بالضعيف غير الجائز ، والشنتمري [٨] ، وابن يعيش [٩] اللذان حكما عليه بالمنع.

❖ وفي (قبح عطف الاسم الظاهر على الضمير المجرور) وافق سيبويه في التقبيح : الفراء الذي نعته بالقليل [١٠] ، وابن يعيش الذي منعه.[١١]

❖ وفي (قبح عطف ما بعد الواو على ما قبلها في : حسبك وزيدٍ درهمٌ) وافقه في التقبيح : المبرد [١٢] ، وابنُ يعيش [١٣] ، وابن مالك [١٤] ، والقبح عندهم يعني المنع.

❖ وفي (قبح الفصل بين حرف العطف والمعطوف المجرور بظرف أو بحرف جر)

---

(١) المقرب ٢١٧ – ٢١٨

(٢) شرح التسهيل ٢/ ٢٠٤

(٣) ارتشاف الضرب ٣/ ١٣٩٧

(٤) المساعد على تسهيل الفوائد ١/ ٤٩٦

(٥) الأصول ١/ ١٤٣ ، ٢/ ٢٠

(٦) ارتشاف الضرب ٣/ ١٤٨٠

(٧) الأصول ١/ ١٤٣ ، ٢/ ٢٠ ، ٧٨ - ٧٩

(٨) النكت ٣٤٦

(٩) شرح المفصل ٢/ ٢٨٠

(١٠) معاني القرآن ١/ ٢٥٢ - ٢٥٣ ، ٢/ ٨٦ ، وشرح ابن الناظم ٣٨٦ ، والبحر المحيط ٢/ ١٥٦ ، وارتشاف الضَرَب ٤/ ٢٠١٤

(١١) شرح المفصل ٢/ ٢٨١ - ٢٨٢

(١٢) شرح التسهيل ٢/ ٢٦٢

(١٣) شرح المفصّل ١/ ٤٤٣ - ٤٤٤

(١٤) شرح التسهيل ٢/ ٢٦٢

وافق سيبويه في التقبيح : ابن الأنباري ونعتها بالضعف.[1]

❖ وفي (قبح عطف المعرفة على النكرة) وافق سيبويه في التقبيح : ابن السراج [2] ، ومعنى القبح عنده الجواز.

❖ وفي (قبح حذف التنوين من المنادى واسم لا النافية للجنس الشبيهين بالمضاف) وافق سيبويه في التقبيح : ابنُ السراج [3] ، والقبح عنده يعني المنع.

❖ وفي (قبح إظهار الفعل مع المحذر منه ، والمصدر " عذير " واسم الفعل " نعاء ") وافق سيبويه في التقبيح ابن السراج [4] والقبح عنده يعني المنع.

❖ وفي (قبح الفصل بين النواصب وأفعالها) وافق سيبويه في التقبيح : ابن السراج [5] ، والسيرافي [6] ، والقبح عندهما يعني المنع.

❖ وفي (قبح رفع الفعل في : ما سرت فأدخلها ، وقلما سرت فأدخلها) وافق سيبويه في التقبيح : ابن السراج [7] ، والقبح عنده يعني المنع.

❖ وفي (قبح رفع الفعل في : إنما سرت فأدخلها) وافق سيبويه في التقبيح : السيرافي [8] ، والقبح عنده يعني المنع.

❖ وفي (قبح عطف الاسم على الفعل في : إن تأتني فتحدثني أحدثك) وافقه في التقبيح : ابن السراج [9] ، وابن يعيش [10] ، والسهيلي.[11]

---

(١) البيان في غريب إعراب القرآن ٢/ ٢٢

(٢) الأصول ٢/ ٣٩

(٣) الأصول ١/ ٣٢٣ ، ٢/ ٣٩ - ٤٠ ، ٢٩٨ ، ٣٠٨

(٤) شرح المفصل ١/ ٣٩٣

(٥) الأصول ٢/ ٢٣١

(٦) شرح كتاب سيبويه ٣/ ٣٢٢ ، ٤٠٤

(٧) الأصول ٢/ ١٦٩

(٨) شرح كتاب سيبويه ٣/ ٢١٥

(٩) الأصول ٢/ ٢٣٢ - ٢٣٣

(١٠) شرح المفصل ٥/ ١٢١ - ١٢٤

(١١) همع الهوامع ٣/ ١٨٤

❖ وفي (قبح تكرار " ما " في " ماما " أصل مهما الافتراضي) وافقه في التقبيح : الثمانيني [١] ، وأبو حيان [٢] الذي نعته بالكراهية ، والقبح عندهما يعني المنع.

❖ وفي (قبح الفصل بين كم والمضاف إليها) وافقه في التقبيح : ابن يعيش [٣] ، والقبح عنده يعني المنع.

❖ وفي (قبح إضافة العدد إلى الصفة) وافق سيبويه في التقبيح : المبرد [٤] ، وابن سيدة [٥] ، والقبح عندهما يعني الجواز.

٢) وافقوه ولم يستعملوا لفظ القبيح :

❖ ففي (قبح الفصل بين " قد " والفعل) ، وافق سيبويه في منع المسألة : ابن السراج [٦] ، والرماني [٧] ، وابن يعيش [٨] ، وابن مالك [٩] ، والرضي.[١٠]

❖ وفي (قبح اتصال ضمير المفعول الثاني بالفعل المتعدّي إلى مفعولين ، إذا تساويا في الرتبة وكلاهما للمتكلم) وافقه في المنع : ابن مالك [١١] ، وابن الناظم [١٢] ، وأبو الفداء [١٣] ، والمكودي [١٤] ، والأشموني [١٥] ، والسيوطي [١٦] ،

---

(١) الفوائد والقواعد ٥٣٦

(٢) ارتشاف الضرب ٤/ ١٨٦٣

(٣) شرح المفصل ٣/ ١٧٥ - ١٧٧

(٤) المقتضب ١/ ٤٧٢

(٥) العدد في اللغة ١/ ٤٨ ، والمخصص ٥/ ٢٠٣

(٦) الأصول ١/ ٣٧ ، ٢/ ٢٣٣

(٧) معاني الحروف ٩٥

(٨) شرح المفصل ٥/ ٩٤

(٩) شرح التسهيل ٤/ ١٠٨

(١٠) شرح الرضي على كافية ابن الحاجب ٦/ ٢١٨

(١١) شرح التسهيل ١/ ١٥١

(١٢) شرح ابن الناظم ٣٩

(١٣) الكناش في النحو والتصريف ١/ ١٨٩

(١٤) شرح المكودي ٢٤

(١٥) شرح الأشموني ١/ ٩٨

(١٦) همع الهوامع ١/ ٢٤٦ ، ٢٥٣

والخضري.[1]

أما إذا كان الضميران للمتكلم فقد وافقه في المنع : الرضي [2] ، وأبو حيان [3] ، والمكودي [4] ، والخضري. [5]

❖ وفي (قبح اجتماع ضميرين متصلين عائدين إلى معنى واحد ، أحدهما للفاعل والآخر للمفعول) وافقه في المنع : البصريون [6] ، والنحاس [7] ، والزمخشري [8] ، وابن يعيش [9] ، وأبو حيان [10] ، وابن الحاجب الذي نعته بالقلة والكراهية [11] ، والرضي.[12]

❖ وفي (قبح وقوع ضمير الفصل بين النكرة والمعرفة) وافق سيبويه في المنع : البصريون [13] ، وابن السراج [14] ، والسيرافي [15] ، وابن يعيش.[16]

وامتنع وقوع ضمير الفصل بين نكرتين عند الثمانيني.[17]

---

(١) حاشية الخضري ١/ ١١٩

(٢) شرح الرضي على كافية ابن الحاجب ٣/ ١٨٢

(٣) التذييل والتكميل ٢/ ٢٢٩

(٤) شرح المكودي ٢٥

(٥) حاشية الخضري على شرح ابن عقيل ١/ ١١٩

(٦) إعراب القرآن ٣/ ٤٦٤ - ٤٦٥ ، والتذييل والتكميل ٦/ ١١٢

(٧) إعراب القرآن ٣/ ٤٦٤

(٨) شرح المفصل ٤/ ٣٣٤

(٩) المصدر نفسه.

(١٠) ارتشاف الضرب ٤/ ٢١٢٣

(١١) الإيضاح في شرح المفصل ٢/ ٧١

(١٢) شرح الرضي ٥/ ١٨٠

(١٣) ارتشاف الضرب ٢/ ٩٥٢ ، والتذييل والتكميل ٢/ ٢٨٨ ، والمساعد على تسهيل الفوائد ١/ ١٢٠

(١٤) الأصول ٢/ ١٢٥

(١٥) شرح كتاب سيبويه ٩/ ١٢٢

(١٦) شرح المفصل ٢/ ٣٣٢

(١٧) الفوائد والقواعد ٤٢١

❖ وفي (قبح حذف العائد على الاسم الموصول إذا كان العائد في موضع رفع بالابتداء ، ولم تطل الصلة) وافق سيبويه في المنع : الثمانيني [١] ، وابن عصفور[٢] ، وابن مالك [٣] ، والرضي [٤] ، وابن الناظم [٥] ، وأبو حيان [٦] ، وابن عقيل [٧] ، والمكودي. [٨]

❖ وفي (قبح حذف النفي قبل المبتدأ إذا كان نكرة) وافقه في المنع : الثمانيني [٩] ، وابن عصفور [١٠] ، وابن مالك [١١] ، وابن الناظم [١٢] ، والكيشي [١٣] ، وأبو الفداء [١٤] ، وابن هشام [١٥] ، وأبو حيان [١٦] ، وابن عقيل [١٧] ، والمكودي [١٨] ، والأزهري [١٩] ، والفاكهي. [٢٠]

---

(١) الفوائد والقواعد ٧٠٩

(٢) شرح جمل الزجاجي ١/ ١٢٨ ، ٤٩١ ، ٢/ ٤٧٤ - ٤٧٥

(٣) شرح التسهيل ١/ ٢٠٧ ، وشرح التصريح على التوضيح ١/ ١٧٣

(٤) شرح الرضي على كافية ابن الحاجب ٣/ ٢٦٣

(٥) ارتشاف الضرب ٢/ ١٠١٧

(٦) شرح ابن الناظم ٦٦

(٧) شرح ابن عقيل ١/ ١٤٣ - ١٤٤

(٨) شرح المكودي على الألفية ٣٩

(٩) الفوائد والقواعد ١٦٣

(١٠) شرح جمل الزجاجي ١/ ٣٢٢ - ٣٢٣

(١١) شرح التسهيل ١/ ٢٨٩ - ٢٩٣

(١٢) شرح ابن الناظم ٨٠

(١٣) الإرشاد إلى علم الإعراب ٣٦

(١٤) الكناش في النحو والتصريف ١/ ٧٧

(١٥) شرح قطر الندى ١٣٩ - ١٤٠ ، والأشباه والنظائر ٢/ ٥٨

(١٦) ارتشاف الضرب ٣/ ١١٠٠

(١٧) شرح ابن عقيل ١/ ١٨٧ - ١٨٨

(١٨) شرح المكودي ٥٠

(١٩) شرح التصريح على التوضيح ١/ ٢٠٩

(٢٠) مجيب الندا في شرح قطر الندى ٢١٥

❖ وفي (قبح إعراب " قائم " مبتدأ في " قائم زيد ") وافقه في المنع البصريون [١] ، والسيرافي [٢] ، والواسطي الضرير [٣] ، والزمخشري [٤] ، وابن الأنباري [٥] ، وأبو حيان.[٦]

❖ وفي (قبح تقديم معمول خبر " كان " على اسمها إذا كان المعمول قبل الخبر نحو : كانت زيدًا الحمى تأخذ) وافق سيبويه في المنع : المبرد [٧] ، ابن السراج [٨] ، والسيرافي [٩] ، وابن عصفور [١٠] ، والمكودي [١١] ، أما إذا تقدَّم الخبر ومعموله معًا على الاسم وكان المعمول بعد الخبر نحو " كان زيدًا تأخذ الحمى " فقد وافقه في منع التقديم : الفراء [١٢] ، والسيرافي [١٣] ، وأبي حيان.[١٤]

❖ وفي (قبح رفع الاسم الواقع بعد " لو ") وافق سيبويه في التجويز : ابن السراج [١٥] ، والسيرافي [١٦] ، وابن يعيش [١٧] ، والرضي [١٨] ، وأبو حيان [١٩] ، وابن

---

(١) التذييل والتكميل ٣/ ٢٧٢

(٢) شرح كتاب سيبويه ٧/ ٦٩

(٣) شرح اللمع ٣٠

(٤) الإيضاح في شرح المفصل ١/ ٦٤١

(٥) أسرار العربية ١/ ٨١

(٦) التذييل والتكميل ٣/ ٢٧٠ - ٢٧٣

(٧) المقتضب ٣/ ٣٨٦

(٨) الأصول ١/ ٨٦ ، ٢/ ٢٣٧

(٩) شرح كتاب سيبويه ٣/ ٦٣

(١٠) المقرب ١٤٩

(١١) شرح المكودي ٥٨

(١٢) شرح جمل الزجاجي ١/ ٣٨٠

(١٣) شرح كتاب سيبويه ٣/ ٦٣

(١٤) التذييل والتكميل ٤/ ٢٣٩

(١٥) الأصول ٢/ ٢٤٨

(١٦) شرح كتاب سيبويه ٥/ ٢٧

(١٧) شرح المفصل ٢/ ٨٩

(١٨) شرح الرضي على كافية ابن الحاجب ٢/ ٢٠٣

(١٩) التذييل والتكميل ٢/ ٢٢٤ - ٢٢٥ ، وارتشاف الضرب ٢/ ١١٨٩

عقيل [١] ، والأشموني [٢] ، والأزهري [٣] ، والسيوطي [٤] ، والفاكهي [٥] ، والصبان.[٦]

❖ وفي (قبح رفع الاسم الواقع بعد إن) وافق سيبويه في الجواز دون اطراد : ابن يعيش.[٧]

❖ وفي (قبح تصدير الكلام بـــ" أن " المفتوحة) وافق سيبويه في المنع : جمهور النحويين [٨] ، ومنهم : الجرمي [٩] ، والسيرافي [١٠] ، والرماني [١١] ، والخوارزمي [١٢] ، وابن الحاجب [١٣] ، وابن عقيل.[١٤]

❖ وفي (قبح أن تلي " أن " " إن " والعكس) وافقه في المنع البصريون [١٥] ، وابن السراج [١٦] ، والسيرافي [١٧] ، والزمخشري [١٨] ، والخوارزمي [١٩] ، وابن يعيش.[٢٠]

---

(١) المساعد على تسهيل الفوائد ١/ ٢٧٢

(٢) شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ١/ ٢٤٨

(٣) شرح التصريح على التوضيح ١/ ٢٥١

(٤) همع الهوامع ١/ ٤٤٢

(٥) مجيب الندا ٢٥٩

(٦) حاشية الصبان ١/ ٣٥٧

(٧) شرح المفصل ٢/ ٨٩

(٨ التذييل والتكميل ٣/ ٣٥٠ ، وارتشاف الضرب ٣/ ١١٠٧ ، والمساعد على تسهيل الفوائد ١/ ٢٢٣

(٩) التذييل والتكميل ٥/ ١٥٤

(١٠) شرح كتاب سيبويه ٣/ ٣٣٥

(١١) معاني الحروف ٢٣٩

(١٢) التخمير ٢/ ١٨٦ - ١٨٧

(١٣) الإيضاح في شرح المفصل ٢/ ١٨٦

(١٤) المساعد على تسهيل الفوائد ١/ ٢٢٣ ، وشرح ابن عقيل ١/ ٣٠٢

(١٥) إعراب القرآن ٣/ ١٨

(١٦) الأصول ١/ ٢٤٢

(١٧) شرح كتاب سيبويه ٣/ ٣٣٦

(١٨) المفصل ٣٩٤

(١٩) التخمير ٤/ ٥٥

(٢٠) شرح المفصل ٤/ ٥٢٧ ، ٥٤٤ - ٥٤٥

❖ وفي (قبح إسقاط اللام من خبر " إن " في جواب القسم) وافق سيبويه في المنع : المبرد [١] ، والرضي.[٢]

❖ وفي (قبح حذف ضمير الشأن الواقع اسمًا لـــ" إن ") وافقه في المنع : الكسائي ، والفراء [٣] ، وابن يعيش.[٤]

❖ وفي (قبح العطف على محل اسم ليت ولعل وكأن) وافقه في المنع : البصريون [٥] ، ونحويون هم : المبرد [٦] ، والفارسي [٧] ، وابن جني [٨] ، والثمانيني [٩] ، والواسطي الضرير [١٠] ، وابن عصفور [١١] ، والرضي [١٢] ، وابن الناظم [١٣] ، والكيشي [١٤] ، وابن عقيل [١٥] ، والأشموني.[١٦]

❖ وفي (قبح دخول " لا النافية " على المصادر النائبة عن فعل الأمر) وافق سيبويه في المنع : ابن السراج [١٧] ، والسيرافي.[١٨]

---

(١) المقتضب ١/ ٦٠٧ - ٦٠٩ ، وشرح كتاب سيبويه ٣/ ٣٨١

(٢) شرح الرضي على كافية ابن الحاجب ٦/ ١٢٢ - ١٢٣

(٣) ارتشاف الضرب ٣/ ١٢٤٧ ، والخزانة ١٠/ ٤٤٥

(٤) شرح المفصل ٢/ ٣٣٦

(٥) التذييل والتكميل ٥/ ٢٠٥

(٦) المقتضب ٢/ ٣٩٧

(٧) التذييل والتكميل ٥/ ٢٠٦

(٨) البيان في شرح اللمع ١٦٩ ، وتوجيه اللمع ١٥٤

(٩) الفوائد والقواعد ٢٣٨

(١٠) شرح اللمع في النحو ٥٠

(١١) شرح جمل الزجاجي ١/ ٤٦٣

(١٢) شرح الرضي على كافية ابن الحاجب ٦/ ١١٣

(١٣) شرح ابن الناظم ١٢٨

(١٤) الإرشاد إلى علم الإعراب ٧٣

(١٥) شرح ابن عقيل ١/ ٣٢٢

(١٦) شرح الأشموني ١/ ٣١٦

(١٧) الأصول ١/ ٣٩٤

(١٨) شرح كتاب سيبويه ٣/ ٤٤

❖ وفي (قبح الفصل بين " لا النافية للجنس " واسمها إذا لم تتكرر) وافق سيبويه في المنع جمهور النحويين [١] ، وهم : ابن السراج [٢] ، وابن يعيش [٣] ، وابن الحاجب [٤] ، وابن عصفـــور ، والرضي [٥] ، وأبو حيان [٦] ، وابن عقيل [٧] ، والأزهري.[٨]

❖ وفي (تكرار" لا النافية " إذا وليها خبر أو نعت أو حال) وافق سيبويه في المنع أبوحيان.[٩]

❖ وفي (قبح إلغاء ظن إذا تقدمت سواء كانت فعلاً أم مصدرًا) وافق سيبـــويه في المنـــع : الفراء [١٠] ، والمبرد [١١] ، وابن عصفور [١٢] ، وابن الناظم [١٣] ، والمكودي [١٤] ، والأشموني [١٥] ، والبصريون يجيزون الإلغاء إذا تقدَّم عليه شيء لكنه ضعيف [١٦] ، ولا يجوز تقديم مصدر " ظن " عند الجمهور. [١٧]

(١) التذييل ٥/ ٢٧٩ - ٢٨٠
(٢) الأصول في النحو ١/ ٣٩٤
(٣) شرح المفصل ٢/ ١١٢
(٤) الإيضاح في شرح المفصل ١/ ٣٩٣
(٥) شرح الرضي على كافية ابن الحاجب ٢/ ٢١٨
(٦) التذييل والتكميل ٥/ ٢٧٧
(٧) المساعد على تسهيل الفوائد ١/ ٣٤٥
(٨) شرح التصريح على التوضيح ١/ ٣٣٧
(٩) التذييل والتكميل ٥/ ٢٨٤ - ٢٨٥
(١٠) معاني القرآن للفراء ٢/ ٣٣٨ ، والتذييل والتكميل ٦/ ٥٧
(١١) المقتضب ٢/ ٣٠٩
(١٢) شرح جمل الزجاجي ١/ ٢٩٥- ٢٩٦ ، والتذييل والتكميل ٦/ ٥٨ - ٥٩
(١٣) شرح ابن الناظم ١٤٨
(١٤) شرح المكودي ٨٤
(١٥) شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ١/ ٣٦٦
(١٦) شرح جمل الزجاجي ١/ ٢٩٦ ، وشرح الرضي على كافية ابن الحاجب ٥/ ١٦٧ ، وشرح التسهيل ٢/ ٨٥
(١٧) همع الهوامع ١/ ٥٥٥

❖ وفي (قبح إيلاء قلما المختصة بالدخول على الأفعال اسمًا) وافق سيبويه في المنع : المبرد [١] ، وابن السراج [٢] ، وابن يعيش [٣] ، وأبو حيان [٤] ، والأزهري [٥] ، والسيوطي.[٦]

❖ وفي (قبح تقديم الاسم على الفعل إذا تقدمته أدوات الشرط والاستفهام ماعدا الهمزة) وافقه في المنع: المبرد [٧] ، وأبي الفداء [٨] ، وابن عصفور[٩] ، وأبي حيان [١٠] ، وابن هشام [١١] ، والتفتازاني[١٢] ، ووافقه في منع تقديم الاسم على الفعل بعد الشرط : المبرد [١٣] ، والزجاج [١٤] ، والسيرافي [١٥] ، والزمخشري [١٦] ، وابن عصفور [١٧] ، وابن مالك [١٨] ، والرضي [١٩] ، وأبو حيان [٢٠] ، والأزهري.[٢١]

---

(١) المقتضب ١/ ١٢١ - ١٢٢

(٢) الأصول ١/ ٤٦٦ - ٤٦٧ ، ٢/ ٢٣٤

(٣) شرح المفصل ٥/ ٦٩

(٤) التذييل والتكميل ٦/ ١٨٥

(٥) موصل الطلاب إلى قواعد الإعراب ١/ ١٥٦

(٦) همع الهوامع ٣/ ١٨

(٧) المقتضب ٢/ ٣٧٧

(٨) الكناش في النحو والتصريف ٢/ ١١٣

(٩) شرح جمل الزجاجي ١/ ٣٥٢ - ٣٥٣

(١٠) التذييل والتكميل ٦/ ٣١٠

(١١) شرح التصريح على التوضيح ١/ ٤٤٣

(١٢) المصدر نفسه .

(١٣) المقتضب ١/ ٣٧٧

(١٤) معاني القرآن وإعرابه ٢/ ٣٤٩ ، معاني الحروف ٤٩

(١٥) شرح كتاب سيبويه ٥/ ٣١

(١٦) شرح المفصل ٥/ ١٢٠

(١٧) شرح جمل الزجاجي ٢/ ٣١٦

(١٨) شرح التسهيل ٤/ ٧٤ - ٧٥

(١٩) شرح الرضي على كافية ابن الحاجب ٥/ ٩٩

(٢٠) ارتشاف الضرب ٤/ ١٨٦٩ ، والتذييل والتكميل ٦/ ٣٠٨

(٢١) شرح التصريح على التوضيح ١/ ٤٤٣

❖ وفي (قبح رفع الاســـم قبل فعل الأمر في : زيدٌ اضربـــه) وافـــقه في الجواز ابن الحاجب [١] ، وابن عصفور [٢] ، وابن مالك [٣] ، والرضي [٤] ، وابن هشام [٥] ، وابن عقيل.[٦]

❖ وفي (قبح حذف العائد على الاسم المتقدم إذا وليه شرط جازم) وافق سيبويه في الجواز : البصريون [٧] ، والمبرد [٨] ، وابن عصفور [٩] ، وابن مالك [١٠] ، والرضي [١١] ، والمرادي [١٢] ، وابن هشام [١٣] ، والأشموني.[١٤]

❖ وفي (قبح إعمال الفعل الأول في باب التنازع) وافقه في ترجيح إعمال الأول البصريون [١٥] ، وابن مالك [١٦] ، والمرادي [١٧] ، وابن هشام [١٨] ، وابن عقيل [١٩] ، والمكودي [٢٠] ، والفاكهي.[٢١]

---

(١) أمالي ابن الحاجب ٢/ ٥٠٧

(٢) شرح جمل الزجاجي ١/ ٣٤٩

(٣) شرح التسهيل ٢/ ١٤١ - ١٤٢

(٤) شرح الرضي ١/ ٤٥٤

(٥) شرح قطر الندى ٢١٦

(٦) شرح ابن عقيل ١/ ٤٤٥

(٧) شرح الرضي على كافية ابن الحاجب ١/ ٤٣٩

(٨) المقتضب ١/ ٣٧٠

(٩) المقرب ١٣٢ ، وشرح جمل الزجاجي ١/ ٣٤٨

(١٠) شرح التسهيل ٢/ ١٣٨

(١١) شرح الرضي على كافية ابن الحاجب ١/ ٤٣٩

(١٢) توضيح المقاصد والمسالك ٢/ ٦١٤ - ٦١٥

(١٣) شرح شذور الذهب ٤٣١

(١٤) شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ١/ ٤٣٠

(١٥) الإنصاف ١/ ٨٣

(١٦) المساعد على تسهيل الفوائد ١/ ٤٥٢

(١٧) توضيح المقاصد والمسالك ٢/ ٦٣٦

(١٨) شرح شذور الذهب ٤٢٧

(١٩) المساعد على تسهيل الفوائد ١/ ٤٥٢

(٢٠) شرح المكودي ١١٠

(٢١) مجيب الندا في شرح قطر الندى ٣٥٧

❖ وفي (قبح إفراد الضمير العائد على الجمع) وافق سيبويه في الجواز بشرط عدم القياس على غيره من الأمثلة : ابن جني [١] ، وابن مالك [٢] ، وابن عصفور.[٣]

❖ وفي (قبح الفصل بالاسم بين " إذ " والفعل الماضي) وافقه في المنع ابن يعيش.[٤]

❖ وفي (قبح النصب في قولهم : أما العبيد فذو عبيدٍ) وافقه في امتناع القياس على جواز النصب في " أما العبيد فذو عبيد " : المبرد [٥] ، والرضي [٦] ، وابن عقيل.[٧]

❖ وفي (قبح جر المستثنى على البدل في : ما أنت بشيءٍ إلا شيءٍ لا يُعبأ به) وافق سيبويه في المنع : المبرد [٨] ، والسيرافي [٩] ، وابن يعيش [١٠] ، والرضي [١١] ، وابن النحاس [١٢] ، وأبو الفداء [١٣] ، وأبو حيان [١٤] ، والمرادي [١٥] ، والسمين الحلبي [١٦] ، وابن عقيل [١٧] ، وناظر الجيش [١٨] ، والسهيلي [١٩] ، والأزهري.[٢٠]

---

(١) الخصائص ٥٨٢ - ٥٨٣

(٢) التذييل والتكميل ٢/ ١٥١

(٣) شرح جمل الزجاجي ٢/ ٨٧ - ٩٢

(٤) شرح المفصل ٣/ ١٢١

(٥) شرح كتاب سيبويه ٢/ ٢٨٠

(٦) شرح الرضي على كافية ابن الحاجب ٦/ ٢٥٠

(٧) المساعد على تسهيل الفوائد ٢/ ١٧

(٨) المقتضب ٢/ ٦١٧

(٩) شرح كتاب سيبويه ٣/ ٥٧

(١٠) شرح المفصل ٢/ ٧٥ - ٧٦

(١١) شرح الرضي على كافية ابن الحاجب ٢/ ١٦١

(١٢) شرح المقرب ١/ ٥٧٠

(١٣) الكناش في النحو والتصريف ١/ ١٣٤

(١٤) شرح التصريح على التوضيح ١/ ٥٤٤

(١٥) المصدر نفسه .

(١٦) المصدر نفسه .

(١٧) المساعد على تسهيل الفوائد ١/ ٥٦٢

(١٨) شرح التصريح على التوضيح ١/ ٥٤٤

(١٩) شرح التصريح على التوضيح ١/ ٥٤٥

(٢٠) شرح التصريح على التوضيح ١/ ٥٤٤ ــ ٥٤٥

❖ وفي (قبح وقوع إلا الاستثنائية بعد إن وما الحجازية دون فصل بينهما في الاستثناء المفرغ) وافق سيبويه في المنع : المبرد [١] ، وابن السراج [٢] ، والسيرافي [٣] ، وابن الضائع.[٤]

❖ وفي (قبح تعريف الحال) وافقه في اشتراط تنكير الحال جمهور النحويين [٥] ، وابن السراج [٦] ، والزمخشري [٧] ، وابن يعيش [٨] ، وابن الحاجب [٩] ، وابن عصفور [١٠] ، وابن مالك [١١] ، والرضي [١٢] ، وابن هشام [١٣] ، والفاكهي.[١٤]

❖ وفي (قبح تقديم الحال على عامله الظرفي) وافق سيبويه في المنع : جمهورُ النحويين البصريين [١٥] ، كالمبرد [١٦] ، والسيرافي [١٧] ، وابن جني [١٨] ، والواسطي

(١) المقتضب ٢/ ٦٠٥

(٢) الأصول ١/ ٢٩٨

(٣) شرح كتاب سيبويه ٣/ ٥٨

(٤) ارتشاف الضرب ٣/ ١٥١٧

(٥) ارتشاف الضرب ٣/ ١٥٦٢ ، وشرح ابن عقيل ١/ ٥٣٢ ، والمساعد على تسهيل الفوائد ٢/ ١١ ، وشرح التصريح على التوضيح ١/ ٨٧٥

(٦) الأصول ١/ ٢١٤

(٧) شرح المفصل ٢/ ١٧

(٨) المصدر نفسه .

(٩) شرح الرضي على كافية ابن الحاجب ٢/ ٥٣

(١٠) شرح المقرب ١/ ٥٣٨

(١١) شرح التسهيل ٢/ ٣٢٥

(١٢) شرح الرضي على كافية ابن الحاجب ٢/ ٥٣

(١٣) شرح التصريح على التوضيح ١/ ٥٧٨

(١٤) مجيب الندا ٤٠٧

(١٥) ارتشاف الضرب ٣/ ١٥٧٩ ، وشرح ابن عقيل ١/ ٥٤١ ، وشرح التصريح على التوضيح ١/ ٥٨٩

(١٦) المقتضب ٢/ ٥٣٢

(١٧) شرح كتاب سيبويه ٢/ ٤٥٢

(١٨) البيان في شرح اللمع ٢٢١ ، وتوجيه اللمع ٢٠٥ ، وشرح التصريح على التوضيح ١/ ٥٨٩

الضرير [١] ، والشريف عمر الكوفي [٢] ، وابن الأنباري [٣] ، وابن هشام [٤] ، والأزهري [٥] ، والسيوطي.[٦]

❖ وفي (قبح الفصل بين رب ومجرورها) لا يُفصل بينهما عند ابن السراج ، وابن جني ، وابن عصفور [٧] ، وأبو حيان[٨] ، وابن عقيل [٩] ، والأشموني.[١٠]

❖ وفي (قبح إضمار الجار في قولهم : لاه أبوك ، ولقيته أمس) وافق سيبويه في الجواز : الزجاج [١١] ، وابن السراج [١٢] ، والسيرافي [١٣] ، والوراق [١٤] ، وابن سيده [١٥] ، والزمخشـــري [١٦] ، وابن الأنباري [١٧] ، وابن يعيش [١٨] ، والرضي [١٩] ، وابن هشام [٢٠] ، والسيوطي.[٢١]

---

(١) شرح اللمع في النحو ٧٢ - ٧٣

(٢) البيان في شرح اللمع ٢٢١ - ٢٢٢

(٣) ارتشاف الضرب ٣/ ١٥٨٠

(٤) المساعد على تسهيل الفوائد ٢/ ٢١

(٥) شرح التصريح على التوضيح ١/ ٥٨٩ - ٥٩٠

(٦) همع الهوامع ١/ ٢٤٢ - ٢٤٣

(٧) المقرب ٢٧١ ، وشرح الجمل ١/ ٥٢٧

(٨) ارتشاف الضرب ٤/ ١٧٦١

(٩) المساعد على تسهيل الفوائد ٢/ ٣٠١

(١٠) شرح الأشموني ٢/ ١١٨

(١١) شرح كتاب سيبويه ٤/ ٢٣٩ ، والمخصص ٤/ ٧٢

(١٢) الأصول ١/ ٤٣٣ ، ٢/ ١١٤

(١٣) شرح كتاب سيبويه ٤/ ٢٣٩

(١٤) العلل في النحو ١٨٥ ، ٢٢٤

(١٥) العدد في اللغة ١/ ٧٧

(١٦) شرح المفصل ٤/ ٥١٦

(١٧) الإنصاف في مسائل الخلاف ٣٩٤

(١٨) شرح المفصل ٥/ ٢٦١

(١٩) شرح الرضي على كافية ابن الحاجب ٤/ ١٧٩

(٢٠) مغني اللبيب ١/ ١٨٣

(٢١) همع الهوامع ٢/ ١٨٨ ، ٤٧٢ ، ٣٥٣ - ٣٥٤ ، ٣/ ١٠ ، ٥٢٠

❖ وفي (قبح الفصل بين المضاف والمضاف إليه) وافقه في المنع البصريون [١] ، وابن النحاس [٢] ، وابن جني [٣] ، والواسطي [٤] ، والخوارزمي [٥] ، وابن عصفور.[٦]

❖ وفي (قبح وصف المشتق قبل إعماله) وافق سيبويه في اشتراط عدم الوصف البصريـــون والفراء [٧] ، والسيرافي [٨] ، وابن سيده [٩] ، وابن عصفور [١٠] ، وابن مالك [١١] ، وأبو حيان [١٢] ، وابن هشام [١٣] ، وابن عقيل [١٤] ، والأشموني [١٥] ، والأزهري [١٦] ، والسيوطي [١٧] ، والفاكهي.[١٨]

❖ وفي (قبح الإتيان بتابع لفاعل " نعم " المضمر) وافق سيبويه في المنع : ابن السراج ، والفارسي[١٩] ، والرضي.[٢٠]

---

(١) الإنصاف ٤٢٧ - ٤٣٦ ، وتوضيح المقاصد والمسالك ٢/ ٨٢٤ ، وشرح الأشموني ٢/ ١٧٩

(٢) إعراب القرآن ١/ ٥٨٣

(٣) الخصائص ٥٧٥

(٤) شرح اللمع ٥٥ - ٥٦

(٥) التخمير ١/ ٥٠٧ - ٥١٠

(٦) شرح الجمل ٣/ ٢٣٨ - ٢٤٣

(٧) ارتشاف الضرب ٥/ ٢٤٦٠ ، والمساعد على تسهيل الفوائد ٢/ ١٩١

(٨) شرح كتاب سيبويه ٢/ ٣٥٩

(٩) المحكم والمحيط الأعظم ٦/ ٣٢٠

(١٠) المقرب ١٨٨

(١١) شرح التسهيل ٣/ ٧٤

(١٢) ارتشاف الضرب ٥/ ٢٤٦٠

(١٣) مغني اللبيب ٢/ ٩٤

(١٤) المساعد على تسهيل الفوائد ٢/ ١٩١ - ١٩٢

(١٥) شرح الأشموني ٢/ ٢١٦ - ٢١٧

(١٦) شرح التصريح على التوضيح ٢/ ١٢

(١٧) همع الهوامع ٣/ ٧٢ - ٧٣

(١٨) مجيب الندا في شرح قطر الندى ٤٧٦

(١٩) المساعد ٢/ ١٢٨

(٢٠) شرح الرضي على كافية ابن الحاجب ٥/ ٢٦٦

❖ وفي (قبح إعمال خير في الاسم الظاهر) وافق سيبويه في المنع : المبرد [١] ، وابن مالك [٢] ، وابن يعيش [٣] ، والزمخشري [٤] ، والرضي [٥] ، وابن عقيل.[٦]

❖ وفي (قبح الوصف بالأسماء الجامدة) وافقه في المنع السيرافي [٧] ، والرضي [٨] ، والسيوطي.[٩]

❖ وفي (قبح الوصف بالجواهر إذا كان المراد حقيقتها) وافق سيبويه في المنع : والسيرافي [١٠] ، والشنتمري [١١] ، وابن مالك [١٢] ، وأبو حيان [١٣] ، والسيوطي.[١٤]

❖ وفي (قبح وصف المقادير أو الوصف بها) وافق سيبويه في المنع : المبرد [١٥] ، والسيرافي [١٦] ، وابن مالك [١٧] ، ووالشنتمري [١٨] ، وأبي حيان.[١٩]

---

(١) المقتضب ٢/ ٢٠٣

(٢) شرح التسهيل ٣/ ٦٥

(٣) شرح المفصل ٤/ ١٤١

(٤) المصدر نفسه .

(٥) شرح الرضي ٤/ ٤٥٠ - ٤٥١

(٦) شرح ابن عقيل ٢/ ١٤٩

(٧) شرح كتاب سيبويه ٦/ ٦٤

(٨) شرح الرضي على كافية ابن الحاجب ٢/ ٦٠ ، ٣/ ١٤

(٩) الأشباه والنظائر ٢/ ٢٧٤

(١٠) شرح كتاب سيبويه ٦/ ١٠٠- ١٠١

(١١) النكت ٢٢١/١

(١٢) شرح التسهيل ٣/ ٣١٥

(١٣) ارتشاف الضرب ٤/ ١٩٢٠

(١٤) الأشباه والنظائر ٢/ ٢٧٤

(١٥) شرح المفصل ٢/ ٤٤

(١٦) شرح كتاب سيبويه ٦/ ١٤، ٦/ ١٠٦

(١٧) المساعد على تسهيل الفوائد ٢/ ٤١٢ ، وشرح عمدة الحافظ ١/ ٤٤١- ٤٤٣ ، وشرح التسهيل ٣/ ٣١٥

(١٨) النكت ١/ ٢٠١، ١/ ٢٢٢- ٢٢٣

(١٩) الارتشاف ٤/ ١٩٢٠

❖ وفي (قبح حذف الوصف الواقع على موصوفين اختلف العامل فيهما واتحد العمل) وافق سيبويه في لزوم القطع وعدم الإتباع على النعت جمهور النحويين [١] ، وهم : المبرد [٢] ، وابن السراج [٣] ، وابن عصفور [٤] ، وابن مالك [٥] ، والرضي [٦] ، وابن عقيل.[٧]

❖ وفي (قبح مجيء المعرفة وصفًا للنكرة في : هذه مائة ضرب الأمير) وافق سيبويه في المنع : المبرّد [٨] ، والسيرافي [٩] ، وابن السَّراج [١٠] ، والثمانيني [١١] ، والحريريّ [١٢] ، وحيدرة اليمني [١٣] ، وابن يعيش [١٤] ، وابن عصفور [١٥] ، وابن مالك ، وابن الناظم [١٦] ، وأبو

(١) شرح الرضي على كافية ابن الحاجب ٣/ ٤٨ ، وارتشاف الضرب ٤/ ١٩٢٣ ، وشرح التصريح على التوضيح ٢/ ١٢٢

(٢) المقتضب ٢/ ٥٤٠

(٣) الأصول ٢/ ٤١ - ٤٢

(٤) شرح جمل الزجاجي ١/ ١٦٠ ، والمقرب ٣٠٣

(٥) شرح عمدة الحافظ ١/ ٥٤٥

(٦) شرح الرضي على كافية ابن الحاجب ٣/ ٤٨

(٧) شرح ابن عقيل ٢/ ١٦٠

(٨) المقتضب ٢/ ٥٣٤

(٩) شرح كتاب سيبويه ٧/ ٥٤- ٥٥ ، ٥/ ١٣٥

(١٠) الأصول ٢/ ٢٣ ، ٢/ ٣٣

(١١) الفوائد والقواعد ٣٥٥

(١٢) شرح ملحة الإعراب ٩٥- ٩٦

(١٣) كشف المشكل في النحو ١٨٣

(١٤) شرح المفصل ٢/ ٢٤٤- ٢٤٥

(١٥) المقرّب ٢٩٩ ، وشرح جمل الزجاجي ١/ ١٥٥

(١٦) شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك ٣٥١

الفداء [١] ، وابن هشام [٢] ، وابن عقيل [٣] ، والمكودي [٤] ، والأشموني [٥] ، والأزهري [٦] ، والصبان.[٧]

❖ وفي (قبح وصف الضمير أو الوصف به) وافق سيبويه في المنع : الفراء [٨] ، وابن السراج [٩] ، والثمانيني [١٠] ، وابن الأنباري [١١] ، وابن يعيش [١٢] ، وابن الحاجب [١٣] ، وابن عصفور [١٤] ، وابن مالك [١٥] ، وأبو الفداء [١٦] ، والرضي.[١٧]

❖ وفي (قبح حذف المنعوت وإقامة الصفة المشابهة للفعل المضارع مقامه) وافق سيبويه في اشتراط وجود قرينة تدل على حذف المنعوت : ابن جني [١٨] ، وابن عصفور [١٩] ، وابن مالك [٢٠] ، وأبو حيان [٢١] ،

(١) الكناش في النحو والتصريف ١/ ١٦٠- ١٦٢
(٢) شرح شذور الذهب ٤٣٦
(٣) شرح ابن عقيل ٢/ ١٥٢
(٤) شرح المكودي على الألفية ٢١٢
(٥) شرح الأشموني ٢/ ٣١٧- ٣١٨
(٦) شرح التصريح على التوضيح ٢/ ١١٠- ١١١
(٧) حاشية الصبان على شرح الأشموني ٣/ ٨٧
(٨) معاني القرآن ١/ ٤٧١
(٩) الأصول ٢/ ٣١
(١٠) الفوائد والقواعد ٣٥٩
(١١) البيان في غريب إعراب القرآن ١/ ١٣١
(١٢) شرح المفصل ٢/ ٢٤٦ - ٢٤٧
(١٣) الإيضاح في شرح المفصل ١/ ٤٤٥ - ٤٤٦
(١٤) المقرب ٢٩٩ ، وشرح جمل الزجاجي ١/ ١٥٥
(١٥) شرح التسهيل ٣/ ٣٢٠ - ٣٢١
(١٦) الكناش في النحو والتصريف ١/ ١٦٢ - ١٦٣
(١٧) شرح الرضي على كافية ابن الحاجب ٣/ ٣٧ - ٣٨
(١٨) الخصائص ٥٤٨
(١٩) شرح جمل الزجاجي ١/ ١٧٠
(٢٠) شرح عمدة الحافظ ١/ ٥٤٦
(٢١) ارتشاف الضرب ٤/ ١٩٣٨

وابن عقيل [١] ، وابن هشام [٢] ، والأزهري.[٣]

❖ وفي (قبح حذف الظرف المنعوت وإقامة النعت مقامه) وافق سيبويه في المنع : ابن السراج [٤] ، وابن يعيش.[٥]

❖ وفي مسألة (النصب على المدح أو الشتم أو التعظيم وقبح النصب على الحالية) وافق سيبويه في المنع : الفراء [٦] ، والمبرد [٧] ، وابن يعيش [٨] ، وابن الأنباري [٩] ، وابن هشام [١٠] ، والأزهري.[١١]

❖ وفي (قبح توكيد الضمير المتصل دون تأكيد بالمنفصل أو الفصل) وافق سيبويه في المنـــع : البصريون [١٢] ، وابن عصفور [١٣] ، وابن هشام [١٤] ، وابن عقيل [١٥] ، والأزهري.[١٦]

(١) شرح ابن عقيل ٢/ ١٦٢

(٢) شرح التصريح على التوضيح ٢/ ١٢٧ - ١٢٩

(٣) المصدر نفسه .

(٤) الأصول ١/ ١٩٣- ١٩٤

(٥) شرح المفصل ١/ ٤٢٥ - ٤٢٦

(٦) معاني القرآن ٣/ ٢٩٨

(٧) المقتضب ٢/ ٥٤١

(٨) شرح المفصل ١/ ٣٧٠ - ٣٧٣

(٩) الإنصاف ٤٦٨ - ٤٧١

(١٠) مغني اللبيب ١/ ٨٥

(١١) شرح التصريح ٢/ ١٢٦

(١٢) الإنصاف ٤٧٥

(١٣) شرح الجمل ١/ ٢٣٩

(١٤) شرح شذور الذهب ٤٤٨

(١٥) شرح ابن عقيل ٢/ ١٦٨

(١٦) شرح التصريح ٢/ ١٤٠

❖ وفي (قبح عطف الاسم الظاهر على الضمير المرفوع دون تأكيد بالمنفصل أو فصل) وافق سيبويه في المنع : البصريون [١] ، والمبرّدُ [٢] ، الفارسي [٣] ، وابن عصفور [٤] ، والكيشي [٥] ، وابن هشام.[٦]

❖ وفي (قبح عطف الاسم الظاهر على الضمير المجرور) وافق سيبويه في المنع : ابن السراج [٧] ، والسيرافي [٨] ، والثمانيني [٩] ، والزمخشري [١٠] ، وابن الأنباري [١١] ، وابن عصفـــور [١٢] ، وابن الناظم [١٣] ، والكيشي [١٤] ، وابن هشام [١٥] ، وابن عقيل.[١٦]

❖ وفي (قبح عطف ما بعد الواو على ما قبلها في : ما لك وزيدٍ وما شأنك وعمرٍو) وافقه في منع الرفع بعطف (عمرو) على الشأن ابن يعيش [١٧] ، وابن عصفور.[١٨]

---

(١) الإنصاف ٤٧٥

(٢) المقتضب ٢/ ١٧٠ ، ٢٢٦

(٣) ارتشاف الضرب ٤/ ٢٠١٣

(٤) الجمل ١/ ٢٠٠ ، والمقرب ٦٦٩

(٥) الإرشاد إلى علم الإعراب ١٧٩

(٦) شرح شذور الذهب ٤٤٨

(٧) الأصول ٢/ ٧٩

(٨) شرح كتاب سيبويه ٥/ ٨٠

(٩) الفوائد والقواعد ٣٩٠

(١٠) شرح المفصل ٢/ ٢٧٧

(١١) البيان في غريب إعراب القرآن ١/ ١٥٣

(١٢) المقرب ٣١١ ، وشرح جمل الزجاجي ١/ ٢٠٢

(١٣) شرح ابن الناظم ٣٨٧

(١٤) الإرشاد إلى علم الإعراب ١٧٩

(١٥) شرح شذور الذهب ٤٤٨

(١٦) شرح ابن عقيل ٢/ ١٨٦

(١٧) شرح المفصل ١/ ٤٤٢

(١٨) المقرب ٢٢٦

❖ وفي (قبح عطف ما بعد الواو على ما قبلها في : حسبك وزيدٍ درهمٌ) وافق سيبويه في المنع : أبو حيان [١] ، والصبان.[٢]

❖ وفي (قبح عطف ما بعد الواو على ما قبلها في : هذا لك وأباك) وافق سيبويه في المنع : ابن مالك [٣] ، والرضي [٤] ، والأزهري.[٥]

❖ وفي (قبح الفصل بين حرف العطف والمعطوف المجرور بظرف أو بحرف جر) وافق سيبويه في المنع : البصريون [٦] ، والمبرد [٧] ، وابن مالك [٨] ، والرضي [٩] ، وأبو حيان [١٠] ، والزجاج [١١] ، وابن جني [١٢] ، وابن عقيل.[١٣]

❖ وفي (قبح عطف المعرفة على النكرة) وافق سيبويه في الجواز : السيرافي [١٤] ، وابن جني [١٥] ، وابن عصفور [١٦] ، وابن مالك [١٧] ، وأبو حيّان [١٨] ، وابن هشام.[١٩]

---

(١) ارتشاف الضرب ٣/ ١٤٩٢

(٢) حاشية الصبان ٢/ ١٩٨

(٣) المساعد ١/ ٥٤٧

(٤) شرح الرضي ٢/ ٣٩

(٥) شرح التصريح ١/ ٥٣٣

(٦) المساعد ٢/ ٤٧٨

(٧) المقتضب ٢/ ٤٢٤

(٨) شرح التسهيل ٣/ ٣٨٤

(٩) شرح الرضي ٣/ ٧٧

(١٠) البحر المحيط ٥/ ٢٤٤

(١١) معاني القرآن وإعرابه ٣/ ٥١

(١٢) الخصائص ٢/ ٣٩٥

(١٣) المساعد ٢/ ٤٧٨

(١٤) شرح كتاب سيبويه ٢/ ٣٨٦ ــ ٣٨٨

(١٥) الخصائص ٥٧٦

(١٦) شرح جمل الزجاجي ١/ ٢٠٢

(١٧) شرح التسهيل ٢/ ٦١ ، ٣/ ٨٧

(١٨) ارتشاف الضرب ٤/ ١٨٠٢

(١٩) مغني اللبيب ٢/ ٣٤٨ ، والأشباه والنظائر ١/ ٣٦٦

❖ وفي (قبح حذف التنوين من المنادى واسم لا النافية للجنس الشبيهين بالمضاف) وافق سيبويه في وجوب التنوين نحويون هم : المبرد [١] ، والسيرافي [٢] ، وابن يعيش.[٣]

❖ وفي (قبح ندب النكرة والمبهم والموصول) وافق سيبويه في المنع : البصريون [٤] ، والمبرد [٥] ، والثمانيني [٦] ، وابن الخباز [٧] ، وابن يعيش [٨] ، وابن عقيل [٩] ، والمكودي.[١٠]

❖ وفي (قبح إظهار الفعل مع المحذر منه ، والمصدر " عذير " واسم الفعل " نعاء ") وافقه في المنع : الخوارزمي [١١] ، وأبو الفداء [١٢] ، وابن الناظم [١٣] ، وابن عقيل [١٤] ، والأشموني.[١٥]

❖ وفي (قبح تقديم معمول اسم الفعل عليه) وافق سيبويه في المنع : البصريون [١٦] ، كالمبرد [١٧] ، وابن السراج [١٨] ، وابن عصفور [١٩] ، وابن مالك [٢٠] ،

---

(١) المقتضب ٢/ ٤٧٨ ، ٥٧٨

(٢) شرح كتاب سيبويه ٤/ ٨٥

(٣) شرح المفصل ٢/ ٩٢

(٤) الإنصاف ٣٦٢ ، وشرح الرضي على كافية ابن الحاجب ١/ ٤٢٢

(٥) المقتضب ٢/ ٥١٦ - ٥١٧

(٦) الفوائد والقواعد ٤٨٣

(٧) توجيه اللمع ٣٤٥

(٨) شرح المفصل ١/ ٣٦٠

(٩) المساعد على تسهيل الفوائد ٢/ ٥٣٥

(١٠) شرح المكودي ٢٤٨ - ٢٤٩

(١١) التخمير ١/ ٣٧٥ ، ٣٧٨ - ٣٧٩

(١٢) الكناش في النحو والتصريف ١/ ١١٠

(١٣) شرح ابن الناظم ٤٣٢ - ٤٣٤

(١٤) المساعد على تسهيل الفوائد ٢/ ٥٧٠ - ٥٧٤

(١٥) شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ٣/ ٨٤

(١٦) الإنصاف ١/ ٢٢٨ ، وأسرار العربية ١/ ١٥٦ ، وارتشاف الضرب ٥/ ٢٣١١

(١٧) المقتضب ٢/ ٢٢٧

(١٨) الأصول ١/ ١٤٢

(١٩) المقرب ١٩٨ ، ٢٠٣

(٢٠) شرح عمدة الحافظ ٢/ ٧٣٩ - ٧٤٠

والكيشي [١] ، وابن النحاس [٢] ، وابن هشام [٣] ، وابن عقيل [٤] ، والمكودي [٥] ، والأشموني [٦] ، والسيوطي [٧] ، والفاكهي [٨] ، ووافقهم من الكوفيين : الفراء.[٩]

❖ وفي (قبح إلحاق هاء الغائب باسم الفعل الدال على الأمر) وافق سيبويه في المنع : المبرد [١٠] ، وابن السراج [١١] ، وابن الأنباري [١٢] ، وأبو حيان [١٣] ، وابن الناظم.[١٤]

❖ وفي (قبح الفصل بين النواصب وأفعالها) وافق سيبويه في المنع : الفراء [١٥] ، وابن الحاجب [١٦] ، وابن يعيش [١٧] ، والرضي [١٨] ، والفاكهي.[١٩]

❖ وفي (قبح إعمال " إذن " إن فصل بينها وبين الفعل بغير القسم أو لا النافية) وافـــق

---

(١) الإرشاد إلى علم الإعراب ٨٩

(٢) شرح المقرب ١/ ٥٠٧

(٣) شرح قطر الندى وبل الصدى ٢٨٥ - ٢٨٦ ، ٢٨٨

(٤) المساعد على تسهيل الفوائد ٢/ ٦٥٧ ، وشرح ابن عقيل ٢/ ٢٣٧

(٥) شرح المكودي ٢٦٠

(٦) شرح الأشموني ٣/ ١٠١

(٧) همع الهوامع ٣/ ١٠٣

(٨) مجيب الندا في شرح قطر الندى ٤٦٦

(٩) الإنصاف ١/ ٢٢٨

(١٠) المقتضب ٣/ ٢٢٧

(١١) الأصول ١/ ١٤٢

(١٢) أسرار العربية ١/ ١٥٥ - ١٥٦

(١٣) ارتشاف الضرب ٥/ ٢٣٠٩

(١٤) شرح ابن الناظم ٤٣٦

(١٥) معاني القرآن ١/ ٤٦٩

(١٦) أمالي ابن الحاجب ٢/ ٨٠٠

(١٧) شرح المفصل ٥/ ١٢٦ - ١٢٧

(١٨) شرح الرضي ٥/ ٣١

(١٩) مجيب الندا ١١١

سيبويه في المنع : ابن السراج [١] ، وابن يعيش [٢] ، وابن مالك [٣] ، وابن هشام [٤] ، والمكودي [٥] ، والخضري [٦] ، والفاكهي [٧] ، والصبان.[٨]

❖ وفي (قبح إعمال إذن إن توسطت الكلام واعتمد ما بعدها على ما قبلها) وافق سيبويه في المنع : المبرد [٩] ، وابن السراج [١٠] ، والزمخشري [١١] ، وابن يعيش [١٢] ، وابن عصفور [١٣] ، وابن مالك [١٤] ، والرضي [١٥] ، والكيشي [١٦] ، وأبو حيان [١٧] ، وابن هشام [١٨] ، وابن عقيل [١٩] ، والمكودي [٢٠] ، والخضري [٢١] ، والفاكهي.[٢٢]

---

(١) الأصول ٢/ ١٤٩

(٢) شرح المفصل ٥/ ١٢٧

(٣) شرح التسهيل ٤/ ٢٢

(٤) شرح شذور الذهب ٣١٠

(٥) شرح المكودي ٢٧٩

(٦) حاشية الخضري ٢/ ٢٥٧

(٧) مجيب الندا ١١٦ – ١١٧

(٨) حاشية الصبان ٣/ ٤٢٣

(٩) المقتضب ١/ ٣٠٨ – ٣٠٩

(١٠) الأصول ٢/ ١٤٨

(١١) شرح المفصل ٥/ ١٢٦

(١٢) شرح المفصل ٥/ ١٢٧

(١٣) المقرب ٣٣٨ ، وشرح جمل الزجاجي ٢/ ٢٨١

(١٤) شرح التسهيل ٤/ ٢١

(١٥) شرح الرضي على كافية ابن الحاجب ٥/ ٤٧– ٤٨

(١٦) الإرشاد إلى علم الإعراب ٢٠٢ – ٢٠٣

(١٧) ارتشاف الضرب ٤/ ١٦٥٢

(١٨) شرح شذور الذهب ٣٠٨ – ٣٠٩

(١٩) شرح ابن عقيل ٢/ ٢٦٨

(٢٠) شرح المكودي ٢٧٩

(٢١) حاشية الخضري ٢/ ٢٥٧

(٢٢) مجيب الندا ١١٥

❖ وفي (قبح رفع الفعل في : ما سرت فأدخلها ، وقلما سرت فأدخلها) وافق سيبويه في المنع : المبرد [١] ، والسيرافي [٢] ، وابن جني [٣] ، والعكبري [٤] ، وابن عصفور [٥] ، والرضي [٦] ، والمرادي [٧] ، وابن هشام [٨] ، والأزهري [٩] ، والسيوطي.[١٠]

❖ وفي (قبح رفع الفعل في : إنما سرت فأدخلها) وافق سيبويه في المنع : ابن سيده.[١١]

❖ وفي (قبح عطف " يعجز عنك " على " لا يسعني ") وافق سيبويه في المنع : ابن السراج [١٢] ، والسيرافي.[١٣]

❖ وفي (قبح جزم جواب النهي) وافقه في المنع : البصريون [١٤] ، والمبرد [١٥] ، وابن السراج [١٦] ، والسيرافي [١٧] ، والزمخشري [١٨] ، والشريف عمر الكوفي [١٩] ، وابن

---

(١) المقتضب ١/ ٣٤٣

(٢) شرح كتاب سيبويه ٣/ ٢١٥ - ٢١٦ ، ٢١٨ - ٢١٩

(٣) المبهج ١/ ١٧

(٤) اللباب ٢/ ٤٥

(٥) المقرب ٣٤٥

(٦) شرح الرضي على كافية ابن الحاجب ٥/ ٦٠

(٧) الجنى الداني ٥٥٦

(٨) الأشباه والنظائر ٢/ ١٣٠

(٩) شرح التصريح ٢/ ٣٧٤

(١٠) همع الهوامع ٢/ ١٧٧

(١١) شرح المشكل من شعر المتنبي ١/ ٤

(١٢) الأصول في النحو ٢/ ٢٢ ، ٤١ - ٤٢

(١٣) شرح كتاب سيبويه ٣/ ٢٣٢

(١٤) شرح التصريح ٢/ ٣٨٥

(١٥) المقتضب ١/ ٣٨٥

(١٦) الأصول ٢/ ١٦٢

(١٧) شرح كتاب سيبويه ١٠/ ١٢٧

(١٨) المفصّل في صنعة الإعراب ٣٣٣ - ٣٣٤

(١٩) البيان في شرح اللمع ٤٥٥

يعيش [١] ، وابن الحاجب [٢] ، وابن مالك [٣] ، وابن الناظم [٤] ، والكيشي [٥] ، وابن هشام [٦] ، وابن عقيل [٧] ، والأشموني.[٨]

❖ وفي (قبح جزم جواب النفي) وافقه في المنع : البصريون [٩] ، وابن الطراوة [١٠] ، والزمخشري [١١] ، والخوارزمي [١٢] ، وابن يعيش.[١٣]

❖ وفي (قبح الفصل بين حروف الجزم والفعل المضارع) وافق سيبويه في المنع : البصريون [١٤] ، والفراء [١٥] ، وابن الطراوة [١٦] ، والزمخشري [١٧] ، والخوارزمي [١٨] ، وابن يعيش.[١٩]

(١) شرح المفصل ٤/ ٢٧٧
(٢) شرح الرضي على كافية ابن الحاجب ٥/ ١٣٣
(٣) شرح التسهيل ٤/ ٤٣
(٤) شرح ابن الناظم ٤٨٧
(٥) الإرشاد إلى علم الإعراب ٢١٢
(٦) شرح قطر الندى وبل الصدى ١٠٤
(٧) شرح ابن عقيل ٢/ ٢٧٨
(٨) شرح الأشموني ٣/ ٢٢١
(٩) شرح التصريح ٢/ ٣٨٥
(١٠) رسالة الإفصاح ببعض ما جاء من الخطأ في الإيضاح ٩٩
(١١) المفصل في صنعة الإعراب ٣٣٤
(١٢) التخمير ٣/ ٢٤٧
(١٣) شرح المفصل ٤/ ٢٧٦
(١٤) شرح التصريح ٢/ ٣٨٥
(١٥) معاني القرآن ١/ ٢٩٧
(١٦) رسالة الإفصاح ببعض ما جاء من الخطأ في الإيضاح ٩٩
(١٧) المفصل في صنعة الإعراب ٣٣٤
(١٨) التخمير ٣/ ٢٤٧
(١٩) شرح المفصل ٤/ ٢٧٦

❖ وفي (قبح عدم جزم جواب إن الشرطية بعد جزمها للفعل) وافقه في المنع : الفراء [١] ، والمبرد [٢] ، والسيرافي [٣] ، وابن السراج [٤] ، وابن عصفور [٥] ، وابن مالك.[٦]

❖ وفي (قبح إدخال الفاء على إذا الواقعة في جواب الشرط) وافق سيبويه في المنع : الثمانيني [٧] ، والشريف عمر الكوفي [٨] ، وأبو حيان.[٩]

❖ وفي (قبح عطف الاسم على الفعل في : إن تأتني فتحدثني أحدثك) وافقه في المنع : المبرد [١٠] ، والزجاج [١١] ، والسيرافي [١٢] ، والزمخشري [١٣] ، وابن عصفور [١٤] ، وابن مالك [١٥] ، والرضي [١٦] ، وأبو حيان [١٧] ، والأزهري.[١٨]

❖ وفي (قبح مجيء فعل الشرط مضارعًا مجزومًا إذا كان الجواب للقسم المتقدم) وافق سيبويه في منع الجزم : ابن يعيش [١٩] ، وابن عصفور [٢٠] ،

---

(١) معاني القرآن ١/ ٨٦ ، ٢/ ١٩

(٢) المقتضب ١/ ٣٧٣

(٣) شرح كتاب سيبويه ١٠/ ١٠٠ - ١٠١

(٤) الأصول ٢/ ١٦١

(٥) المقرب ٣٥١

(٦) شرح عمدة الحافظ ١/ ٣٥٤

(٧) الفوائد والقواعد ٥٤٤

(٨) البيان في شرح اللمع ٤٥٢ - ٤٥٣

(٩) ارتشاف الضرب ٤/ ١٨٧٢

(١٠) المقتضب ١/ ٣٧٧

(١١) معاني القرآن وإعرابه ٢/ ٣٤٩ ، ومعاني الحروف ٤٩

(١٢) شرح كتاب سيبويه ٥/ ٣١

(١٣) شرح المفصل ٥/ ١٢٠

(١٤) شرح جمل الزجاجي ٢/ ٣١٦

(١٥) شرح التسهيل ٤/ ٧٤ - ٧٥

(١٦) شرح الرضي على كافية ابن الحاجب ٥/ ٩٩

(١٧) ارتشاف الضرب ٤/ ١٨٦٩ ، والتذييل والتكميل ٦/ ٣٠٨

(١٨) شرح التصريح على التوضيح ١/ ٤٤٣

(١٩) شرح المفصل ٥/ ١٤١ - ١٤٢

وابن مالك [١] ، والرضي [٢] ، والأزهري.[٣]

❖ وفي (قبح تكرار " ما " في " ماما " أصل " مهما " الافتراضي) وافقه في المنع : المبرد [٤] ، والزجاج [٥] ، وابن السراج [٦] ، والشريف عمر الكوفي [٧] ، وابن يعيش [٨] ، وابن الحاجب [٩] ، وابن عصفور [١٠] ، وابن مالك [١١] ، والسيوطي.[١٢]

❖ وفي (قبح الفصل بين العدد وتمييزه المفرد المنصوب) وافقه في المنع : المبرد [١٣] ، وابن الحاجب [١٤] ، وابن عصفور [١٥] ، وابن مالك [١٦] ، والرضي [١٧] ، وابن عقيل [١٨] ، والأشموني.[١٩]

❖ وفي (قبح الفصل بين " كم " الخبرية والمضاف إليها) وافقه في المنع المبرد [٢٠] ،

---

(٢٠) شرح جمل الزجاجي ٢/ ٣١٧

(١) شرح التسهيل ٣/ ٢١٥

(٢) وشرح الرضي ٦/ ٢٣٠

(٣) شرح التصريح ٢/ ٤١٣

(٤) المقتضب ١/ ٣٤٩

(٥) معاني القرآن وإعرابه ٢/ ٢٩٩

(٦) الأصول ٢/ ١٥٩

(٧) البيان في شرح اللمع ٤٤٦

(٨) شرح المفصل ٤/ ٢٦٦ - ٢٦٧

(٩) أمالي ابن الحاجب ٦٥٨ - ٦٥٩

(١٠) شرح جمل الزجاجي ٢/ ٣١١ - ٣١٢

(١١) شرح التسهيل ٤/ ٦٨

(١٢) همع الهوامع ٢/ ٥٤٥

(١٣) المقتضب ٢/ ٤٦

(١٤) الإيضاح في شرح المفصل ١/ ٥٢٦

(١٥) شرح جمل الزجاجي ٢/ ١٢٩

(١٦) شرح التسهيل ٢/ ٤١٩ ، وشرح عمدة الحافظ ١/ ٥٣٢

(١٧) شرح الرضي على كافية ابن الحاجب ٤/ ٩٠

(١٨) المساعد على تسهيل الفوائد ٢/ ١٠٨

(١٩) شرح الأشموني ٣/ ٣٢٤

(٢٠) المقتضب ٢/ ٥١ - ٥٣

وابن السراج [١] ، وابن مالك [٢] ، وابن عصفور [٣] ، وأبو حيان.[٤]

❖ وفي (قبح قولهم : كم غلمانًا لك) وافقه في المنع : البصريون [٥] ، والمبرد [٦] ، وابن السراج [٧] ، وابن يعيش [٨] ، وابن مالك [٩] ، وابن هشام [١٠] ، والأزهري.[١١]

❖ وفي (قبح إضافة العدد إلى الصفة) وافق سيبويه في الجواز : ابن السراج [١٢] ، والسيرافي [١٣] ، وابن عصفور [١٤] ، وابن مالك [١٥] ، والرضي [١٦] ، وأبو الفداء [١٧] ، وابن عقيل [١٨] ، والأشموني [١٩] ، والأزهري [٢٠] ، والفاكهي.[٢١]

❖ وفي (قبح بناء الرباعي والخماسي من الثلاثي) وافقه في المنع : الأخفش [٢٢] ،

---

(١) الأصول ١/ ٣٢٠

(٢) شرح التسهيل ٢/ ٤٢٠ – ٤٢١

(٣) شرح الجمل ٢/ ١٤٨

(٤) ارتشاف الضرب ٥/ ٢٣٧٧

(٥) شرح الجمل ٢/ ١٤٥ ، وشرح الرضي ٤/ ٩١ ، والمساعد ٢/ ١٠٩ ، وشرح التصريح ٢/ ٤٧٤

(٦) المقتضب ٢/ ٥٥

(٧) الأصول ١/ ٢٢٣

(٨) شرح المفصل ٣/ ١٧٢

(٩) شرح التسهيل ٢/ ٤٢٠

(١٠) شرح شذور الذهب ٤٦٣

(١١) شرح التصريح على التوضيح ٢/ ٤٧٤

(١٢) الأصول في النحو ٣/ ٤٧٧

(١٣) شرح كتاب سيبويه ٤/ ٢٩٨ ، ٣٠٢

(١٤) شرح جمل الزجاجي ٢/ ١٢٥ - ١٢٦

(١٥) شرح التسهيل ٢/ ٣٩٨ ، ٤٠٠

(١٦) شرح الرضي ٤/ ٢٤٥

(١٧) الكناش في النحو والتصريف ١/ ٢٤١

(١٨) المساعد على تسهيل الفوائد ٢/ ٧٦

(١٩) شرح الأشموني ٣/ ٣١٧

(٢٠) شرح التصريح ٢/ ٤٥٢ - ٤٥٣

(٢١) مجيب الندا في شرح قطر الندى ٥٤٨

وابن السراج [١] ، والسيرافي [٢] ، وابن جني [٣] ، وابن عصفور [٤] ، والسيوطي.[٥]

❖ وفي (قبح تصغير ليس وسوى) وافق سيبويه في المنع : المبرد [٦] ، وابن يعيش.[٧]

❖ وفي (قبح تصغير اسم الفاعل) وافق في المنع البصريون والفراء[٨] ، والنحاس [٩] ، وابن الأنباري [١٠] ، والخوارزمي [١١] ، وابن يعيش [١٢] ، وابن مالك [١٣] ، والرضي.[١٤]

❖ وفي (قبح إبدال همزة المنسوب الممدود) وافق في الجواز المبرد [١٥] ، وابن السراج [١٦] ، والسيرافي [١٧] ، والوراق [١٨] ، والثمانيني [١٩] ، وابن مالك [٢٠] ، والرضي [٢١] ، وأبو حيان.[٢٢]

---

(٢٢) جمهرة اللغة ١/ ٤٩

(١) الأصول ٣/ ١٨٤

(٢) شرح كتاب سيبويه ٥/ ٢١٩

(٣) المنصف ١/ ٣٠

(٤) الممتع في التصريف

(٥) المزهر في علوم اللغة وأنواعها ١/ ١٥٥ ، ٢/ ٤١

(٦) المقتضب ١/ ٥٤٦

(٧) شرح المفصل ٣/ ٤٣٢ - ٤٣٣

(٨) ارتشاف الضرب ١/ ٣٥٢ ، ٥/ ٢٢٦٧

(٩) المساعد على تسهيل الفوائد ٢/ ١٩١ ، وحاشية الصبان ٢/ ٤٤٥

(١٠) الإنصاف ٢٩١ - ٢٩٢

(١١) التخمير ٢/ ٤٢٧

(١٢) شرح المفصل ٣/ ٤٣٤

(١٣) شرح التسهيل ١/ ٢٧٣

(١٤) شرح الرضي ٤/ ٤٠٤ - ٤٠٥

(١٥) المقتضب ٢/ ١٢٣

(١٦) الأصول ٣/ ٦٧

(١٧) شرح كتاب سيبويه ٤/ ١٠٧ - ١٠٨

(١٨) العلل في النحو ٣٥٩

(١٩) الفوائد والقواعد ٦٥٧

(٢٠) شرح عمدة الحافظ ٢/ ٨٨٧ - ٨٨٨

(٢١) شرح شافية ابن الحاجب ٢/ ٥٥

(٢٢) النكت الحسان في شرح غاية الإحسان ٢٠١

المبحث الثاني : المخالفون لسيبويه.

وهم مَن أجازوا ما قبّحه سيبويه واستحسنوه :

❖ ففي (قبح اتصال ضمير المفعول الثاني بالفعل المتعدّي إلى مفعولين ، إذا تقدّم البعيد على القريب) أجاز الاتصال مع تقدّم البعيد على القريب المبرد [١] ، وابن السراج.[٢]

وحجة المجيزين السماع :

ـــ مثل قول عثمان ﷺ : (أراهُمني الباطلُ شيطانًا) [٣] ، حيث قدّم ضمير الغائب على ضمير المتكلّم مع اتصالهما بالفعل ، والفاعل هو الضمير " هم " ، والمفعول هو الضمير " ني " ، والقياس المسموع : أرانيهم ، والوجه عند المعارضين : أراهم إياي الباطلُ شيطانًا.[٤]

وفي (قبح اتّصال ضمير المفعول الثاني بالفعل المتعدّي إلى مفعولين ، إذا تساويا في الرتبة وكانا للمتكلم) خالف سيبويه في تقبيح " منحتنيني " ابن المبرد ، فهو جائز عنده.[٥]

والحجة القياس : فقد أجاز النحويون (منحتنيني) قياسًا على جواز الاتصال مع الغائبين [٦] في قول العرب : (هم أحسن الناس وجوهًا وأنضرهموها).[٧]

واعترض عليه المانعون : فليس هذا كقولهم : منحتنيني ؛ لأن الغائب الأول خالف الثاني لفظًا.[٨]

لكني لا أوافق المجيزين لـــ" منحتنيني " ؛ لما فيها من ثقل في اللفظ ، ولوجود ما هو أكثر وضوحًا ، هو قولهم : (منحتني نفسي).

---

(١) الأصول ٢/ ١٢٠ ، وشرح المفصل ٢/ ٣٢٢ ، وشرح الرضي ٣/ ١٨١ ، والمساعد ١/ ١٠٦

(٢) الأصول ٢/ ١٢٠

(٣) ورد في النهاية في غريب الحديث والأثر ٢/ ١٧٨ " رأى " ، أراد أن الباطل جعلني عندهم شيطانًا .

(٤) التذييل والتكميل ٢/ ٢٣٢، وهمع الهوامع ١/ ٢٥٣

(٥) شرح كتاب سيبويه ٩/ ٦٥ ، وشرح الرضي ٣/ ١٨٢ ، والتذييل والتكميل ٢/ ٢٣٣

(٦) شرح الرضي على كافية ابن الحاجب ٣/ ١٨٢

(٧) لم أجده في كتب الأمثال ، وورد في شرح الجزولية للأبذي ٤٣٩ ، والتذييل والتكميل ٢/ ٢٢٨

(٨) التذييل والتكميل ٢/ ٢٢٧

❖ وفي (قبح اجتماع ضميرين متصلين عائدين إلى معنى واحد ، أحدهما للفاعل والآخر للمفعول) عارضه ابن كيسان [١] الذي أجاز المسألة.

وحجته السماع :

ـــ **قال شاعر : قد بتُّ أحرسني وحدي ويمنعني صوت السباع به يَضبَحن والهامِ** [٢]

واعترض المانعون على هذا ، فهو شاذ عند النحويين ، والصحيح : أَحرسُ نفسي.[٣]

ولعلي أوافق سيبويه فيما ذهب إليه ؛ لكراهية المشاكلة في اللفظ والمعنى ، إذ أن أصل الفاعل أن يكون مؤثرًا ، والمفعول متأثر منه ، وأصل المؤثر أن يغاير المتأثر ، فإن اتحدا معنى كره اتفاقهما لفظًا ، فلا يُقال : ضربَ زيدٌ زيدًا، إذا كان المراد: ضرب زيدٌ نفسه ، وقياسًا على هذا لا يُقال : ضربتُني ، ولا ضربتُنا ، وإن تخالفا لفظًا ؛ لاتحادهما معنى ؛ ولاتفاقهما من حيث كون كل واحد منهما ضميرًا متصلاً ؛ فاستبدلوا الضمير باسمٍ ظاهر ؛ ليكونا مختلفان لفظًا وإن اتحدا معنىً.[٤]

❖ وفي (قبح وقوع ضمير الفصل بين النكرة والمعرفة) أجازه أهل المدينة فيما حكاه سيبويه عنهم ، وتابعهم الكوفيون في الجواز [٥] ، والفراء [٦] ، وأبو موسى الجزولي [٧] ، وابن مالك [٨] ، وابن هشام.[٩]

وحجتهم السماع :

---

(١) ارتشاف الضرب ٤/ ٢١٢٢ ، وهمع الهوامع ١/ ٥٦٢

(٢) البيت لامرئ القيس في تفسير التحرير والتنوير ١٤/ ٣٠٢ ، وللنمر بن تولب في ديوانه ١١٣ ، وشواهد المغني ١/ ٤٢٩ ، وبلا نسبة في النهاية لابن الخباز ٣/ ٦٩٨ ، والمغني ١/ ١٤٦

الشاهد فيه : " أحرسني " ، حيث استعمل هذا الفعل استعمال أفعال القلوب ، فجمع فيه بين ضمير الفاعل وضمير المفعول .

(٣) ارتشاف الضرب ٤/ ١٢١٣ ، والتذييل والتكميل ٦/ ١١٥ ، وهمع الهوامع ١/ ٥٦٣

(٤) شرح الرضي على كافية ابن الحاجب ٥/ ١٨٠ - ١٨١

(٥) ارتشاف الضرب ٢/ ٩٥٢ ، والتذييل والتكميل ٢/ ٢٨٨ ، ومغني اللبيب ٢/ ١٥٣

(٦) المساعد ١/ ١٢٠ ، والارتشاف ٢/ ٩٥٢ - ٩٥٣ ، والتذييل والتكميل ٢/ ٢٨٨ ، ومغني اللبيب ٢/ ١٥٣

(٧) ارتشاف الضرب ٢/ ٩٥٦ ، والتذييل والتكميل ٢/ ٢٩٤

(٨) شرح التسهيل ١/ ١٦٨

(٩) ارتشاف الضرب ٢/ ٩٥٢ - ٩٥٣ ، التذييل والتكميل ٢/ ٢٨٨ ، ومغني اللبيب ٢/ ١٥٣

ـــ كقوله تعالى : ﴿ أن تكون أمة هي أربى من أمة ﴾ .[1]

ولعلي أوافق سيبويه فيما ذهب إليه من المنع ؛ لأن ضمير الفصل لم يقع في القرآن إلا بين معرفتين ، كما أن قوله تعالى : (أن تكون أمةٌ هي أربى من أمة) ، " أربى " في موضع نصب.

وفي (قبح وقوع ضمير الفصل بين نكرتين) حكى ابن الباذش أن قومًا من الكوفيين يجيزون الفصل في النكرات كما تكون في المعارف [2] ، وحكى الصفّار أن النحويين أجازوا الفصل بين اسم " لا " وخبرها في نحو : (لا رجل هو منطلق).[3]

وحجتهم القياس على جواز الفصل في المعارف ، كقولهم : إن زيدًا هو القائم.[4]

ولعلي أوافق سيبويه فيما ذهب إليه من المنع.

❖ وفي (قبح حذف العائد على الاسم الموصول إذا كان مرفوعًا بالابتداء و لم تطُل الصلة) أجاز الكوفيون حذف العائد بلا شذوذ مطلقًا ، سواء مع " أي " أو مع غيره ، وسواء طالت الصلة أم لم تطل [5] ، ومنهم : الثمانيني [6] ، وابن مالك [7] ، وابن الناظم [8] ، وأبو حيان [9] ، وابن عقيل [10] ، والمكودي.[11]

وحجة الكوفيين السماع :

---

(١) النحل : ٩٢

(٢) ارتشاف الضرب ٢/ ٩٥٦ ، والتذييل والتكميل ٢/ ٢٩٤ ، وهمع الهوامع ١/ ٢٧٧

(٣) المساعد على تسهيل الفوائد ١/ ١٢١ ، وارتشاف الضرب ٢/ ٩٥٦ ، والتذييل والتكميل ٢/ ٢٩٤

(٤) المصدر نفسه .

(٥) شرح الرضي ٣/ ٢٦٣ ، والتذييل والتكميل ٣/ ٨٥ ، وشرح ابن عقيل ١/ ١٤٣ ، وشرح الأشموني١/ ١٥٤ ، وشرح التصريح ١/ ١٧٣ ، وهمع الهوامع ١/ ٣٤٨

(٦) الفوائد والقواعد ٧٠٩

(٧) شرح التسهيل ١/ ٢٠٧ ، وشرح التصريح على التوضيح ١/ ١٧٣

(٨) شرح ابن الناظم ٦٦

(٩) ارتشاف الضرب ٢/ ١٠١٧

(١٠) شرح ابن عقيل ١/ ١٤٣

(١١) شرح المكودي ٣٩

ـــ كقراءة : ﴿ تماماً على الذي أحسن ﴾ [1] ، (أحسنُ) مرفوعٌ على أنه خبرٌ للمبتدأ المحذوف ، تقديره : هو أحسن ، حُذف " هو " ، وجاور " أحسن " الموصول ، وعُرِّفَ بتعريفه ، إذ كان كالمعرفة في امتناع دخول الألف واللام عليها [2] ، واعترض على هذا المهدوي حيث قال : (وفيه بُعد) [3] ، أما البصريون فقد خصوه بالضرورة ، ولا يُحمَل كلام الله عليه.[4]

ـــ وقراءة : ﴿ مثلاً ما بعوضة ﴾ [5] ، والتقدير : الذي هو بعوضة ، وحذف العائد على (ما) أقبح من حذف العائد على (الذي) ؛ لأن " الذي " لا يكون إلا موصولاً ، أما " ما " فقد تُفارق الموصولية إلى غيرها ، كما أنَّ الاسم مع " الذي " أطول من الاسم مع " ما ".[6]

والقياس : فقد جاز الحذف هنا قياسًا على جواز الحذف في قولهم : لاسيما زيدٌ.[7]

◊ وبعض هذه الشواهد يحتملُ وجوهًا من الإعراب غير التي ذكرها الكوفيون ، هي :

في الآية الأولى : أجاز الكسائي والفراء والبغداديون أن يكون أفعل التفضيل " أحسن " نعتٌ لـــ(الذي) ، ولا توصَف المعرفة إلا بمعرفةٍ مثلها ، لكن " أحسن " هنا قريبة من المعرفة ؛ إذ لا يدخلها الألف واللام.[8]

---

(١) الأنعام : ١٥٤ ، والرفع قراءة يحي بن يعمر ، وابن أبي إسحاق ، والحسن ، والأعمش ، انظر : معاني القرآن للفراء ١/ ٣٦٥ ، وتفسير الطبري ٨/ ٩٠ ، والكشاف ٢/ ٧٧ ، وتفسير القرطبي ٧/ ١٤٢ - ١٤٣ ، والبحر المحيط ٤/ ٢٥٥ - ٢٥٦ ، وإتحاف فضلاء البشر ٢٢٠ ، ومعجم القراءات القرآنية ٢/ ٣٣٥

(٢) تفسير القرطبي ٨/ ٩٠

(٣) تفسير القرطبي ٧/ ١٤٢

(٤) البحر المحيط ٤/ ٢٥٦

(٥) البقرة : ٢٦ ، والرفع قراءة قطرب ، ورؤبة بن العجاج ، وإبراهيم بن أبي عبلة ، والضحاك ، ورواها الأصمعي عن نافع ، انظر : معاني الفراء ١/ ٢١ - ٢٢ ، والمحتسب ١/ ١٤٥ - ١٤٦ ، وإعراب القرآن ١/ ١٥٣ ، والكشاف ١/ ١٤٢ - ١٤٣ ، وتفسير القرطبي ١/ ٢٤٣ ، والبحر المحيط ١/ ٢٦٧ - ٢٦٨ ، ومعجم القراءات القرآنية ١/ ٣٩

(٦) إعراب القرآن ١/ ١٥٣

(٧) شرح ابن عقيل ١/ ١٤٤ ، وشرح التصريح ١/ ١٧٢

(٨) تفسير القرطبي ٧/ ١٤٢ - ١٤٣ ، وإعراب القرآن ٢/ ٥٩٣ ، والبحر المحيط ٤/ ٢٥٥ - ٢٥٦ ، والتذييل والتكميل ٣/ ١٣٥ - ١٣٦

واعترض على هذا البصريون لأنه نعت للاسم قبل أن يَتِمَّ الكلام ، والمعنى عندهم : على المحسن المؤمن.[١]

وللفراء رأيٌ آخر ، وهو أن تكون (الذي) مصدرية ، محكومٌ بحرفيتها ، والتقدير : تمامًا على إحسانه ، أي : إحسان موسى بطاعتنا ، وقيامه بأمرنا ونهينا.[٢]

أما التبريزي [٣] فقد جعل الأصل فيها (أحسنُوا) بالجمع ، حُذِف منها " الواو " ، وبقيت الضمة ، كقول الشاعر :

ـــ فلو أنَّ الأطبـــا كانُ حـــولي وكان مع الأطبـــاء الأســـاةُ[٤]

وفي الآية الثانية :

قيل أنَّ " ما " استفهامية مبتدأ ، و" بعوضةٌ " خبرها [٥] ، وقيل زائدة ، و" بعوضة " خبر لمبتدأ محذوف ، تقديره : هو بعوضة ، ورأيٌ آخر وهو أنها صفة ، وجملة " هو بعوضة " مفسِّرة للكلام السابق.[٦]

ولعلي أوافق الكوفيين في تجويز حذف العائد على الاسم الموصول سواء مع " أي " أو غيرها ، وسواء طالت الصلة أم لم تطُل ؛ لأسباب هي :

---

(١) تفسير القرطبي ٧/ ١٤٣

(٢) والبحر المحيط ٤/ ٢٥٥ ، والتذييل والتكميل ٣/ ١٣٦

(٣) البحر المحيط ٤/ ٢٥٦

(٤) التخريج : البيت بلا نسبة في معاني الفراء ١/ ٩١ ، ومجالس ثعلب ١٠٩ ، والحيوان ٥/ ٢٩٧ ، والمقاصد النحوية ٤/ ٥٥١ ، والبحر المحيط ٤/ ٢٥٦ ، وشرح المفصل ٤/ ٢٠٨ ، ٥/ ٢٢٩ ، وهمع الهوامع ١/ ٢٢٩ ، والأشباه والنظائر ٧/ ١٩ ، وخزانة الأدب ٥/ ٢٢٩ ، ٢٣١ ، والدرر ١/ ١٧٨

اللغة : (الأطبا) جمع طبيب ، و(الأساة) جمع آسٍ وهو الطبيب الذي يعالج الجرح حتى يبرأ .

المعنى : حتى لو كان الأطباء والمداوون والمشافون حولي لما أراحوني مما يؤلِم قلبي من العشق ، حتى لو قالوا إن المشافين هم الذين يداوون الجروح .

الشاهد فيه : " كانُ " حيثُ حذف الشاعر واو الجماعة ، واكتفى بالضمة دلالة عليها .

(٥) الكشاف ١/ ١٤٣

(٦) البحر المحيط ١/ ٢٦٧

١) أن قراءة الرفع في قوله تعالى : ﴿ مثلاًما بعوضة ﴾ منسوبةٌ إلى رؤبة بن العجاج ، وهو عالمٌ بالشيح والقيصوم ، مشهودٌ له بالفصاحة ، شبهوه بالحسن في فصاحته.[١]

٢) حسُن حذف العائد على الاسم الموصول في قولنا (الذي كلمته) لأن " الذي ، والفعل ، والفاعل ، والمفعول " جميعًا كالاسم الواحد ، والموصول وصلته كالشيء الواحد ؛ لذا استطالوا اجتماع أربعة أشياء كشيءٍ واحد ، فحذفوا العائد للتخفيف ؛ لأنه فضلة ، ولا يُحذَف الموصول ؛ لأنه الاسم ، ولا الفعل ؛ لأنه الصلة ، ولا الفاعل ؛ فلا يستغني الفعل عن فاعله [٢] ، وقبح حذف العائد على الموصول إذا كان مرفوعًا على الابتداء ؛ لأنه جزء من جملة الصلة ، وليس فضلة كـــ" الهاء " المنصوبة في قولنا : (الذي كلمته) ، من هنا كان القياس على حذف العائد المنصوب ضعيف ، لكنَّا نرى أنَّ العلم بموضعه يُسهِّل الحذف في العائد المرفوع ، إذ أنَّ الصلة لا تكون بالمفرد ، وعليه يكون تقدير محذوفٍ في جملة الصلة أمرًا حتميـــًّا.[٣]

❖ وفي (قبح إعراب قائم مبتدأ في : قائم زيد) مذهب الكوفيين الجواز [٤] ، فقد أجازوا إعمال الوصف دون اعتماد واستحسنوا ذلك ، وهو مذهب الفراء [٥] ، والأخفش.[٦]

وحجتهم السماع :

ـــ كقوله تعالى : ﴿ ودانيةٌعليهم ظلالها ﴾.[٧]

(١) الكشاف ١/ ١٤٣

(٢) شرح كتاب سيبويه ٣/ ١١٥

(٣) المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات ١/ ١٤٦

(٤) أسرار العربية ٨١ ، وشرح التسهيل ١/ ٢٤٧ ، والتذييل والتكميل ٣/ ٢٧٥ ، ومغني اللبيب ٢/ ١٠٥ ، وشرح الأشموني ١/ ١٨١ ، وشرح التصريح على التوضيح ١/ ١٩٤

(٥) الإيضاح في شرح المفصل ١/ ٦٤١ - ٦٤٢

(٦) المسائل البغداديات ٤١٦ ، وشرح جمل الزجاجي ١/ ٣٢٣ ، وشرح التسهيل ١/ ٢٧٢ - ٢٧٣ ، ومغني اللبيب ٢/ ١٠٥ ، وشرح الأشموني ١/ ١٨١ ، وشرح التصريح على التوضيح ١/ ١٩٤ ، ومجيب الندا في شرح قطر الندى ٤٧٨ - ٤٧٩

(٧) الإنسان : ١٤

ـــ وقول الشاعر : خبيرٌ بنو لهبٍ فلا تكُ ملغيًا مقالةَ لهبـــيٍّ إذا الطيـــرُ مَرَّتِ [1]

ـــ وقولُ آخر : فخيرٌ نحنُ عند الناسِ منكـــم إذا الداعي المثوّبُ قـــال يا لا [2]

ورد المانعون أدلتهم كالآتي :

= أما قوله تعالى : (ودانيةٌ عليهم ظلالها) ، فيحتمل أن يكون " دانية " خبرًا مقدَّمًا ، و" ظلالها " مبتدأ ، وعليه : فلا دليـــل في الآية ، كما أن الوصف إذا حُمِل على الفعل في عمله لا يلزَم أن يُحمَل عليه في وقوعه صدر الجملة والابتداء به ، وعليه : يلزم وجود دليل آخر يجيز وقوع الخبر أول الكلام.[3]

= وأما قول الشاعر: * خبير بنو لهبٍ *

فلا حجة في البيت عندهم ؛ وإنما جاز الإخبار بالمفرد "خبير" عن الجمع " بنو لهبٍ" لأن "خبير " على وزن " فعيل " ، و" فعيل " على وزن المصدر كـــ" صهل صهيلاً " ، والمصدر يُخبَرُ به عن المفرد والمثنى والجمع ؛ لذا جاز الإخبار بـــ" خبير " عن المفرد والمثنى والجمع ، وأخذ حكم ما هو على زنته ، وعومل معاملته في جواز الإخبار بالمفرد عن الجمع.[4]

---

(١) التخريج : البيت لرجل من الطائيين في تخليص الشواهد ١٨٢ ، والمقاصد النحوية ١/ ٥١٨ ، وشرح التصريح ١/ ١٩٤ ، وبلا نسبة في شرح عمدة الحافظ ١٥٧ ، وأوضح المسالك ١/ ١٩١ ، وشرح ابن عقيل ١٠٣ ، وشرح الأشموني ١/ ١٨١ ، وهمع الهوامع ١/ ٩٤ ، والدرر ٢/ ٧

اللغة : (بنو لهب) قوم من الأزد عرفوا بزجر الطير ، و(ملغيًا) مهملاً .

المعنى : يقول : إن بني لهب عالمون بزجر الطير فإذا قال لك أحدهم قولاً فصدّقه ، ولا تتغافل عنه .

الشاهد فيه : " خبير بنو لهب " حيث أعمل الوصف (خبير) ، وهو بمعنى اسم الفاعل فرفع فاعلاً ، وهو قوله (بنو) من غير أن يتقدمه نفي أو استفهام ، وهذا على مذهب الأخفش وبعض النحويين ، أما جمهور النحويين فقد تأوّلوا البيت على التقديم والتأخير ، و(خبير) خبر مقدّم ، و(بنو) مبتدأ مؤخر .

(٢) التخريج : البيت لزهير بن مسعود الضبي في النوادر ١٨٥ ، وبلا نسبة في شرح التسهيل ١/ ٢٧٣ ، والتذييل والتكميل ٣/ ٢٧٤

اللغة : (المثوب) الذي يدعو الناس للحرب يستنصرهم ، و(يا لا) يا لبني فلان ، فحكى صوت الصارخ المستغيث .

الشاهد فيه : " خير نحن " حيث أعمل الوصف (خير) ، وهو بمعنى اسم الفاعل فرفع فاعلاً ، وهو قوله (نحن) من غير أن يتقدمه نفي أو استفهام ، وهذا على مذهب الأخفش وبعض النحويين ، أما جمهور النحويين فقد تأوّلوا البيت على التقديم والتأخير ، و(خير) خبر مقدّم ، و(نحن) مبتدأ مؤخر .

(٣) شرح جمل الزجاجي ١/ ٣٢٣ - ٣٢٤

(٤) شرح التصريح على التوضيح ١/ ١٩٤ ، ومجيب الندا في شرح قطر الندى ٤٧٩

❖ وجاز تقديم معمول خبر " كان " على اسمها عند الكوفيين جوازًا مطلقًا ، إذ فَصَلوا بين " كان " واسمها سواء كان الفاصل ظرفًا وشبهه ، أو غير ظرف ، مخالفين في هذا سيبويه.[1]

وحجة المجيزين السماع :

⌑ ومن تقديم المعمول وحده دون الخبر.

ـــ قول الشاعر : **قنافذُ هدَّاجونَ حولَ بيوتهم بما كان إيـــاهم عطيّـــةُ عُـــوَّدا** [2]

⌑ ومن تقديم المعمول مع الخبر قول الشاعر :

ـــ **فأصبحوا والنـــوى عالي معرَّســـــهِـــم وليس كلَّ النوى يُلقي المساكينُ** [3]

---

(١) شرح التسهيل ١/ ٣٦٧ ، وشرح ابن الناظم ٩٩ ، وشرح الرضي ٥/ ٢١٨ ، والمساعد ١/ ٢٧٦ ، وشرح ابن عقيل ٢/ ٢٤٢ ، وشرح المكودي ٥٨ ، وشرح الأشموني ١/ ٢٣٧ ، وشرح التصريح ١/ ٢٤٧ ، وحاشية الخضري ١/ ٢٥٤

(٢) التخريج : البيت للفرزدق في ديوانه ١/ ١٨١ ، والمقتضب ٣/ ٣٨٨ ، وتخليص الشواهد ٢٤٥ ، والمقاصد النحوية ٢/ ٢٤ ، وشرح التصريح ١/ ٢٤٧ ، وخزانة الأدب ٩/ ٢٦٨ ، ٢٦٩ ، والدرر ٢/ ٧١ ، وبلا نسبة في شرح التسهيل ١/ ٣٦٧ ، وشرح الكافية ٥/ ٢١٨ ، وشرح ابن الناظم ٩٩ ، والتذييل والتكميل ٤/ ٢٤١ ، ومغني اللبيب ٢/ ٦١٠ ، وشرح ابن عقيل ١/ ٢٤٣ ، والمساعد ١/ ٢٧٧ ، وشرح المكودي ٥٨ ، وشرح الأشموني ١/ ٢٣٨ ، ٢٤٠ ، وهمع الهوامع ١/ ١١٨

اللغة : (القنافذ) جمع قنفذ ، وهو حيوان صغير ، أعلاه مغطّى بريش حاد يقي به نفسه ، يخرج من مخبأه ليلاً ، يضرب به المثل في السرى ، فيقال : أسرى من القنفذ ، (هدّاجون) جمع هدّاج ، وهو صيغة مبالغة من هدج يهدج هدجانًا ، وهدج الرجل : مشى بارتعاش ، و(عطية) أبو جرير الشاعر .

المعنى : إن قوم جرير كالقنافذ يسيرون في الليل طلبًا للفحشاء وضروب الرجس كما عوّدهم عطيّة والد جرير .

الشاهد فيه : " بما كان إياهم عطية عوّدا " حيث قدّم الشاعر معمول خبر (كان) ، وهو " إياهم " على اسمها ، وهو " عطية " مع تأخير الخبر ، وهو " عطية " مع تأخير الخبر ، وهو جملة " عوّد " عن الاسم أيضًا ، هذا ما أجازه الكوفيون ، ومنعه البصريون .

(٣) التخريج : البيت لحميد بن ثور وليس في ديوانه ، وهو في الكتاب ١/ ٧٠ ، ١٤٧ ، والأزمنة والأمكنة ٢/ ٣١٧ ، وأمالي ابن الحاجب ٦٥٦ ، وتخليص الشواهد ١٨٧ ، والأشباه والنظائر ٦/ ٧٨ ، ٧/ ١٧٩ ، والمقاصد النحوية ٢/ ٨٢ ، وبلا نسبة في المقتضب ٣/ ٣٨٦ ، والأصول ١/ ٨٦ ، وشرح أبيات سيبويه ١/ ١٧٥ ، وشرح المفصل ٤/ ٣٥٥ ، وشرح التسهيل ١/ ٣٦٨ ، وشرح ابن الناظم ٩٩ ، والأشباه والنظائر ٧/ ١٧٩ ، وشرح ابن عقيل ١/ ٢٤٥ ، وشرح الأشموني ١/ ٢٤٠ ، وخزانة الأدب ٩/ ٢٧٠

اللغة : (أصبحوا) دخلوا في الصباح ، و(النوى) جمع نواة ، وهي نواة التمر ، و(المعرَّس) مكان نزول القوم ليلاً .

ـــ وآخر : باتت فؤاديَ ذاتُ الخـــالِ سالبـــةً فالعَيشُ إنْ حُمَّ لي عيشٌ من العَجَبِ [1]

ـــ وآخر : لئن كان سلمى الشيبُ بالصدِّ مغريًا لقد هـــوَّنَ السلـــوانَ عنها التَّحلّمُ [2]

ورَدَّ البصريون أدلةَ الكوفيين : إذ أن اسم " كان " مضمر فيه ، وهو ضمير الشأن أو الأمـــر ، وبهذا لم يفصِل بين " كان " واسمها فاصل ؛ لأن اسمها مضمرٌ فيها ، وبيانُ هذا كالآتي :

= أما البيت الأول فإن للبصريين فيه توجيهاتٌ هي :

١) أنّ اسم (كان) ضمير الشأن ، و(عطيّة) مبتدأ ، و(عوَّد) فعل ماض في موضع خبر المبتـــدأ ، و(إياهم) مفعول لـــ" عوَّد " ، والجملة الاسميّة (إياهم عطية عـــودا) في موضع خبر " كان " ، وعليه : لم يتقدَّم معمول الخبر على اسم (كان) ، ومنعه بعض النحويين ؛ لأن معمول الخبر لا يتقدَّم على المبتدأ إذا كان فعلاً.[3]

المعنى : يصف الشاعر كرمه فيقول : إنّ الضيوف قد نزلوا به ليلاً ، وعند الصباح ظهر لهم نوى التمر كومة كبيرة ، مع العلم أنهم لم يرموا جميع نوى التمر الذي أكلوه ، بل بلعوا بعضًا منها ، وهذا دليل على كثرة ما قُدّم لهم من التمر .

الشاهد فيه : " وليس كل النوى تلقي المساكين " حيث فصل بين (ليس) واسمها بمعمول خبرها ، وهو (كل النوى) ، وعند البصريين: اسم (ليس) ضمير مستتر هو ضمير الشأن .

(١) التخريج : البيت بلا نسبة في التذييل والتكميل ٤/ ٢٤١ ، وتخليص الشواهد ٢٤٨ ، والمقاصد النحوية ٢/ ٢٨ ، وشرح التصريح ١/ ١٩٠ ، وشرح الأشموني ١/ ٢٣٨ ، وخزانة الأدب ٩/ ٢٦٩

اللغة : (الخال) الشامة ، و(سالبة) مختلسة ، و(حُمَّ الأمر) قـــُدِّر .

المعنى : يقول إنّ الحسناء ذات الخال الأسود قد سلبت قلبه وأضنته ، وإذا قُدّر له أن يعيش فذلك من عجائب الأمور .

الشاهد فيه : " باتت فؤادي ذات الخال سالبة " حيث ولي (باتت) معمول خبرها ، وهو (فؤادي) ، فإنه معمول خبر (باتت) ، وهو (سالبة) ، وهذا جائزٌ عند الكوفيين ، ممتنعٌ عند البصريين .

(٢) التخريج : البيت بلا نسبة في التذييل والتكميل ٣/ ٢٣٨ ، وشرح الأشموني ١/ ٢٣٨

اللغة : (سلمى) اسم امرأة ، و(الصد) الإعراض ، و(مغريًا) مولعًا ، و(هوَّن) سهَّل وخفف ، و(السلوان) التسلّي والتصبّر ، و(التحلم) تكلّف الحلم .

المعنى : إذا كان الشيب قد حملكِ يا سلمى على الإعراض عني فإني قد وجدتُ وسيلة تخفف عنّي عبء الهجر هي تكلّف الحلم .

الشاهد فيه : " كان سلمى الشيبُ مغريًا " ، حيث ورد معمول خبر (كان) وهو " سلمى " بعدها مباشرة ، وهذا شاذٌ عند البصريين ؛ لأنه ليس ظرفـــًا ولا حرفَ جر .

(٣) شرح جمل الزجاجي ١/ ٣٧٨ ، والتذييل والتكميل ٤/ ٢٤٢ ، وشرح ابن عقيل ٢/ ٢٤٩

٢) جاز عند ابن مالك أن تكون (كان) زائدة ، و(ما) بمعنى " الذي " ، وجملة المبتدأ والخبر صلة موصول.

٣) أن في (كان) ضميرًا مستترًا يعود على " ما " هو اسمها ، و(عطية) مبتدأ ، و(عوَّد) خبره ، ومفعوله (الهاء) العائدة على " ما " والمعنى : الذي إياهم عطيةُ عوَّدَ ، أي : عوّده ، و(إياهم) مفعوله الثاني ، والتقدير : بما كان عطية عوّدهموه.[١]

٤) ومنهم مَن جعل البيت من الضرورات التي تُباح للشاعر ، ولا يُقاسُ عليه.[٢]

= وأما البيت الثاني فإنه لا يجوز رفع (المساكين) على أنه اسم " ليس " ؛ لأن في البيت روايات عدة ، إذ يُروى برفع " كل " ونصبه ، وبالياء التحتية في (يلقي) ، أو التاء الفوقية في (تلقي) ، والروايات كالآتي :

(الأولى والثانية) : برفع " كل" ، والياء التحتية في " يلقي " ، أو التاء الفوقية في " تلقي".

[وليس كلٌّ النوى يلقي المساكينُ]

و(ليس) فعل ماض ناقص ، و(كل) اسمه ، و(يلقي ، أو تلقي) فعل مضارع ، و(المساكين) فاعله ، وجملة (يلقي المساكين) خبر " ليس " ، واعترض عليها بعض النحويين ، إذ لا يحسُن رفع (كل) على أنه اسم " ليس " ؛ فيصير التقدير : " وليس كل النوى يلقيه المساكينُ " ؛ لأنه يؤدي إلى حذف العائد في جملة الخبر [٣] ، وهو قبيح.[٤]

(الثالثة) : رواية نصب " كل " ، والفعل (يلقي) بالياء التحتية.

[ليس كلَّ النوى يلقي المساكينُ]

(ليس) فعل ماض ناقص ، و(ضمير الشأن) اسمه ، و(كل) مفعول "يلقي" مقـــدَّم ، و(يلقي) فعل مضارع ، و(المساكين) فاعله ، وجملة (كل النوى يلقي المساكين) خبر "ليس".[٥]

---

(١) شرح كتاب سيبويه ٣/ ٦٣ - ٦٤ ، وشرح التسهيل ١/ ٣٦٨ ، والتذييل والتكميل ٤/ ٢٤٣ ، والمساعد على تسهيل الفوائد ١/ ٢٧٧ ، وشرح الأشموني ١/ ٢٣٨

(٢) شرح الأشموني ١/ ٢٣٨

(٣) شرح كتاب سيبويه ٣/ ٦٢ - ٦٣

(٤) انظر المسألة في شرح التسهيل ٢/ ١٣٧ - ١٤٠

(٥) شرح ابن عقيل ٢/ ٢٤٩

وأنكر العيني استشهاد الكوفيين ؛ لأن (المساكين) ليس اسم " ليس " ، فلو كان اسمها لقال : (يلقون المساكين) كما يُقال : (قاموا الزيدون) ، على أنّ الجملة خبر مقدَّم ، والاسم بعدها مبتدأ مؤخَّر ، كما أن البيت لم يُروَ إلا " يلقي المساكين " بالياء التحتيّة ، واسم " ليس " في هذا البيت ضمير الشأن عند الكوفيين والبصريين.

= أما البيت الثالث فهو على احتمال أن يكون (فؤادي) منادى على معنى : بانت – يافؤادي – ذاتُ الخال سالبةً ، أي : سالبةً لك ، وعليه : فلا حجة في البيت.

= والبيت الرابع يحتمل أن يكون (سلمى) منادى على معنى : لئن كان – يا سلمى – الشيبُ بالصدِّ مغريًا ، أي : بصدِّك مغريًا.(١)

ولعلي أرى جواز تقديم معمول خبر " كان " على اسمها مطلقًا ؛ إذ أنَّ الاحتمال يبطِلُ الاحتجاج بالأدلة.

❖ (وفي قبح جر الاسم الواقع بعد " إن ") وعارض سيبويه نحويون جعلوا الجر مطّردًا : كيونس ، وابن مالك.(٢)

❖ (وفي قبح تصدير الكلام بـــ(أن) المفتوحة) أجاز ذلك الفراء (٣) ، والأخفش (٤) ، وأبو حاتم السجستاني (٥) ، وجاز عندهم : أنَّك عاقلٌ صحيحٌ.

وحجتهم السماع :

ـــ كقوله تعالى : ﴿ وأَنَّ المساجدَ لله فلا تدعوا مع الله أحدًا ﴾. (٦)

و القياس : فقد جاز عندهم تقديم " أنَّ " المفتوحة قياسًا على جواز تقديم " أنْ " الخفيفة (٧) ، نحو قوله تعالى : ﴿ وأَن تصوموا خيرٌ لكم ﴾.(٨)

---

(١) التذييل والتكميل ٤/ ٢٤٣ – ٢٤٤ ، وشرح التصريح على التوضيح ١/ ٢٤٨

(٢) همع الهوامع ١/ ٤٤٢ ، وحاشية الصبان على شرح الأشموني ١/ ٣٥٧

(٣) التذييل والتكميل ٥/ ١٥٥ ، ٣/ ٣٥٠ ، وهمع الهوامع ١/ ١٠٣ ، ٤٩٨ – ٤٩٩

(٤) التذييل والتكميل ٣/ ٣٥٠ ، وارتشاف الضرب ٣/ ١١٠٧ ، والمساعد على تسهيل الفوائد ١/ ٢٢٣

(٥) التذييل والتكميل ٣/ ٣٥٠ ، وارتشاف الضرب ٣/ ١١٠٧

(٦) الجن : ١٨

(٧) التذييل والتكميل ٣/ ٣٥٠

(٨) البقرة : ١٨٤

ورَدَّ المانعون حججهم :

= أما قوله تعالى : ﴿ وأَنَّ المساجدَ لله فلا تدعوا مع الله أحدًا ﴾ ، ففيه وجهان :

(الأول) : أن تكون " أنّ " معمولة لما قبلها ، معطوفةٌ على ما قبلها في قوله تعالى : ﴿ أنه استمعَ نفرٌ من الجن ﴾ [1] ، والعاملُ فيهما : (أوحي إلي).

(والثاني) : أن تكون قبلها لامٌ محذوفة ، تقديرها : ولأن المساجد لله فلا تدعوا مع أحدًا.[2]

❖ وفي (قبح أن تلي إن أن والعكس) أجاز الفراء الجمع بين المؤكدَين [3] ، نحو : إِنّ أَنَّك قائمٌ يُعجبني ، كما أجازه هشام بشرط وجود " حقًّا " المتأخرة ، نحو : إِنّ أَنّ زيدًا منطلقٌ حقٌ ، على معنى : إنَّ انطلاقَ زيدٍ حقٌّ ، وإن حُذفَت لم يجز الجمع بينهما.[4]

وحجتهم القياس العقلي : فإذا كان الابتداء بـــ(أن) المفتوحة جائز عند الفراء فإن إدخال (إن) عليها جائزٌ أيضًا.[5]

❖ وفي (قبح حذف ضمير الشأن الواقع اسمًا لإن) أجاز الأخفش [6] " إن أفضلهم كان زيد " ، وتبعه في التجويز : ابن مالك. [7]

وحجتهم السماع :

ـــ كقوله ﷺ : (إن من أشد الناس عذابًا يوم القيامة المصورون) [8] ، ورد بالرفع على تقدير : إنه ، وحمله الكسائي على زيادة " من " ، وجعل (أشد الناس) اسمًا ، و(المصورون) خبرًا ، وذكر ابن مالك أن زيادة " من " مع اسم إن غير معروفة.[9]

---

(١) الجن : ١

(٢) شرح كتاب سيبويه ٣/ ٣٣٥

(٣) التذييل ٥/ ١٥٥

(٤) إعراب القرآن ٣/ ١٨ ، والتذييل والتكميل ٥/ ١٥٥

(٥) التذييل والتكميل ٥/ ١٥٥

(٦) وشرح التسهيل ٢/ ١٣ ، وشفاء العليل ١/ ٣٥٤ ، وهمع الهوامع ١/ ١٢٦

(٧) شرح التسهيل ٢/ ١٣ - ١٤

(٨) أخرجه مسلم ٣٧ في كتاب اللباس والزينة ، حديث ٩٨

(٩) شرح التسهيل ٢/ ١٣

❖ وفي (قبح العطف على محل اسم ليت ولعل وكأن) أجاز الفراءُ العطف.[1]

وحجته السماع :

ـــ كقول الشاعر : يا ليتني وأنتِ يا لميسُ في بلـــدةٍ ليـــس بهـــا أنـــيـــسُ [2]

ـــ وقول آخر : يا ليتني وهما نخلو بمنزلةٍ حتى يرى بعضُـــنا بعضًا ونأتلفُ [3]

وردَّ المانعون أدلّةَ الفراء :

= فقول الشاعر " يا ليتني وأنت يا لميسُ ....." لا حجة فيه ؛ لأن التقدير : ياليتني في بلدةٍ وأنت معي يا لميس ، حُذِفَ خبر " أنتِ " ، وهو " مع " ، والواو للحال ، والجملة الحالية واقعةٌ بين اسم " ليت " وخبرها ، وليس " أنت " معطوفًا على اسم ليت [4] ، وفي تقديرٍ آخر : " يا ليتني أنا وأنتِ يا لميس " ، (أنا وأنت) : مبتدأ ، و(في بلدة) : خبر ، والجملةُ خبر " ليتني ".[5]

كما اعترض المجيزون على قياس المانعين : فقد ذكر أبو حيان أن اتفاق المعاني في عطف الجمل ليس شرطًا في المذاهب كلـــّها ، بل هو مذهبُ جماعة من النحويين ، فقد تُعطف الجمل بعضها على بعض دون أن تتفق المعاني لدى بعض النحويين ، فقد جازَ عند سيبويه : " جاءني زيدٌ ومَن أخوك " ، صحَّت الجملة رغم اختلاف معنى الأولى عن الثانية ، وعليه : لا يصحُّ القياس

(١) شرح التسهيل ٢/ ٤٧ ، ٥٢ ، وشرح الرضي على كافية ابن الحاجب ٦/ ١١٣ ، والتذييل والتكميل ٥/ ٢٠٥ ، وشرح ابن عقيل ١/ ٣٢٢ ، وشرح الأشموني ١/ ٣١٦

(٢) التخريج : الرجز للعجاج وليس في ديوانه ، وهو في شرح التصريح ١/ ٣٢٥ ، والدرر ٢/ ٤٨٤ ، ولرؤبة في ملحق ديوانه ١٧٦ ، والعيني ٢/ ٣٢١ ، ولجران العود في ديوانه ٥٢ ، والخزانة ٤/ ١٩٨ ، وبلا نسبة في معـــاني الفراء ١/ ٣١١ ، ومجالس ثعلب ١/ ٣١٦ ، وشرح التسهيل ٢/ ٥٢ ، والتذييل والتكميل ٥/ ٢٠٧ ، وأوضح المسالك ١/ ٣٦٤ ، وهمع الهوامع ٢/ ١٤٤

اللغة : (لميس) امرأة ، و(أنيس) أي : مؤنس .

الشاهد فيه : " يا ليتني وأنت " فقد عطف (أنت) على محل اسم ليت ، ومحلُّه الابتداء .

(٣) التخريج : البيت بلا نسبة في معاني الفراء ١/ ٣١١ ، وضرائر الشعر ٢٦٠ ، والخزانة ٤/ ٢٢٤

الشاهد فيه : " يا ليتني وهما " فقد عطف (هما) على محل اسم ليت ، ومحلُّه الابتداء .

(٤) شرح التسهيل ٢/ ٥٢ ، والتذييل والتكميل ٥/ ٢٠٧ ، والمساعد على تسهيل الفوائد ١/ ٣٣٧ – ٣٣٨

(٥) التذييل والتكميل ٥/ ٢٠٧

على امتناع " تبــًّا له وويحٌ " [1] ، وردّوا تخريجهم قول الشاعر بأنّ الجملة الحاليّة توسطت بين اسم ليت وخبرها : إذ يترتب على هذا تقديم الحال المنتصبة بالظرف ، وأكثرُ النحويين يمنعون ذلك إلا على قلّةٍ ونُدرةٍ ، والقليل النادر لا يُقاسُ عليهما.[2]

❖ وفي (قبح الفصل بين لا النافية واسمها إذا لم تتكرر) أجاز المازني [3] والرماني [4] النصبَ مع الفصل خلافًا للمانعين ، فجازَ قولهم : لا كذلك رجلاً.

وحجتهم السماع :

ــ كما جاء في قولهم : لا منها بد.[5]

وردَّ المانعون دليل المجيزين : وذكر الأزهري أنّ قولهم : " لا منها بــد " ليس مما يُعوَّل عليه ، إنما ورد في حواشي الموضح.[6]

❖ وفي (تكرار لا النافية إذا وليها خبر أو نعت أو حال ، وقبح حذف التكرار) أجاز الفصل بين " لا " ومعمولها بالخبر دون تكرار المبرد [7] وابن كيسان.[8]

وحجتهما السماع ، كقول الشاعر :

ــ بكت جزعًا واسترجعــت ثم آذنت ركائبُهــا أن لا إلينا رجوعها [9]

---

(١) التذييل والتكميل ٥/ ٢٠٥ - ٢٠٦

(٢) الدرر اللوامع ٢/ ٤٨٤ - ٤٨٥

(٣) شرح التصريح على التوضيح ١/ ٣٣٧

(٤) التذييل والتكميل ٥/ ٢٧٨ ، والمساعد على تسهيل الفوائد ١/ ٣٤٥ ، وتعليق الفرائد ٤/ ٩٤ ، ١١٢

(٥) ورد في شرح التصريح على التوضيح ١/ ٣٣٧

(٦) شرح التصريح على التوضيح ١/ ٣٣٧

(٧) شرح المفصل ٢/ ١١٤ ، وشرح جمل الزجاجي ٢/ ٤١٠ ، وشرح التسهيل ٢/ ٦٤ ، وشرح الرضي ٢/ ٢١٩ ، والتذييل والتكميل ٥/ ٢٨٣ ، والمساعد ١/ ٣٤٥ ، وتعليق الفرائد ٤/ ١١٢ ، وشرح التصريح ١/ ٣٣٩

(٨) شرح التسهيل ٢/ ٦٤ ، وشرح الرضي ٢/ ٢١٩ ، والتذييل والتكميل ٥/ ٢٨٣ ، والمساعد على تسهيل الفوائد ١/ ٣٤٥ ، وتعليق الفرائد ٤/ ١١٢ ، وشرح التصريح ١/ ٣٣٩

(٩) التخريج : البيت بلا نسبة في الكتاب ٢/ ٢٩٨ ، والمقتضب ٤/ ٣٦١ ، وشرح المفصل ٢/ ١١٢ ، والمقرب ١/ ١٨٩ ، ورصف المباني ٢٦١ ، وهمع الهوامع ١/ ١٤٨ ، وخزانة الأدب ٤/ ٣٤ ، والدرر ٢/ ٢٣٣

اللغة : (الجزع) الخوف ، و(استرجعت) طلبت الرجوع من الرحيل لصعوبة فراق الأحبة ، و(آذنت) أعلمت ، و(الركائب) المطي .

المعنى : يصور الشاعر جزع محبوبته التي فارقته وبكاءها واسترجعت لفراقه .

فقد اجتمع في البيت مخالفتان ، الأولى : الفصل بين " لا " ومعمولها ، والثانية : مجيء اسمها معرفة.

وردَّ المانعون دليلهم : لأنه شاذ محمولٌ على الضرورة.[1]

❖ وفي (قبح إلغاء " ظن " إذا تقدمت سواء أكانت فعلاً أم مصدرًا ، وإلغاء " ظن " المؤكدة بالمصدر) الكوفيـــون ، والأخفش ، ومحمد بن الوليد ، وابن الطراوة ، وأبو بكر الزبيدي ، وابن هشام [2] أجازوا الإلغاء ، لكن الإعمال عندهم أحسن [3] ، وأجاز الأخفش تقديم المصدر إذا ألغي ، أما ابن عصفور فهو ممتنعٌ عنده إذا لم يُسبَق المصدر بشيء ، وجائزٌ إذا تقدمته " متى ".[4]

وحجتهم في هذا السماع ، وأدلته في قول الشاعر :

ـــ أرجو وآملُ أن تدنو مودتـــــها وما إخالُ لدينا منك تنويـــلُ [5]

برفع معمولي " إخال " ، إذ وقعت " تنويل " مبتدأ ، وخبرها المجرور " منك ".

الشاهد فيه : " لا إلينا رجوعها " حيث فصل بين (لا) واسمها بمتعلق الخبر المتقدم .

(١) شرح الرضي على كافية ابن الحاجب ٢/ ٢٢١ ، وتعليق الفرائد على تسهيل الفوائد ٤/ ١١٣

(٢) الارتشاف ٤/ ٢١١٠

(٣) شرح الجزولية للأبذي ١/ ٧٤٤ ، وشرح جمل الزجاجي ١/ ٢٩٥ ، والارتشاف ٤/ ٢١٠٧ – ٢١٠٨ ، والتذييل والتكميل ٦/ ٥٧ ، وشرح المكودي ٨٤ ، وشرح الأشموني ١/ ٣٦٦ ، وشرح التصريح ١/ ٣٧٥ ، وهمع الهوامع١/ ٥٥٢

(٤) التذييل والتكميل ٦/ ٧٥– ٧٦ ، وهمع الهوامع ١/ ٥٥٥

(٥) التخريج : البيت لكعب بن زهير في ديوانه ٦٢ ، وشرح عمدة الحافظ ٢٤٨ ، والمقاصد النحوية ٢/ ٤١٢، وخزانة الأدب ١١/ ٣١١ ، والدرر ١/ ٨٠ ، ٣٤٢ ، وبلا نسبة في شرح التسهيل ١/ ٥٧ ، وأوضح المسالك ٢/ ٦٧ ، وشرح ابن الناظم ١٤٨ ، وشرح الأشموني ١/ ١٦٠ ، وهمع الهوامع ١/ ٥٣ ، ١٥٣

الشاهد فيه : " وما إخالُ لدينا منك تنويل " برفع معمولي " إخال " ، إذ وقعت "تنويل " مبتدأ ، وخبرها المجرور "منك ".

ـــ وقول آخر : **كذاك أُدِّبتُ حتى صار من خُلُقي أَني وجدتُ مِلاكُ الشيمةِ الأدَبُ** [1]

برفع معمولي " وجدتُ " ، إذ وقعت " ملاك " مبتدأ ، و" الأدب " خبر.

وأجاب عن ذلك ابن هشام في أوجه ثلاث ، هي :

(الأول) أن يكون من التعليق بلام الابتداء المقدَّرة ، والأصل : لَمِلاك ، ولَلدينا ، حُذف المُعلِّق ، وهو لام الابتداء ، وبقي التعليق ، والتعليق هو إبطالُ العمل لفظًا لا محلاً ؛ لمجيء ما له صدر الكلام بعده ، وهو تأويل سيبويه. [2]

(الثاني) أن يكون من الإعمال على أنّ المفعول الأول هو ضمير الشأن المحذوف ، والتقدير : وجدته ، وإخاله. [3]

(الثالث) أن يكون الفعل متوسِّطًا ، وعليه : يجوز الإلغاء ، والتوسّط المَعني ليس هو التوسط بين المفعولين فقط ، بل يشمل التوسط في الكلام بشكلٍ عام.

كما أن البيت وارد في الحماسة بإعمال وجدت ونصب مفعوليها ، وبذا يبطل الاحتجاج به. [4]

❖ وأجاز تقديم الاسم على الفعل بعد الاستفهام مخالفًا سيبويه : الكسائي [5] ،

---

(١) التخريج : البيت لبعض الفزاريين في خزانة الأدب ٩/ ١٣٩ ، ١٠/ ٣٣٥ ، والدرر ١/ ٣٤١ ، وبلا نسبة في شرح ديوان الحماسة للمرزوقي ١٤٦ ، وشرح ابن الناظم ١٤٨ ، وأوضح المسالك ٢/ ٦٥ ، وتخليص الشواهد ٤٤٩ ، والمقاصد النحوية ٢/ ٤١١ ، ٣/ ٨٩ ، وهمع الهوامع ١/ ١٥٣ ، والأشباه والنظائر ٣/ ١٣٣

الشاهد فيه : " وجدت ملاك الشيمة الأدب " برفع معمولي "وجد" ، إذ وقعت " ملاك " مبتدأ ، "والأدب" خبر.

(٢) الكتاب ٣/ ١٥١ ، وشرح التسهيل ٢/ ٨٦ ، وشرح الرضي ٥/ ١٦٧ ، وشرح ابن الناظم ١٤٨ ، والتذييل والتكميل ٦/ ٦٧ ، وشرح المكودي ٨٤ – ٨٥ ، وشرح الأشموني ١/ ٣٦٦– ٣٦٧

(٣) شرح جمل الزجاجي ١/ ٢٩٦ ، شرح التسهيل ٢/ ٨٦ ، وشرح الرضي على كافية ابن الحاجب ٥/ ١٦٧ ، وشرح ابن الناظم ١٤٨، والتذييل والتكميل ٦/ ٦٧– ٦٨ ، وشرح المكودي ٨٤ – ٨٥ ، وشرح الأشموني على ألفية ابن مالك ١/ ٣٦٦ – ٣٦٧ ، وهمع الهوامع ١/ ٥٥٣

(٤) شرح التصريح ١/ ٣٧٥

(٥) التذييل والتكميل ٦/ ٣٠٩ ، وشرح التصريح ١/ ٤٤٣

والدبَّاج [1]، نحو : متى زيدًا لقيته ؟ ، وهل زيدًا رأيت ؟.

وحجتهم القياس : لجواز إيلائها المبتدأ والخبر كما في قولنا : هل زيدٌ قائمٌ ؟ ، وعليه يكون : هل زيدٌ ضربت؟ جائزٌ عنده.[2]

والقياس العقلي : إذ أن العامل متصرّفٌ في نفسه ، فكذلك يتصرّف في معموله إن لم يمنَع من ذلك مانع ، كَأَن يلتبس الفاعل بالمبتدأ في قولهم : قام زيد ، وزيدٌ قام ، فإن تقدَّمَ حرفٌ لا يليه إلا الفعل لفظًا أو تقديرًا زال اللبس بتقدّم ما يطلب الفعل، وجاز تقديم الفاعل[3] ، والفعل لا يتقدّم على الاسم إلا لشبهه بالشرط ، والمشبه بالشيء لا يقوى قوة ما شُبِّه به.[4]

ورد أبو حيان حجتهم : لأنه قد يزول اللبس ومع هذا يمتنع تقديم الفاعل على فعله ، نحو: (مررتُ برجلٍ راكبٍ أبوه) لا يجوز قولهم : أنا مررتُ برجلٍ راكبٍ أبوه ، على أن (أنا) فاعلٌ للفعل المتأخِّر.

ولامتناع تقديم الفاعل على فعله سببان ، هما : أن الفاعل يُنزل من الفعل منزلة الجزء منه ، والثاني : في تقديم الفاعل التباسٌ بالمبتدأ ؛ لذا امتنع التقديم ، فإن زالَ اللبس بتقدُّم ما يطلب الفعل حُمِل مالا لبس فيه على ما فيه لبس.[5]

ولعلي أعارض سيبويه في منعه تقديم الاسم على الفعل بعد الاستفهام لسببين :

أولاً : أن ذلك مما قالته العرب ، وورد في كتبهم ، وعليه : لا نستطيع إنكاره أو رفضه.

ثانيًا : أن الاسم قد يتقدَّم لغرضٍ بلاغي في نفس المتكلم ، فيقول : متى زيدًا لقيته ؟ لأن الاهتمام بزيد ، لا باللقاء.

هو مسعود بن عمر بن عبد الله ، الشيخ سعد الدين التفتازاني ، نحوي أديب ، له شرح العضد ، وشرح التلخيص ، وغير ذلك ، (ت : ٧٩١ه) ، انظر : الأعلام ٧/ ٢١٩

(١) الاشبيلي اللخمي ، كان نحويًّا أديبًا مقرئًا جليلاً فاضلاً ، قرأ النحو على ابن خروف وأبي ذرٍّ بن أبي رُكَب ، والقرآن على أبي بكر بن صلف ونجبة ، وتصدَّرَ لإقراء النحو والقرآن نحو خمسين سنة ، روى عنه ابن أبي الأحوص وغيره ، (ت: ٦٤٦هـ) ، انظر : بغية الوعاة ٢/ ١٥٣

(٢) شرح التصريح ١/ ٤٤٣ ، والارتشاف ٤/ ٢١٦٦ ، والتذييل والتكميل ٦/ ٣٠٩ ، همع الهوامع ٢/ ٦٠٨

(٣) التذييل والتكميل ٦/ ٢١٦٨

(٤) شرح جمل الزجاجي ١/ ٣٥٢ - ٣٥٣

(٥) التذييل والتكميل ٦/ ٢٩٥ - ٢٩٦

❖ وخالفه الكوفيون في (قبح تقديم الاسم على الفعل إذا تقدَّمته أدوات الشرط) وفصّلوا على النحو التالي : أجاز الكسائي [1] تقديم الاسم على الفعل بعد (من) الشرطية ، مثل : مَن زيدًا يضربْ أضربْه ، وأجاز إضمار (كان) بعد (مَن) ، وأجاز الفصل بين " من " والفعل بالعطف على " من " ، وبالتأكيد ، كما أجاز إذا وليه الاسم أن يكون مرتفع على الابتداء ، والجملة في موضع جزم ، ومِن الكوفيين مَن يمنع التقديم في المرفوع ، ويجيزه في المنصوب والمجرور ؛ لأنها فضلة ، وجاز عندهم : مَن زيدًا يضربْ اضربْه ، ومَن بزيدٍ يمرُرْ أُكرمْه ، وفصَّل ابن كيسان في المرفوع فإن كان اسم الشرط مما يمتنع أن يعود عليه الضمير ، كـ(متى ، وأينما) جاز تقديم الاسم على الفعل ، أما إذا كان اسم الشرط مما يمكن أن يعود الضمير عليه امتنع تقديم الاسم على الفعل ، فلا يجوز عندهم : مَن هو يضربْ زيدًا أضربْهُ.

ويجوز قولنا : متى زيدٌ يقمْ أقمْ معه ، واعترض عليه أبو حيان ؛ لأن الفضلة والعمدة سيان ، فكلاهما فيه فصلٌ بين الفعل والأداة.[2]

وأجاز الأخفش والكوفيون في (إذا) أن يليها الاسم.[3]

وحجة المجيزين السماع :

ـ كقوله تعالى : ﴿ إذا السماءُ انشقَّت، وأَذِنَت لربها وحُقَّتْ ﴾.[4]

وتقدير المحذوف : إذا انشقَّت السماء انشقت ، قياسًا على : وإن استجارك أحد استجارك ، واعترض الأزهري على القياس في الآية ؛ لأن شرط المقيس عليه أن يكون متفَقًا عليه عند الخصمين ، والأخفش والكوفيون يجيزون رفع (أحد) على المبتدأ ، و(إن) عندهم ليست

(١) ارتشاف الضرب ٤/ ١٨٦٩

(٢) الارتشاف ٤/ ١٨٦٩ ، وهمع الهوامع ٢/ ٥٥٤

(٣) معاني الحروف ٥٠ ، وشرح التصريح ١/ ٧٠٠ - ٧٠١

(٤) الانشقاق : ١ - ٢

مختصة بالجملة الفعلية ؛ لذا بطل القياس عليه [١] ، وتختص (إذا) بالجملة الفعلية عند سيبويه. [٢]

ـــ وقوله تعالى : ﴿ إذا الشمسُ كُوِّرَتْ ﴾. [٣]

ـــ وقوله تعالى : ﴿ إذا السماءُ انفطرت ﴾. [٤]

ـــ وقوله تعالى : ﴿ لو أنتم تملكُونَ خزائنَ رحمةِ ربي ﴾. [٥]

ولعلي أعارض سيبويه في تقبيح تقدم الاسم على الفعل بعد أداة الشرط ؛ لأسباب :

أوّلها وأهمها : الآيات التي برهنت بما لا يدع مجالاً للشك على جواز تقديم الاسم على الفعل بعد حروف الشرط.

ثانيها : أنَّ التقديم والتأخير ضربٌ من بلاغة اللسان ، لا يرِد اعتباطًا في نظم الكلام ، ولا يتقدَّم جزء من الجملة إلا لدواعٍ أوجبها حال المُخاطب ، كالتشويق ، أو الاهتمام ، أو التفاؤل ، أو الإنكار والتعجب ، أو التقرير ... الخ ، فلو حَكَمنا بامتناع التقديم والتأخير كنا مناقضين لما اقتضته غاية البلغاء ، وسؤالٌ يطرح نفسه بعد هذا : إذا كان تقديم الاسم على الفعل بعد حروف الشرط ممتنعًا فهل هذا الزخم من الأمثلة التي نطق بها النحويون ممتنعًا أيضًا؟!

❖ وفي (قبح عدم جزم جواب إن الشرطية بعد جزمها للفعل) أجاز رفع جواب الشرط الجازم الكوفيون [٦] ، والسيرافي [٧] ، وابن الناظم [٨] ، وابن عقيل [٩] ، وابن هشام [١٠] ، والخضري. [١١]

---

(١) شرح التصريح على التوضيح ١/ ٧٠١

(٢) المقتضب ١/ ٣٨١ ، والارتشاف ٤/ ٢١٧٦

(٣) التكوير : ١

(٤) الانفطار : ١

(٥) الإسراء : ١٠٠

(٦) شرح الرضي على كافية ابن الحاجب ٥/ ١٠٤

(٧) شرح كتاب سيبويه ٣/ ٢٨٢

(٨) شرح ابن الناظم ٤٩٧ – ٤٩٨

(٩) شرح ابن عقيل ٢/ ٢٩٣

(١٠) شرح التصريح على التوضيح ٢/ ٤٠٢ – ٤٠٣

(١١) حاشية الخضري ٢/ ٢٨٢

وحجتهم في الجواز السماع.

ـــ كقراءة الرفع في قوله تعالى : ﴿ قل متاع الدنيا قليلٌ والآخرة خيرٌ لَمن اتقى ولا تُظلمون فتيلاً ، أينما تكونوا يدرككُّكم الموت ولو كنتم في بروج مشَيَّدة ﴾ ، فقد جاء فعل الشرط مضارعًا مجزومًا ، ومع هذا رُفع الجواب ، فَدَلَّ على جواز الرفع. (١)

ورد المانعون دليلهم : لأنه إن صَحَّ أنّ المسألة على التقديم والتأخير كان الجوابُ محذوفًا ، ولم يكن " يدرككم " جوابًا للشرط ، ولا يُحذَف الجواب إلا إذا كان فعلُ الشرطِ ماضيًا ، وفعلُ الشرطِ هنا مضارعًا ، وعليه : لم يستقِم تأويل سيبويه.

وفي الآيةِ تخريجاتٌ وأقوالٌ نذكرها على النحو التالي :

♦ ابن جني : خرَّجه على حذف فاء الجواب ، والتقدير : فيدرككُم الموت ، وهو ضعيفٌ عنده ، وبابه الشعر والضرورة ، إلا أنه ليس بمردود.(٢)

♦ الزمخشري : وله توجيهان :

(الأول) : أن قوله (أينما تكونوا) في معنى " أينما كنتم " ، وعليه يجوز رفع الجواب ؛ لأن فعل الشرط إذا كان ماضيًا جازَ في المضارع الواقع جوابًا وجهان ، هما : الجزم ، والرفع على خلاف ، قياسًا على جر المعطوف " ولا ناعبٍ " حملاً على جرّ " مصلحين " في قولهم : (ليسوا مصلحين) ؛ لأنّه في معنى " ليسوا بمصلحين ".

(الثاني) : أنّ (أينما تكونوا) متصلاً بـــ(ولا تُظلمونَ فتيلاً) ، ثم كان الوقف ، ثم بدأ بقوله : (يُدركُكم الموت ولو كنتم في بروجٍ مشيَّدة). (٣)

وتردد ابن مالك بين جواز الرفع وامتناعه ، فتارةً لا يجيز الرفع إلا لمضطر (٤) ، وتارةً يجيزه على قِلة (٥) ، أو ضعف.(٦)

---

(١) النساء : ٧٧ – ٧٨ ، والرسم المصحفي " يدركْكُم " بالجزم ، والرفع : قراءة طلحة بن سليمان في المحتسب ١/ ٢٩٥ ، والبحر المحيط ٣/ ٣١١ ، ومغني اللبيب ٢/ ٢٠١ ، والدرر ٢/ ١٩٠

(٢) المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها ١/ ٢٩٥ – ٢٩٦

(٣) الكشاف ١/ ٥٣٧ ، والبحر المحيط ٣/ ٣١١ – ٣١٢

(٤) شرح عمدة الحافظ ١/ ٣٥٤

(٥) شرح التسهيل ٤/ ٧٧

(٦) شرح الأشموني ٣/ ٢٦٠ ، وشرح المكودي ٢٩٠

ولعلي أعارض سيبويه فيما ذهب إليه من تقبيح الرفع ؛ فقد قُبحَت عنده المسألة لمعارضتها قوانين النحويين ، إذ أنّ ما كان في موضعه لا يُنوى به غير موضعه ، وجواب الشرط رتبته التأخير ، ولا حاجة إلى تقديمه ، لكني أرى أنّ ورود الرفع في قراءة طلحة خيرُ دليلٍ على جواز ما ذهبوا إليه ، ولا تجوز نسبة القبح لآي الذكر الحكيم.

❖ وفي (قبح إدخال الفاء على " إذا " الواقعة في جواب الشرط) ذهب الكوفيون إلى جواز زيادة الواو والفاء مع " إذا " [1] ، فإن انعدمَت الزيادة كان الكلام على حذف الفاء عند الأخفش ، والفاء هي التي تربط جملة الشرط بجملة الجواب [2] ، وأجاز الزيادي [3] دخول الفاء على " إذا " في الشرط ، وفصَّلَ الاسقاطي : فإن كانت " إذا " لمجرد التوكيد ، وليس للربط ، فإن الجمع بينها وبين الفاء جائز ، والفاء هي الرابطة بين جملتي الشرط والجواب ، أما لو كانت " إذا " عوضًا من الفاء في الربط ، وليس لمجرد التوكيد ، فإن الجمع بينهما ممتنع.[4]

وحجتهم السماع :

ـــ كقوله تعالى : ﴿ حتى إذا فُتحَت يأجوج ومأجوج وهم من كل حدبٍ ينسلون ، واقترب الوعد الحق فإذا هي شاخصة أبصار الذين كفروا ﴾ [5] ، فقد اجتمعت الفاء مع " إذا " في جواب الشرط ، وهو ما أجازه الكسائي.[6]

والقياس : فقد جاز الجمع بين الفاء وإذا في الشرط قياسًا على جواز الجمع بين الفاء وإذا الفجائية في قولهم : خرجتُ فإذا زيد [7] ، وقول الزيادي مردود : فقد ردَّه ابن يعيش لأنه لا معنى للشرط في الجملة ، ولو كان فيها معنى الشرط لأغنَت "إذا" في الجواب عن الفاء.[8]

---

(١) البحر المحيط ٦/ ٣١٤

(٢) ارتشاف الضرب ٤/ ١٨٧٢

(٣) شرح المفصل ٥/ ١١٢

(٤) حاشية الصبان ٤/ ٣٤ ، وحاشية الخضري ٢/ ٢٨٤

(٥) الأنبياء : ٩٧ – ٩٨

(٦) إعراب القرآن ٣/ ٣٨٤

(٧) شرح المفصل ٥/ ١١٢

(٨) المصدر نفسه.

وردَّ المانعون أدلةَ المجيزين : فقد لا يكون قوله : ﴿ فإذا هي شاخصة أبصار الذين كفروا ﴾ جوابًا ، وفيه آراء :

فقد يكون الجواب المقصود هو قوله تعالى : (واقترب الوعد الحق) ، والمعنى : حتى إذا فُتحَت يأجوج ومأجوج اقترب ، والواو زائدة مقحمة لمعنى التعجب ، وهو مذهب الكسائي والفراء ، وقد يكون الجوابُ مقدَّرًا ، والتقدير : قالوا يا ويلنا قد كنا في غفلةٍ من هذا ، فحذف القول ، قاله الزجاج وجماعة ، وقد يكون تقديره : فحينئذٍ يبعثون.(١)

❖ وفي (قبح إعمال الفعل الأول في باب التنازع) ذهب الكوفيون إلى ترجيح إعمال الأول (٢) ، وهم : الزمخشري (٣) ، وابن مالك (٤) ، والمرادي (٥) ، واستحسن الكوفيون إعمال الأول على مذهبين :

- مذهب الكسائي ، فقد جازَ عنده أمران :

الأول : إعمال الأول أَوْلى عنده لتصدّره في الجملة ، إذ الفعل يَقوَى في الإعمال إذا كان متصدِّرًا ، ومنه قولهم : مررتُ ومرَّ بي بزيدٍ ، والمعنى : مررتُ بزيدٍ ومرّ بي.

الثاني : حذف فاعل الأول للدلالة عليه ، مثل : يحسن ويسئ ابناك.

- ومذهب الفراء ، فقد جاز عنده أمران :

الأول : إعمال الأول أو إعمال الثاني ، وتأخير ضمير الفعل الأول إن كان رافعًا ، نحو : يحسن ويسئ ابناك هما.

الثاني : جواز إعمال المتنازعين جميعًا في الاسم الظاهر إن كانا رافعين ، إذ يجوز : يحسن ويسئ ابناك.

---

(١) التبيان في إعراب القران ١٧/ ٢٦٧ ، وإيضاح الوقف والابتداء ٤٠٨ ، وإعراب القران ٣/ ٣٨٣ - ٣٨٤ ، والبيان في غريب إعراب القرآن ٢/ ١٦٥ - ١٦٦ ، والبحر المحيط ٦/ ٣١٤

(٢) الإنصاف ١/ ٨٣

(٣) شرح المفصل ١/ ٢٠٩

(٤) شرح التسهيل ٢/ ١٦٧

(٥) توضيح المقاصد والمسالك ٢/ ٦٣٦

ولا يجوز : ضربني وضربتُ الزيدَين ، وأبطل هذا أبو الفداء [1] لاستحالة أن يفعل الاسم الواحد فعلَينِ في آنٍ واحدٍ ، وإن رجَّح الكوفيون إعمال الأول لما يؤدي إليه إعمال الثاني من إضمارٍ قبل الذكر ، فإن إعمال الثاني واردٌ عن العرب ، ومَنْعُهم غير صحيح.

وحجتهم في هذا السماع :

ــ كقول شاعر : فلو أن ما أسعى لأدنى معيشةٍ كفاني ، ولم أطلبْ قليلٌ من المالِ [2]

حيث أعمل الفعل الأول (كفاني) في الفاعل (قليل) ، واستغنى به عن الثاني ، ولو أعمل الفعل الثاني لنصب " قليلاً ".

ــ وقول آخر : فَرَدَّ على الفؤادِ هوىً عميــدًا وسُوئــل لو يُبينُ لنا الســؤالا

وقد نَغنَى بها ونرى عصــورًا بهــا يَقْــتَدْنــَنا الخُرُدَ الخِدالا [3]

---

(١) الكناش ١/ ٦٩

(٢) التخريج : البيت لامرئ القيس في ديوانه ٣٩ ، والكتاب ١/ ٧٩ ، والإنصاف ١/ ٨٤ ، وشرح المفصل ١/ ٢١٠ ، وتذكرة النحاة ٣٣٩ ، وشرح قطر الندى ١٩٩ ، والمقاصد النحوية ٣/ ٣٥ ، وشرح شواهــد المغني ١/ ٣٤٢ ، ٢/ ٦٤٢ ، وهمع الهوامع ٢/ ١١٠ ، وخزانة الأدب ١/ ٣٢٧ ، ٤٦٢ ، والدرر ٥/ ٣٢٢ ، وبلا نسبة في المقتضب ٤/ ٧٦ ، والمقرب ١/ ١٦١ ، ومغني اللبيب ١/ ٢٥٦ ، وشرح الأشموني ١/ ٤٥١ ، وشرح شواهد المغني ٢/ ٨٨٠

اللغة : (أسعى) أجد ، وأعمل ، و(أدنى معيشة) حياة عادية .

المعنى : يقول : لو أنه يسعى لحياة عادية لكفاه قليل من المال ، ولكنه يسعى في طلب الملك والسيادة لذلك يتوجب عليه الجد والسعي المستمر .

الشاهد فيه : " كفاني و لم أطلب قليل من المال " حيث جاء قوله (قليل) فاعلا لـــــ(كفاني) ، وليس البيت من باب التنازع ؛ لأن من شرط التنازع صحة توجه كل من العاملين إلى المعمول المتأخر مع بقاء المعنى صحيحًا ، والأمر ههنا ليس كذلك ، لأن القليل ليس مطلوبًا .

(٣) التخريج : البيت للمرار الأسدي في ديوانه ٤٧٦ ، والكتاب ١/ ٧٨ ، وشرح أبيات سيبويه ١/ ٣٧٦ ، ولرجل من بني أسد في الرد على النحاة ٩٧ ، وتذكرة النحاة ٣٥٠ ، وبلا نسبة في المقتضب ٢/ ٣٧٠

اللغة : (العميد) المبرّح الذي يضني ويوجع ، و(نغنى) نبقى ، من غني بالمكان : أقام فيه ، و(يقتدننا) يقُدننا ، و(الخرد) جمع خريدة وهي المرأة البكر الحييّة ، و(الخدال) جمع خَدلة ، وهي ذات الساقين المدوّرتين السمينتين .

المعنى : فأعاد إلى فؤادي عشقًا مضنيًا ، ولا حاجة لسؤاله فلن يوضح لنا شيئًا ، وقد يمتدّ بنا العمر فنرى النساء الحلوات يقتدننا كيفما أردن .

الشاهد فيه : " نرى يقتدننا الخردَ " فالعبارة من باب التنازع ، وقد أعمل الفعل الأول (نرى) في " الخرد " ، و لم يعمل الثاني (يقتدننا)

حيث أعمل الفعل الأول (نرى) في المفعول (الخرد) ، واستغنى به عن الثاني ، ولو أعمل الفعل الثاني لقال : " تقتادُنا الخردُ الخدالُ " بالرفع.

ـــ وآخر : ولمـــّا أَنْ تَحَـــمَّـــلَ آلُ ليلـــى سمعتُ ببَيْنِهِـــم نَعَبَ الغـــُرابا [1]

حيث أعمل الفعل الأول (سمعت) في المفعول (الغرابا) ، واستغنى به عن الثاني ، ولو أعمل الفعل الثاني لقال : " نَعَبَ الغرابُ " بالرفع.

ـــ وآخر : إذا هي لم تَسْـــتَك بعودِ أراكةٍ تُنُخِلَ فاستاكت به عودُ إسحِلِ [2]

حيث أعمل الفعل الأول (تنخل) في نائب الفاعل (عودُ إسحِلِ) ، ولو أعمل الثاني لقال : تُنخل فاستاكت بعود إسحل.

والقياس : إذ أنّ الفعل الأول يعمل كالثاني ، ويسبقه في العمل ؛ ونظرًا لوقوعه في صدر الكلام كان إعماله أَوْلى ؛ لما للابتداء من أثر في تقوية عمل الفعل ، وإنما ترجَّحَ إعماله قياسًا على (ظن) و(كان) ؛ إذ يَلزَم إعمالهما إذا وقعتا في صدر الكلام ، ويجوز إهمالهما إذا توسطتا أو تأخَّرتا ، ويدلُّ هذا على أثر الابتداء في تقوية عمل الفعل ، إذ يضعُف العامل عن العمل إذا بعُد عن صدارة الكلام.

---

(١) التخريج : البيت بلا نسبة في الإنصاف ١/ ٨٦

الشاهد فيه : " سمعت ببينهم نعب الغرابا " حيث أعمل الفعل الأول (سمعت) في " الغرابا " ، و لم يعمل الثاني (نَعَبَ) .

(٢) التخريج : البيت لعمر بن أبي ربيعة في ملحق ديوانه ٤٩٨، والكتاب ١/ ٧٨ ، والرد على النحاة ٩٧ ، وشرح المفصل ١/ ٢٠٩ ، واللسان ٢/ ٨١ (كمت) ، ٤/ ٤١٣ (شعر) ، ١٤/ ٢٧٠ (دمي) ، والمقاصد النحوية ٣/ ٢٤ ، ولطفيل الغنوي في ديوانه ٦٥ ، وشرح أبيات سيبويه ١/ ١٨٨ ، ولعمر أو لطفيل أو للمقنع الكندي في المقاصد النحوية ٣/ ٣٢ ، ولعبد الرحمن بن أبي ربيعة المخزومي أو لطفيل الغنوي في شرح شواهد الإيضاح ٨٩ ، وبلا نسبة في المقتضب ٤/ ٧٥ ، وأمالي أبي الحاجب ١/ ٤٤٤ ، وشرح ابن الناظم ١٨٦ ، وتذكرة النحاة ٣٤٤ ، وتخليص الشواهد ٥١٥ ، وشرح الأشموني ١/ ٢٠٤ ، والهمع ١/ ٦٦ ، والدرر ١/ ٢٢٢

اللغة : (تستاك) تستعمل السواك لتنظيف الأسنان ، و(الأراك) نوع من الشجر تؤخذ منه أعواد السواك ، و(تُنُخِّل) تمّ اختياره بدقة ، و(إسحل) نوع من الشجر طيّب الرائحة .

المعنى : إذا لم تنظِف أسنانها بعود الأراك ، نظـّفتها بعود إسحِل .

الشاهد فيه : " تنخل فاستاكت به عود إسحل " حيث تنازع عاملان معمولا واحدًا ، العامل الأول (تنخل) يطلبه ليكون نائب فاعل ، والثاني (استاكت) يطلبه ليتعدى إليه بحرف الجر : الباء ، وأعمل الأول حيث رفع " عود " على أنه نائب فاعل له ، وأضمر ضمير هذا المعمول مع العامل الثاني ، ولو أنه أعمل العامل الثاني لقال : " تنخل فاستاكت بعود إسحل " على أن يكون في " تنخل " ضمير مستتر تقديره : هو ، يعود إلى " عود إسحل " المتأخر .

ورَدَّ البصريون على الكوفيين سماعهم :

ـــ أما قول الشاعر : **فلو أن ما أسعى لأدنى معيشةٍ كفاني ، ولم أطلبْ ، قليلٌ من المالِ**

فإنما أعمل الأول هنا مراعاةً لاتساق المعنى ، ولو أعمل الثاني لكان الكلامُ متناقضًا من جهتين :

الأولى : أنه لو أعمل الثاني لكان التقدير : كفاني قليلٌ و لم أطلب قليلاً من المال ، وهذا غير صحيح ؛ لأنه أخبر في بداية الأمر أنه لا يسعى لأدنى معيشة ، ثم أخبر بأنه يطلب القليل ، والخبران متناقضان من جهة المعنى ، ويشترط في باب التنازع أن يتوجه عاملان إلى معمول واحد ، ولو توجّه " كفاني " و" لم أطلب " إلى (قليل) لفسد المعنى ؛ لأن (لو) تدل على امتناع الوجود لامتناع الغير ، فإن كان ما بعدها منفيًّا فهو مثبتٌ في الحقيقة ، وإن كان ما بعدها مثبتًا فهو منفيٌّ في الحقيقة ، وقوله : كفاني يعني : لم يكفيني (بالنفي) ، و لم أطلب يعني : أطلب (بالإثبات) ، فإن توجَّهَ الطلب إلى " قليل " لكان هذا مناقضًا لما أثبته بدءًا من عدم السعي لأدنى معيشة ، وعليه : لا يترجّح إعمال الأول ، ويبطل أن يكون هذا من باب التنازع ؛ لاختلاف مطلوبي العاملين ، إذ " كفاني " يطلب القليل ، و" لم أطلب " يطلب مفعولاً محذوفًا تقديره : الملك ، وهو المراد.[1]

والثانية : أنه قال في البيت الذي يليه :

ـــ **ولكنما أسعى لمجدٍ مؤثّلٍ وقد يدرك المجد المؤثل أمثالي**

ـــ **وقول شاعر : وقد نَغنَى بها ونرى عصورًا بها يَقْتَدْنَا الخُرُدَ الخِدالا**

فقد أعمل الأول مراعاةً لحركة الروي ، إذ أنّ القصيدة منصوبة ، وإعمال الأول جائز ، فرجح استعمال الجائز ليتخلص من عيب القافية لو لم ينصب.[2]

ـــ والبيت الثاني : **إذا هي لم تسْتك بعودِ أراكةٍ تُنُخِّلَ فاستاكت به عودُ إسحِلِ**

(١) شرح قطر الندى ٢٢٤ ، ومغني اللبيب ٢/ ١٦٧

(٢) الإنصاف ١/ ٩٣

لا حجة في البيت لأن إعمال الأول هنا يدلُّ على الجواز ، ولا دليل فيه على الترجيح.[1]

كما ردوا قياسهم : لأن العرب وإن عُنُوا بالابتداء ، وقَويَ إعمال المتصدّر عندهم إلا أنّ مراعاتهم للجوار والقرب أكثر ، يدلُّ على هذا قولهم : هذا ماءُ شَنٍّ باردٍ ، وهذا جحرُ ضبٍّ خَربٍ ، فقد جُرَّ " خرب " حملاً على المجاور ، وهو " ضب " ، رغم أنه ليس بوصف له ، إنما هو وصفٌ لـــ" جحر " المرفوع ، إذ الضب لا يوصف بالخراب ، والشن لا يوصف بالبرودة ، لكنهم حملوه على القريب ، فكيف بما صحَّ معناه ، وعليه : يكون قياسهم على إعمال (ظن) و(كان) لتصدّرهما مردود.[2]

ولعلي أرى أن إعمال الثاني أرجح ؛ لعللٍ هي :

- ما ورد في التنزيل من آياتٍ تؤيد إعمال الثاني ، وهي حجة راجحةٌ بلا منازع.
- أكثر ما سُمِع عن العرب هو من إعمال الثاني ، وإعمال الأول قليلٌ في شعرهم ، نادرٌ في كلامهم.

❖ وفي (قبح النصب في قولهم : أما العبيد فذو عبيد) جاز النصب على المفعولية في (العبيد) وغيره عند يونس فيما حكاه عن بعض العرب ، والفراء فيما حكاه عن الكسائي [3] ، تَبِعَهم في هذا : ابنُ هشام.[4]

وحجتهم السماع :

ـــ فقد حكى الفراء عن الكسائي : أما قريشًا فأنا أفضلها.[5]

(١) شرح المفصل ١/ ٢١١ ، وشرح قطر الندى ٢٢٣ - ٢٢٤

(٢) المقتضب ٤/ ٣٧٠ ، والإنصاف ١/ ٩٢ - ٩٣ ، وشرح المفصل ١/ ٢١١

(٣) شرح التسهيل ٢/ ٣٣٠ ، وأوضح المسالك ٢/ ٢٢٥ ، والمساعد ٢/ ١٧ ، وشرح التصريح ١/ ٥٠٩ ، وهمع الهوامع ٢/ ١٣٠

(٤) مغني اللبيب ١/ ٨٠ - ٨١

(٥) شرح التسهيل ٢/ ٣٣٠ ، والمساعد ٢/ ١٧ ، وهمع الهوامع ٢/ ٣٠٠

❖ وفي (قبح جر المستثنى على البدل في : ما أنت بشيءٍ إلا شيءٍ لا يُعبَأُ به) مِن النحويين مَن أجاز الإبدال من اللفظ : الكوفيون [١] كالكسائي [٢] ، والأخفش [٣] ، والفارسي.[٤]

وحجتهم السماع :

= كقوله تعالى : ﴿ لقد كفر الذين قالوا إنّ اللهَ ثالثُ ثلاثةٍ وما من إله إلا إلهٌ واحدٌ ﴾.[٥]

فقد أجاز الكسائي الجر حملاً على اللفظ ، والتقدير : " ما مِن إلهٍ في الوجود إلا إلهٍ واحد " [٦] ، وذكر العكبري أنه جائزٌ في العربية.[٧]

= وقول الشاعر : أَبَني لُبَينى لستما بيدٍ إلا يدٍ ليست لها عضُدُ [٨]

فقد أنشده الكسائي والفراء بالجر حملاً على اللفظ.[٩]

= وقولُ آخر : ما من حويٍّ بين بدرٍ وصاحةٍ ولا شُعبةٍ إلا شباعٌ نسورُها [١٠]

فقد أجاز الكسائي جره حملاً على اللفظ.[١١]

---

(١) شرح كتاب سيبويه ٣/ ٥٧ ، وشرح الرضي ٢/ ١٦٠ ، والمساعد على تسهيل الفوائد ١/ ٥٦٢

(٢) معاني القرآن ١/ ٣١٧ – ٣١٨ ، وارتشاف الضرب ٣/ ١٥١٠ ، وخزانة الأدب ٤/ ١٢٤

(٣) ارتشاف الضرب ٣/ ١٥١٠ ، والمساعد على تسهيل الفوائد ١/ ٥٦٢

(٤) شرح الرضي ٢/ ١٦١

(٥) المائدة : ٧٣

(٦) البحر المحيط ٣/ ٥٤٤ ، وارتشاف الضرب ٣/ ١٥١٠

(٧) التبيان في إعراب القرآن ٧/ ١٣٢

(٨) التخريج : البيت لأوس بن حجر في ديوانه ٢١ ، وشرح أبيات سيبويه ٢/ ٦٨ ، ولطرفة بن العبد في ديوانه ٤٥ ، وشرح المفصل ٢/ ٧٤ ، وبلا نسبة في أمالي ابن الحاجب ٤٤١

اللغة : (ابني لبينى) لعلّهما ابنا امرأة بعينها ، وبنو لبينى قوم من بني أسد بن وائلة ، و(العضد) ما بين المرفق والكتف .

المعنى : أنتم لستم يدًا يعتمد عليها ، بل يدًا مشلولة لا عضد لها ، أي : لا ناصر لكم ولا معين .

الشاهد فيه : " إلا يدًا " حيث أبدل من محل " يد " المجرورة لفظًا بالباء الزائدة ، وأجاز بعضهم الإبدال من اللفظ المجرور .

(٩) ارتشاف الضرب ٣/ ١٥١١

(١٠) التخريج : البيت بلا نسبة في معاني الفراء ١/ ٣١٧

الشاهد فيه : " إلا شباعٌ " حيث أبدل من محل " حوي " المجرورة لفظًا بمن الزائدة ، وأجاز بعضهم الإبدال من اللفظ المجرور .

(١١) انظر : معاني القرآن ١/ ٣١٧

❖ وفي (قبح وقوع إلا الاستثنائية بعد إن وما الحجازية دون فصل بينهما في الاستثناء المفرغ) أجاز ذلك الكوفيون [١] ، بناءً على جواز تصدير الكلام بإلا ، والجواز يقتضي ذلك ، وهو رأي الكسائي [٢] ، والزجاج.[٣]

❖ وفي (قبح تعريف الحال) أجاز يونس والبغداديون تعريف الحال مطلقًا دون تأويل ، إذ جوّزوا " جاء زيدٌ الراكبَ ، وقام زيد أخاك ، وهذا زيد سيّد الناس ".[٤]

وحجتهم القياس : فقد أجازوا تعريف الحال قياسًا على الخبر ، وعلى ماسُمع عن العرب معرَّفًا بـــ(أل) أو الإضافة [٥] ، وفصَّل الكوفيون فإن تضمّنت لتعريف الحال أن يتضمَّن معنى الشرط [٦] ، مثل : عبد الله المحسنَ أفضل منه المسيءَ ، (فالمحسن والمسيء) حالان ، وصحَّ تعريفهما لتأوّلهما بالشرط ، إذ التقدير : عبد الله إذا أحسن أفضل منه إذا أساء ، وزيد الراكبَ أحسن منه الماشيَ ، تقديره : زيد إذا ركب أحسن منه إذا مشى ، وعبد الله عندنا الغنيَّ فأما الفقيرُ فلا ، تقديره : عبد الله عندنا إذا استغنى فأما إذا افتقر فلا.

أما قولهم : (جاء زيدٌ الراكبَ) فلا يصح : جاء زيد إذا ركب.[٧]

والحجة في هذا السماع :

ـــ كقولهم : لذا الرمة أظهر منه غَيْلانا [٨] ، حيث نَصَب (ذا الرمة وغَيلانا) على الحال ، وتقديره : إذا سُمي ذا الرمة أشهر منه إذا سُمي غيلانا.

---

(١) الإنصاف في مسائل الخلاف ٢٧٣

(٢) شرح التسهيل ٢/ ٢٩١ ، وشفاء العليل ١/ ٥٠٤ ، وحاشية يس على التصريح ١/ ٣٥٤

(٣) خزانة الأدب ٣/ ٣١٢ ، وهمع الهوامع ١/ ٢٢٦ ، والاستغناء ٢١٣ ، والإنصاف ٢٧٣

(٤) الارتشاف ٣/ ١٥٦٢ ، ١٥٦٥ ، وشرح ابن عقيل ١/ ٥٣٣ ، والمساعد ٢/ ١١ ، وهمع الهوامع ٢/ ٣٠١

(٥) انظر : المساعد على تسهيل الفوائد ٢/ ١١ ، وهمع الهوامع ٢/ ٣٠١

(٦) ارتشاف الضرب ٣/ ١٥٦٢ ، وشرح ابن عقيل ١/ ٥٣٣ ، والمساعد ٢/ ١١ ، وهمع الهوامع ٢/ ٣٠١

(٧) الارتشاف ١/ ٥٣٢ – ٥٣٣ ، وشرح ابن عقيل ١/ ٥٢٤ ، وشرح التصريح على التوضيح ١/ ٣٧٤ ، وهمع الهوامع ٢/ ٢٣٠ ، ومجيب الندا في شرح قطر الندى ٤٠٧ ، وحاشية الصبان ٢/ ٢٥٥ – ٢٥٦

(٨) انظر : الارتشاف ٣/ ١٥٦٣ ، وهمع الهوامع ٢/ ٣٠١

ورد المانعون رأي الكوفيين : لأن المقصود بالحال بيانُ هيئة صاحبها ، أي : كيفية وقوع الفعل منه أو عليه ، وذلك حاصلٌ بلفظ التنكير فلا حاجة إلى تعريفها ؛ صونًا للفظ عن الزيادة والخروج عن الأصل لغير غرض [١] ، وما سُمع في البيت شاذٌ لا يُقاسُ عليه.

وقولُ يونس والبغداديين ضعيف : للفرق بين الخبر والحال ، إذ السكوت على الاسم وعدم غلبة الاشتقاق في الخبر يدفع إيهام النعتية ، بخلاف الحال ، والسماع الوارد في تعريف الحال قليلٌ شاذٌ لا يُقاسُ عليه ، وهي نكرة في صورة المعرفة.

ورأيُ الكوفيين أيضًا ضعيف : لاحتمال غير الحالية فيما ذكروه ، وهو كون " المحسن والمسيء " خَبَرَي " كان " المضمرة ، أي : إذا كان.[٢]

❖ وفي (قبح تقديم الحال على عامله الظرفي) أجاز تقديم الحال : الكسائي [٣] ، والفراء [٤] ، والزجاج [٥] ، والأخفش [٦] ، والفارسي [٧] ، وابن كيسان [٨]، وابن برهان [٩] ، وابن ملكون [١٠] ، وأجازه ابن مالك على ضعف [١١] ، وتبعه ابن

(١) مجيب الندا ٤٠٧

(٢) المساعد على تسهيل الفوائد ٢/ ١١

(٣) إعراب القرآن ٤/ ٨٣٠

(٤) معاني القرآن ٢/ ٤٢٥ ، وإعراب القرآن ٤/ ٨٣٠

(٥) إعراب القرآن ٤/ ٨٣٠

(٦) البحر المحيط ٧/ ٤٢٢

(٧) شرح التسهيل ٢/ ٣٣٧ ، وشرح عمدة الحافظ ١/ ٤٢٩ ، وشرح الرضي ٢/ ٦٩ ، وشرح ابن الناظم ٢٣٦ ، وتوضيح المقاصد ٢/ ٧٠٦ ، وشرح ابن عقيل ١/ ٥٤٢ ، وشرح التصريح على التوضيح ١/ ٥٨٩

(٨) أمالي ابن الشجري ٢/ ٢٨٠ ، وشرح كتاب سيبويه ٢/ ٤٥٢ ، وشرح اللمع ٧٢ ، وتوجيه اللمع ٢٠٦ ، وشرح التسهيل ٢/ ٣٣٧ / وشرح عمدة الحافظ ١/ ٤٢٩ ، وشرح الرضي ٢/ ٦٩ ، وشرح ابن الناظم ٢٣٦ ، وتوضيح المقاصد ٢/ ٧٠٦ ، وشرح ابن عقيل ١/ ٥٤٢ ، والمساعد ٢/ ٢١

(٩) شرح اللمع لابن برهان ١/ ١٣٧ ، وشرح التسهيل ٢/ ٣٣٧ ، وشرح عمدة الحافظ ١/ ٤٢٩ ، وشرح الرضي ٢/ ٦٩ ، وشرح ابن الناظم ٢٣٦ ، وتوضيح المقاصد والمسالك ٢/ ٧٠٦ ، وشرح ابن عقيل ١/ ٥٤٢ ، والمساعد ٢/ ٢١ ، وشرح التصريح ١/ ٥٨٩ - ٥٩٠

(١٠) شرح التصريح على التوضيح ١/ ٥٩٠

(١١) شرح التسهيل ٢/ ٣٣٤ ، وشرح عمدة الحافظ ١/ ٤٢٦ ، وشرح ابن عقيل ١/ ٥٤٢ ، وشرح الأشموني ٢/ ١٥

عقيل.[1]

وحجتهم السماع :

ـــ كقراءة : ﴿ والسماوات مطويات بيمينه ﴾ [2] ، بنصب " مطويات " على الحالية .

ـــ وقوله تعالى : ﴿ وما أرسلناك إلا كافةً للناس ﴾ [3] ، فقد تقدَّم الحال " كافة " على عامله.

ـــ وقال شاعر : رهط ابن كوزٍ مُحقبي أدراعهم فيهم ورهط ربيعـــة بن حذارِ [4]

ـــ وقالُ آخر : تسلّيتُ طرًّا عنكم بعد بَينِكـــم بذكراكم حتى كأنكم عندي [5]

والقياس : فقد أجازوا تقديم الحال على العامل الظرفي قياسًا على جوازه في الفعل ، فكلاهما بنفس القوة في العمَل.[6]

ورد المانعون حججهم كالآتي :

---

(١) المساعد على تسهيل الفوائد ٢/ ٢٢

(٢) الزمر : ٦٧

الرفع على الابتداء : قراءة الجمهور ، والنصب على الحالية : قراءة عيسى والجحدري ، انظر : البحر المحيط ٧/ ٤٢٢

(٣) سبأ : ٢٨

(٤) التخريج : البيت للنابغة الذبياني في ديوانه ٥٥ ، وجمهرة اللغة ٨٢٥ ، وشرح عمدة الحافظ ٤٣٧ ، ٥٥٧ ، والمقاصد النحوية ٣/ ١٧٠ ، وبلا نسبة في شرح الجمل ١/ ٣١٧

اللغة : (رهط الرجل) قومه ، و(كوز) اسم رجل من ضبة ، و(المحقب) المتاع الذي يوضع خلف الراكب في مؤخر الرحل ، و(الأدراع) جمع الدرع .

الشاهد فيه : " محقبي أدراعهم " حيث ورد حالاً من الضمير المستكن في الجار والمجرور الواقع خبرًا وهو " فيهم " ، وقد تقدّم عليها

(٥) التخريج : البيت بلا نسبة في شرح العمدة١/ ٤٢٦ ، والمقاصد النحوية ٣/ ١٦٠ ، وشرح التصريح ١/ ٣٧٩

اللغة : (طرًّا) جميعًا ، و(البين) الفراق .

المعنى : يقول : لقد كنت أتسلّى بعد فراقكم لي بذكراكم المستمرّة حتى توهّمت بأنكم ما زلتم بقربي .

الشاهد فيه : " طرًّا " حيث وقع حالاً بمعنى : جميعًا ، وصاحبه : الضمير في (عنكم) .

(٦) شرح اللمع في النحو ٧٢

= أما قراءة : ﴿ والسماواتِ مطوياتٌ بيمينه ﴾ ، فيمكن أن تتخرَّج على أن " مطويات " مفعول لفعل محذوف تقديره : (أعني مطويات) ، والجملة معترضةٌ بين المبتدأ والخبر.(١)

= وأما قوله تعالى : ﴿ وما أرسلناك إلا كافةً للناس ﴾ ، فإنه يتخرّج عند الزمخشري على أن " كافة " صفة لـــ(إرسالة) حُذِف موصوفها ، وأُقيمَت مقامه (٢) ، وخرّجه الزجاج على أنه حال من " الكاف " في (أرسلناك). (٣)

= وأما قول الشاعر : " تَسَلَّيتُ طُرًّا عنكم " ، فإن (طُرًّا) حال من (عنكم) المحذوفة ، دَلَّ عليها " عنكم " الظاهرة.(٤)

= وأما قول الشاعر : " محقبي أدراعهم فيهم " ، فيمكن تخريجه على أن " محقبي " مفعول لفعل محذوف تقديره : (أعني محقبي) ، والجملة معترضةٌ بين المبتدأ والخبر.(٥)

وذكر ابن عصفور أن هذا الذي ذهبوا إليه غير صحيح ؛ لأن هذه الأمثلة قليلة ، تُحفَظ ولا يجوز القياس عليها.(٦)

وردوا تخريجهم الآية : إذ أنّ العرب لم تستخدم " كافة " إلا حالاً ، وقول الزمخشري والزجاج مردود ، أما الزمخشري فلأنه جعله صفة موصوف محذوف ، ولم تستعمله العرب مفردًا ولا مقرونًا بالصفة ، وهي " إرساله كافة للناس " في الآية ، والحق أن الصفة إذا حُذِفَ موصوفها لا بد من وجود دليل سابق يدلُّ عليه ، كإعادة ذكره مع صفته قبل الحذف ، ويُشترَط ألا تصلُح الصفة لغيره ، وهذا لا ينطبق على تخريج الزمخشري في الآية (٧) ، وأما الزجاج فإن في تخريجه تعسف عند الرضي (٨) ، فقد جعل " كافَّةً " مفردًا ، كما جعله من مذكر مع أنه مؤنث ، ولا يكون ذلك إلا إذا كانت تاؤه للمبالغة ، وهو مقصورٌ على ألفاظ مسموعة كـ " نسابة ،

(١) شرح جمل الزجاجي ١/ ٣١٧
(٢) الكشاف ٣/ ٢٩٠
(٣) معاني القرآن وإعرابه ٤/ ٢٥٤
(٤) شرح التصريح ١/ ٥٩٠
(٥) شرح جمل الزجاجي ١/ ٣١٧
(٦) المصدر نفسه .
(٧) شرح التسهيل ٢/ ٣٣٧
(٨) شرح الرضي على كافية ابن الحاجب ٢/ ٧٠

وفروقة ، ومهذارة " لا تُقاسُ (كافة) عليها ، وجعلها لغير العاقل ، ولا تكون " كافة " إلا للعقلاء [١] ، كما أن الحَملُ على البعيد لا يقدَح في الأدلة الظنية.[٢]

واحتجوا لتخريجهم : إذ أنّ " كافة " يمكن أن ترد لغير العاقل ، ووقوعها غير منصوبة ممكِنٌ أيضًا ، كما في قول عمر ابن الخطاب في اللباب : (قد جعلتُ لآل بني كاكلة على كافة بيت المسلمين لكل عام مائتي مثقال ذهبًا إبريزًا).[٣]

وليس ثمة مخالفات في تقديم الحال في الآية ، إذ أن تقديم الحال المحصورة بـــ" إلا " ليس ممتنعًا عند الجميع ، ويمكن أن يكون " إرساله " هو المحصور ، و" كافة للناس " محصور فيه ، وعليه : فكل من المحصور والمحصور فيه في محله ، كما أنّ تعدّي " أرسل " باللام وإن كان مخالفًا للأكثر ، إلا أن قلّة تجيز ذلك ، ولا مانع من موافقة القليل.[٤]

ولعلي أوافق المجيزين فيما ذهبوا إليه من جواز التقديم ، لكثرة أدلته ، وهو سماعٌ من آي الذكر الحكيم ، الذي لا يُعذَرُ رادّوه ، يعضده سماعٌ من الشعراء الثقات ، الأمر الذي يقوّي القياس عليها.

❖ وفي (قبح الفصل بين رب ومجرورها) كالكسائي ، وعلي بن المبارك الأحمر [٥] ، والأخفش [٦] ، وابن مالك [٧] ، وأبي حيان.[٨]

وحجة تجويزهم السماع :

ـــ وما أجازه الأحمر في مناظرة سيبويه من قولهم : رب – والله – رجل عالم لقيتُ.[٩]

---

(١) شرح التسهيل ٢/ ٣٣٧ – ٣٣٨ ، وحاشية الصبان ٢/ ٢٦٣

(٢) حاشية الصبان ٢/ ٢٦٤

(٣) اللباب ٣٤٦

(٤) شرح التصريح ١/ ٥٩١ ، وحاشية الصبان ٢/ ٢٦٣

(٥) المساعد على تسهيل الفوائد ٢/ ٣٠١

(٦) الأصول ١/ ٤٢٢

(٧) شرح التسهيل ٣/ ١٨٦ – ١٨٧ ، ١٩٤

(٨) ارتشاف الضرب ١٧٦٢

(٩) المساعد على تسهيل الفوائد ٢/ ٣٠١

والقياس : فقد فصلوا بين رب ومجرورها قياسًا على جواز الفصل مع باقي حروف الجر : كقول الكسائي : اشتريته بوالله درهم [١] ، وما حكاه الكسائي من قول بعضهم : أخذته بأرى ألفِ درهمٍ ، إذ فَصَل بين باء الجر والاسم المجرور بالفعل " أرى ".[٢]

❖ وفي (قبح إضمار الجار في قولهم : لاه أبوك ، ولقيته أمس) اعترض المبرد على سيبـــويه ، لأن لام الجر هي الباقية في " لاه أبوك " ، وفُتحت لئلا ترجع الألف إلى الياء ، وإنما حذفوا لام (أل التعريف) ، ولام الاسم الأصلية.[٣]

ورَدَّ المجيزون رأي المبرد : لأن لام الجر مكسورة ، واللام الباقية مفتوحة ، كما أن الحذف في العربية كثير ، حتى أنهم حذفوا فعل القسم ، ولام التعريف مُستغنىً عنها.[٤]

واحتجَّ المبرد لرأيه : إذ أن لام الجر أصلها الفتح [٥] ، وردَّ أدلة سيبويه : لأن (أمسِ ولاهِ) مبنيَّان على الكسر ، وليس الكسرُ كسرَ إعراب ، وتُبنى (أمس) على الكسر إذا دَخَلَها " أل التعريف " ، وعليه : لا حذفَ في اللفظين [٦] ، ويَفرُقُ ابن عصفور [٧] بين الشعر والنثر في المسألة ، فإضمارُ حرف الجر ، وبقاء عمله في المجرور ممتنعٌ عنده في النثر ، جائزٌ في الضرورة الشعرية ؛ وإنما امتنع لسببين :

(أولهما) : عدم القياس ، فقد جاز إضمار الناصب والرافع لقوّتهما بالتصرف ، وضَعُفَ الجار لأنه مختصٌ بالأسماء ؛ ونظرًا لعدم قياس الجار على الناصب والرافع امتنع الإضمار في حروف الجر ، كما أن الحروف أضعف من الأفعال في العمل ، فلا تقاس عليها في جواز الحذف.

---

(١) شرح التسهيل ٣/ ١٩٤ ، وارتشاف الضرب ١٧٦٢ ، وشرح الأشموني ٢/ ١١٨

(٢) المقرب ٢٧١

(٣) شرح كتاب سيبويه ٤/ ٢٣٩ ، والمخصص ٤/ ٧٢ ، وشرح المفصل ٥/ ٢٦١ ، وخزانة الأدب ٧/ ١٥٩

(٤) المصدر نفسه.

(٥) شرح كتاب سيبويه ٤/ ٢٣٩ ، والمخصص ٤/ ٧٢ ، وشرح المفصل ٥/ ٢٦١ ، وخزانة الأدب ٧/ ١٥٩

(٦) الدرر اللوامع على همع الهوامع ١/ ٤٤٥ ، ٢/ ٥٩ – ٦٠

(٧) شرح جمل الزجاجي ١/ ٥٠٠

(وثانيهما) : أن الحروف لا تعمَل إلا بواسطة الفعل أو ما في معناه ، فضعُفَ إضمارها لضعف العمل.[1]

ولعلي أوافق سيبويه فيما ذهب إليه ؛ لأن الحذف في العربية كثير فإذا كانوا قد حذفوا فعل القسم وغيره ، فإن الجار هنا أَولى بالحذف ، لا سيما والمعنى مفهومٌ في الجملتين لكثرة جريانهما على ألسنة العرب.

❖ وفي (قبح الفصل بين المضاف والمضاف إليه) أجاز يونس الفصل في قولهم : لا يدي بها لك.[2]

وحجته السماع :

ـــ كقراءة ابن عامر : ﴿ وكذلك زيّنَ لكثيرٍ من المشركين قتلُ أولادَهم شركائهم ﴾.[3]

ـــ وقراءة : ﴿ فلا تحسبنّ الله مخلفَ وعدَه رسلِه ﴾.[4]

---

(١) شرح جمل الزجاجي ١/ ٥٠٠

(٢) شرح كتاب سيبويه ٣/ ٢٤ ، والإيضاح في شرح المفصل ١/ ٣٨٩

(٣) الأنعام : ١٣٧ ، وفي الآية أربع قراءات :

١) (زيَّن) المبني للمعلوم ، وفاعله (شركاؤهم) ، ومفعوله (قتلَ) ، والمضاف إليه (أولادِهم) : قراءة الجمـــهور ، وهم أهل الحرمين وأهل الكوفة وأهل البصرة إلا أبا عبد الرحمن والحسن .

٢) و(زُيِّن) المبني للمجهول ، ونائب الفاعل (قتلُ) ، ومفعوله (أولادَهم) ، والمضاف إليه (شركائهم) : حكاها أبو عبيد عن بعض أهل الشام ، وحكى غيره عن أهل الشام قوله : (زُيِّن لكثير من المشركين قتلُ أولادِهم شركائهم) بالجر فيهما .

٣) (زُيِّن لكثير من المشركين قتلُ أولادِهم شركاؤهم) ، و(أولادهم) مضافٌ إلى " قتل " ، و(شركاؤهم) مرفوعٌ على إضمار فعل تقديره : " زيّنه لهم شركاؤهم " أو بالمصدر ، وهي قراءة السلمي والحسن وأبي عبد الملك ، وجر (شركائهم) : قرأها فرقة .

٤) قرأ ابن عامر وأهل الشام (شركائهم) مجرورٌ بالإضافة إلى " قتل " ، و(أولادَهم) بالنصب على أنه الفاصل بين المضاف والمضاف إليه ، انظر : تفسير الطبري ٨/ ٤٢ ، وتفسير القرطبي ٧/ ٩١ – ٩٢ ، وإعراب القرآن ١/ ٥٨٢ ، والبحر المحيط ٤/ ٢٣١

(٤) إبراهيم : ٤٧

(مخلِف وعدِه رسلَه) : قراءة الجمهور وقطرب والزمخشري وابن عطية وأبي البقاء ، و(مخلِف وعدَه رسلِه) : قرأها فرقـــة ، انظر : البحر المحيط ٥/ ٤٢٦ – ٤٢٧

ـــ وقوله ﷺ : (هل أنتم تاركو لي صاحبي).[1]

ـــ وحكى الكسائي : هذا غلامُ – والله – زيدٍ.[2]

ـــ وحكى أبو عبيدة : إن الشاة لتَجترُّ فتسمَعُ صوتَ – والله – ربِّها.[3]

ـــ وما حكاه الفراء : برئتُ إليك من خمسةٍ وعشري النخاسين.[4]

ـــ وحكى عن أبي ثروان العكلي : قطع الله الغداة يد ورجل من قاله.[5]

ـــ وقولهم : تركُ يومًا نفسِك وهواها سعيٌ لها في رَدَاها.[6]

وردَّ المانعين أدلّة المجيزين ، كالآتي :

ـــ أما قراءة ابن عامر فهي ضعيفة عند البصريين ، عارض الطبري القراءة بها [7] ، ولحّنها ابن النحاس [8] ، ونعتها العكبري بالبعد [9] ، وابن عصفور بالغلط [10] ، ولم يسلّم الرضي بالتواتر فيها [11] ، قال الفراء : (وليس قول من قال " مخلف وعدَه رسلِه " ولا زُيّن لكثير من المشركين قتل أولادَهم شركائهم " بشيء) [12] ، وقال مكي : (وهذه القراءة فيها ضعف للتفريق بين

---

(١) التخريج : ورد في صحيح البخاري ٣/ ١٣٣٩ ، وسنن البيهقي الكبرى ١٠ / ٢٣٦

اللغة : (صاحبي) أبو بكر.

(٢) ورد في : الإنصاف ٤٣١ ، وشرح العمدة ١/ ٤٩٧ ، وشرح التسهيل ٣/ ١٩٤ ، وشرح الرضي ٣/ ٣٢٩ ، وشرح ابن الناظم ٢٩١ ، والإرشاد ١٥٢ ، وتوضيح المقاصد والمسالك ٢/ ٨٢٤ ، وشرح ابن عقيل ٢/ ٦٨ ، والمساعد ٢/ ٣٦٩ ، وشرح الأشموني ٢/ ١٨٢ ، وشرح التصريح ١/ ٧٣٤ ، وفي رواية : سمعت صوت والله زيد.

(٣) ورد في : الإنصاف ٤٣١ ، وشرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ ١/ ٤٩٨ ، وشرح التسهيل ٣/ ١٩٤ ، وشرح ابن الناظم ٢٩١ ، والإرشاد إلى علم الإعراب ١٥٢ ، وشرح الأشموني ٢/ ١٨٢

(٤) ورد في : الخصائص ٥٧٥

(٥) معاني القرآن ٣٢٢ ، والخصائص ٥٧٥ .

(٦) ورد في : شرح التسهيل ٣/ ٢٧٣ ، ٢٧٦ ، وتوضيح المقاصد والمسالك ٢/ ٨٢٤ ، وشرح ابن عقيل ٢/ ٦٧ ، والمساعد على تسهيل الفوائد ٢/ ٣٦٨ ، وشرح الأشموني ٢/ ١٨١ ، وشرح التصريح ١/ ٧٣٣

(٧) تفسير الطبري ٨/ ٤٢

(٨) إعراب القرآن ١/ ٥٨٣

(٩) التبيان في إعراب القرآن ٨/ ١٥٥

(١٠) شرح جمل الزجاجي ٢٤٣

(١١) شرح الرضي على كافية ابن الحاجب ٣/ ٣٣٠

(١٢) معاني القرآن ٢/ ٨١

المضاف والمضاف إليه بالظرف لأنه إنما يجوز مثل هذا التفريق في الشعر مع الظروف لاتساعهم فيها ، وهو في المفعول به في الشعر بعيد ، فإجازته في القراءة أبعد) [1] ، وقال الزمخشري : (وأما قراءة ابن عامر فشيءٌ لو كان في مكان الضرورات وهو الشعر لكان سمجًا مردودًا فكيف به في الكلام المنثور ، فكيف به في القرآن المعجز بحسن نظمه وجزالته) [2] ، ولا حجة فيها للمجيزين ، إذ لو كانت صحيحة لكان هذا من أفصح الكلام ، كما أنهم أجمعوا على امتناع الفصل بين المضافين بالمفعول في غير ضرورة الشعر ، والقرآن لا ضرورة فيه ، وإذا كان الإجماعُ على امتناعِ هذا في اختيار الكلام سقط الاحتجاج به في حال الاضطرار ، أي : إن انعدمَت الحجة في النظير انعدمَت أيضـًا في النقيض ، ولم يقـُل ذلك ابن عامـر إلا لما رآهُ في مصاحـف أهل الشـام " شركائهم " مكتوبًا بالياء ، وهو في مصاحف أهل الحجاز والعراق " شركاؤهم " بالواو.[3]

وخرَّج النحاسُ " الأولاد " على أنه مجرورٌ بالإضافة إلى " قتل " ، و" شركائهم " بدلٌ من " الأولاد ".[4]

ـ وأما الحديث فيجوز أن يكون على حذف النون تخفيفًا ، كما في قوله تعالى : ﴿ وما هم بضارين به من أحد ﴾ [5] ، أصله : وما هم بضارين من أحد ، وعليه : فلا إضافة في الحديث ، أي : لا حجة به.[6]

(١) تفسير القرطبي ٧/ ٩٢

(٢) الكشاف ٢/ ٦٦ ، وشرح التصريح ١/ ٧٣٢

(٣) الإنصاف ٤٣٥ - ٤٣٦

(٤) شرح جمل الزجاجي ٣/ ٢٤٣ ، وتفسير القرطبي ٧/ ٩٣

(٥) البقرة : ١٠٢

وإثبات النون في " ضارين " : قراءة الجمهور ، وحذفها : قراءة الأعمش ، انظر : الكشاف ١/ ١٩٩

(٦) حاشية الصبان على شرح الأشموني ٢/ ٤١٨

ـــ وأما ما حكاه الكسائي وأبو عبيدة فإنما جاز هذا لأن اليمين لا تدخل الجمل إلا للتوكيد ، أي أنها زائدة بمثابة اللغو ، كما أن الإجماع واقعٌ على أنه لم يأتي الفصل بين المضافين في النثر بغير اليمين.[1]

❖ وفي (قبح وصف المشتق قبل إعماله) أجاز الكسائي وباقي الكوفيين إلا الفراء إعمالَ الموصوف قبل الصفة [2] ، وافقهم الفارسي في ذلك [3] ؛ لأن ضَعفَه يحصُلُ بعدها لا قبلها.

وحجتهم في الجواز السماع :

ـــ كقول الشاعر : وقائلة تخشى عليَّ : أظنُّهُ سيـــودي به تـــَرحالُـــهُ وجعائلـــه [4]

ـــ وقول آخر : إذا فاقدٌ خَطباءُ فَرخَينِ رَجَّعتْ ذكرتُ سُليمَـــى في الخَليطِ المُزايِـــلِ [5]

واعترض المانعون على سماعهم :

وخرّجوا الأول على أن (تخشى) حال من الضمير المستتر في (قائلة) ، أو على أن (أظنه) معمولٌ لفعلٍ محذوف تقديره : (قالت أو تقول : أظنه).[6]

---

(١) الإنصاف ٤٣٥

(٢) شرح التسهيل ٣/ ٧٤ ، والارتشاف ٥/ ٢٤٦٠ ، والمساعد ٢/ ١٩١ ، وشرح الأشموني ٢/ ٢١٦ – ٢١٧

(٣) المخصص ٥/ ٨٤ ، والمحكم والمحيط الأعظم ٦/ ٣٢٠

(٤) التخريج : البيت بلا نسبة في مغني اللبيب ٢/ ٩٤ ، والمساعد ٢/ ١٩٢

الشاهد فيه : " قائلة تخشى علي أظنّه " حيث أعمل اسم الفاعل في الجملة (أظنه) بعد وصفه بالفعل " تخشى علي"

(٥) التخريج : البيت لبشر بن أبي خازم وليس في ديوانه ، وهو في المقاصد النحوية ٣/ ٥٦٠ ، وبلا نسبة في لسان العرب (فقد) ٣/ ٣٣٧.

اللغة : (فاقد) أي حمامة فقدت فراخها ، و(الخطباء) ذات اللون الضارب إلى الكدرة ، و(الفرخان) ولدا الطائر ، و(رجّعت) صوّتت ، و(سليمى) اسم امرأة ، و(الخليط) القوم ، و(المزايل) المفارق .

المعنى : عندما يسمع صوت حمامة تبكي على فرخين فقدتهما يتذكّر حبيبته التي فارقته في قوم كانوا في عشرائه .

الشاهد فيه : " فاقد خطباء فرخين " حيث نصب اسم الفاعل (فاقد) مفعولاً به (فرخين) مع كون اسم الفاعل موصوفًا ، وهذا جائز عند الكسائي .

(٦) المساعد على تسهيل الفوائد ٢/ ١٩٢

وخرّجوا الثاني على أن (فرخين) منصوبٌ بفعلٍ مضمَر يفسره (فاقد) ، والتقدير : فَقَدَت فرخَين ؛ لأن " فاقد " غير مطابقٍ لفعله في التأنيث ، فلا يعمَل.[١]

❖ وفي (قبح الإتيان بتابع لفاعل نعم المضمر) أجاز ذلك ابن مالك [٢] ، وابن عقيل.[٣]

وحجة المجيزين السماع :

ـــ كقوله ﷺ : (نعم عبد الله خالد بن الوليد).[٤]

ـــ وقول سهيل بن حنيف ﷺ : (شهدتُ صفين وبئست صفون).[٥]

❖ وفي (قبح إعمال " خير " في الاسم الظاهر) أجاز الفراء أن يرفع اسمًا ظاهرًا.[٦]

❖ وفي (قبح الوصف بالأسماء الجامدة) أجاز الكسائي الوصف بالجامد ؛ لأن المقصود التشبيه ، وليس على حذف المضاف "مثل" ، أي : جريء [٧] ، وشجاع [٨] ، وكاملٍ شدةً.[٩]

وحجته القياس : فقد جاز الوصف بـــ(أسد) وغيره من الأسماء الجامدة قياسًا على جواز " مررت بسرجٍ خزٍّ صفتُه وبصحيفةٍ طينٍ خاتمُها " ؛ لأن الخاتم ليس بطين ، والصفة ليست بخز ، وإنما المعنى : رديء ، ولّين.[١٠]

---

(١) شرح الأشموني ٢/ ٢١٧

(٢) شرح التسهيل ٣/ ١٤

(٣) المساعد ٢/ ١٢٨

(٤) ورد في : الجامع الصغير ٢/ ١١٤٧ ، وتمامه " سيف من سيوف الله ".

(٥) الهمع ٢/ ٨٦

(٦) ارتشاف ٥/ ٢٣٣٥

(٧) انظر : شرح المفصل ٢/ ٢٣٦ ، وشرح الرضي على كافية ابن الحاجب ٣/ ٢١- ٢٢

(٨) انظر : شرح جمل الزجاجي ١/ ١٤٤

(٩) شرح الرضي على كافية ابن الحاجب ٣/ ٢٢

(١٠) ارتشاف الضرب ٤/ ١٩٢٠ - ١٩٢١

ولعلي أوافق سيبويه والكسائي في الجواز ، وللمجيزين الخَيار بين التأويلين ، إلا أن تأويل سيبويه أَوْلَى ؛ لأنها إذا أُوِّلت بالمشتق خفي فيها الدلالة على التشبيه [١] ، والله أعلم.

❖ وفي (قبح الوصف بالجواهر) أجاز الوصف الكسائي ، فهو يقيس في النكرات كلها.[٢]

وحجته القياس : فقد أجاز الوصف بالجواهر قياسًا على جواز الوصف في قولهم : مررتُ برجلٍ ذي مالٍ أخوتك ، ومررتُ برجلٍ درهمِ المال.[٣]

❖ وفي (قبح الوصف الواقع على موصوفين اختلف العامل فيهما واتحد العمل) أجاز الإتباع الأخفش والجرمي.[٤]

ولعلي أوافق سيبويه فيما ذهب إليه ؛ لأن في الإتباع إخلالٌ بالمعنى الصحيح للجملة [٥] ؛ لأن المنعوتين إذا كانا مجرورين من جهتين امتنع جمعهما في وصف واحد ، إذ لا يجتمع معنيان مختلفان في وصفٍ واحد ، كَأن يجرّ الأول بباء الإلصاق ، والثاني بالباء السببية ، نحو : مررتُ بزيدٍ واستعنتُ بعمروٍ على خالد ، وامتنع أن تتبع الصفة ما دلّ على السببية ، وما دلَّ على الإلصاق في آنٍ واحد ، فهذا مُخلٌّ باتساق المعنى ، وذهب المبرد وبن السراج وابن كيسان إلى أن العامل في النعت هو العامل في المنعوت ، كقولهم : مررتُ بزيد ودخلتُ إلى أخيك العاقلين.[٦]

❖ وفي (قبح وصف الضمير أو الوصف به) أجاز الكسائي نعتَ الضمير الغائب إذا كان النعتُ لمدحٍ أو ذمٍّ أو ترَحُّمٍ ، لا مُطلقًا.[٧]

وحجته السماع :

---

(١) شرح التصريح على التوضيح ١/ ٥٧٤

(٢) ارتشاف الضرب ٤/ ١٩٢٠

(٣) المصدر نفسه.

(٤) ارتشاف الضرب ٤/ ١٩٢٣ ، والمساعد على تسهيل الفوائد ٢/ ٤١٥ ، وشرح التصريح ٢/ ١٢٢

(٥) المساعد على تسهيل الفوائد ٢/ ٤١٥

(٦) المصدر نفسه.

(٧) شرح التسهيل ٣/ ٣٢٠ - ٣٢١ ، وشرح الرضي ٣/ ٣٨ ، والارتشاف ٤/ ١٩٣١ ، والمساعد ٢/ ٤٢٠

ـــ كقوله تعالى : ﴿ لا إله إلا هو العزيزُ الحكيم ﴾.[1]

ـــ وقوله : ﴿ لا إله إلا هو الرحمنُ الرحيم ﴾[2]

ـــ وقولهم : صلى الله عليه الرؤوفِ الرحيمِ.[3]

ورد المانعون أدلة الكسائي :

= أما قوله تعالى : ﴿ لا إله إلا هو العزيزُ الحكيم ﴾ ، وقوله : ﴿ لا إله إلا هو الرحمنُ الرحيم ﴾ ، فإن (العزيز) و(الرحمن) مرفوعان على البدل من " هو " ، أو على أنه خبر مبتدأٍ محذوفٍ ، تقديره : هو العزيز ، أو هو الرحمن ، وذكر أبو حيان أنه خبرٌ ثالث لـ(إلهكم) ولا يجوز أن يكون خبرًا للمضمر المقدَّر.[4]

= وأما قولهم : صلى الله عليه الرؤوفِ الرحيم ، فإن منهم مَن يجعله بدلاً.[5]

ولعلي أوافق الكسائي فيما ذهب إليه لأسباب :

(الأول) : ما ورد من آياتٍ تدعم جواز وصف الضمير الغائب البارز أو المستتر.

(الثاني) : أن النحويين لم يُجمعوا إلا على امتناع وصف الضمير الحاضر ، ولم يُجمِعوا على امتناع وصف ضمير الغيبة.

❖ وفي (قبح حذف الظرف المنعوت وإقامة النعت مقامه) أجاز الرفع على الوصف الكوفيون.[6]

❖ وفي (النصب على المدح أو التعظيم أو الشتم وقبح النصب على الحالية) خالف سيبويه النحاس إذ أجاز النصب على الحالية.[7]

وحجته السماع :

---

(١) آل عمران : ٦

(٢) البقرة : ١٦٣

(٣) ورد في : شرح التسهيل ٣/ ٣٢١ ، وارتشاف الضرب ٤/ ١٩٣١ ، والمساعد ٢/ ٤٢٠

(٤) البيان في غريب إعراب القرآن ١/ ١٣١ ، والتبيان في إعراب القرآن ٢/ ٤٤ ، ٣/ ٦٣ ، والبحر المحيط ١/ ٦٣٨

(٥) شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ٢/ ٣٣٣

(٦) ارتشاف الضرب ٣/ ١٣٩٧ ، والمساعد على تسهيل الفوائد ١/ ٤٩٦

(٧) إعراب القرآن ٣/ ٧٨٥

ـــ قال تعالى : ﴿ وامرأتهحمالةالحطب ﴾ [1] ، فقد جاز عند النحاس نصبه على الحالية ، أي : تصلى النار مقولاً لها ذلك.[2]

❖ وفي (قبحُ عطفِ الاسمِ الظاهرِ على الضمير المتصل والمستتر المرفوع دون توكيدٍ أو فصلٍ) اعترض على سيبويه الكوفيون الذين أجازوا العطف.[3]

وحجتهم السماع :

ـــ قال تعالى : ﴿ ذومِرَّةٍفَاسْتَوَى،وَهُوَبِالأُفُقِالأَعْلَى ﴾ [4] ، والمعنى في الآية : استَوَى جبريلُ ومحمّدٌ بالأفق الأَعلى ، وعُطف الضمير المنفصل (هو) على المستتر ، والفاعلُ مُضمَرٌ في " استَوى " والتقدير : " اسْتوَى هو ".[5]

ـــ وقال علي ﷺ : كنتُ أَسمعُ رسولَ الله ﷺ يقولُ : (كنتُ وأَبو بكرٍ وعمرُ ، وفَعَلتُ وأبو بكرٍ وعمرُ ، وانطَلَقتُ وأبو بكرٍ وعمرُ).[6]

ـــ وقال عمر ﷺ : (وكُنتُ وجار لي مِن الأنصارِ).[7]

ـــ وقال بعض العرب : مَرَرْتُ بِرَجُلٍ سَوَاءٍ وَالعَدَمُ .[8]

وردها المانعون على النحو التالي :

---

(١) المسد : ٤

والنصب على الحال والقطع : قراءة عاصم ، انظر : إعراب ثلاثين سورة من القرآن الكريم لابن خالويه ٢٢٥

(٢) إعراب القرآن ٣/ ٧٨٥ – ٧٨٦ ، والتبيان في إعراب القرآن ٣٩٥

(٣) الإنصاف في مسائل الخلاف ٤٧٤ – ٤٧٥ ، وشرح الرضي ٣/ ٦٥ ، والإرشاد إلى علم الإعراب ١٧٩، وارتشاف الضرب ٤/ ٢٠١٣

(٤) النجم : ٦ – ٧

(٥) معاني القرآن ٣/ ٩٥

(٦) التخريج : ورد في كتاب الشعب ٥/ ١٢ في صحيح البخاري ٣/ ٣٤٧٤ ، ومسند أحمد بن حنبل وخرجه البخاري ٦٢ في باب فضائل أصحاب النبي

(٧) التخريج : ورد في صحيح البخاري ٤٦ كتاب المظالم والغصب ، و ٣٥ باب الغرفة والعلية المشرفة وغير المشرفة في السطوح وغيرها .

(٨) ورد في الكتاب ٢/ ٣١ ، وشرح كتاب سيبويه ٦/ ١٠٩ ، وشرح التسهيل ٣/ ٣٧٣ ، وشح عمدة الحافظ ٢/ ٦٥٧ ، وشرح ابن الناظم ٣٨٦ ، وشرح ابن عقيل ٢/ ١٨٦ ، وشرح التصريح ٢/ ١٨٢

ـــ أما قوله تعالى : ﴿ ذو مِرَّةٍ فَاستوَى ، وَهُوَ بِالأفقِ الأَعْلى ﴾ [1] ، فقد ضعَّفَ العطفَ في الآية ابنُ الأنباري [2] والعكبري [3] والقرطبي [4] ، وردّها البصريون ؛ لأن الواو في الآية واوُ الحال ، لا واو العطف ، (والمعنى : أَنّ جبريلَ وحدَه استوى بالقوة في حال كونه بالأفق ، وقيل : فَاسْتَوَى على صُورَتِه التي خُلقَ عليها في حالة كونه بِالأُفُقِ ، وإنما كان قبل ذلك يَأتي النبيَّ ، في صُورَةِ رَجُلٍ).[5]

ـــ وأما قوله ﷺ : (كنتُ وَأَبو بَكرٍ وَعُمَرُ ، وَفعَلتُ وَأَبو بَكْرٍ وَعُمَرُ ، وَانْطلقتُ وَأَبو بَكرٍ وَعُمَرُ) [6] ، فيحتمل أنه مرويٌ بالمعنى.[7]

❖ وفي (قبح عطف الاسم الظاهر على الضمير المجرور) جاز العطف على المضمر المجرور عند الكوفيين ، وهو جائز عندهم على ضعف ، وافقهم في هذا بعض البصريين [8] ، وممن وافقهم في الجواز : يونس والأخفش [9] ، والشلوبين ، وابن مالك [10] ، وابن عقيل [11] ، وأبو حيان.[12]

وحجة المجيزين السماع :

(١) النجم : ٦ – ٧

(٢) البيان في غريب إعراب القرآن ٢/ ٣٩٧

(٣) التبيان في إعراب القرآن ٣٥٨

(٤) الجامع لأحكام القرآن ١٧/ ٨٨

(٥) الإنصاف ٢/ ٤٧٧

(٦) سبق تخريجه.

(٧) شرح التصريح على التوضيح ٢/ ١٨٢

(٨) الإنصاف ٢/ ٤٦٣ ، وشرح عمدة الحافظ ٢/ ٦٦٥ ، والبحر المحيط ٢/ ١٥٦ ، وشرح التصريح ٢/ ١٨٣

(٩) شرح عمدة الحافظ ٢/ ٦٦٥ ، وشرح ابن الناظم ٣٨٦ ، وارتشاف الضَرَب ٤/ ٢٠١٣ ، وشرح التصريح ٢/ ١٨٣

(١٠) شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ ٢/ ٦٥٩ ، وشرح التسهيل ٣/ ٣٧٥ ، وشرح ابن الناظم ٣٨٦ ، وشرح ابن عقيل ٢/ ١٨٦ ، وشرح التصريح ٢/ ١٨٣

(١١) شرح ابن عقيل ٢/ ١٨٧

(١٢) البحر المحيط ٢/ ١٥٦ ، وحاشية الصبان على شرح الأشموني ٣/ ١٧٠

ـــ كقوله تعالى : ﴿ واتقوا الله الذي تساءلون به والأرحامَ ﴾ [1] ، بكسر " الأرحامِ " ، وفي الآية قراءتان: النصب : بالعطف على موضع الجار والمجرور ، فموضعهما النصب ، أو بالعطف على اسم الله ، على معنى : واتقوا الأرحامَ أن تقطعوها [2] ، والجر : بالعطف على " الهاء " في (به) ، دون إعادة الجارّ ، وللعلماء في هذي القراءة آراء متنوّعة ، هي :

سيبويه : جعل العطف دون إعادة الجارّ قبيح ، والمبرد : لا يجوز عنده العطف في الآية [3] ، وحكى الفارسي أنّ أبا العباس قال : (لو صليتُ خلف إمامٍ يقرأ " والأرحامِ " لأخذتُ نعليَّ ومَضيتُ ، وزعم الثمانيني أن المبرّد لحَّنَ القراءة [4] ، ونقل الفراء عن إبراهيم النخعي أنه مجرور بالعطف على الضمير في " به " ، وهو كقولهم : تساءلون بالله والرَّحم ، قال الفراء : (وفيه قبح ؛ لأن العرب لا تردُّ مخفوضًا على مخفوض ، وقد كُنّي عنه).[5]

ـــ وقوله تعالى : ﴿ وصدٌّ عن سبيل الله وكفرٌ به والمسجدِ الحرام ﴾ [6] ، " المسجد الحرام " معطوفٌ على الضمير المجرور في (به) ، وهو رأي الفراء ، ورجحه أبو حيان ، أي : وبالمسجد الحرام.[7]

ـــ وقول الرسول في باب الإجارة إلى العصر : (إنما مثلكم واليهودِ والنصارى) [8] ، بالجر.

---

(١) النساء : ١

النصب : قراءة الجمهور ، والجر : قراءة حمزة الزيات من السبعة ، وإبراهيم النخعي ، وقتادة ، ويحي بن وثاب ، وطلحة بن مصرف ، والأعمش ، وابن مسعود ، وابن عباس ، والقاسم ، والحسن البصري ، ومجاهد ، وابن رزين ، ورواية الأصفهاني والحلبي عن عبد الوارث ، انظر : السبعة لابن مجاهد ٢٢٦ ، والإنصاف ٢/ ٤٦٣ ، وشرح المفصل ٢/ ٢٨٣ ، وشرح عمدة الحافظ ١/ ٦٦٠ – ٦٦١ ، وشرح التسهيل ٣/ ٣٧٦ ، والبحر المحيط ٢/ ١٥٦ ، ومعجم القراءات ٢/ ١٠٤

(٢) التبيان في إعراب القرآن ٤/ ٩٦

(٣) الكامل ٣/ ٩٣١

(٤) الفوائد والقواعد ٣٩٠

(٥) معاني القرآن ١/ ٢٥٢

(٦) البقرة : ٢١٧

(٧) البحر المحيط ٢/ ١٥٦ – ١٥٧

(٨) التخريج : ورد في صحيح البخاري ٢/ ٧٩٢

ـــ وما حكاهُ قطرب من أمثلة العرب : ما فيها غيرُهُ وفرسِه [1] ، حيث جَرَّ " فرسه " بالعطف على الهاء المجرورة في " غيره " ، والتقدير : ما فيها غيره وغير فرسه.

◎ ورَدَّ البصريون أدلتهم :

ـــ أما قوله تعالى : ﴿ واتقوا الله الذي تساءلون به والأرحام ﴾ [2] ، فلا حجة لهم فيه من وجهين:

الأول : أن " الأرحام " ليس مجرورًا بالعطف على الضمير المجرور ، بل مجـــرور على القسم ، و" الواو " للقسم ، كعادة العرب في القسم بالرحم لتعظيمها ، وجواب القسم : (إن الله كان عليكم رقيبًا) ، وهو ضعيف لأن القسم بغير الله كالآباء منهيٌّ عنه [3] ، ولعلي أرى النهيَ عن العباد ، ولله أن يقسِم بما شاء.

الثاني : يجوز أن يكون " الأرحام " مجرورًا بباء مقدّرة غير الملفوظ بها ، تقديره : وبالأرحام ، حُذفت لدلالة الأولى عليها ، ومثلُ هذا في كلامهم كثيرٌ ، بل إن الباء قد تُحذَف لدلالة الحال عليها ، كقولِ رؤبة إذا قيل له : كيف أصبحت ؟ ، يقول : خيرٍ عافاك الله ، أي : بخير [4] ، وقيل : أن حرف الجر حذف لنيابة حرف العطف منابه ، وهذا قليل.[5]

واعترض الرضي على الوجهين : أما الأول فإن الجرّ بالباء المقدّرة ضعيفٌ ؛ لأن حرف الجر لا يُقدَّر إلا في القسم ، كحذف واو القسم الجارَّة في قولهم : اللهِ لأفعلَنَّ ، وأما الوجه الثاني ، فإن الواو في " والأرحام " لا يجوز أن تكون واو القسم ؛ لأن قوله تعالى " واتقوا الذي تساءلون " يوحي بالسؤال ، ويُشتَرَط في واو القسم ألا تُستعمَل في السؤال ، إذ أنّ قَسَم السؤال لا يكون إلا بالباء ، فلا يُقال : واللهِ أخبرني ، كما يُقال : باللهِ أخبرني.

ويبدو أن حمزة أجاز الجرّ في القراءة لأنه مذهب الكوفيين ، وهو كوفيٌّ أيضًا ، ولا يُسلّم الرضي بتواتر القراءات السبع.[6]

---

(١) ورد في : شرح ابن الناظم ٣٨٦ ، ولم أعثر عليه في كتب الأمثال .

(٢) النساء : ١

(٣) التبيان في إعراب القرآن ٤/ ٩٦

(٤) الخصائص ٢٣٣ ، والإنصاف ٢/ ٤٦٧ ، وشرح المفصل ٢/ ٢٨٣ ، وشرح الرضي ٣/ ٦٧ ، وحاشية الخضري ٢/ ١٥٥ - ١٥٦

(٥) شرح جمل الزجاجي ١/ ٢٠٤ - ٢٠٥

(٦) شرح الرضي على كافية ابن الحاجب ٣/ ٦٧ ، ٦/ ٤٩

ـــ وأما قوله تعالى : ﴿ وصدٌّ عن سبيل الله وكفرٌ به والمسجدِ الحرام ﴾ [1] ، فلا حجة فيه من أربعة أوجه :

الأول : أن " المسجد " مجرورٌ ، لكن ليس بالعطف على الضمير في (به) ، بل بالعطف على " سبيل " ، والتقدير : وصدٌّ عن سبيل الله وعن المسجد الحرام ؛ لأن إضافة (الصدّ) إلى " المسجد " أكثر من إضافة (الكفر) إليه ؛ هذا عدا ما في إضافة (الصدّ) إلى " المسجد " من نقضٍ للمعنى الصحيح ، إذ يقولون " صددته عن المسجد " ، ولا يقولون " كفرتُ بالمسجد " ، وهو رأي ابن النحاس [2] ، وابن عطية ، والزمخشري ، وتبعهما المبرد [3] ، والأنباري. [4]

والحلّ : أن يُقدَّر له ما يتعلَّق به لدلالة المتقدّم عليه ، والتقدير : وصدُّوكم عن المسجد الحرام [5] ، واعترضوا على هذا لأن (المسجد الحرام) إذا عُطِفَ على "سبيل" صار من جملة معمولات "صد" ؛ لأن المعطوف على معمول المصدر معمولٌ له أيضًا ، وقد عُطِفَ على " سبيل " بـــ" كفر " قبل أن تتمَّ معمولات "صد" ، فلمّا عُطِفَ عليه عُلِمَ أنه ليس من معمولاته ، وصَحَّ القول أنه معطوفٌ على الضمير المجرور في (به).[6]

الثاني : قال الفراء : (" والمسجد الحرام " مخفوضٌ بقوله : يسألونك عن القتال وعن المسجد الحرام) [7] ، ولعلي أرى أن المجرور هو " الشهر الحرام " لا " القتال " كما في تقدير الفراء ، فإن كان قصد الفراء أن يكون " المسجد " معطوفًا على " الشهر الحرام " ، فقد ضعَّف هذا النحويّون ؛ لأن " الشهر الحرام " لم يُسأَل عنه لذاته ، ولم يشكّوا في تعظيمه ، إنما سُئِلَ عن القتال فيه ؛ لأنهم قاتلوا في هذا الشهر ولم يشعروا بدخوله ، فخافوا على أنفسهم من الذنب ، فسألوا عنه ، والمعنى عند أبي حيان : يسألونك عن قتالٍ في الشهر الحرامِ وفي المسجد الحرام ، فقيل

(١) البقرة : ٢١٧

(٢) إعراب القرآن ١/ ٢٥٩

(٣) الكشاف ٢٨٦/١ ، والبحر المحيط ٢/ ١٥٥

(٤) البيان في غريب إعراب القرآن ١/ ١٥٢

(٥) البيان في غريب إعراب القرآن ١/ ١٥٢ ، والتبيان في إعراب القرآن ٢/ ٥٥

(٦) شرح التسهيل ٣/ ٣٧٦ ، وشرح ابن الناظم ٣٨٧ ، والبحر المحيط ٢/ ١٥٥ ، وشرح التصريح ٢/ ١٨٣

(٧) معاني القرآن ١/ ١٤١

لهم : أن القتال في الشهر الحرام كبير ، وصدٌّ عن سبيل الله ، وكفرٌ به [1] ، والسؤال عند ابن الأنباري عن القتال في الشهر الحرام ، لا في المسجد ، فقيل لهم : القتالُ فيه كبير ، لكن الصد عن سبيل الله وعن المسجد الحرام والكفر بالله وإخراجُ أهل المسجد الحرام منه أكبر عند الله إثمًا من القتال في الشهر الحرام [2] ، وأيًّا كان المعنى فإنّ عطف " المسجد " على " الشهر الحرام " ضعيف عندهم.

الثالث : قيل أن (المسجد) معمولٌ لمصدرٍ محذوف ، تقديره : وصدٌّ عن المسجد الحرام ، واعترض الأزهري على هذا لأن المصدر لا يَعمَلُ محذوفًا ، وإن كان بعضهم نَقَلَ هذا عن سيبويه.[3]

الرابع : يرى ابن هشام أنّ (المسجد) مجرورٌ بباء مقدَّرة ، حُذِفَت لدلالة ما قبلها عليها ، وليس بالعطف على الضمير المجرور ، والتقدير : وكُفرٌ به وبالمسجدِ الحرام.[4]

ولعلي أوافق الكوفيين في جواز عطف الظاهر على المضمر المجرور مطلقًا ، لِما رواه الثقات من قراءاتٍ تجيز هذا .

❖ وفي (قبح عطف ما بعد الواو على ما قبلها في ما لك وزيدٍ وما شأنُك وعمرٍو) أجاز ابن الناظم الرفع على المجاز ، وذلك بحذف المضاف ، وإقامة المضاف إليه مقامه ، والمعنى : ما شأنك وشأن عمرو [5] ، أما الدماميني : فقد أجاز الرفع على نحو ما ذكره ابن الناظم ، وأضاف لهذا جواز الجر ، وذلك بحذف المضاف (شأن) ، وإبقاء المضاف إليه على جرّه.[6]

وحجتهم في هذا :

(١) البحر المحيط ٢/ ١٥٥ – ١٥٦

(٢) البيان في غريب إعراب القرآن ١/ ١٥٢ – ١٥٣

(٣) شرح التصريح ٢/ ١٨٤

(٤) مغني اللبيب ٢/ ١٩٧ – ١٩٨ ، والبحر المحيط ٢/ ١٥٥ ، وشرح التصريح ٢/ ١٨٤

(٥) شرح ابن الناظم ٢٠٩

(٦) حاشية الصبان ٢/ ٢٠٦

ـــ قول الشاعر : أكلُّ امرئٍ تحسبين امرأً ونـــارٍ توقـــد بالليـــل نـــارا [1]

ولعلي أوافـــق سيبويه في منع الجـــر لأن ما أدَّى إلى ممتنع فهو ممتنعٌ مثله ، لكني أرجـــح ما ذهب إليه ابن الناظم والدماميني من جواز الرفع على حذف المضاف ؛ ذلك أنّ في الجملة دليلاً على المضاف المحذوف ، وهو ذكره في بداية الجملة ، ففي قولهم :

ـــ ما شأنُك وعمرٍو ، على تقدير : ما شأنُك وشأنِ عمرٍو ، دَلَّ الشأن الأول على المحذوف.

ـــ وفي : مالك وزيدٍ ، على تقدير : مالك وما لزيدٍ ، دَلَّ لام الجر الأول على المحذوف ، ومعلومٌ أنه متى وُجد الدليل كان الحذفُ جائزًا.

❖ وفي (قبح عطف ما بعد الواو على ما قبلها في : هذا لك وأباك) أجاز بعض النحويين أن يعمَل في المفعول معه التنبيه والإشارة والظرف ، وهي المعاني الموجودة في قولهم (هذا لك) ، إذ الهاء تدل على التنبيه ، و" ذا " تدلّ على الإشارة ، و(لك) ظرف ، ومن النحويين : الفارسي الذي أجاز أن يعمل اسم الإشارة في " أباك " [2] ، كقول الشاعر :

ـــ لا تحبسنَّكَ أثوابي فقد جُمِعَت هذا ردائي مطـــوِيًّا وسِربالا [3]

---

(١) التخريج : البيت لأبي دؤاد في ديوانه ٣٥٣ ، والكتاب ١/ ٦٦ ، والأصمعيات ١٩١ ، وشرح شواهد الإيضاح ٢٩٩ ، وأمالي ابن الحاجب ١/ ١٣٤ ، ٢٩٧ ، وشرح المفصل ٢/ ١٩٦ ، ١٩٨ ، وشرح عمدة الحافظ ٥٠٠ ، والمقاصد النحوية ٣/ ٤٤٥ ، وشرح التصريح ١/ ٧٢٨ ، وشرح شواهد المغني٢/ ٧٠٠ ، وخزانة الأدب ٩/ ٥٩٢ ، ١٠/ ٤٨١ ، والدرر ٥/ ٣٩ ، ولعدي بن زيد في ملحق ديوانه ١٩٩ ، وبلا نسبة في المحتسب ١/ ٢٨١ ، والإنصاف ٢/ ٤٧٣ ، وشرح المفصل ٢/ ٢٠٢ ، ٢٨٣ ، ٤٤٠ ، ٤/ ٥١٦ ، ٥/ ٢٦٢ ، والمقرب ٣١٤ ، ورصف المباني ٣٤٨ ، ومغني اللبيب ١/ ٣٠٤ ، وشرح ابن عقيل ٣٩٩ ، وهمع الهوامع ٢/ ٥٢١ ، والأشباه والنظائر ٨/ ٤٩ ، وخزانة الأدب ٤/ ٤١٧ ، ٧/ ١٨٠

اللغة : (تحسبين) تظنين ، و(توقد) تتوقد ، أي : تشتعل

المعنى : يقول : لا تحسبي أن كل من كان على هيئة رجل هو رجل ، ولا كل نار هي نار ، إنما الرجل من تحلى بالصفات الحقيقية للرجل ، والنار هي التي توقد للقرى .

الشاهد فيه : " ونارٍ " حيث حذف المضاف (كل) وأبقى المضاف إليه مجرورًا مما كان قبل الحذف ؛ وذلك لأن المضاف المحذوف معطوف على مماثل له ، هو " كل امرئ " .

(٢) شرح التسهيل ٢/ ٢٦٣ ، وارتشاف الضرب ٣/ ١٤٩٣ ، والمساعد ١/ ٥٤٧ ، وحاشية الصبان ٢/ ١٩٩

(٣) التخريج : البيت بلا نسبة في شرح التصريح ١/ ٥٢٩ ، والمقاصد النحوية ٣/ ٨٦ ، وشرح الأشموني ١/ ٤٩٤ ، والأشباه والنظائر ٧/ ٧٦ ، والدرر ٣/ ١٥٤

يجوز في (سربالا) النصب على المعيّة عند الفارسي ، والعاملُ فيه اسم الإشارة [1] ، ويرى الجمهور أن العامل هو " مطويًا ".[2]

ولعلي أوافق سيبويه فيما ذهب إليه من المنع.

❖ وفي (قبح الفصل بين حرف العطف والمعطوف المجرور بظرف أو حرف جر) أجاز الفصل الفراء.[3]

وحجته السماع :

ــ فقد قال تعالى : ﴿ فبشّرناها بإسحاقَ ومن وراء إسحاق يعقوبَ ﴾ [4] ، فقد جاز جر " يعقوب " وهو معطوف على المجرور بالباء ، مفصول عنه بالظرف ، منوي فيه الجر بالباء ، على تقدير : ويعقوبَ.

وردّه المانعين : لأن (يعقوب) ليس معطوفًا على المجرور ، إنما هو مرفوع بالابتداء ، والجار والمجرور المتقدم خبره [5] ، أو مرتفع بالجار والمجرور ، أي : استقرّ لها من وراء إسحاق يعقوب ، وهو رأي الأخفش ، والفارسي [6] ، أو مرتفع بالقطع على تقدير : ويعقوب محدثٌ لها من وراء إسحاق ، أو بإضمار ناصب على تقدير : ومن وراء إسحاق وهبنا يعقوب ، وهو رأي

المعنى : يخاطب الشاعر رفيقًا له ، وهما يريدان النجاة من الأعداء : لا تكن أثوابي عائقًا فيما أنت ذاهبٌ إليه ، فإنها مجموعة وسهلة الحمل .

الشاهد فيه : " وسربالا " حيث نصبه على أنه مفعول معه بعد اسم يشبه الفعل (مطويًا) ، أو كما يرى الفارسي : بعد اسم الإشارة (هذا) لذا نصب الحال الذي صاحبه (ردائي) الذي هو خبر للمبتدأ (هذا) .

(١) شرح ابن الناظم ٢٠٥ ، والمساعد على تسهيل الفوائد ١/ ٥٤٧ ، وحاشية الصبان ٢/ ٢٠١

(٢) شرح التسهيل ٢/ ٢٤٨ ، والمساعد على تسهيل الفوائد ١/ ٥٤٠ ، وحاشية الصبان ٢/ ١٩٩

(٣) معاني القرآن ١/ ١٩٧ ، ٢/ ٢٢ ، والخصائص ١/ ٣٩٥ ، ومعاني القرآن وإعرابه ٣/ ٥١

(٤) هود : ٧١

والنصب بإضمار ناصب : قراءة حمزة ، وأبي العباس ، وحفص ، وابن عامر ، وقرأ الباقون بالرفع ، والجر : قراءة حمزة ، انظر : معاني الفراء ٢/ ٢٢ ، والتيسير في القراءات السبع ٣١٦ ــ ٣١٧ ، و البحر المحيط ٥/ ٢٤٤

(٥) البيان في غريب إعراب القرآن ٢/ ٢١

(٦) معاني القرآن وإعرابه ٣/ ٥١ ، والبيان في غريب إعراب القرآن ٢/ ٢١ ، والبحر المحيط ٥/ ٢٤٤

ابن جني والفارسي [١] ، أو يكون منصوبًا بالعطف على موضع " بإسحاق " ، وموضعه النصب.[٢]

❖ وفي (قبح ندب النكرة والمبهم والموصول) جاز ذلك عند الكوفيين [٣] ، وتبعهم في هذا الرياشي.[٤]

وحجتهم السماع :

ـــ فقد احتج الرياشي بندب النكرة في الحديث : (واجبلاه).[٥]

ـــ وقولهم في ندب الموصول : وا مَن حفَر بئر زمزماه.

والقياس : فقد جاز ندب النكرة لأنها أشبهت المعرفة عند الإشارة إليها ، فـــنُدِبَت مثلها ، كقولهم : وا راكباه ، وجاز ندب الموصول لأنه أشبه المعرفة بصلته ، إذ الصلة تُعرِّف الموصول ، مثل الأسماء الأعلام.[٦]

وردَّ البصريون سماعَ الكوفيين :

= أما الحديث : فقد ردَّه الأزهري ؛ لأنه حتى لو صحَّ فهو نادر. [٧]

= وأما قولهم : وا مَن حفر بئر زمزماه ، فإنه لا حجة فيه لأن الخليل ويونس أجازا ندبة الموصول إذا كان معروفًا مشهورًا ، فهو بمنزلة " واعبد المطلباه " [٨] ، وهذا شاذ عند البصريين ، جائزٌ عند الكوفيين [٩] ، وعليه : يكون الندب هنا جائزًا ، متفَقٌ على جوازه.

كما ردوا قياسهم :

---

(١) البيان في غريب إعراب القرآن ٢/ ٢١ ، والبحر المحيط ٥/ ٢٤٤

(٢) معاني القرآن وإعرابه ٣/ ٥١ ، والبيان في غريب إعراب القرآن ٢/ ٢١

(٣) الإنصاف ٣٦٢ ، وشرح الرضي على كافية ابن الحاجب ١/ ٤٢٢ ، وارتشاف الضرب ٥/ ٢٢٢٢

(٤) الارتشاف ٥/ ٢٢١٥ - ٢٢١٦ ، وشرح الأشموني ٣/ ٥٨ ، وشرح التصريح ٢/ ٢٤٧ ، وحاشية الصبان ٣/ ٢٤٩

(٥) لم أعثر على تخريجه .

(٦) الإنصاف ٣٦٣

(٧) شرح التصريح على التوضيح ٢/ ٢٤٧

(٨) الكتاب ٢/ ٢٢٨ ، والأصول ١/ ٣٥٨ ، الإنصاف ٣٦٣ - ٣٦٤ ، والتخمير ١/ ٣٥٣ ، وشرح الأشموني ٣/ ٥٩

(٩) شرح التصريح على التوضيح ٢/ ٢٤٧

لأن الإشارة لا تُقرِّب النكرة من المعرفة ، فهي باقيةٌ على إبهامها ، والمندوب لا يُندب إلا بأعرف أسمائه ، أما الأسماء الموصولة فهي وإن تخصّصت بالصلة ، إلا أنها لا تخلو من الإبهام ؛ إذ التخصيص من سمات الجمل ؛ والجمل في أصلها نكرات.[١]

❖ وفي (قبح إظهار الفعل مع المحذَّر منه ، والمصدر " عذير " ، واسم الفعل " نعاء ") أجاز إظهار الفعل قومٌ ، منهم الجزولي [٢] ؛ نظرًا إلى أنّ تكرير المعمول للتأكيد لا يوجب حذف العامل.[٣]

وحجتهم السماع :

ـــ كقوله تعالى : ﴿ كَلَّا إِذَا دُكَّتِ الْأَرْضُ دَكًّا دَكًّا ﴾.[٤]

ولعلي أوافق سيبويه في منع إظهار الفعل لأسباب ، أولاً : لم يُسمَع ذكر العامل مع تكرار المحذّر منه ، إذ أنّ كل معمول مكرّر موجبٌ لحذف عامله ، ثانيًا : ما ورد في الآية لا يُحتَجُّ به ؛ لأن (دكًا) حال تكرَّرَ للتوكيد ، ولا دلالة فيه على التحذير ، بل إن التحذير منافٍ للمعنى المراد في الآية. [٥]

❖ وفي (قبح تقديم معمول اسم الفعل عليه) أجاز ذلك الكوفيون عدا الفراء [٦] ، ومنهم: الكسائي.[٧]

وحجة المجيزين السماع :

(١) الإنصاف ٣٦٣

(٢) شرح المقدّمة الجزولية الكبير ٣/ ١٠٨٦

(٣) شرح الرضي ١/ ٤٧٩ ، والمساعد على تسهيل الفوائد ٢/ ٥٧١ ، وشرح الأشموني ٣/ ٨٦

(٤) الفجر : ٢١

(٥) شرح الرضي على كافية ابن الحاجب ١/ ٤٧٩

(٦) الإنصاف ١/ ٢٢٨ ، وشرح المقرب ١/ ٥٠٧ ، والإرشاد ٨٩ ، والارتشاف ٥/ ٢٣١١ ، وحاشية الخضري ٢/ ٢١٢

(٧) توضيح المقاصد والمسالك ٣/ ١١٦٨ ، وشرح ابن الناظم ٤٣٧ ، والنكت الحسان ٩٣ ، وارتشاف الضرب ٥/ ٢٣١١ ، وشرح الأشموني ٣/ ١٠١ ، ومجيب الندا في شرح قطر الندى ٤٦٦ ، وهمع الهوامع ٣/ ١٠٣

ـــ كقوله تعالى : ﴿ والمُحصنات من النساء إلا ما مَلَكَت أيمانُكُم ، كتابَ اللهِ عليكُم ﴾ [1] ، والتقدير : عليكم كتابَ الله ، أي : الزموا كتابَ الله ، حيث نصب " كتاب " بـــ(عليكم) ، وعليه : يجوز التقديم.[2]

ـــ وقول الشاعر : يا أيها المائحُ دلوي دونكا إني رأيتُ النـــاسَ يحمدونكا [3]

والتقدير : دونك دلوي ، حيث نُصب " دلوي " بـــ(دونك) المتأخر ، فدلّ على جواز تقديم مفعول اسم الفعل عليه.

والقياس : فقد أجاز الكوفيون تقديم معمول اسم الفعل عليه قياسًا على جواز تقديم معمول الفعل عليه ، إذ أن قولهم : عليك زيدًا ، هو كقولهم : الزم زيدًا ، وعندك عمرًا ، كقولهم : تناوَل عمرًا ، ودونك بكرًا كقولهم : خذ بكرًا ، ونظرًا لجواز التقديم في قولهم : " زيدًا الزم ، وعمرًا تناوَل ، وبكرًا خذ " جاز تقديم معمول اسم الفعل عليه قياسًا على جوازه في الأصل.[4]

ورَدَّ البصريون أدلة الكوفيين ، أما السماع :

= فإن (كتابَ الله) ليس منصوبًا بـــ" عليكم " ، بل منصوبٌ لأنه مصدر ، والعاملُ فيه فعلٌ مقدَّر ، مؤكد لما قبله ، تقديره : كتب الله عليكم كتابًا ، حُذِف لدلالة ما تقدَّمَ عليه ، وبقي

---

(١) النساء : ٢٣ – ٢٤

(٢) الإنصاف ١/ ٢٢٨

(٣) التخريج : الرجز لجارية من بني مازن في المقاصد النحوية ٤/ ٣١١ ، وشرح التصريح ٢/ ٢٩١ ، والدرر ٥/ ٣٠١ وبلا نسبة في جمهرة اللغة ٥٧٤ ، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ٥٣٢ ، وذيل السمط ١١ ، ومعجم ما استعجم ٤١٦ ، وأسرار العربية ١/ ١٥٦ ، والإنصاف ٢٢٨ ، والمقرب ٢٠٣ ، وشرح المفصل ١/ ٢٨٨ ، وشرح عمدة الحافظ ٧٣٩ ، ومغني اللبيب ١/ ٧٩٤ ، وأوضح المسالك ٤/ ٨٨ ، واللسان ٢/ ٦٠٩ (ميح) ، وشرح الأشموني ٣/ ١٠١ – ١٠٢ ، والهمع ٣/ ١٠٣ ، والأشباه والنظائر ١/ ٣٤٤ ، والخزانة ٦/ ٢٠٠ – ٢٠١ ، ٢٠٦

اللغة : (المائح) النازل إلى البئر ليملأ الدلو منها مغترفـًا ، و(دونكا) اسم فعل بمعنى " خذ "

المعنى : يا أيها المستقي من البئر خذ دلوي واستقِ منها .

الشاهد فيه : " دلوي دونكا " فإن ظاهره أنّ (دلوي) مفعول مقدّم لاسم الفعل (دونك) ، أو مفعول به لفعل محذوف يفسّره اسم الفعل الذي بعده ، وكأنه قال : خذ دلوي دونكا .

(٤) الإنصاف ١/ ٢٢٩ ، وهمع الهوامع ٣/ ١٠٣

المصدر كما هو ؛ لأنه لّما قال : (حُرِّمَت عليكم أمهاتُكُم) عُلِمَ أن هذا مكتوبٌ عليهم ، فنصبه بالمصدر المحمول على ما قبله ؛ وصار بدلاً من اللفظ بالفعل ، على معنى : كتب الله عليكم تحريم ذلك كتابًا ، ثم أُضيف المصدر " كتاب " إلى فاعله لفظ الجلالة " الله" ، ومثلُ هذا واردٌ في العربية [١] ، والكسائي ينصب بـــ" عليكم " [٢] ، والمبرد ينعت هذا بالخطأ.[٣]

= وأما (دلوي) في قول الشاعر ، فهو منصوبٌ بفعلٍ مضمر ، تقديره : خذ دلوي دونك ، و" دونك " مفسِّرٌ للفعل المضمر [٤] ، وابن مالك ينصبه بـــ" دونك " المضمر ؛ لدلالة "دونك " المتأخّر عليه ، والتقدير : دونـــك دلوي [٥] ، وذكر ابن هشام أن هذا تفســـير المعنى ، لا الإعراب ؛ لأن التقدير الصحيح : خذ دلوي [٦] ، وقيل أنه مرفوع وليس منصوبًا ؛ لأنه خبر مبتدأ مقدَّر ، تقديره : هذا دلوي دونكا [٧] ، وهو مبتدأ عند ابن مالك ، و" دونك" عند البصريين ليس اسم فعل ، بل هو ظرف ، واقع موقع الخبر لـــ" دلوي " ، والمعنى : دلوي قدامك فخذها.[٨]

وأما القياس : فلا حجة لهم فيه ؛ لأن الفعل هو الأصل ، فهو متصرفٌ في نفسه ، وجاز أن يتصرف في عمله ، واسم الفعل فرع على الفعل ؛ لأنه لا يتصرف في نفسه ، فوجب ألا يتصرّف في عمله ، فإن قام اسم الفعل مقام الفعل ، فإنه لا يتصرَّف تصرّفه ، وإن كان تقديم معمول الفعل عليه جائزًا ، فليس بالضرورة أن يكون هذا جائزًا مع اسم الفعل ، ولو سَمَحنا بهذا

---

(١) الإنصاف ١/ ٢٣٠ – ٢٣١ ، والبيان في غريب إعراب القرآن ١/ ٢٤٨ – ٢٤٩

(٢) شرح كتاب سيبويه ٥/ ٢٠ ، والمقتضب ٣/ ١٦٣ ، ١٩٢ ، الأصول ١/ ١٤٢ ، والإنصاف ١/ ٢٣٠ – ٢٣١ ، والإرشاد ٨٩ ، وشرح قطر الندى ٢٨٨ ، ومجيب الندا ٤٦٦ ، وحاشية الخضري ٢/ ٢١٢

(٣) المقتضب ٣/ ٢٢٧

(٤) الإنصاف ١/ ٢٣٤ – ٢٣٥ ، وأسرار العربية ١/ ١٥٨

(٥) شرح عمدة الحافظ ٢/ ٧٤٠ ، وشرح الأشموني ٣/ ١٠٢ ، وهمع الهوامع ٣/ ١٠٤

(٦) مغني اللبيب ٢/ ٢٦٤ – ٢٦٥

(٧) الإنصاف ١/ ٢٣٤ – ٢٣٥ ، وأسرار العربية ١/ ١٥٨

(٨) شرح عمدة الحافظ ٢/ ٧٤٠ ، وشرح الرضي على كافية ابن الحاجب ٤/ ١٠ ، والإرشاد إلى علم الإعراب ٨٩ ، ومغني اللبيب ٢/ ٢٦٥ ، وشرح الأشموني ٣/ ١٠٢ ، ومجيب الندا ٤٦٦ ، وحاشية الخضري ٢/ ٢١٢

لصار الأصل والفرع سواءٌ في المسألة ، وهذا غير صحيح ؛ لأن اسم الفعل أضعف من الفعل ، وأقل مرتبةً منه ، والفرع ينحط عن الأصل في المنزلة.[٩]

ولعلي أوافق الكوفيين في جواز التقديم ؛ لورود ما يؤيِّد هذا من كتابه تعالى.

❖ وفي (قبح إلحاق هاء الغائب باسم الفعل الدالّ على الأمر) جاز عند الكسائي القياس على المسموع من هذه الظروف والمجرورات ، وأجاز الإغراء بكل ظرفٍ ومجرور ، بشرط أن يكون الجارُّ على أكثر من حرف ، فإن كان من حرفٍ واحد كـــ(لك ، وبك) امتنع الإغراء به [١] ، وأجازها بعض النحويين جوازًا مطلقًا دون شرطٍ أو قيد.[٢]

وحجة المجيزين السماع :

ـــ كقوله تعالى : ﴿ فمن حج البيت أو اعتمَرَ فلا جُناحَ عليه أن يطوَّفَ بهما ﴾ [٣] ، (أن يطوَّفَ) : منصوبٌ باسم الفعل " عليـــه " ، ومعناه " الزم " ، واختلفوا في تمام الكلام بعد " جُناح " ، فقد قيل أن بعدها وقف ، ثم يبدأ فيقول : عليه أن يطـــوَّفَ بهما ، وخبر " لا " محذوف ، تقديـــره : لا جُناحَ في الحج ، وبهذا يكون الحكم في الطواف : الوجوب ، لا الإباحة ، واعترضَ على هذا العكبري [٤] وابن هشام [٥] ؛ لأن إغراء الغائب ضعيفٌ عندهما ، وقيل المقصود : أن أهل الجاهلية كانوا يطوفون حول الكعبة من أجل الأصنام ، فتحرّجوا الطواف حولها بعد الإسلام ، فأنزل الله الآية لئلا يتخوَّفوا من الطواف حولهما ؛ لأن أهل الشرك يطوفون حولها كفرًا ، وهم يطوفون حولها إيمانًا وتصديقًا للرسول ، فلا إثمَ عليهم في الطواف ، وعليه : يكون الطواف على التخيير لا الوجوب [٦] ، وبهذا لا يكون " عليه " اسم فعل ، بل هو جارٌ ومجرور ، ولا وقف على " جُناح " ، ولا حجة في الآية.[٧]

---

(٩) الإنصاف ١/ ٢٢٩ ، ٢٣٥ ، وهمع الهوامع ٣/ ١٠٣

(١) المساعد على تسهيل الفوائد ٢/ ٦٥٦ ، وشرح الأشموني ٣/ ٩٧ ، وحاشية الصبان ٣/ ٢٩٧

(٢) المساعد على تسهيل الفوائد ٢/ ٦٥٦

(٣) البقرة : ١٥٨

(٤) التبيان في إعراب القرآن ٢/ ٤٣

(٥) مغني اللبيب ٢/ ٢٠٥ – ٢٠٧

(٦) معاني القرآن ١/ ٩٥ ، وتفسير الطبري ٢/ ٤٥ – ٤٦

(٧) حاشية الصبان ٣/ ٢٩٧

وأجاز العكبري أن يكون (عليه) خبرًا ، و(أن يطوَّفَ) مبتدأ [٨] ، وأجاز بعضهم رفع (أن يطّوَّفَ) على أنه خبرٌ ، والتقدير : فلا جُناحَ الطوافُ بهما ، وبعض النحويين نصبوه على الحال من الهاء في " عليه " ، والتقدير : فلا جُناحَ عليه في حال تطوّفه بهما ، والعامل في الحال هو العامل في الجر ، واعترض أبو حيان على الرأيين.[١]

ـــ وقوله ﷺ : (يا معشر الشباب من استطاع منكم الباءة فليتزوّج ، ومَن لم يستطِع فعليه بالصوم ، فإنه له وِجاء) [٢] ، إذ أن " عليه " اسم فعل بمعنى (الزم) ، وجاز اتصاله بهاء الغائب ، وردَّهُ ابن عصفور وجَعل " الباء " زائدة في المبتدأ ، كأنه قال : وإلا فعليه الصوم ، ولا يكون هذا من الإغراء [٣] ، وإنما جاز لأن السامع يستدلُّ من الكلام على أن الغائب داخلٌ في حيِّز الأمر [٤] ، وقيل أنّ الخطاب في قوله " منكم " يدلُّ على أنّ الغائب المذكور بعده داخلٌ في الأمر ، فحسُن أمر الغائب.[٥]

ـــ وقيل لرجلٍ على سبيل التهديد : إنّ فُلانًا آخذُك ، فقال : عليه رجلاً ليسني ، أي : عليه أن يأخُذَ رجلاً غيري ، وهو قليلٌ عند سيبويه ، وإنما جازَ على الشذوذ لأنه مثل ، والأمثال تجري على الأصول كثيرًا.[٦]

ولعلي أوافق البصريين فيما ذهبوا إليه ، أما الآية فلا وقف فيها على " جناح " ، وإنما نزلت لرفع الحرج عمّن كان يطوف من أجل الأصنام ، إذ الطواف من شعائر الله المصروفة لوجهه تعالى.

---

(٨) التبيان في إعراب القرآن ٢/ ٤٣

(١) البحر المحيط ١/ ٦٣٢

(٢) مسند أحمد بن حنبل ١/ ٣٧٨ ، وصحيح البخاري ٥/ ١٩٥٠ ، وصحيح مسلم ٢/ ١٠١٨ - ١٠١٩، كتاب النكاح ، وسنن أبي داود ٢/ ٢١٩ ، وسنن الترمذي ٣/ ٣٩٢

(٣) المقرّب ٢٠٢

(٤) أسرار العربية ١/ ١٥٦

(٥) حاشية الصبان ٣/ ٢٩٧

(٦) المقتضب ٣/ ٢٢٧ ، والأصول ١/ ١٤٢ ، وارتشاف الضرب ٥/ ٢٣٠٩ ، والمساعد على تسهيل الفوائد ٢/ ٦٥٥ ، وشرح الأشموني ٣/ ٩٧

❖ وفي (قبح الفصل بين النواصب وأفعالها) أجاز نحويون الفصل بين بعض حروف النصب ومنصوباتها : إذ الأخفش : فصل بين " حتى " و" أو " وبين الفعل بالشرط [١] ، وابن السراج : فَصل بين النواصب ومعمولاتها بالظرف [٢] ، أما ابن مالك وابنه : فقد فصلا بين " كي " والفعل بالمعمول ، وبالشرط مع إعمالها [٣] ، وابن آجروم : يفصل بين " كي " والفعل بـــ" ما " ، ويجيز إعمالها وإهمالها [٤] ، وأبو حيان : يفصل بين " كي "والفعل بلا النافية أو " ما " الزائدة [٥] ، وابن هشام : يفصل بين (لن) والفعل.[٦]

وحجتهم السماع :

ـــ قوله تعالى : ﴿ وما لنا ألا نُقاتِلَ ﴾ [٧] ، وأصلها (أن) المدغمة في (لا).

ـــ وقوله : ﴿ وحسبوا ألا تكونَ فتنة ﴾ [٨] ، إذ فصلوا بين (أن) والفعل بـــ(لا) النافية.

وردَّ المانعون حججهم : لأن ما ورد من الفصل بين النواصب ومعمولاتها شاذ لا يُقاسُ عليه ، أما ما جاء في القرآن فلا حجةَ فيه :

= أما قوله تعالى : ﴿ وما لنا ألا نُقاتِلَ ﴾ [٩] ، فقد جعلها الأخفش زائدة [١٠] ، وعَمِلَت النصبَ كما جرَّتْ الباء الزائدة ، وسواء كانت " أن " زائدة أم غير زائدة فإنَّ سيبويه قبَّحَ الفصل بينها وبين الفعل المتأثّر بها ، والعمادُ في هذا تأثر العامل بها ، أما كونها زائدة أم غير زائدة فليس هذا موضع الحديث والقصد حسبما نعلم.

---

(١) شرح الرضي على كافية ابن الحاجب ٥/ ٦٣

(٢) المصدر نفسه .

(٣) الارتشاف ٤/ ١٦٤٨- ١٦٤٩

(٤) الأقوال الوفية في شرح الأجرومية ١١٧

(٥) الارتشاف ٤/ ١٦٤٧

(٦) مغني اللبيب ٢/ ٣٤٩

(٧) البقرة : ٢٤٦

(٨) المائدة : ٧١

(٩) البقرة : ٢٤٦

(١٠) مغني اللبيب ١/ ٥٦ ، وشرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ ١/ ٣٣٢

= وأما قوله : ﴿ وحسبوا ألا تكونَ فتنة ﴾ [1] ، فقد قرئ بالرفع والنصب [2] ، وترددوا في كون " أن " هنا مصدرية أم مخففة من الثقيلة ، و" أن " المخففة تقع بعد العلم واليقين أما المصدرية الناصبة فتقع بعد الظن ، لذا جاز الرفع هنا على أن معنى (حسبوا) في الآية : الظنُّ الغالب ، أي القريب من العلم ، وما بعده " أَنْ " المخففة من الثقيلة لا المصدرية ؛ لأنها تقع بعد العلم ، وهو رأي البصريين [3] ؛ لأن " أن " المخففة من الثقيلة لا تدخل على الفعل إلا بفاصل ، يكون عوضًا من التشديد ، وعليه تكون لا النافية عوضٌ من تخفيف " إِنَّ " ، وليست فاصلاً بين (أن) والفعل.[4]

ولعلي أوافق المجيزين للفصل بين النواصب ومعمولاتها بشرط ألا يكون الفاصل طويلا ، إذ العامل لا يُفصَل بينه وبين معموله بفاصلٍ طويل ، فكلما بعُدَ العامل عن المعمول صعُب إعماله ، ولا تناقض بين هذا وبين ما ورد في القرآن ، إذ لم يفصِل عز وجل بين النواصب ومعمولاتها إلا بـــ(لا النافية) ، وهو فاصلٌ قصير ، والله أعلم.

❖ وفي (قبح الفصل بين " إذن " والفعل) خالف سيبويه بتجويز الفصل بعض النحويين ، وهم : الكسائي الذي أعمل " إذن " مع الفصل بمعمول الفعل [5] ، وفصل ابن بابشاذ [6] وابن طاهر [7] بالنداء والدعاء [8] ، وابن عصفور إذ أجاز الفصل بالجار

---

(١) المائدة : ٧١

(٢) قرأ بالرفع أبو عمرو ، والكسائي ، وحمزة ، ويعقوب ، وخلف ، واليزيدي ، والأعمش ، والباقون بنصبه ، انظر : النشر ٢/ ٢٥٥ ، والمغني ١/ ٣٠ ، وشرح الأشموني ٣/ ١٨٨ ، وشرح التصريح ١/ ٣٣١ ، ٢/ ٣٦٦ ، والإتحاف ٢٠٢ ، ومعجم القراءات قراءة ١٩٦٣

(٣) انظر : الحجة في القراءات السبع ١٣٣

(٤) شرح الرضي على كافية ابن الحاجب ٥/ ٣١

(٥) شرح الأشموني ٣/ ١٩٦ ، وحاشية الصبان ٣/ ٤٢٣

(٦) هو أبو الحسن ، طاهر بن أحمد المصري ، ولد ونشأ بمصر ، له مصنّفاتٌ نحوية ، منها : شرح الجمل للزجاجي ، وشرح الأصول لابن السراج ، والتعليق ، ت : ٤٦٩ هـــ ، انظر : إنباه الرّواة على أنباه النحاة ٢/ ٩٥

(٧) هو أبو بكر ، محمد بن أحمد بن طاهر ، المشهور بالخدب ، وُلِدَ في إشبيلية ، ت : ٥٧٠ هـــ ، انظر : إنباه الرواة على أنباه النحاة ٤/ ١٩٤ - ١٩٥ .

(٨) ارتشاف الضرب ٤/ ١٦٥٣ ، وحاشية الخضري ٢/ ٢٥٧ ، وشرح الأشموني ٣/ ١٩٦ ، ومجيب الندا ١١٧

والمجرور [1] ، والرضي : يفصل بالقسم والظرف والجار والمجرور والنداء والدعاء ، ولم يفصل في غيرها من النواصب إلا للضرورة ، ويعارض مَن يفصل بالظرف والحال [2] ، والأبذي : [3] يجيز الفصل بالظرف وشبهه [4] ، ومِن الفصل بالمعمول : إذن فيك أرغبَ ، وإذن صاحبك أكرمَ ، ومِن الفصل بالدعاء : إذن رحِمكَ الله أُكرمَك.

وحجتهم القياس : فقد أجازوا الفصل بين " إذن " ومنصوبها بغير القسم ولا النافية قياسًا على جواز الفصل بين المضاف والمضاف إليه.[5]

ولعلي أوافق المجيزين للفصل بين " إذن " ومعموله بشرط ألا يكون الفاصل طويلاً قياسًا على باقي النواصب.

❖ وفي (قبح رفع الفعل بعد حتى في قولهم : " ما سرتُ فأدخلُها ") عارض سيبويه الأخفش [6] إذ جاز عنده : ما سرت حتى أدخل المدينة ، وإنما أجازه على أن أصل الكلام واجبًا ، وهو " سرت حتى أدخل المدينة " ، ثم دخلت أداة النفي على الكلام بأسره ، لا على ما قبل " حتى " خاصة ، فنفت أن يكون عنه سيرٌ يترتب عليه دخول ، والمعنى : ما وقع السير الذي كان سببًا لدخول المدينة ، وتبعه ابن عصفور فيما ذهب إليه ، قال : (وينبغي ألا يُعدّ خلافًا).[7]

وحجته القياس : فقد جاز الرفع مع المنفي قياسًا على الرفع بعد الموجب ؛ لأنه الأصل في الكلام.[8]

---

(١) المقرب ٣٣٩ ، وشرح التسهيل ٤/ ٢٢ ، وشرح عمدة الحافظ ١/ ٣٣٢ ، والأقوال الوفية في شرح الأجرومية ١١٥ ، وارتشاف الضرب ٤/ ١٦٥٣ ، وشرح الأشموني ٣/ ١٩٥- ١٩٦ ، وهمع الهوامع ٢/ ٣٧٥

(٢) المقرب ٣٣٩ ، وشرح شذور الذهب ٣١٠ ، وشرح الرضي على كافية ابن الحاجب ٥/ ٤٣

(٣) أحمد بن محمد بن محمد البجائي ، شهاب الدين ، نحوي من أهل أبّذة في الأندلس ، له الحدود النحوية ، وبيان كشف الألفاظ التي لا بد للفقيه من معرفتها ، ت : ٨٦٠ هـ ، انظر : الأعلام ١/ ٢٢٩ .

(٤) ارتشاف الضرب ٤/ ١٦٥٣

(٥) شرح التسهيل ٤/ ٢٠ ، وشرح المكودي ٢٧٩

(٦) شرح كتاب سيبويه ٣/ ٢١٨ ، وشرح الرضي على كافية ابن الحاجب ٥/ ٦٠ ، والجنى الداني ٥٥٧ ، ومغني اللبيب ١/ ١٤٧ ، وهمع الهوامع ٢/ ١٧٧

(٧) الجنى الداني ٥٥٧

(٨) همع الهوامع ٢/ ١٧٧

ولعلي أوافق الأخفش فيما ذهب إليه ؛ لأنه وسطٌ بين الرأيين ، وهذا يعني أن سيبويه يمنع الرفع إذا كان ما قبل حتى منفيـــًا ، ولو كان الكلام كله منفـــيًا لما منعه ، قال ابن هشام : (ولو عرضت هذه المسألة بهذا المعنى على سيبويه لم يمنع الرفع فيها ، وإنما منعه إذا كان النفي مسلطًا على السبب خاصة).[١]

❖ وفي (قبح رفع الفعل في قولهم : " قلما سرتُ فأدخلها ") أجاز الرفع : الفارسي ، والرماني.[٢]

وحجتهم القياس : فقد جاز عندهما الرفع قياسًا على جوازه مع النفي ، إذا كان المقصود نفي الكلام بأسره.[٣]

❖ وفي (قبح رفع الفعل بعد " حتى " في قولهم : " إنما سرتُ حتى أدخلُها ") أجاز الأخفش رفع الفعل بعد " حتى " وإن لم تكن (إنما) للتحقير.[٤]

❖ وفي (قبح جزم جواب النهي) أجاز الجزم الكوفيون [٥] ، كما أجازه الكسائي اعتمادًا على وضوح المعنى ، والتقدير : " لا تدنُ من الأسد ، إنْ تدنُ منه يأكُلْك " ، أي : لا يُقدَّر نفي الفعل ، بل هو موجبٌ عنده [٦] ، وأجازه الجرمي على رداءة [٧] ، كما أجازه السهيلي [٨] مقترحًا لتجويزه تخريجين : (الأول) الجزم على تقدير " إن " الشرطية الموجبة ، وهو عينُ تقديـــرِ الكسائي ، (والثاني) الجزم بتقديـــر نهيٍ آخر ، والتقديـــر : لا تدنُ من الأســـد لا يأكلْك ، استغنى بالنهي الأوّل ، ولم يكرّر " لا ".[٩]

وحجتهم السماع :

---

(١) مغني اللبيب ١/ ١٤٧

(٢) همع الهوامع ٢/ ١٧٧ ، وخزانة الأدب ٣/ ١٧٧

(٣) خزانة الأدب ٣/ ١٧٧

(٤) انظر : هامش الكتاب ٣/ ٢٣

(٥) ارتشاف الضرب ٤/ ١٦٨٥ ، وشرح التصريح ٢/ ٣٨٤ ، وحاشية الصبان ٣/ ٤٥٦

(٦) شرح التسهيل ٤/ ٤٣ ، وشرح ابن الناظم ٤٨٧ ، وشرح الرضي ٥/ ١٣٣ - ١٣٤ ، وشرح ابن عقيل ٢/ ٢٧٨ ، وشرح الأشموني ٣/ ٢٢١ ، وشرح التصريح ٢/ ٣٨٤ ، وشرح الخضري ٢/ ٢٦٩ ، ومجيب الندا ١٤٢

(٧) ارتشاف الضرب ٤/ ١٦٨٥

(٨) أمالي السهيلي ٨٥ - ٨٦

(٩) المصدر نفسه .

ـــ كقوله تعالى : ﴿ ولا تمنُنْ تستكثرْ ﴾ [1] ، فقد جزَمَ جوابَ النهي " تستكثر " ، أي : لا تمنن مَنَّ مستكثر ، بل امنُن مَنَّ مَنْ لا يريدُ عوضًا ، ولا يطلب الكثير عن القليل ؛ ولا يصح التقدير : " إن لا تمُنن تستكثر ".[2]

ـــ وقوله ﷺ : (مَن أَكَلَ من هذه الشجرة فلا يَقرَبْ مسجدنا يؤذِنا بريح الثوم) [3] ، فقد جزمَ جواب النهي " يؤذِنا " ، وعلامته : حذف حرف العلّة ؛ ولا يصح التقدير : إن لا يقرَبْ مسجدنا يؤذِنا ، فليس البعد عن المسجد سببًا في الإيذاء برائحة الثوم ، بل إنّ الإيذاء يتسبب عن القرب.

ـــ وقوله ﷺ : (لا ترجعوا بعدي كفارًا يضربْ بعضكم رقاب بعض) [4] ، فقد جَزَمَ جواب النهي " يضربْ " ، وعلامته : السكون ؛ ولا يصح التقدير : إن لا ترجعوا كفارًا يضرب بعضكم رقاب بعض ؛ لأن الضرب متسبب عن الرجوع ، لا عن عدمه.

ـــ وقول أبي طلحة للنبي : (يا رسول الله : لا تُشرِفْ يُصبْكَ سهم).[5]

---

(١) المدّثر : ٦

والرفع : قراءة الجمهور ، والنصب : قراءة الحسن والأعمش ويحي ، والنصب مع إظهار " أَنْ " : قراءة عبد الله ، والجزم : قراءة الحسن وابن أبي عبلة ، انظر : معاني الفراء ٣/ ٢٠١ ، والمحتسب ٢/ ٣٣٧ ، والبحر المحيط ٨/ ٣٦٤

(٢) حاشية الصبان ٣/ ٤٥٥

(٣) التخريج : ورد في الموطأ ١/ ٣٨ ، والنسائي ٢/ ٣٤ ، ومسند أحمد ٢/ ٢٦٦ ، ٤٢٩ ، ٣/ ١٢ ، ٤/ ١٩ ، وأخرجه البخاري في كتاب الآذان ١٠ ، باب ما جاء في الثـــوم النيء والبصل ١٦ ، وباب صفة الصلاة رقم ٨١٥ – ٨١٦ ، وكتاب الأطعمة ٣/ ٣٠١ ، وصحيح مسلم ١/ ٣٩٣ ، ١/ ٣٩٤ ، وسنن ابن ماجه ١/ ٣٢٤ ، ٣٢٥ ، وسنن أبي داود ٣/ ٣٦٠ – ٣٦١ ، ورياض الصالحين ٦١٦ ، ولم تحذف الياء من " يؤذينا " إلا في الموطأ .

(٤) أخرجه البخاري في كتاب العلم ، رقم ١٢١ ، ٤١٤٣ ، ٦٤٧٥ ، ٦٦٦٩

(٥) التخريج : ورد في البداية والنهاية ٤/ ٢٧ ، وصحيح البخاري باب غزوة أحد ٥/ ١٢٤ ، وباب مناقب الأنصار ٥/ ٤٦ ، والنهاية في غريب الحديث والأثر لابن الأثير ٢/ ٤٦٢ ، وشرح التسهيل ٤/ ٤٤ ، وشرح ابن الناظم ٤٨٧ ، وأمالي السهيلي ٨٥ – ٨٦ ، ١١٨ ، وشرح الأشموني ٣/ ٢٢١ ، وشرح التصريح ٢/ ٣٨٤

المعنى : (لا تُشرِف) أي لا تتشرّف من أعلى الموضع ، وفي النهاية : (كان أبو طلحة حسن الرمي ، فكان إذا رمى استشرفه النبي ﷺ لينظر إلى مواقع نبله ، أي يحقق نظره ويطلع عليه ، وأصل الاستشراف أن تضع يدك على حاجبك وتنظر ، كالذي يستظل من الشمس حتى يستبين الشيء) ٢/ ٤٦١ – ٤٦٢

فقد جزم جواب النهي " يُصبْك " ، وعلامته : السكون ؛ ولا يصح التقدير : إن لا تُشرِف يُصبكَ سهم ؛ فليس الإصابة بالسهم متسببة عن عدم النظر ، بل متسببة عن التطاول والنظر إلى موضع السهم.(١)

والقياس : فقد احتجوا بالقياس على النصب ، فإن كان النصب جائزًا بعد العاطف ، كما في قوله تعالى : ﴿ ولا تَفتروا على الله كذبًا فيسحتَكم ﴾ (٢) ، فإنّ الجزم جائزٌ أيضًا إذا سقط العاطف.(٣)

وكما أن الجزم بعد الأمر مشروط بصحة حلول " إنْ تفعَل " محلّه ، فإنّ الجزم بعد النهي مشروطٌ بصحة حلول " إنْ لا تفعَل " محلّه أيضًا.(٤)

وردَّ البصريون أدلة الكوفيين :

= أما قوله تعالى : ﴿ ولا تمنن تستكثر ﴾ ، فليس هذا بجواب ، بل هو في موضع النصب على الحال من الضمير في " تمنن " ، والتقدير : ولا تمنن مستكثرًا (٥) ، والجزم على ثلاثة أوجه : أن يكون بدلاً من " تمنن " ، كأنه قيل : لا تستكثر ، أي : لا ترَ ما تُعطيه كثيرًا ، أو يكون قدَّرَ الوقف عليه بالسكون لكونه في نهاية الآية ، ثم وَصَلَه رغم أنّ النيّة فيه الوقف ، أو يكون قدَّرَ السكون لمناسبة الآيات المختومة بالسكون ، نحو : (فأنذرْ ، فكبّرْ ، فطهّرْ ، فاهجُرْ) ، أو يكون أسكن الراء ؛ لثقل الضمة مع كثرة الحركات ، والرفع هو الوجه عند الفراء (٦) والأخفش (٧) ، أما ابن جني والنحاس فإن الأصل عندهما : (ولا تمُنن أنْ تستكثرَ من الثواب) حُذفت " أَنْ " ورُفِع الفعل بعدها.(٨)

---

(١) شرح التصريح ٢/ ٣٨٤

(٢) طه : ٦١

(٣) شرح التسهيل ، وشرح التصريح ٢/ ٣٨٤ ، ومجيب الندا ١٤٢ ، وحاشية الخضري ٢/ ٢٦٩

(٤) مجيب الندا في شرح قطر الندى ١٤٠

(٥) التبيان في إعراب القرآن ٢٩/ ٣٨٠

(٦) معاني القرآن ٣/ ٢٠١

(٧) معاني القرآن ٣٠٠ ، والمحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها ٢/ ٣٩٨ - ٣٩٩ ، والتبيان في إعراب القرآن ٢٩/ ٣٨٠ ، وشرح قطر الندى ١٠٤ - ١٠٥

(٨) إعراب القرآن ٦/ ٥٤١ ، والمحتسب ٢/ ٣٩٩ ، وحاشية الصبان ٣/ ٤٥٥

= وأما ما جاء في الحديثان وقول طلحة فإنّ الجزم على نية الإبدال من (يقرَبْ ، وترجعوا ، وتشرف) بدلَ اشتمال [1] ، وقيل أن الرواية المشهورة في الحديث : (يؤذينا) ، بالرفع وثبوت الياء ، لا بالجزم.[2]

كما ردوا قياس الكوفيين : فلو صَحَّ القياس على النصب لصَحَّ الجزم بعد النفي قياسًا على النصب أيضًا [3] ، وفيه نظر : إذ الكوفيون قائلون بجواز الجزم بعد النفي !!.[4]

ولعلي أرى جواز جزم جواب النهي ؛ لورود ما يُثبت هذا من السماع.

❖ وأجاز جزم جواب النفي الكوفيون [5] ، والكسائي [6] ، والزجاجي.[7]

ولعلي أوافق المانعين لجزم جواب النفي ، فإن كان جزم جواب النهي مستكرهًا عند النحويين رغم دلالته على الطلب فإن جزم جواب النفي أولى بالاستكراه والمَنع لعدم دلالته على الطلب.

❖ وفي (قبح قولهم : كم غلمانًا لك) أجاز الكوفيون جمع تمييز " كم " مطلقًا.[8]

❖ وفي (قبح بناء الرباعي والخماسي من الثلاثي) اعترض على سيبويه الفراء والكسائي : فقد قالا أن الثلاثي هو الأصل في الرباعي والخماسي ، أما الفراء : فإن الزائد في الرباعي عنده هو حرفه الأخير ، وفي الخماسي الحرفان الأخيران ، وأما الكسائي : فإن الزائد في الرباعي عنده هو الحرف قبل الأخير.[9]

---

(١) شرح التسهيل ٤/ ٤٤ ، وشرح ابن الناظم ٤٨٧ ، وشرح الأشموني ٣/ ٢٢١ ، وشرح التصريح ٢/ ٣٨٤ ، ومجيب الندا ١٤١

(٢) شرح الأشموني ٣/ ٢٢١

(٣) شرح التصريح ٢/ ٣٨٥

(٤) شرح التصريح ٢/ ٣٨٤ – ٣٨٥ ، وحاشية الصبان ٣/ ٤٥٦ ، وحاشية الخضري ٢/ ٢٦٩

(٥) شرح التصريح ٢/ ٣٨٣ ، وحاشية الصبان ٣/ ٤٥٦

(٦) الإيضاح في شرح المفصل ٢/ ٣٨

(٧) شرح التصريح ٢/ ٣٨٣ ، وحاشية الصبان ٣/ ٤٥٦

(٨) شرح التسهيل ٢/ ٤٢٠ ، وشرح الرضي على كافية ابن الحاجب ٤/ ٩١ ، وشرح شذور الذهب ٤٦٣ ، وارتشاف الضرب ٢/ ٧٧٨ ، والمساعد ٢/ ١٠٩ ، وشرح الأشموني ٣/ ٣٣٢ ، وشرح التصريح ٢/ ٤٧٤ ، وحاشية الخضري ٢/ ٣٢٢

(٩) شرح كتاب سيبويه ٥/ ٢١٩ – ٢٢٠

ورد المانعين قولهما : بحجة أنهما ناقضا قولهما باتفاقهما على أن وزن (جعفر) : فَعْلَل ، ووزن (سفرجل) : فَعَلَّل.[1]

ولعلي أوافق سيبويه فيما ذهب إليه ؛ لعدم وجود حجة للمجيزين ؛ بل لأن المجيزين ناقضوا أنفسهم في اعترافهم بأن وزن جعفر (فعلل) ووزن فرزدق (فعلّل).

❖ وأجاز تصغير اسم الفاعل العامل عمل فعله الكوفيون إلا الفراء ، وأجازه الكسائي جوازًا مطلقًا ، ووافقهم النحاس في ذلك.[2]

وحجتهم السماع :

ـــ فقد حكى عن العرب : أظنُّني مرتحلاً وسُوَيئِرًا فرسخًا.[3]

والقياس : فقد جاز إعمال اسم الفاعل رغم تثنيته وجَمْعِه جَمْعَ تكسيرٍ ، والتكسير من خواص الأسماء ، نحو قولهم : هؤلاء ضواربٌ عمرًا ، وقياسًا على هذا جازَ التصغيرُ مع الإعمال في " اسم الفاعل " ، رغمَ أنّ التصغيرَ من خواصِّ الأسماء ، واسم الفاعل أشبه الأفعال في عمله ، وكان الأصح أن يجري مجراها في امتناع التصغير.[4]

ورد المانعون حجج المجيزين : وما حكاه الكسائي لا حجة فيه ، إذ أنَّ " فرسخـــًا " ظرف ، والظرف يعملُ فيه رائحة الفعل ، أي : أن اسم الفاعل يعمَل في الظرف حتى ولو جاء مُصغَّرًا ، ممنوعًا من العمل ؛ لأن الظرف يكتفي بما فيه معنى الفعل.[5]

كما ردوا قياسهم : إذ أن قياس النحاس مرفوضٌ عندهم لأن " ضارب " لم يُجمَعْ جمعَ تكسيرٍ إلا بعد استقرار العمل لاسم الفاعل.[6]

ولعلي أوافق سيبويه فيما ذهب إليه ؛ لضعف حجج المجيزين ، كما أن الغرض من اشتقاق اسم الفاعل هو معرفة مَن قام بالفعل ، لا معرفة الكمّ من الضرب الذي ناله المضروب ، ونحن عندما

---

(١) شرح شافية ابن الحاجب ١/ ٤٧

(٢) شرح جمل الزجاجي ٢/ ٦ – ٧ ، وشرح التسهيل ٣/ ٧٤ ، وارتشاف الضرب ١/ ٣٥٢ ، والمساعد على تسهيل الفوائد ٢/ ١٩١ ، وحاشية الصبان ٢/ ٤٤٥

(٣) شرح التسهيل ٣/ ٧٤ ، والمساعد على تسهيل الفوائد ٢/ ١٩٢

(٤) شرح الرضي ٤/ ٤٠٥ ، والمساعد على تسهيل الفوائد ٢/ ١٩١ ، وحاشية الصبان ٥/ ٤٤٥

(٥) شرح التسهيل ٣/ ٧٤ ، والمساعد على تسهيل الفوائد ٢/ ١٩١ – ١٩٢

(٦) المساعد على تسهيل الفوائد ٢/ ١٩٢

نقول : محمد ضارب ، نستنتج أن محمدًا هو القائم بالضرب ، لكننا إذا قلنا : محمدٌ ضويــربٌ الولد ، لم نستفِد من الجملة أي شيء ، ولا نفهم من الجملة كمية الضرب التي نالها الولد ، والله أعلم.

❖ ومَنع الإبدال في الممدود إذا كانت همزته أصليّة : ابن الناظم [1] ، وابن عقيل.[2]

ولعلي أوافق سيبويه في جواز إبدال الهمزة واوًا لانعدام الحجة لدى المانعين ، وإن كان إقرار الهمز أَولى لقوة الهمزة بأصالتها.

* * *

(١) شرح ابن الناظم ٥٦٩

(٢) شرح ابن عقيل ٢/ ٣٩٠

خلاصة :

١) الضعيف عند سيبويه لا يعني الجواز في جميع الحالات ، إنما هو نعتٌ أطلقه على مسائله ، و لم يقصد به الحكم بجوازٍ أو منع.

٢) سار النحويون الموافقون لسيبويه على نهجه في التقبيح ، ونعتوا القبيح بنفس الأوصاف التي نعت بها مسائله ، فما أجازه سيبويه أجازوه ، وما ضعفه ضعفوه ، وما منعه منعوه ...

... عدا سبع مسائل أطلق فيها النحويون على القبيح أوصافًا أخرى ، هي :

ـــ في (قبح الفصل بين " إذ " والفعل الماضي) قبح سيبويه المسألة ، و لم ينعتها بأوصاف أخرى ، ثم جاء المبرد والسيرافي ، وابن مالك ، وأبو حيان ونعتوها بعدم الحسن.

ـــ في (قبح توكيد الضمير المتصل بالنفس أو العين دون توكيد أو فصل) قبح سيبويه المسألة ثم جاء ابن السراج ليقبحها وينعتها بالضعف.

ـــ في (قبح الفصل بين حرف العطف والمعطوف المجرور بظرف أو حرف جر) قبح سيبويه المسألة ، ثم وصفها ابن الأنباري بالضعف.

ـــ في (تكرار " ما " في " ماما " أصل مهما الافتراضي) قبح سيبويه المسألة ، ثم جاء أبو حيان لينعتها بالكراهية.

ـــ في (قبح الفصل بين المضاف والمضاف إليه) قبح سيبويه المسألة ، وهي مكروهة عنده ، ثم جاء ابن يعيش لينعتها بعدم الحسن والضعف والفحش ن ونعتاها الرضي بالقلة.

ـــ في (قبح العطف على المضمر المرفوع) قبح سيبويه المسألة ، وهي مكروهة عنده ، ثم جاء ابن السراج ليوافقه في التقبيح ، لكنه أضاف الوصف بالضعف.

ـــ في (قبح عطف الاسم الظاهر على المضمر المجرور) قبح سيبويه المسألة ، وهي غير حسنة عنده ، ثم نعتها الفراء بالقلة.

ونستنتج من هذا قلة المسائل التي خالف فيها النحويون سيبويه في تفسير القبيح ، وهذا يدل على أن النحويين كانوا سائرين على نهج سيبويه ، تابعين له في التقبيح أو التضعيف أوغيره.

٣) أكثر المعارضين لسيبويه هم من أهل الكوفة ، وهذا يكشف عن منهج سيبويه المتشدد في قبول الشاذ وغير المسموع ، أما الكوفيون فهم متساهلون في القياس على الشاذ وغير المسموع.

٤) سيبويه ينسب القبح لكثير من المسائل التي ورد لها وجه في القرآن ، وكلامه تعالى حجة ، لا يسوغ لأحد نسبة القبح له حتى وإن خالف القاعدة النحوية.

* * *

الخاتمة :

الحمد لله رب العالمين ، وصلى الله على رسوله سيدنا محمد ، وعلى آله وصحبه وسلم تسليمًا كثيرًا ..... وبعد :

فإن القدماء لم يضعوا حدًّا دقيقـــًا ضابطًا لـــ(القبيح عند سيبويه) على الرغم من وجوده في كتبهم وإشارتهم إليه كثيرًا ، فقد تردد هذا المصطلح عندهم ، لكن لم يكن واضح المعالم والحدود ، ومن خلال إنعام النظر في فصول هذا البحث تجلّت أمام الباحث أمور :

١) أن كتاب سيبويه ليس كتابًا في النحو والصرف فقط ، بل ضم بين دفتيه علمًا آخر من علوم العربية ، هو علم أصول النحو ، والقبيح ركنٌ هامٌ من أركان هذا العلم.

٢) أن هذا البحث أول بحث – حسبما أعلم – يؤصّل للقبيح في كتاب سيبويه ، ويفسّر معنى القبيح عنده.

٣) أن الباحث رصد الاضطراب وعدم الوضوح في مصطلح القبيح عند النحويين المتأخرين ، فهم وإن استعملوه لفظًا إلا أنهم اضطربوا في تحديد معنى القبيح عند سيبويه.

٤) اهتديتُ من خلال هذا البحث إلى أن المسائل التي نعتها سيبويه بالقبح وعدم الجواز وَرَدَ في التنزيل ما يثبت جوازها لدى بعض القراء ، ولا تصح نسبة القبح إلى كلامه تعالى ، وحسبي من هذه الدراسة أن أجلو عن كتاب الله هذه النعوت التي لا تمت إلى الصحة بصلة.

وختامًا : أوصي بدراسات أخرى للأساليب الواردة في كتاب سيبويه (كالضعف ، والرداءة ، وعدم الحسن .....الخ).

ولا أدعي الكمال في هذا البحث ، وحسبي الخوض في بحر هذا الكتاب الذي تهيّبه كثيرٌ من العلماء ، ولئن ساهمت ولو بجزءٍ بسيط في تعريف هذا الحكم النحوي عند سيبويه لمن أكبر المطامح ، وأنبل الغايات.

وما توفيقي إلا بالله.

* * *

الفهارس العامة

١- فهرس الآيات القرآنية.

٢- فهرس الأحاديث النبوية والآثار.

٣- فهرس القوافي.

٤- فهرس المصادر والمراجع.

٥- فهرس المحتويات.

* * *

فهرس الآيات القرآنية

الآية	رقمها	الصفحة
الفاتحة		
﴿ إياك نعبد ، وإياك نستعين ﴾	٥	٧٧
البقرة		
﴿ وأولئك هم المفلحون ﴾	٥	٨٢
﴿ إنهم هم السفهاء ﴾	١٣	٨٢
﴿ مثلا ما بعوضة ﴾	٢٦	٢٩٦ ، ٢٩٨
﴿ وإذ قال ربك للملائكة ﴾	٣٠	١٢٧
﴿ وإذ قلنا للملائكة ﴾	٣٤	١٢٧
﴿ أسكن أنت وزوجك الجنة ﴾	٣٥	٧٨
﴿ وإذ فرقنا به البحر ﴾	٥٠	١٢٧
﴿ وما هم بضارين به من أحد ﴾	١٠٢	٣٢٨
﴿ فمن حج البيت أو اعتمر فلا جُناح عليه أن يطوف بهما ﴾	١٥٨	٣٤٥
﴿ لا إله إلا هو الرحمن الرحيم ﴾	١٦٣	٣٣٢

﴿ وإن تصوموا خير لكم ﴾	١٨٤	٣٠٣
﴿ وصد عن سبيل الله وكفرٌ به والمسجد الحرام ﴾	٢١٧	٣٣٥ ، ٣٣٧
﴿ وما لنا ألا نُقاتل ﴾	٢٤٦	٣٤٧

آل عمران

﴿ لا إله إلا هو العزيز الحكيم ﴾	٦	٣٣٢
﴿ بعد إذ هديتنا ﴾	٨	١٢٨
﴿ سيطوقون ما بخلوا به يوم القيامة ﴾	١٨٠	٨٨

النساء

﴿ والمحصنات من النساء إلا ما ملكت أيمانكم ، كتاب الله عليكم ﴾	٢٤.٢٣	٣٤٣
﴿ قل متاع الدنيا قليل والآخرة خير لمن اتقى ولا تظلمون فتيلا ، أينما تكونوا يدرككم الموت ولو كنتم في بروج مشيدة ﴾	٧٨.٧٧	٢١٠ ، ٣١٢
﴿ واتقوا الله الذي تساءلون به والأرحام ﴾	١	٣٣٥.٣٣٦

المائدة

﴿ اذكروا نعمة الله عليكم إذ جعلكم أنبياء ﴾	٢٠	١٢٨
﴿ وحسبوا ألا تكون فتنة ﴾	٧١	٣٤٧ ، ٣٤٨
﴿ لقد كفر الذين قالوا إن الله ثالث ثلاثة وما من إله إلا إله واحد ﴾	٧٣	٣١٩

﴿ كنت أنت الرقيب عليهم ﴾	١١٧	٨٢

الأنعام

﴿ ما لم تعلموا أنتم ولا آباؤكم ﴾	٩١	١٧٠
﴿ يخرج الحي من الميت ومخرج الميت من الحي ﴾	٩٥	٢٠٨
﴿ وما أنتم بمعجزين ﴾	١٣٤	٧٩
﴿ وكذلك زُين لكثير من المشركين قتل أولادهم شركاؤهم ﴾	١٣٧	٣٢٦
﴿ وقال الذين أشركوا لو شاء الله ما أشركنا ولا آباؤنا ﴾	١٤٨	١٦٩
﴿ تماما على الذي أحسن ﴾	١٥٤	٢٩٦

الأعراف

﴿ وقاسمهما إني لكما لمن الناصحين ﴾	٢١	١٠١
﴿ واذكروا إذ كنتم قليلا فكثركم ﴾	٨٦	١٢٧
﴿ سواء عليكم أدعوتموهم أم أنتم صامتون ﴾	١٩٣	٥٩

التوبة

﴿ فقد نصره الله إذ أخرجه الذين كفروا ﴾	٤٠	١٢٧
﴿ ولا تصل على أحد منهم مات أبدا ﴾	٨٤	٨٨

هود

﴿ فبشرناها بإسحاق ومن وراء إسحاق يعقوب ﴾	٧١	٣٤٠

يوسف

﴿ إني أراني أحمل فوق رأسي خبزاً ﴾	٣٦	٧٤
﴿ أمر ألا تعبدوا إلا إياه ﴾	٤٠	٧٧

إبراهيم

﴿ فلا تحسبن الله مخلف وعده رسله ﴾	٤٧	٣٢٦

النحل

﴿ ما عبدنا من دونه من شيءٍ نحن ولا آباؤنا ﴾	٣٥	١٧٠
﴿ أن تكون أمةٌ هي أربى من أمة ﴾	٩٢	٢٩٥

الإسراء

﴿ لو أنتم تملكون خزائن رحمة ربي ﴾	١٠٠	٣١١
﴿ أيا ما تدعوا فله الأسماء الحسنى ﴾	١١٠	٢١٠

مريم

﴿ واذكر في الكتاب مريم إذ انتبذت ﴾	١٦	١٢٨

طه

﴿ ولا تفتروا على الله كذبًا فيسحتكم ﴾	٦١	٣٥٢

الأنبياء

﴿ أفإن مت فهم الخالدون ﴾	٢١	١٩ ، ٢٧ ، ٢٠٣
﴿ حتى إذا فُتحت يأجوج ومأجوج وهم من كل حدب ينسلون ، واقترب الوعدُ الحق فإذا هي شاخصة أبصار الذين كفروا ﴾	٩٧ ، ٩٨	٣١٣

الحج

﴿ فإنها لا تعمى الأبصار ﴾	٤٦	٨٨

النور

﴿ يوقد من شجرة مباركة زيتونة لا شرقية ولا غربية ﴾	٣٥	١٠٨

النحل

﴿ وقال الذين كفروا أئذا كنا ترابا وآباؤنا أئنا لمخرجون ﴾	٦٧	١٧٠

القصص

﴿ ويوم القيامة هم من المقبوحين ﴾	٤٢	٩

الروم

﴿ ثم إذا دعاكم دعوة من الأرض إذا أنتم تُخرجون ﴾	٢٥	٢٠٦
﴿ وإن تصبهم سيئة بما قدمت أيديهم إذا هم يقنطون ﴾	٣٦	٥٨ ، ٥٩ ، ٢٠٦
﴿ فإذا أصاب به من يشاء من عباده إذا هم يستبشرون ﴾	٤٨	٢٠٧

سبأ

﴿ ويرى الذين أوتوا العلم الذي أنزل إليك من ربك هو الحق ﴾	٦	٨١

﴿ وألنا له الحديد ، إن اعمل سابغات ﴾	١١ـ١٠	١٥٩
﴿ وما أرسلناك إلا كافة للناس ﴾	٢٨	٣٢٢ ، ٣٢٣

الصافات

﴿ إنا لمبعوثون ، أو آباؤنا الأولون ﴾	١٧ـ١٦	١٦٩
﴿ لا فيها غول ولا هم عنها ينزفون ﴾	٤٧	١٠٨

الزمر

﴿ والسماوات مطويات بيمينه ﴾	٦٧	٣٢٢ ، ٣٢٣

الزخرف

﴿ وهو الذي في السماء إله وفي الأرض إله ﴾	٧ـ٦	٨٣

الممتحنة

﴿ يُخرجون الرسول وإياكم ﴾	١	٧٨

المنافقون

﴿ والله يشهد أن المنافقين لكاذبون ﴾	١	١٠١

المعارج

﴿ فلا أقسم برب المشارق والمغارب إنا لقادرون ﴾	٤٠	١٠١

الجن

﴿ أنه استمع نفر من الجن ﴾	١	٣٠٤

﴿ وأن المساجد لله فلا تدعوا مع الله أحدًا ﴾	١٨	٣٠٣ ، ٣٠٤

المدثر

﴿ ولا تمنن تستكثر ﴾	٦	٣٥٢ ، ٣٥١

الإنسان

﴿ ودانية عليهم ظلالها ﴾	١٤	٢٩٨

التكوير

﴿ إذا الشمس كورت ﴾	١	٣١١

الانفطار

﴿ إذا السماء انفطرت ﴾	١	٣١١

الانشقاق

﴿ إذا السماء انشقت ، وأذنت لربها وحُقت ﴾	١ ، ٢	٣١٠

الفجر

﴿ كلا إذا دكت الأرض دكا دكا ﴾	٢١	٣٤٢

المسد

﴿ وامرأته حمالة الحطب ﴾	٤	١٦٣ ، ٣٣٣

فهرس الأحاديث النبوية والآثار

إنما مثلكم واليهودِ والنصارى ، ٣٣٥

شهدتُ صفين وبئست صفون ..... سهل بن حنيف، ٣٠٤

كنتُ أَسمعُ رسولَ الله يقولُ: كنتُ وأَبو بكرٍ وعمرُ ..... علي بن أبي طالب، ٣٥١

كنتُ وأَبو بكرٍ وعمرُ، وفَعَلتُ وأبو بكرٍ وعمرُ، وانطَلَقتُ وأبو بكرٍ وعمرُ...، ..... ٣٣٣، ٣٣٤

لا ترجعوا بعدي كفارًا يضربْ بعضكم رقاب بعض ، ٣٣٠

مَن أَكَلَ من هذه الشجرة فلا يَقرَبْ مسجدنا يؤذِنا بريح الثوم ، ٣٥١

نعم عبد الله خالد بن الوليد ، ٣٣٠

هل أنتم تاركو لي صاحبي، ٣٢٧

واجبلاه ، ٣٤١

وكُنتُ وجار لي مِن الأنصارِ ..... عمر، ٣٣٣

يا رسول الله: لا تُشرِفْ يُصبْكَ سهم ، ٣٥١

يا معشر الشباب من استطاع منكم الباءة فليتزوّج، ومَن لم يستطِع فعليه بالصوم ٣٤٦

فهرس القوافي

القافية	الشاعر	الصفحة
وظباء	الأخطل	١٠٢
الغرابا	؟	٣١٦
الأدبُ	بعض الفزاريين	٣٠٨
ذيبُ	؟	٢٠٤
العجبِ	؟	١٧٢
عجبِ	؟	٣٠١
الخطوبِ	الأعشى	١٠٢
الشُعبِ	أبو دؤاد الإيادي	١٥٩
الأساةُ	؟	٢٩٧
مرتِ	رجل من الطائيين	٢٩٩
الفراريجِ	ذو الرمة	٢٥ ، ١٤٣
عودا	الفرزدق	٣٠٠
عضدُ	أوس بن حجر	٣١٩
مرادِ	عمرو بن معدي كرب	١٨٤
رقادي	؟	٢١٢
عندي	؟	٣٢٢
الصدورا	الأعشى	٨٤

الغمارا	الكميت بن زيد	١١٩
نارا	أبو دؤاد الإيادي	٣٣٩
ناظرُ	ذو الرمة	٢٠٤
نسورُها	؟	٣١٩
يضيرُها	أبو ذؤيب الهذلي	٢٠٣
حذارِ	النابغة	٣٢٢
إيسارِ	؟	١٤٠
والمكرِ	؟	١٠٩
حشورِ	؟	١٧٢
أنيسُ	العجاج	٣٠٥
العيسُ	جران العود	٩٣
الأرضِ	ذو الإصبع	١٨٤
مفزعا	هشام المري	١١٨
وضعَه	أنس بن زنيم	٢١٣
فاجعُ	الضحاك بن همام	١٠٨
تُصرعُ	جرير بن عبد الله	٢٠٤
أجمعُ	؟	٣٧
رجوعها	؟	٣٠٦
وجميعُها	؟	١١ ، ١٦٥ ، ٢٤٧
نفاعِ	الفرزدق	٢١٤

ونأتلفُ	؟	٣٠٥
يعنّفُ	يزيد البجلي أو الفرزدق	٧٠
السويقُ	زياد الأعجم	٥٦
إياكا	حميد الأرقط	٧٩
بمالكا	الأعشى	١٤٠
يحمدونكا	جارية من بني مازن	٣٤٣
فعلْ	أبو الأسود	٦٧
تَمِلْ	كعب بن جعيل	١١٧
السؤالا	المرار الأسدي	٣١٥
وسربالا	؟	٣٣٩
الخدالا	المرار الأسدي	٣١٧
يا لا	زهير بن مسعود الضبي	٢٩٩
فشلا	؟	٧٨
كميلا	عباس بن مرداس	٢١١
سبالها	الشماخ	١٣٦
أعزلُ	أمية بن أبي الصلت	١٠٣
تؤهَلُ	ذو الرمة	٢٠١
تنويلُ	كعب بن زهير	٣٠٧
وجعائله	؟	٣٢٩
أقيلُها	كثير عزة	١٩٤

والأصلِ	الكميت	١٨٤
مثلي	الفرزدق	٧٨
أمثالي	امرؤ القيس	٣١٧
بالرجال	الدارمي	١٧٣
الدخالِ	لبيد	١٣٥
المالِ	امرؤ القيس	٣١٤ ، ٣١٧
إسحِلِ	عمر بن أبي ربيعة	٣١٦ ، ٣١٧
لعاقلِ	عبد مناف الهذلي	١٧٣
المزايلِ	بشر بن أبي خازم	٣٢٩
الهاما	الأسدي	١٦٣ ، ٢٣٦
فدعاهما	عمرة الخثعمية	١٤٤
يدومُ	الفقعسي	١١٤ ، ١١٥
التحلّمُ	؟	٣٠١
والهامِ	امرؤ القيس	٢٩٤
الأدمِ	عمرو بن أبي شأس	١٦٤
براسمِ	خرنق بنت هفان	١٦٣ – ١٦٤
تظلمِ	؟	٢٠٢
ومظلِمِ	الفرزدق	١٦٤
هضومِ	الأشهب بن رميلة	٢١٤

إيانا	ذو الإصبع العدواني أو أبو بجيلة أو بعض اللصوص	٧٩
المستعينُ	؟	٧٨
المساكينُ	حميد بن ثور	٣٠٠
مرتوي	يزيد بن الحكم	١٠٣
ورائيا	سحيم	٢١٢

المصادر والمراجع

ـــ أ ـــ

ـــ إتحاف فضلاء البشر بالقراءات الأربع عشر للدمياطي، تصحيح محمد الضباع، مطبعة المشهد الحسيني.

ـــ أخبار النحويين البصريين للسيرافي، تحقيق د/ محمد إبراهيم البنا، القاهرة، ١٤٠٥هـ .

ـــ أدب الكاتب لابن قتيبة، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، القاهرة، ١٣٨٢هـ.

ـــ ارتشاف الضرب لأبي حيان، تحقيق د/ رجب عثمان محمد، الخانجي، القاهرة، ط١، ١٤١٨ هـ .

ـــ أساس البلاغة للزمخشري، تحقيق عبد الرحيم محمود، دار المعرفة، بيروت، ١٩٨٢م.

ـــ أسرار العربية للأنباري، تحقيق محمد بهجت البيطار، مطبوعات المجمع العلمي العربي، دمشق، ط١، ١٩٥٧م.

ـــ إعراب القرآن لأبي جعفر النحاس، تحقيق د/ زهير غازي زاهد، مطبعة العاني، بغداد، ١٣٩٧هـ .

ـــ إعراب ثلاثين سورة من القرآن الكريم لابن خالويه، مكتبة المتنبي، القاهرة.

ـــ الإرشاد إلى علم الإعراب للكيشي، تحقيق د/ يحي مراد، دار الحديث، القاهرة، ١٤٢٥ هـ .

ـــ الأزمنة والأمكنة للمرزوقي، مطبعة مجلس دائرة المعارف، حيدر آباد الدكن، الهند، ١٣٣٢ هـ .

ـــ الأزهية في علم الحروف للهروي، تحقيق / عبد المعين الملوحي، مطبوعات مجمع اللغة العربية، دمشق، ط١، ١٩٨١م.

ـــ الاستغناء في أحكام الاستثناء للقرافي، تحقيق د/ طه محسن، العراق، ١٤٠٢هـ .

ـــ الأشباه والنظائر للسيوطي، تحقيق محمد عبد القادر الفاضلي، المكتبة العصرية، بيروت، ١٤٢٦ هـ .

ـــ الاشتقاق لابن دريد، تحقيق عبد السلام هارون، دار المسيرة، بيروت، ط٢، ١٩٧٩م.

ـــ الأصمعيات للأصمعي، تحقيق أحمد محمد شاكر، وعبد السلام هارون، دار المعارف، مصر، ط٥ .

ـــ الأصول في النحو لابن السراج، تحقيق د/ عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٤، ١٤٢٠هـ .

ـــ الأعلام للزركلي، دار العلم للملايين، بيروت، ط٦، ١٩٨٤م.

ـــ الأغاني لأبي فرج الأصفهاني، تحقيق وإشراف لجنة من الأدباء، الدار التونسية للنشر، ودار الثقافة، بيروت، ط٦، ١٩٨٣م.

ـــ الأفعال للسرقسطي، تحقيق د/ حسين محمد شرف، القاهرة، ١٤٠٠هـ .

ـــ الاقتراح في علم أصول النحو للسيوطي، قرأه وعلق عليه د/ محمود سليمان ياقوت، دار المعرفة الجامعية، ١٤٢٦هـ.

ـــ الأقوال الوفية في شرح الأجرومية لابن آجروم، شرحها وأتم بعض أبوابها د/ حسن محمد الحفظي، مكتبة الرشد، الرياض، ط٢، ١٤٢٨هـ .

ـــ الأمالي النحوية لابن الحاجب، تحقيق د/ فخر صالح سليمان قداره، دار الجيل، بيروت، ودار عمار، عمان.

ـــ الأمالي النحوية لابن الحاجب، تحقيق هادي حسن حمودي، مكتبة النهضة العربية، بيروت، ط١، ١٤٠٥هـ.

ـــ الإنصاف في التنبيه على المعاني والأسباب التي أوجبت الاختلاف للبطليوسي، تحقيق: د. محمد رضوان الداية، دار الفكر، بيروت، ط٢، ١٤٠٣هـ.

ـــ الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين للأنباري، المكتبة العصرية، بيروت، ١٤١٩هـ.

ـــ الإيضاح في شرح المفصل لابن الحاجب، تحقيق د/ موسى بناي العليلي.

ـــ الإيضاح في علل النحو للزجاجي، تحقيق د/ مازن المبارك، دار النفائس، بيروت، ط٦، ١٤١٦هـ.
ـــ أمالي ابن الحاجب، تحقيق د/ فخر صالح سليمان قداره، دار عمار، عمان.
ـــ أمالي ابن الشجري، دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت.
ـــ أمالي السهيلي، تحقيق محمد إبراهيم البنا، المكتبة الأزهرية للتراث، ٢٠٠٢م.
ـــ أمالي المرتضى، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الكتاب العربي، ط٢، ١٩٦٧م.
ـــ إنباه الرواة على أنباء النحاة للقفطي، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي، القاهرة، ط١، ١٤٠٦هـ.
ـــ أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك لابن هشام ومعه كتاب عدة السالك إلى تحقيق أوضح المسالك لمحمد محيي الدين عبد الحميد، دار الجيل، بيروت، ط٥، ١٩٧٩م.
ـــ إيضاح الوقف والابتداء للأنباري، تحقيق عبد الرحيم الطاهوني، دار الحديث، القاهرة، ١٤٢٨هـ.

ـــ ب ـــ

ـــ البداية والنهاية لابن كثير، تحقيق أحمد أبو ملحم وغيره، دار الكتب العلمية، بيروت، ط٣، ١٩٨٧م.
ـــ البحر المحيط لأبي حيان، تحقيق عادل عبد الموجود، وعلي معوض، دار الكتب العلمية، بيروت، ط٢، ١٤٢٨هـ.
ـــ بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة للسيوطي، دار الفطر، بيروت، ط٢، ١٩٧٩م.
ـــ البيان في شرح اللمع للشريف عمر الكوفي، تحقيق د/ علاء الدين حموية، دار عمار، عمان، ط١، ١٤٢٣هـ.
ـــ البيان في غريب إعراب القرآن للأنباري، تحقيق د/ طه عبد الحميد طه، دار الكاتب العربي للطباعة، القاهرة.

ـــ ت ـــ

ـــ التبصرة والتذكرة للصيمري، تحقيق د/ فتحي أحمد مصطفى علي الدين، دار الفكر، دمشق، ط١، ١٤٠٢هـ.
ـــ التبيان في إعراب القرآن للعكبري، بيت الأفكار الدولية.
ـــ التذييل والتكميل لابي حيان، تحقيق د/ حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، ط١، ١٤١٨هـ.
ـــ التعليقة على كتاب سيبويه للفارسي، تحقيق عوض بن حمد القوزي.
ـــ التيسير في القراءات السبع لأبي عمرو الداني، تحقيق أد/ حاتم صالح الضامن، مكتبة الصحابة، القاهرة، ط١، ٢٠٠٨م.
ـــ تأويل مشكل القرآن لابن قتيبة، شرحه ونشره السيد أحمد صقر، القاهرة، ١٣٩٣هـ.
ـــ تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد للدماميني، تحقيق د/ محمد عبد الرحمن المندي، ط١، ١٤٠٣هـ.
ـــ تفسير التحرير والتنوير للطاهر بن عاشور، الدار التونسية للنشر.
ـــ تفسير الطبري، تحقيق محمود شاكر، مكتبة ابن تيمية، ط٢.
ـــ تفسير القرطبي، تحقيق هشام سمير البخاري، دار عالم الكتب، الرياض، ١٤٢٣هـ.
ـــ توجيه اللمع لابن الخباز، تحقيق أد/ فايز تركي محمد دياب، دار السلام، القاهرة، ط١، ١٤٢٣هـ.
ـــ توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك للمرادي، تحقيق أد/ عبد الرحمن علي سليمان، دار الفكر، القاهرة، ط١، ١٤٢٢هـ.
تخليص الشواهد، وتلخيص الفوائد لابن هشام، تحقيق وتعليق عباس مصطفى الصالحي، المكتبة العربية، بيروت، ط١، ١٨٨٦م.

ـــ ج ـــ

ـــ الجامع الصغير في النحو لابن هشام، تحقيق أحمد محمود الهرميل، القاهرة، ١٤٠٠هـــ.
ـــ الجمل في النحو، لعبد القاهر الجرجاني ، تحقيق : يسري عبد الغني عبد الله ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط١ ، ١٤١٠هـــ.
ـــ جمهرة اللغة لابن دريد، حققه وقدم له رمزي منير بعلبكي، دار العلم للملايين، بيروت، ط١، ١٩٨٧م.
ـــ الجنى الداني في حروف المعاني للمرادي، تحقيق د/ فخر الدين قباوة، وأ/ محمد نديم فاضل، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٣هـــ.
ـــ جواهر الأدب في معرفة كلام العرب للإربلي، صنعة إميل بديع يعقوب، دار النفائس، بيروت، ط١، ١٩٩١م.

ـــ ح ـــ

ـــ حاشية الخضري على شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، تحقيق تركي فرحان المصطفى، دار الكتب العلمية، بيروت، ط٢، ١٤٢٦هـــ.
ـــ حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، ضبطه وصححه وخرج شواهده إبراهيم شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٧هـــ.
ـــ الحجة في القراءات السبع لابن خالويه، تحقيق وشرح د/ عبد العال سالم مكرم، مؤسسة الرسالة، ط٥، ١٤١٠هـــ.
ـــ حماسة البحتري، اعتنى بضبطه لويس شيخو، بيروت.
ـــ الحماسة الشجرية، تحقيق عبد المعين الملوحي وأسماء الحمصي، منشورات وزارة الثقافة في الجمهورية العربية السورية، دمشق، ط١، ١٩٧٠م.
ـــ الحماسة البصرية، تحقيق مختار الدين أحمد، عالم الكتب، بيروت، ط٣، ١٩٨٣م.
ـــ الحيوان للجاحظ، تحقيق وشرح عبد السلام هارون، دار الجيل، ودار الفكر، بيروت، ط١، ١٩٨٨م، وطبعة أخرى للساسي.

ـــ خ ـــ

ـــ خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب للبغدادي، تحقيق وشرح عبد السلام هارون، الخانجي، القاهرة، ط٣، ١٩٨٩م.
ـــ الخصائص لابن جني، تحقيق محمد علي النجار، عالم الكتب، بيروت، ط١، ١٤٢٧هـــ، وطبعة أخرى ١٣٧١ هـــ.

ـــ د ـــ

ـــ دراسات لأسلوب القرآن الكريم لمحمد عبد الخالق عضيمه، دار الحديث، القاهرة، ١٤٢٥هـــ.
ـــ الدرر اللوامع للشنقيطي، وضع حواشيه محمد باسل عيون السود، مكتبة الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٩هـــ.
ـــ ديوان أبي الأسود الدؤلي، صنعة أبي سعيد الحسن السكري، تحقيق محمد حسن آل ياسين، مؤسسة إيث للطباعة، بيروت، ط١، ١٤٠٢هـــ.
ـــ ديوان الأعشى، شرح وتعليق محمد محمد حسين، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٧، ١٩٨٣م.
ـــ ديوان امريء القيس، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، مصر، ط١، ١٩٥٨م.
ـــ ديوان أمية بن أبي الصلت، جمعه بشير يموت، بيروت، ط١، ١٩٣٤م.
ـــ ديوان أنس بن زنيم ضمن شعراء أمويون، تحقيق نوري حمودي القيسي، عالم الكتب، بيروت، ومكتبة النهضة العربية، بغداد، ط١، ١٩٨٢م.

ـــ ديوان جران العود النميري، تحقيق وتذييل حمودي القيسي، منشورات وزارة الثقافة والإعلام بالجمهورية العرقية، ط١، ١٩٨٢م.
ـــ ديوان حميد بن ثور الهلالي، وفيه بائية أبي دؤاد الإيادي، صنعة عبد العزيز الميمني، الدار القومية للطباعة والنشر، القاهرة، ١٩٥٠م.
ـــ ديوان الخرنق بنت هفان، رواية أبي عمرو بن العلاء، تحقيق وشرح يسري عبد الغني عبد الله، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٩٩٠م.
ـــ ديوان أبي دؤاد الإيادي، نشر جوستاف جرونيام ضمن دراسات في الأدب العربي، ترجمة إحسان عباس، منشورات مكتبة الحياة، بيروت، ط١، ١٩٥٩م.
ـــ ديوان ذي الإصبع العدواني، جمعه وحققه عبد الوهاب محمد علي العدواني، ومحمد نائف الدليمي، وساعدت وزارة الإعلام العرقية على نشره، الموصل، ١٩٧٣م.
ـــ ديوان ذي الرمة، شرح أحمد بن حاتم الباهلي، رواية أبي العباس ثعلب، تحقيق عبد القدوس أبي صالح، مؤسسة الإيمان، بيروت، ط١، ١٩٨٢م.
ـــ ديوان رؤبة بن العجاج، تحقيق وليم بن الورد، دار الآفاق الجديدة، بيروت، ط٢، ١٩٨٠م.
ـــ ديوان سحيم عبد بني الحسحاس، تحقيق عبد العزيز الميمني، القاهرة، ١٩٥٠م.
ـــ ديوان الشماخ بن ضرار، تحقيق صلاح الدين الهادي، دار المعارف، مصر، ط١، ١٩٦٨م.
ـــ ديوان طفيل الغنوي، تحقيق محمد عبد القادر أحمد، دار الكتاب الجديد، بيروت، ط٢، ١٩٦٨م.
ـــ ديوان العباس بن مرداس، جمع وحقق يحي الجبوري، نشر مديرية االثقافة العامة في وزارة الثقافة والإعلام في الجمهورية العراقية، بغداد، ط١، ١٩٦٨م.
ـــ ديوان العجاج، رواية عبد الملك بن قريب، حققه وشرحه، عبد الحفيظ السطلي، توزيع مكتبة أطلس، دمشق.
ـــ ديوان عدي بن زيد العبادي، تحقيق محمد جبار المعيبد، منشورات وزارة الثقافة والإرشاد، الجمهورية العراقية، بغداد.
ـــ ديوان عمر بن أبي ربيعة، دار صادر، بيروت.
ـــ ديوان الفرزدق، دار صادر، بيروت.
ـــ ديوان كثير عزة، تحقيق إحسان عباس، دار الثقافة، بيروت، ط١، ١٩٧١م.
ـــ ديوان كعب بن زهير، تحقيق وشرح علي فاعور، دار الكتب المصرية، بيروت، ط١، ١٩٨٧م.
ـــ ديوان لبيد، دار صادر، بيروت، ١٣٨٦هـ.
ـــ ديوان المرار بن سعيد الفقعسي ضمن شعراء أمويون، تحقيق نوري حمودي القيسي، عالم الكتب، بيروت، ومكتبة النهضة العربية، بغداد، ط٢، ١٩٨٤م، ونشر جامعة بغداد، ١٩٧٦م.
ـــ ديوان مسكين الدارمي، جمع وتحقيق خليل إبراهيم العطية وعبد الل الجبوري، مطبعة دار البصري، ط١، ١٩٧٠م.
ـــ ديوان الهذليين، نسخة مصورة عن طبعة دار الكتب، نشر الدار القومية للطباعة والنشر، القاهرة، ط١، ١٩٦٥م.
ـــ ديوان النمر بن تولب ضمن شعراء إسلاميون، تحقيق نوري حمودي القيسي، عالم الكتب، بيروت، ومكتبة النهضة العربية، بغداد، ط٢، ١٩٨٤م.

ـــ ذ ـــ

ـــ ذيل السمط مطبوع مع سمط اللآلي.

ـــ ر ـــ

ـــ الرد على النحاة لابن مضاء القرطبي، تحقيق شوقي ضيف، دار المعارف، مصر، ١٩٨٢م.

ـــ رسالة الإفصاح ببعض ما جاء من الخطأ في الإيضاح لابن الطراوة النحوي، تحقيق د/ حاتم صالح الضامن، عالم الكتب، بيروت، ط٢، ١٤١٦هـ.

ـــ رصف المباني في شرح حروف المعاني للمالقي، تحقيق أحمد محمد الخراط، مطبوعات مجمع اللغة العربية، دمشق، ط١، ١٩٨٢م.

ـــ روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني للألوسي، تحقيق علي عبد الباري عطية.

ـــ رياض الصالحين للإمام أبي زكريا النووي الدمشقي، ضبطه وكتب هوامشه الشيخ حسن شكر، القاهرة، ١٤٠٧هـ.

ـــ س ـــ

ـــ سر صناعة الإعراب لابن جني، تحقيق حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، ط١، ١٩٨٥م.

ـــ سمط اللآلي في شرح أمالي القالي، وذيل اللآلي للبكري، تحقيق عبد العزيز الميمني، دار الحديث، بيروت، ط٢، ١٩٨٤م.

ـــ سنن البيهقي الكبرى، تحقيق محمد عبد القادر عطا ، دار الكتب العلمية، ١٤٢٤هـ.

ـــ سنن الترمذي، طبعة مصطفى الحلبي، القاهرة.

ـــ سنن أبي داود، تعليق عزت عبيد الدعاس وعادل السيد، دار الحديث، حمص، ط٢، ١٩٧٤م.

ـــ سنن ابن ماجه، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، القاهرة.

ـــ سنن النسائي، مكتب المطبوعات الاسلامية، حلب، ط٢، ١٩٨٦م.

ـــ ش ـــ

ـــ الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه للدكتورة خديجة الحديثي، الكويت، ١٣٩٤هـ.

ـــ شرح أشعار الهذليين للسكري، تحقيق عبد الستار أحمد فراج، ومراجعة محمود محمد شاكر، القاهرة، ١٩٦٥م.

ـــ شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، تحقيق حسن حمد، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٩هـ.

ـــ شرح جمل الزجاجي لابن عصفور، قدم له ووضع هوامشه وفهارسه فواز الشعار، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٩هـ.

ـــ شرح التسهيل لابن مالك، تحقيق د/ عبد الرحمن السيد، ود/ محمد بدوي المختون.

ـــ شرح التصريح على التوضيح للأزهري، تحقيق محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت، ط٢، ١٤٢٧هـ.

ـــ شرح الجزولية للأبذي.

ـــ شرح ديوان الحماسة للمرزوقي، نشر أحمد أمين وعبد السلام هارون، القاهرة، ١٩٥١ ـــ ١٩٥٣م.

ـــ شرح الرضي على شافية ابن الحاجب، تحقيق محمد نور الحسن، ومحمد الزفزاف، ومحمد محيي الدين عبد الحميد.

ـــ شرح شذور الذهب لابن هشام، تحقيق محمد محيي الدين محمود، المكتبة العصرية، بيروت، ١٤٢٦هـ.

ـــ شرح شواهد الإيضاح لابن بري، تحقيق د/ عيد مصطفى درويش، القاهرة، ١٤٠٥هـ.

ـــ شرح شواهد الشافية مطبوع من شرح شافية ابن الحاجب.
ـــ شرح شواهد الكافية، مطبوع مع شرح شافية ابن الحاجب.
ـــ شرح شواهد المغني للسيوطي، منشورات دار مكتبة الحياة، بيروت.
ـــ شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ لابن مالك، تحقيق عدنان عبد الرحمن الدوري، مطبعة العاني، بغداد، ١٣٩٧هـــ.
ـــ شرح قطر الندى وبل الصدى لابن هشام، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، بيروت، ١٤٢٨هـــ.
ـــ شرح الكافية الشافية لابن مالك، تحقيق عبد المنعم أحمد هريدي، دار المأمون للتراث، دمشق، بيروت، ط١، ١٩٨٢م.
ـــ شرح كتاب سيبويه لأبي سعيد السيرافي، تحقيق أحمد حسن مهدلي، وعلي سيد علي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٢٩هـــ.
ـــ شرح كتاب سيبويه لأبي سعيد السيرافي، ج٣، تحقيق أد/ رمضان عبد التواب ، دار الكتب المصرية ، القاهرة ، ط١ ، ١٤٢١.
ـــ شرح كتاب سيبويه لأبي سعيد السيرافي، ج٧، تحقيق أد/ أحمد عفيفي ، أ/ مصطفى موسى ، دار الكتب المصرية ، ١٤٢٧هـــ.
ـــ شرح كتاب سيبويه لأبي سعيد السيرافي، ج٩، تحقيق شعبان صلاح ، وعبد الرحمن محمد عصر ، دار الكتب المصرية ، ذ٤٢٧هـــ.
ـــ شرح كتاب سيبويه لأبي سعيد السيرافي، ج١٠، تحقيق أد/ صلاح رواي ، د/ مها مظلوم خضر ، دار الكتب المصرية ، دار الكتب المصرية ، ١٤٢٧هـــ.
ـــ شرح اللمع في النحو للواسطي الضرير، تحقيق د/ رجب عثمان محمد، الخانجي، القاهرة، ط١، ١٤٢٠هـــ.
ـــ شرح المشكل من شعر المتنبي، ترجمة المؤلف ابن سيدة.
ـــ شرح المفصل في صنعة الإعراب الموسوم بالتخمير للخوارزمي، تحقيق د/ عبد الرحمن سليمان العثيمين، مكتبة العبيكان، الرياض، ط١، ١٣٢١هـــ.
ـــ شرح المفصل لابن يعيش، قدم له ووضع هوامشه وفهارسه د/ إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٢٢هـــ.
ـــ شرح المقدمة الجزولية الكبير لأبي علي الشلوبين، تحقيق د/ تركي بن سهو العتيبي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، ١٤١٤هـــ.
ـــ شرح المقرب المسمى التعليقة لبهاء الدين بن النحاس، تحقيق د/ خيري عبد الراضي عبد اللطيف، دار الزمان، السعودية، ط١، ١٤٢٦هـــ.
ـــ شرح المكودي على ألفية ابن مالك، تحقيق عبد الحسين هنداوي، المكتبة العصرية، بيروت، ١٤٢٥هـــ.
ـــ شرح ملحة الإعراب للحريري، تحقيق فائز فارس، دار الأمل، ط١، ١٤١٢هـــ.
ـــ شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك، تحقيق محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٢٠هـــ.
ـــ شرح الوافية نظم الكافية لابن الحاجب، تحقيق موسى بناي علوان العليلي، مطبعة الآداب، النجف، ط١، ١٤٠٠هـــ.
ـــ الشعر والشعراء لابن قتيبة، تحقيق وشرح أحمد محمد شاكر، ط٣، ١٩٧٧م.
ـــ شعر عمرو بن معد يكرب، جمعه مطاع الطربيشي، مطبوعات مجلة اللغة العربية، دمشق، ط٢، ١٩٨٥م.

ـــ شفاء العليل في إيضاح التسهيل للسلسيلي، تحقيق د/ الشريف عبد الله علي الحسيني، مكة، ١٤٠٦هـ.

ـــ ص ـــ

ـــ صحيح البخاري، دار الفكر، بيروت.

ـــ الصناعتين لأبي هلال العسكري، تحقيق علي محمد البجاوي ومعه محمد أبو الفضل إبراهيم، القاهرة، ١٩٥٢م.

ـــ ض ـــ

ـــ ضرائر الشعر لابن عصفور، تحقيق السيد إبراهيم محمد، القاهرة، ١٩٨٠م.

ـــ ضرورة الشعر للقزاز، تحقيق د/ رمضان عبد التواب، بيروت، ١٤٠٥هـ.

ـــ ط ـــ

ـــ طبقات النحويين واللغويين للزبيدي، مصر، ١٩٥٤م.

ـــ ع ـــ

ـــ العدد في اللغة لابن سيده، تحقيق عبد الله بن الحسين الناصر، وعدنان بن محمد الظاهر، ط١، ١٤١٣هـ.

ـــ العقد الفريد لابن عبد ربه، شرحه وضبطه وصححه وعنون موضوعاته ورتب فهارسه أحمد أمين وأحمد الزين وإبراهيم الأبياري، ودار الكتاب العربي، بيروت، ١٩٨٣م.

ـــ العلل في في النحو لأبي الحسن الوراق، تحقيق مازن المبارك، دار الفكر المعاصر، بيروت، ط٢، ١٤٢٦هـ.

ـــ ف ـــ

ـــ الفوائد والقواعد للثمانيني، تحقيق د/ عبد الوهاب محمود الكحلة، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤٢٤هـ.

ـــ فيض الانشراح من روض طي الاقتراح للفاسي، تحقيق أد/ محمود يوسف فجال.

ـــ ك ـــ

ـــ الكامل للمبرد، حققه وعلق عليه وصنع فهارسه د/ محمد أحمد الدالي، مؤسسة الرسالة، ط٤، ١٤٢٥هـ.

ـــ الكتاب لسيبويه، تحقيق أد/ محمد كاظم البكاء، مؤسسة الرسالة، الأردن، ط١، ١٤٢٥هـ.

ـــ كتاب اللامات للزجاجي، تحقيق مازن المبارك، دار الفكر، دمشق، ط٢، ١٩٨٥م.

ـــ الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل للزمخشري، ط٢، ١٢٨١هـ.

ـــ الكناش في النحو والتصريف لأبي الفداء، د/ جود مبروك محمد، مكتبة الآداب، القاهرة، ط٢، ١٤٢٦هـ.

ـــ ل ـــ

ـــ لباب الإعراب المانع من اللحن في السنة والكتاب لعبد الوهاب بن أحمد بن علي الشعراني، تحقيق د/ مها العسكر ود/ نوال الثنيان، الرياض.

ـــ اللباب في النحو لعبد الوهاب الصابوني ، دار الشرق العربي ، بيروت وحلب.

ـــ لسان العرب لابن منظور، محمد بن مكرم، دار صادر، بيروت.

ـــ اللمع في العربية لابن جني، تحقيق حسين محمد محمد شرف، عالم الكتب، القاهرة، ط١، ١٩٧٩م.

ـــ م ـــ

ـــ ما ينصرف وما لا ينصرف للزجاج، تحقيق هدى محمود قراعة، نشر لجنة إحياء التراث الإسلامي في المجلس الأعلى للشئون الإسلامية في الجمهورية العربية المتحدة، ط١، ١٩٧١م.

ـــ المؤتلف والمختلف في أسماء الشعراء وكناهم وألقابهم وأنسابها وبعض شعرهم للآمدي، مكتبة القدسي، القاهرة، ط٢، ١٩٨٢م.
ـــ المبدع في التصريف لأبي حيان، تحقيق د/ عبد الحميد السيد طلب، دار العروبة، ط١، ١٤٠٢هـ.
ـــ المبهج في تفسير أسماء شعراء الحماسة لابن جني، دار الهجرة، بيروت، ط١، ١٤٠٨هـ.
ـــ مجالس ثعلب، شرح وتحقيق عبد السلام هارون، دار المعارف، مصر، ط٥، ١٩٨٧م.
ـــ مجمع الأمثال للميداني، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، القاهرة، ١٩٧٩م.
ـــ مجيب الندا في شرح قطر الندى للفاكهي، تحقيق د/ مؤمن عمر محمد البدارين، الدار العثمانية، الأردن، ط١، ١٤٢٩هـ.
ـــ المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها لابن جني، تحقيق محمد عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٩هـ.
ـــ المحكم والمحيط الأعظم لابن سيدة، تحقيق مصطفى السقا وحسين نصار، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، ط١، ١٩٥٨م.
ـــ المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز لابن عطية، تحقيق عبد السلام عبد الشافي محمد، ط١، دار الكتب العلمية، لبنان، ١٤١٣هـ.
ـــ مختار الصحاح لأبي بكر الرازي، تحقيق محمود خاطر، دار النشر، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت، ١٤١٥هـ.
ـــ المخصص لابن سيده، بيروت.
ـــ المزهر في علوم اللغة وأنواعها للسيوطي، شرحه وضبطه وصححه وعنون موضوعاته وعلق حواشيه محمد أحمد جاد المولى، وعلي محمد البجلوي ومحمد أبو الفضل إبراهيم، بيروت.
ـــ المسائل البغداديات، تحقيق صلاح السنكاوي، مطبعة العاني، بغداد.
ـــ المسائل الحلبيات للفارسي، تحقيق د/ حسن هنداوي، دمشق ١٤٠٧هـ.
ـــ المسائل العسكرية للفارسي، تحقيق د/ محمد الشاطر أحمد محمد أحمد، مطبعة المدني، القاهرة، ط١، ١٤٠٣هـ.
ـــ المسائل المنثورة للفارسي، تحقيق د/ شريف عبد الكريم النجار، دار عمار، عمان، ط١، ١٤٢٤هـ.
ـــ المساعد على تسهيل الفوائد لابن عقيل، تحقيق محمد كامل بركات، دار المدني، ١٤٠٥هـ.
ـــ مسند أحمد بن حنبل، تحقيق أحمد شاكر، دار المعارف، مصر، ١٣٦٥هـ.
ـــ المطالع السعيدة للسيوطي، تحقيق د/ طاهر سليمان حمودة، الاسكندرية، ١٩٨٣م.
ـــ معاني الحروف للرماني، حققه وخرج حديثه وعلق عليه الشيخ عرفان بن سليم العشا حسونه الدمقشي، المكتبة العصرية، بيروت، ١٤٢٦هـ.
ـــ معاني القرآن للأخفش، قدم له وعلق عليه ووضع حواشيه وفهارسه إبراهيم شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٢٣هـ.
ـــ معاني القرآن وإعرابه للزجاج، تحقيق د/ عبد الجليل شلبي، دار الحديث، القاهرة، ١٤٢٤هـ.
ـــ معاني القرآن للفراء، عالم الكتب، بيروت، ط٣، ١٤٠٣هـ.
ـــ المعاني الكبير في أبيات المعاني لابن قتيبة، دار الكتب العلمية، بيروت.

ـــ معاهد التنصيص على شواهد التلخيص لعبد الرحيم بن أحمد العباسي، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، عالم الكتب، بيروت، ١٩٤٧م.
ـــ معجم البلدان لياقوت الحموي، دار صادر، بيروت.
ـــ معجم الشواهد العربية لعبد السلام هارون، الخانجي، القاهرة، ط٣ .
ـــ معجم شواهد النحو الشعرية لحنا جميل حداد، دار العلوم، الرياض، ط١، ١٩٨٤م.
ـــ معجم القراءات القرآنية، أحمد مختار عمر وعبد العال سالم مكرم، منشورات أسوة، إيران.
ـــ معجم ما استعجم من أسماء البلاد والمواضع للبكري، حققه وضبطه مصطفى السقا، عالم الكتب، بيروت، ط٣، ١٩٨٣م.
ـــ المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم لمحمد فؤاد عبد الباقي، دار الجيل، بيروت.
ـــ المعجم الوسيط إبراهيم مصطفى وأحمد الزيات وحامد عبد القادر ومحمد النجار، تحقيق مجمع اللغة العربية.
ـــ المفصل في صنعة الإعراب للزمخشري، قدم له وبوبه د/ علي بو ملحم، مكتبة الهلال، بيروت، ط١، ١٩٩٣م.
ـــ مغني اللبيب لابن هشام، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الطلائع، القاهرة، ٢٠٠٥م.
ـــ المقاصد النحوية في شرح شواهد الألفية لمحمود العيني، دار صادر.
ـــ مقاييس اللغة لابن فارس، تحقيق عبد السلام هارون، مكتب الإعلام الإسلامي، طهران.
ـــ المقتضب للمبرد، تحقيق حسن محمد، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٢٠هـ.
ـــ المقرب ومعه مثل المقرب لابن عصفور، تحقيق عادل أحمد عبد الموجود، وعلي محمد معوض، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٨هـ.
ـــ الممتع في التصريف لابن عصفور، تحقيق د/ فخر الدين قباوة، مكتبة لبنان، بيروت، ط١، ١٩٩٦م.
ـــ المنصف لابن جني، تحقيق إبراهيم مصطفى وعبد الله أمين، ط١، ١٣٧٣هـ.
ـــ الموطأ لمالك بن أنس، إعداد أحمد راتب عرموش، دار النفائس، بيروت، ط٢، ١٩٧٢م.

ـــ ن ـــ

ـــ النشر في القراءات العشر لابن الجزري، دار الكتاب العربي، بيروت.
ـــ النكت الحسان في شرح غاية الإحسان لأبي حيان، تحقيق د/ عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٢، ١٤٠٨هـ.
ـــ النكت في تفسير كتاب سيبويه للأعلم الشنتمري، قرأه وضبط نصه د/ يحيى مراد، الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٢٥هـ.
ـــ النهاية في غريب الحديث والأثر لابن الأثير، تحقيق طاهر أحمد الزاوي، ومحمود محمد الطناجي.
ـــ النوادر في اللغة لأبي زيد، دار الكتاب العربي، ط٢، ١٩٦٧م.

ـــ هـ ـــ

ـــ همع الهوامع للسيوطي، مكتبة الكليات الأزهرية، القاهرة، ط١، ١٣٢٧هـ.

ـــ و ـــ

ـــ وفيات الأعيان لابن خلكان، تحقيق د/ إحسان عباس، بيروت.

فهرس المحتويات

مقدمة..... ١
الفصل الأول : أساليب التقبيح..... ٩
المبحث الأول : استعمال سيبويه للقبح ومشتقاته...... ٩
« أولاً » المصدر : ٩
« ثانيًا » الفعل الماضي :..... ١٣
« ثالثًا » الفعل المضارع : ٢٠
« رابعًا » الصفة المشبهة : ٢٣
« خامسًا » أفعل التفضيل : ٣٢
المبحث الثاني : استعمال نعوت أخرى مع القبح..... ٣٤
« أولاً » قبيحٌ ضعيف : ٣٤
« ثانيًا » قبيحٌ قليل : ٣٥
« ثالثًا » قبيح مكروه :..... ٣٦
« رابعًا » قبيح غير جائز :..... ٣٨
« خامسًا » قبيح غير حسن :..... ٤٢
« سادسًا » قبيح رديء :..... ٤٣
« سابعًا » قبيح محال : ٤٤
« ثامنًا » قبيح متروك : ٤٤
« تاسعًا » قبيح مستغنى عنه :..... ٤٤
« عاشرًا » قبيح بعيد :..... ٤٤
« الحادي عشر » قبيح غير مستقيم :..... ٤٥
« الثاني عشر » قبيح خبيث :..... ٤٥
المبحث الثالث : أساليب استعملها سيبويه لتوضيح القبح..... ٤٨
« أولاً » التنظير :..... ٤٨
« ثانيًا » التفصيل بعد الإجمال : ٦٠
« ثالثا » حصر القبيح : ٦١
« رابعًا » الاستفهام التقريري عن القبيح : ٦٣
« خامسًا » استعمال فعل الأمر " اعلم ، واعرف " لجذب القارئ لمعرفة القبيح :..... ٦٤
« سادسًا » عموم المقبّح :..... ٦٥
« سابعًا » المختار عند سيبويه الذي يُقابله القبيح : ٦٧
خلاصة :..... ٦٨

الفصل الثاني : القبيح الجائز والقبيح الممتنع ٦٩
« قبح الفصل بين " قد " والفعل » ٧١
« قبح اتّصال ضمير المفعول الثاني بالفعل المتعدّي إلى مفعولين إذا تقدّم البعيد على القريب ، أو تساويا في الرتبة وكلاهما للمتكلّم » ٧٣
« قبح اجتماع ضميرين متصلين عائدَين إلى معنى واحد ، أحدهما للفاعل والآخر للمفعول » ٧٥
« قبح اتصال ضمير المفعول بالمصدر إذا تقدَّم البعيد على القريب » ٧٧
« قبح وقوع الضمير المنفصل موقع الضمير المتصل » ٨٠
« قبح وقوع ضمير الفصل بين نكرتين أو بين نكرة ومعرفة » ٨٣
« قبح حذف العائد على الاسم الموصول إذا كان العائد في موضع رفع بالابتداء و لم تطُل الصلة » ٨٥
« قبح حذف النفي قبل المبتدأ إذا كان نكرة » ٨٦
« قبح إعراب " قائم " مبتدأ في " قائمٌ زيدٌ " » ٨٨
« قبح تقديم معمول خبر " كان " على اسمها » ٩١
« قبح رفع الاسم الواقع بعد " لو وهلا " إذا أدّى إلى كثرة الإضمار » ٩٣
« قبح جرّ الاسم الواقع بعد " إن " » ٩٥
« قبح قولهم : جاء الراكب، وركبَ الظريف » ٩٦
« قبح تصدير الكلام بـــ « أَنَّ » المفتوحة » ٩٨
« قبح أن تلي " إنَّ " " أنَّ " والعكس » ٩٩
« قبح إسقاط اللام من خبر " إن " في جواب القسم » ١٠٠
« قبح حذف ضمير الشأن الواقع اسمًا لـــ " إن " » ١٠٢
« قبح العطف على محل اسم " ليت ، ولعلَّ ، وكأَنَّ " » ١٠٤
« قبح دخول " لا النافية " على المصادر النائبة عن فعل الأمر » ١٠٦
« قبح الفصل بين " لا النافية للجنس " واسمها إذا لم تتكرر » ١٠٧
« تكرار " لا " النافية إذا وليها خبرٌ أو نعتٌ أو حالٌ ، وقبح حذف التكرار » ١٠٨
« قبح إلغاء " ظَنَّ " إذا تقدَّمَت سواء أكانت فعلاً أم مصدرًا » ١١٠
« قبح إلغاء " ظنّ " المؤكدة بالمصدر » ١١١
« قبح إيلاء " قلَّما " المختصة بالدخول على الأفعال اسمًا » ١١٤
« قبح تقديم الاسم على الفعل إذا تقدَّمته أدوات الشرط والاستفهام عدا الهمزة » ١١٦
« قبح رفع الاسم قبل فعل الأمر في نحو: زيدٌ اضربْه » ١٢١
« قبح حذف العائد على الاسم المتقدّم إذا وليه شرطٌ جازم » ١٢٣
« قبح إعمال الفعل الأول في باب التنازع » ١٢٤
« قبح إفراد الضمير العائد على الجمع » ١٢٥
« قبح الفصل بالاسم بين " إذ " والفعل الماضي » ١٢٧

« قبح النصب في قولهم : أما العبيدَ فذو عبيدٍ » ١٢٩
« قبح جر المستثنى على البدل في : ما أنت بشيءٍ إلا شيءٍ لا يُعبَأُ به » ١٣١
« قبح وقوع " إلا الاستثنائية " بعد " إنَّ ، وما الحجازية " دون فصل بينهما في الاستثناء المفرّغ » ١٣٣
« قبح تعريف الحال » ١٣٤
« قبح تقديم الحال على عامله الظرفي » ١٣٧
« قبح الفصل بين " رب " ومجرورها » ١٤٠
« قبح إضمار الجار في قولهم : لاه أبوك ، ولقيته أمس » ١٤١
« قبح الفصل بين المضاف والمضاف إليه » ١٤٣
« قبح وصف المشتق قبل إعماله » ١٤٥
« قبح الإتيان بتابع لفاعل " نعم " المضمر " » ١٤٦
« قبح إعمال " خير " في الاسم الظاهر » ١٤٧
« قبح الوصف بالأسماء الجامد ة التي لم تؤول بالمشتق » ١٤٨
« قبح الوصف بالجواهر إذا كان المراد حقيقتها » ١٤٩
« قبح وصف المقادير والمكاييل أو الوصف بها » ١٥١
« قبح الوصف الواقع على موصوفين اختلف العامل فيهما واتحد العمل » ١٥٤
« قبح مجيء المعرفة وصفًا للنكرة » ١٥٦
« قبح وصف الضمير أو الوصفُ به » ١٥٧
« قبح حذف المنعوت وإقامة الصفة المشابهة للفعل المضارع مقامه » ١٥٨
« قبح حذف الظرف المنعوت وإقامة النعت مقامه » ١٦١
« النصبُ على المدح أو التعظيم أو الشتم وقُبحُ النصب على الحالية » ١٦٣
« قبحُ توكيدِ الضميرِ المتصل المرفوع بـــ" النفس والعين " دون توكيدٍ أو فصل » ١٦٦
« قبحُ عطفِ الاسمِ الظاهرِ على الضمير المتصل والمستتر المرفوع دون توكيدٍ أو فصلٍ » ١٦٨
« قبح عطف الاسم الظاهر على الضمير المجرور » ١٧١
« قبح عطف ما بعد الواو على ما قبلها في " ما لك وزيدٍ ، وما شأنُك وعمرٍو " » ١٧٣
« قبح عطف ما بعد الواو على ما قبلها في : حسبك وزيدٍ درهمٌ » ١٧٦
« قبح عطف ما بعد الواو على ما قبلها في : " هذا لك وأباك " » ١٧٧
« قبح الفصل بين حرف العطف والمعطوف المجرور بظرف أو بحرف جر » ١٧٨
« قبح عطف المعرفة على النكرة : في رب رجلٍ وأخيه » ١٧٩
« قبح حذف التنوين من المنادى واسم " لا النافية للجنس " الشبيهين بالمضاف » ١٨٠
« قبح ندب النكرة والمُبهم والموصول » ١٨٢
« قبح إظهار الفعل مع المحذَّر منه ، والمصدر " عذير " ، واسم الفعل " نعاء " » ١٨٤
« قبح تقديم معمول اسم الفعل عليه » ١٨٦

« قبح إلحاق هاء الغائب باسم الفعل الدالّ على الأمر » ١٨٨
« قبح الفصل بين النواصب المختصة بالدخول على الأفعال وبين أفعالها التي دخلت عليها » ١٩٠
« قبح إعمال " إذن " إن فُصِل بينها وبين الفعل بغير القسم أو لا النافية »..... ١٩٢
« قبح إعمال " إذن " إن توسطت الكلام واعتمد ما بعدها على ما قبلها » ١٩٣
« قبح رفع الفعل في قولهم : " ما سرتُ فأدخلُها ، وقلما سرتُ فأدخلُها " »..... ١٩٥
« قبح رفع الفعل بعد " حتى " في قولهم : " إنما سرتُ حتى أدخلُها " » ١٩٧
« قبح عطف " يعجَز عنك " على " لا يسعني شيء " » ١٩٨
« قبحُ جزم جواب النهي في : لا تدنُ من الأسدِ يأكُلْك » ١٩٩
« قبح جزم جواب النفي » ٢٠٠
« قبح الفصل بين حروف الجزم وبين الفعل المضارع الذي عَمِلَت فيه » ٢٠١
« قبح عدم جزم جواب " إن الشرطية " بعد جزمها للفعل »..... ٢٠٣
« قبح إدخال الفاء على " إذا " الواقعة في جواب الشرط » ٢٠٦
« قبح عطف الاسم على الفعل في : إن تأتني فتحدثَني أُحدّثْك » ٢٠٨
« قبح مجيء فعل الشرط مضارعًا مجزومًا إذا كان الجواب للقسم المتقدّم » ٢٠٩
« قبح تكرار " ما " في " ما ما " ، أصل " مهما " الافتراضي » ٢١٠
« قبح الفصل بين العدد وتمييزه المفرد المنصوب »..... ٢١١
« قبح الفصل بين " كم الخبرية " والمضاف إليها » ٢١٣
« قبح قولهم : " كم غلمانًا لك ؟ " »..... ٢١٥
« قبح إضافة العدد إلى الصفة » ٢١٧
« قبح بناء الرباعي والخماسي من الثلاثي » ٢١٨
« قبح تصغير " ليس " و" سوى " » ٢١٩
« قبح تصغير اسم الفاعل العامل عمل فعله » ٢٢١
« قبح إبدال همزة المنسوب الممدود إذا كانت همزته أصلية » ٢٢٢
خلاصة :..... ٢٢٣
الفصل الثالث : أسباب التقبيح ٢٢٥
المبحث الأول : أسباب تتعلق بالسماع..... ٢٢٥
١) المقبح لم تتكلم به العرب : ٢٢٥
٢) المقبح قليل في كلام العرب : ٢٢٧
٣) المقبح مخالف للكثير المسموع عن العرب : ٢٢٨
المبحث الثاني : أسباب تتعلق بالقياس. ٢٣٢
١) المقبح مقيس على مقبح آخر :..... ٢٣٢
٢) يقبح في الفرع ما يحسن في الأصل :..... ٢٣٥

المبحث الثالث : أسباب تتعلق باللفظ. ٢٣٩
١) المقبح فيه ثقل لفظي : ٢٣٩
٢) المقبح فيه تكرار لفظي : ٢٣٩
٣) تكلف مالا يلزم : ٢٣٩
٤) كثرة الحذف : ٢٤٠
٥) الاستغناء عن القليل بالغالب الكثير : ٢٤٠
٦) توالي شيئين يؤديان مهمة واحدة : ٢٤٠
٧) قِصر الجملة : ٢٤١
٨) البُعد اللفظي : ٢٤١
٩) قبح عطف الواجب على غير الواجب : ٢٤١
المبحث الرابع : أسباب تتعلق بالمعنى. ٢٤٢
١) القبيح مسببٌ للبس : ٢٤٢
٢) القبيح غير متسق المعنى : ٢٤٥
٣) التكرار المعنوي : ٢٤٨
المبحث الخامس : القياس العقلي. ٢٥٠
خلاصة : ٢٥٨
الفصل الرابع : موقف النحويين مما قبحه سيبويه ٢٥٩
المبحث الأول : الموافقون لسيبويه. ٢٥٩
١) وافقوه واستعملوا لفظ القبيح : ٢٥٩
٢) وافقوه و لم يستعملوا لفظ القبيح : ٢٦٥
المبحث الثاني : المخالفون لسيبويه. ٢٩٣
خلاصة : ٣٥٦
الخاتمة : ٣٥٨
الفهارس العامة ٣٥٩
فهرس الآيات القرآنية ٣٦٠
فهرس الأحاديث النبوية والآثار ٣٦٧
فهرس القوافي ٣٦٨
المصادر والمراجع ٣٧٣
فهرس المحتويات ٣٨٢

ملخص :

يتكون البحث من مقدمة ، وأربعة فصول ، وخاتمة.

المقدّمة : استعرضتُ فيها أهمية الموضوع ، ثم أسباب الاختيار ، والأهداف ، ومنهج البحث ، والصعوبات التي واجهتني فيه.

الفصل الأول : وفيه ثلاثة مباحث :

■ المبحث الأول : بعنوان (استعمال سيبويه للقبح ومشتقاته) ، وذكرتُ فيه ألفاظ سيبويه في التقبيح ، وهي : المصدر ، والفعل الماضي ، والفعل المضارع ، والصفة المشبهة ، واسم التفضيل ، وفرّقتُ في كل منها بين الألفاظ الدالة على الجواز ، والألفاظ الدالة على المنع ، وعدد القبيح في كل منها.

■ المبحث الثاني : بعنوان (استعمال نعوت أخرى مع القبح) ، والنعوت هي : (قبيحٌ ضعيف ، وقبيحٌ قليل ، وقبيحٌ مكروه ، وقبيحٌ غير جائز ، وقبيحٌ غير حسن ، وقبيحٌ ردئ ، وقبيح محال ، وقبيح متروك ، وقبيح مستغنى عنه ، وقبيح بعيد ، وقبيح غير مستقيم ، وقبيحٌ خبيث) ، وفرّقتُ فيها بين النعوت التي استخدمها سيبويه ليدل على الجواز والنعوت التي استخدمها ليدل على المنع ، كما نوّهتُ إلى لجوء سيبويه إلى الجمع بين نعتين أو ثلاثة لتقوية القبح.

■ المبحث الثالث : بعنوان (أساليب استعملها سيبويه لتوضيح القبح) ، وهي : (التنظير ، والتفصيل بعد الإجمال ، وحصر القبيح ، والاستفهام التقريري عن القبيح ، واستعمال فعل الأمر" اعلم ، واعرف " لجذب القارئ لمعرفة القبيح ، وعموم المقبّح ، والمختار عند سيبويه الذي يُقابله القبيح) ، وحصرتُ في هذا الفصل جميع ألفاظ القبح في الكتاب.

الفصل الثاني : بعنوان (القبيح الجائز والقبيح الممتنع) ، إذ القبيح نوعان : القبيح الجائز ، والقبيح الممتنع ، و لم أصنفها إلا في خلاصة الفصل.

وكان عرضي للمسائل على النهج التالي :

(أولاً) سرد أقوال سيبويه التي ورد فيها " تقبيح المسألة ".

(ثانيًا) إبرازُ الصورة القبيحة عند سيبويه.

(ثالثًا) تكوين رأي مستقل حول المسألة ، مع الأدلة على ذلك إن وُجِد.

الفصل الثالث : بعنوان (أسباب التقبيح) ، وفيه مباحث :

- المبحث الأول : أسباب تتعلق بالسماع ، وهي :
  ٤) المقبّح لم تتكلم به العرب.
  ٥) المقبح قليل في كلام العرب.
  ٦) المقبح مخالف للكثير المسموع عن العرب.
- المبحث الثاني : أسباب تتعلق بالقياس ، هي :
  ٣) المقبح مقيس على مقبح آخر.
  ٤) يقبح في الفرع ما يحسن في الأصل.
- المبحث الثالث : أسباب تتعلق باللفظ ، هي :
  ١٠) المقبح فيه ثقل لفظي.
  ١١) المقبح فيه تكرار لفظي.
  ١٢) تكلف ما لا يلزم.
  ١٣) كثرة الحذف.
  ١٤) الاستغناء عن القليل بالغالب الكثير.
  ١٥) توالي شيئين يؤديان مهمة واحدة.
  ١٦) قِصر الجملة.
  ١٧) البُعد اللفظي.
  ١٨) قبح عطف الواجب على غير الواجب.
- المبحث الرابع : أسباب تتعلق بالمعنى ، وهي :
  ٤) القبيح مسببٌ للبس.
  ٥) القبيح غير متسق المعنى.
  ٦) التكرار المعنوي.
- المبحث الخامس : القياس العقلي.

وعرضتُ في كل منها السبب الذي استقبح سيبويه المسألة من أجله ، واعتمدتُ فيه على الأسباب المذكورة ، أو المفهومة من كلام سيبويه ، شارحةً السبب الوارد من وجهة نظره.

الفصل الرابع : بعنوان (موقف النحويين مما قبحه سيبويه) ، وفيه مبحثان :

- المبحث الأول : الموافقون لسيبويه ، وهم قسمان :

٣) وافقوه واستعملوا لفظ القبيح.

٤) وافقوه ولم يستعملوا لفظ القبيح.

واستقصيت فيه موقف الموافقين لسيبويه في التقبيح ، وفسرت معنى القبيح عندهم ، ثم موقف الموافقين لسيبويه في الحكم دون تقبيح.

- المبحث الثاني : المخالفون لسيبويه ، وهم مَن أجازوا ما قبّحه سيبويه واستحسنوه ، ذكرت علماءهم وحججهم وأدلتهم ، وموقف سيبويه وأتباعه من أدلتهم إن وُجد.

وراعيتُ ترتيب المسائل النحوية وفق ترتيب ألفية ابن مالك ، والمسائل الصرفية وفق ترتيب شافية ابن الحاجب ، وذيلتُ كل فصلٍ بـــ(خلاصة) تستوضح أهم النتائج المستخلصة من الفصل.

الخاتمة : وذكرتُ فيها أهم النتائج التي توصلت إليها في البحث ، وأهم التوصيات التي أوصيت الباحثين بها.

الفهارس : واشتملت على فهارس الآيات القرآنية ، والأحاديث النبوية ، والقوافي ، وفهرس المحتويات.

واستنتجتُ من البحث الآتي :

٥) أن القبيح ركنٌ هامٌ من أركان هذا العلم.

٦) أن هذا البحث أول بحث – حسبما أعلم – يؤصّل للقبيح في كتاب سيبويه ، ويفسّر معنى القبح عنده.

٧) أن الباحث رصد الاضطراب وعدم الوضوح في مصطلح القبيح عند النحويين المتأخرين ، فهم وإن استعملوه لفظًا إلا أنهم اضطربوا في تحديد معنى القبيح عند سيبويه.

٨) اهتديتُ من خلال هذا البحث إلى أن المسائل التي نعتها سيبويه بالقبح وعدم الجواز وَرَدَ في التنزيل ما يثبت جوازها لدى بعض القراء ، ولا تصح نسبة القبح إلى كلامه تعالى ، وحسبي من هذه الدراسة أن أجلو عن كتاب الله هذه النعوت التي لا تمت إلى الصحة بصلة.

* * *